جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراسات العليا
قسم العدالة الجنائية
تخصص التشريع الجنائي الإسلامي

المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان

إعداد/

عبد اللطيف بن عبد الله بن محمد الغامدي

إشراف/

أ.د/عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه

الرياض

(١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الدراسات العليا

قسم: العدالة الجنائية.

مستخلص أطروحة ماجستير.

عنوان الأطروحة: المركزية الغربية وتناقضا ا مع حقوق الإنسان.

إعداد الطالب: عبد اللطيف بن عبد الله الغامدي.

إشراف: أ.د/ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه.

مشكلة الأطروحة: تتلخص مشكلة الدراسة في المشترك الإنساني المعني بحماية الحق الإنساني، وتسيد حضارة واحدة عليه، وفرضها لمرجعيا ا عليه، ووضعها لتقنيناته وتنظيماته، واحتكارها لتقييمه منفردة، وما ترتب على ذلك من توظيفات لذلك الحق لمصلحة تلك الحضارة، وخروجها عن دائرة التقييم فيما تقوم به من انتهاكات لذلك الحق.

منهج الأطروحة: يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي .

أهم النتائج:

١-أن المركزية الغربية حققت هيمنة مطلقة على المشهد الدولي بكل جوانب-السياسية، والاقتصادية، والحقوقية..الخ.

٢-أن المركزية الغربية تقوم بالاحتكار الحصري لجوانب حقوق الإنسان، وذلك بحصر المرجعية الفلسفية في تراثها وحضار ا، واحتكار التقنين والتنظيم لتلك الحقوق من خلالها هي، وكذا الحال بالنسبة للمتابعة والتقييم فهو حكرا عليها.

٣-أن دول التمركز الغربي هي المسيطرة على المنظمات الأممية المعنية بالحق الإنساني وهي التي توجهها لخدمة مصالحها.

أهم التوصيات: ويمكن أجمالها فيما يلي:

٢-بناء منظومات معرفية وحضارية لكسر احتكارية الغرب للمرجعية الفلسفية والتقنينية والتقييمية لحقوق الإنسان.

٣-بناء منظومات وأجهزة رصد تتوافر لديها القدرة على قراءة تلك التقنيات والاستراتيجيات التي يستخدمها الغرب.

٤-إعداد الدراسات المتخصصة برصد انتهاكات المركزية الغربية لحقوق الإنسان.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences

College of graduate studies

Department: criminal justice

MASTERS DISSERTATION SUMMARY

Dissertation Title: Western centralism and its contradiction to human rights

Prepared By: Abdul Latif Abdullah Alghamdi

Supervisor: Prof. Abdullah Alshaikh Almahfouz bin Bayah

Research Problem:

The research problem can be summed up into common humans involved in protecting human rights. And the domination of one civilization over them, imposing its authorities, forcing its background, placing its techniques and organizations, monopolizing its values and the outcome of benefitting from those rights for their own good as well as its ability to stay away from being evaluated or criticized on its own violations on humans' rights.

Research Methodology:

The Inductive descriptive analytical approach

Main Results:

1- The western centralism has successfully dominated the international scene completely in all its aspects; politically, economically, humanly ...

2- The western centralism monopolizes exclusively all aspects of Human Rights by measuring all philosophical references according to its heritage and civilization, as well as monopolizing the regulatory, management, follow-ups and evaluation on those rights through it.

3- Western countries dominate the nations' organizations that are concerned in human rights, as well as directing them to serve their own purposes.

Main Recommendations:

1- Building cognitive and civilized systems to undo the Western's monopolization of philosophical, technical and evaluation references' of human rights.

2- Building systems and detectors, which have the ability to read those western strategies and techniques.

3- Preparing specialized studies by monitoring the western's violations on human rights.

الإهداء

إلى كل من انتهكت حقوقه بإسم الدفاع عنها.

وإلى أولئك المنتهكين لتلك الحقوق بإسم التنوير والدفاع عن حقوق الإنسان!

معذرة إلى ربنا، ولعلهم يرجعون.

الباحث

شكر وتقدير

أشكر الله- سبحانه وتعالى- على منته وألطافه التي لا تعد ولا تحصى، ومن تلك النعم الجُلى أن من علي بإتمام هذا البحث، ثم أشكر صاحب السمو الملكي النائب الثاني ووزير الداخلية الأمير/ نايف بن عبد العزيز- حفظه الله- رئيس ا لمس الأعلى لهذه الجامعة الفتية التي شرفت بحمل أسمه، والمشرف على أعمال هيئة التحقيق والإدعاء العام، والذي كان لدعمه وتشجيعه أبلغ الأثر في دعم مسيرة هذين الجهازين الفتيين.

كما أتقدم بالشكر إلى معالي الشيخ الإمام/ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، والذي جعل لي حيزا من وقته-بالرغم من كثرة أعبائه مشاغله، وفتح لي م له الذي كان بمثابة جامعة يفد إليها العلماء وطلاب العلم من كل أصقاع الأرض، وتناقش فيه شتى أنواع العلوم والمعارف- فشكر الله له أبوته الحانية، وصدق عطائه، وبوأه م ل صدق في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر إلى ذلك الجهاز الفتي الذي أكرمني بتفريغي للدراسة-وهو هيئة التحقيق والإدعاء العام- وعلى رأسه معالي الشيخ/ محمد بن فهد العبد الله، وإلى رئيس فرع منطقة مكة المكرمة الشيخ/ فهيد بن ناصر ا ماج، وإلى الأستاذ الكريم/ عبد الله بن محمد القرني-رئيس دائرة محافظة جدة- وإلى الأخوين الكريمين: الأستاذ/ سعد بن مقبل الميموني، والأستاذ/ عمر بن أحمد الغامدي.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وعلى رأسها معالي مديرها الدكتور/ عبد العزيز بن صقر الغامدي، وإلى أولئك الأجلة اللذين شرفت بالدراسة على يديهم في قسم العدالة الجنائية، وعلى رأسهم الدكتور/ فؤاد بن عبد المنعم أحمد، والدكتور/ محمد بن عبد الله الشنقيطي، والدكتور/ محمد المدني بوساق، والدكتور/ محمد السيد عرفه، والدكتور/ محمد فضل مراد، والدكتور/ علي بن محمد بن حسنين حماد، والدكتور/ عبد القادر الشيخلي. وإلى أولئك اللذين لم يسعف الحيز والمقام لذكر أفضالهم وأنعامهم، ولكن الله تعالى مطلع عليهم وعالم بما أسدوا وقدموا، واللذين لا أملك إلا الدعاء لهم بظهر الغيب أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يشكر لهم جميل ما تفضلوا علي به من جهد ووقت.

قائمة المحتويـــات

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحق اسما من أسمائه، وجعل من وجوده وعبوديته وتأليهه حقا لا ارتياب فيه، ثم وضع الميزان للناس ليكون العدل معيارا لعلاقا م ببعضهم، وجعل من هذين المكونين معياراً منظما لعلاقة الخلق ببعضهم، ولكن هذه العلاقة المبنية على هذين المعيارين-الحق والعدل-تتعرض لمتغيرات تفكك كل معاني ومثاليات هذين المعيارين، وتجعل العلاقة بين البشر مبناها على الجور والظلم، وهنا يأتي التقرير لسنة ربانية لا بد من وجودها عند اختلاف واختلال معايير العدل والأنصاف، وهذه السنة هي سنة المدافعة والممانعة، والتي نص الله تعالى عليها في كتابه"ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"[البقرة:٢٥١]، "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات يذكر فيها أسم الله كثيرا.."[الحج: ٤٠]، وهذه السنة هي التي أخذ ا إمام المدافعة، ونبي الرأفة والرحمة-عليه من ربه أفضل الصلاة وأتم التسليم-ونظرا لكون الإسلام هو فطرة الله التي فطر الناس عليها"يولد المولود على الفطرة، وأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه"[1]، ولأن تلك الفطرة هي التي تتسق مع تركيبة النفس البشرية فقد كانت إحدى أهم أسباب انتصار الإسلام، ودخول الناس في دين الله أفواجا، وانتشاره في الآفاق، ولكن عندما خبت روح تلك المدافعة، وغُيب مفهومها، وأنحُرف بتلك الفطرة عن أصل خلقتها، أصبحت النظرة التسطيحية إلى الأمور هي اللازمة المرتبطة بالذهنية المسلمة بعامة-والعربية بخاصة-وهي التي جعلت المفكر الفرنسي إرنست رينان-في ثمانينات القرن التاسع عشر-يتهم العقل العربي بالعجز عن الفكر المركب والتفلسف..[2]، وهذه النظرة التسطيحية للأمور، وما رافق ذلك من عجز للعقل المسلم عن القدرة على الفكر المركب..كانت أحدى أهم أسباب أزمتنا الحضارية بعامة، وما يتعلق منها بحقوق الإنسان بخاصة، فـ"الإدراك العقلي-في جانبه ا رد من الكيان-هو صنو نبض القلب في الجانب الحسي من وجود الإنسان: كلاهما فعل لا إرادي، وكلا هما حركة لا قدرة للإنسان على تعطيلها، إذ بوسع المرء أن يتوقف عن التنفس ولكنه لا يستطيع إيقاف نبضه، وبوسعه أن يتوقف عن التفكير في مسألة من المسائل، وأن يستجم بعد تأمل، ولكنه عاجز عجزا مطلقا عن تعطيل عملية الإدراك في لحظة محددة وحيال قضية مبسوطة، وهو عاجز كل العجز إذا رأى شيئا أو لامس جسما أو أشتم رائحة أن يصدر بنفسه لنفسه قرارا بأن لا يدرك شيئا، وبأن لا يقرن بين ما رأى وما سمع وما لامس وما أحس مما هو من علل

---

[1]-الحديث متفق عليه، وقد أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب"ما قيل في أولاد المشركين"، الحديث رقم(١٣٦١)، ومسلم في كتاب القدر، باب"كل مولود يولد على الفطرة"، الحديث رقم(٦٧٠٦).

[2]-وهو لم يعد الحقيقة في ذلك، وقد حاول أن يرد عليه جمال الدين الأفغاني في محاضرة له في باريس، أنظر ذلك لدى: عمارة، محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٩٠وقارن ذلك بما لدى: العظمة، د/ عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص١٧٨-١٨٠، وفيه تفاصيل حول ذلك الرد وصاحبه قد لا تجدها لدى غيره.

الإحساس ومعلولات الإدراك"[1]، ولكن جزء من أزمتنا الحضارية تكمن في أننا فقدنا ذلك النبض الطبيعي، بسبب أننا أصبحنا نتلقف كل ما يقذف إلينا من الآخر على أ ا حقائق لا تقبل الجدل، ونخضع لقذائف قصفه الإعلامي حتى قُتلت لدينا تلك العقلانية الفطرية التي تجعلنا نتلمس علل الأحاسيس ومعلولات الإدراك، وبما أن الحضارة الغربية هي المهيمنة على المشهد الحضاري العالمي بكل جوانبه الفكرية والاقتصادية والسياسية والحقوقية فقد أصبحت قيمها ومفاهيمها وقوانينها ومصالحها وجغرافيتها هي مركز العالم، وما عداها من دول العالم أطراف، ليس لها من خيار سوى الدوران حول ذلك المركز والسير في فلكه، والأخذ عنه، وأتباع تعليماته وقوانينه وأوامره، ومن ذلك الإتباع ما يتعلق بمفهوم الحقوق المعاصر والذي نشأ من عقلانية التنوير الأوروبي، و لا جذور تربطه بالدين أو بالأخلاق، إذ كانت تلك المعايير من الأمور التي أنقلب عليها عصر التنوير وعقلانيته، وكان مفهوم تلك الحقوق على الدوام موضع جدل بشكل ما في داخل منظومة عقلانية التنوير ذا ا-من هوبز إلى كانت مرورا بلوك وروسو وهيجل-ومن ذلك النقد ما عبر به أتباع مذهب المنفعة في القرن التاسع عشر عن قلقهم من أن حديث الحقوق يفتقر إلى الأساس الصلب، وأطلق على ذلك جريمي بنتام-فيلسوف النفعية الشهير-تسميته الشهيرة لتلك الحقوق بـ"الهراء الذي يمشي على ساقين من خشب"[2]، ثم جاء من بعدهم الماركسيون والذين نظروا إلى حديث الحقوق على أنه يميل إلى تبرير الامتياز الطبقي بسبب ارتباطه التاريخي بالملكية الخاصة، وذلك لأن المدافعين عن الحقوق ركزوا على ترسيخ حقوق شكلية في حين يتجاهلون مدى إمكانية إتاحة الفرص لتحققها[3]، وتوسعت تلك الرؤية النقدية حتى وصلت إلى العالم الثالث، إذ نظر مناهضو الاستعمار في ذلك العالم إلى تلك الحقوق بوصفها شكلا من أشكال الإمبريالية الثقافية الغربية، تستخدم ضد ا تمعات اللاغربية، وهي مدمرة للتراثات الثقافية[4]، هذه النظرة النقدية لم تكن قريبة العهد، وإنما هي جدلية قديمة، وجاءت من ثلاثة اتجاهات متباينة واتفقت في رؤيتها على أن تلك الحقوق أنما هي نوع من استعباد الإنسان باسم حقوقه، وذلك التسويق لها وإن كان بصورة أكثر إيقاعا، وأشد إطراء في هذا الزمن لم يغير من تلك الحقيقة شيئاً، وإنما تظل ثابتة بالرغم من تغير الزمان، واختلاف الخطاب الذي تسوق من خلاله تلك الحقوق، إلا أن لبها وجوهرها لا يزال هو هو، منذ ذلك الزمان وإلى الآن، وهذا ما نبه إليه الفيلسوف الألماني/ يورغن هابرماس عندما وصف توظيف الغرب لحقوق الإنسان بأنه"في كل حين أستخدم-أي الغرب-الطلب أن تسري حقوق الإنسان على الجميع فإنما هو كوسيلة لحجب عدم المساواة الفعلي الذي يطال بصمت المنبوذين،

---

[1] - المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٦-٧.

[2] -جاغار، أليسون،هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب:الدرجة صفر للتاريخ،أو نهاية العولمة،ترجمة/ عدنان حسن،دار الحوار،اللاذقية،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م، ص٤٢.

[3] -جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.

[4] -جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.

وقد أيقظت هذه الملاحظة الشك في أن حقوق الإنسان قد تقتصر على هذه الوظيفة الأيديولوجية. إذ تعمل حقوق الإنسان درعا لعمومية كاذبة–لبشرية وهمية أستطاع الغرب الإمبريالي أن يخفي وراءها ذاتيته ومصلحته الخاصة.."[1]، وهذا هو عين واقع حقوق الإنسان المعاصرة، إذ أصبح "الليبراليون التعدديون-لدهشة الجميع وحدانيون-يتحدثون عن حقوق الإنسان وينفون حقه بالحياة، بحرمانه من الضمان الاجتماعي والأجر، يتحدثون عن الديمقراطية ويدسون الحالة الديكتاتورية البينوشية. يوقفون العمل بأحكام الإعدام على ا رمين لكنهم يطلقون النار على البرلمان ويقصفون المدن الآمنة. يتحدثون عن سيادة الشعب ويعلنون في نفس الوقت أن هذا الشعب لم ينضج من أجل الديمقراطية. يستاؤن من ثقافة المعونات التي تولد المستجدين الكسولين، لكنهم يشجعون عمليات النصب المالية الضخمة التي تسمح لمن لا يقلون كسلا والأوقح بكثير بجمع المليارات من الهواء حارمين منها الملايين الكثيرة من جماهير الناس... وهذا كله يمثل نشاط الغرب الجديد أحادي القطب-أي الدكتاتورية العولمية-وهما وسيلتان من أجل قمع الأغلبية الجديدة المرمي ا من الحداثة إلى السلفية-أي العودة إلى القديم.."[2]، وبناء على ما تقدم كان اختياري لموضوع بحثي الذي جعلته بعنوان(**المركزية الغربية وتناقضا ا مع حقوق الإنسان**) وذلك للأسباب التالية:

١-محاولة لإحياء روح الدفاع الحضاري الذي جاء به الشارع، ونص عليه الخالق تعالى وجعله سببا من أسباب صلاح الأرض، والحفاظ على تنوعها، وتعدد ثقافا ا، والذي سبقت الإشارة إليه.

٢-محاولة لإعادة الروح لتلك العقلانية المنطقية الفطرية التي تعتبر-كما وصفها د/ المسدي-كالنبض الذي لا يمكن إيقافه.

٣-محاولة بناء الروح النقدية للنظريات الفكرية والفلسفية التي تم تصديرها إلينا من الغرب-وخصوصا فيما يتعلق بالجانب الحقوقي-حيث لم أقف على رؤية نقدية تتعلق ذا الجانب.

٤-محاولة لبناء الممانعة لتلك الإمبريالية الحقوقية، والذي يعتبر مطلبا مهما وملحا وحيويا لفك ذلك التسلط الغربي على حقوق الإنسان-سواء من حيث المفاهيم، أو من حيث التقنين، أو من حيث التقييم-وبناء ذلك الوعي الحقوقي يعتبر أحدى أهم سمات الممانعة، ولكن يحتاج إلى رؤى منهجية لكشف ذلك التوظيف الحقوق الإنسان الذي يقوم به الغرب.

٥-إقامة الأدلة والحجج على استغلال الغرب لحقوق الإنسان، وتوظيفها لمصلحته، وجعلها تدور معها وجودا وعدما.

---
[1]-هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة/ جورج تامر، دار النهار بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م، ص٢١٦.
[2]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة/ عياد عيد، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى،٢٠٠٥م، ص٣١٢.

٦-الكشف عن بعض الإستراتيجيات التي يستخدمها الغرب للالتفاف على حقوق الإنسان، وضرب الأمثلة عليها.

٧-محاولة طرح بعض الأفكار لمقاومة تلك الهيمنة، والتي قد تساعد دول الأطراف على الفكاك من ذلك التسلط الغربي.

-**وقد واجهني خلال كتابة هذا البحث عدد من الصعوبات** ومن أهمها:

١-سعة الموضوع وتشعبه وتعقيده.

٢-الضيق في الوقت وفي الحيز، والذي جعلني أضغط بعض المباحث وأختصرها، بل وأحذف بعضها.

٣-حجم المعلومات الكبير جدا، والذي يجعل المرء في حيرة من كيفية تصنيف تلك المعلومات، وكيفية القدرة على توظيفها، مع الحرص على الاختصار والإيجاز؟.

٤-يمكننا القول: إن هذا البحث يعتبر من البحوث المركبة العابرة للاختصاص-كما يسميها إدوارد سعيد[١]-فهو لا يتعلق بتخصص واحد، وإنما تجد له ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة والفكر الغربي، وبالتاريخ، وبالقانون الدولي..، وهو يستلزم عدة تخصصات لكي يتم أكماله على الوجه المطلوب، وهو ما شكل تحديا كبيرا بالنسبة لي-وخصوصا الجانب الفلسفي منه.

الفصل التمهيدي-وهو الإطار المنهجي للبحث-

أولاً: مدخل إلى الدراسة.

عندما تحدث المفكر الروسي الكسندر بارنين عن أولئك الأكاديميين الذين "يستمرون في خبز مؤلفا م بحماسة الناسخين، ويعيدون إنتاج الكلاسيكية(البحثية) المنسية، منذ زمن، والمتعلقة با تمع المدني ودولة القانون، وحقوق الإنسان، وصيغ التمثيل السياسي، وغيرها، وليس في مقدور هذا كله إلا أن ينوم الوعي الاجتماعي في البلد الذي يريد–المركزيون–إقناعه بأن مصائبه الأساسية قد انتهت مع الانتصار على الشمولية"[٢] فهو لم يكن يعد الحقيقة، ولذلك ندر بزوغ المفكرين المبدعين، اللذين يحيطون بواقعهم، ويحاولون تلمس مشكلاته، وأسباب تخلفه، وتبعيته، ويبحثون لها عن الحلول، من أمثال المفكر الجزائري الكبير مالك بن نبي، والذي عندما تقرأ له، وهو يكتب عن مشكلات الأمة وآلامها، منذ ما يزيد على الخمسين عاما، تجده كأنما هو يصف واقعنا، ويتحدث عن مشاكلنا الآنية، فعندما تقرأ له وهو يتحدث عن "البديهيات

---

[١]-سعيد، أدوار، الأنسنية والنقد الديمقراطي، ترجمة/فواز طرابلسي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م ، ص٣٢.

[٢] - بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٦.

الخادعة" والتي تخدع الفكر بظواهر الأشياء، والتي ضرب لها مثالا بقصة غاليليو-الذي دفع حياته ثمنا في مقابل الخطأ الذي وقع فيه معاصروه- عندما أخرج لهم نظريته المدهشة، والتي تقول لأول مرة، بأن الأرض هي التي تدور حول الشمس، بينما كان الناس يعتقدون أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، ولقد كان الخلاف بين من يرى مرأى الفكر، مثل غاليليو، ومن يرى رأي العين–أي كافة الناس–اللذين كانوا يرون بوضوح الشمس تدور..[1]ولذا ذهب غاليليو ضحية الوضوح الخادع، وذلك الوضوح الخادع الذي يتكرر عينه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والذي يسميه الأستاذ مالك بن نبي بـ"البديهيات الخادعة"وهذه "البديهيات الخادعة"وما رافقها من ثورة علمية، ومعرفية، تم تجنيدها "ووضعها في خدمة الغايات السياسية التي لا ترحم، وفي خدمة الاضطهاد والإفناء، وتجنيد التحريفات التاريخية، والمذاهب المعرفية، والتحريف الأعمى للضرورات الاجتماعية، حتى أنتجت سلاحا لا يقل فتكا عما تم أنتاجه في المعامل والمختبرات، إن علما يمكن استغلاله إلى هذا الحد، لا يمكنه أن يدعي عزلته بالكلام، بل سيجد الخلاص في علاقته المحكمة مع مسائل وجودنا كمجتمع وكمدينة"[2]، وهذا ما تكشفه النظرة النقدية الفاحصة لمعطيات الثقافة الغربية، والتي فرضت حضورها وهيمنتها على المعطى الثقافي الدولي بعامة-والعربي بخاصة-ومن ضمن الجوانب التي تم فرض الحضور الثقافي الغربي نفسه من خلالها، ما يتعلق بالجوانب الحقوقية بعامة-وحقوق الإنسان بخاصة-وسبب ذلك كما يرى-د/ عبد الله إبراهيم-يكمن في أمرين :

١-هيمنة المركزية الغربية، ومحددا ا الثقافية، والأيدلوجية، وممارستها اختزالا للثقافات غير الغربية، على اعتبار أن الثقافة الغربية هي الثقافة الكونية الشاملة .

٢-الاستجابة السلبية لمعطيات تلك المركزية من قبل الثقافات الأخرى، ومن ضمنها الثقافة العربية، والإسلامية، والتي رهنت نفسها بعلاقة إمتثالية للثقافة الغربية[3] .

وتلك المركزية مرت بمراحل وأطوار، حتى وصلت إلى مرحلة الهيمنة الكاملة، والسيطرة التامة التي أصبحت معها تشرع للناس ما تراه حقا، وتضع الآليات لفرض تلك الحقوق التي تشرعها، فكان لزاما دراسة تلك المركزية، وتفكيك بناها، وقراءة مفاهيمها المكونة لحقوق الإنسان، ومعرفة آليا ا التي تنفذ من خلالها تلك القوانين الأممية، ومعرفة أين نحن من ذلك كله؟ وأثره علينا، وتطبيقاته على أرض الواقع.

---

[1] - مالك بن نبي، في مهب المعركة ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٢هـ ، ص١٠١.
[2] - لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ، ص١٠٣.
[3] - د/ إبراهيم، عبد الله، المركزية الغربية– إشكالية التكون والتمركز حول الذات– المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣م، ص٥.

ثانيا/ مشكلة الدراسة: عندما قرر ابن خلدون قاعدته الحضارية الشهيرة في"أن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر عوائده"[١] فهو لم يعد الحقيقة، وتلك قاعدة حضارية مستقرة، ولذلك بعد أن تسيدت الحضارة الغربية، وفرضت رؤيتها، وحضار ا على بقية الحضارات، أصبحت بقية الأمم تدور في فلكها، وأصبحت تلك الحضارة تصدر إلى بقية الأمم حضار ا، على اعتبار أنه تمدين للشعوب البربرية، وتحضير لها، وأرسلت جيوشها عبر المحيطات لاستعمار تلك الشعوب، وارتكبت أشنع ا ازر بدعوى تمدين الملونين، وهم في مشروعهم ذلك يعتمدون على أمرين[٢]:

أ-المعرفة: والتي تقوم بالمسح(أي الجرد والتتبع) الكامل لحضارة من أصولها الأولى إلى ذرو ا، ثم انحطاطها، وذلك لأن المعرفة تمنح القوة، ومزيد من القوة، يتطلب مزيدا من المعرفة وهي التي نشأ من خلالها علم الاستشراق، والذي جوهره– كما يقول إدوارد سعيد–هو التمييز الذي يستحيل اجتثاثه بين الفوقية الغربية، والدونية الشرقية[٣].

ب-القوة: وهي لغة الغرب مع الشعوب الأخرى، وشعوب العالمين العربي والإسلامي على وجه الخصوص وذلك"لأن الشرق العربي والإسلامي، بشكل عام كانا الوحيدين اللذين واجها أوروبا بتحد لم تجد له حلا على الأصعدة السياسية، والفكرية..، ولم يغب عن ذهن أي أوروبي، ماض وحاضرا كون الإسلام قد فاق روما إشعاعا وسما عليها..."[٤]، ولكن عندما فشل الاستعمار المباشر عسكريا[٥]، لجئوا إلى نمذجة التقدم، وربطه بالعلمانية، وجعل النموذج التركي هو الذي ينبغي أن يدعم، وأن هناك ردود فعل خطيرة ستحدث في العالم، فيما لو فشل الغرب في دفع المسلمين إلى هذا الخيار الغربي[٦].

وهذا المشروع الغربي، كان لا بد من تحقيقه،وكان أفضل السبل الموصلة إليه توظيف مشترك إنساني للاتكاء عليه في تحقيق ذلك المشروع، وكان ذلك المشترك الإنساني، هو حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق بمفاهيمها الليبرالية الغربية.

وبناء على ما تقدم فإن مسألة حقوق الإنسان من المسائل التي حظيت وتحظى باهتمام دولي وأممي لافت، وهذا الاهتمام ليس منقطعا عن سياقات أيدلوجية وعقدية، وفلسفية، واقتصادية مختلفة ـ سبق الإلماح إلى شيء منها- تتداخل وتتقاطع

١- بن خلدون،عبد الرحمن بن محمد،مقدمة ابن خلدون،تصحيح/أبو عبد الله السعيد المندوه،مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت(د،ت)١٥٦/١.

٢- أنظر: سعيد، إدوارد، الاستشراق– المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، ترجمة/كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، ص٦٤.

٣- سعيد، إدوارد، الاستشراق– المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق ، ص٧٣.

٤- سعيد، إدوارد، الاستشراق– المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء، مرجع سابق ، ص١٠١.

٥- ولكن هذا الفشل العسكري لا يعني إلغاءه ، فالتهديد بالحرب موجه إلى مختلف الحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها العالم الإسلامي، إذا لم يتم تعميم وقبول النموذج الحضاري الغربي، وهو ما صرح به رئيس المجلس الوزاري الأوروبي–الأسبق- جياني ديمليكس، وصرح به كذلك الأمين العام السابق لحلف الأطلنطي/ ويلي كلايس، أنظر تلك التصريحات في:د/محمد عمارة، المركزية الغربية والعداء للإسلام، مجلة الفيصل، العدد(٣١٥) لعام ١٤٢٣هـ، ص٣٧-٤٣.

٦- أنظر/ نيكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد صدقي مراد، القاهرة، ١٩٩٢م ، ص٢٨.

تلك السياقات، وتشكل سببا لذلك الاهتمام، وتناميه، وتصبح مرتبطة ا وجودا وعدما، بعيدا عن المضامين القانونية، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، بل أنه في كثير من الحالات، قد تنتهك تلك الحقوق تحت مسمى حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وهذا ما يفقد تلك الشعارات قيمتها، بالرغم من كل ما يجند لخدمتها من وسائل إعلام لا هم لها إلا التزويق لمنتهكي تلك الحقوق، وكانت معضلتنا مع تلك الحقوق أننا تلقفناها بكل لهفة، وانطلق فريق منا ينظّر لها، ويربطها بتراثنا الإسلامي، ويضع لها الأصول والقواعد الشرعية والفقهية، وفريق آخر ذهب ينظر لقواعد القانون الدولي بشقيه العام والخاص وصلتهما بحقوق الإنسان، وفريق ثالث ذهب ينظر لقواعد النظم والقوانين الإجرائية، والموضوعية، وكيفية المحافظة على حقوق الإنسان من خلالها، ونشأ تبع لذلك عشرات المنظمات والهيئات التي لا هم لها إلا التطبيل والتزمير لحقوق الإنسان، والصراخ والعويل على ما قد ي حدث هنا وهناك من أخطاء، قد تمثل شيء من الانتهاك لتلك الحقوق، وفي بعض البلاد قد تحدث تلك الانتهاكات، بموجب قوانين وطنية نافذة، ولمصلحة عليا، ولكنها مع ذلك لا تنفك عن الصراخ والعويل وعقد المؤتمرات، وتجييش الجمهور، وحشد الرأي العام، ضد هذه الدولة أو تلك، وفي المقابل تسكت تلك المنظمات عن إبادات جماعية، وعن انتهاكات جماعية للأديان والأعراض، والأموال لم يعرف لها التاريخ في بربريتها وبشاعتها مثيلا، والأدهى والأمر أن ترتكب تلك البشاعات باسم حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وكل ذلك يحدث في فصل لتلك الحقوق عن سياقا ا الفكرية والفلسفية والمصلحية وهذا ما يوقعنا في شيء من الخلل، المفاهيمي والقيمي، ومن يقرأ تقرير[1] راند[2]-الصادر عام٢٠٠٧م- والذي ورد فيه"أنّ عملية تغيير دين ليست عملية سهلة إلا أنها ممكنة" وأعطى مثالا بالتحول من الإمبراطورية العثمانية إلى دولة علمانية مثل ما حدث في تركيا[3]!!، وهذا ما جعلهم يفكرون في إيجاد "إسلام" يناسبهم، وذلك من خلال العمل على خنق"الإسلام السني" صاحب المذهب "الوهابي الحنبلي" وحجر الزاوية في تنفيذ تلك الأجندة هي "أجندة الحرية وحقوق الإنسان" حيث يرى–التقرير-أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الولايات المتحدة، والدول الغربية عموماً، يكمن في عدم امتلاكهم إستراتيجية واضحة عن ماهية هؤلاء المعتدلين، وما هي فرص بناء شبكات تحالفيه معهم، وما هي أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف؟، وعطفاً علي عدم وضوح الرؤية الأمريكية فيما يخص"حرب الأفكار"فقد لجأت إلي مجموعة من السياسات التقليدية مثل فرض الديمقراطية والحكم الرشيد، ودعم ا تمع المدني، ودعم التحرير السياسي والاقتصادي، وتغيير المناهج التعليمية والتثقيفية، وهذا الدعم لتلك السياسات

[1] -بعنوان:"بناء شبكات مسلمة معتدلة"، وجاء في٢١٧صفحة توزعت على مقدمة، يليها تسعة فصول، ثمّ فصل عاشر خاص بالخلاصة و التوصيات التي تمخّض عنها التقرير.وقد نُشر هذا التقرير الذي أعده أربعة باحثين(أنجيل راباسا- تشيرل بنارد- لويل تشارتز-بيتر سيكل)في٢٧ آذار٢٠٠٧م،وتمّ إرفاقه بملخص تنفيذي في١٨ صفحة.

[2] -مؤسسة راندRAND Corporation،مؤسسة بحثية أمريكية، تأسست عام١٩٤٨م،ولها نفوذ كبير وتأثير نوعي على سياسات أمريكا الخارجية،ولها علاقات وروابط مع وزارة الدفاع الأمريكية، فهي تشرف على ثلاث مراكز أبحاث تمولها وزارة الدفاع،وغالبا ما يتم العمل بتوجيهاتها،بناء على التقارير والأبحاث التي تقدمها للإدارة الأمريكية،أنظر: غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر/مركز الخليج للأبحاث،دبي،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م،ص٧٢٨- ٧٢٩.

[3] - وهو النموذج الذي أشار إليه نيكسون فيما تقدم.

لفرضها من منظور فكري فلسفي غربي، وهذا الفرض إنما هو في حقيقته-كما يراه الدكتور عبد الوهاب المسيري- "استبدال لميتافيزيقانا وأخلاقنا بميتافيزيقاهم وأخلاقهم، باسم التزام المنهج العلمي، فهم إذا يهربون إلينا مواقفهم وحسهم الأخلاقي الخاص مغلفا بالنظريات العلمية، وهي مواقف لا علاقة لها بالعلم.."[1]، ونتج عن ذلك التصدير أن تم التفرقة بين الأخلاق والأديان من جهة وبين القانون من جهة أخرى، ثم كانت التفرقة بين الرجل الأبيض والرجل الملون و ذا "خصص الغرب نظرته بالنسبة إلى المبادئ كما خصصها بالنسبة إلى الرجال، فإذا بنظرته إلى ما هو أوروبي تختلف عما ليس كذلك، فهو يرى بصورة طبيعية مشاكل أوروبا ورجالها، أما حين ينظر إلى مشاكل الشعوب الأخرى، أو حين ينظر إلى هذه الشعوب نفسها، فإنه يضع نظارة على عينيه، وإذا ذه النظرة غير المباشرة لا تتصل بقيم الأخلاق والقانون، وإنما ببعض ما يشبه من قريب جمعية جرامونت التي أنشئت من أجل الرفق بالحيوان"[2]، هكذا هي نظرة النفعية الغربية،"والتي تعد بنقل الكوكب إلى يد الغرب، حفظا لحقوق المستعمرين الجدد، استنادا إلى عدم أهلية الشعوب غير الغربية لأن تكون سيدة على أراضيها ومواردها"[3]،وهو ما ينتج عنه القاعدة التي عبر عنها عبد الوهاب المسيري بقوله"أن سمة الحضارة الغربية عقلانية الإجراءات والوسائل ولا عقلانية الهدف"[4]، وهذا ما يحتم علينا دراسة تلك الإجراءات والوسائل والتي من أهمها حقوق الإنسان ومفاهيمه، وآلياته، وإجراءاته، لأننا نحن المعنيون بأن تطبق علينا تلك الوسائل والإجراءات، وما تقدم ينتج عنه التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان ؟**

ثالثا/ تساؤلات الدراسة: إذ يتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة تشكل في مجملها مضمون البحث، كالتالي:

- ما مفهوم المركزية الغربية ؟
- ما أثر نظرة دول المركز على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ؟
- ما أثر تلك النظرة على الآليات التنفيذية لحقوق الإنسان في العالم بعامة وفي عالمنا الإسلامي بخاصة؟
- ما هي الحيل التي تستخدمها دول المركز للالتفاف على حقوق الإنسان؟
- ماهي سبل مواجهة ذلك الاستبداد والتوظيف الحقوقي الذي تمارسه دول المركز بشأن حقوق الإنسان؟

[1] - المسيري، د/ عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق ، القاهرة ، مصر، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ ،١١٢/١.
[2] - بن نبي، مالك، فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، دار الفكر ، دمشق ، ١٣٩٩هـ ، ص٢٠.
[3] - الكسندر، بارنين، الاغواء بالعولمة، مرجع سابق ، ص٢٥٩.
[4] - المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، مرجع سابق، ص١٠٧.

رابعا/ أهداف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على عدة أمور منها:

١- بيان مفهوم المركزية الغربية ، وإيضاح السياقات الفلسفية والفكرية التي أفرز ا تلك المركزية، وما انبثق عنها من مفاهيم وقيم لحقوق الإنسان، وتراكمات ذلك الفكر وتطوراته، والتي أوصلته إلى ما هو عليه الآن .

٢- بيان أثر ذلك الفكر على حقوق الإنسان من ناحيتين :

أ- من ناحية المفاهيم . ب ـ من ناحية الوسائل والآليات، وأثرها على عالمنا الإسلامي.

٣- بيان الخلل الرسالي والأخلاقي القائم في الفكر الحقوقي الغربي، ومنظماته، وسبل مقاومته.

خامسا/ أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يحرص على تفكيك المركزية الغربية، والتي تدرجت في تغولها، حتى أصبحت أكبر مهدد لحقوق الإنسان، وباسم حقوق الإنسان، حيث "أعلن الإنسان الاقتصادي-الذي صنعته تلك المركزية – عن ذاته كشمولي لايعترف بالحقوق الشرعية للآخرين، ذوي الدوافع والأهداف المختلفة، إنه ينظر إلى هؤلاء الأخيرين باعتبارهم غير عقلانيين، وينبغي استئصالهم ..وهم لا يفعلون ذلك باسم انتصار الحسبة الاقتصادية والربحية، وإنما باسم القيم السامية الجديرة بالحماية"[١]، حيث "يتم التأكيد على حقوق"الإنسان الاقتصادي" الساعي إلى الربح على حساب أبعاد الوجود العليا، التي صانتها الحضارة دائما، وعلى نحو حثيث من التدنيس"[٢]ومكمن الخطر في ذلك كله، هو السعي إلى فرض أخلاق جديدة، من شأ ا أن توفر الشرعية لممارسات– ثوريو المذهب النقودي– غير الشرعية ... وتحطيم ا تمع أخلاقيا وتثبيط عزيمته، وحرمانه من القدرة على المحاكمة الأخلاقية، بل ونفي الأخلاق ذا ا، وقلب منظوماته القيمية... فوحدها ازدواجية القانون الحضاري-وبغلاف وأسم أنساني- وما تلبس به من معاني كبيرة وكثيرة، هي التي تمكن لبناة الأهرام المالية بأن يفلسوا قارات بأكملها، من غير أن يطالهم عقاب، وأن يخرجوا مئات المليارات من الدولارات من البلدان المفلسة من غير أن تنطبق عليهم مادة من مواد قانون الجنايات، حيث يرتكب النقوديون إبادة جماعية صامتة ضد الشعوب التي غدت ضعيفة ، وذلك بتقويض الشروط المواتية لتجددها الديموغرافي.."[٣] .

وهم يحرصون خلال ذلك على"إظهار العلاقة الحقيقية بين أيديولوجيا العولمة المتكونة، وقيم الحداثة الكلاسيكية–أي الديمقراطية والمساواة والتقدم–حيث لا يزال العولميون المعاصرون يقسمون ـذه القيم، لكن لغتهم السرية الموجهة إلى

---

[١] - الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق ، ص١٢١.
[٢] - الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع السابق ، ص١١٧.
[٣] - الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع السابق ص١٦٧- ١٦٨.

جماعتهم ترمز ومنذ زمن إلى شيء آخر، إ ا ترمز إلى تمييز عنصري جديد وشامل، بين الشعوب المقسومة إلى شعوب مختارة، وأخرى منبوذة، إلى مركز قوي، وأطراف لا حقوق لها.."[١]، وهذا الخلط المتعمد بين تلك الأيديلوجيا، وقيم الحداثة هو الذي ينتج مولودا خداجا لتلك القيم، لا معيارية له سوى معيار القوة، وتفوق الشمال على الجنوب، والبيض على الملونين، والتي في مجملها تمثل تميز وتفرد المركز على الأطراف، والذي يحرص على استغلالاله-أي الخلط بين أيدلوجياته المتعددة التي يضعها بحسب المرحلة وقيم الحداثة والتي من أهم ما تشمله حقوق الإنسان-أبشع استغلال لفرض سيطرته، وتمرير أجنداته، ولذلك فهو يقع في تناقض صارخ مع تلك القيم التي يحاول أن يلبس ا على أجنداته، لأنه لم تكن تلك القيم لديه غاية، وإنما هي وسيلة للوصول إلى الغاية، ولذا كان لزاما على كل قادر أن يكشف ذلك التلبيس، وهذا هو ما يحرص هذا البحث على الوقوف عنده، وتأمله، وكشف مخبوئه وهنا تكمن أهميته.

سادسا/ مصطلحات البحث: عندما نتحدث عن مصطلحات هذا البحث، فإنا نتحدث عن أمر معرفي نسبي، وهذه المصطلحات يصدق عليها ما عبر به جان بودريار بأ ا(تظل مدلولا ملتبسا ، يشير إلى تطور تاريخي، وإلى تغير في الذهنية، وهي معطى متشابك تتلاحم فيه الأسطورة بالواقع)[٢]، وهذا يسري على كل مصطلحات البحث-ولذلك فقد اختلفت تعاريفها، وتعددت مدلولا ا، باختلاف الأيدلوجية التي ينطلق منها كل تعريف[٣]، ويضاف إلى ذلك أن هذا المصطلحات في حالة صيرورة وتطور مستمر فهي(تحتوي على الكثير من ظلال المعنى الذي قد لا ننجح في استخدامه بصورة دقيقة ، حيث يتطور مفهوم–تلك المصطلحات-بتطور الزمن، فما كان متعارفا عليه في السنة الماضية لا يكون متعارفا عليه بنفس المعنى في هذه السنة)[٤]، وتلك المصطلحات التي قد يكثر ورودها في ثنايا البحث ويلزم إيراد تعاريفها على النحو التالي:

١-التحديث والحداثة وما بعد الحداثة: تعتبر هذه المصطلحات الثلاث(التحديث، الحداثة، ما بعد الحداثة) كما يعبر عنها الدكتور/المسيري بأ ا"مراحل ثلاث في متتالية العلمانية، فالعلمانية ليست جوهرا ثابتا يبتدئ كله في عالم التاريخ دفعة واحدة، وإنما هي متتالية تتحقق حلقا ا تدريجيا عبر الزمان.."[٥]، ولذلك آثرنا أيراد تعاريفها كحلقات مترابطة، وخصوصا أن هذه المصطلحات الثلاث في حقيقتها ترجع إلى جذر لغوي واحد، وهو مصدر حدث، وابتداؤه[٦]، وفي الاصطلاح هي:

---

[١] - الكسندر، بارنين، الإغواء بالعولمة، مرجع السابق ، ص١٦.
[٢] - بودريار، جان، الحداثة، ترجمة/ محمد سبيلا ، مجلة الكرمل ، العدد٣٦- ٣٧ ، قبرص ، ١٩٩٠.
[٣]-أنظر في بعض تلك التعاريف:د/ زينب عبد العزيز،هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة–الحداثة والأصولية،دار الكتاب العربي،دمشق،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م، ص٣٥.
[٤] - برادبري، مالكم و جيمس ماكفالرن ، مصطلح الحداثة وطبيعته ، نشر دار المأمون ، بغداد ، ١٩٨٧م ، ص٢٢(بتصرف).
[٥] - المسيري، د/ عبد الوهاب ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، مرجع سابق ، ٤٨٣/٢.
[٦] - الزبيدي، السيد/مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس،

أ-التحديث والحداثة: إن ما يوقع في الإشكال عند تعريفنا للتحديث والحداثة أن"المشهد الحداثي ليس بالتجانس المظنون، بل فيه من التنوع ما يجوز معه الكلام عن حداثات كثيرة، لا حداثة واحدة، فهناك حداثات باعتبار الأقطار(حداثة فرنسية وحداثة ألمانية، وحداثة إنجليزية، وحداثة أمريكية)، وهناك باعتبار ا الات(حداثة سياسية، و اقتصادية، واجتماعية.."[١] .

والذي يبدوا أن التحديث والحداثة هما مقدمتا تلك المتتالية، ويمكن تعريفهما بأ ما "عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يخضع الواقع بأسره للقواعد والإجراءات العامة غير الشخصية ويزداد التحكم فيه، فتستبعد كل المطلقات، وتصفى كل الثنائيات، ويصبح مصدر المعرفة هو العقل، وما يصله من معطيات من خلال الحواس"[٢].

ب-ما بعد الحداثة: فهو مصطلح نفي سلبي، فالمابعديات هي في حقيقة الأمر كما يعبر عنها الدكتور/ المسيري اية الشيء، فما بعد العلمانية، وما بعد الأيدلوجيا وما بعد الحداثة، تعني اية ذلك الأمر الذي يعدى عنه بما بعد، وقد آثر أصحاب هذه المصطلحات أن يستخدموا الكاسحة"بوست"(ما بعد) ليشيروا إلى أن النموذج المهيمن فقد فعاليته، ولكن النموذج الجديد البديل لم يحل محله بعد[٣]، وهو يعني سقوط كل الماقبليات بسقوط الكل المُتجاوز، فهو عصر ما بعد التاريخ، وما بعد الإنسانية وما بعد السببية، وما بعد المحاكاة، وما بعد الميتافيزيقيا، وما بعد التفسير.."[٤].

وهي في الاصطلاح: نظام لا مركز له، مكون من نظم صغيرة مغلقة، يدور كل منهما حول مركزه، وحول نفسه، ويأخذ شكل صور متجاورة لكل منها معناه المستقل، لا يربطها رابط، ولا توجد أية صلة بينها، ولا توجد علاقة سببية واضحة، وهذا يعني أنه لا توجد طبيعة مادية موضوعية، ولا طبيعة بشرية(ذاتية)، ولا توجد مبادئ متجاوزة، فهو عالم ذري متشظ، ولكنها ذرات سائلة متلاصقة، ولذا فهو عالم هلامي سائل ليس فيه ثغرات أو مسام وإن كان فيه هوة[٥].

٢-العلمانية: هي ترجمة لكلمة(secularism)، وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه لا يوجد لهذا المصطلح أصل في معاجم اللغة العربية المتقدمة، وأن وجودها أقتصر على بعض المعاجم الحديثة، وكان أول وجود لها في المعاجم اللبنانية النصرانية في عام١٨٧٠م[٦]، وذهب الشيخ/ يوسف القرضاوي[٧] إلى أن"بعضهم ينطقها بفتح العين نسبة إلى العالم، وشاع ذلك في عدد من المعاجم حيث أخذ بعضها عن بعض، ولو صح ذلك لقيل(العالمانية)، وآخرون ينطقو ا بكسر العين نسبة

---

[١] - عبد الرحمن، د/ طه، روح الحداثة – المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٦- ١٧.

[٢]-الشريف،محمد،تعريفات في سلسلة حوارات القرن–دار الفكر المعاصر،بيروت،أنظر من تلك السلسلة:الحداثة وما بعد الحداثة، الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ، ص٣٤٤.

[٣] - المسيري، د/ عبد الوهاب ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، مرجع سابق ، ١١٠/١(بتصرف).

[٤] - المسيري، د/عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة،سلسلة حوارات القرن الجديد-نشر دار الفكر،دمشق،الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ،٨٦.

[٥]-المسيري،د/ عبد الوهاب،الحداثة وما بعد الحداثة،مرجع سابق،ص٨٥- ٨٦،و:موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،دار الشروق،القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٩م،٣٠٢/١.

[٦] - أنظر:د/علي جريشة ، الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، نشر/ دار الوفاء ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م ، ص٨٢.

[٧] - في كتابه: الإسلام والعلمانية وجها لوجه ، مكتبة وهبة ، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٩٧م ، ص٤٢.

إلى العلم وهو خطأ من المترجمين"وإنما الترجمة الصحيحة لها عن اللغتين الفرنسية، والإنجليزية هي(اللآدينية) ويذهب بعضهم إلى أن ترجمة ذلك المصطلح على غير حقيقته المراد منه التمويه على المسلمين لاستدراجهم عن طريق العلم إلى العلمانية[١].

أما في الاصطلاح: فهي امتداد لما سبق ذكره من أن التحديث والحداثة وما بعد الحداثة مراحل ثلاث في متتالية العلمانية، وقد قسم د/ المسيري تلك المتتالية إلى دائرتين متداخلتين الأولى صغيرة ويشير إليها بـ (الجزئية)والأخرى كبيرة ويشير إليها بـ (الكلية)وهي تحيط بالأولى وتشملها، وهي بمثابة الإطار الذي ينتظمها، ويمكن القول أن الأولى مجرد إجراءات تشكل تبديا للثانية، ولا يمكن فهمها حق الفهم إلا بالرجوع إلى الدائرة الأشمل، لأن هذه الدائرة الأكبر هي البنية الكامنة والمرجعية النهائية، ويشكل الفصل بين الدين والدولة الدائرة الصغيرة الجزئية الإجرائية، وهي دائرة لا يمكن فهمها في حد ذا ا، وإنما بالدائرة الشاملة الأكبر التي تشمل الأمور النهائية والمنظومات المعرفية والأخلاقية الكلية التي تمت عملية الفصل في إطارها[٢]، والعلمانية الشاملة يمكن تعريفها بأ ا: رؤية شاملة للعالم ذات بعد معرفي(كلي و ائي)تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين(خصوصا)والمطلقات والماورائيات(عموما)بكل مجالات الحياة، وهي رؤية عقلانية مادية تدور في إطار المرجعية الكامنة، والواحدية المادية التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق أو متجاوز له، وأن العالم بأسره مكون أساسا من مادة واحدة لا قداسة له، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة -بحسب هذه الرؤية–تشكل كلا من الإنسان والطبيعة، فهي رؤية واحدية طبيعية مادية[٣].

٣-العولمة في اللغة: من المصادر القياسية، وهي على وزن فوعلة، مثل حوقلة وهوجلة، وهي نسبة إلى العالم،وجمعها عوالم، وهو جمع عالَم، ولا واحد له من لفظه، لأن عالما جمع أشياء مختلفة، فإن جعل عالَم لواحد منها صار لأشياء متفقة[٤].

أما في الاصطلاح فالمراد ا: تزايد تساقط الحدود والخصوصية بحيث يصبح كل البشر كائنات وظيفية، أحادية البعد، يمكن التنبؤ بسلوكها وحوسلتها[٥] وتوظيفها، حتى تتلاقى وتتبع نمطا واحدا، وقانونا عاما واحدا ينتج عنه هيمنة الواحدية المادية ويصبح العالم مكونا من وحدات قد تكون غير مترابطة ولكنها متشا ة، ما يحدث في الواحدة يحدث في الأخرى[٦].

---

[١] - العرمابي، د/محمد زين الهادي، نشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص٢٢.

[٢] - المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية تحت المجهر- سلسلة حوارات القرن الجديد- دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص١٥.

[٣]-المسيري، د/ عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق ،٢٢٠/١، وقد أورد نفس التعريف بشيء من الاختصار في موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٣٥٤/١ ، و٣٢/٨ ، وقد أستغرق ما يقارب المئتي صفحة من الجزء الأول من كتاب العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة في ذكر تعريفات ومقاربات المفكرين الغربيين والعرب للعلمانية، وقدم لذلك بسياقات فلسفية ومعرفية للخلوص إلى هذا التعريف ، وأعاد جزء من ذلك في كتاب العلمانية تحت المجهر.

[٤] - ابن منظور، جمال الدين ، لسان العرب ، طبع دار صادر، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ طبع ، ٤٢٠/١٢- ٤٢١.

[٥]-الحوسلة هي: إختصار لعبارة"تحويل كذا إلى وسيلة"،والعلمنة الشاملة والترشيد المادي يرميان إلى تحويل الطبيعة والإنسان إلى وسيلة ، د/ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، مرجع سابق ، ٢٧/٨.

[٦] - المسيري، د/ عبد الوهاب ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، مرجع سابق ، ٢٧/٨(بتصرف يسير)

سابعا/الدراسات السابقة:لم أعثر على دراسة سابقة لهذا الموضوع، ولا رسالة علمية تبحث هذا الموضوع أو تطرقت إليه.

ثامنا/ منهجية البحث: وستكون المنهجية كالتالي/أ-منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي .

ب-مجتمع البحث هو: السياق الفكري والفلسفي والحقوقي تمع الحداثة والتنوير(ا تمع الغربي) والذي انبثقت منه مفاهيم حقوق الإنسان، وما انبثق عن تلك المفاهيم من تنظيم وتقنين، وتطبيقا ا في الواقع المعاصر.

ج-أداة الدراسة: البحث الوثائقي. د-طريقة تحليل المعلومات: الطريقة الاستقرائية التحليلية.

هـ- حدود الدراسة: مفاهيم حقوق الإنسان في بلاد المركز(الغربي)، ونشر المركز لتلك المفاهيم وتوظيفه لتطبيقا ا لخدمة أجنداته، ومصالحه، ورؤاه على عالمنا الإسلامي بخاصة.

تاسعا/ تنظيم فصول الدراسة: وسيتكون البحث من فصل تمهيدي، وخمسة فصول، وخاتمة، وخطته على النحو التالي:

الفصل الأول : في **المركزية الغربية ومراحل تشكلها،** ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول : في مفهوم المركزية، و مراحل تشكلها.

المبحث الثاني: سمات المركزية الغربية.

المبحث الثالث: آليات المركزية الغربية.

الفصل الثاني: المركزية الغربية وحقوق الإنسان، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الغرب.

المبحث الثاني:احتكار المفاهيم الحضارية المتعلقة بالحق الإنساني

المبحث الثالث: أثار ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي.

المبحث الرابع: الأجهزة الدولية التي يستخدمها المركز لتوظيف الحق الإنساني.

الفصل الثالث: تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان ، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: أثرها على الحقوق المدنية و السياسية .

المبحث الثاني: أثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: أثرها على الحقوق الجماعية وتقرير المصير.

الفصل الرابع: التفاف المركز على حقوق الإنسان، ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: استحداث وتبديل المفاهيم .

المبحث الثاني:الانقلاب على القواعد والمبادئ القانونية.

المبحث الثالث: ازدواجية المعايير.

المبحث الرابع: توظيف الحق الإنساني للاستعلاء الغربي.

المبحث الخامس: التوظيف الإعلامي لخدمة الضلال الحقوقي.

الفصل الخامس: سبل مقاومة استبداد المركز الغربي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول:تحديد الهوية المميزة-لدول الأطراف-والتأصيل لتلك الهوية.

المبحث الثاني:بناء تكتلات سياسة وحقوقية وفكرية دولية لمقاومة هيمنة المركز على الحق الإنساني وأجهزته التنفيذية.

المبحث الثالث:تكوين جمعيات حقوقية دولية تعنى بفضح تناقضات المركز وتوظيفاته لحقوق الإنسان، وكسر احتكاره لها.

الخاتمة، وتشتمل على: النتائج، والتوصيات، والدراسات المقترحة.

الفصل الأول : في مفهوم المركزية الغربية

تكمن وظيفة النقد المعرفي في أنه يسهم في تغيير مسارات التلقي، والتي أصبح أحد أهم مصادرها ما يقذفه الغرب إلينا من رؤى وثقافات، إذ أن المركزية الغربية تستند في قدر من تشكلها إلى مجموعة من الرؤى ذات الطابع الثقافي، ولما كان الغرب خبيرا أصيلا في صناعة المفاهيم وتسويقها، فقد كانت قطعياته الثقافية الكبرى من داخل مشروعه الحضاري الخاص، كفيلة دائما بسحب هذه المفاهيم من الخافي إلى الظاهر. فهو الذي"أعطانا عن نفسه مصطلحات من نوع: عبء الرجل الأبيض، ثم تلك المقولة المتجوهرة عينها حول مفهوم نواة هي المركزة، فقد توالت خطابات من مشتقات هذه المركزة، من نوع المركزة المنطقية، وحولها أنبنت المركزة العنصرية، وتجسدت في أكثر من مشهد جغرافي مباشر هو المركزة القارية، وكل أشكال المركزة هذه بالرغم من تشا ها اللفظي، إلا أن هناك تجليات متناقضة ومتكاملة في آن واحد لتلك النواة ا تمعة في لفظ المركزة، وقبل أن نشرع في تبيان تلك المركزة لابد أن نذكر أن كل هذه المصطلحات هي من أيقونات الغرب، ومن استعماله، ومن نقده، ومن قبوله ورفضه لها. فقد كان هو الأقدر دائما على بناء مراياه، ثم تكسيرها واحدة بعد أخرى، عندما يعجز الزجاج اللامع البراق في كل مرة عن عكس الوجه المطلوب، وليس الوجه الحقيقي أبدا، فالغرب هو صانع مفاهيمه عن ذاته، وهو الذي ينظر لها وينشئ لها عصرا فكريا متكاملا، وهو الذي يمارسها عمليا، فينشئ مرحلة حضارية متصالحة بين مثلها ووقائعها، وإن إلى وقت محدود"[1]، وسيكون حديثنا في هذا الفصل عن مفهوم المركزية الغربية، كما سيتم التطرق في المباحث التي تليه إلى مراحل صيرورة تلك المركزية ومراحل تشكلها، ذلك التشكل الذي كان مثار جدل، وكثير من التساؤلات، ومن تلك التساؤلات ما قد أعيد صياغته بـ: هل ينظر إلى التمركز كموقف، أم كمرحلة تاريخية؟ والمراد بالموقف"صيغة العلاقة بين التمركز-كمرحلة-بالواقع الراهن، وكطريقة في التفكير والإحساس، وكطريقة في الفعل والسلوك، كانتماء وكواجب"[2]، ونحن في دراستنا لذلك التشكل للتمركز الغربي سنحرص على الجمع بين مراحل صيرورة تلك المركزية وتشكلها، وبين قراءة موقفها، وفلسفتها التي بني عليها تشكلها، أما من حيث مراحلها، فقد نقل فوكو بأنه غالبا ما يتحدث عن صيرورة تاريخية لذلك التشكل، تمر عبر ثلاث مراحل، إذ يتحدث عن الحداثة مسبوقة"بما قبل الحداثة الأول والعتيق، ومتبوعا بما بعد الحداثة الغامض والمحير"[3]، وهذا التقسيم الثلاثي هو الذي كنت اعتمدته ابتداء، ولكني رأيت أن أشير-ولو بإيجاز-إلى مرحلة مهمة-كان ومازال-لها تأثيرها العميق في الفكر الغربي، وهي التي تشكل جذوره، وهو يحرص على ربط صلته ا-وهي مرحلة الحضارة الإغريقية والرومانية-وإن كان سيتم الحديث عنها بشيء من الاختصار للأسباب التي سنوردها عند الحديث عن ذلك، وبناء عليه سيكون تشكل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: في مفهوم المركزية الغربية، ومراحل تشكلها.

---

[1] - صفدي، مطاع، نقد الشر المحض -بحثا عن الشخصية المفهومية للعالم، مركز الإنماء القومي،بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٥-٤٦.

[2] -فوكو، ميشيل، ما التنوير؟، ترجمة/عبد الرحيم حزل، مجلة الثقافة العالمية، العدد(٦١)، السنة(١١)، نوفمبر(١٩٩٣م)، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص١٥٥، وتساؤلاته كانت ترد بشأن الحداثة، وقمت بتحويرها لتتوافق مع الموضوع الذي أرغب في مناقشته.

[3] - فوكو، ميشيل، ما التنوير؟ ، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.

المبحث الثاني: سمات المركزية الغربية.

المبحث الثالث: آليات المركزية الغربية.

المبحث الأول: مفهوم المركزية الغربية، ومراحل تشكلها.

سيكون الحديث في هذا الفصل عن مفهوم المركزية الغربية، ومراحل صيرور ا وتشكلها، ذلك التشكل الذي كان مثار جدل، وكثير من التساؤلات، ومن تلك التساؤلات ما قد أعيد صياغته بـ: هل ينظر إلى التمركز كموقف، أم كمرحلة تاريخية؟ والمراد بالموقف"صيغة العلاقة بين التمركز-كمرحلة-بالواقع الراهن، وكطريقة في التفكير والإحساس، وكطريقة في الفعل والسلوك، كانتماء وكواجب"[1]، ونحن في دراستنا لذلك التشكل للتمركز الغربي سنحرص على الجمع بين مراحل صيرورة تلك المركزية وتشكلها، وبين قراءة موقفها، وفلسفتها التي بني عليها تشكلها، أما من حيث مراحلها، فقد نقل فوكو بأنه غالبا ما يتحدث عن صيرورة تاريخية لذلك التشكل، تمر عبر ثلاث مراحل، إذ يتحدث عن الحداثة مسبوقة"بما قبل الحداثة الأول والعتيق، ومتبوعا بما بعد الحداثة الغامض والمحير"[2]، وهذا التقسيم الثلاثي هو الذي كنت اعتمدته ابتداء، ولكني رأيت أن تكون الأشارة إلى المرحلة الأولى المبكرة من راحل ماقبل الحداثة-الأولى والعتيقة- وإغفال مرحلة العصور الوسطى، وذلك مراعاةً للحيز، ونظرا لأن المراحل الأولى المبكرة هي التي كان لها تأثيرها العميق في الفكر الغربي، وهي التي تشكل جذوره، وهي التي يحرص على ربط صلته ا-وهي مرحلة الحضارة الإغريقية والرومانية-وإن كان سيتم الحديث عنها بشيء من الاختصار للأسباب التي سنوردها عند الحديث عنها، وبناء عليه سيكون تشكل هذا المبحث في المطالب التالية:

المطلب الأول: في مفهوم المركزية الغربية.

المطلب الثاني: مرحلة فجر الحضارة الغربية(والتي تمثل حضارة الإغريق والرومان جذرها التاريخي).

المطلب الرابع: مرحلة الحداثة(الانقلاب على الدين).

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحداثة(الانقلاب على الحداثة).

---

[1] -فوكو، ميشيل، ما التنوير؟، ترجمة/عبد الرحيم حزل، مجلة الثقافة العالمية، العدد(٦١)، السنة(١١)، نوفمبر(١٩٩٣م)، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص١٥٥، وتساؤلاته كانت ترد بشأن الحداثة، وقمت بتحويرها لتتوافق مع الموضوع الذي أرغب في مناقشته.

[2] - فوكو، ميشيل، ما التنوير؟ ، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.

المطلب الأول: مفهوم المركزية الغربية.

تعتبر المركزية الغربية هي المهيمنة الآن على شتى مناحي الحياة المعاصرة، وقبل الولوج في ثنايا هذا الموضوع لابد من بيان وإيضاح ماهية تلك المركزية، و المراد منها، فنقول أن المركزية في اللغة هي: تأنيث لكلمة مركز، والمركز هو وسط الشيء، والذي إليه يعاد ويرجع.

أما في الاصطلاح فقد تم تعريفها في موسوعة الويكيبيديا"Wikipedia"أو الموسوعة الحرة المنشورة على الإنترنت بأنها "الممارسة الواعية أو غير الواعية، التي تركز على الاهتمامات الأوروبية أو الغربية عموماً في مجالات الثقافة والقيم على حساب باقي الثقافات" وهذا التعريف-فيما يبدوا-أنه ناقص لكونه يقصر التمركز الغربي على الاهتمامات الأوروبية، بينما هي ليست تركيزا على الاهتمامات وإنما فرض لرؤى المركز واهتماماته، وتوظيفها لخدمة مصالحه، وطبعها بطابعه، كما أنه يقصر التمركز على مجالات الثقافة والقيم، بينما هو أعم من ذلك وأشمل، إذ أنه يشمل كل جوانب الحياة من سياسة واقتصاد وعقائد...الخ، إلا إذا نظر إلى الثقافة بمنظار تايلور والذي يرى أنها"..كل ما يفهم من العلم والعقيدة والفن والقانون والاقتصاد والتقاليد، وكل الملكات الأخرى والعادات، أو كل ما حصله الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"[1]، وبناء عليه فيمكننا القول أن-الأقرب للصواب-أن نعرف المركزية الغربية بأنها:" الممارسات الواعية أو غير الواعية، التي تركز على فرض الحضارة والمصالح الغربية عموماً في جميع مجالات الحياة على حساب باقي الثقافات والحضارات والشعوب، وبكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة" ويمكننا القول أن من أهم مصادر تشكل تلك المركزية استلهامها لجذورها الممتدة في الفكر اليوناني الذي بنيت رؤيته للعالم على ثنائية الإنسان والطبيعة، باعتبار أن الإنسان مركز الكون، ومقياس الأشياء، وأن حقيقته أنه عقل، في مقابل الطبيعة أو "المادة"، وهو الذي أنشأ ذلك التقسيم الأرسطي لسكان العالم"إلى أغريق وبرابرة، أو إلى أحرار بالطبيعة وعبيد بالطبيعة"[2]، ثم الفكر المسيحي وثنائية الأب والابن، واللاهوت والناسوت..الخ، وصولا إلى أن الفلسفة الأوربية الحديثة قائمة على فلسفة "الذات" أو "الأنا" فالإنسان ذات في مقابل العالم الذي هو موضوع لها، والفكرة المؤسسة لفلسفة "الذات" هذه هي كوجيتو ديكارت، إذ شك هذا الفيلسوف في كل شيء و"مسح الطاولة"-حسب تعبيره-مسحا، ولم يبق لديه أي شيء آخر غير كونه يفكر، وأنتج مقولته الشهيرة"أنا أفكر إذن أنا موجود" وهذا يقتضي أن وجود "الأنا" سابق ومستقل عن وجود العالم وعن أي وجود آخر، ومن هنا كان كل وجود غير وجود"الأنا" هو "آخر" بالنسبة لها، وبالتالي فعلاقة التغاير هي علاقة بين الأنا والآخر[3] ابتداء، سواء كان هذا الآخر هو الشيطان الذي افترض ديكارت أنه قد يكون ضلله فصار يشك في كل شيء، أو كان هو الإله الذي اطمأن إليه أخيرا باعتبار أن الله لا يمكن أن يضلله، ومن ثم جعله ضامنا ليقينه ذاك، أو كان شيئا

---

[1] - لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، ترجمة:د/جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ص٢٧-٢٨، وأنجلتون، تيري، فكرة الثقافة، ترجمة/شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٥م، ص٥٣.

[2] -جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، ضمن كتاب "البدائية"، تحرير، أشلي مونتاجري، ترجمة:د/محمد عصفور، عالم المعرفة،عدد(٥٣) الكويت، ١٩٨٢م، ص٢٠١، وهذه النظرة بدأت منذ شيخ الجغرافيين الكلاسيكيين"هيرودوت" وديودورس كما ترى المؤلفة، ونقلت عنهم أمثلة ونماذج عدة.

[3] - هذا المصطلح"الآخر"من رطانة ما بعد الحداثة، أو ما بعد البنيوية، أو ما بعد الكولونيالية، كما يرى ادوارد سعيد، أنظر كتابه: فرويد وغير الأوروبيين، ترجمة/فاضل جكتر، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٢.

من الأشياء المادية المحسوسة التي يتوقف وجودها على يقينه...وهكذا فالشبكة التي يرى "العقل الأوربي" العالم من خلالها وبواسطتها شبكة يمن فيها علاقة أساسية هي علاقة "الأنا"بـ"الآخر"، لا علاقة "آخر" بـ"آخر"[١]، أي علاقة فوقية بدونية، لا علاقة ندية بندية[٢]، ومن هنا جاءت الكتابة التمييزية للآخر في الأدبيات الغربية، وتمثيله على أنه كائنا مختلفا عن الأنسان الغربي، وخاصة فيما أسماه جيمس كليفورد بـ"الإثنوغرافيا الغرائبية"[٣].

وعند الرجوع إلى معجم لالاند الفلسفي نجد أنه عرف الأنا "Moi"بأنه:"وعي فردي، بوصفه منشغلا بمصالحه ومنحازا لذاته" وأيضا هو"الميل إلى إرجاع كل شيء إلى الذات"، ويستشهد لالاند بعبارة للفيلسوف الفرنسي، بليز باسكال يقول فيها:"للأنا صفتان: فمن جهة هو ظالم بذاته، من حيث إنه يجعل من نفسه ضد الكل، وهو متنافر مع الآخرين من حيث إنه يريد استعبادهم، وذلك لأن كل "أنا" هو عدو، ويريد أن يكون المستبد بكل الآخرين"[٤]، إذا فمفهوم "الأنا" مبني على السيطرة، سيطرة الذات على ما تتخذه موضوعا لها، سواء كان هذا الموضوع أشياء الطبيعة، أو أناسا آخرين "..فمن يهدد مصلحتي هو الآخر..وهو آخر بشكل مطلق..إنه الآخر في علاقة منظمة تنظيما تراتبيا، الذات فيها تحكم الآخر الخاص ا، وتسميه، وتحدده، وتكلفه بالعمل، في ظل ذلك التبسيط المخيف الذي رسم منه هيجل نسقا، يجري العالم مسرعا وهو يعيد إنتاج آلية الصراع المميت، وهو الهبوط بـ"الفرد" إلى"لا أحد" ثم إلى وضع الآخر، وهذه هي مؤامرة العنصرية التي لا ترحم، إذ لابد أن يكون هناك آخر، فليس هناك سيد بلا عبد، ولا سلطة اقتصادية وسياسية بلا استغلال، ولا طبقة سائدة دون ماشية ترزح تحت النير، ولا فرنسي بلا أجانب ذوي بشرة داكنة.."[٥]، ويبني على ذلك هيجل أن"الحضارات تتعاقب، الواحدة بعد الأخرى منذ القدم، إلى أن زالت جميعها ولم يبق منها سوى حضارة واحدة، هي الحضارة الأوروبية التي تمثل خلاص العالم بأسره"[٦]، ولذلك فهو يرى أن أفريقيا لا تاريخ لها[٧]، لأ ا لا تتبع لتلك الحضارة التي تمثل خلاص العالم، والتي وضعت علم النفس، والتحليل النفسي الأفريقيين، واللذين وضعا تعريفا للآخر الأفريقي على أنه عاجز عن عبور خطوط الحدود الاستعمارية التي فصلته عن الذات الذكورية الأوروبية، والتي أخذت تنظر إلى من عداها على أنه مؤنث و"مستكين، ومعرض ل وات الذكر، ضمن اقتصاد قصصي مستنبط من أعادة ترتيب الثنائيات الجنسية، على سبيل خدمة التمييز الرئيس بين الغرب ومن عداه، إذ يقوم اندفاع القصة بتفعيل عملية الاستعمار، من خلال

---

[١]- الجابري، محمد عابد، الأنا مبدأ للسيطرة..والآخر موضوعا له في لغة الفكر الأوروبي، مجلة فكر ونقد، العدد()

[٢]- والمشكل في هذا أن من ينظر لمثل هذه الفوقية هم كبار المفكرين الذين ترجع إليهم الجذور الفلسفية للديمقراطية الحديثة، فهذا مونتيسكو يقول:"لما كانت الشعوب الأوروبية قد أبادت شعوب أمريكا، فلقد كان عليها أن تستعبد شعوب أفريقيا، لاستخدامها في استصلاح الأراضي...وهولا العبيد سود من أخمص القدمين إلى أعلى الرأس، وأنف الواحد منهم أفطس، وبلغ حدا يعود من المحال علينا أن نشفق عليهم، وليس من الممكن أن نسلم بأن الموجود ذو الحكمة المنيعة، قد أسكن نفسا-ونفسا خيرة على وجه الخصوص-في جسد أسود برمته، ومحال أن نظن هولا القوم بشرا، فإن نظنهم بشرا نعتقد أننا لسنا بأنفسنا مسيحيين" أنظر:حليم، عبد الجليل، الفلاحون المغاربة في الأثنلوجيا الكونيالية: بين الجمود وقابلية التحسن، مطبوع ضمن:صورة الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه، تحرير: الطاهر لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٤٤٩،وكذلك فولتير،إذ يقول خلال امتداحه لعظمة الأوروبي"إن الاستعمار أمر مشروع طالما أن الإنسان الهمجي يتسم بالغباء، ويعيش كالحيوان في حال مادية بائسة"، أنظر: العجة، ناهد طلاس، العولمة-محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة/هشام حداد، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٢٥.

[٣]-أنظر في ذلك وشيء من تفصيلاته لدى: الشوكاني، د/ محمد بن ناصر، مقدمته لترجمة كتاب"مسارات الرحلة والترجمة في زمن العولمة"، لـ"جيمس كليفورد"، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص٨، وقد أحال أحالات رائده إلى: يوهانس فابيان، في كتابه"الزمن والآخر: كيف يُصنع الأنثروبلوجي؟".

[٤]- لالاند، أندريه، موسوعة لالاند، الفلسفية، مرجع سابق، ٨٢٤/٢.

[٥]- يانح، روبرت، أساطير بيضاء-كتابة التاريخ والغرب، ترجمة/أحمد محمود،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م، ص٥٧.

[٦]- جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، ترجمة/عاطف أحمد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٠.

[٧]- يانح، روبرت، أساطير بيضاء-كتابة التاريخ والغرب،مرجع سابق، ص٦٥.

تصويرها باختراق الأنا المذكر الأوروبي الاستحواذي في فضاء الشرق المؤنث، وهكذا تصبح الهيمنة على الآخر المؤنث المحجب صورة من صور الخضوع للمبدأ الغربي"[١]، هكذا يكون جدل الذات والآخر، الذي تشكل فيه الذات الآخر حسبما ترغبه، وتريده أن يكون، وفي أطار ذلك الخطاب التحليلي النفسي أصبح يرمز للمقاومة ضد التمركز الغربي بالجنون والتبعية والنكوص"[٢]، بل حتى عقل الأفريقي-ومن ورائه بقية أهل الأطراف-جعل في اختلاف دائم وثابت مع العقل الأوروبي[٣]، وكل ذلك ما هو إلا نتيجة لذلك التأصيل الهيجلي، الذي أسماه فوكو "بالقدر التاريخي المتعالي الذي خص به الغرب"[٤]، والذي تلقفه مفكرو ما بعد الحداثة وجعلوا منه أساسا لنظرية اية التاريخ، كما فعل كوجييف، ومن بعده فوكوياما في كتابه الشهير اية التاريخ، وتبعا لتلك النظرة الاختزالية التي ترى أن الغرب وحضارته ونظرته للحياة والكون هي الحق المطلق، والذي يلزم العالم أجمع أن يتبعه، والتي عبر عنها الأستاذ محمد عمارة بأ ا"إعلان صريح وصادق عن موقف الحضارة الغربية من الأمم والقوميات والحضارات غير الغربية، وواقع موقف الليبرالية الغربية من الفلسفات والمذاهب الاجتماعية الأخرى.."[٥] فقد زعم عدد من المؤرخين الذين ساروا على ذلك النهج أن أوروبا كانت وما زالت مركز تاريخ العالم، وأصبحت المركزية الغربية هي النموذج البحثي السائد في دراسات تاريخ العالم[٦]،ومن خلال هذا التصور لـ "الأنا" كمبدأ للسيطرة يتحدد موقع"الآخر"ودلالته ووظيفته في الفكر الأوربي، أي بوصفه موضوعا للسيطرة أو عدوا، أو بوصفه قنطرة تتعرف الذات من خلاله على نفسها، وقد شكلت هذه النظرة الهيجلية في فلسفة التاريخ والتي تقوم على "نسخ العصر الجديد للعصر القديم، عبر الصراع مع مكوناته، والحلول محلها"[٧]، أولى النظريات الثلاث التي أثمرت وشكلت بنية التمركز الغربي.

أما النظرية الثانية فهي: الداروينية: والتي تنسب إلى دارون في فلسفته عن النشؤ والارتقاء، والتي تقوم على صراع الأحياء، ونسخ ومحو الأقوى للأضعف، لأن الأقوى-بإطلاق- هو الأصلح بإطلاق، والجذل ذه النظرية جعل برتراند رسل يقف عندها، ويرى أن ما أنجزه داروين ا لعلم الأحياء تعادل ما صنعه غاليليو ونيوتن لعلم الفلك، ويرى أن تعليل التواؤم من غير اللجوء إلى فكرة الغائية لم يكن نتيجة التطور، بل نتيجة نظرية داروين في تنازع البقاء، والبقاء للأنسب[٨]، لقد كيف داروين الأفكار الاجتماعية، فلكي يصلح الإنسان للتجارب الاجتماعية المختلفة، أو لكي يكون مواطنا صالحا لأي يوتوبيا[٩] لابد من تصميمه وفقا لنظرية داروين، والتي تشترط القضاء على كل شيء أنساني في الإنسان[١٠].

---

[١]- الدعمي، د/محمد، الاستشراق-الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٨٥.

[٢]- لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، ترجمة/ محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٤٦.

[٣]- لومبا، آنيا،في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، مرجع سابق، ص١٤٨، وفيه مزيد بسط-رائق-عن نظرة الرجل الأبيض للملونين.

[٤]- لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص١١.

[٥]- عمارة، د/محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٦٠.

[٦]-جران،بيتر،ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق،ص٢٠،وقارن ذلك بما لدى:لومبا، آنيا،في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية،مرجع سابق،ص٢٥٣-٢٥٥.

[٧]-عمارة، د/محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق،ص٦٣، وقارن بما لدى نعوم تشومسكي عن ذلك التعالي الهيجلي السلطوي المتغطرس والذي أصبح سمة للاستعلاء الغربي في:٥٠١سنة الغزو مستمر، ترجمة/مي النبهان، دار المدى، دمشق،١٩٩٦م، ص١٢-١٣،و٢٠٢.

[٨]- رسل، برتراند، أثر العلم في المجتمع، ترجمة/سمير عبده، دار التكوين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٠.

[٩]- اليوتوبيا أو الطوبيا هي: اللامكان، وهو،أسم أطلقه توماس موريس على البلد الخيالي الذي وضع فيه شعبا حكيما وقويا وسعيدا بفضل المؤسسات المثالية التي يتمتع بها، أنظر: لالاند، أندريه، موسوعة لالاند، الفلسفية، ترجمة/خليل أحمد خليل، دار عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م ، ١٥١٦/٣.

[١٠]- بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٤.(بتصرف واختصار).

والنظرية الثالثة هي: نظرية الصراع الطبقي-سواء في ماركسية ماركس[١]، أو في الليبرالية الرأسمالية- والذي يعتمد الـ عة والفلسفة الصراعية في علاقات الطبقات الاجتماعية..فالطبقة الوليدة تصارع الطبقة القديمة لتقهرها وتزيحها وترثها، وتنفرد بكل الثمرات والامتيازات والسلطات..البورجوازية في الليبرالية، والبروليتاريا عند الماركسيين[٢]، وهاتين الرؤيتين وما أنتجتاه من حرب أيديولوجية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لم تكن صراعا بين عقائد مختلفة، بل كانت حرب أهلية بين وجهتي نظر متطرفتين لعقيدة غربية واحدة[٣]، وكل واحد عامل الآخر كصنف بشري مختلف، وبالتالي رافضين إنسانية الآخر بالنسبة للذات، وهي محاطة بالصواريخ النووية، ومتخمة بالدعايات والمعلومات الخاطئة لدرجة لم يسبق لها مثيل[٤]، ويلاحظ أن الـ عة الصراعية هي العامل المشترك بين هذه النظريات، وهي التي"صبغت هوية الحضارة الغربية بصبغة الفلسفة الصراعية، على إماتة الضمير الغربي، إبان صراعه مع الحضارات غير الغربية، فبما أنه هو الأقوى، فهو إذا الأصلح، ولذلك فإن صراعه ضد الحضارات الضعيفة، والبنى الموروثة للأمم المستضعفة هو قانون علمي، ورسالة نبيلة، يقوم ـا الرجل الأبيض، لإزالة الماضي، والموروثات والمؤسسات الضعيفة، وإحلال النموذج الحضاري الغربي-القوي ..والأقوى-في العالم كله، عبر التطبيقات المتنوعة لفلسفة الصراع"[٥]، وهذه الفلسفة من لوازمها نزع شرعية الوجود عن الآخر، والسعي إلى نفيه خارج أطار العلم، بل حتى الوجود، والمقصود بالذات والآخر في هذا السياق ليس مجرد الوجود الاجتماعي فحسب، بل الوجود من خلال الحضور المتميز والمعبر عن الهوية الذاتية، ومن ثم فإن العلم المتحيز يسعى دائما إلى تحقيق السيادة التامة لمقولاته ومفاهيمه ومناهجه، ويرجع ذلك إلى الرؤية الصراعية-التي سبق الإشارة إليها-والتي من نواتجها أ ـا لا ترى الوجود إلا من خلال النفي، فلا تستشعر وجودها إلا بنفي ذوات الآخرين وإلحاقهم ـا، وهذه الرؤية أساسية في الفكر الغربي، على الرغم من كثرة حديثهم عن التعددية والتنوع، لأ ـم يقصدون بالتعددية معنى يقصرها على ا تمع الداخلي، في أطار حضارة واحدة، وليس بمعنى التعدد على مستوى الحضارات البشرية، حيث لا ينظر إلى التنوع الثقافي والحضاري إلا من خلال منظور فلكلوري، لإشباع الرغبة في العلو والتميز، وليس الإعتراف بشرعية وجود الآخرين، وحقهم في صياغة نماذج بشرية نابعة من ذوا ـم[٦]، والسبب في ذلك-كما يبدو-أن أمد الثقافة الغربية محدود نسبيا، ولذلك فهي"تحاول بوعي أو بدون وعي أن تعوض هذا الحد بانتقاص قدر وزمان ومكان الثقافات الأخرى، إ ـا مغترة بنفسها وبنجاحا ـا المادية إلى درجة أ ـا لم تجد السبيل للتفكير أو للشعور بكيفية تفكير وشعور الآخرين"[٧]، وهذه الفلسفة الإقصائية والرؤية الصراعية، وما أنتجته من عنف منظم هي التي جعلت"الغرب يتغلب على العالم ليس من خلال

---

[١]-يربط بعض كتاب المؤامرة الحديثين بين عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين-كماركس وهيغل وفيخته وغيرهم-وبين المنظمات والجمعيات السرية المرتبطة بالماسونية العالمية،أنظر ذلك لدى:مارس،جيمس،الحكم بالسر-التاريخ السري بين الهيئة الثلاثية والماسونية،ترجمة/محمد منير،الأوائل للنشر،دمشق،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م، ص٢٧٩.

[٢]- عمارة، د/محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص٦٣.

[٣]-هي عقيدة: البحث عن السعادة عبر النجاح المادي، والتي نشرتها الثورة الصناعية، إذ تمثل الرأسمالية المقاربة الفردية، والديمقراطية، بالاستناد إلى السوق، وملهمة بالتفكير الأنجلو أمريكي، وتمثل الشيوعية المقاربة الجماعية والسلطوية المنبثقة عن الفلسفة الألمانية، أنظر: ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، ترجمة/نقولا عزقول، الشركة العالمية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٦٧.

[٤]- ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.

[٥]- عمارة، د/محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، مرجع سابق، ص٦٣.

[٦]-عارف،نصر،نظريات التنمية السياسية:نموذج للتحيز في العلوم السياسية،ضمن كتاب إشكالية التحيز،المعهد الفكر العالمي،الطبعة الثالثة،١٤١٨هـ، ص١٩٢-١٩٣.

[٧]- المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م، ص٣٥٤.

تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة-التي تحول إليها أعداد قليلة من حضارات أخرى-ولكن بسبب تفوقها في أنتاج العنف المنظم، والغربيون غالبا ما ينسون هذه الحقيقة، أما غيرهم فلا"[١]، وهم بتلك السياسة ارتكبوا في أمريكا أثر اكتشافهم لها أبشع أنواع الإبادة الجماعية، وإعادة صياغة ذهنية سكا ا الأصليين، حسبما دعى الرئيس مونرو إلى مساعدة الهنود في"التغلب على أفكارهم المسبقة بخصوص تراب بلادهم، بحيث نصير محسنين إليهم في الحقيقة"[٢]، وبانتصار أولئك الغزاة المستعمرين، وإعلا م قيام دولتهم، والتي شكلت-فيما بعد-قمة هرم التمركز الغربي، ونجاحهم بواسطة ذلك العنف المنظم الذي"قبضت أوروبا من خلاله على زمام ما مجموعه ٨٥% من الكرة الأرضية كمستعمرات، ومحميات، وتابعيات، وأقطار خاضعة وكومنولوثات[٣]، ولم يكن هناك طقم مترابط من المستعمرات في التاريخ قد بلغ هذا الحجم من قبل...فقد تم توحيد العالم في كل متفاعل واحد بصورة لا سابق لها"[٤]، والذي تشكل بموجبه كما يرى تشومسكي"المواجهة العالمية بين الغزاة وضحايا الغزو، لهذا النظام العالمي، واتخذت تلك المواجهة أشكالا عدة، وأسماء مختلفة-الامبريالية، والاستعمار الجديد، وصراع الشمال ضد الجنوب، والمركز ضد الأطراف، والسبعة الكبار-أو ببساطة الغزو الأوروبي للعالم"[٥]، وهذا قد يوصف جغرافية التمركز الغربي المرادة في دراستنا، وقد أجلاها تشومسكي بقوله"إن أوروبا تشمل المستوطنات الأوروبية، التي تقود الحملة اليوم واحدة منها-أي أمريكا-إضافة إلى اليابانيين، الذين اعتبروا-تبعا لتقاليد جنوب أفريقيا-بيض شرف لأ م أغنياء بما يكفي"[٦]، وهو ما أكده هنتغتون عندما ذكر أن"الغرب يشمل أوروبا، وأمريكا الشمالية، وبعض الدول الأخرى التي أستوطنها الأوروبيون مثل أستراليا ونيوزيلانده.."[٧]، وقد أصبحت أمريكا قائدة لدول التمركز الغربي هذه"ووريثة لجميع الاستعماريين في الشرق، فقد تسلمت سيادة بريطانيا البحرية، وإمبراطورية اليابان، وزعامة الأمم الغربية في الصين"[٨]، وهذا ما جعل جورج كينان-واضع سياسة الاحتواء إبان الحرب الباردة يصف أمريكا-بأ ا"حارسة الحضارة الغربية، والوصية عليها"[٩]، وهو ما دعى إليه توماس جيفرسون من قبل بقوله"على أوروبا القديمة أن تتكئ على أكتافنا، وتسير في ركابنا، بقدر ما تستطيع، مقيدة بإرساء الملوك والرهبان، فأي مارد سنكون؟"[١٠]، وهذا هو ما حدث فعلا، إذ أصبحت أوروبا تتكئ على المارد الأمريكي، وهو ما جعلها تابع له. ومن أجل استمرار تلك القيادة، وضمان تبعية بقية الحضارات، وهنا يستشرف مستقبل المركزية الغربية أحد أشهر الاستراتيجيين الأمريكيين-زبيغنيو بريجنيسكي-فيقول"إنني أرى الوقت الذي سيكون فيه لدينا الوسائل ومن ثم الرغبة التي لا يمكن مقاومتها لتشكيل الوظائف السلوكية والفكرية لكل الناس من خلال تشكيل العقل بيئيا وبالكيمياء. فالإنسان سيعيش بشكل متزايد في بيئة

---

[١]-هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٢٠.
[٢]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤١، وقد ذكر فيه نماذج عدة عن همجية الغرب واستغلالهم للسكان الأصليين.
[٣]- الكومنولوثات هي: البلاد التي تتمتع بحكم ذاتي، وتخضع لعرش وولاء واحد.
[٤]- سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة/كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص٧٩.
[٥]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٠.
[٦]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٠.
[٧]- هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١١٢، وفيه مزيد بسط.
[٨]- امرسون، روبرت، من الاستعمار الى الاستقلال، ترجمة/نقولا الدر، الدار الشرقية للطباعة، بيروت، ١٩٦٤م، (د.ط)، ص٥٣.
[٩]-سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية،مرجع سابق، ص٣٤١،وهذه الوصاية تجعلنا نضعها الأنموذج الأول الذي سيتم التركيز عليه في دراستنا هذه،لأن البقية تبع لها.
[١٠]-فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، ترجمة/معين محمد الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١١.

هي من صنعه وتتغير بسرعة بيده، والتأثير الأمريكي في الثقافة العامة وفي تقاليد الشباب وأساليب الحياة ملموس، وسواء كان للأفضل أم للأسوأ فإن العالم يتعلم ماهو مخبوء له، من الخبرة اليومية الأمريكية، سواء كان ذلك آخر الاكتشافات العلمية، في الفضاء أو الطب أو فرشاة الأسنان الكهربائية في الحمام أو فن الغناء الشعبي، أو تكثيف الهواء أو تلويث الهواء أو مشاكل المسنين أو جنوح الأحداث. إن هذا الأمر يبدو أقل وضوحا في عدة أمور مثل: الموضة، الموسيقى، القيم والعرف الاجتماعي، فنحن أمام علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم، علاقة فيها نفحات امبريالية، تختلف تماما عن البنية الإمبريالية التقليدية"[1]، وتلك النفحات هي التي تتشكل منها الإمبريالية المعاصرة والتي بدورها تشكل المركزية الغربية المعاصرة، وهي كانت"..ثمرة حملت ا الشجرة الأوروبية وجنتها الأيدي الأمريكية. فالذين نظروا لها في أوروبا هم الفلاسفة وسماسرة الفكر ممن احترفوا التمييز والإقصاء، أما في أمريكا فالذين تولوا التنظير لها هم رجال السياسة والقائمون على مصائر الشعوب. والخط واحد لا يكاد يتغير.."[2]، وهذا التوصيف للغرب جيوسياسيا هو ما سوف يتم اعتماده هنا كموطن للتمركز الغربي، والذي تمثل أمريكا طليعته، وبقية الغرب المتحضر تبع له، ولذا سيكثر استشهادنا بأمريكا-خصوصا في الجانب التطبيقي-على اعتبار أ ا هي رأس ذلك التمركز ومحوره، والذي من خلاله، ومن خلال استعلاء أهله ظهرت فكرة التابع أو المستعمر والتي كانت"قبل الحرب العالمية الثانية كلمة تدل على سكان العالم غير الغربي، من غير الأوروبيين، الذين تم إخضاعهم لسيطر م فضلا عن احتلال أراضيهم...ثم أصبح-بعد ذلك-مصطلح التابع مرادفا لمصطلح العالم الثالث"[3]، ولأجل تلك التبعية نجد أن المستعمر العتيق اللورد كرومر يرى أنه "لابد من أيجاد آلية تعمل في تناغم، لتخدم سلطة المركز، والتي تقف موقف المعارض من العالم النامي"[4]، ولذلك فقد جعل لدول المركز مهمتان حيويتان في الحفاظ على بيئة النظام العالمي الحديث "أولاهما: أن بعض دول المركز قامت بدور قيادي نزاع إلى الهيمنة، ضمن نظام ما بين الدول، وثانيهما: أن دول المركز هي القوى العسكرية المسيطرة بشكل متفاوت ضمن النظام، وهي تستخدم قو ا لتؤدب أولئك الذين يرفضون الانصياع لأوامرها"[5]، وتبعا لذلك فقد قسمت دول المركز من هم خارج دائرة التمركز الغربي إلى دول"شبه طرف" ودول"أطراف" فأما الدول شبه الطرف فهي الدول التي تسعى إلى جعل العالم مكانا آمنا للرأسمالية، وأما دول"الأطراف" فهي الدول التي تكون موطنا أمثل لطبقة الكمبرادور[6]، وهي دول تتصرف بطرق تخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعا ا بالذات، ولا تنتهج سياسات من شأ ا أن توجد فرصا ولو ضئيلة لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، وتشجع دول المركز والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات هذا النهج، وهي لا تتردد في التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، كي تساعد الأنظمة العميلة لها، أو لكي تطيح بالحكومات التي دد وضع طبقة

---

[1]-بريجنيسكي،زبيغنيو،بين عصرين:أمريكا والعصر التكنوتروني،بواسطة:فضل الله، محمد، المراودة الفكرية بين الإسلام والغرب،دار الأمير،بيروت، ١٤٢٥هـ، ص١٣.
[2]-المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة،مرجع سابق، ص٢٧٠.
[3]- سعيد، ادوارد، تمثل التابع والمحاورون الأنثربولوجيون، ترجمة/حازم عزمي، مجلة فصول، العدد الثاني، صيف١٩٩٢م، ص٢٥.
[4]- سعيد، ادوارد، الاستشراق، المعرفة-السلطة- الإنشاء، مرجع سابق، ص٧٨.
[5]-بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٩٢.
[6]-الكمبرادور هي:الطبقة الوسيطة من أبناء البلدان المستعمرة التي تشكلت لتكون رابطة الوصل بين المستعمرين الأجانب وأبناء البلد المستعمر، وهولا الوسطاء عادة يكونون من وكلاء الشركات الأجنبية أو مستشارين وطنيين لدى السلطات الأجنبية الدخيلة أو عملاء يخدمون تلك السلطات ويقدمون لها العون، أنظر:مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية-مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف، حمص، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص١٠٧١.

الكمبرادور في دول الأطراف"[١]، وما تقدم يوضح لنا شيئا من تجليات ذلك التمركز وهيمنته، ومن ثم إعادته صياغة النظر إلى الذات الغربية خارج الغرب ذاته، على أ ا "أنا" متحضرة، وإلى الآخر، على أنه همجي، ومتخلف، ولا بد من استغلاله بذريعة تمدينه، وأن ذلك التمدين هو الواجب الحضاري الذي يقع عبئه على الرجل الأبيض[٢]، وتبعا لذلك لابد أن تصاغ المعارف والمسميات بما يضمن ترسيخ وتجذير تلك الآلية، بل إنه حتى الجغرافيا والتاريخ العالميين تمت صياغتهما بحيث أصبحت ترتبط بالمركز الغربي، وليس أمام دول الأطراف سوى الامتثال[٣]، وهو منهج كما يقول عنه"أسوالد شبنجلر" بأنه"تافه وسقيم، غير ذي معنى إلى حد لا يصدقه عقل، فهو منهج لا يحدد فقط حالة التاريخ، بل ما هو أسوأ من هذا أنه يعالج رقعة أوروبا الغربية بوصفه قطبا ثابتا وبقعة فريدة من نوعها اختيرت على سطح الأرض دونما سبب مفضل، بينما تواريخ عظمى وحضارات جبارة غارقة في القدم، تدور حول هذا القطب، بكل بساطة وتواضع[٤]، كما لو كان العالم قد وجد من أجل أوروبا، وكما لو كانت سائر الشعوب والمدنيات خلقت لتكون حواشي، وهكذا تربى وتثقف الشعوب الأخرى"تربية منظمة على احتقار ماضيها، ومستقبلها اللهم إلا إذا كان مستقبلا مستسلما للمثل العليا الغربية"[٥]، ومن هنا نجد أسماء كثير من المناطق في العالم تربط بأسماء مدن أو رحالة و ساسة غربيين، مثل مدينة واشنطن في أمريكا، وبحيرة فيكتوريا في أفريقيا، وكذا المدن إذ تجد أن أكثر المدن الأوربية تم التسمية ا في الأمريكتين بعد الإحتلال الغربي لها. وكذا تجد الحال عند تقسيمات الجغرافيا العالمية، إذ تجد أ ا تقع تحت تأثير رؤية العالم الغربية لبقية أرجاء العالم، فالشرق الأوسط-على سبيل المثال-يسميه الغرب ذا الاسم على اعتبار أنه شرق بالنسبة له، ويلزم العالم أجمعه أن يلتزم ذه التسمية، وكذا الحال بالنسبة للشرق الأقصى أو الشرق الأدنى، فإنما هو باعتبارها بتلك الصفة لأوروبا، كما أن الغرب عندما يطلق فإنه يعني أوروبا وأمريكا، دونا عن بقية اتجاهات الغرب في العالم، وكذا الحال بالنسبة لتاريخ العلوم، والذي يدرس باعتباره بدئ بالإغريق ثم انتقل إلى الرومان، وتوقف أثناء مرحلة القرون الوسطى، وبعد ذلك استمر نموه مع فترة النهضة والثورة الصناعية، ونادراً ما يرد ذكر الإنجازات غير الغربية، كالآسيوية أو العربية أو الفرعونية أو الإسلامية في تاريخ العلوم، بل إ م"يغالون في أخفاء تلك الحقيقة عن تلامذ م الأوروبيين، فمنذ قرون لم يكن طريق الحرير حمال بضائع فحسب، بل كان حمال ثقافات.."[٦]، وسبب تلك المغالاة في الإخفاء-كما يرى غارودي-لكي يتم"تقديم أنموذجا نمطيا لتفاخر الغرب بالتاريخ الرسمي، بصورة تعمل على تزييف منظور التاريخ الشامل، وتدخل في عقول الأطفال المخططات التي سوف تصبح في الأساس الضمني والمتحكم باختيارا م السياسية الراهنة.."[٧]، وهذه الإقصائية لإنتاج

---

[١]- بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٤-٢٩٧.

[٢]-هذه تسمية البريطانيين، بينما سماه الفرنسيون بـ"مهمة التحضير"، وأطلق عليه الأمريكان في القرن التاسع عشر"الواجب المقدر"، أما اليوم فيسمونه"مسؤوليات القوة"، فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥١.

[٣]-وهذا المعنى قد عبر عنه الأديب الأمريكي/جوزيف كونراد في أحدى رواياته-نوسترومو-إذ تقول إحدى الشخصيات في تلك الرواية"سنطلق الأسماء على الأشياء كلها: الصناعة،والتجارة،والقانون،والصحافة،والفن،والسياسة،والدين من كيب هورن إلى ساوند سميث وبعدها،وإذا ظهر شيء جديد بالاقتناء في القطب الشمالي. وسنضع يدنا على القارات والجزر النائية على الأرض.سندير أعمال العالم شاء أم أبى،ولا يسع العالم إلا أن يقبل،ولا يسعنا إلا أن نفعل"،النص لدى:كوكر،كرستفر، الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، في كتاب: الأخلاق والسياسة الخارجية، تحرير: كارن سميث، ترجمة/ فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص٢٤٢-٢٤٣.

[٤]-شبنجلر،أسوالد،تدهور الحضارة الغربية،ترجمة/أحمد الشيباني،بواسطة:عارف،نصر،نظريات التنمية السياسية، ضمن كتاب إشكالية التحيز، مرجع سابق، ص١٨٥.

[٥]-أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة:د/عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م، ص٧٦.

[٦]-غارودي،روجيه،الإرهاب الغربي،ترجمة/سلمان حرفوش،دار كنعان،دمشق،الطبعة الأولى،٢٠٠٧م،ص١٣٥،وذكر نماذج عما أنتجته الحضارات الأخرى،ص٧٦

[٧]-غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي،مرجع سابق،ص٧٨،ولنماذج من تزييف التاريخ في كتابه:حوار الحضارات،دار عويدات،بيروت، الطبعة الخامسة،٢٠٠٣م، ص١٧.

الحضارات الأخرى عبر عنه أحد محرري الصحف الباريسية الكبرى بقوله أن" الاحتكار في صناعة التاريخ وظيفة أوروبا، ولم تكن الشعوب الأخرى سوى أدوات لهذه الوظيفية الأوروبية"[١]، ولعل أصدق وصف يصف ذلك الاحتكار، هو ما وصفها به الدكتور/حسن حنفي بأ ا"حضارة طردية، تنشأ بفعل الطرد من المركز"[٢]، أي طردها وإلغائها لتواريخ وحضارات الأمم الأخرى وهي ومن خلال هذه النظرة التي شكلت المركزية كان فهمها للكون، ويكون تقويمها للآخرين، فالغرب هو محور الدنيا كلها، والعالم كله والآخرون معه أطراف للتمركز الغربي، ومن هنا كانت الهيمنة الغربية والاستعلاء الغربي، ومن هنا كانت دراستهم لتاريخ الحضارات الإنسانية، فالتاريخ عندهم يبدأ في أوروبا، والعصور الإنسانية تبدأ في أوربا، وتنتهي فيها، وكذلك الحال بالنسبة للتاريخ، كل ذلك لكي يتم وضع منهجية للمختارية-أي أن يكون المرء شخصا مختارا ينتمي إلى الغرب-أو فكرة الاصطفاء، والتي "قد تعبر عن نفسها في صور شتى، فأحيانا تظهر في الإيمان بتميز الغرب، وأحيانا في صورة الصهيونية، وأحيانا في صورة الاعتقاد الصريح بتفوق الرجل الأبيض"[٣]، وهذه السمة-أي التمركز حول الذات-شكلت السمة الأساسية للحضارة الغربية.

ومع كل هذا التمركز من خلال الزمان والمكان والأيدلوجيا فهي لا تشمل كل من كان داخلا فيها، إذ أن مفهوم الاصطفاء الذي تقوم عليه المركزية الغربية، يكون متباينا في داخلها، فهو "يوفر تبريرا للفصل القائم بين أفراد الجنس السائد وأسرهم وأحيائهم، وبين أفراد وأسر وأحياء الفئة العرقية الدنيا، وهذا المفهوم يحرر الشخص الأبيض من المسئولية عما قد يكون أرتكبه أسلافه بحق العبيد والهنود، أو فعلوه لنشر المسيحية، والحضارة الأنجلو-سكسونية، ...وتبعا لذلك يمكن أن نقرر الافتراض السائد على نطاق واسع، بأن الفئة العرقية الدنيا ليست من الشعب المختار..وبالتالي فإن ما يحدث لهم قد يكون في الحقيقة من قبيل سؤ الحظ..فقد يفقد الهنود أو الفلسطينيين أرضهم، أو يصبح مواطنوا الكومنولث ضحايا لممارسات يومية تعسفية من الشرطة، ولكن كل هذا ليس إلا أحداثا بعيدة حتى ولو كانت تقع في الشارع ا اور لنا، ومن ناحية أخرى لن نعدم أن نجد عنوانا رئيسيا في صحيفة غربية يعرب عن قلق جموع مواطني اليوم من ديد محتمل تتعرض له زميلتنا في الديمقراطية إسرائيل، والتي قد تبعد عنا بمقدار نصف المحيط الذي يطوق الكرة الأرضية، ولكنها أقرب إلينا ممن هم في الشارع ا اور لنا"[٤]، وهذه النظرة المختارية هي التي اتكأت عليها دول التمركز الغربي لتبرير استعمارها لأمريكا، وجنوب أفريقيا، وفلسطين[٥]، وهي-أي نظرية الشعب المختار- لا تعرف حدا تقف عنده "لأن البشر العاديون هم فقط الذين يعيشون في دول ذات حدود ثابتة و ائية، ولذا فبريطانيا العظمى ظل مما يدعو للفخر بالنسبة إليها أن الشمس لا تغرب عن إمبراطوريتها، والولايات المتحدة ترى أن الرب والطبيعة خلقا الحدود وحدهما، وإسرائيل مازال أمر الحدود بالنسبة لها غير محسوم"[٦]، وهذا هو حال التمركز الغربي لا يعترف سوى بالهيمنة، والتي تشكل لبها فكرة الشعب

[١]-- بن نبي، مالك، فكرة الأفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ ، ص٢١٥.

[٢]- حنفي، د/حسن، مقدمة في علم الاستغراب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٤٢٠هـ، الطبعة الثانية، ص٤٣٥.

[٣]- جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٢.

[٤] جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٢-٤٩٣.

[٥]-برير، مايكل،الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني-أمريكا اللاتينية،جنوب أفريقيا، فلسطين، ترجمة/احمد الجمل، دار قدمس، دمشق، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص٢٣٠.

[٦]- جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٣.

المختار، والتي وصفها غارودي بأ ا"من أكثر تصورات التاريخ دموية، إذ تجسدت بالفتوحات ا يدة محض الأسطورية على يد يشوع، فقد أوحى للبوريتانيين من انكلترا لدى وصولهم للبر الأمريكي، بمعاملة الهنود كمعاملة العماليق فيما مضى، وألقى هذا التصور على كاهل البابوات الحسم في ما إذا كان للهنود أرواح، وتبعا لذلك وزعت أراضيهم بين أسبانيا والبرتغال، وهذا التصور هو مبدأ كل استعمار، وها هي كنيسة جان بول في روما بعد أن جعلت من نفسها وريثة ذلك الاختيار الإلهي، تطلق أسم نشر التعاليم الإنجيلية-كما هو حال البابا في سان دومينغو في عام١٤٩٢م-على ب وتقتيل ملايين الهنود، وهذا البابا نفسه يكيل المديح لأوروبا المسيحية على دورها الحضاري في العالم، وباسم المبدأ نفسه-مبدأ الاختيار الإلهي-تمارس الولايات المتحدة سياسة الاستعمار بداية، ومن ثم الإخضاع الشامل لقوانينها تحت ذريعة القدر الساطع للشعب المختار الجديد"[1]، وعلى ضوء هذه النظرة يكون تعامل المركز مع دول الأطراف"فإذا كان على المرء أن ينفذ مشيئة الرب، فليس مهما ما يفعله بأناس لا يعدون شعبا مختارا"[2]، أما مشاعر التضامن التي يظهرها المختارون فيما بينهم فإن أي هجوم على أحدى ديمقراطيا م، فإنه يعد هجوما عليهم جميعا، وسرعان ما تتحول الحروب إلى حروب عالمية، ومن مشاريعهم لذلك التضامن بين الديمقراطيات في السنوات الأخيرة، مشروع مارشال، وحلف الناتو، ومساعدة إسرائيل، والتعاطف مع البيض في جنوب أفريقيا، وهذا يترتب عليه أن الديمقراطيات غالبا ما توجد في العالم كمجموعة واحدة، وتشكل بذلك الدول الديمقراطية قوة رهيبة، وهذا يترتب عليه استشعار ضرورة قيامهم جماعيا بجعل العالم آمنا بالنسبة للديمقراطية، وهو ما يقوم من خلاله الأساس للنشاط التنصيري، والمعونة الأجنبية، والتدخلات السياسية[3]، وهذه التضامنية الديمقراطية وما ينتج عنها يتطلب أ ا في تعاملا ا البينية "تلتزم بمعيار سلوكي لا تلتزم به حين تعاملها مع غيرها من ا تمعات الأدنى، وهذا الشعور بالتميز كان موجودا منذ عصر الدول الإغريقية في علاقا ا ببعضها البعض، وعلاقا ا مع الدول البربرية كبلاد فارس وقرطاج...، وما أجمل ما قاله الشاعر الأنتيلي إيميه سيزر، وهو يصف تلك الازدواجية بقوله"إن ما لا يغفره البرجوازي المسيحي المتدين في القرن العشرين لهتلر ليست الجريمة بحد ذا ا، وليست إهانة الإنسانية من حيث هو كذلك، بل الجريمة ضد الإنسان الأبيض، عندما طبق في أوروبة أساليب استعمارية لم تكن تسري إلا على العرب والحمالين في الهند، وزنوج أفريقيا"[4]، وتتويجا لتلك النظرة المتعالية، أصبحت العالمية إذا أُطلقت فإنه يراد ا الحضارة الغربية، حيث"كرس الغرب دلالة العالمية بوصفها لصيقة به، أو بما يصدر عنه، أو يتصل به..."[5]، وتبعا لذلك-ومع حلول القرن التاسع عشر-أصبح ا تمع الدولي مجتمعا أوروبيا، لا يمكن لغير الدول الأوروبية أن تقبل في عضويته إلا إذا ارتقت الى مستوى حضاري يحدده الأوربيون، وعندما تصل الى هذا المستوى قد تقبل عضويتها، وكانت تركيا أول دولة تخضع لذلك المعيار بموجب المادة الثامنة من معاهدة باريس عام١٨٥٦م، حيث قُبلت في أطار القانون العام وتآلف

[1]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٧٣، وفيه مزيد بسط عن هذه النظرية، وللمزيد من البسط والتفاصيل والتوسع حول النظرية المختارية أنظر: لونجلي، كليفورد، الشعب المختار-الأسطورة التي شكلت انجلترا وأمريكا، ترجمة:د/قاسم عبده قاسم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م..

[2]-جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٤.

[3]- جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، مرجع سابق، ص٤٩٥-٤٩٦.(بتصرف واختصار)

[4]-فيرو، مارك، السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود، ترجمة/محمد صبح، دار قدمس، بيروت(د.ط)، ص١٧-١٨.

[5]-د/الرويلي، ميجان، د/البازعي، سعد، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م، ص١٨٧.

أوروبا"[1]، و ذا يمكننا القول أن العصر الذي نعيشه، هو عصر تعميم وتوسيع دائرة النموذج الغربي لعملية التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل العالم بأسره..، حتى أصبحت تشير باختزال شديد إلى المشروع الثقافي الغربي الحديث والمعاصر، المشروع الثقافي الذي تأسست أصوله الأولى من القرن السادس عشر الميلادي في أوروبا، وذلك ببناء نظرة جديدة للإنسان، والعالم، نظرة تم تركيبها خلال القرون التي تلت القرن المذكور، واتخذت ملامحها الكبرى خلال القرون اللاحقة مستوعبة جغرافيات أخرى خارج المحيط الغربي[2]، وقد انعكست عقلية التمركز الغربية هذه وتمددها على جميع مرافق ومجالات الحياة، فالأيدلوجية الرأسمالية-مثلا- يزعم أقطا ا أ ا تقوم على حقائق أبدية خالدة، حقائق تتجاوز حدود التطور التاريخي، لتصب في إطار نموذج على الجميع أن يهتدي به ويقلده.. وهكذا أصبحت التجربة الخاصة للتطور في ا تمعات الغربية هي القاعدة العامة والقانون الأساسي لعملية التحليل النفسي والاجتماعي، وعلى ضوء هذا أصبحت الثقافة الغربية بشقيها الفرانكفوني، والأنجلو-سكسوني، هي مركز الثقافات، والمحور الذي تدور حوله بقية الحضارات وما عداها من الثقافات تابعة وهامشية وذات دور ثانوي في صياغة المسيرة الإنسانية، ففي الماضي كانت السيطرة الغربية بإسم"كنيسة، إله، ملك، أما اليوم فباسم:ثقافة، تقنية، نظام عالمي، فلا خلاص خارج الكنيسة، ولا حضارة خارج الغرب، ودائما: خارج حقيقتي الخطأ، ودائما شعب مختار: عبري، مسيحي، غربي"[3]، والخلاصة أن سمة التعميم والمركزية الشديدة في العقلية الغربية عموماً أنتجت ثقافة السيطرة ونزعة النفي، والهيمنة والإقصاء في العقل الغربي، وقد قرر-في أغلب الأحوال- عدم المواجهة العسكرية في ذلك، وإنما اللجوء الى الإغواء، وجوهر هذا الإغواء أن يخبر الناس أننا سواسية، وان هناك نظام عالمي جديد، وأن العالم قرية واحدة تسوده مجموعة من القيم العالمية، ولكن في الحقيقة ومن خلال هيمنته على جملة المؤسسات السياسية والأمنية، والاقتصادية الدولية حيث"أنه على الصعيد العملي تتم تسوية قضايا العالم السياسية والأمنية تحت أدارة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وقضايا العالم الاقتصادية تحت أدارة الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، التي تتمتع جميعا بعلاقات وثيقة بصورة استثنائية مع بعضها البعض إلى حد إقصاء البلدان الأقل شأنا وغير الغربية في الغالب، فالقرارات المتخذة في مجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي التي تعكس مصالح الغرب يتم تقديمها إلى العالم على أ ا عاكسة لرغبات الأسرة العالمية، وعبارة"الأسرة العالمية"بالذات باتت تسمية جماعية مشذبة وملطفة-حلت محل عبارة العالم الحر-لإضفاء المشروعية العالمية على أفعال وتحركات لا تعكس سوى مصالح الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى"[4]، وأن شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية ليست في الحقيقة سوى أكاذيب يوظفو ا لخدمة تمركزهم، وزيادة نفوذ ذلك التمركز، وتلك الهيمنة!!.

المطلب الثاني: فجر الحضارة الغربية(الحضارة الإغريقية والرومانية).

---

[1] -بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي-دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة ونشر/مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م، ص٨٨-٨٩.
[2] -عبد اللطيف، كمال، الثقافة الإسلامية والغرب، مجلة الاجتهاد، العدد التاسع والخمسون، والستون، السنة الخامسة عشرة، صيف وخريف عام١٤٢٤هـ، ص٨٣-٨٤.
[3] -غارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، دار الشئون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٠٤.
[4] -هنتنغتون،صموئيل، صدام حضارات-كتاب:العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟،تحرير/فرانك جي،ترجمة/فاضل جتكر،مركز الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ٦٨.

من المقرر أنه"لا يوجد تاريخ للأيدلوجيات دون إقامة علاقات بين الصور والأيدلوجية المدروسة والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبحث التمفصلات بين هذه الأشكال المختلفة للتاريخ التي يملك كل منهما استمراره أو انقطاعه الخاصين"[1] إلا أنه ينبغي الاعتراف بأن التوثيق لحقبة طويلة، ومليئة بالأحداث والصراعات والأيدلوجيات– مثل تاريخ وفلسفة التمركز الغربي– يعتبر من الصعوبة بمكان، وذلك لطول الفترة الزمنية الممتدة ، وكثرة أحداثها، وتداعيات تلك الأحداث، وكثرة الرؤى والفلسفات والأيدلوجيات التي ظهرت طوال صيرورة ذلك التمركز، ونشؤه وتشكله، والتي لا يمكن الإحاطة ا في مثل هذه العجالة، وهذا ما أحاول الاعتذار به ابتداء من كل قصور أو خلل قد يكون خلال قيامي باستعراض مراحل تشكل تلك الصيرورة، وقد حرصت إلى تقسيم تلك الصيرورة التي نشأ وتشكل من خلالها التمركز الغربي إلى أربعة مراحل، وأول تلك المراحل هي ما يمكن أن يعرف بفجر الحضارة الغربية، وبدء نشؤ تمركزها، والتي تعتبر الحضارتين اليونانية والرومانية هي الجذور الأولى لها، إذ أن الكيان الأول لروما "تألف كدولة إجرامية-كما يقول هيجل-فمؤسسا روما-رومول وريم-كانا من قطاع الطرق، وطُردا من العائلة لأ ما لم يحظيا بالحب العائلي، وهو ما نتج عنه أن أصبح العالم الروماني بدون حرية، وبلا روح وبلا روحانية، وهو ما جعلهم يحرصون على جلب ما يفتقدونه من اليونان.."[2]، والذين كما يقول عنهم الزيات بأ م"قوم صاغهم الله صيغة حسنة، فكانوا مثالا للكمال الممكن في الإنسان الأعلى. سمت فيهم ملكات العقل والقلب وللسان والجسم سموا لا شبيه له في شعوب الأرض، فأبدعوا في نواحي الفكر والشعور والبيان ما ربأوا به أن يكون من صنيع البشر فنسبوه إلى أرباب من خلق أنفسهم.."[3]، فما كان من أولئك الجبابرة الرومان إلا أن سطوا على ذلك السمو العقلي والفكري والفني الذي يملكه اليونانيون إذ "قاموا بجلب الأعمال الفنية من أنحاء اليونان، فهي لم تكن من أنتاجهم الخاص، فالأناقة والثقافة التي تميز هذه الأعمال كانت غريبة عنهم، وثابروا للحصول عليها من اليونان، ولهذه الغاية جلبوا إلى روما الكثير من العبيد اليونانيين، حيث كان أولئك العبيد شعراء وكتاب وحرفيين، ومؤدبين لأولادهم"[4]، وهذه الخلفية وما تحمله من دلالات هي التي يحرص الغرب على ربط جذره التاريخي ا، إذ أنه يؤرخ لحضارته"..على أ ا قد برزت منذ سبعمائة إلى ثمانمائة سنة قبل ميلاد المسيح عليه الصلاة والسلام"[5]، وقد حرص الغرب على استبعاد كل أصل شرقي لها ولفلسفتها، ولذلك يقول هيجل"لابد من شطب الفكر الفلسفي الشرقي"[6]، وتبعا لهذه النرجسية فقد حرص الغرب المعاصر على الانتساب إليها، واستمداد الكثير من نظرياته المعرفية والفكرية والفلسفية منها، وكان محور ذلك الاستمداد هو"تحررها من النظرة الكونية التي يقوم على أساسها الدين التقليدي، وتحاول أن تقيم نظر ا الكونية على أساس المعرفة والفكر"[7]، وكان أبرز معالم تلك الفلسفة ما يلي:

---

[1] - شاتليه، فرانسوا، تاريخ الأيدلوجيات، ترجمة: د/أنطوان حمصي، نشر وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٧م، ٢٠٦/١.

[2] -بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، ترجمة/إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٢٣٢.

[3] - الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة-فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، دار الثقافة، بيروت،الطبعة العاشرة،١٤٠٤هـ، ٢٧٩/٢.

[4] -بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٣٢-٢٣٣، وقد أحال عل هيجل في كتابه فلسفة التاريخ، ويرى المخرج البولندي/أندريه جولافسكي أن التاريخ يعيد نفسه فـ"اليونان وروما في التاريخ القديم، وأوروبة وأمريكا في التاريخ الحديث..."، ويسقط ذلك على الجانب الفني فيقول أن"الفن السينمائي هو بضاعة أوروبا، والصناعة السينمائية بضاعة أمريكا"، المرجع السابق،ص٢٤٦.

[5] - هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١١١.

[6] -إيمار، اندريه، وجانين أبويه، الشرق واليونان القديمة، بواسطة: إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية-إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص١٦٨.

[7] - أشفيستر، ألبرت، فلسفة الحضارة، ترجمة:د/عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م، ص١٤٢.

أ-السؤال عن السبب الأول، وعن القانون الأول في العالم، وبذلك ينعقد البحث عن سبب الوجود.

ب-التساؤل عن الأطروحات التي ترتبط بمفهوم اللامخفي في الوجود، وجعل ذلك هو المعرفة الحقة.

ج-الانشغال بالبحث عن طبيعة الإنسان وأحكامه الأخلاقية ومن ذلك"البحث في طبيعة النفس، البحث في الخير وفي الفضيلة، وفي مجال الممارسة الأخلاقية الفردية، والبحث في مسألة بلوغ السعادة"[١]، وتبعا لتلك المعالم فقد"رتب تاريخ الفلسفة الغربية أصولا جغرافية و فكرية للممارسات العقلية الأولى في الثقافة الإغريقية، وحدد بقعتين احتضنتا النشأة المبكرة لتلك الممارسات، وهما"أيونيا"، و"إيليا"، وهاتين المستعمرتين اللتين تترددان كثيرا في تواريخ الفلسفة الإغريقية، يضاف إليهما مدينة-لم تستأثر بالاهتمام شأ ما-وهي "كروتون"حيث انبثقت فيها-فيما يقال- أولى التعاليم الفيثاغورسية، وقد تم ذلك-في الأغلب-خلال القرن السادس قبل الميلاد وشطر من القرن الخامس، حيث جرى أثر ذلك تصنيف التصورات العقلية، وثبتت ثلاثة اتجاهات، أصطلح على الأول بـ"العلم الطبيعي"وينسب إلى مفكري أيونيا، وأصطلح على الثاني بـ"ما بعد الطبيعة"وينسب إلى مفكري إيليا، وأصطلح على الأخير بـ"العلم الرياضي"وينسب إلى فيثاغورس، وإلى القائلين بالعلم الطبيعي نسب تفسير الكون استنادا إلى مبدأ محدد، تعددت ضروبه، فهو الماء مرة، والهواء مرة، والمادة غير المتناهية أخرى...إلخ، وإلى القائلين بما بعد الطبيعة نسب القول بتفسير الكون تفسيراً ميتافيزيقيا[٢]، وإلى القائلين بـ"العلم الرياضي" نسب القول بأن أن أصل الكون هو العدد، وسرعان ما اندمجت هذه التصورات الأولى في مذهبين، قال أولهما: بالأصل المادي للكون الذي يحكمه "عقل كلي"مثبوت فيه، ورائده"هيرقليطس"، وقال ثانيهما:بالأصل الميتافيزيقي للكون الذي يحكمه"عقل كلي" أيضاً،لكنه مفارق له، ورائده "انكساغوراس"، وتساوق هذان المذهبان ،فكان أتباع الأول يرون أن الوجود محكوم بقانون الصيرورة والتحول الذي ينظمه "اللوغوس"[٣]، فيما كان يرى أتباع الثاني أن الوجود محكوم بقانون الثبات الذي ينظمه"النوس"[٤]، وقد ورث سقراط وأفلاطون وأرسطو هذه التركة، بكل تصورا ا الميثيلوجية، وأعادوا أنتاجها فلسفيا، مما أفضى إلى بلورة اتجاه عقلاني مثالي، استبعدت منه أطراف من التصورات المادية، وغذي البعد الميتافيزيقي في التصورات الأخرى، إلى أن استقامت على يد أرسطو فلسفة عقلية غاية في التجريد، تبوأ فيها العقل المطلق صرح الكون، وأحتل فيها العقل الإنساني صرح الطبيعة، وقد جهز أرسطو تصوراته ببراهين عقلية ومنطقية ليجعل من تلك التصورات أمرا ممكن التطبيق.."[٥]، وقد وضعوا ذه الفلسفة، وسياقا ا الجذور الأولى التي رجع إليها فلاسفة الحداثة، وبنوا عليها فكرهم، ونظريا م الفلسفية، ولعل هذا ما حدا يجل إلى تأكيد

[١]-كونزمان، بيتر وآخرون، أطلس الفلسفة، ترجمة:د/جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص٢٩.

[٢]-الميتافيزيقيا لها عدة تعريفات، ولعل الأقرب هنا أنها: البحث عن معرفة كائنات لا تقع تحت الحواس، أو ما يعبر عنه بـ"البحث عن المطلق". للمزيد من التعريفات، ووجهة كل تعريف أنظر: لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٧٩٠/٢-٨٠١.

[٣]-اللوغوس هو: العقل الكوني الذي يحكم الكون، وأن الحكمة تكمن في التوافق معه، أنظر:وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٥٤٣، وقد أورد بعضهم معانٍ عدة له، أنظر: إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية-إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق،ص، وقارن بما لدى: رسل، برتراند، حكمة الغرب، ترجمة:د/فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، ٢٠٨/١.

[٤]-النوس هو:الفاعل المحرك للمزاج الأول، وعلة الأشياء جميعا، ولكنه لا يتدخل في العلل الجزئية، فجاءت هذه العلل خلوا من العقل تتحرك حركة قسرية، أنظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٦٥٨، وقارن بما لدى: رسل، برتراند، حكمة الغرب، ٢٠٨/١، وقال فيها"إنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد معنى مطابق له".

[٥]-إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية-إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص١٩٣، وللمزيد من التفصيل حول هذه المذاهب أنظر:بدوي،عبد الرحمن، خريف الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٩٨، ورسل، برتراند، حكمة الغرب، مرجع سابق،٢١/١-٧٠.

أن"الدين الإغريقي وحده هو الذي يحقق الماهية الحقة للدين"[١]، وهذا الدين الإغريقي هو الذي حرص نيتشه على الاتكاء عليه في التأسيس لفلسفته، بتأكيده على أن الفلسفة الإغريقية قامت بـ"ابتكار الأنساق الكبرى للفكر الفلسفي، حتى أنه لم يبق مل الأجيال اللاحقة أن تبتكر شيئا جوهريا يمكن أن يضاف إليها"[٢]، ويؤكد ذلك برتراند رسل، بقوله"أن الفلسفة والعلم-كما نعرفهما-اختراعان يونانيان، والواقع أن الحضارة اليونانية التي أنتجت هذا النشاط العقلي العارم، إنما هو وحده من أروع أحداث التاريخ، وهو حدث لم يظهر له نظير من قبله ولا من بعده"[٣]، والذي شكل-ذلك الحدث-كما يرى الفرد نورث وايتهد"السمة العامة الأكثر أمنا للتراث الفلسفي الأوروبي هي أ ا عبارة عن سلسلة من الهوامش على فكر أفلاطون"[٤]، وكل هذا الجذل والفرح بجذور تلك الحضارة التي يشعرون بالانتماء لها، إنما كان لأ ا تشعرهم بجذورهم كـ"أنا" والتي ينقل غارودي عن"بول فاليري" أ ا وليدة ثلاثة أعراف: ففي ا ال السياسي والحقوقي، هي خاضعة لتأثير القانون الروماني، وفي ا ال الأخلاقي، هي وليدة المسيحية-بعد مزجها بالإلحاد الإغريقي كما سيرد- وفي ا ال الفكري والفني هي ثمرة التقليد لحضارة الإغريق ثم يطرح غارودي سؤالا-بعد إيراده لتلك الأعراف-وهو: لماذا قُطعت هذه التيارات الثلاثة عن منابعها؟-أي استمدادها من الحضارات الأخرى- ثم يجيب على ذلك بقوله"إننا بذلك نخلق الوهم بأن الغرب بداية مطلقة، وأنه انبثق كنبتة ترفض ملاحقة جذورها، نبتة متوحدة وفريدة، فكأنما هي ضرب من المعجزة التاريخية"[٥]، وللمحافظة على تلك المعجزة، فقد أخذوا يزيفون التاريخ، ويلقن الأطفال مختزلات ستكون أسس وشروط آرائهم السياسية الحالية-مثلا تجاه الرأسمالية والاشتراكية أو الحروب الاستعمارية- كما"اتخذت جميع الوسائل لمحو الحضارة الإسلامية من التاريخ، من أجل ذلك زور الكتاب الغربيون التاريخ، حتى ظهر في عيون من أخذ عنهم أن التاريخ البشري ليس تلك السلسلة التي تتصل فيها جهود الأجيال، وإنما في نظرهم تلك المسافة المختزلة التي تبتدي من الاكروبول في أثينا، وتنتهي عند قصر شايو بباريس"[٦]، وتلك المعجزة التاريخية، والتشبث ا، هي التي ينتج عنها إقصاء وإلغاء لـ"الآخر" وحضارته، فـ"اليونانيون والرومان نظروا إلى أنفسهم على أ م هم وحدهم المتمدنون أما كل من كان أجنبيا عنهم-وعلى الأخص الذين كانوا يعيشون شرق المتوسط-فقد كان اليونانيون والرومان يطلقون عليهم لفظ البرابرة، ومنذ ذلك الحين والأوروبيون يعتقدون أن تفوقهم على سائر البشر أمر واقع، ثم أن احتقارهم إلى حد بعيد أو قريب لكل من ليس أوروبيا من أجناس الناس وشعو م قد أصبح أحدى الميزات البارزة التي ورثتها الحضارة الغربية عن اليونانيين والرومانيين"[٧]، وخلاصة القول أن المدنية الأوروبية قائمة في أساسها على المدنية الرومانية الوثنية، وهي لم تأخذ من النصرانية-التي اعتنقتها لأسباب سياسية قاهرة، كما سيرد-سوى الطلاء الخارجي فحسب. إذ "توسطت الثقافة اليونانية

---

[١]-شيفر، جان ماري، الفن في العصر الحديث-الإستطيقيا وفلسفة الدين، ترجمة:د/فاطمة الجيوشي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٦م، ص٢٠٢.

[٢]-نيتشه،فريدريك،الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي،تعريب:سهيل القش،تقديم/ميشال فوكو،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت،الطبعة الثالثة،١٤٢٥هـ، ص٤١

[٣]-بواسطة: إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية-إشكالية التكون والتمركز حول الذات، مرجع سابق، ص٥٣، وقد أحال على: رسل، برتراند، حكمة الغرب، ٢٨٧/٢، وقارن بما أورده عنه حول هذا الموضوع: بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٦١ .

[٤]-أوكين، سوزان موللر، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة/إمام عبد الفتاح إمام،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٢م،ص٢٦١.

[٥]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٥٢، و حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٧، وقد ذكر في كتابه هذا أمثلة على تزييفهم التاريخ.

[٦]-بن نبي، مالك، شروط النهضة، ترجمة/عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ، ص١٤٨.

[٧]-أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة:د/عمرو فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧١م، ص٥٢.

في أنشاء الكنيسة، وتحديدا من فلسفة العالم اليوناني والروماني، وبواسطة الآباء والمبشرين الكنسيين والذين احتازوا ثقافة عالية في تلك الفلسفة، وعنها انبثقت الديانة المسيحية، والتي كانت نظاما دوغماتيا[1] خالصا، كما أصبحت الكنيسة هيراركية متطورة وشاملة"[2]، وهو ما نتج عنه أن أصبحت "المدنية الأوروبية وثنية مادية لا تؤمن بغير القوة"[3]، وهذه المرحلة قد تركت بصما ا وسما ا على الحقب اللاحقة من تكون الفكر الغربي-وخصوصا مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة- وهو ما سوف يتم الإشارة إليه عند ذكر سمات تلك المراحل، ولعل هذا يعفينا من ذكر سمات هذه المرحلة.

المطلب الثالث: مرحلة الحداثة

لابد لنا قبل الولوج إلى الحديث عن هذه المرحلة من"التمييز بين الحداثة كقيمة، والحداثة كصيرورة- حتى نفهم المسار والمنهج الذي سنسير عليه- وذلك أن الحداثة تقدم نفسها في آن واحد كنظرية تأسيس فلسفي للعالم، وكعملية تغيير للمجتمعات، ففي الأنموذج الأول، يتم إيلاء الأولوية إلى الذات العارفة، وإلى الـ "أنا" والذات "الكامنة" كقيمة أسمى، تضطلع بالمعنى، وتبني العالم، وتؤسس الرابطة الاجتماعية وذلك من ديكارت إلى هيغل،وفعل التأسيس ذلك- بطبيعته- لا يمكن أن يؤسس ذاته،وكان علية أن ينهل من"كتالوج"القيم(الحرية،الفردية،العقل،الكونية،والدولة المصطنعة..)وفي الأنموذج الثاني يجري الاهتمام بالتحديث: وهو تلك الحركة التي تضمن الانتقال المعقد والمتعدد الأشكال من"ا تمع التقليدي" إلى"ا تمع الحديث"مع التساؤل عن أسبا ا، ورصد ميادينها، ووصف أطوارها، وتفتح أشكالها"٤، ولذلك فستكون دراستنا- في هذا المبحث- للحداثة كقيمة، وقد يتم التعريج على بعض مراحل الصيرورة، لإيضاح إشكال، أو بيان التباس، وهذا قد يضطرني إلى الخروج عن منهجية الدراسات الأكاديمية التقليدية، حيث لن يتم- في الأعم الأغلب- التطرق المنهجي للمعاني اللغوية وجذورها، وارتباطا ا ذه الكلمة أو تلك، وذلك لأن مثل هذه المداخل قد تم استهلاكها بحثا وتنقيبا، إضافة إلى أنه لن يقدم بعدا فكريا لموضوعنا، وذلك لأن الموضوع الذي نحن بصدده رؤية فلسفية فكرية من منظور غربي صرف، ولكن من الإشكالات التي قد ترد على ذلك أن الفاصل في المنهجية بين الموضوعين- الحداثة كقيمة وكصيرورة- كما يرى أناتولي راكتيوف هو"خط أعتسافي إلى حد ما"[5]، ولذلك فإنه قد يرد الخلط أحيانا، بالإضافة إلى أن مصطلحات الدراسة التي نحن بصددها تعتبر أمرا معرفيا نسبيا، ولذلك فإن هذه المصطلحات يصدق عليها ما عبر به جان بودريار بأ ا"تظل مدلولا

---

[1] - الديماغوجيا أو الدوجماطيقيا: لها معاني متعددة، ولعل المراد به هنا: الحكم الذي لا يقبل الشك فيه عند معتنقيه، أنظر في معاني ذلك المصطلح: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٣١٣-٣١٤، و: موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ١/٢٩٦-٢٩٧.

[2] - بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٣٤، وقد أحال عل هيجل في كتابه فلسفة التاريخ.

[3] - أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤١.

[4] -سبيلا، محمد، وآخر، الحداثة وانتقاداتها-نقد الحداثة من منظور عربي-أسلامي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٦٦.

[5] - راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، ترجمة/حنان عبود، دار دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص٩٧.

ملتبسا، يشير إلى تطور تاريخي، وإلى تغير في الذهنية، وهي معطى متشابك تتلاحم فيه الأسطورة بالواقع"، ولذلك فقد اختلفت تعاريفها، وتعددت مدلولا ا، باختلاف الأيدلوجية التي ينطلق منها كل تعريف، ويضاف إلى ذلك أن هذا المصطلحات في حالة صيرورة وتطور مستمر فهي"تحتوي على الكثير من ظلال المعنى الذي قد لا ننجح في استخدامه بصورة دقيقة، حيث يتطور مفهوم–تلك المصطلحات- بتطور الزمن، فما كان متعارفا عليه في السنة الماضية لا يكون متعارفا عليه بنفس المعنى في هذه السنة"، هذه مقدمة وددت الإشارة إليها لبيان المنهج الذي يمكن السير عليه عند وقوفنا على المصطلحات، ومحاولة بيان ماهيتها، أما بالنسبة لموضوعنا- الحداثة- فإنه في مطلع ما أُصطلح على تسميته بعصر النهضة،كانت الروح الغربية بحاجة إلى نظرية للكون وللحياة، وهذا كان يستلزم إعادة النظر في المثل والمعتقدات التي كان يعيشها الغرب في تلك المرحلة وما قبلها، وقد أسس الغرب لذلك منهجية واحدة يستخدمها في محاولته استلهام نظرته للكون وللحياة، وتلك المنهجية هي المنطق العقلي، حيث يرى الإنسان الغربي في نظامه المبني على المنطق بحسبانه مرادفا للحقيقة، وبالنسبة له فإنه- أي المنطق العقلي- هو السبيل الوحيد المؤدي إلى الواقع، وبذلك"أصبحت الحداثة دعوة شمولية لاكتشاف ا هول بناء على لحظة وعي ضوي، كان خطا ا يختصر في الإعلان عن ضرورة إحداث قطيعة مع كل ما يمنع العقل من بناء المعرفة الجديدة سواء كان المنع سلطة كنسية أو ملكية، أو علاقات طبقية، أو كان جهاز المعرفة نفسه الذي كان يتبناه العقل لإنتاج الحقائق"[١]، وكانت بداية الحداثة مع ديكارت- كما سبق الإلماح إليه- والذي أعلن عن"نبذه كل النظريات والمبادئ والتعاليم، وأطراح كل جهد ومرجع، وبوجه خاص الفيلسوف أرسطو، وأنه سيبدأ بصفحة جديدة خالية من أي شيء، ويشك في كل شيء...وأكد أن معياره في الوصول الى الحقيقة هي مقولته الشهيرة"أنا أفكر فإذا أنا موجود"، والتي لم يقصد ا أن تكون قياسا منطقيا، بل خبرة مباشرة لا سبيل إلى إنكارها، وكانت تلك المنهجية الجديدة تريد أن تحلل الأفكار المركبة إلى مكونا ا حتى تصبح العناصر غير القابلة للاختزال، أفكارا بسيطة وواضحة وجلية"[٢]، وقد كان بذلك يريد أن تحل الفلسفة العملية مكان الفلسفة النظرية التي تعلم في المدارس[٣]، وهذا النموذج المعرفي الجديد كان يعد انقلابا حضاريا هائلا، يدمر إستراتيجية الماضي كله، ويبني إستراتيجية الخطاب المعرفي الشامل[٤]، وللوصول إلى ذلك الانقلاب كان لابد من حدوث هزات حضارية كبرى بعضها بسيط،كالذي يتعلق بالموضة أو(التقليعة) والآخر كاسح، يمتاز بالتحولات العميقة التي تخلفها وراءها، والتي قد تستمر قرونا- وسميت بالإزاحات الكبيرة- أما الشكل الثالث فهو المدمر

---

[١] - مطاع صفدي ، نقد العقل الغربي – الحداثة ما بعد الحداثة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ص٦٧.
[٢] - ديورانت ، ويل وايريل ، قصة الحضارة، مرجع سابق،٣٢٤/٣٠-٣٢٥(بتصرف واختصار)
[٣] -زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ص١٤٣.
[٤] - مطاع صفدي ، نقد العقل الغربي – الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٦٨.

الكاسح الذي يقوض هياكل حضارية وفكرية، ويبني بدائل لها تنطوي على أزمات لافتقارها لمنطق التطور التدريجي،ولإتيا ا بأعمال محيرة[١]، ومع ذلك ظلت اللازمة لمدخل الحداثة تقول"من الضروري أن نكون حداثيين بصورة مطلقة- بمعنى أنه نوع من ممارسة النقد الجذري المستمر- لكي نكتشف الغريب والجديد"حتى أصبحت الحداثة مساوية لعصر النهضة والتنوير،مع تنوع في حلقا ا،من(الحداثة الأولية أو البدائية) ثم(الحداثة الجديدة)وصولا إلى(ما بعد الحداثة)الذي يستعمل لإيجاز نشاط الإنسان في ظروف معينة، وما يتمخض عنه من وجهات نظر بأنه"ذلك النمط من وعي الإنسان المعاصر بأهمية اللحاق بركب الزمن"[٢]، و ذا أصبح اسم الحداثة واضحا، أما طبيعتها، ومكان نشؤها وأسبابه، فتتداخل فيه المفاهيم وتتناقض، فمرة يتحدث الغربيون عن روح العصر، والحركة الجارفة، والضرورة الملحة، ومرة يتحدثون عن الرومانسية الواقعية، وثالثة يعدو ا- ولاسيما الماركسيون- بأ ا نوعا من البرجوازية الجمالية المتأخرة النابعة من الواقعية، أو جاءت من الواقعية لتحطيم الرومانسية، أو أ ا خير ما يمثل الفوضى الحضارية والفكرية التي تعم حياتنا المعاصرة، وتؤدي إلى هدم تقدمي لكل القيم الإنسانية، ورابعة عد ا حركة اقتحامية تنفر من كل ماهو متواصل، أو تاريخي، أو حركة ترمي إلى التجديد ودراسة النفس الإنسانية من الداخل معتمدة على...وسائل جديدة، أو ما عبر عنه فيلسوف الحداثة فلوبير بأ ا"كل ما أريد أن أفعله أن أُنتج كتابا جميلا حول لاشيء، وغير مترابط لامع نفسه، وليس مع عوالم خارجية، يفرض نفسه بحكم أسلوبه"، إنه تطلع إلى ذلك الفن الذي لا يربطه بالواقع الإنساني أي رابط، إ ا باختصار موجة عاتية تدمر القديم، وتعده عبئا عليها لابد من التخلص منه"[٣]، وفي ظل هذا الجدل واللغط في بيان مفاهيم تلك الحداثة ينشأ تبع له ضبابية معتمة في حقيقة مفاهيمها وأهدافها"دون أن تسمح لهم ببلوغ أية نظرة واضحة في العالم الموضوعي والحياة، وهي تتطلب منهم بذل كل جهد للوصول إلى تلك الغاية، وتشيع فيهم نوعا من خمار النشاط، على نحو لا يسمح لهم بالتأمل والتفكير...وهكذا يمضون في جو من الغيوم تؤلف عوزهم إلى نظرية محددة في الكون، كأ م مشردون بلا مأوى، ومرتزقة سكارى، ينخرطون في خدمة الوضعاء والعظماء على السواء، دون تمييز بينهم، وكلما كانت حال العالم أدعى إلى اليأس...أنبهم تصورهم للأشياء، وزادت أفعال اللذين انضووا تحت لواء مثل هذا الدافع عبثا، وعدم معقولية"[٤]، وعدم المعقولية هذا هو الذي أنتقل من الهامش إلى المتن، ليشكل سمة لها، والتي عبر عن بعض حالا ا الدكتور/المسيري بـ"..عقلانية الإجراءات والوسائل، ولاعقلانية الهدف"[٥]، وسبب ذلك الانقلاب فيما يبدوا هو الاتكاء المطلق على العقل، حتى أنفك من

[١] -مالكم برادبري،وجيمس ماكفالرن، الحداثة، ترجمة/مؤيد حسن فوزي، دار المأمون، بغداد ،١٩٨٧م، ص١٩.
[٢] - مالكم برادبري،وجيمس ماكفالرن، الحداثة، مرجع سابق، ص٢٣.
[٣] - مالكم برادبري،وجيمس ماكفالرن، الحداثة، مرجع السابق،ص٢٣-٢٧،وقد ذكر فيها جزء من الجدل حول مدارس الحداثة،ومفاهيمها،مما ليس هذا مقام بسطه.
[٤] - أشفيستر، ألبرت، فلسفة الحضارة، مرجع سابق، ص٧٩-٨٠(بتصرف).
[٥] -المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١٠٧/١.

عقلانيته، وأنقلب عليها، بالإضافة إلى اعتماد سياسة الهدم، التي كان يرى هايدغر أ ا لحظة من لحظات كل تأسيس جديد، فهدم العوالم الخلفية يعد مهمة إيجابية، بما في ذلك هدم الدين[١]،حتى"أن المفكرين الكبار-من بيكون إلى كانت-علقوا عليه آمالا كبارا، معتقدين أنه هو الذي سيجعل الإنسان سيد الطبيعة، وسوف يعقلن ا تمع ويحرر البشرية من البؤس والجور والمرض، وتعاظم احترامهم له، ولكن في القرن التاسع عشر تبين أن ذلك التقدم لم يلغ الظلم الاجتماعي، ولا البؤس أو المرض أو الاستبداد السياسي، فانقلبت آمال المفكرين..."[٢] لأن اتكاءهم المطلق عليه-أي على العقل-وإلغاءهم لما عداه من العوامل أتجه م وجهة غير التي كانوا يريدو ا، وهذه أحدى الإشكالات الكبرى للحداثة كأيدلوجيا، ومن إشكالا ا الأخرى أنه لا يمكن ضبط نموذج محدد لها"فهي تتنوع من بلد إلى آخر، أو بين دوائر كبرى-لغات، وحضارات.."[٣]، بل بين مفكرين من داخل منظومة واحدة، ومن التوظيفات اللافتة حول هذا التنوع أن الحداثة الغربية جعلته أحد أسلحتها، حيث أن"هذا التنوع أمد بالغنى الهيمنة الأوروبية من الداخل بفضل تبادل النماذج فيما بينها، وأنعشها في الخارج، بفضل تعدديتها الظاهرة..."[٤]، وذلك التنوع والتبادل يجعل الدارس العربي يقف أمامها "موقف الحيرة لشعوره بأنه لم يبتدعها ولم يسهم في بعثها وبلور ا...ويجعله يتسأل: ما السبيل إلى أن ننخرط في الحركة الفكرية والفلسفية دون أن يؤول ذلك بنا إلى الاغتراب ونفي هويتنا؟ وهل بوسعنا أن نقدم بديلا لما يفد علينا، أو ورثناه من مناهج معرفية لم يكن لنا في صنعها دور فعال؟ ومن ثم ما طريقنا إلى أثبات حضورنا، وتجاوز مظهر التبعية للآخر، أو للذات البعيدة الغائبة في ثنايا التاريخ؟ ويمكن الإجابة عن ذلك التساؤلات بالقول إن "..موضوع الحداثة هو بالأساس حدث معرفي، ولذا فهو يشف عن وعي بالذات، وأستقطار لإمكانا ا في الكشف عن شروط تحقيق المعرفة الصحيحة"[٥]، وهذا الحدث المعرفي مايهمنا فيه هو معرفة الديناميكية التي أنتجته، ولعل أفضل منهجية للوصول إلى تلك الديناميكية هو اعتماد"النموذج التحليلي المركب، والذي يقوم من خلاله الدارس بالربط بين المعلومة والسياقات والأبعاد المختلفة، وهو ما يساعد على أدراك الفارق بين المتتالية المثالية التحديثية المفترضة-والتي يروج لها دعاة التحديث[٦]-والمتتالية الفعلية المتحققة"[٧]، ويمكننا تعريف الحداثة بأ ا"تغيير وتجديد المفاهيم والتقنيات

---

[١] -ريكور، بول، صراع التأويلات-دراسة هيرمينوطيقية، ترجمة/منذر عياشي، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، ص١٩٢.

[٢] - راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص١١٠.

[٣] -دومون، لويس، مقالات في الفردانية، مرجع سابق، ص١٧٥، ولمعرفة الفروق بين الحداثات الجغرافية أنظر: هميلفارب، غيرترود، الطرق إلى الحداثة-التنوير البريطاني، والتنوير الفرنسي، والتنوير الأمريكي، ترجمة: د/محمود سيد أحمد، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٩م. والكتاب في جملته بسط لذلك .

[٤] -بادي، برتران، الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، تر/نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي،طبعة أولى، ص٥١.

[٥] -د/العجيمي،محمد،النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية،دار محمد الحامي،تونس،طبعة أولى، ١٩٩٨،ص٤٨٨

[٦] -يعتبر التحديث المقدمة الأولى للحداثة،حيث يطلق على"العملية التي تتطور من خلالها المجتمعات البدائية لتصبح مجتمعات صناعية حديثة"،وما يتبع ذلك من عمليات التغيير الاجتماعي التي حدثت تاريخيا، ونتج عنها تغييرات في جوانب العلاقات الإنسانية-الاقتصادية، الثقافية، التقنية، النفسية، الفكرية-ومن الأمثلة على ذلك:ضعف الأسرة الموسعة أمام الأسرة النواة، وزيادة العلمانية مقابل القيم المقدسة، وانتشار القراءة والكتابة ونمو التحضر، للمزيد حول ذلك أنظر: ايفانز،غراهام،و:نوينهام، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٤٥٨،و:أنظر:بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٨.

[٧] - المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٠١.

والأنظمة والمناهج والفنون والأذواق وغيرها من العقليات والتقنيات السائدة المتراكمة عبر الأجيال، نتيجة وجود تغير اجتماعي أو فكري أحدثه اختلاف الزمن"[١]، ومن أجل ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تغيرين عظيمين حدثا في مطلع عصر الحداثة، فالحدث الأول هو الثورة التي وقعت في العلوم الطبيعية، ورفض العلل الغائية، وتقوض القاعدة النظرية للفلسفة الكلاسيكية، فالعلم الطبيعي الحديث يختلف عن كل أشكال العلم الطبيعي القديم، ليس فقط بسبب فهمه الجديد للطبيعة، بل بسبب فهمه للعلم ذاته؛ إذ لم تعد المعرفة تفهم- كما هو الحال مع الإنسان ولا مع النظام الكوني- كسعي وراء معرفة تقبلية أساسا، فالمبادرة في الفهم هي استدعاء الإنسان للطبيعة قبل تحكيم عقله وتماهيه معها، ولذلك نجد بيكون يضع الطبيعة موضوع السؤال، وقد بسط منهجه ذلك في كتابه"الأورجانون الجديد" والذي يمكن أن يطبق على كل معرفة بشرية[٢]، وبذلك أصبحت المعرفة نوعاً من الصناعة، والفهم الإنساني يفـرض عليها قوانينه، وأصبحت الحقيقة والمعنى متأصلان في الإنسان، وليسا ملازمين لنظام كوني يوجد باستقلال عن النشاط الإنساني، وبذلك "تتوحد الطبيعة بالإنسان، بحيث يردان إلى مبدأ واحد كامن في الكون...ويتم إلغاء الثنائيات داخله- ومن ضمنها ثنائية الخالق والمخلوق، والإنسان والطبيعة، والخير والشر..- وتم تطهيره من المطلقات والقيم، واختزاله في مستوى واحد يتساوى فيه الإنسان بالطبيعة...وفي مثل هذا العالم الواحدي الأملس لا يوجد مجال للوهم القائل: بأن الإنسان يحوي من الأسرار مالا يمكن الوصول إليه، أو أن فيه جوانب غير خاضعة لقوانين الحركة المادية، بل ويمكن تطبيق الصيغ الكمية والإجراءات العقلانية والأداتية على الإنسان..ويتحول العالم إلى واقع حسي مادي نسبي خاضع للقوانين العامة للحركة، وإلى مادة استعمالية يمكن توظيفها وحوصلتها"[٣]، وقد أعيد تأويل هدف العلم- إلى وسيلة للسيطرة- من أجل تحسين وضع الإنسان، والسيطرة على الطبيعة، ومن أجل التحكم المنهجي في الشروط الطبيعية للحيـاة البشرية، فالسيطرة على الطبيعة وتطويعها، يلزم منه أن"تصبح المعرفة مسألة تستند إلى الحواس وحسب، ويصبح العالم الطبيعي هو المصدر الوحيد والأساسي للمنظومات المعرفية والأخلاقية..."[٤]، وأن تكون الطبيعة عدو وفوضى يجب إخضاعها للنظام، فالطبيعة لا تمنح سوى المواد التافهة، والإنسان هو الذي يحولها إلى أشياء صالحة، وبناء عليه فا تمـع السياسي ليس طبيعيا بأية حال من الأحوال، والدولة ببساطة شيء اصطناعي ونتاج للاتفاقات والتعاقدات التي نص عليها روسو، أما التغيير الثاني فيتعلق بالفلسفة الأخلاقية، والتي أسس لها مكيافيللي ووضع نظريته التي فك فيها الارتباط بين السياسة والقانون الطبيعي والأخلاقي[5]، وجعل المحور المحرك لها هو"اعتبارات

---

[١]-هدارة، محمد، الحداثة والتراث، بواسطة: العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار،معهد الفكر الإسلامي،فرجينيا، الطبعة الأولى، ص٢٢٥.

[٢]-وايت، هوارد،فرنسيس بيكون- ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة/محمود سيد أحمد، مجلس الثقافة الأعلى، القاهرة،٥٣٥/١.

[٣] -المسيري، د/عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان،دار الفكر، دمشق،الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٣٩

[٤]- المسيري، د/عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع السابق، ص٣٩.

[٥]- نظر:مكيافيللي، نيقولو، الأمير، تعريب/خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٠٥هـ، فالكتاب في جملته بسط لهذه النظرية.

المنفعة التي تستخدم كل الوسائل معتدلة أو مشينة، حديدية أو سامة لتحقيق غايا ا.."[١]، وكان من سما ا العداء الصريح للدين-وعلى رأسه النصرانية-وتنحيته له وإعلان سيطرة الدولة العلمانية، وأن الولاء السياسي والوطنية بمثابة الدين الجديد، والبديل للمسيحية، ووضع مكيافيللي فلسفة القوة سبيلا لقيام الدولة الحديثة"هكذا أثبتت الأيام أن الأنبياء المسلحين قد احتلوا وانتصروا، بينما فشل الأنبياء غير المسلحين، هذا بالإضافة إلى ما سبق قوله، تختلف طبيعة الشعوب، وقد يكون من السهل إقناعها بأمر من الأمور، لكن من العسير جدا إبقاؤها على هذا الاقتناع ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمور عليها إذا توقفت عن الاقتناع، أرغمت عليه بالقوة[٢]، غير أن مكيافيللي لم يكن قادرا على وضع صياغة منهجية، أو أسس علمية لنظريته، وهذا هو ما قام به هوبز-حسبما سيتم إيضاحه-وهذين التغييرين، ألقيا بظلالهما على مرحلة الحداثة برمتها، والتي كان من أهم سما ا ما يلي:

١-**استلهام الجذور:** سبق الإشارة إلى شيء من آثار الحضارة الإغريقية والرومانية، حيث"مارست اليونانية الكلاسيكية-مابين القرنين الرابع والسادس قبل الميلاد- جاذبية كبيرة على الفكر الغربي الحديث، حيث أصبح يرى فيها منشأه النظري، ومهده التاريخي، ونموذجه الثقافي الأول.."[٣]، وقد كانت عودة التأمل العلمي الإغريقي قوية حتى أ ا "أصبحت أهم تغير حدث في تاريخ الفكر الأوروبي منذ مقدم المسيحية"[٤]، ولذلك فقد رتبت الفلسفة الغربية أصولا جغرافية وفكرية للممارسات العقلية الأولى في الثقافة الإغريقية، وربطت به حداثتها، إذ جعلت إليه-أي الفكر الإغريقي-الجذور الفكرية للفلسفة والتاريخ والقانون والديمقراطية[٥]، والتي أُحتضنت من قبل المسلمين[٦]حتى أستلهمها مفكرو الحداثة في بداية عصرها، وبنو عليها أفكارهم، وجعلت أساطير الإغريق في أساس محفزات العمل العلمي"فوراء كل اكتشاف كبير تكمن غالبا أسطورة أخصبته...حيث جعل أسطورة ديناميكية تتوافق مع كل انجاز علمي، فبابل هي أسطورة الترجمة، وإيكار أسطورة الطيران، وبروميثوس أسطورة الطاقة الذرية التي تسرق من النجوم سرها لتعطيه للبشر، والغولم هو أسطورة السوبرنطيقيا-التحكم الآلي-..."[٧]، ليس هذا فحسب، بل إن هذا الاستلهام للجذور الرومانية أصبح يتم الرجوع إليه لتسويغ الاستعمار، فهذا تاليران-وزير خارجية فرنسا عام١٨٩٧م-يكتب مبررا لاستعمار فرنسا لمصر بقوله"كانت مصر ولاية من ولايات الجمهورية الرومانية، ولابد من أن تصبح ولاية من ولايات الجمهورية الفرنسية"[٨]، وهكذا أصبحت

---

[١]- شتراوس، ليو، نيقولو مكيافيللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٤٣٠/١.

[٢]- مكيافيللي، نيقولو، الأمير، مرجع سابق،٨٢-٨٣.

[٣] شاتليه، فرانسوا، أيدلوجية المدنية الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق،١٥١/١.

[٤] - باول،جون، الفكر السياسي الغربي، ترجمة/محمد رشاد خميس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٣٣٠.

[٥] - أنظر تفاصيل تلك الجذور في المرجع السابق١/١٥٥وما بعدها.

[٦] - شاتليه، فرانسوا، أيدلوجيا الطبيعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٦٤/٣.

[٧]-مول،أبراهام،الفكر التقني، مطبوع ضمن مداخل الفلسفة المعاصرة،ترجمة/خليل أحمد خليل،دار الطليعة،بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص١٩٢.

[٨]-لورنس، هنري،الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر-الاستشراق المتأسلم في فرنسا، ترجمة/بشير السباعي، دار شرقيات،القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٩م،ص٣٤

المدنية اليونانية هي البوتقة التي صنعت فيها مبادئ ومفاهيم عبرت الأزمنة، حتى أضحت الديمقراطية القديمة-مهما كانت حدودها-تحكم الديمقراطيات الحديثة، ونتج عن ذلك أن المدنية الرومانية كانت صورة مسبقة للحداثة اللاحقة[1].

٢- **العقلانية:** المراد ا: الإيمان بأن العقل قادر على أدراك الحقيقة من خلال قنوات إدراكية مختلفة من بينها الحسابات المادية الصارمة، دون استبعاد للعاطفة أو الإلهام أو الحدس[2]، ويعتبر الكوجيتو الديكارتي، والذي يضع الذات قبل الموضوع، والأنا قبل العالم، والذي أتخذ من الشك المنهجي آلة أو وسيلة تنقله إلى استنباط الوجود من الفكر"أنا أفكر إذا أنا موجود" هو القاعدة التي اتكأت عليها العقلانية الغربية، ومنها انطلقت حتى تحولت الديكارتية من مجرد منهج يطبقه الديكارتيون إلى روح العصر كله، فلقد كان ديكارت"يحلم باليوم الذي يمكن فيه للعقل أن يستغني ائيا عن تسمية الأشياء، فلا يتحدث إلا بلغة رياضية خالصة، ليست عددية بل جبرية، أي هذا النمط من التجريد المضاعف الذي لا يكتفي بإحلال العدد فقط مكان الأشياء، ولكنه يحل الرموز مكان الأعداد نفسها، عبر ديكارت بذلك عن مطمح العقل المطلق يوم لن يقسر أبدا على الخروج من ذاته، وال ول إلى أي مقام آخر، لكن رحلة التصعيد من التجريد إلى الترميز، إلى هضم العالم كله في معادلة جبرية واحدة كان يعني في حد ذاته مشروعا سياسيا خالصا، كان يعني ألهنة الإنسان.."[3]، وهذه العقلانية الديكارتية وما أنتجته من تأليه الإنسان تلقفتها عقول فلاسفة الغرب"حتى أصبح العقل قادرا على فهم أنساقه الرياضية الخاصة، ونظمه الفكرية، ومذاهبه الفلسفية، كما أستطاع تحويل المادة إلى مفاهيم، مثل الحركة والامتداد-أعطني الحركة والامتداد أعطك العالم- ووحد الإنسان بينه وبين العقل، في الإنسان العاقل عودا إلى الحيوان الناطق، حتى أصبحت وظيفة العقل الأوروبي تحويل كل شيء إلى عقل، حتى لقد أعتبر ماكس فيبر وهوسرل التعقيل إحدى السمات الجوهرية للوعي الأوروبي يتميز ا عن غيره من الشعوب التي لم تصل إلى هذه الدرجة من القدرة على التنظير"[4]، وظلت العقلانية ومذاهبها تتوالد حتى ذهبت ا مذاهب شتى، وصنفت تلك المذاهب بحسب قر ا أو بعدها عن المنهج الديكارتي[5]، فهناك من يرى أن العقل جزء لا يتجزأ من الطبيعة/المادة، وهذا هو العقل المادي، ومنهم من يرى أن العقل يتمتع باستقلالية عنها، فعلى سبيل المثال عرف الفلاسفة الماديون العقل بأنه صفحة بيضاء تتراكم عليها المعطيات الحسية لتصبح أفكارا بسيطة، وتتجمع تلك الأفكار البسيطة من تلقاء نفسها-من خلال قوانين الترابط- لتصبح أفكارا مركبة، وتستمر عملية التركيب، إلى أن نصل إلى ما نتصور أنه الأفكار الكلية والثوابت والمطلقات مع أ ا في الواقع مجرد أحاسيس مادية-فكأنه لا يوجد شيء في الواقع المادي- ولكنها يمكن أن تأخذ أشكالا أكثر صقلا، فالنظرية الداروينية ترى أن العقل قد ظهر من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة وببقية البشر أثناء العملية الإنتاجية، أما دوركهايم فقد تحدث عن العقل الجمعي وأنه من الجماعة بمثابة الضمير من الفرد، أما الفلسفات المثالية فترى أن العقل قوة تدرك المبادئ العامة التي تتحكم في الواقع، كما تدرك المعاني العامة غير المادية-مثل ماهية الظواهر،والوجود والعدم، والجوهر والعرض، والعلية

---

[1]-شاتليه، فرانسوا، أيدلوجية المدنية الإغريقية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق،١٧١/١،وأنظر: جارودي،روجيه، الإرهاب الغربي،مرجع سابق،ص٧٦-٨٨.

[2] - المسيري، د/عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٧٧/١.

[3]- صفدي، مطاع، نقد العقل الغربي- الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٢٨٨.

[4]- حنفي، د/حسن، مقدمة في علم الاستغراب، مرجع سابق، ص٤٤٣-٤٤٤.

[5]-أنظر في تفاصيل تلك المذاهب:حنفي، د/حسن، مقدمة في علم الاستغراب، مرجع سابق، ص١٨١-١٩٧، وللمزيد أنظر: كوتنغهام، جون، العقلانية، مرجع سابق.

والمعلول...- وعلاقة هذه الثنائيات ببعضها[1]، وهذه الجدليات العقلية وما أفرزته من مذاهب كانت أحدى أهم سمات مرحلة الحداثة، وأحدى الحاضنات لأفكارها، والتي يؤكد نيتشه بأن"الأنا الصغيرة أطلت وأطلت معها عقلانيتها التي تـ ل بمستوى الإنسان إذ لا تبقي له سوى جهد واحد هو: التفكير بمفاهيم. وهكذا كانت ولادة الإنسان ذي البعد الواحد"، والتي أوصلته إلى أن يكون العقل-كما يرى مطاع صفدي- أذكى أعداء الحرية[2].

٣-العداء للدين: وهو نتاج للعقلانية المتطرفة، والتي شككت في وجود الله-تعالى-واعتبرت الدين جزاء من سجن العقل البشري من قبل اللاعقل، وكان ثمرة ذلك القطيعة مع النصرانية وكنيستها، التي عطلت العقل، وألغت الفكر، وعادت العلم-أي جعلته عدوا-، حيث جرى"تفكيك مركزية الأرض، وأعيد وضع الإنسان في المركز"[3]، ومن خلال ذلك التفكيك أُعيدت صياغة النظرة إلى الدين على أن مصدره هو"الشعور بالتبعية عند الإنسان..وأن الإنسان لا يشعر بالتبعية إلا للطبيعة، فالطبيعة هي الموضوع الأصلي الأول للدين"[4]، وأن"التأكيد على فطرية وطبيعية الدين بالنسبة للإنسان هو تأكيد زائف إذا كان المراد به التأليه، لكنه صحيح تماما إذا كان المراد به الشعور بالتبعية التي يكون فيها الإنسان مدركا تقريبا أنه لا يستطيع الوجود بدون كائن آخر مختلف عنه...وهو باختصار كائن يعتمد على الطبيعة، وهذا الاعتماد في الحيوان والإنسان طالما أنه يتحرك داخل ا ال الحيواني، ولكن عند ارتفاعه إلى الوعي والتخيل، والتفكير فيه، والاعتراف به، فإنه يصبح دينا"[5]، وهذه النظرة وتجذرها في الفكر وا تمع الغربيين كانت أحد أسباب فقد الناس ثقتهم في الكنيسة، وشكهم في صحة وسلامة ما تدعو إليه، وأعطت الأولوية للتجربة والبحث العقلي في الوصول إلى الحقائق، كما أ ا هزت فكرة الثبات المطلق التي كانت مسيطرة على الذهنية الأوروبية، وحطت من قيمة الإنسان ومكانته في الوجود، وهذا العداء بدأ تدريجيا، حتى جاء ديكارت بنظريته في ميكانيكا الكون، والتي قال عنها ديورانت[6] بأ ا"تركت المعجزات والإرادة الحرة في خطر ومأزق حرج.."، ثم جاء بيكون فوضع كتاب"أطلانطا الجديدة" والذي كان يخلص منه إلى شن حرب مقدسة لتخليص العالم من العادات والتقاليد المظلمة[7]، ومن ضمنها الأديان، وهم في أطروحا م تلك لم يكونوا يحرصوا على مصادمة الدين مباشرة، وإنما"كان نقدهم للدين غير مباشر وبوليسي، فعوضا عن لعنه بسبب ما يحتويه من طابع خرافي، فإ ا تحاول أن تستنطقه وتقوم بمتابعة لتكشف للعالم أو للمحلل الحقيقة والمعنى الذي يحتويه، وكل ذلك بدون علمه..."[8] إلى أن يتم الحط من قدسيته، ونتج عن ذلك أن أصبح لكل من الدين والعقل دائرته الخاصة التي يعمل فيها بمعزل عن الآخر. وهذه الازدواجية تعتبر" مرحلة طبيعية في سلم التدرج من الأيمان المطلق بالوحي، إلى الإنكار المطلق له"[9]، وهذا هو فعلا ما حدث، حيث أخذ التنكر للدين يتصاعد، فقد صور الدين كأيدلوجيا وعي زائف، وكشكل مسكن من

[1] - المسيري، د/عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع سابق، ص٨٠-٨١.
[2] - صفدي، مطاع، فلسفة الحداثة السياسية-ماذا يعني أن نفكر اليوم؟مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٨٢.
[3] - ميريه، جيرار، الأنسانوية، النهضة-ولادة أيدلوجية جديدة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق،٢٥٢/٢.
[4] -فيورباخ، أصل الدين، ترجمة:د/أحمد عبد الحليم عطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ، ص٤١.
[5] - فيورباخ، أصل الدين، مرجع سابق، ص٤٢.
[6] ديورانت، ويل، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٣١/٣٠.
[7] - وايت، هوارد، فرنسيس بيكون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٥٥٣/١.
[8] -تيرياس،أوجينيو،التفكير في الدين الرمز والمقدس،ترجمة/محمد العمراني،ضمن كتاب الدين في عالمنا،دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م،ص٩٣
[9] -الحوالي، د/سفر بن عبد الرحمن، العلمانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

السلوك معوض في عالم بدون قلب، شكل بديلا للغبطة والسرور-في إطار سوسيو-اقتصادي غير ملب للرغبات وبئيس، والذي يجب البحث عن معناه وحقيقته وإيجادهما في صلب صراع الطبقات وعلاقات الملكية، وهذا الدين عند ماركس وأنجلز[١]، ثم جاء أسبينوزا الذي طبق المنهج العقلي على الكتاب المقدس، فخلُص إلى الخلط بين الله والطبيعة، ورأى"أن الطبيعة ليست سوى الكون بأكمله شاملا الإله الذي تصوره الأديان السماوية خالقا منفصلا عن الكون، أو عن مخلوقاته"[٢]، ثم جاء كانت الذي وضع ديانة العقل، ذات الخاصية التأليهية بشكل غامض، وذات الانثناءات النفسية الملائمة للإنسانية، وللطبيعة بصفة عامة، والتي تتميز عن كل الحيل الخرافية التي لجأت إليها الطوائف الكهنوتية، والمستبدون الأفظاظ للتحكم في الرعاع والجهلة[٣]، وصوره هيجل على أنه تجل للماهية المطلقة في شكل أو في صورة تمثيلية، في منتصف الطريق بين الفن والفلسفة[٤]، وتم تتويج ذلك العداء التصاعدي للدين على يد نيتشه، والذي أعلن حربه"على الغريزة اللاهوتية"[٥]، وأقام ثورته العارمة ضد النصرانية بخاصة، والأديان بعامة، وقد كال في كتابه عدو المسيح أشد وأقسى أنواع الهجوم على النصرانية وتحريفا ا، ومن شنع عليهم في كتابه هذا كانت-بسبب ما أسماه الغريزة اللاهوتية داخل الحكماء الألمان[٦]- والذي كان يرى-أي كانت-أن الدين في حدود مجرد العقل،كما هو عنوان كتابه الشهير، ومع ذلك لم يحمه هذا التقييد من جم نيتشه عليه، وتحقيره له، وقد انتهى الأمر بنيتشه إلى إعلان موت الإله"مات الإله، ولكن من طبيعة البشر أن هناك كهوف تعرض ظله، ونحن بدورنا علينا أن نقضي على ظله أيضا"[٧]، و ذا بلغ العداء للدين غايته، وانقطعت كل صلة بالسماء، لأن موت الله يعني زوال مفهوم الآخرة من الثقافة الغربية، ورسالة نيتشه"هكذا تكلم زرادشت"هي تكريس لهذا المفهوم، ثم بعد ذلك يتم تأليه الإنسان، حيث يتم "استبدال القيم الإلهية بالقيم الإنسانية، أو الجهد لوضع الإنسان مكان الله"[٨]، و ذا هربوا من إله الكنيسة، والتجئوا إلى الطبيعة يلتمسون الحق والعدل في قوانينها الأبدية[٩]، وتبين لهم أ م إنما يتعلقون بالوهم.

٤- **الصيرورة:** وبعض الكتاب والمترجمين يوردها السيرورة، والذي يبدو أنه أقرب للصواب أ ا الصيرورة، من صار يصير، ومنه قولهم"صار العنب عصيرا"، والمراد ا التحول والتغير، وقد عرفها لالاند بأ ا"الانتقال من صورة إلى صورة، أو تحول الأجناس وتحول الطاقة"[١٠]، ويرى هيجل أ ا"في صميم الوجود، وهي سر التطور، إذ أن الوجود أكثر المعاني

---

[١] - ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٣، وقد جمع الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع-من ماركس وفيبر ودوركهايم، وسيميل-نظريات مختلفة جدا بل متعادية، غير أنهم جميعا يتلاقون على التشديد-كل بطريقته-على الانحسار الذي لا مفر منه لوجود الدين في المجتمعات، أنظر: إيرفييه، دانييل، الأشكال الجديدة للتدين، ترجمة: خليل كلفت، ضمن كتاب ما هي الثقافة؟ مرجع سابق، ص٦١٥. .

[٢]- البازعي، د/سعد، المكون اليهودي في الثقافة الغربية، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص١٣٩

[٣] - ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٢.

[٤] - ترياس، أوجينيو، التفكير في الدين الرمز والمقدس، مرجع سابق، ص٩٣.

[٥] -نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص٣٦.

[٦] - نيتشه، فريدريك، عدو المسيح، مرجع سابق، ص٣٨.

[٧] -نيتشه، فريدريك، العلم الجذل،ترجمة:د/سعاد حرب،دار المنتخب العربي،بيروت، طبعة أولى،١٤٢١هـ، ص١٠٧، وأنظر ما بسطه مطولا الدكتور المسيري حول لاهوت موت الإله في: المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، دار الشروق،القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ، ص١٩٩.

[٨] -دولوز، جيل، نيتشه، ترجمة/أسامه الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص٥١.

[٩] -أنظر عن الهروب إلى الطبيعة: برينتون، كرين، تشكيل العقل الحديث، مرجع سابق، ص١٢٨، وهوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سبق، ص٤٠٩.

[١٠] - لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ١٤٨٠/٣.

تجريدا وخواء، ومثله اللاوجود، والصيرورة هي التي تحل التناقض فيما بينهما"[١]، وقد كان لتطور العلوم-مثل المعرفة الرياضية والميكانيكا الذرية- أثرها على تقديم ا تمع لا على أنه موضوع القانون المتجانس رياضيا والوسيط الموحد الذي يوصف بأنه فرضيات أستنتاجية فحسب، وإنما على أنه مجموعة من النقاط الميكانيكية المتداخلة[٢]، ولذلك نجد نيتشه يصفها بأ ا"طريقة مذنبة للتحرر من الوجود الأبدي، وهي ظلم يجب التكفير عنه بالموت، إن على كل شيء عرف الصيرورة أن يزول مجددا..."[٣]، ثم هو ينقل عن هريقليطس وصفه للصيرورة حيث يقول"أنا أراقب الصيرورة، ..وماذا رأيت؟ أوليات مضبوطة، وحقائق يقينية معصومة، طرق العدالة المتشا ة دائما، حكم النشاز على كل خروج على القانون.."[٤]، ويستنبط نيتشه من ذلك أن هريقليطس"تخلى عن التمييز بين عالم فيزيائي، وعالم ميتافيزيقي"أي أنه لا يوجد هناك حياة دنيا وأخرى، ويرتب على ذلك أن"هذا العالم تصونه قوانين أبدية وغير مكتوبة.."ثم ينقل عن هريقليطس قوله"إني لا أرى شيئا سوى الصيرورة، لا تنخدعوا لتأثير نظركم القاصر، فلا علاقة لذلك بجوهر الأشياء.."[٥]، ومن لوازم الصيرورة التبدل وعدم الثبات، ولذلك"فلا شيء منجز البتة بالنسبة لها، فالشيء هو دائما اية صيرورة، وبداية صيرورة أخرى"[٦]، وقد تلقف أوجست كونت هذه الفلسفة ووضع من خلالها مخططه المنسق للمعرفة الإنسانية، وتحليله للتاريخ، وأسس لعلم اجتماعه الجديد، والذي كان يتضمن أسس الفلسفة الوضعية، والتي وضعها مستفيدا من خبرات أستاذه"سان سيمون"[٧]، بناء على"أن قيمة التاريخ هي فيما تقدمه من معطيات للتنبؤ بالمستقبل...وأن حركة التاريخ مردها إلى الغريزة المعقدة والمترسخة التي تدفع الإنسان إلى تحسين ظروفه باستمرار، وإلى تطوير مجموع حياته-الجسدية والأخلاقية والفكرية-في كل الجهات،فجميع ظواهر الحياة مترابطة ترابطا وثيقا.."[٨]، وأعلن من خلال فلسفته هذه قانون المراحل الثلاث، والتي طبقها على حركة التاريخ الغربي-وأستخف بإدخال من عداها من حضارات الأطراف-وقد قسم التطور إلى ثلاث فترات كبرى، الأولى أو اللاهوتية، وانتهت سنة١٤٠٠م، والثانية أو الميتافيزيقية وتشرف على الانتهاء-بحسب رؤية كونت- لتفسح ا ال للثالثة، والتي يمهد لها كونت بنظريته الوضعية، وداخل كل مرحلة من هذه المراحل تفصيلات وتفريعات ليس هذا مقام بسطها[٩]، وانتهت إلى"أن العالم في حالة صيرورة دائمة، وتغير مستمر، لا غاية لهما، فلا ثبات لأي شيء-لا الواقع، ولا القيم، ولا الطبيعة البشرية ذا ا- إنه عالم لا تحكمه سوى إجراءات منفصلة عن القيمة، وهذا بدوره يؤدي إلى أن ما يسود العالم هو النسبية المطلقة، ولكن حينما تسود تلك النسبية ويتحرر العالم من القيم الإنسانية، والأخلاقية، والدينية، تظهر قيمة واحدة قادرة على حسم الأمور وهي القوة.."[١٠]، وهي ما يلجأ إليه المركز لحسم كل أموره معنا،

---

[١] - وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٣٧٩.

[٢] -راكتيوف، أناتولي، المعرفة التاريخية، مرجع سابق، ص١٤٢، وقد ذكر أراء الفلاسفة الغربيين حول هذه المسألة.

[٣] - نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥١.

[٤] -نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥٤.

[٥] - نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٥٤.

[٦] -بوليتزر، جورج، مبادئ أولية في الفلسفة، ترجمة:د/فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠١م، ص١٤٠.

[٧] -والذي كان يرى أن"لحقوق الإنسانية والليبرالية قيمة محض تهديمية"أنظر في تفاصيل ذلك:دومون،لويس، مقالات في الفردانية،مرجع سابق،ص١٥٠،وأنظر في تأثيره على/محمد علي،وإعادة تنظيمه للمجتمع المصري وفق المنظور الوضعي:بروغلر،يوسف،التربية وتقدم مصر العصرية،ضمن كتاب:التربية الخاطئة للغرب،ص٢٢١.

[٨] -بيري، ج، ب، فكرة التقدم-بحث في نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ٢٥٦-٢٥٧.

[٩] -للمزيد حول نظرية أوجست كونت أنظر: بيري، ج، ب، فكرة التقدم،مرجع سابق، ص٢٦٣، و:عثمان، د/محمود، الفكر المادي الحديث، مطبعة حسان، القاهرة،ص٨٠.

[١٠] -المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٤٧.

ما جعله يسك مصطلحات تناسب ذلك-مثل-"أخلاق الصيرورة"، والذي ظهر في الخطاب الغربي، وأنطلق من"أن الأخلاق ليست مجموعة من المبادئ الأخلاقية المتجاوزة لرغبات الفرد ومصلحته الشخصية، والتي يلتزم ا الإنسان، وإنما هي مجموعة من الإجراءات التي يتفق عليها أعضاء مجتمع ما، وبالتالي يصبح الشيء الوحيد والثابت والمتفق عليه هو إجراءات الحكم وطريقته، وليس الأساس الذي ترتكز إليه أو الهدف منه، وبناء على هذا فلا يوجد شيء أخطر من العبث في الإجراءات، أما الأهداف النهائية للمجتمع والقيم الإنسانية، والأخلاق الثابتة فهي أمور خاضعة للتفاوض"[١].

٥- **المادية:** وهي مرادفة للطبيعة في السياق الفلسفي الغربي، والمراد ا: المذهب الفلسفي الذي لا يقبل سوى المادة باعتبارها الشرط الوحيد للحياة الطبيعية والبشرية، ومن ثم فهي ترفض الإله كشرط من شروط الحياة، كما أ ا ترفض الإنسان نفسه وأي منظومات فكرية أو قيمية متجاوزة للمادة[٢]، وهي تعتبر كنتيجة وأثر لتطبيق العقلانية الديكارتية الصرفة، والتي لا تؤمن بغير المادي المحسوس، وخلصت نتيجة لذلك إلى"الاستغناء عن دراسة الذهن إلى جانب المادة، مادام أن العالم الذهني والعالم المادي يعملان بطريقة متوازية تماما، ففي وسعنا الاستغناء عن أي منهما"[٣]، وهذه المادية هي التي أنتجت مصطلح الواحدية-كما يرى الدكتور المسيري-و"الذي يعني أن ثمة جوهرا واحدا في الكون على الرغم من كل التنوع الظاهري، مما ينفي وجود الحيز الإنساني المستقل عن الحيز الطبيعي المادي، كما ينفي الثنائية الناجمة عن وجوده، ومن ثم فإن القوانين التي تسري على الطبيعة تسري على الإنسان"[٤]، وهذه الطبيعة التي يتماها معها الإنسان في عرف الماديين هي"نظام يتحرك بلا هدف أو غاية، نظام واحدي مغلق مكتف بذاته، توجد مقومات حياته وحركته داخله، يحوي داخله ما يلزم لفهمه، لا يشير إلى أي هدف أو غرض خارجه، فمركزه وقوة دفعه كامن حال فيه، وهو نظام ضروري كلي شامل لا يمكن لأي من المخلوقات تجاوزه، تنضوي كل الأشياء تحته"[٥]، وعلى هذا ندرك أن الحداثة "أفرزت عالما خاضعا من أوله إلى آخره لقوانين فيزيائية واحدة، ولميكانزمات سلوكية واحدة فيما يخص ا تمعات البشرية"[٦]، وجعلت "السعي من أجل المتعة والهرب من الألم" مبدأ لها ، وهو مبدأ رفعه اثنان من كبار فلاسفة الفكر المادي"أبيقور" في الماضي، و"هولباخ" في العصر الحديث، وهذه المادية تؤكد على ماهو مشترك بين الحيوان والإنسان، بينما-يرون- أن الدين يفرق بينهما، وأن الطقوس والمحرمات الدينية يقصد ا-فقط- التأكيد على هذه الاختلافات، فهو يقول" أنظر ماذا يفعل الحيوان وافعل عكسه، إنه يفترس فيجب أن تصوم، وإنه يتسافد فيجب أن تتعفف، وإنه يعيش في قطيع فحاول أن تعيش منفردا، إنه يسعى إلى اللذة ويهرب من الألم، فعليك أن تعرض نفسك للمتاعب، باختصار

[١] - المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٨٣.
[٢] -المسيري، د/عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق٧١/١، وقد أورد فيها أهم صفات المادية مما ليس هذا مقام بسطه.
[٣] - رمضان،د/أحمد السيد علي، المادية في الفكر الفلسفي،مكتبة الإيمان، المنصورة،الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ،ص٨٧.
[٤] - المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص١٥.
[٥] -المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق،ص١٧،وللمزيد أنظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٧٠/١.
[٦] -تودوروف، تزفيتان، روح الأنوار، ترجمة/حافظ قويعة، دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١١.

الحيوانات تعيش بأجسادها، وعليك أن تعيش بروحك"، ولذلك جعل داروين الإنسان واعيا بأصله الحيواني، وانطلاقا من هذا الوعي أخذ الآخرون يستنبطون النتائج المناسبة في الأخلاق والسياسة[١].

٦**- الفردانية:** ويمكن أن تكون الفردية-فيما يبدوا-وقد أورد لالاند في موسوعته تعريفين مختلفين لهما، وهما متقاربان، ومايهمنا هنا هو تعريفه للفردانية، حيث عرفها بأ ا"كل نظرية أو نزعة ترى في الفرد صورة الواقع الأكثر جوهرية، أو أنه أعلى درجات القيمة"[٢]، وقد أحتل الفرد بموجب تلك النظرة محور الفلسفة الغربية، حتى ارتبطت به جل المفاهيم، وتبعا لذلك فقد قامت المركزية الغربية على قطيعة مزدوجة"فكت فيها ارتباط الإنسان بالطبيعة-اللاطبعنة-وهي العملية التي وصف ا روسو عزل الفرد عن امتداده الطبيعي بغية أدراجه في الحداثة، كما فصلت الكائن عن كينونته من خلال طبعنة الدين وتدهير الحياة الروحية-وهو ما يطلق عليه عادة اللاقدسنة-ونتيجة لهذه القطيعة المزدوجة سادت الانتربودسية (الإناسة-المركزية)وأصبحت في مقام الثيوديسية(الألوهية-المركزية)، وهي بذلك قامت على تذرية ا تمع وفردنته[٣]. فا تمع الرأسمالي الحديث يؤدي بفعل التذرية الفردانية للبنى الاجتماعية إلى تناقض مع دعوة الأديان السماوية إلى الروح الجماعية، التي تدعو إلى أهداف ومصالح الجماعة، ولكن مع ظهور حركة الإصلاح الديني، والتي حرصت على فك الارتباط بين الفرد والكنيسة، ومع ظهور الاقتصاد الكلاسيكي خلال القرن الثامن عشر، فإن ذلك زاد من قيمة تلك الأفكار، وذلك للاعتبارات التالية:

أ-اعتقاده-أي الاقتصاد الكلاسيكي-بأن ا تمع ليس حقيقة تعلو على الأفراد، وتقيد حريا م، وتقع خارج نطاقهم المحسوس، وهو ما أدى بدوره"إلى تفكك الإرادة الجماعية لصالح الأفراد. وهو قد تجلى لدى الرومان من قبل من خلال التناقض المتزايد بين غنى المقرات الخاصة، وتقهقر المعابد"، وهذا الانبثاق من خلال "اسم النهضة الذي تمثل برفض كل قيمة مطلقة، والنتيجة الحتمية لذلك: فردية الغابة. فالنهضة هي ولادة الوحوش الضارية"[٤].

ب-توضيحه النتائج المفيدة المتمخضة عن نظام المنافسة الاقتصادية الذي يزاوله الأفراد بحرية اقتصادية كاملة.

ج-عرضه المتطور لنظام تقسيم العمل، وما يترتب عليه من وجود أدوار اجتماعية مختلفة تعتبر الأساس في اختلاف الأفراد واحدهم عن الآخر[٥]، ويعتبر هوبز ومن بعده روسو مؤسسين لمفهوم الفردانية المعاصر، حيث أن كليهما"يطرح انقطاعا بين إنسان الطبيعة والإنسان السياسي، بحيث يسجل العقد الاجتماعي-بالنسبة إليهما-الولادة الحقيقية بالنسبة للإنسان، وكلتا نظريتيهما تنطلق من أولية شديدة الفردانية، وتقود بمنطق صارم إلى معاداة الفردانية، وكلتاهما مهمومة إلى أقصى حد بتأمين تفوق الملك-الحاكم لدى هوبس، والإرادة العامة لدى روسو-وكلا نظرتيهما تريد صهر الناس اللذين يعتبرون

---

[١]-بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٨٠-٨١، (بتصرف)ويوجد هناك مزيد بسط .
[٢] -لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٦٥٧/٢.
[٣]-قاسم، جميل، المختلف والمؤتلف، منشورات الآن، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٣٣-١٣٢.
[٤]-روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٤١.
[٥]-ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة:د/إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص١٢٣.

أنفسهم أفرادا في الجسم الاجتماعي.."[1]، وهذه النظرة الفردانية-والروسوية تحديدا-كانت هي النظرة المؤسسة لمفهوم الحق في الفكر الغربي، والذي على ضوئه بنيت الإعلانات المبكرة لحقوق الإنسان في أمريكا أو فرنسا، ولكن المأزق في هذه النظرة أن العقلانية الغربية قامت بتجريد الفرد ضمن شمولية العقلنة الحديثة برفعه إلى مستوى العقل الذي لن يبقي الفرد مجرد حامل له، ولكنه سيرضى به معادلا أنطلوجيا[2] له، بعد تأمله معياريا إلى ما لا اية، حتى استحال من الفرد و الفردانية إلى الذات والذاتية، وبذلك تضيع خصوصية الفرد مرة ثانية مع الحداثة الكلاسيكية مثلما ضاعت من قبل في ظل المفارقة اللاهوتية، وبذلك الضياع يتم"أعادة صياغة الهرم الاجتماعي كما لو كان نسقا مصنعيا هائلا لجاهزيات العملية الاقتصادية، وتسهيل أوليتها الشمولية"[3]، والتي ينتج عنها أن الناس"لم يعودوا جيرانا، ولا أصدقاء، لقد اختفوا وتلاشوا في علاقات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع العمالة، فالجار لم يعد يحظى بحب ولا بكره جاره، فهو لم يكن خيرا ولا شريرا، لم يكن لديه روح، كان فردا مجهولا، وإن كان كاملا، فردا له مكانة في مدينة الشمس، وله وظيفة يؤديها من المهد إلى اللحد"[4]، وهي أحدى مسلمات الحداثة في العلاقات بين البشر-كما يرى جارودي-وهي تنطلق من مسلمة آدم سميث"إذا أنقاد كل فرد مع مصلحته الشخصية، فأنه بذلك يسهم في الرفاه العام"[5]، وتبعا لذلك فقد حرصت الحركة الداروينية إلى خلق علم جديد ليدافع عنها[6]، وهذه السمة يرى هنتنغتون أ ا هي السمة و العلامة المركزية المميزة للغرب[7]، وهي التي يجب على الغرب أن يسعى لتأكيدها لضمان هيمنته[8].

٧- **النفعية:** والمراد ا"جعل المنفعة أساس كل القيم في مجال المعرفة، وكذلك في مجال الفعل"[9]، وكان إعلان فرانسيس بيكون أن غاية المعرفة هي المنفعة[10] تكريسا لتلك النظرة النفعية، وجعلها هي المهيمنة على العلم، والذي بدوره وسع سيطرة الإنسان على الطبيعة، وهي-أي النظرة النفعية-تعتبر أثر ونتيجة للفردانية، والتي نتج عنها استحداث نظام فردي نفعي جديد من السلوك الاجتماعي شعاره"كل ومصلحته وليذهب المتخلفون للشيطان"[11]، ومدار هذه النظرة هي "تعارض الكون والقيمة"وبذا أصبح للقيمة جاها عظيما، وهو ما أهتبلته الذرائعية وقامت من خلاله بالتوحيد بين قيم متباينة، مثل قيمة الحقيقة التي وحد ا مع قيمة النجاح، وبذا دم ذات القيمتين وتحط من شأ ما معا[12]، وهو عين ما المركزية الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

---

[1] - دومون، لويس، مقالات في الفردانية، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٢،وقد حلل فيه تحليلا ضافيا توظيف هتلر للفردانية في خدمة العنصرية.
[2] -الأنطلوجيا هي: باب من أبواب الفلسفة ينظر عقلا في الكون من حيث هو كون، والمراد به هنا الوجود، أنظر: موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٩١١/٢.
[3] -صفدي، مطاع، نقد الشر المحض-بحثا عن الشخصية المفهومية للعالم، مرجع سابق، ١٥٣/٢، وللتوسع حول الفرد والفردانية أنظر: صفدي، مطاع، نقد العقل الغربي- الحداثة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٢٨٢وما بعدها.
[4] -بيجوفيتش،علي عزت،الإسلام بين الشرق والغرب،مرجع سابق، ص٢٥٣، وقارن ذلك بما أورده:سبونفيل، أندره كونت، هل الرأسمالية أخلاقية؟، ترجمة: بسام حجار، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٣٦.
[5] - روجيه، جارودي، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٥٥.
[6] - ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٢٤.
[7] - هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٥٢.
[8] -أنظر:بريجنسكي،زبغنييف،رقعة الشطرنج العظمى،ص٣٥،وقارن ذلك بما لدى:محمود حسين، بزوغ الفرد في مجتمعات الجنوب،ضمن كتاب:ما الثقافة؟،ص٨٣٧-٨٧٠.
[9] - لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ١٥١٤/٣.
[10] - بيري، ج، ب، فكرة التقدم-بحث في نشأتها وتطورها، مرجع سابق، ص٧٣.
[11] -هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سابق، ص٣٧٦.
[12] -العوا، د/عادل، القيمة الأخلاقية، جامعة دمشق، (د.ط)، ص١٦٣،١٧٦، وقد أورد فيها تفاصيل المنهجية الذرائعية في استغلال الحقيقة والنجاح ومن ثم تحطيمهما.

٨- **العلمانية:** وهذه السمة تعتبر من أهم السمات التي أفرز ا الحداثة الغربية، وشكلت ملمحا أصيلا لها، ويمكن القول أ ا ثمرة ونتاج لكل السمات التي سبق ذكرها، حتى أصبح هذا المصطلح من أهم مصطلحات الخطاب التحليلي الاجتماعي والسياسي والقانوني والفلسفي الحديث في الشرق والغرب، وهو كذلك من أكثر المصطلحات إشكالا في تعريفه، ويعتبر الدكتور المسيري أن مما سطح قضية العلمانية هو شيوع العلمانية الجزئية واعتبارها"فصلا للدين عن الدولة" وعدم الالتفات إلى العلمانية الشاملة، بينما الأمر يختلف عما هو شائع، إذ هما بمثابة دائرتين متداخلتين الأولى صغيرة ويشير إليها بـ(الجزئية) والأخرى كبيرة ويشير إليها بـ(الكلية) وهي تحيط بالأولى وتشملها، وهي بمثابة الإطار الذي ينتظمها، ويمكن القول أن الأولى هي مجرد إجراءات تشكل تبديا للثانية، ولا يمكن فهمها حق الفهم إلا بالرجوع إلى الدائرة الأشمل، لأن هذه الدائرة الأكبر هي البنية الكامنة والمرجعية النهائية، ويشكل الفصل بين الدين والدولة الدائرة الصغيرة الجزئية الإجرائية، وهي دائرة لا يمكن فهمها في حد ذا ا إلا بالدائرة الشاملة الأكبر التي تشمل الأمور النهائية والمنظومات المعرفية والأخلاقية الكلية التي تمت عملية الفصل في إطارها، وبناء عليه فالعلمانية الشاملة"هي رؤية شاملة للواقع ذات بعد معرفي(كلي و ائي)تحاول بكل صرامة تحديد علاقة الدين والمطلقات والماورائيات(الميتافيزيقية)بكل مجالات الحياة، فإما أن تنكر وجودها تماماً في أسوأ حال، أو مشها في أحسنه، وترى العالم باعتباره مادياً زمنياً كل ما فيه في حالة حركة ومن ثم فهو نسبي، ويتفرغ عن هذه الرؤية منظومات معرفية(الحواس والواقع المادي مصدر المعرفة) وأخلاقية (المعرفة المادية المصدر الوحيد للأخلاق) وتاريخية (التاريخ يتبع مساراً واحداً وإن أتبع مناهج مختلفة فإنه سيؤدي في اية الأمر إلى نفس النقطة النهائية) ورؤية للإنسان(الإنسان ليس سوى مادة، فهو إنسان طبيعي/مادي) والطبيعة (الطبيعة هي الأخرى مادة في حركة دائمة) وأن العالم بأسره مكون أساسا من مادة واحدة لا قداسة له، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة -بحسب هذه الرؤية – تشكل كلا من الإنسان والطبيعة، فهي رؤية واحدية طبيعية مادية، كل هذا يعني أن كل الأمور في اية الأمر تاريخانية زمنية نسبية، ويمكن تسمية العلمانية الشاملة بـ(العلمانية الطبيعية/المادية) أو(العلمانية العدمية)[١].

٩- **الثورة الصناعية والعلمية والتقنية:**والتي عرفها إريك هوبزباوم بـ"سقوط الأغلال التي كانت تكبل القوة الإنتاجية للمجتمعات البشرية، التي أصبحت قادرة منذئذ على مضاعفة الناس، والبضائع والخدمات، على نحو مستمر وسريع.."[٢]، وهذه الثورة يرى"أ ا الحدث الأهم في التاريخ العالمي منذ اختراع الزراعة ونشؤ المدن"[٣]، وهذه الثورة كانت كفيلة"لإنتاج طفرة حقيقية في التطور البشري، وإحداث قطيعة بين الإنسان وماضيه، فالإنسان قادر من الآن فصاعدا على كل شيء تقريبا، إذ أن التقنية لم تجعله سيد الطبيعة ومالكها فحسب-كما كان يتوقع ديكارت- بل جعلته أكثر فأكثر سيد طبيعته الخاصة ومالكها، سيد كيانه البيولوجي، وحياته النفسية...وكان من نتاج هذه الثورة تحول في الفكر الذي تستمد حيا ا منه، لا يقل عمقا عن الطفرة ذا ا..حيث أحدثت تبدلا في الرؤية التي كان الإنسان يحملها عن عالمه، فأصبح لاشيء في

---

[١]-المسيري، د/ عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق،٢٢٠/١،و: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق،٢٠٩/١وما بعدها.
[٢] - هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سابق، ص٨٠.
[٣] - هوبزباوم، إريك، عصر الثورة،مرجع السابق، ص٨١.

الطبيعة محرم مسه، فما لا يعجبنا نقوم بتغييره، ومن ذلك فكرة الطبيعة ذا ا، فلم يعد الفصل بينها وبين الإنسان، بل صار الفصل يقوم بين الأنا والعالم، وأصبحت الطبيعة تتراءى كراسب في الإنسان الحديث من رواسب الكون ما قبل التاريخي"[١]، وأصبحت طريقة عمل الآلات هي طريقة المسار العلمي القائم على تحديد حدوده بنفسه لكي يتمكن من مخالفتها لاحقا..وأصبح مسار الفكر يقوم على ابتكار حقول مغلقة، واستكشافها، ثم انطلاقا من الاختبار المكتسب على هذا النحو، وضع تلك الحدود السابقة موضع التساؤل، لكي نتخيل لها حدودا أخرى..وهكذا دواليك[٢]، وهذا بدوره جعل تطور العلم وتحول النظريات العلمية، وتغيرها باستمرار، وتكذيب بعضها بعضا-أحيانا-إلى رفض موضوعية الحقيقة والمعرفة، والصدق الذاتي الخاص بالنظريات العلمية، واعتبار أن النظريات العلمية لا تكون صحيحة أو غير صحيحة، بل تكون ملائمة أو غير ملائمة.."[٣]، وهو ما نتج عنه ميش الاتجاهات التأملية والنقدية، وسيادة العقل الأداتي[٤] والواحدية الموضوعية المادية[٥]، مما أنتج مأزقا أخلاقيا أعتبر أن"العلم والتقنية زادا من مساحة الحرية على حساب انحلال اجتماعي، أو فك السحر عن الطبيعة الخارجية، الذي لابد-معه- من وضع حد لهذه الـ عة الجامحة من خلال إقامة تابوات مصطنعه، وثانيا من خلال إعادة السحر إلى الطبيعة الداخلية"[٦]، ويرى المفكر الألماني يورغن هابرماس أن"كل أنواع الأنظمة الحديثة تعتمد على أيديولوجية العلم والتكنولوجيا التي تخنق الحديث الديمقراطي والتي تولد أزمة لعملية إسباغ الشرعية"[٧]، وتبعا لذلك يعتبر العلم الوصفي، والتفوق التقني الذي وصل إليه الغرب أحدى أهم سمات التمركز الغربي، وهو ما أنعكس بدوره على النظرة إلى الحياة والإنسان، حيث أصبح ينظر إلى البشر على أ م ليسوا سوى حركة جزئيا م حيث تماثل الإنسان مع الآلة، فالحياة تختفي حيثما توجد، ناهيك بأنه لا حل للصلة بين الإنسان والعالم التي تبقى عرضية ضمن عالم رياضي ميكانيكي لا مجال فيه لحرية الاختيار أو الجمال أو الغائية أو العقل[٨]، وهي ما أنتجت –ما عبر عنه أنطونيو غرامشي بـ"نزعة الاغتراب" لدى الإنسان الحديث، وفشله في تطوير وعيه الحضاري من جراء الـ عة الاستهلاكية المثبطة للمعنويات، والإعلان وتفاهة وسائل الإعلام[٩]-لاسيما التلفاز-وهو ما شكل تلك المقاربة النقدية التي وضعها روجيه جارودي بقوله"رجحان الفعل والعمل بما يؤول إلى ما تفرضه الآلة والمواضعات الاجتماعية، ثم رجحان العقل الذي أنتج المذهبية التكنوقراطية بما يؤلف ديانة حقيقية هي ديانة الوسائل التي تطرح دائما سؤال: كيف، دون الـ"لماذا"، ما يلغي الهدف ويحيل اللا ائي إلى الكم. وهذه السمة هي التي أعطت المشروعية والواقعية لكل ممكن كأنه ضروري، سواء أكان

---

[١]-مول، أبراهام، الفكر التقني، مرجع سابق، ص١٩٠وما بعدها(بتصرف).

[٢]- مول، أبراهام، الفكر التقني، مرجع السابق، ص١٩٣.

[٣]-يفوت، سالم، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص١٦٨(بتصرف).

[٤]-العقل الأداتي هو:العقل الذي يلتزم على المستوى الشكلي بالإجراءات دون هدف أو غاية، وهو على المستوى الفعلي الذي يحدد غاياته وأولوياته انطلاقا من نموذج عملي مادي بهدف السيطرة على الطبيعة والإنسان، أنظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق،٢٤٢/١.

[٥]- الواحدية الموضوعية المادية هي: التي تؤكد أن كل شيء كامن في هذا العالم، في حركة المادة وقوانينها، وتساوي بين الإنسان وكل الكائنات الأخرى، أنظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق،٦٨/١، و٢٨٦.

[٦] -هابرماس،يورغين، مستقبل الطبيعة الإنسانية-نحو نسالة ليبرالية،ترجمة:د/جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٣٥.

[٧]- بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٣٧٣.

[٨]-وستانيوس، غروس، العلم في منظوره الجديد، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٧٢)، الكويت، ١٩٨٣م، ٧٣/٢.

[٩]--أنظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٤٤٢.

صنع أسلحة نووية، أو طائرات أكثر سرعة حتى ولو لم يستهدف الذهاب ا إلى أي مكان"[1]، وغياب الـ "لماذا"ترتب عليه أن يميل "ا تمع الصناعي، بحكم طريقة تنظيمه لقاعدته التكنولوجية، إلى ال عة الكلية الاستبدادية، وال عة الكلية الاستبدادية ليست مجرد تنميط سياسي إرهابي، بل هي أيضا تنميط اقتصادي-تقني غير إرهابي يؤدي دوره عن طريق تحكمه بالحاجات باسم مصلحة عامة زائفة. ولا يمكن في مثل هذه الشروط قيام معارضة فعالة للنظام. فال عة الكلية الاستبدادية ليست مجرد شكل حكومي أو حزبي نزعي، وإنما تنبثق بالأحرى عن نظام نوعي للإنتاج والتوزيع متوافق تماما مع تعدد الأحزاب والصحف، ومع انفصال السلطات...الخ"[2].

١٠-الرأسمالية: ولعل أصدق تعريف يعبر عنها أ ا:"نظام اجتماعي لا تعود فيه الرساميل إلى أولئك الذين يجعلو ا منتجة بعملهم"[3]، أو على حد تعبير صحيفة لانكشير كووبرتور بأنه"لا ثروة بدون عمل وعمال، والعامل هو مصدر الثروة بأكملها، فمن الذي أنتج هذه الأغذية؟ إنه العامل الفقير شبه الجائع، من الذي بنى هذه البيوت والمستودعات والقصور التي يسكنها الأغنياء الذين لا يبذلون أي جهد ولا ينتجون شيئا؟ أنه العامل، إلا إن العامل-كما تقول الصحيفة-يظل فقيرا بائسا، بينما يظل من لا يعملون أغنياء، ويمتلكون الثروة المفرطة"[4]، هذه الرؤية المبسطة للرأسمالية بعيدا عن الأدلجة، وقد كانت ولاد ا "متزامنة مع عصر النهضة والكولونيالية، المستترة بترميم فلسفي لثنائية الإغريق-وخاصة أفلاطون- وكذلك بولادة الإصلاح الديني: الانشقاق الذي أقتطع لوثر وكالفن به من الكنيسة الرومانية الإمبراطورية نصف أوروبا، التي اعتقدت بأ ا مركز العالم"[5]، أما أيدلوجيتها فقد كانت نواة انطلاقها باكتشاف ما أصطلح على تسميته بالإنسان الاقتصادي، وقد كان لدراسة آدم سميث في كتابه"أبحاث في طبيعة ثروة الأمم وأسبا ا" والذي صدر عام ١٧٧٦م قصب الريادة في البناء لفكر الرأسمالية وفلسفتها، وقد حرص فيه أن يبرر شرعية الربح الرأسمالي، وهو يحاول أن يسقط حركة الظواهر الطبيعية على النظرية الاقتصادية، فتجده يقول"..إن الكسوف والخسوف اللذين كانا-سابقا-يثيران الدهشة والرعب، لم يعودا غريبين منذ أن اكتشفت سلسلة الصلة بينها وبين الجريان العادي للأشياء"، ويطبق هذه النظرة على تحول صيغ الإنتاج، وسوق العمل، والذي غدا من الفاعلية بحيث لا يمكن أن يفوته فرض نفسه على الملاحظ"[6]، وما تقدم من رؤية سميث، وما جاء به ماكس فيبر-بعد ذلك-والذي جعل في كتابه"الأخلاق البروتستانتية روح الرأسمالية"، وأسس من خلاله ما عبر عنه بالرأسمالية الرشيدة[7]، والتي ترى أن الأخلاق البروتستانتية غيرت تغييرا عميقا فكرة العمل، وحولته من عقاب إلى وسيلة لتأمين الخلاص، والذي سرعان ما سيرقى إلى جوهر الإنسانية نفسه، حيث أخذ ينقب في علم الآثار الثقافي والديني ويخرج منه مصطلح"beruf"[8]-أي المهنة-باعتبارها رسالة، ولأجل ذلك تم قلب الرسالة النصرانية المتمثلة

[1] -غارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥.
[2] - ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة/جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م، ص٣٨.
[3] - لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق،١٤٦/١.
[4] -- هوبزباوم، إريك، عصر الثورة، مرجع سابق، ص٣٩١.
[5] -جارودي، روجيه، الارهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٣٩.
[6] - أنظر:شاتليه، فرنسوا، العمل والصناعة، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١٩٠/٣، وفيه مزيد بسط لنظرية سميث.
[7] -للفرق بين الرأسمالية التقليدية والرأسمالية الرشيدة كما يراها فيبر أنظر: المسيري،د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق١٠٢/٢-١٠٣.
[8] -وللمزيد حول هذا المصطلح وفلسفته أنظر:المسيري،د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة،١١١/٢.

في أن الدماثة كانت تعتبر في الأزمنة السابقة-لدى الكاثوليك- إثما ووداعة نفس، فأصبحت تعد أسهل طريق للخلاص، والذي يمكن الوصول إليه في الواقع بالاجتهاد الدنيوي المعلل دينيا في الأمور اليومية، وذلك لأ م-أي البروتستانت-بعد أن فقدوا ضمانات الخلاص الجماعي-الذي كانت تقدمه لهم الكنيسة الكاثوليكية-عانوا من ضغط انعدام الثقة المفم، ومن خوف كانت الوسيلة الوحيدة أمامه كي يخف أن ينغمس في العمل من غير أن يرفع رأسه[1]، وهذا ما حرصت عليه النظرة الفيبرية، بالإضافة إلى التأكيد على لزوم التقشف الذاتي للبرجوازية الصغيرة البروتستانتية، والتي حولت الطاقة الدينية إلى طاقة استثمارية لا تلتهم ربحها بل تراكمه منهجيا وتستثمره، ليتم بعد ذلك تأميم الطبقة الاستثمارية-لتصبح بروتستانتية-وهي بدورها تقوم بالترشيد[2]من خلال عشرات المؤسسات التربوية والترفيهية الخاصة والعامة، ومن خلال عمليات تاريخية تاريخية مركبة لأقصى حد، لبلوغ العلمانية الشاملة-كما سبق الالماح إليها-وبعد تلك الرسلة للمجتمع والذي يصبح من لوازمه-كما يرى لينين-ظهور الإمبريالية"والتي تعد نتاجا طبيعيا للتراكم الرأسمالي الذي لم يستطيع ا تمع الأوروبي استيعابه في الداخل فكان من الضروري لاستمرار عملية النمو الرأسمالي أن توجد مناطق أخرى لاستثماره"[3]، وهي مناطق مناطق الدول الأطراف التي قام باستعمارها، وهذه الرؤية نتج عنها"تنحية كل سمة أخلاقية لصالح اللعبة العمياء لـ"قوانين السوق" كما لو أ ا قوانين طبيعية لا يمكن تجنبها، أو حتى كما يقول لوتواك في كتابه"الرأسمالية النفاثة" بأ ا: القوانين الإلهية للسوق"[4].

هذه السمات-وغيرها مما لم يتسع ا ال لذكره-هي التي ساهمت في تشكيل الحداثة كمنظومة قيمية وفكرية أنتجت اغترابا روحيا وفكريا وثقافيا لا حدود له، وهو ما جعل سهام النقد تنصب على الحداثة كفكر وأيدلوجيا، واختلفت درجات النقد، وتنوعت باختلاف توجهات نقادها، ويعزو ألن تورين رد الفعل المعادي للحداثة إلى أربع شذرات سيطرت على المسرح الاجتماعي والثقافي هي"الجنس، والاستهلاك السلعي، والمؤسسة الإنتاجية، والأمة"[5]، وهي أوجدت "انطباعا بأن المرء يعيش في عالم ممزق، وفي اللامجتمع، وذلك لأن الشخصية والثقافة والاقتصاد والسياسة تبدو أن كل منها يذهب في اتجاه مخالف يبعدها عن الآخر.."[6]، وتحليل ذلك كما يراه تورين"..أن ما يبدوا واضحا للعيان هو انفصال نظام التغيير عن عن نظام الوجود وكانا مرتبطين من قبل في فكر الحداثة، التي كانت تعني العقلانية، والفردية في وقت واحد، وتتزايد المسافة بين التغييرات المستمرة للإنتاج والاستهلاك وبين الاعتراف بشخصية فردية، تلك الشخصية التي تجمع بين الجنس والهوية الثقافية الجمعية، وبدلا من أن يزول الواقع الاجتماعي والثقافي شيئا فشيئا أمام شفافية الفكر العقلي، قام هذا الواقع بغزو مجال الحداثة من جانبيه ولا يوجد أي مبدأ قادر على توحيد القوى المتنوعة التي ما فتئت تشغل عالم الحداثة المتحطم..ويمكن القول ببساطة أن الأمر الشخصي ينفصل عن الأمر الجماعي، فمن جانب يوجد الجنس والاستهلاك

---

[1] - بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة/ عياد عيد، نشر إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٤٩(بتصرف).

[2] -الترشيد هو:توظيف الوسائل بأكثر الطرق كفاءة لخدمة أهداف معينة، وللمزيد حول الترشيد أنظر:موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،مرجع سابق،٢٤٧/١ وما بعدها. بعدها.

[3] -لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ص١١٣-١٢٨، بواسطة: عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص٣٦٨.

[4] -جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٦.

[5] -تورين،ألن،نقد الحداثة،ترجمة/أنور مغيث،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٧م،ص١٣٧،وذكر النظرة التحليلية لسيطرة تلك العوامل في ص١٣٤-١٣٧.

[6] - تورين، ألن، نقد الحداثة، مرجع السابق، ص١٣٧.

السلعي، وفي الجانب الآخر توجد المؤسسة الإنتاجية والأمة...وتتماسك هذه الثنائيات بسهولة، فبعد الأمل في تحديث منسجم، وفي انتصار أنوار العقل، وقوانين الطبيعة التي تقضي على أوهام الوعي وأكاذيب الأيدلوجيا، ولاعقلانية التراث، جاء الاعتراف المفاجئ بالقوى التي يغير تنوعها ا ال الاجتماعي والثقافي...وأصبح الفعل التحديثي يعبئ قوى غير حداثية، إنه يحرر الفرد ويحرر ا تمع الذي مازال حبيس القوانين غير الشخصية للعقل بعد أن كان حبيس القانون الإلهي...وهو ما أنتج ثورة مفكري العقل الباطن الكبار مثل نيتشه وفرويد، وهما من أعداء الحداثة اللدودين، ولكنهما بقيا عقلانيين يعتقدان في أمكانية تحرير الإنسان من القيود التي خلقتها الثقافة الأخلاقية، ومن هنا يبدأ ما يمكن أن يصطلح عليه بمرحلة ما بعد الحداثة"[١]، والذي يبدوا أن من أهم أسباب أخفاق الحداثة، ومن ثَم الانقلاب عليها هو تغييب الروح، وسحقها، والقضاء عليها، من خلال غياب الإيمان، وإنكار الله تعالى، وهو ما ولد غياب الاستقرار النفسي والفكري وما أنتجه ذلك الغياب من تخبط في نظريات أرضية، وأفكار بشرية، لازالت وي بالبشرية في واد سحيق من الظلمات.

المبحث الرابع: مرحلة ما بعد الحداثة .

هذه المرحلة تعتبر مرحلة قوية التأثير، سائدة الطراز، ولكن المشكل فيها-كما أسلفنا-عن هلامية هذه المصطلحات[٢]، وعدم وجود تعريف محدد لها، ولذا"فليس من الواضح ما تعنيه، أو تريده، أو تمثله تماما، ولا يشكل الوضوح معلما بين صفا ا المميزة، فهي لا تعجز عن ممارسته-أي الوضوح- فقط، بل تقوم أحيانا بإنكاره فعلا.."[٣]، ولكن يمكننا استلهام تجارب من سبقونا في درس هذا المصطلح، فنقول أن ما بعد الحداثة(post modernity)هو مصطلح نفي سلبي، فالمابعديات هي في حقيقة الأمر كما يعبر عنها الدكتور/المسيري اية الشيء، فما بعد العلمانية، وما بعد الأيدلوجيا وما بعد الحداثة، تعني اية ذلك الأمر الذي يعدى عنه بما بعد، وقد آثر أصحاب هذه المصطلحات أن يستخدموا الكاسحة(post)"بوست"(ما بعد) ليشيروا إلى أن النموذج المهيمن فقد فعاليته، ولكن النموذج الجديد البديل لم يحل محله بعد[٤]، وهو يعني سقوط كل الماقبليات بسقوط الكل المُتجاوز، فهو عصر ما بعد التاريخ، وما بعد الإنسانية وما بعد السببية، وما بعد الميتافيزيقيا، وما بعد التفسير، وما بعد التجاوز[٥].

ويمكن التعبير عنها بأ ا: نظام لا مركز له، مكون من نظم صغيرة مغلقة، يدور كل منهما حول مركزه، وحول نفسه، ويأخذ شكل صور متجاورة لكل منها معناه المستقل، لا يربطها رابط، ولا توجد أية صلة بينها، ولا توجد علاقة سببية

---

[١]- تورين، ألن، نقد الحداثة، مرجع السابق، ص١٣٨-١٣٩.
[٢] -عند الحديث عن مصطلح الحداثة.
[٣] -غيلنر، أرنست، ما بعد الحداثة والعقل والدين، ترجمة:معين الأمام، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠١م، ص٤٥.
[٤] - المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ، مرجع سابق، ١١٠/١(بتصرف).
[٥] - المسيري، د/عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة-سلسلة حوارات القرن الجديد-نشر دار الفكر،دمشق،الطبعة الأولى،١٤٢٤هـ، ص٨٦.

واضحة، فكل إنسان يدرك الصورة القريبة منه، وهذا كله يعني أنه لا توجد طبيعة مادية موضوعية، ولا طبيعة بشرية (ذاتية) ولا توجد مبادئ متجاوزة، فهو عالم ذري متشظ، ولكنها ذرات سائلة متلاصقة، ولذا فهو عالم هلامي، سائل دون أن تكون فيه ثغرات أو مسام وإن كان فيه هوة[١].

وقد تشكل هذا المفهوم كردة فعل على مركزية الإنسان التي رسختها، وتمركزت حولها الحداثة، وجعلت منه مركزا للكون، ولذا كان لابد من تفتيت تلك المركزية، وللوصول إلى ذلك الهدف كان لا بد من منهجية يسار عليها، وهذا ما حرص أن يؤصل له خصوم الحداثة، لذا فإن نقاد الحداثة الأوائل، والثائرين عليها هم الآباء الروحيون لمفكري ما بعد الحداثة، ويعتبر فريدريك نيتشه وكتاباته "القائمة على الشك بجميع الأفكار الباحثة عن الحقيقة...حتى بدا كما لو أنه وضع لمهاجمة جميع الاصطلاحات المعاصرة في المعرفة، وأتخذ موقفا-ثوريا- من جميع أصول الأخلاق والفكر الغربيين"[٢]، والذي كما يقول ريكور بأنه"أذل الكوجيتو الديكارتي، وجعله مجرد وهم"[٣]، ونتج عن ذلك الإذلال انقلابه على كل النتائج التي توصلت إليها الحداثة، وثورته على الأخلاق-والأخلاق المسيحية تحديدا- على اعتبار أ ا"أخلاق العبيد"، أو أخلاق"حيوان القطيع"-كما يسميها في موضع آخر-والذي يريد أن يكون معيارا للإنسان[٤]، تلك المعيارية التي يقول نيتشه عنها"من يكشف القناع عن الأخلاق يكشف القناع في الوقت ذاته عن عدم قيمة كل القيم التي يؤمن ا العبيد، أو التي آمنوا ا من قبل، انه يدرك حينئذ أن شيئا لا يستحق الإجلال في أكثر الأنماط الإنسانية المتصفة بالجلال، تلك الأنماط الإنسانية المقدسة، إنه أشأم ما أنتج الرعاع...لقد اخترعوا مفهوم الله، وهو مفهوم يضاد الحياة، وعجنوا به خلائط مفزعة تضم العناصر المؤذية كلها، وتضم ضروب الوشاية والإساءة والحقد مما يمكن تكتيله ضد الوجود..."[٥]، وهذه النظرة وقائلها أصبحت هي الملهم الأول لهم-أي لمفكري ما بعد الحداثة- ولذا فإ م عنوا بدراسته[٦]، واستلهام أفكاره، والاتكاء عليه في معظم أفكارهم، وكذلك الحال مع فرويد إذ يعتبره بعض الباحثين أنه هو المؤسس الحقيقي لحركة ما بعد الحداثة[٧]، وهو يرى أن"النظام الفلسفي نوع من التبرير يحمي الإنسان المتلهف من مواجهة المفزع وغير المتوقع، وهو ما وجدت فيه الحداثة البعدية بغيتها، وهو المُفزع والعابث وغير المعقول"[٨]، بالإضافة إلى الفلسفة الماركسية، وهولا الفلاسفة الثلاثة وصفهم بول ريكور بـ"أسياد الريبة-الشك-أو فلاسفتها"[٩]، وقال عنهم فوكو"إن ماركس وفرويد ونيتشه لم يضيفوا دلائل جديدة للعالم الغربي.. وإنما غيروا في الحقيقة طبيعة الدليل، وبدلوا الكيفية التي بإمكان الدليل أن يؤول ا"[١٠]، هذا التغيير في طبيعة الدليل-الذي حكى عنه فوكو-كان هو محور الفلسفة الما بعد حداثية، وباسمه وضعت النظريات اللسانية

---

١ - المسيري،د/ عبد الوهاب،الحداثة وما بعد الحداثة،مرجع سابق،ص٨٥- ٨٦،وأنظر/موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،١/٣٠٢- ٣٠٧.

٢ -نورس، كريستوف، التفكيكية-النظرية والتطبيق، ترجمة/رعد عبد الجليل، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٩٨،١٠٣.

٣ -ريكور، بول، الذات عينها كآخر، ترجمة:د/جورج زيناتي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،طبعة أولى، ٢٠٠٥م،ص٤٩،٨٤-٩٢.

٤ -نيتشه، فريدريك، ما وراء الخير والشر، ترجمة/جزيلا فالور حجار، دار الفارابي، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٤١.

٥ -نيتشه، فريدريك، هذا هو الإنسان، بواسطة، العوا، د/عادل، القيمة الأخلاقية، مرجع سابق، ص١٦٨.

٦ -ومما وقفت عليه من تلك الدراسات: دراستان لجيل دولوز عن نيتشه وفلسفته، ودراسة لبيير بوردو، وفوكو له دراسة قدم بها لكتاب نيتشه الفلسفة في العصر المأساوي.

٧ -ناصف، مصطفى، بعد الحداثة-صوت وصدى، النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٨٦.

٨ - ناصف، مصطفى، بعد الحداثة-صوت وصدى، مرجع السابق، ص٨٧(بتصرف يسير) وقد أورد فيما قبلها تفاصيل أكثر عن النظرة الفرويدية.

٩ - ريكور، بول، الذات عينها كآخر، مرجع سابق، ص١٧، ٤٤.

١٠ ولد إباه، السيد، التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ص٧٠.

لإعادة صياغة المنهجية التي يتم ا استنطاق ذلك الدليل من أفكار المفكرين السابقين بالإضافة إلى أعمدة الفكر الغربي الكبار من أمثال كانط وهيجل وهايدغر، والذين قام الكسندر كوجييف-والذي ينظر إليه على أنه المنظر الأول لفكر ما بعد الحداثة-والذي كما ترى شادية دروري أنه كان له تأثير لا تخطئه العين على مفكري الحداثة الكبار من أمثال ميشيل فوكو وجيل دولوز و لوي ألتوسير وجاك دريدا وليو شتراوس[1]، وتلاميذهم، والذين يشكلون صقور المحافظين الجدد في الغرب، وترى النظرية الكوجيفية"أن هناك أربعة معالم هامة في تاريخ الفكر الغربي أفلاطون وأرسطو، ثم كانط فهيجل، فهايدغر، حيث جاء أفلاطون بالتوصيف المحدد للطبيعة-أو الكينونة السكونية- لكن أفلاطون ظن أنه أعطى توصيفا مل الواقع بينما هو لم يصف سوى جزء من هذا ا مل، إن خطأ أفلاطون يكمن في ظنه بوجود كينونة واحدة، وأن طبيعة الإنسان ثابتة، محددة ومتماهية مع ذاته إلى الأبد، ويعتقد كوجييف أن كانط هو أهم مفكر جاء بين أفلاطون وأرسطو من جهة، وهيغل من جهة أخرى، إذ يرى كوجيف أن كانط أول مفكر يدرك الفرق بين الإنسان والطبيعة، لهذا يمثل كانط أبكر محاولة لإيجاد نظرية للوجودية الثنائية، حيث يجد كوجييف ثنائية جذرية متطرفة بين الإنسان والطبيعة عند كانط، لذلك فإن كانط هو أول مفكر يشذ عن وجودية أفلاطون الأحادية التي هيمنت على الفكر الفلسفي الغربي، وهكذا استثمر هيغل اكتشاف كانط وشرع في إعطاء توصيف تحديدي للإنسان أو الفعل أو التاريخ، أي لذلك الجزء الجدلي من الكينونة لا السكوني الذي يتماهى مع ذاته، ورغم أن كوجييف يرى أن هيغل يمثل تاج الحكمة الإنسانية إلا أنه كان أسير الوجودية الأحادية التقليدية..وهنا تكمن عظمة هايدغر-في نظر كوجييف-في عودته إلى الوجودية الثنائية التي أكتشفها كانط..ولتبسيط ذلك يستخدم كوجييف صورة الخاتم الذهب كي يصف فهمه للوجودية الثنائية، فيشبه الطبيعة بخاتم الذهب، والإنسان بالتجويف الذي في وسطه، إذا الإنسان هو الغياب في قلب الكينونة، إنه العدم في الوجود، فلولا التجويف الذي في وسط الذهب لما أصبح الذهب خاتما، ولولا الذهب لما كان هناك تجويف-أو حضور الغياب- هذه هي العلاقة التي تقوم بين الإنسان والطبيعة، لكن صورة الخاتم لها عيو ا إذ أ ا توحي بتساوي الجزأين المكونين للكل المتساويين في الأهمية، وهذا ما يرفضه كوجييف، إذ يرى أن التجويف أو العدم أو الغياب هو الأهم"[2]، إذاً ما يركز عليه كوجييف هو أهمية العدم، وهو ما يحرص على التمركز حوله، ليكون بعد ذلك أصلا من أصول ما بعد الحداثة، وهو الذي تدور حوله لا عقلانيتها ولا منطقيتها، وبذلك"أعلن ما بعد الحداثيين ميتات ثلاث: موت الإنسان، وموت التاريخ، وموت الميتافيزيقيا...ونتيجة لتلك الميتات يصبح كل شيء عشوائي: أنتاج القوة، العرف، والمصادفة"[3]، ويشبه الدكتور/ المسيري-رحمه الله-ما بعد الحداثة بالفلسفة السفسطائية (بروتاجوراس--٤٨٠-٤١٠ق.م، وجورجياس..-٣٧٥ق.م) وهي فلسفة مادية عدمية، نادت في بداية الأمر بأن الإنسان مقياس كل شيء-شأ ا شأن المنظومة التحديثية في عصرها البطولي-ولكنها تدريجيا بدأت تزيح الإنسان عن المركز وتحل محله الطبيعة/المادة، ثم انتهى الأمر بالسفسطائيين أن أنكروا

---

[1] -أنظر ذلك لدى:دروري،د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، ترجمة/موسى الحالول، دار الحوار،دمشق،الطبعة الأولى،٢٠٠٦م، ص٢٠.

[2] - دروري،د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٨٨.

[3] -فلاكس،جين،شذرات التفكير،بواسطة:فوت،ريان،النسوية والمواطنة، ترجمة/أيمن بكر،سمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م، ص٦٤. ص٦٤.

أية حقيقة كلية أو ائية متجاوزة لحواسنا..ومن ثم أصبح الإنسان حبيس حواسه"قصته الصغرى" والحواس تختلف باختلاف الأشخاص، ولذا أصبحت المعرفة المستقلة عن الحواس معرفة مستحيلة، ولذا يمكن إنكار الوجود ذاته، لاشيء موجود، وإن وجد شيء فلا يمكن أن يعرف، وإذا أمكن أن يعرف فلا يمكن إيصاله إلى الغير، وإذا لم يكن هناك معرفة مشتركة فلا توجد بالتالي قوانين أخلاقية خارجية يخضع لها جميع الناس، ولا يوجد قانون عام مؤسس على العدالة-إذ ليس هناك عدالة بالمعنى الذي يفهمه الناس-فالقوانين من اختراع الأقوياء ليخضعوا ا الضعفاء، ولذا يحق للإنسان القوي أن يخرج على القانون متى أستطاع ذلك، والدافع الأساسي لسلوك الإنسان هو الأنانية، وإذا أصبح الإنسان خيرا فليس بسبب خير أو شر مفطور فيه، وإنما بسبب عملية التنشئة الاجتماعية والفكرية، وا تمع في حالة صراع دائم يسوده منطق البقاء للأصلح، وهذا يعني أن السوفسطائيين نجحوا في دفع كل المقدمات المادية إلى نتائجها المنطقية العدمية، ويمكن القول أن الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة هو انتقال من مرحلة مادية صلبة ورثت كثيرا من مقولات الأفلاطونية والمسيحية بعد علمنتها إلى مرحلة مادية سائلة تشبه مقولات الفلسفة السفسطائية"[1]، وأجمال أهم سمات ما بعد الحداثة فيما يلي:

١-**اللاإنسانية:** وهي التي حدثت كنتيجة حتمية لذلك التأليه للإنسان الذي أعلنته الحداثة الغربية، ولكن ذلك التأليه لم يزده إلا ضياعا، وهذا ما دفع ليفي شتراوس، وميشيل فوكو إلى إعلان موت الإنسانية الفلسفية لعصر الأنوار، ارتكازا على تاريخ الحقوق الإنسانية، وهي ما نتج عنها افتقاد الإنسانية في هذه المرحلة، والتي كانت تشكل محور نظام قيم الحداثة الغربية، حيث كانت تضفي طابعا غير شرعي على كل شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وأي شكل من أشكال اغتصاب السلطة من قبل الأقلية صاحبة الامتيازات التي ترغب في ديمومة امتيازا ا، ولذلك فقد تقرر ليس فقط انتزاع حقوق الأغلبية المعلنة شكليا وحسب بل أفساد أخلاقها بالتشكيك الشامل بقيم الحداثة الديمقراطية ومن خلفها قيم الأديان، والتي يمكن أن يستغيث ا المظلومون والمضطهدون عنصريا، والتي كان مغتصبوا السلطة ونازعوا الملكيات والمخصصون يقفون-بغض النظر عن تفوقهم في القوة والمكانة-موقف المدافعين من الناحية الروحية الكبرى، كانوا مضطرين إلى النفاق وإخفاء نواياهم الحقيقة والتواري أمام الإنسانية الفاضحة، ولذا تقرر نزع الأهلية عن هذه الإنسانية ذا ا باعتبارها من مخلفات العقلية العتيدة، حيث تعود المواجهة الجديدة بين النخب والجماهير إلى المواجهة بين الحداثة وما بعد الحداثة، فبمقدار ما تصير قيم الحداثة جماهيرية يزداد بعد النخب العولمية عنها مهتدية بما بعد الحداثة، حتى أنه ليمكننا أن نستنتج أن الكثير من معايير ما بعد الحداثة هي أسم مستعار لمعاداة الحداثة[2] وقيمها ومن ضمنها الإنسانية، وهذا ما رتب البحث عن بدائل لتلك الإنسانية التي أُعلن مو ا، حتى أصبح-الإنسان الغربي-يبحث عن أي شيء كي يمجده، أو يصنع منه ثقافة، مهما كان شذوذه، حتى وصف ذلك آلان بلوم بأن"كل شيء أصبح ثقافة، ثقافة المخدرات، ثقافة الروك، ثقافة عصابات الشوارع، وهكذا دواليك دون أقل تمييز، حتى أصبح فشل الثقافة ثقافة بحد ذاته"[3]، وهذه اللاأنسانية وغثائتها هي التي حاول الكشف عنها جورج أورويل في رواية١٩٨٤م، حيث يربط أورويل بين فكرة الميت

---

[1]- المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٢/١.

[2]- بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٢٧.

[3]-فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، ترجمة/موريس شربل،جروس برس للطباعة،طرابلس، لبنان،الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٩٢.

الذي أعيد إلى الحياة دون حرية إرادة، ودون ارتياب بالسياسة الشمولية. وبطل الرواية ونستون سميث لا يستطيع أن يفهم تفاؤل حبيبته، حيث قال لها "نحن الموتى، وقالت جوليا بطريقة عادية: نحن لم نمت بعد، ...ليس جسديا، ..ولكن الفارق ضئيل جدا. فطالما بقيت الكائنات الإنسانية إنسانية، يصبح الموت والحياة متماثلين"[١]، وحرية الإرادة المفقودة هذه هي التي تمكن الغرب من السيطرة عليها من خلال تقنيات صناعة الوعي والتي سيرد مزيد بسط لها فيما بعد، والمحصلة من كل ذلك أن الإنسان"لم يبق منه سوى دمية تضعها البنيات على خشبة المسرح"[٢]، وهذا ما سيبدأ معه زحف لا رجعة عنه نحو الكارثة أو العيش وفق قواعد مستقبل مختلف نوعيا، ويتم التسليم بإعادة النظر الحازمة بمبدأ البنيان الحياتي ذا ا، والتي تقودنا اليوم إلى كوارث بيئية ونووية وديمغرافية وأنثربولوجية وغيرها من الكوارث الأرضية، .

٢-**القوة:** وقد عرفها هنتنجتون بأ ا"القدرة لدى شخص أو مجموعة على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة، من خلال الإقناع أو الإرغام أو التحذير"[٣]، والنموذج هنا ليس اللغة وإنما إرادة القوة والحرب والمعارك، وإذا كانت مابعد الحداثة اللغوية تقول"لا شيء خارج النص"فإن مابعد الحداثة الصراعية تقول"لا شيء خارج القوة، ولا أحد خارج نطاقها، فالمعرفة لا تفهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها، ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء"، والقوة في هذا السياق تحل محل اللغة-ومحل العلوم الطبيعية-فهي لا يمن على الواقع وحسب وإنما تعيد إنتاجه، وهي لا تكبح جماح الناس وإنما تعيد صياغتهم، واللغة نفسها ليست أداة للتواصل ولا حتى أداة للقمع بل هي القمع نفسه[٤]، وهي امتداد للنظرة النيتشوية التي صاغها على لسان زرادشت وهو ينصح أتباعه"لا أنصحكم بالعمل، بل بالصراع، ولا أنصحكم بالسلم بل بالنصر، فليكن عملكم صراعا وسلمكم نصرا"[٥]، يعلق نيتشه على مثل هذه الرؤية الزرادشتية بقوله"ربما لك البشرية من جراء ذلك؟ فليكن!"[٦] ذه النظرة ينظر نيتشه"إلى الحياة-والكون-كإرادة للقوة، وإرادة القوة تضع شروطا للمحافظة على القوة وتصعيدها، وهذه الشروط يسميها نيتشه القيم، وبذلك تكون القوة هي التي تضع القيم، وهذا التصور يقوم على إعادة تحديد القيم انطلاقا من علاقتها بالقوة والحفاظ على أستمراريتها، فالقيمة لا تتوفر على وجود قائم بذاته، وإنما تصبح القيم مجرد شروط للمحافظة على القوة وتصعيدها.."[٧]، وبناء عليه تصبح القوة هي أصل الأشياء"إذ لن نجد معنى شيء ما(ظاهرة إنسانية، أو بيولوجية)إذا لم نكن نعرف ماهي القوة التي تمتلك الشيء أو تستغله، أو تستولي عليه، أو تعبر عن نفسها فيه...وكل موضوع يتبدل معناه وفقاً للقوة التي تستحوذ عليه"[٨]، وهي ذا ليست مركزاً ثابتاً وإنما مجموعة من العلاقات تتخلل النظام الإنساني بأسره وبأشكال مختلفة، ولذا يرى فوكو أن"الحق إنما هو نتيجة القوة، يفرضه أصحاب المصلحة في

---

[١]- هوكس، ديفيد، الأيديولوجية، مرجع سابق، ص١٤٨.

[٢]-جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣]- هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص١٧١.

[٤]- المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٥/١.

[٥]-نيتشه، فريدريك، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة/فليكس فارس، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ، ص٧٢، وللمزيد حول فلسفة القوة لدى نيتشه أنظر: يسري، د/إبراهيم، فلسفة الأخلاق لدى نيتشه، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٤١وما بعدها.

[٦]-هايدغر، مارتن، كتابات أساسية، ترجمة/إسماعيل المصدق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٣م، ص١٢٣.

[٧]-هايدغر،مارتن،كتابات أساسية، مرجع سابق، ص١٠٠.

[٨]-دلوز، جيل، نيتشه والفلسفة، ترجمة/أسامة الحاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، ص٧-٨.

فرضه، ولذا لا يمكن فصل الحق عن القوة.."[١]، وهذه النظرة هي ما تعبر عنه الداروينية الاجتماعية، والتي ترى أنه يجب أن يكون "الصراع بين البشر حراً، كما هو بين القطط البرية، إذ أن القط البري المولود بعضلات قوية وإحساس ممتاز بالتوقيت وثباته، يقتنص الأرنب الممتاز، أما القط البري المولود بعضلات ضعيفة فإنه لا يستطيع أن يقتنص أي أرنب، ويموت صغيرا، ولذلك يرى أنصار الداروينية الاجتماعية أننا نحن المحدثين نتحايل لإعاقة ا ىرى الطبيعي للتطور الخاص بنوعنا، وذلك لأننا نحمي الضعفاء، ونسمح لهم بأن يشبوا وينقلوا ضعفهم إلى نسلهم الذي نحميه أيضا، من خلال أعانة الفقراء، والمستشفيات والأطباء.."[٢]، وهو ما تتبناه مدرسة شيكاغو، وهنا يأتي دور اللغة لتسويق مثل هذه النظريات للانتقال ا من فضاء التنظير إلى أرض الواقع، كما سيرد الإلماح إليه، وهذه القوة تعتبر أهم مقوم من مقومات الهيمنة، ولذلك حرصت المركزية الغربية على المحافظة على ذلك المقوم، على اعتبار أنه جزء من هويتها، ولذا كان التأسيس له منذ الفجر الأول للحضارة الغربية، وأستمر ملازما لها طوال صيرور ا، ولذا فإنه عندما بدأت فكرة الغرب في الانبثاق مع مدلول الإمبراطورية الرومانية القديمة، فمن نافلة القول أن ذلك من أجل أن يتشكل مفهوم أن "الغرب هو رديف القوة"[٣]، وأن امتيازات القوة وخواصها التقليدية هي التي يجب أن يختص ا الغرب، ليس هذا فحسب، بل يشمل"قدرة القوي على فرض قواعد النقاش، والغضب الذي يثيره أي تحد لحق الأقوياء في الحكم، وهذه الامتيازات هي التي تحدد من هو الجاني، ومن هو الضحية، فقد جرت العادة على تحويل الضحية إلى معذب للجلاد البريء،، والقوة المرادة هنا لا تقتصر على القوة العسكرية، وما يتبعها من قلب للحقائق، من خلال الإعلام الموجه، وما ينتجانه من سيطرة وإخضاع، ولكن القوة الحقيقية التي تسير ما عداها، وهي ما عبر عنها فيلسوف القرن العشرين-جون ديوي-عند وصفه للقوة الخاصة المعادية للديمقراطية، بقوله"تكمن القوة اليوم في السيطرة على وسائل الإنتاج، والتبادل، والإعلان، والنقل، والاتصالات، فإذا أمتلكها كائن من كان، فإنه سوف يسيطر على حياة البلاد، وحتى لو ظلت الأشكال الديمقراطية قائمة، فإن العمل من أجل الربح الخاص، عبر السيطرة الخاصة على النظام المصرفي، والأراضي، والصناعة، مدعوما بتوجيه الصحافة ووكالات الأنباء، ووسائل الإعلام، والدعاية الأخرى، فهي التي تشكل نظام السلطة الحقيقية، ومنبع القسر، والسيطرة، ولا يمكننا التحدث بجدية عن الحرية والديمقراطية، إن لم نتمكن من تفكيك هذا النظام"[٤]، وهو القائم إلى اليوم .

٣- **اللاأخلاقية:** وبناء على تلك النظرة النيتشوية التي أعتمدها فكر ما بعد الحداثة أصبح أحد أهم الملامح الأساسية لما بعد الحداثة لا أخلاقيتها، وهي: فن تمجيد النذالة والرذيلة، أو كما يطلقون عليها"الأخلاق الجديدة"[٥]، وذلك"لأن الواقع لا اتجاه له، والكون لا ثبات فيه، ولكون الحقائق أصبحت منفصلة عن القيمة، بسبب كل هذا أصبح لا يمكن تأسيس نظم أخلاقية عامة، وإنما يمكن تأسيس اتفاقات محدودة الشرعية، لا تتحدد في ضوء منظومة أخلاقية كلية، وإنما في ضوء الوظيفة والنتيجة، وكل ما يمكن التوصل إليه هو أخلاقيات برجماتية تأخذ كل فلسفة القوة والهيمنة للأقوياء، وفلسفة الإذعان

---

[١]- المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٤/١.
[٢]- يسري، د/إبراهيم، فلسفة الأخلاق لدى نيتشه، مرجع سابق، ص٤٨-٤٩، وقارن بما لدى: بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.
[٣]- ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب- معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢١/٢.
[٤]- تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، مرجع سابق، ص١٤٨.
[٥]-ديدات، أحمد، شيطانية الآيات الشيطانية، وكيف خدع سلمان رشدي الغرب، ترجمة/ علي الجوهري، دار الفضيلة القاهرة، (د، ط)، ١٩٩٠م، ص٤٠.

والتكيف للضعفاء، إذ لا توجد معايير متجاوزة للإنسان، ولا توجد وسيلة لرفع الظلم وإحلال العدل"[١]، وبذلك تنفي ما بعد الحداثة"حق الأخلاق في أن تكون منبعا للشرعية، وتصبح أي ممارسات في عصر ما بعد الحداثة شرعية إذا كانت مرتبطة بالفاعلية والتقانة"[٢]، و ىذا "يتم تدمير رأس المال الأخلاقي المتمثل بالخضوع الإنساني للقانون، والشعور بالمسؤولية، والثقة المتبادلة-الذي تم بناءه على مستوى عقود طويلة-فأصحاب الحياة الحاليون لا يخرقون على نحو منظم هذه الثقة وحسب، بل يعلمون معاصريهم كيف أن الغدر والفساد سينتصران حتما على التأدب، إن هذا يضع موضع الشك فوائد التعاون الاجتماعي كلها، ويهدد بتدمير معنى التعاون بحد ذاته"[٣]ويرى فوكوياما أن"الناس اللذين لا يشعرون بالثقة ببعضهم لا يتعاملون مع بعضهم إلا في إطار منظومة القواعد والأحكام الشكلية فقط، التي ينبغي إنتاجها باستمرار، وملاءمتها والدفاع عنها في المحكمة، ومن ثم تأمين الالتزام ا بمساعدة الإجراءات القسرية، وتودي هذه الأساليب البديلة للثقة إلى ازدياد-ما يسميه الاقتصاديون- النفقات الإجرائية، وبمعنى آخر فإن تفشي انعدام الثقة في ا تمع يعتبر معادلاً لفرض ضريبة إضافية على أشكال النشاط الاقتصادي كلها، يكون ا تمع المتمتع بمستوى عال من الثقة في غنى عنها"[٤]، ومن أسباب اللاأخلاقية الما بعد حداثية هو أعادة صياغة القيم على اعتبار الأخلاق أمرا ذاتيا، وبناء عليه يبرر إبقاء المشردين من دون منازل، والإفقار المتزايد، والطرد من العمل، من خلال إدعاء الانتساب زورا إلى التقاليد العريقة في الاعتماد على النفس... ويغدو الفقر مجرد أمر ذاتي لا أكثر، ويخرج البؤس إذ ذاك من الحقل الاجتماعي-باستثناء اعتباره مجرد عجز سلبي بالكامل لدى الآخر-أو مظهر استلاب عرضي في الواقع البشري[٥]،وهذه المعرفة الجديدة لا تحترم الثقافة ولا الأخلاق ولا الفضيلة للمجتمع الذي نشأت فيه، أو للمجتمعات التي تنتشر وتتحرك داخلها بكل حرية، فهي تقبع فيما وراء نطاق الثقافة والفضيلة الأخلاقية، بل إ ا في بعض الأحيان تكون مضادة لها، و ىذا تكون"ما بعد الحداثة غيرت أحكام الحضارة من جذورها، بإلقائها الذات الكبرى وأهدافها الكبيرة، بعيدا عن منصة الشرف"[٦].

٤- **الرغبة:** تعتبر الرغبة أو ما يعبر عنه البعض بـ"اقتصاد اللذة"، أو ما يسميه بودريار بـ"فلسفة الإغواء"[٧]، أحد المفاهيم الأولية في فلسفة ما بعد الحداثة، إذ ينظر ليوتار إلى ا تمع على أنه"اقتصاد لبيدي لذي"، وهو ينحت هذا المصطلح من خلال إسقاطه الشهوة الجنسية الفرويدية اللاواعية، والتي أسماها(الليبيدو)على ا تمع، وبذلك يحاول التأكيد على دور الرغبة في أداء ا تمع، وتكون نظرته إلى الرغبة على أ ا عملية مادية تتضمن أنظمة وطاقة، ومن أجل ذلك فالاقتصاد الليبيدي يسعى إلى"محاولة تحرير الرغبة بالكشف عنها وهي تعمل"[٨]، ويشير استخدام كلمة لبيدي هنا إلى التوسع في نموذج

---

[١] - المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٧/١.
[٢] - بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٧.
[٣] - بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٥٥.
[٤]-فوكوياما،فرنسيس، الفضائل الاجتماعية وبناء الرفاهية-الموجة ما بعد الصناعية الجديدة، بواسطة(بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٥٥)، وبنفس المعنى لدى-فوكوياما- :رأس المال الاجتماعي،ضمن الثقافات وقيم التقدم،ترجمة/شوقي جلال،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٥م،ص١٩٣ وما بعدها.
[٥] -هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، ترجمة:د/محمد شيا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٣٨٧.
[٦] - بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٠٩.
[٧]-عبد الحميد، شاكر،عصر الصورة-السلبيات والايجابيات،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،الطبعة الأولى،٢٠٠٥م، ص١٥٥، وفيه مزيد من البسط لفلسفة الإغواء لدى بودريار.
[٨]-وليامز، جيمس، ليوتار-نحو فلسفة ما بعد الحداثة، ترجمة/إيمان عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٦٨،ولأثر اليهودية في هذه النظرة الفرويدية، أنظر: باكان، دافيد، فرويد والتراث الصوفي اليهودي، ترجمة: د/طلال عتريسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ص٢٢٦ وما بعدها.

الرغبة والمشاعر الجنسية ليتم من خلاله تشكيل نموذجا عاما عن الطاقة في ا تمع، فالطاقة في الاقتصاد الليبيدي تشبه الطاقة الجنسية، حيث أن هذه الطاقة متقلبة بشدة، كما أ ا تنبثق بطريقة غير قابلة للتنبؤ، وفوق ذلك فهو-أي الاقتصاد الليبيدي-لا يفهمها ولا يتحكم ا، ويعلق ليوتار أهمية كبرى على ظلال المعاني الجنسية-هذه-وعلى مصطلحات التحليل النفسي لينتج نظريته المتعلقة بالاقتصاد الليبيدي، والذي يخلص إلى أنه نظام تسيره الرغبة[١]، بخلاف المصلحة، بل إنه مناقض لها، حيث"أن هذه الفلسفة لا تحرر الشخصية بل تقدمها إلى سلطة منظومة الإحتيالات السائدة، ويتلخص الأمر في أن الرغبة بخلاف المصلحة تتصف بالتقلب الشديد، والأهم هو أ ا تخضع لتقنية الاستبدال، حيث تنصاع الرغبة للإرضاءات الرمزية متعددة الأشكال، والتي لا يكون لها في أغلب الأحوال إي علاقة بمصالح الشخصية الواقعية.."[٢]، ومن اللافت أن مابعد الحداثة تتعاطى بحذر لافت مع الممارسات اللفظية، ولعل ذلك سبب من أسباب تمركزهم حول لعبة الدوال، ولكن الأمر ينعكس تماما مع الممارسات الجسدية، ومهرجانات التحرر، والتي يندرج الإجرام والدعارة ضمن التعريفات المنشودة لها، "ولذا يصبح الشذوذ الجنسي أكثر أشكال الرغبة انعتاقا، بل تصبح الرغبات السادية/والمازوكية الشاذة قمة الإنعتاق، وقد صرح فوكو-وقد كان شاذا جنسيا ويتردد دائما على عاصمة الشذوذ في العالم(سان فرانسيسكو)-بأن لحظة الإنعتاق الوحيدة التي كان يشعر ا هي لحظة ممارسته الجنس الشاذ على الطريقة السادية المازوكية، فهو بذلك يزيل آثار الميتافيزيقيا وظلال الإله تماما، إذ لا يبقى في العالم سوى جسده وجهازه العصبي، وخلاياه، وصيرورته الكاملة"[٣]، ومما يثير العجب أ م يصورون تقدم الثقافات، وتعددية الأنماط البشرية التي يكون إدراكها المتبادل لذا ا عبر الممارسات التواصلية إشكاليا للغاية، بل إ ا تصير مصدرا لعدم قابلية التواصل بين ممثلي الثقافات، ولذا فإ م يرون أن البديل هو الغريزة والجسد، ولذلك فإ م يرفعون شعار:الثقافات تفرق، والغريزة والجسد يقربان ويعولمان"[٤]، والمدهش أن يتم تصدير هذا التقريب الذي تقوم به الغريزة والجسد لتدمير التوافق الوطني للدول،وتجريدها أسلحتها الدفاعية من خلال معيارين مفترضين هما:

١-أن الإنعتاق الظاهر للحسية المتحررة يذكر"بالتحرير"، وتبدوا كأ ا بذلك تندرج في مشروع الحداثة الغربية التحرري العام، عبر الاستعاضة ا عن الحقوق السياسية والاجتماعية الحقيقية، وأن يصبحوا بتلك الحرية أنصارا لحقوق الفرد، ودعاة لحقوق الإنسان، وديمقراطيين مناهضين للاستبداد.

٢-أنه بعد أن يكون لأصحاب الحسية المنفلتة تواجد فإ م يمكن أن يكونوا عوضا عن المواطنين العارفين بمصالحهم الاجتماعية معرفة جيدة، وعندها يتم أطلاق صناعة الترفيه الجماهيرية بطاقتها القصوى، والإيحاء بالرضى الذاتي لأولئك الذين لديهم الأسس المعتادة من أجل الاستياء والاحتجاج، والملاحظ أن هذه الإستراتيجية الحسية هي التي يتم تمريرها إلى دول الأطراف لتنويمها من خلالها، ولذلك فقد ظهر قطاع اللذة بشكل أصبح يهدد الدول، بسبب خضوعه لآليات

---

[١] -وليامز،جيمس، ليوتار-نحو فلسفة ما بعد الحداثة، مرجع سابق،ص٦٩(بتصرف)وهو مشروع فلسفي متكامل يوجد في الكتاب مزيد بسط له ولآثاره، وقارن بما لدى:ريكور، بول، صراع التأويلات-دراسة هيرمينوطيقية، مرجع سابق، ص٢٤٣، و٥٣٤.
[٢] -الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٤.
[٣] -المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٥/١.
[٤] - الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢١٥.(بتصرف)

السوق، ولأنه يولد لدى الإنسان أحلاما إباحية غير منضبطة تساعد على البيع والشراء، ولا تساعد على بناء روح تملك مرجعية دينية أو وطنية أو قومية[١].

٥-**اللاعقلانية** وهي: نزعة تجريبية محضة ترفض الكليات العقلية(إنسانية كانت أم مادية) وتلتصق تماما بالمادة وحركتها، وعالم الحواس[٢]، حيث أ ا نتاج الانتقال من العقلانية المادية التي تربط بين التجريب والعقلانية-في مرحلة المادية القديمة، ومرحلة الثنائية الصلبة-إلى اللاعقلانية المادية التي تفصل بينهما، ولذلك لا نجد غرابة عندما يمجد فوكو الجنون على اعتبار أنه أنساني وعفوي ومفاجئ وحر، بخلاف العقل الذي يوافق فيه رأي كوجيبف على أنه بارد، وقاحل، ومجنس، ومطبع لأنه يمثل مشروع الحداثة[٣]، فتجده يوجه انتقاده لديكارت لأنه لم يضع الجنون داخل صيرورة الشك، بسبب كون الجنون مقصيا لا يترك أي أثر أو ندبة على مساحة الفكر، وهو ما يكشف عن وضع جديد للاعقل في العالم الكلاسيكي، فإذا كان الجنون لا يصنف ضمن اقتصاد الشك، فلأنه حاضر بشكل دائم ومقصي بشكل دائم في خطاب الشك والإرادة التي تحركه منذ البداية[٤]، وهو يرى أن الصورة السلبية للجنون إنما يقوم على بلور ا العقل لكي لا يلحقه داخلها أي أذى[٥]، وتبعا لذلك الانقلاب على العقل نجده يرى أن السلطة التأديبية إنما هي نتيجة حتمية للانتصار المطلق والعنيد للعقل، فتقدم التاريخ باعث على الوهم حسب ليفي شتراوس، وتقدم العقل باعث علة الوهم حسب فوكو، فليس للتاريخ من معنى أو اتجاه والعقل إنما يهذي[٦]، وهذا النفي للعقل ومنطقه يترتب عليه لدى مفكري ما بعد الحداثة أ م يمجدون كل شذوذ، بل و"يقلبون العالم رأسا على عقب، حيث يستبدل الله بالشيطان، والمحرمات بانتهاك المحرمات، والنظام بالفوضى، والعقل بالجنون، والخطاب بالمسكوت عنه، والتعقل بالشطط، والرزانة بالثمل، والطهر بالأيروسية[٧]، والنفعية بالهدر الدال على السمو"[٨]، ونتج عن ذلك خلق منظومة متكاملة من اللاعقلانية، وتمجيد الجنون، وعلى سبيل المثال-من إغراقهم في ذلك القلب-تجدهم ينظرون لسفاح ذوي القربى، من خلال مقدمات ليفي شتراوس إذ يتحدث عن ذلك في كتابه البنى الأساسية للنسب بأن الزواج"كان جزءا من نظام المقايضة الاقتصادي، حيث يرى أن المرأة كانت أهم ما يملك الرجل من ثروة وأغلاها، لذا أقتضى أن يكون توزيع النساء محكوما بقوانين تمنع التخزين، وبناء عليه، تم التعهد بتوزيع النساء حيث أصبحن مظهرا من مظاهر الكرم الاجتماعي، فالرجل الذي يحتفظ بابنته لنفسه كمثل الخمار الذي يشرب ما لديه وحده دون أن يدعو أصدقاءه، لهذا كان الحظر على سفاح ذوي القربى توكيدا على أهمية الكرم، في عالم يسهم كل فعل كريم فيه إلى توسيع دائرة الكرم في ا تمع، وما دام الفعل الجنسي شكل من أشكال التواصل، فقد أقتضى توجها نحو الخارج،

---

[١]-الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٨٠.
[٢]- المسيري، د/ عبد الوهاب، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، مرجع سابق، ص٣٥، وأنظر في اللامعقول في الفلسفة الغربية لدى: عزوز، محي الدين، اللامعقول وفلسفة الغزالي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٨م، (د. ط)، وقد خصص الفصل الأول لدراسة فلسفة اللامعقول في الفكر الغربي.
[٣]- دروري، د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٤٩.
[٤] -فوكو، ميشيل،تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي،ترجمة/سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٦٣.
[٥]- فوكو، ميشيل،تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، مرجع سابق، ص ١٥٨.
[٦]- كليمان، كاترين، من البنية إلى أوربا، ترجمة/ عبد الكريم شوطا، مجلة فكر ونقد، العدد()،
[٧]-الأيروسية لها معان متعددة، والمراد بها هنا: الغريزة الجنسية الجسمية، أنظر في المعاني المتعددة للأيروسية: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص١٢٢.
[٨]- دروري، د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٣٨.

بدلا من الانكفاء على الذات"[١]، فيلتقط بتاي هذه النظرية ويرى أ ا آسرة ولامعة، ويرى أن تحريم سفاح ذوي القربى هو أحد مظاهر تنكر الإنسان للطبيعة، بما في ذلك طبيعته الحيوانية...وهو بذلك يعكر انتظام الطبيعة الهادئ[٢]، فتأمل أي جنون هذا؟!!، ونعوذ بالله من ظلال العقل، وانتكاس الفطَر.

٦-صناعة الصورة: أو كما يسميها بودريار بـ"صنمية الصورة"[٣]، والمراد ا: تحويل العالم الواقعي إلى صور بسيطة، تصبح بعدها تلك الصور كائنات واقعية، ودوافع فعالة لسلوك منوم مغناطيسيا[٤]، وينتج عن ذلك الاستعراض الصوري أنه "يموضع الذات، ويحول الذات إلى موضوع"[٥]، وذلك التحويل ينتج عنه تمكن من السيطرة على ا تمع بواسطة أشياء ملموسة أو غير ملموسة وتبلغ تحققها المطلق في الاستعراض، حيث يحل محل العالم الملموس منتخب من الصور توجد فوقه، ويجري التعرف عليها في نفس الوقت بوصفها ذلك الملموس بامتياز، وينتج عن ذلك ما يسميه لوكاتش بـ"صنمية السلعة"[٦]، والتي بدورها تؤدي إلى ما يعبر عنه "بالتشيؤ"، وهو: النظر إلى الناس كما لو كانوا أشياء، وإسباغ حياة طيفية، وفاعلية شبحية على الأشياء، و ذا تتشوه العلاقة بين ماهو مثالي وما هو مادي، وهذا التصنيم يهدف إلى بيع أسوا سلعة بأجمل تعليب، فعندما يؤمن الناس بالمستقبل فإ م يثقون بالفنان الذي تتجه مقدرته الفنية نحو المحتوى، أما حينما يدور الحديث عن مصالحتهم مع حاضرهم فإن الفنان يخلي مكانه للمصمم المهتم بالشكل-أي الذي يضفي على أكثر ظواهر الحاضر إصابة بالإحباط هيئة السلعة، ونتيجة لذلك"وصلنا إلى عصر أصبح الاهتمام فيه موجها نحو السطح، وليس العمق، نحو المظهر وليس الجوهر، نحو الصورة وليس المعنى، نحو العابر وليس المقيم، نحو الموضع وليس الذات، وهو ما فقدنا معه الاهتمام بأعماق الذات، أو النفس البشرية، لأننا أصبحنا فقط تم بالموضوعات الظاهرية السطحية اللامعة المظهر، البراقة السطح، وفقدنا العمق"[٧]، ويبرر ما بعد الحداثيون ذلك بأ م يدعون عدم وجود أي محتوى موضوعي على الإطلاق، بل توجد فقط حرية التأويلات، والمصمم هو ا سد لهذه الحرية، وبذلك يكون المصمم وصانع الصورة هما حاملا العدمية ما بعد الحداثية، وناقلاها من المضاربات الميتافيزيقية إلى الممارسات الاحتيالية اليومية"[٨]، وهذا بدوره يمثل انتصارا للجماليات على الأخلاق، من خلال صنع الصورة وتقنيا ا، حيث جعل الانتشار الكثيف للتلفزيون، مع توفر الاتصالات عبر الستلايت بالإمكان متابعة دفق من الصور من أمكنة مختلفة من العالم، وبذلك يتم اختزال العالم إلى مجرد سلسلة من الصور، يجري من خلالها نفي وتمزيق المكان بواسطة الزمن وتجانس المنظور المريء، فيصبح"كل ما حولنا وكل ما يقدم لنا-من لوحات الإعلان الضخمة، إلى رفوف الكتب، إلى شاشات التلفاز-إنما يشير في كل لحظة إلى فنتازيا الهروب(من تلك العدمية)هي ذي الحياة التي نعيشها، حيث تمزق حياتنا الخاصة، باستمرار دروب الفرار إلى واقع آخر"[٩]، وهذا الفرار

---

[١] - دروري، د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٢٦.

[٢] - دروري، د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٣] -حول فلسفة بودريار عن"صنمية الصورة"،أنظر:عبد الحميد، شاكر،عصر الصورة-السلبيات والايجابيات، مرجع سابق، ص١٢٨

[٤] -هوكس، ديفيد، الأيدلوجية، ترجمة/إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، ، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص١٣٧.

[٥] - هوكس، ديفيد، الأيدلوجية، مرجع السابق، ص١٣٧.

[٦] -حول تصنيم الصورة والرؤية الما بعد حداثية لذلك أنظر: دوبري، ريجيس،حياة الصورة وموتها، ترجمة:د/فريد الزاهي،دار أفريقيا الشرق،المغرب،٢٠٠٢م، ص٢٤١.

[٧] -عبد الحميد، شاكر، عصر الصورة-السلبيات والايجابيات، مرجع سابق، ص٣٦٣-٣٦٤.

[٨] - الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٢٥.

[٩] - هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٣٥١.

هو ما يؤدي إلى اغتراب الفرد داخل مجتمعه، ومما يزيده ويغذيه إعلام نشط وموجه لتحقيق غاية التذرر، حتى يتسنى لمنظومة الليبرالية المدعاة أن تعمل في هدوء دون تدخل الفرد في نقدها، أو تلمس أوجه نقصها[1].

٧-**التخلص من المرجعيات:** ترى-الفلسفة الما بعد حداثية- أن القيم الأبدية التي لا تفنى-ومن ضمنها الأديان-هي المهدد لها، ولذا فإ ا ترى أن تدمير المرجعيات والتخلص منها أحدى أولويات ما بعد الحداثة، ومن ذلك العصيان ضد المعرفة التأسيسية التي جاءت ا الحداثة، ولذلك نجد هذا القصف المركز، والدك الممنهج للأديان، وقيمها الأبدية من خلال ما يعبر عنه بالثورة الثقافية العالمية الجديدة المرتبطة بتدمير المقدسات، ويمكن اعتبار موقف دريدا الفلسفي القائم على الشك هو المدخل الذي يمكن الدخول بواسطته إلى الثوابت، والمرجعيات، وخلخلتها من خلال التشكيك ا ومن ثم إقصائها، ويتم ذلك من خلال عدة أمور منها:

أ-**ثور م على التمركز حول اللوجوس:** لوجوس هي كلمة يونانية، وتعني"قول"، "أو"كلام"، أو"فكر"، أو"عقل"، أو"معنى"، أو"دراسة"، أو"علم"، وقد تطور معنى الكلمة ليصبح في مصطلح ما بعد الحداثة بمعنى"الأساس"، و"المطلق"، و"الحضور"، حيث يرون أن الفكر الإنساني كله متمركز-بمعنى من المعاني-حول "لوجوس" ما، (بمعنى العقل والمركز والمبدأ الأساسي الثابت) فلا يوجد فكر أنساني بدون أساس ثابت خارج عنه، ولذلك فإن كل الفكر والعقائد الإنسانية-ربانية كانت أم إلحادية- فهي ميتافيزيقية، أو ملوثة بالميتافيزيقيا، فاللوجوس في النصرانية تعني"المسيح وابن الإله قبل أن ي ل الأرض"، ويرى البعض أن اللوجوس لدى المسلمين هو"القرآن"، ومن ثم يهاجم ما بعد الحداثة التمركز حول اللوجوس، والمراد من كل ذلك نبذ المرجعيات وإلغائها، سواء كانت تلك المرجعيات أرضية أم سماوية، إذ يطرح دريدا مفهوم"الأخترجلاف"[2]، والتناص، والكتابة الأصلية، ورقص الدوال، والتمركز حول المنطوق، والنص المفتوح، وذلك كله لمحاولة مهاجمة فكرة الأصل الثابت، من خلال محو الثنائيات، والحدود ليسقط كل شيء في الصيرورة، وتسود الإنزلاقية"[3].

ب- **التعامل مع الواقع كنص:** لقد دأبت الحداثة على الإيمان بأن المعرفة تمثل الواقع الطبيعي، أو الاجتماعي، وهذا الإيمان هو الذي يكمن خلف الفكر المفاهيمي الغربي، والذي تمثل مركزية الكلمة نواته، وانقلابا على هذه النظرة الحداثية، تنظر ما بعد الحداثة إلى فكرة الواقع مثل نظرها إلى الذات على أ ا مضللة وينبغي الاحتراز منها، ولذا فهي ترى أن اللغة ليست أداة المعرفة، وإنما أداة أنتاجها، ولذا فإن النموذج المهيمن هو النموذج اللغوي، والذي يرى فوكو أن هذا النموذج"ليس نسقا اعتباطيا، إنه موضوع في العالم وهو يشكل جزاء منه، لأن الأشياء نفسها تخفي لغزها وتظهره كلغة، ولأن الكلمات تقدم نفسها للناس كأشياء يتوجب فك رموزها.."، ولذا فإنه يجب"..أن تدرس اللغة كشيء من الطبيعة وعناصرها، كما

---

[1]-عبد الله، د/عبد الله عثمان، أيدلوجيا العولمة، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٤٠.

[2]-هذا المصطلح تم نحته كما يرى المسيري من كلمتي"اختلاف"و "إرجاء"، وتحتوى الكلمة على معنى الاختلاف في المكان، والإرجاء في الزمان، لتوحي بالطبيعة المقلقة غير الثابتة للمعنى، وهو قوة كامنة، وحالة في اللغة ذاتها يحركها من داخلها فيفصل الدال عن المدلول، لذا يصبح عالم الدوال مستقلا عن عالم المدلولات، ويخلق الهوة،ومن ثم تصبح اللغة قوة لا يمكن التحكم بها،للمزيد حول ذلك أنظر:المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة-رؤية معرفية، مجلة أسلامية المعرفة، السنة(٣)، العدد(١٠)،خريف عام(١٤١٨هـ)،ص١١٣،و:بام،موريس،الأدب والنسوية،ترجمة:سهام عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٨٢.

[3]-المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة-رؤية معرفية، مرجع السابق،ص١١٠-١١١،ومطولا في: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق،١٨٩/١

هو الأمر بالنسبة للحيوانات أو النباتات أو النجوم.."[1]، وهذه النظرة هي التي جعلت ريكور يرى"أن العالم هو مجموعة الإحالات التي تفتحها جميع النصوص..."[2]، وهذا بدوره ما يدخل في لعبة الدوال المنفصلة عن المدلولات، والتي حاول أن يؤصل لها دريدا بقوله: "إن نظام المدلول ليس متزامنا مع نظام الدال، بل الأمر بالأحرى عكس ذلك، أو أنه الموازي الذي يحيد عنه بخفة-تعادل زمن زفرة-عن نظام الدال، وبما أن المدلول لا يكون في ذاته دالا ولا أثرا، فإن العلامة هي التي ينبغي لها أن تكون وحدة المتغيرات، ولكن عندما نخضع العلامة لسؤال الجوهر"ماهي العلامة؟" فتكون الإجابة:أن العلامة هي: الجوهر الشكلي للمدلول "وهو الحضور"[3]، وامتياز اقترابه من اللوجوس بوصفه وحدة صوتية هو امتياز الحضور، و ذا يصبح الجوهر الشكلي للعلامة لا يمكن تحديده إلا من خلال الحضور، ولا يمكن تجنب هذه الإجابة إلا إذا تم الطعن في شكل السؤال نفسه، والبدء في التفكير، في أن العلامة هي ذلك الشيء الوحيد الذي يفلت من السؤال المؤسس للفلسفة.."[4]، وعلمي الدلالة[5] والرمزية[6] اللذين يحاول أن يؤصل لهما دريدا-هنا- هما العلمان اللذان تقوم عليهما النظرية النصية ما بعد الحداثية، ويستند الفرق بينهما على الفرق بين الدال والمدلول، وبالتالي فإن ما بعد البنيوية باعتبارها أحد تيارات ما بعد الحداثة تتمادى في تأكيد استقلالية الكون الرمزي عن واقعية المدلول، ويستخدم لذلك تقنية التفكيك، والتي عرفها دريدا بأ ا"مهاجمة الصرح الداخلي-سواء الشكلي أو المعنوي-للوحدات الأساسية للتفكير الفلسفي، بل اجم ظروف الممارسة الخارجية-أي الأشكال التاريخية للنسق التربوي، والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.."[7]، والسياسية.."[7]، ويبدأ التفكيك كرؤية من داخل النص، ثم يمتد به إلى خارجه، حيث يبدأ التفكيك"من الإيماءة بتحويل القضية ضد نفسها، للوصول إلى الاعتماد الضمني لبعض أجزاء القضية على بعضها دون تحديد مستوى المعنى"[8]، وينتج أثر أثر ذلك في أن عدد النصوص التي يغرق الإنسان في فضائها ا ازي اليوم عظيم جدا، وهي غير متجانسة، أي لا يتوافق أحدها مع الآخر-ومن هنا ينبع مفهوم الـ"بيننصية" أي التركيب المتبادل لجملة النصوص التي لا تتشرعن وفقاً لمقياس ترابطها بالنصوص الأخرى المرموقة، وبذلك يمكن أن تفلس بلاد بأكملها، ويفقر أغلب سكا ا، أو أن تحرم الأغلبية من أبسط خيرات الحضارة، ويشرعن ذلك بنجاح بالاستناد إلى نص الليبرالية أو حقوق الإنسان المتمتعة بالسمعة، أو الرأي العام الغربي، وفي هذه الحالة إما أن يتم التعامل مع الواقع كواقع وسيترتب عليه جملة من الواجبات-التي ترتبها تلك الشعارات المرفوعة- ينبغي التعامل معها وحلها، أو الاعتراف بعدم الأهلية، وإما التعامل مع الواقع كنص متعدد المعاني بعضها لا يتفق مع بعض، وبموجب ذلك يتم قلب الأفق، وإعادة صياغة الواقع، وتكييفه بما يتوافق مع المصلحة، بدلا من الاهتمام بالمسؤوليات التي تترتب على معطيات الواقع الموضوعية، والتي لن يكون نصيبها أكثر مما يسمى لدى جاك

---

[1] -فوكو، ميشيل، الكلمات والأشياء، ترجمة/مطاع صفدي وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٥٢.
[2] -ريكور، بول، نظرية التأويل-الخطاب وفائض المعنى، ترجمة/ سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص٧١.
[3] -الحضور هو: حضور الوجود حضورا مباشرا أمام الذات المدركة، وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٢٨٠.
[4] -دريدا، جاك، علم الكتابة، ترجمة:أنور مغيث، منى طلبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م،ص٨٣(بتصرف)
[5] -علم الدلالة هو/فرع من علم اللغة يدرس دلالات الكلمات ومعانيها.
[6] -أما علم الرمزية فهو: فرع من علم اللغة يدرس منظومات الرموز.
[7] - المسيري، د/ عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ٢٩٨/١، وفي: الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١١١.
[8] - نورس، كريستوف، التفكيكية-النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٠٩.

دريدا"أثرا"[1]، ولذلك فهم يتعاملون مع الواقع كنص متعدد المعاني، يفعلون فيه هذه المعاني تارة، وتلك المعاني أخرى، أو يخلطون صفحاته، أو حتى يمزقو ا، أو يفصحون عن أمر فيه ويصمتون عن آخر[2]، وكل ذلك بما يتوافق مع مصالح النخبة المختارة، و"..لعبة الخطاب الذرائعي هذه من أخطر الألعاب، لأ ا تسلب الحق بإسم الحق، وتصطنع الاستدراج تحت قبعة الاستدلال، وتتحول بك من موقع الطالب إلى موقع المطلوب، ومن موقع المسائل إلى موطئ المساءل..."[3]. وخلاصة ما تقدم أن"نظرية الخطاب بعد الحداثي ضد الاختيار العقلاني، من أجل إشباع الرغبات الجديدة الحافلة بالحسية البصرية، والـ عات اللاعقلانية، والخيال المباشر لا الخيال المهذب المتوازن، البدع الجديدة أن تترك الرغبات الشخصية أو النفعية(البرغماتية) أو زراعة التوجهات، أو أحلال شيء مكان شيء آخر لغير ضرورة عقلية أو معيار أخلاقي"[4]، بل إن الموازين تقلب رأسا على عقب، إذ"لا تتمتع الرذيلة مقارنة مع الفضيلة بأفضلية تعدد المعايير وحسب، بل تتمتع بأفضلية التسامح التعددي(عش ودع غيرك يعيش)أما الشيء الرئيسي فهو أن الرذيلة أكثر تكيفا من الفضيلة ومنطقها القاسي"[5]، وفي الجملة فالخطاب وألعابه اللسانية-كما يقول إدوارد سعيد-تنتج"سيطرة سياسية وأيدلوجية وتخيلية أيضا"[6]. وهذه النظرية التفكيكية أصبحت تشكل إستراتيجية شاملة من استراتيجيات مابعد الحداثة، وتقوم بتوظيفها في كل مستويات فلسفتها وتعاطيها مع الواقع على كل أصعدته-السياسية والاقتصادية والاجتماعية..، وبناء عليه فـ"حقبة ما بعد الحداثة تذيب وتفكك جل معايير ا تمع الصناعي التقليدية، مثل الثقافة الطبقية، أو العلاقات العائلية..."[7]، وهو تفكيك شامل.

ج-القصص الصغرى والقصة الكبرى: وهذين المصطلحين من مصطلحات فلسفة ما بعد الحداثة، حيث يجعل رواد ورموز ما بعد الحداثة، كلمة القصة بديلا لكلمة"رؤية" أو "نظرية" أو "نموذج"، وذلك لأنه إذا كانت الرؤية النظرية مجرد قصة، فهي تصبح نسبية، وهم يعرفو ا-أي القصة الكبرى-بأ ا"نصوص مركزية مكونة للفكر، ومنتجة في كل ثقافة، ومشرعة لممارسات اجتماعية مختلفة، وفقا لمقاييس الحقيقة، والخير، والجمال"[8]، وهم يرون أنه منذ عصر النهضة والتنوير، تحاول المنظومة المعرفية الغربية الحديثة التوصل إلى نظرية(قصة عظمى) تضم كل النظريات(القصص) الصغرى، وتتجاوزها، ولذا فما بعد الحداثة فلسفة معادية للقصص الكلية التي تستند إلى مركز متجاوز للصيرورة المادية، أي أ ا-ببساطة شديدة- ضد أي نظرية كلية تشير إلى عالم متجاوز لعالم الجزئيات المحسوسة المباشرة، وهي تحرص على التمجيد للقصص الصغرى، التي لا تتجاوز شرعيتها ذا ا، وهي قصة لا تتطلب أي شرعية من قصة كبرى، فمطلقها-مركزها-كامن فيها.."[9]، وترى الرؤية الما بعد الحداثية أنه لابد من تدمير ما وراء القصص، إذ تعتبر أن "أي إلزام موجه إلى واقعنا عموما-

---

[1]-الأثر هو: تلك الذكرى المتخافتة المطرودة بسبب التواجد الطازج للنص المصاغ. أنظر: بارنين،الكسندر،الإغواء بالعولمة، مرجع سابق،ص١٨٦-١٩٠(وفيه مزيد بسط).

[2]- بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٨٨.

[3]- المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق،ص١٥٣،والكتاب في جملته تطبيق لهذه النظرية، وفيه تتبع واستقصاء مع جمال في الربط رائق جدا. جدا.

[4] -ناصف، مصطفى، بعد الحداثة- صوت وصدى، مرجع سابق، ص١٤١.

[5]- بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٣.

[6]- بواسطة: ناصف، مصطفى، بعد الحداثة- صوت وصدى، مرجع سابق، ص١٤١، وقد أحال إلى ادوارد سعيد دون أن يشير إلى المرجع الذي أخذ منه ذلك النص.

[7]-كوكر، كرستوفر، الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة، ضمن كتاب: الأخلاق والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٤٩

[8]- الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٥.

[9]- المسيري، عبد الوهاب، اليهود وما بعد الحداثة-رؤية معرفية، مرجع سابق، ص١١١-١١٣،(بتصرف، واختصار).

عموما-باسم انتصار ا تمع اللاطبقي، أو حقوق الإنسان، أو المساواة التامة، أو الحرية التامة-ما هو إلا إدعاء خطير ينبغي إنكاره"[1]، ولذا فإن مهمتهم القيام بأعمال وقائية دف إلى تقويض مقدرة الثقافة على أنتاج قصص كبرى، وتقويض مقدرة الثقافة على التأثر ا" ومن هنا تنبع اليقظة الخصوصية لسخرية ما بعد الحداثة، التي تستنفر للرد على ظهور أي مؤشر من مؤشرات الحماسة الأيدلوجية، أو الأخلاقية القديمة، المرتبطة بالإيمان، وبمعنى التاريخ، وبالقيم السامية، وقيمة البطولة والتضحية، وهي تنفي حق الأخلاق أن تكون منبعا للشرعية، إذ أن مفهوم الشرعية لديهم مرتبط بالفاعلية والتقانة، ولذا يقول ليوتار"إن معيار الفاعلية تقني، وهو لا يناسب النقاش حول الحقيقة والزيف"[2]-وعلى سبيل المثال-فهي فهي ترى أن كل ما يمنع تحول كل شيء إلى سلعة معروضة لها ثمنها، هو عدو، ولا بد من التخلص منه، وهم-أي أصحاب الرؤية الما بعد حداثية-يرون أنه مادام المفكرون الوطنيون، والزعماء والقادة السياسيون يناهضون ذلك الفكر، فإن العالم يبدو غير عقلاني، ومخالفا لمبادئ العقل، ومليئا بالمفاجآت، ولذلك فإنه تجند ضد أمثال هولا الزعماء آلة التشهير الضخمة، والتي تمهد فيما بعد لاستخدام التقنيات السياسية والعسكرية الأشد قسوة، حتى يتم إزاحتهم، وإزاحة ما يحملونه من رؤية، وما يمثلونه من مرجعية، ليتم بعد ذلك جعل جميع القيم السابقة وغير المغتربة، وغير القابلة للبيع والشراء-سواء بفضل وضعها الروحي، أو بوضعها الطبيعي جغرافي-قيما قابلة للبيع والشراء، وبعد ذلك الإقصاء لكل المرجعيات، فإنه يلزم النخب الحاكمة أن تخصص سيادة أوطا ا، لتحصل على الحرية الكاملة، والابتعاد عن الرقابة على تصرفا ا في السيادة الدولية، ولذلك لا بد من إلغائه أو القفز على كل المرجعيات التي قد تقف في وجه تلك الحرية، ولا مانع للوصول إلى ذلك من تغييب التاريخ، كما ينصح فوكوياما المؤرخ العالمي أن"يكون على استعداد لأن يغفل شعوبا وحقبا بأسرها، باعتبارها سباقة للتاريخ، أو لا تاريخية، وذلك حين يجدها غير ذات صلة بالمحور المركزي لتاريخه"[3]، وحتى الشعب الذي تتغنى الديمقراطية المعاصرة بحريته، وأ ا تحكم باسمه، فهو يغيب، على اعتبار أنه وحش ضخم يجب أن تحمي الصفوة الحاكمة نفسها منه، ويمكن القول أن أفكارهم متنوعة، ونظريا م متعددة، ولكن يمكن إيجازها بأ ا"رد فعل ضد التفسيرات الشمولية، والنظريات المتشامخة"[4]-حسب تعبيرهم- لتكون النتيجة التي يرغب-الليبراليون الجدد- الوصول إليها إليها هو إزاحة المرجعيات أيا كانت تلك المرجعيات أرضية أم سماوية، والغاية تبرر الوسيلة للوصول إلى ذلك الهدف، وقد حاول أن يبسط تشومسكي تلك النظرة النفعية، ويضرب لها كثيرا من الأمثلة مما ليس هذا مقام بسطه[5].

٩-**الليبرالية الاقتصادية الجديدة:** كانت الرأسمالية الكلاسيكية-التقليدية-تسعى إلى تشكيل رأس مال في المدى البعيد من أجل استثماره في المشاريع الإنتاجية، غير أنه بعد أن وصلت آلة الحضارة الرأسمالية التقليدية الغربية-في شقها الاقتصادي-إلى أ ا "تقف أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما التوجه إلى النمو الصفري بسبب محدودية البيئة والطاقة والمواد الأولية، وإما

---

[1]- الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٦.
[2]-ليوتار، جان، حال ما بعد الحداثة، بواسطة: الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٩٧.
[3]-فوكوياما، فرنسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة/حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،١٩٩٣م،ص١٣٢.
[4]- بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٥٣١.
[5]-تشومسكي، نعوم، إهدار الحقيقة-إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية الجديدة، ترجمة/نعيمة علي، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٥٦.

تحقيق إعادة تقسيم المساحات العالمية-الغير مستغلة-والحصول بذلك على موارد جديدة"[١]، وكان خيارها هو الخيار الثاني، ولذا كان لابد من توسع الغرب الجيوسياسي، ولكي يحدث ذلك التوسع لا بد من نظرية يستند عليها في توسعه ذلك، فكانت نظرية الليبرالية الجديدة هي النظرية التي ركب عليها مركزيي الغرب، ولذلك فقد"هيمنت النيوليبرالية على الفكر السياسي والاقتصادي.. حيث قام متعهدوها بخلط مجموعة مفككة وانتقائية من أفكار سياسية واقتصادية تعود بأصلها لديفيد هيوم، وآدم سميث، وجان باتيست ساي، وديفيد ريكاردو"[٢]، وكان مولد تلك المدرسة إثر اجتماع نجومها في مون بليران قرب فيفي بسويسرا، وشارك معهم فلاسفة واقتصاديون يمينيون من شتى مدارس الفكر، وفي اية الاجتماع تأسست جمعية مون بليران وهي "جمعية ماسونية نيوليبرالية، مكرسة لنشر النيوليبرالية، مع لقاءات دولية منتظمة"[٣]، وأتخذ تيار الليبرالية الجديدة من جامعة شيكاغو معقلا لهم، وأصبحت تنسب إليها المدرسة، وهي تتمتع بشبكة هائلة من المؤسسات والمراكز البحثية التي تمولها كبريات الشركات الرأسمالية، كما أ ا تمكنت من توجيه القرار السياسي في أمريكا والدول الأوروبية[٤]، ومن أهم العوائق التي يرون إزالتها لتقوم الليبرالية الجديدة على أكمل وجه بمهامها هي الحرية والديمقراطية، فقد قال فون هايك-وهو أحد أبز منظري تلك المدرسة-أن"الحرية والديمقراطية يمكن أن تكونا متعارضتين إذا قررت الأغلبية أن تتدخل في الحق المطلق للمتعاملين الاقتصاديين بالتصرف في ملكيا م ودخولهم"، كما أن الأخلاق وربطها بالاقتصاد يعتبر عدوا آخر لها، ولذا فإنه يمكننا القول أنه في دول الشرق كانت السلطات الاقتصادية والسياسية والروحية تشكل درجة من التوازن فيما بينها، حتى جاءت الليبرالية الجديدة فحررت السلطة الاقتصادية من التوازنات التي كان يفرضها نوعي السلطة الآخرين-السياسية والروحية- ونتج عن ذلك، وباسم الحرية الاقتصادية، والقيم الليبرالية أن تم"وضع الدولة الاجتماعية على قدم المساواة مع معوقات البزنس النابعة من الأخلاق والثقافة، وبذلك يتم تغذية المسخ الشمولي الجديد المستعد لابتلاع ا تمع، وأن يدوس على الأحكام الإلهية والبشرية، ويسخر من القانون والأخلاق، ويدمر أسس الحضارة ذا ا بإباحته كل شيء"[٥]، وهذه الإباحة وما أنتجته من فلسفة وضعت منهجية محددة للاستيلاء على العالم من خلال الاقتصاد، ومن أهم آليات تلك المنهجية ما يلي:

أ-الخصخصة: إذ أ ا أحد أهم الوصفات التي أدخلت بشكل دائم في فقرات منظمة التجارة العالمية- والتي تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول-وقد طُبقت في وقت واحد في أكثر من مئة بلد، وفقدت تلك البلدان سياد ا الاقتصادية، وسيطر ا على السياسة النقدية والضريبية، وأعيد تنظيم مصارفها المركزية، ووزارا ا المالية، وألغيت مؤسسا ا وأقيمت فيها مؤسسات وصاية اقتصادية، وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على ا تمع المدني.."[٦]،

---

[١] - الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٥٤، وقد سبق الإشارة إلى كلام لينين الذي يشير إلى ما هو قريب من هذه الرؤية.

[٢] -لتفاصيل ذلك الانتقاء والخلط الذي قامت به النيو ليبرالية أنظر:توسان، أيريك، المال ضد الشعوب-البورصة أو الحياة، ترجمة/عماد شيحة، ورندة بعث، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٦٧-٢٨١، وبمزيد من التفصيل لدى: أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العمالية ضد العولمة، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م، ص١٧-٢٩، وفي الكتاب تفاصيل كثيرة مهمة.

[٣] -توسان، أيريك، المال ضد الشعوب-البورصة أو الحياة، ص٢٧٥. وتعتبر مدرسة شيكاغو امتداد للداروينية الاجتماعية، أنظر: الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٦٤-١٦٥، ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٣ وما بعدها.

[٤] -ولد أباه، السيد، اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م،ص١٢٠.

[٥] - الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١١٣.

[٦] -شوسودوفسكي، ميشيل، عولمة الفقر، ترجمة/جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٥-٤٦.

وهذه الخصخصة كما يرى بارنين يديرها العالم الغربي، ولكو م لا يستطيعون شراء ثروات الكوكب بالسعر الحقيقي، لذا فإ م يقومون بلعبة التخفيض التي تتم على مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى بأن تشتري النخب الملحية الجشعة الممتلكات الوطنية بأبخس الأسعار، فعلى سبيل المثال بيع في روسيا-بعد سقوط الإتحاد السوفيتي-ما قيمته تريليون دولار وثروات طبيعية لا تقدر بثمن بما لا يزيد عن خمسة مليارات دولار، ثم تأتي المرحلة الثانية حيث يشتري مالك الدولار الرئيسي في العالم من تلك الزعامات الثروات الوطنية ا زأة والمبخوسة القيمة، بسعر ليس سعر السوق بقدر ماهو سعر سياسي مرتبط بضمانات الأمن وغيرها من الضمانات السرية[1]، وإشكالات هذه الخصخصة كثيرة، ولعل من أهمها أ م في الوقت الذي يستهزئون بالسلطة-هؤلا المخصصون-فإ م يستنجدون ا عند حلول المآزق الاقتصادية، فتستخرج القروض والإعانات بسرعة، ويبادر حسب العبارة المشهورة إلى"خصخصة المكاسب وإشراك الجميع في الخسائر"[2]، وهذا بدوره لا يحمل عبئه إلا أولئك المست فون من جراء تلك الخصخصة الظالمة، وهو ما حدث خلال الأزمة المالية المعاصرة، والتي أستنفرت خلالها الدول الرأسمالية قاطبة لنجدة تلك الشركات المخصخصة، ولم يكتوي بنارها سوى المسحوقين والفقراء في تلك الدول.

ب-الصنمية النقودية: أو ما يسمى بـ"الاقتصاد الفقاعي"، أو"الاقتصاد الطفيلي"[3]، أو"الاقتصاد الرمز"[4]، والمراد به: ذلك التراكم النقودي، الذي لا يرد عن أنتاج حقيقي، وهذا الاقتصاد لا يظهر جشعه سوى حيال الفائدة في المدى القصير، وهو ما يتم الحصول عليه لا بالمشاريع الإنتاجية وإنما بالمضاربة في التقلبات الاعتباطية لأسعار الأسهم أو في أرجحات أسعار المواد الأولية. فالبنوك تقوم بدور كازينوهات المقامرة، والمشاريع لا تصون نفسها إلا باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة المحرومة من التأمينات الاجتماعية في أشد البلدان فقرا، حيث يصار إلى زرع الإنتاج في غير مكانه الأصلي. وتتزايد البطالة بالتأثير المضاعف لعلمية الانتقال تلك وبتطور استخدام الإنسان الآلي والأتمتة مما يؤدي إلى تقليص سلك العاملين، دون أشراك أولئك العاملين في الأرباح المتولدة عن ذلك التحسن في التقنيات. فلا يستفيد سوى أصحاب الأسهم والمدراء لا غير، إذ تزداد أرباحهم طردا مع التسريحات داخل مشاريع يزداد تمركزها أكثر فأكثر.."[5]، وهذه أحدى صور بناء تلك الصنمية النقودية، ومن صور بنائها عن طريق مضاربات وهمية عبر أسواق المال، حيث أصبحت"خطوط الهاتف هي التي تجلب العملة من سائر أنحاء العالم ليجري خلطها كما في مصنع مشروبات، ثم تضخ وتعبأ في عبوات مختلفة، وتقفل وتشحن لتعاد من حيث أتت، فأضخم صادرات نيويورك سيتي اليوم هي الأوراق التالفة، فاقتصاد المدينة إنما بات يقوم على أنتاج رأس المال الوهمي، والذي يتم إقراضه لسماسرة العقار، والذين يقتطعون جزءً منه ليدفع للاختصاصيين ذوي الأجور العالية، الذين يصنعون ذلك الوهم..."[6]، لينشأ عن ذلك اقتصاد الكازينو، أو اقتصاد المرايا كما وصفه به جورج بوش[7]، وقد خلق هذا الكازينو العالمي منتدى قمار أرضي شاسع، كل يوم في هذا الكازينو

[1]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩.
[2]-بروكنر، باسكال، بؤس الرفاهية، ترجمة/عبد الله السيد ولد أباه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٥٦.
[3]- ويرى المسيري أنها من أهم أشكال تصفية الثنائيات، وسيطرة السيولة المطلقة، أنظر: المسيري، د/ عبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٥٠.
[4]- بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٤٧٥.
[5]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٦.
[6]- هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص٣٨٢.
[7]- هارفي، ديفيد، حالة ما بعد الحداثة، مرجع السابق، ص٣٧٩.

يجري العديد من الألعاب الخلاقة، في عالم المضاربات المالية، يشترك فيها مستثمرون عديدون، ومبادلات للأسهم العالمية، أسواق عملات، سندات مالية وائتمان، ما قيمته بلايين الدولارات من العمليات يتم تنفيذها يوميا، وتريليونات الدولارات سنويا، وهي بالكاد تمت بصلة للتبادل التجاري، إن ما قيمته أسبوع واحد من عمليات المضاربة في أسواق النقد العالمي يساوي مجموع الناتج الإجمالي للتبادل التجاري العالمي، والاستثمارات الأجنبية لعام كامل"[1]، وتتأسس المرابة هذه على علاقات الاحتقار والانسلاخ اللامسؤول عن السكان المحليين من قبل الغرباء-أصحاب رأس المال-فالمرابة هي مغامرة استيلاء وإعادة توزيع شبيهة تماما بالمغامرة الاستعمارية التي أقدم عليها مستعمرو الهند الغربية، وهذه النظرية هي التي أفرزت الخطاب مابعد الصناعي المميز لليبرالية الاقتصادية المركزية المعاصرة، وما يميزه هو الدور الجديد للتبادل الاقتصادي من تبادل محلي إلى عولمي، بحيث يصير ا سد الرئيسي لبرنامج ارتقاء الإنسان العاقل هو البرجوازي باعتباره الإنسان الأكثر إنسانية، وتحديدا البرجوازي النقودي الذي يحصل على ربحه في الغالب من التبادل كتبادل، والذي لا يمثل له الربح الإنتاجي سوى مشهد تاريخي عابر، حتى أصبحت تشكل التجارة بالعملات الصعبة في الوقت الحاضر أكثر من أربعمائة تريليون دولار سنويا، وهو ما يزيد ثمانين مرة عن حجم التجارة العالمية بالبضائع، وهذا من أوضح الأمثلة على قيمة التبادلية الذاتية النقودية، هذا التبادل القائم بذاته، الفاقد لارتباطه السلعي، والمولد لربح المضاربات الناجم عن الهواء[2]، هو ما يولد الصنمية النقودية، والتي بدورها تقوم بتركيز المال في يد حفنة قليلة جدا من سكان العالم، في مقابل إفقار كامل لبقية سكان الأرض، وهم بذلك يصبحون-كما وصفتهم أحدى أكبر صحيفة اقتصادية في العالم- بـ"أسياد الكون"، على اعتبار أن هؤلاء يمتثلون لآدم سميث...ومهمتهم الشعار البشع للأسياد"كل شيء لنا، ولا شيء للآخرين"، على الرغم من الاعتراضات التي يبديها المهمشون في الأرض، أو"البهائم"كما كان يسميهم الآباء المؤسسون للديمقراطية الأمريكية[3].

المبحث الثاني: سمات وخصائص المركزية الغربية.

يعتبر التمركز الغربي نظاما له نسق متكامل، وله ملامح تصف وجوده، وهذا ما سوف نحرص على الوقوف عنده في هذا المبحث، وإن كان قد سبق التطرق إلى عدد من سمات ذلك التمركز عند الحديث عن مراحل الصيرورة والتشكل لهذا التمركز، وسأكتفي بما تم ذكره هناك، عن إعادته هنا، ولذا فإن في هذا المبحث سيتم الحديث فيه عن بقية السمات التي تشكل ملامح ذلك التمركز-والتي لم يسبق التطرق إليها، وهي في جملتها متناغمة متساوقة، ويمكن أجمال أهمها في المطالب اللاحقة على النحو التالي:

المطلب الأول: الهيمنة بإسم العالمية.

[1] -ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٠٤.
[2] - الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٦٣.
[3] -تشومسكي، نعوم، العولمة والحرب، ضمن كتاب: مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، تحرير/هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، ترجمة/خالد العوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٤٨-٤٩، وللمزيد من التحليل الضافي لذلك أنظر: بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣٠٣-٣٠٥.

تعتبر فتوحات الإسكندر –خلال مرحلة عصر الأنوار القديم- هي الجذر التاريخي القديم التي يحرص الغرب على الاتكاء عليه لبيان كونية رسالته، وعالميتها منذ الأسلاف، ثم جاءت كثلكة الغرب لتجعل منه منذورا للكونية بروح صليبية غالية، وكون العصر الوسيط لم ينجح في هذا المشروع خلال خمسمائة سنه، فإنه لم يسقطه من حسبانه، فقد تم تحقيقه ولكن بأيديولوجية مغايرة، إذ تم تحقيق حلم الكونية القروسطية ولكن لأسباب لا تخص الخلاص الأبدي-الذي كانت تتبناه وتؤمن به العقلية الغربية القروسطى- وكانت الأيدلوجية التي حققت تلك الرسالة الكونية الغربية هي أيدلوجية الحداثة، وهذه الكونية هي التي عبر عنها الأستاذ مالك بن نبي بـ"عالمية الحضارة الغربية"[١]، كما عبر عنها هنتنغتون بـ"العالمية الغربية"[٢]، ومن لوازم بروز تلك العالمية وتفردها، نفيها العالمية عن من سواها من الحضارات، وهو ما حرص عليه المستشرقون، من خلال نفيهم عالمية الإسلام[٣]-مثلا- وهذه العالمية الغربية، ونفيها لمن عداها من الحضارات، وضع بودريار مقاربة لها بقوله"كل ثقافة تتعمم تفقد خصوصيتها وتموت، هكذا كان أمر كل الثقافات التي دمرناها بدمجنا إياها بالقوة، وكذلك بثقافتنا في تطلعها، إلى العام، الفرق أن الثقافات الأخرى ماتت من خصوصيتها، وهو موت طبيعي، في حين أننا نموت من فقدان كل خصوصية، ومن استئصال كل قيمنا، وهو موت عنيف"[٤]، وينظر دريدا إلى تلك العالمية من زاوية مختلفة فيرى"أن زمن العالم ليعني في هذه الأزمنة نظاما عالميا جديدا يروم تثبيت خلل جديد، وذلك بإنشاء شكل من أشكال الهيمنة التي لم يسبق لها مثيل، والمقصود هو شكل من أشكال الحرب على غير غرار"[٥]، والتي نتج وينتج عنها ما ينقله دريدا عن كوجييف وفوكوياما"أن أمريكا وا موعة الأوروبية تشكل التحقق الكامل للدولة العالمية المتجانسة، ودولة الاعتراف العالمي"[٦]، من خلال"تعزيز الغرب أن أيدلوجيا الديمقراطية الامبريالية هي التي حققت له انتصارا عالميا، ولهذا فالغرب يرى أنه على الشعوب غير الديمقراطية أن تلتزم بقيم الديمقراطية الغربية، والسوق الحرة، والحكومة المحدودة، وحقوق الإنسان الفردية، وحكم القانون...ولكن المواقف الغالبة تجاه ذلك في الثقافات غير الغربية تتراوح من الشك الى المعارضة الشديدة، لان عالمية الغرب امبريالية للآخرين"، ولكن الغرب بالرغم من تلك المعارضة إلا أنه"يستثمر في تدعيم موقفه المتفوق والدفاع عن مصلحته التي يعتبرها مصالح الجماعة العالمية لإضفاء شرعية على المصالح الغربية"[٧]، وعولمة الهيمنة هذه تعتبر من أهم ملامح التمركز الغربي لضمانه لإستمراريته وبقائه، وهي-أي عولمة الهيمنة-إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية، بشتى الوسائل والطرق، وقد كتب عالم الاجتماع الإيطالي/ أنطونيو غرامشي-في سنة١٩٥٢م-"إن أحدى العقبات الرئيسية أمام التغيير هي أن القوى المهيمنة تعيد أنتاج أيدلوجية الهيمنة. ومن المهام الجلية

---

[١]-بن نبي، مالك، الفكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة وإصدار ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩م، ص١٨٣.

[٢]-وقد تحدث عنها مطولا وبتفصيل وتوسع أكثر، أنظر: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٢٧وما بعدها.

[٣]-أنظر تفاصيل ذلك النفي لدى:غراب، د/أحمد عبد الحميد، رؤية أسلامية للإستشراق، المنتدى الإسلامي، لندن، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ،ص١٠٢-١٠٣.

[٤]- بودريار، جان، روح الإرهاب، ترجمة/بدر الدين عرودكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٧١.

[٥]-دريدا، جاك،أطياف ماركس،ترجمة:د/منذر عياشي،مركز الإنماء الحضاري،حلب،الطبعة الثانية،٢٠٠٦م،ص١٠٢،وقد وجه في كتابه تحليلا نقديا راقيا للنظرية الفوكويامية عن نهاية التاريخ، والتي لفق فيها بين ماهو موجود لدى هيجل حيث يرى أن الليبرالية هي نهاية التاريخ، ولدى ماركس حيث يرى أن المجتمع الشيوعي هو نهاية التاريخ، ونظرية من يسميه"فيلسوف النسق الجديد-أي التفسير الكوجييفي لهيجل"ثم يصف-دريدا- كل ذلك التلفيق بأنه سذاجة فلسفية،ص١٣٠وما بعدها،وأنظر في التحريف الكوجييفي لفلسفة هيجل لدى شادية دروري والتي ترى أنه-أي كوجييف-قام بقلبها رأسا على عقب،تفاصيل ذلك في:دروري،د/شادية،خفايا ما بعد الحداثة،مرجعسابق،ص٢١وما بعدها.

[٦]-دريدا، جاك، أطياف ماركس، المرجع السابق، ص١٢٣.

[٧]- هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص٣٣٤.

والملحة تطوير تفسيرات بديلة للواقع"[1]، وهذا هو ما تقوم به دول التمركز الغربي، فتفسيرا ا البديلة للواقع لا تنتهي، ومن استراتيجيات تلك العالمية أ ا تقوم على مبدأ أن"شرط كل هيمنة، غياب المقابل"[2] الند، أو المكافئ، والنظرة النقدية الفاحصة لمعطيات الثقافة الغربية يجد أ ا ترفض مجرد إمكانية بزوغ الند والمكافئ[3]، بل إ ا ترفض وجود الممانع فضلا عن المكافئ، والتي فرضت حضورها وهيمنتها على المعطى الثقافي الدولي بعامة، والإسلامي بخاصة، ولعل هذا ما جعل هنتنغتون يقتبس عبارة أحد الغوغاء الفينيسيين-من رواية اللاغون الميت-حيث يقول"ليس هناك أصدقاء حقيقيون، بدون وجود أعداء حقيقيين، إننا ما لم نكره الآخرين فلن نستطيع أن نحب أنفسنا.."، ثم يعلق على ذلك بقوله"...إن الأعداء شيء جوهري، وإن أكثر الأعداء قابلية، وأكثرهم خطرا، هم أولئك الذين يقعون عند خطوط الصدع.."[4]، ولذلك لابد من وجود العدو، وإن لم يوجد فلا بد من اختلاقه، وأهم العناصر اللازمة الواجب تحققها في مواجهة أولئك الأعداء الذين تم صناعتهم هي القوة-بكل صورها-وهذا ما عبر عنه أوضح تعبير كلمنصو، وهو يوجه كلامه إلى عشيقة لويد جورج على مائدة غداء مزينة بطبق من الفروج فقال"توصلت إلى استنتاج يقول أن القوة هي الحق. مالذي أوصل هذا الفروج إلى هنا؟ يكمن السبب في عدم كونه متمتعا بما يكفي من القوة لمقاومة أولئك الذين أرادوا قتله. وهذا أمر جيد جدا أيضا.."[5]، وهذا ما حدث مع العالم الإسلامي، والذي يعتبر أقوى جوانب الممانعة-كحضارة وثقافة- ومع ذلك فقد قام الغرب بتسويق حضار م، وفرضها عليه على أ ا هي حضارة الإنسانية، والتقدم والرقي، في مقابل إقصاء وتجاهل تام أو إخضاع لحضارات الأطراف، وهو ما حقق لها درجة من التسويق، لم يتح لغيرها من الحضارات، فاكتسبت بذلك درجة من الهيمنة والسيطرة، ومنذ أن تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة دول التمركز الغربي، ووضعت المذكرة رقم(٦٨) لس الأمن القومي في غضون العام١٩٥٥م، والتي اعتبرت-أي تلك المذكرة-هي الوثيقة التأسيسية للنظام العالمي المعاصر، وقد وضعت مسود ا من قبل بول نيتزه، وبإشراف دين أتشسون-وهما كُرما أجل تكريم لرزانتهما وتبصرهما في إيجاد النظام العالمي القائم اليوم-حيث قابلا بين المخطط الأصيل للدولة الرقية، والغاية الجوهرية للولايات المتحدة، فوجدا أن الهدف الثابت، والدافع المتأصل المُلازم للدولة الرقية هو فرض سلطة مطلقة على سائر العالم، عبر تدمير جميع الحكومات، وبنيان ا تمع، في كل مكان، وشرها الأقصى يتباين كل التباين مع كمالنا المطلق[6]، وهو ما يجعل من إمبراطورية الخير، وعنف الخير، هو بالضبط العطاء دون مقابل ممكن، أي أن تحتل مكان الإله، أو السيد، الذي يترك الحياة سليمة للعبد مقابل عمله[7]، ويترك لذلك السيد مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء، على غرار ما في فيلم لسبيلبيرج بعنوان"تقرير مجموعة

---

[1]-تشومسكي، نعوم، طموحات إمبريالية، مرجع سابق، ص٥٧.
[2]- بودريار، جان، عنف العولمة، ترجمة/بسام حجار، ضمن ذهنية الإرهاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٣٠.
[3]-ولذلك صرحت كونداليزا رايس-عندما كانت مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي-من أمام المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، بتاريخ٢٦حزيران٢٠٠٣م عن عن مدى خطورة وجهنمية مفهوم العالم المتعدد الأقطاب، لكونه يقوم على التنافس بين الأمم"وتضيف قائلة"أنه ينبغي من الآن فصاعدا الامتثال إلى الإرادة النيرة للسلطة في خدمة الحرية"، أنظر: نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة/دلال حمدان، دار الفارابي، ص١٦٨.
[4]- هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.
[5]-ول،جورج،التفكيك البطئ-الانقضاض على مفهوم الأمة،ضمن كتاب:المحافظون الجدد،ترجم/فاضل جكتر،العبيكان للنشر،الرياض،الطبعة الأولى،١٤٢٦هـ،ص١٩٩. الأولى،١٤٢٦هـ،ص١٩٩.
[6]-تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة-إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية،١٥٧،وقارن ذلك بما لدى: جارودي، روجيه،الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٥٨. ص٢٥٨.
[7]- بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٧٩.

مجموعة الأقلية"، إذ تقوم فرقة من المغاوير البوليسية بالقبض على ا رم قبل أن يقوم بجرمه، على أساس استباق الجرائم القادمة، وهذا هو على وجه الدقة سيناريو حرب العراق، والذي صور على أنه القضاء على فعل الجريمة القادم في مهده- أي استخدام صدام لأسلحة الدمار الشامل- ولكن السؤال الذي يرد: هل كانت الجريمة المفترضة سترتكب؟، لن نعرف شيئا عن ذلك مادام قد تم تدارك الجريمة، لكن ما يرتسم عبرها هو: تفكيك آلي لكل ما يمكن أن يشوش على نظام عالمي يعتبر مهيمنا، واجتثاث الشر في كل أشكاله، اجتثاث العدو، الذي لم يعد له وجود بوصفه كذلك...ولكن ماهي الإستراتيجية النهائية، أو على الأقل النتيجة الموضوعية لهذا الابتزاز الوقائي؟ إ ا ليست توقع الجريمة، وإقامة الخير، وتصحيح مسار العالم اللاعقلاني، حتى النفط والاعتبارات الجغرافية والإستراتيجية المباشرة ليست الأسباب الأخيرة، إن السبب النهائي هو إقامة النظام الأمني، تحييد عام للشعوب على قاعدة لا حدث ائي، اية التاريخ بمعنى ما، ولكن ليس تحت علامة الليبرالية المنتصرة على الإطلاق، ولا الانجاز الديمقراطي كما يراه فوكوياما، بل على قاعدة إرهاب وقائي يضع حدا لكل حدث ممكن[١]، هذا المفهوم، وهذا النهج-أي الحرب الوقائية-هو الذي حرص بوش-الابن-على النص عليه مطولا في وثيقته حول الإستراتيجية التي أعلنها البيت الأبيض للجمهور في أيلول٢٠٠٢م، وهذا ليس مبدأ بوش بمفرده بل هناك بعض الدول الغربية التي تتضامن معه في ذلك، وعلى سبيل المثال فقد تبنى جون هوارد-رئيس وزراء أستراليا-هذا المفهوم، ووعد بشن عمليات عسكرية وقائية في الخارج، إذا تعرضت بلاده لتهديدات، فبالنسبة إليه"ينبغي بكل بساطة تعديل التشريع الدولي، وميثاق الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.."[٢]، والمراد من هذا ضمان الهيمنة التي لا تقبل الممانع فضلا عن المكافئ أو المنافس.

المطلب الثاني: العدوانية والدموية.

تعتبر النضرة الصراعية-التي سبق الإشارة إليها-والتي قامت عليها الفلسفة الغربية منتجة طبيعية لهذه السمة-أي سمة العدوانية والدموية والعنف-والتي أصبحت سمة غالبة على إنسان الحضارة الغربية منذ فجرها وحتى يوم الناس هذا، وقد عبر عن ذلك آدم سميث بقوله"كان نجاح أوروبا ناتجا عن تمكن أوروبا من ثقافة العنف وانغماسها فيها"[٣]، كما ذكر أن من السمات الأوروبية"الاستخدام العقلاني المنظم للعنف المتوحش"[٤] ، ويعلق تشومسكي على ذلك بقوله "كان الأوروبيين الأوروبيين يحاربون دف القتل، وكان لديهم من الوسائل ما مكنهم من إرضاء شهوة الدم عندهم.."[٥]، وهذه الشهوة ورثها الأوربيين والأمريكيين عنهم من الشعوب الجرمانية التي عاثت في الأرض فساداً ودمرت كل ما كان من حضارة روما وكثيراً ما أُطلق عليهم الشعوب البربرية-وهو اسم يطلق على القوط والوندال والجرمانيين- وقد كانت أشد فتكا

---

[١]- بودريار، جان، روح الإرهاب، مرجع سابق، ص٨٦-٨٨(باختصار).

[٢]-نائير،سامي،الإمبراطورية في مواجهة التنوع،ص١٢١-١٢٢،و:فرجسون،نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية،ص٥١-٥٢،وفيه تبني لتلك الإستراتيجية،وتبرير لها

[٣]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٧، وبنفس المعنى لدى هنتنغتون، ونص عبارته"لقد تغلب الغرب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة، ولكن بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم، ولكنهم غالبا ما ينسون هذه الحقيقة، وأما غير الغربيين فلا.." هنتنجتون،صموئيل،صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجدي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[٤]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥.

[٥]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص١٨، وقد ذكر فيها مزيدا من النقولات والاستشهادات التي تدعم ذلك، عن كبار قادة الغرب

وأكثر دموية وتدميرا، فقد كانت أيدلوجية الكيرغان-وهي من الأساطير الهند أوروبية القديمة-تمجد القوة القاتلة لنصل السكين"، وقد رافق ذلك التمجيد للقوة القاتلة التي في حد السكين، طريقة حياة كان القتل المنظم لأبناء البشر الآخرين، وتدمير، و ب أملاكهم، وإخضاعهم، واستغلالهم، يبدو وكأنه أمر عادي، وتشير الأدلة الأثرية إلى أن بداية استعباد الإنسان كان مرتبطا بالغزوات المسلحة"[1] المرتبطة بتلك الأيدلوجية، وقد أظهرت مدافنها بأ ا كانت"تولي قيمة اجتماعية كبرى لتقنيات الدمار والهيمنة"[2]، وقد التحمت تلك البربرية بالصليبية المحرفة، والتي عبر عنها سميث بقوله إن من مبادئ الغزو الأوروبي"الإيمان بالصلاح الذاتي الذي يخفي تحته القمع والمذابح والنهب"[3]، وأكد ذلك المفكر الكبير روجيه جارودي بقوله"أن العنف الأكثر دموية والذي يرعاه نفاق ديني يشكل سمة دائمة في تاريخ الولايات المتحدة منذ تأسيسها، وقد حمل البيوريتانيون الإنكليز اللذين نزلوا أمريكا حملوا معهم الاعتقاد الأشد فتكا في تاريخ الإنسانية، وهو الاعتقاد بفكرة الشعب المختار الذي أعطى الشرعية لعمليات استئصال السكان الأصليين واغتصاب أراضيهم وكأ ا أمر إلهي، إقتداء بالنموذج التوراتي-نموذج يشوع-حيث أوكل رب الجنود لشعبه مهمة ذبح السكان الأصليين في بلاد كنعان والاستيلاء على أراضيهم"[4]، وقد وصف ذلك الشيخ/محمد الغزالي-رحمه الله-بقوله"..وقد التقت الطبيعتان، طبيعة الغرب الهمجية، وطبيعة الصليبية التي نقضت الإحساس بمعنى الجريمة وعقباها السيئة، وذلك أن نظرية الفداء، وما تضمنته من أن عيسى قُتل كفارة لخطايا بني آدم، جعلت الألوف المؤلفة من مصدقيها يستهينون بالآثام المحظورة، وهم يقدمون عليها آملون أن تحمل عنهم..ثم إن هذه الصليبية كانت تعاني مما يسميه علماء النفس عقدة الضعة، فهي تعرف مجافا ا للعقل، وبعدها عن منطقه السليم، ومن ثم فهي تستعيض عن الهدوء في عرض نفسها، والجدال بالتي هي أحسن، بغضب ظاهر على المذاهب والأديان الأخرى، كأن عاطفة الحنق على المخالفين سوف تضفي عليها حقا فا ا من ضعف الدليل، وا يار الحجة"[5]، وقد تجلت هذه العدوانية والدموية في الحروب الصليبية ليس في الاعتداء على المسلمين في ديارهم فحسب بل كانوا- وهم في طريقهم إلى القدس- يدمرون كل شيء، فقد كانوا ينهبون ويسلبون ويسفكون الدماء-ويمارسون ذلك حتى مع أهل ملتهم- وهم في أجواء حرب مقدسة!!، وقد كانوا يمارسون هذه الدموية بين شعو م لأسباب طائفية ودينية، فقد استباحوا الجرائم الشنيعة لتحقيق أفضلية إله الكاثوليك على إله البروتستانت، وهما داخل دين واحد، وهذا ليس غريبا عن الكنيسة فقد قضت سبعة عشر قرناً في تدبير الفتن الرهيبة التي زلزلت الغرب، فكانت منبع الحروب والعنف والاضطهاد، وفرقت بين الأمم...هكذا كانوا فيما بينهم، حتى صار يضرب المثل بحرب المائة عام بين فرنسا وبريطانيا.

وإذا كان الأمر كذلك مع بعضهم، فهم أكثر عنفاً ودموية وعدوانية وانتقاماً في علاقتهم مع غيرهم من الأمم بعامة ومع المسلمين خاصة، فقد قتلوا مئة ألف، أو سبعين ألفاً من المسلمين-على اختلاف بين الروايات- وكان معظمهم من

---

[1]- إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، ص١٠٢-١٠٣، وقد ذكر صورا كثيرة من الممارسات الوحشية للكيرغان، وأبادتهم لغيرهم من الحضارات.
[2]- إيسلر، ريان، الكأس المقدسة وحد السكين، مرجع سابق، ص١٠٦.
[3]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥.
[4]-جارودي، روجيه، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، ترجمة/مروان حموي، دار الكاتب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٣٩.
[5]- الغزالي، الشيخ/محمد، الاستعمار أحقاد وأطماع، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، ص١٨-١٩.(بتصرف)

الشيوخ والنساء والأطفال، وذلك حين دخلوا القدس لأول مرة في حرو م الصليبية، وكانت فظائعهم وجرائمهم يندى لها جبين البشرية على كل ارض وطئتها أقدامهم من، فقد كانوا يدمرون موانئ المسلمين في سواحل أفريقيا وآسيا بمدافعهم قبل أن يحتلوها وينهبوها في مرحلة ما سمي-دجلاً وزوراً- بالكشوف الجغرافية، وهي في حقيقتها حروباً استعمارية غايتها ب خيرات الأمم والشعوب وتحويلها إلى أوروبا، علماً بأ م أفادوا من البحارة المسلمين وتجار م في البحار الإسلامية، خاصة في رحلة فاسكو ديجاما في طريق رأس الرجاء الصالح[1]، ولقد اتجهت أساطيلهم إلى أفريقيا تختطف آلافاً مؤلفة من الآمنين السود مسلمين وغير مسلمين، رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً، يحملو م في السفن إلى الأرض الجديدة-أمريكا- أرض الهنود الحمر، ليهلك في هذه الرحلات آلاف كثيرة منهم تحت السياط[2]، ويبقى آلاف قليلة تلقى على البر لتكون تحت أيديهم ائم مسخرة بالذل لعمارة الأرض، في مقابل إبادة الهنود الحمر من الانكا والمايا والأزيتك، وحضارا م التي سحقها الاستعمار الغربي، ولم يعطهم بديلاً عنها[3]، بل إ م قتلوا منهم الملايين، ومما يذكره المطران برتلومي دولاس كازاس على همجية الغزاة أ م"من أجل أطعام الكلاب كانوا يقتادون الهنود مقيدين..فيقتلو م ثم يوزعون لحومهم البشرية عليها"[4]، بل إنه ذكر أ م كانوا "يقتلون الإنسان، من أجل أن يأكلوا لحم كفيه، وقدميه، قائلين أ ما أشهى لحم في الإنسان"[5]. وهنا يرد سؤال وهو: لماذا يباد الهنود الحمر، في الوقت الذي يجلب فيه الأفارقة السود لخدمة الرجل الأبيض بالرغم من نقص التكاليف التي تترتب على نقل الأفارقة؟، ويجيب عن ذلك الدكتور/ المسيري-رحمه الله- بأن"الأفارقة السود، بقو م العضلية، وتفكك ثقافتهم كان يمكن استغلالهم لافتقادهم حقوقهم الإنسانية، بينما كان الهنود الأمريكيين-بحقوقهم التاريخية-يشكلون جبهة ثقافية متكاملة يصعب معها امتصاصهم في النظام الجديد، على الرغم من ضعف مناعتهم عن مقاومة كل المكروبات التي حملها إليهم الأوربيون البيض، مما دفع م إلى إباد م بشكل كامل"[6]، وهذا السياق التاريخي هو ما قامت عليه الفلسفة السياسية الغربية الحديثة، والتي تتحدث بلغة الغايات-كما يقول جارودي-"وعدم التفكير إلا بوسائل العنف لحسم أي نزاع يعرض لهم، وذلك بإبادة أحد طرفي التعارض، الأمر الذي كان من الناحية التاريخية منطلق دورة جديدة من العنف والعنف المضاد، ولا وجود فيها للإنسان"[7]، ومن الجوانب التي يتجلى فيها ذلك المنطق السياسات التي أتبعوها مع كل من خالفهم، فجرائمهم في الدول الإسلامية التي ابتليت بالاحتلال الاستعماري في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين فلا حدود لها، فقد كان للهولنديين والبرتغاليين جرائمهم في الفلبين واندونيسيا وجنوب شرقي آسيا عموماً[8]، وكان للفرنسيين كذلك فظائعهم

---

[1] -أنظر في تلك الاستفادة من البحارة المسلمين-ومن إبن ماجد تحديدا-، هول، ريتشارد، أمبراطورية الرياح الموسمية، مرجع سابق، ص٢٣٥وما بعدها.

[2] -وقد ذكر تشومسكي أن الملك البلجيكي ليوبولد كان مسئولا عن موت ما يصل لعشرة ملايين إنسان في الكونغو البلجيكي(زائير حاليا)، تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٧.

[3] -تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨، فقرة"قطع الأشجار والهنود"وقد ذكر فيها صورا مفجعة من البربرية والهمجية التي مارسها الغربيون.

[4] - لاس كازاس، المطران/برتولومي، مذابح الهنود الحمر-رسائل لاس كازاس،مراجعة:د/محمد الحسيني، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٦٣، ٦٧،٧٠، ٧١، ٩٤.

[5] -لاس كازاس، المطران/برتولومي، مذابح الهنود الحمر-رسائل لاس كازاس، مرجع سابق، ص٦٥، وقارن ذلك بما أورده هيثم مناع عند ذكره لمصطلح "إبادة الهنود الحمر" ضمن كتاب"الإمعان في حقوق الإنسان"، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ١٤/١.

[6] -المسيري،عبد الوهاب،الرؤية الأبستمولوجية الإمبريالية، بواسطة/الشريف عبد الحفيظ، مركزية العنف في الحضارة الغربية، مجلة الفيصل، العدد (٣١٥)، ص٣٨.

[7] -جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٧.

[8] -وقد ذكر ريتشارد هول في كتابه/ إمبراطورية الرياح الموسمية نماذج كثيرة لذلك، مما يندى له الجبين، وقد كرر ذلك الأمريكان خلال احتلالهم للفلبين، كما أورده تشومسكي، أنظر: تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٣، وكذلك في كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، عدة دراسات موثقة.

عندما دخل بونابرت إلى مصر[١]، وأشد من ذلك وأنكى في الجزائر وتونس والمغرب، حيث دمروا الحرث والنسل، وقضوا على المدنية والحضارة والإنسان والتاريخ في عمليات إبادة جماعية، وتدنيس متعمد لمقدسا م، مستخدمين في ذلك أعتى الأسلحة، وأكثر الجيوش وحشية، وأكثر الرهبان والقساوسة والمستشرقين حقداً!![٢].

وكان للانجليز القدح المعلّى في المظالم والأعمال العدوانية الدموية في السودان[٣]، وكينيا وغينيا والكونغو[٤] وعدن، ومصر والشام والعراق وإيران وأفغانستان والهند، وكان مما قاموا به في الهند أ م قاموا بتجنيد الهنود من المسلمين والهندوس، وكانوا لإذلال أولئك الجنود يقومون بتشريب القذائف التي يصنعو ا بشحم مصنوع من الدهون الحيوانية، فتشرب بدهن الأبقار التي يقدسها الهندوس، أو بشحم الخ ير الذي يحرمه الإسلام، وكان من خصائص تلك القذائف أنه على الجنود عض قطعة من الورق ملوية ملتصقة بنهايتها، قبل أن يمكن استخدامها، وأنتشر بين الجنود أن البريطانيين يقومون بإذلالهم من خلال إجبارهم على انتهاك المحرمات الدينية، ومن ذلك عندما قام قائد بريطاني بإصدار أمره للجنود بأن يعضوا على القذيفة ليستخدموها، أطلق عليه أحد الجنود النار، فقام البريطانيين بالرد على ذلك بوحشية ضارية، وكان مما فعلوا أ م كانوا يخيطون الجنود في جلود الأبقار، والخنازير، ثم يطلقون عليهم النار من المدافع[٥]، ومن ذلك الإبادة الممنهجة التي كانت تمارس ضد قبائل الأبوريجين في أستراليا[٦]، حيث نزل البيض لأول مرة على الأراضي الأسترالية في خليج بوتان، بتاريخ١٧٨٨/١/١٨م، وكان عددهم٧١٧شخصا من بينهم١٥٣امرأة و١١طفلا، وكانوا جميعا من نزلاء السجون الإنجليزية المكتظة، وبمرافقة ٢٠٠عسكري من قوات جلالة الملكة. والآن يعيش في أستراليا أكثر من١٦مليون إنسان، لا يشكل السكان الأصليون منهم سوى ١.٤%[٧]، وكل ذلك بسبب إجرام البيض وإباد م لأولئك السكان، والمؤلم أن القانون البريطاني كان يقوم على الزعم بأن أستراليا أرضا خاوية[٨]، وكذا الحال مع ممارسات الأمريكان خلال احتلالهم للفلبين، والتي كان المبرر التسويغي لاحتلالها الذي ذكره الرئيس جون مكينيلي مغاليا في النفاق والتظاهر بالتقوى-كم يقول فيجرسون-وأنه كان يقصد التأثير على مستمعيه من أكليروس الكنيسة الميثودية"المنهجية" بقوله"...ليس أمامنا من خيار سوى أخذ الفلبينيين جميعا، وتعليمهم، والنهوض م، وتحضيرهم، وهدايتهم للمسيحية، وبذل أقصى طاقتنا بمباركة الرب في سبيل اعتبارهم إخوان لنا مات من أجلهم المسيح"، ولكن لنتأمل طريقة التحضير، والهداية تلك، والتي يجليها ما أمر به الجنرال جاكوب سميث جنوده بقوله"..أريدكم أن تقتلوا وتحرقوا، فكلما ضاعفتم عمليات القتل والحرق أدخلتم

---

[١]-أنظر في ذلك: الجبرتي، الشيخ/عبد الرحمن، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تعليق:د/محمد بن حسن الشريف، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، وقد ذكر فيه صورا كثيرة من وجبروتهم، وفي تاريخ الجبرتي مزيد إضافة، ومحمود محمد شاكر،رسالة في الطريق الى ثقافتنا، مرجع سابق،ص٨٩وما بعدها وقارن ذلك بما لدى: إدوارد سعيد في، الإمبريالية والثقافة، مرجع سابق، ص١٠٣.

[٢]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: الغزالي، الشيخ/محمد، الاستعمار أحقاد وأطماع، مرجع سابق، ص١٤وما بعدها، وفيرو، مارك، غزو الجزائر، ضمن كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، ص٥٠٥ومابعدها، و: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٨-٦٦، وذكر فيها شناعات يقشعر لهولها الأبدان.

[٣]-لقد ذكر تشرشل أنه في يوم واحد وقعت مذبحة قتل فيها من عشرة آلاف الى اثني عشر ألف، وأنه قتل في أم درمان تسعة آلاف وسبعمائة، أنظر تفاصيل ذلك لدى، تشرشل، ونستون، تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان، ترجمة/عز الدين محمود، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٧٦، ٢٩٩.

[٤]-أنظر: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

[٥]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، ترجمة:د/فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢١٨.

[٦]-أنظر في تلك الإبادة:دافيدسون، ألاستير، شعب محكوم عليه-الاستعمار وأبوريجين أستراليا، ضمن كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، ص٧٩-١٠٨.

[٧]-بيجوفيتش، علي عزت، الهروب إلى الحرية، ترجمة/إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٢٠٩.

[٨]- دافيدسون، ألاستير، شعب محكوم عليه-الاستعمار وأبوريجين أستراليا، ضمن كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، ص٩١.

السرور إلى قلبي..أريد منكم قتل كل شخص قادر على حمل السلاح"[1]، وغير ذلك مما تفيض به كتب التاريخ التي تتحدث عن مراحل الاستعمار الحديث بكل خيراته وتنويره الذي وعدت به دول الأطراف!!، والأشد إيلاما أن كل ذلك الإزهاق للأرواح كان يدرس في الكتب المدرسية الغربية على أنه فضيلة نشر حضارة الرجل الأبيض، فهذه المناهج الفرنسية"خلال الثلثين الأولين من القرن العشرين كانت تسرد بابتهاج كيف كان بوجو وسانت أرنو يحرقان القرى خلال احتلال الجزائر، وكيف كان الضباط الإنجليز إبان ثورة(١٨٥٧م)في الهند، يضعون الهندوس والمسلمين على أفواه المدافع، وكيف أعدم بيزارو أتاهوالبا يوبانكي، وكيف أعمل غاليني السيف في أهل مدغشقر، فلقد كانت هذه الفظاعات معروفة، وفيما يتصل بالجزائر منذ عصر توكفيل، ورأى شهود في تونكين[2] مئة مرة "رماحا تعلوها رؤوس تتجدد باستمرار"، وهو ما كانت تنشره ا لات في العاصمة، ونجد في كتاب ماليه-إيزاك المدرسي للعام١٩٥١م، أنه بعد ثورة القبائل في الجزائر"كان القمع سريعا وشديدا، بإعدامات ونفي للزعماء، وغرامات ثقيلة ومصادر للأراضي"، وكان الجنرال لاباسيه الذي يستشهد به ش-ر أغيرون في عام(١٩٢٧م)، فهو يرى منذ عام(١٨٩٧م)بأن "الهوة التي أحدثت بين المستوطنين والأهالي ستردم يوما بالجثث"، كل هذه الوقائع معروفة وعلنية، لكنه لو تبين أن التنديد ا يرمي إلى ا ام أيادي فرنسا البيضاء فإنه ينكر وجودها، لأن الحكومة قد تخطيء لكن وطني على حق دائما[3]، ويعتبر القرن العشرين قرن الملاحم الكبرى حتى أسماه بريجنيسكي بـ"قرن الموت الملاييني"[4]، ففيه وقعت أشد الحروب دموية، حيث بلغ عدد الذين قتلوا في مذابح هذا القرن مئة وسبعة وستون إلى مئة وخمس وسبعون(١٦٧-١٧٥) مليون نسمة[5]، بخلاف الجرحى، والمعوقين، والمشوهين، حيث قُتل في الحرب الكونية الأولى١١مليون إنسان، وقد وصف المتحمسون البريطانيون عمل الجندي في تلك الحرب بأنه"ألعاب صبية فظة في الهواء الطلق"[6]، فتأمل كيف أصبح كل ذلك الدمار إلى مجرد ألعاب صبية فضة!!، وفي الحرب الكونية الثانية قُتل٥٠مليون إنسان[7]، وهتلر وحده قتل١٧مليون نسمه، ولينين أباد عددا يتراوح بين٦-٨مليون نسمة، وستالين قتل مالا يقل عن٢٠مليون نسمه، كل تلك الدماء أريقت بأيدي رجل الحضارة الأبيض، وما فعله الحلفاء أثناء الحرب العالمية بدولة الخلافة الإسلامية، وما فعلوه وهم يدخلون عاصمتها"اسطنبول"يلخص شيئا من الحقد والدموية الكامنة في نفوسهم، فقد دمروا كل معالم الإسلام، وقتلوا كل من وجدوه.إ ا الحروب الصليبية الجديدة!!

أما اليوم، فما أعظم جرائمهم!!، فقد استباحوا ديار الإسلام وولغوا في دماء المسلمين، وهذه العراق ناطقة بفضائع لم يشهد لها التاريخ مثيلا، ستظل شاهدة لكل أجيال البشرية القادمة ، وهذه أفغانستان شاهد آخر على رسالة المدنية

---

[1] - فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٨٥-٨٧.

[2] -كذا في الأصل، ولعلها مدينة أو قرية في الجزائر.

[3] -فيرو، مارك، السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، ص٢٠-٢١، وقارن ذلك بما أورده: فانون، فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، والكتاب ملئ بشناعات الاستعمار في الجزائر.

[4] - بريجنسكي، زبغنيو، الفوضى، ترجمة:مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص١٣.

[5] - بريجنسكي، زبغنيو، الفوضى، مرجع السابق، ص٢٢، وقد ذكر فيها شيء من تفاصيل تلك الإبادات.

[6] -نادلسون، تيودور، مدربون على القتل، ترجمة:فاطمة نصر، سطور للنشر،القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م،ص١١، وفيه دراسات موثقة عن حجم التحشيد العاطفي والنفسي للاستعداد للقتل، وإزهاق الأنفس.

[7] -غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٣.

والتحضر التي يحمل عبئها الرجل الأبيض، وفي كل اتجاه من المعمورة تجد أثراً لعدوانية رسالة الحضارة التي يحمل عبء نشرها الرجل الأبيض وحضارته[1]!!.

المطلب الثالث: المكر والخداع.

وهذه السمة تعتبر أحدى السمات المتجذرة في الحضارة الغربية، وهذا ديد م مع كل الشعوب التي خدعوها باسم التحضر والتحرير وتقرير المصير، ولكن وعودهم هذه، ذهبت أدراج الرياح، وحكّم منطق السلاح والدمار، فقد سكوا خلال الحرب العالمية الأولى مصطلحات غامضة لتسويق مشاريعهم، من قبيل الحماية والوصاية والانتداب، وكأن الشعوب أطفال قاصرة وتحتاج إلى وصاية الغرب، ولكن أولئك الذين قاموا بدور الوصاية، لم يكونوا في حقيقتهم سوى لصوص وقطاع طرق، استحوذوا على كل ما تملكه تلك الشعوب القاصرة، ومسخوا حاضرهم، وشوهوا تاريخهم، وحاربوا دينهم وقضوا على تقاليدهم، ومن أهم استراتيجيا م في ذلك[2]: قلبهم للحقائق، من خلال التلاعب بالألفاظ، والتي يتجلى فيها مكرهم وخداعهم، فعلى سبيل المثال وصفهم الأفارقة الذين قاموا باسترقاقهم-بعد ذلك-بالحيوانية، ومن سمات تلك الحيوانية، أ م يمارسون الجنس كالحيوانات، الأب مع أبنته، والأخ مع أخته، ووصفهم لهم بأ م من أكلة لحوم البشر، ثم بعد ذلك أخذوا يتحدثون عن الوضع السعيد الذي وجد الأفارقة المخطوفون أنفسهم فيه بعد أن غدوا رقيقا في البرتغال[3]، هذا القلب للحقائق شكل قاعدة لسمة المكر والمخادعة التي تستخدمها دول المركز، حتى أصبحت"العنصرية تترجم إلى البراءة والطهارة، والتمييز-أي العنصري-يصبح اختلاف ووضع للاستراتيجيات، والسلطة المطلقة والنفوذ يصبحان بطولة رومانسية غازية.."[4]، ومن ذلك ما فعله الفرنسيين عندما أرادوا الدخول إلى مصر، حيث طبعوا كتابا وأرسلوه إلى البلاد التي يقدمون عليها، وذكروا فيه أ م مرسلون من السلطان-أي العثماني-وأ م قدموا ليزيلوا عنهم الظلم، وكان مما أوردوه أ م مسلمون خلّص، وأ م نزلوا في رومية الكبرى، وخربوا فيها كرسي البابا الذي يحث دائما النصارى على محاربة المسلمين، وأ م قصدوا جزيرة مالطة، وطردوا الذين يزعمون أن الله يطلب منهم مقاتلة المسلمين، وأخذوا معهم مجموعة من الأسرى الذين كانوا مأسورين في تلك الجزيرة، وأرفقوا معهم مجموعة من نصارى تلك الجزيرة الذين يحسنون العربية، وقدموهم على أ م أسرى محررين، وهم الذين كانوا يقومون بتوزيع تلك الرسالة[5]، ومن مكرهم وخداعهم أن أعلن مينو-وهو القائد الذي حكم مصر بعد رحيل نابليون، ومقتل كليبر-إسلامه، وتزوج من أحدى النساء المصريات، لكي يتقرب من شعوب دار الإسلام[6]، ويرى الجبرتي في ذلك أكبر فساد للمصريات، حيث"يظهر أحدهم حالة العقد الإسلام، وينطق بالشهادتين، لكنه ليس له عقيدة يخشى فسادها"، ولكن هذا يكون بعد إفساد المصريات من خلال"تبرج النساء-أي الفرنسيات-وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء وهو أنه لما حضر الفرنسيس

---

[1]-أنظر شيء من إحصاءات الإبادة التي مارستها أمريكا لدى: عيسى، د/أحمد، أمريكا أسوا مستعمر، مجلة المجتمع، العدد(١٧٨٦)١٧محرم١٤٢٩هـ، ص٣٠-٣١، وتشومسكي، نعوم، ٥٠١عاما من الإبادة، مرجع سابق، ففيها توثيق دقيق لتلك المجازر.

[2]-وهي تستحق أن تفرد ببحث مستقل، لتعدد تلك التقنيات، وقدرتها على التلبيس والمراوغة والخداع، وأغلب ما يشاهد على صعيد السياسة الدولبة اليوم هو من هذا الباب.

[3]- جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[4]- موريسون، توني، الاسترقاق والذات الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٣.

[5]- الجبرتي، الشيخ/عبد الرحمن، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، مرجع سابق، ص٥٩-٦٣،وفيه نص الكتاب الذي كتبه الفرنسيين إلى أهل مصر.

[6]- شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مرجع سابق، ص٩٥.

إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفساتين والمناديل والحرير الملونة، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري، والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والحمير، ويسوقو ا سوقا عنيفا، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية معهم، وحرافيش العامة، فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش، فتداخلن معهم لخضوعهم للنساء، وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولا مع بعض احتشام وخشية عار ومبالغة في إخفائه، ..فلما حارب الفرنسيس أهل بولاق، وفتكوا بأهلها، وغنموا أموالها وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات وسرن مأسورات عندهم، فزيوهن بزي نسائهم، وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال، فخلع أكثرهن نقاب الحياء بالكلية، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر.."[1]، فأنظر كيف بدأ الأمر، وكيف أنتهى؟!!، وفي فرنسا عندما احتلت الجزائر، وأعلنت الحماية على المغرب، أعلنت نفسها حامية للإسلام، وأوعزت إلى بعض صنائعها ويدعى/قدور بن غبريط لكتابة البحوث، وإلقاء المحاضرات عن علاقة الأم الفرنسية الرؤم وصلتها بالإسلام، ويلقيها في مؤتمرهم الذي سموه كذبا وزورا بـ"الوداد الفرنسي"[2]، وهذه التقنيات وأمثالها كثير، ولذلك ما فتئوا يضعون لها الخطط والأجندات، بدأ من الجهود الحثيثة لتفتيت وتقسيم أرث الرجل المريض(الدولة العثمانية)وما وضع لذلك من مخططات تزيد على المائة[3]، بخلاف مخططا م التي نشر بعض الباحثين عدد منها[4]، وقد كان من أهم الجوانب التي اعتمدوها لتمزيق الدولة العثمانية هي الفصل بين العرب والترك في أطار الدولة العثمانية، وإظهار الأتراك الحاكمين للدولة العثمانية، على أ م مستعمرين للعرب وبلادهم، وأ م هم الذين سيحمون العرب وبلادهم وما تحويه من مقدسات، وهذا هو مضمون الرسائل التي كان يبعث ا ملك الإنجليز جورج الخامس إلى العرب[5]، وهذه الجذور التاريخية للخداع والمخاتلة الغربية لم تنقطع، وإنما أصبحت سمة من سمات السياسة الدولية، التي يمن عليها الإرادة الغربية، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم ابراش إن"التآمر قلب السياسة، ونقصد أن ما لا تستطيع السياسة تحقيقه بالمكشوف عن طريق القانون والاتفاقيات، تسعى إلى تحقيقه عن طريق الحرب والخداع والمناورة، وكل دولة من دول العالم لها سياستان: سياسة معلنة مزينة بشعارات ومبادئ أخلاقية وقانونية، وسياسة سرية أو خفية يرسمها إستراتيجيون وأجهزة مخابرات ويطبقو ا في الخفاء، أو يلجئون إليها وقت الحاجة.. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، هناك التآمر ضد كوبا، وفضيحة ووترغيت، وإيران غيت، وغيرها، وهي أوجه تآمرية سياسية"[6]، ويؤكد ذلك الدكتور مصطفى الفقي بقوله"التسليم بوجود ما يمكن تسميته بالحكومات الخفية.. فبينما يقصر دور الساسة والدبلوماسيين على إصدار القرارات العلنية وتنفيذ السياسات العامة، وترتيب الأولويات، والتوقيع على المعاهدات، تكون هناك قوى أخرى

---

[1]-الجبرتي، الشيخ/عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ٤٣٦/٢.

[2]- بو عياد، الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص٣٩-٤٠.

[3]-ذكر تلك المشروعات: أرسلان، شكيب، مئة مشروع-أعدها الأوربيون- لتقسيم الدولة العثمانية، وأوردها ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ٢٠٨/٣-٣٤٢، وقد أستلها الأستاذ/محمد العبده وطبعها في كتاب عنون له بـ"مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية".

[4]-أنظرها لدى: الواعي، د/توفيق، المخططات العدائية ضد الإسلام، مجلة الشريعة الإسلامية، العدد السابع عشر، ذو القعدة، ١٤١٠هـ، ص٢٧٣وما بعدها.

[5]- أنظر نص تلك الخطابات لدى: أرسلان، شكيب، ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ٢٨٣/٤-٢٨٦.

[6]-أبراش، د/إبراهيم، نظرية المؤامرة السياسية بين التحليل العلمي والتهويل السياسي، جريدة "القدس العربي"، لندن، ١٩٩٨/٥/١٩، بواسطة/ المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مجلة الفكر السياسي، العدد(٢١)، السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

خلف الكواليس هي التي تضع الخطوط العريضة، ثمّ ترسم التفاصيل، وتبحث فيما وراء الأحداث، وتقوم بنوع من الدبلوماسية السرية، حتى لو وصل ا الأمر إلى بعض الأعمال التي قد لا يعلم ا السياسيون أحياناً، مثل الاغتيال السياسي، أو الابتزاز الشخصي، أو حتى ترويج الشائعات وإطلاق النكات، وكل ذلك في إطار مصلحة عليا، ومفهوم خاص لأهداف تسعى الدولة لإنجازها على المدى الطويل، في عملية فصل باردة بين السياسة والأخلاق، ولعل السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة تعد مثالاً لذلك.. فما أكثر ما وقفت وراء انقلابات عسكرية، واتصالات سرية، وصفقات دولية، فالعالم اليوم محكوم بشبكة معقدة من الأجهزة المعنية بصنع السياسات الخارجية، وتحقيق المصالح الوطنية، ربما يلعب الجزء الخفي منها دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً من الدبلوماسية العلنية، أو شعارات الحكم وخطب الزعماء"، ولقد اعترفت السيدة مادلين أولبرايت-وزيرة الخارجية في إدارة كلينتون-في٢٠٠٠/٣/٩م، بتورط الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب الذي أطاح برئيس وزراء إيران، الدكتور محمد مصدق في عام١٩٥٣م!!، كما تبين أن بلجيكا-التي كانت تستعمر الكونغو-كانت متورطة في اعتقال رئيس الوزراء الكونغولي "باتريس لومومبا[١]" في عام١٩٦١م، واغتياله بعد ذلك، وقد اعترف مفوض الشرطة البلجيكية-جرار سويكي-في تحقيق أجراه التلفزيون البلجيكي عام٢٠٠٠م، أنه أشرف على إذابة جثة "باتريس لومومبا" بحامض الكبريتيك"!!، وهكذا كل شخص يستعصي يتم أزالته واستبداله، وهذا الاستبدال حسبما يسميه جارودي بـ-"حركة اللااستعمار"، "حيث يصبح التدخل العسكري استثناء بينما يكون من الأيسر التأثير بواسطة شخص وسيط، وبمساعدة الفئة الأكثر تفهما لمصالح الرأسمالية"[٢]، وفي كتابه"حرب الخليج دفعتني إلى الاستقالة"، يقرر جان بيير شوفينمان-وزير الدفاع الفرنسي الأسبق-الذي استقال احتجاجاً على الحرب ضد العراق عام ١٩٩١م- أنه "في كل مرة أراد العرب استدراك تخلفهم، ولأسباب وجيهة أن يصنعوا وحد م، كانوا يجدون الغرب على طريقهم كي يمنعهم من تحقيق أهدافهم، كما حصل غداة الحرب العالمية الأولى-ويقصد هنا مؤامرة سايكس،بيكو- وأن يبقوهم داخل حدودهم المصطنعة، أو ليردوهم نحو الماضي، بما في ذلك استخدام قوة السلاح.. وفي كل مرة أراد نظام عربي أو مسلم الانفتاح على الحداثة، كان الغرب يسد الطريق عليه أو يسحق شرايينه.. فبالأمس كان ذلك مع محمد علي باشا، وخديوية مصر والسلاطين ا ـددين، وبعد ذلك مع جمال عبد الناصر، ولن أنسى بالطبع الدكتور محمد مصدق في إيران.. وكان من النتائج المباشرة لحرب الخليج الثانية١٩٩١م، "بطح" بلد عربي هو العراق، وهو الوحيد في المنطقة الذي بدأ ي ع عن نفسه رداء التخلف"، ويشرح شوفينمان الممارسات التآمرية الأمريكية قبل الحرب(وبما في ذلك: شيطنة الرئيس العراقي، وتعطيل آلية الأمم المتحدة)، التي هيأت الظروف الدولية والإقليمية لشن الحرب ضد العراق، مستشهداً بسابقة أمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، فيقول:"من المعروف أن الرئيس (الأمريكي) روزفلت، تلقى إنذاراً حول موعد الغارة اليابانية على قاعدة بيرل هاربر البحرية في أيلول١٩٤١م، ولكنه انتظر حتى وقعت الغارة

---

[١]-أنظر في ذلك الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت عنوان"مجوهرات العائلة"، ونُشر ملخصها لدى: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة-وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٦٩-٧٢.

[٢]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٩.

فعلاً دون أن يخطر عنها أحداً، لكي يتمكن من إقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة دخول أمريكا الحرب"[1]، وكل ذلك مما يعطي المصداقية للا امات الموجهة إلى إدارة الرئيس الأمريكي الحالي-جورج بوش الابن-بأ ا لم تتخذ الإجراءات اللازمة تجاه المعلومات الإستخبارية التي زودت ا في وقت مبكر قبل حدوث تفجيرات نيويورك وواشنطن(في٢٠٠١/٩/١١م)، وفسر الكثيرون ذلك "الإهمال المتعمد" برغبة الرئيس الأمريكي الحالي في اتخاذ تلك التفجيرات ذريعة للحرب على أفغانستان والعراق وغيرهما بحجة مكافحة الإرهاب، وكان السيد سكوت ريتر(المفتش الأمريكي السابق في لجنة الأمم المتحدة المكلفة بـ ع أسلحة العراق -أونسكوم) قد أكد في فيلم وثائقي تم عرضه، في٢٠٠١/٧/١٨م، في نادي الصحافة في الأمم المتحدة، أن رئيسه في اللجنة، السيد ريتشارد بتلر، أصدر إليه تعليمات في مقر البعثة الأمريكية في نيويورك، في أواخر عام١٩٩٨م، طالباً منه استفزاز العراقيين، كي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ القصف الأمريكي للعراق-الذي نفذ بعد ذلك، لعدة أيام في شهر رمضان، اعتباراً من١٩٩٨/١٢/١٦م، وسميت العملية: ثعلب الصحراء-! فقد قال السيد ريتر في ذلك الفيلم الذي أخرجه بنفسه(وعنوانه: الرمال المتحركة)، أن رئيسه بتلر تلقى من ساندي بيرغر(مستشار الرئيس للأمن القومي، في حينه)مكالمة هاتفية يبلغه فيها رغبة واشنطن في "اختلاق مواجهة، لاستغلالها في البدء بالهجوم على العراق"، فوافق بتلر على ذلك، واصطحب معه فريقاً رفيع المستوى من لجنة "اونسكوم" إلى اجتماع في مقر البعثة الأمريكية في نيويورك، ورسم خطين متوازيين.. جعل أحدهما تحت عنوان "تفتيش"، والآخر "إجراء عسكري". وأوضح بتلر أن على لجنة "اونسكوم" افتعال أزمة تفتيش، كي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ القصف"، فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله وقائع تاريخية أخرى مثل: تآمر بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني في مدينة "سيفر" الفرنسية لشن العدوان الثلاثي على مصر عام١٩٥٦م، وتآمر أمريكا مع العدو الصهيوني لشن العدوان على الأمة العربية في حزيران/يونيو١٩٦٧م، فإننا سنخرج بالنتيجة المنطقية التالية:"أن المؤامرة في السياسة الدولية موجودة، ونستذكر هنا قصة المؤرخ الأمريكي-ريتشارد كوتوم- الذي كان متخصصا في التاريخ الإيراني الحديث والمعاصر، وكان لهذا الأستاذ تلامذة إيرانيون يحضرون صفوفه ويكتبون أبحاثهم تحت إشرافه، وكان هذا الأستاذ يسأل تلامذته الإيرانيين عن أسباب وقوع حدث ما عند وقوعه في إيران، فكان الطلبة الإيرانيون يجيبونه عادة بأن بريطانيا هي المحرك الأساسي لهذا الحدث أو ذاك، وينقل عن هذا الأستاذ الأمريكي أنه ضاق ذرعاً بتفسير طلابه الذي لا يتغير للأحداث في بلادهم، وأخذ ينظر إليهم نظرة مملوءة بالسخرية، ثمّ صدف أن عرضت الحكومة الأمريكية على هذا الأستاذ أن يعمل لديها ويتخلى عن وظيفته الجامعية ففعل ذلك لأسباب شخصية، وما أن بدأ يعمل لدى الحكومة الأمريكية حتى أصبح بمقدوره الاطلاع على التقارير السرية التي كانت تصل من السفارة الأمريكية في طهران إلى وزارة الخارجية في واشنطن، وبعد عدة شهور من الاطلاع على الوثائق، صاح هذا الأستاذ: يا إلهي! لقد كان تلامذتي الإيرانيون على حق، ونختم الحديث عن المؤامرة بما قاله وزير الدفاع ومدير المخابرات المصرية سابقاً، السيد أمين هويدي:"إنه في دهاليز البيت الأبيض، وفي أوكار المخابرات ومراكز العمليات برئاسة القيادة المركزية

[1]-أنظر تفاصيل ذلك في: فانون، فرانز، فانون، فرانز، لأجل الثورة الإفريقية، ترجمة:ماري وديالا طوق، دار الفارابي،بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م،ص

في تامبا، وعلى مدى ستة أشهر من جمع المعلومات ودراسة التقديرات وإعداد الخطط وتعديلها، تمّ إعداد المؤامرة الكبرى لغزو العراق-ويقصد الأستاذ هويدي التخطيط للحرب التي قامت على الأكاذيب الثلاثة: امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وتعاون العراق مع تنظيم القاعدة، وإقامة الديمقراطية في العراق- ثمّ أنطلقت عملية"الحرية للعراق"،لغزوه تحت سمع العالم وبصره، ومؤسساته التي أنشئت لمنع العدوان والمحافظة على السلام، وانتهت باحتلال العراق"[1].

المطلب الرابع: العنصرية.

يعتبر مبدأ الـ"أنا" والـ"آخر" الذي قامت عليه المركزية الغربية-كما سبق الإشارة-وما قامت عليه الرؤية الصراعية في الفكر الغربي هي الجذور المكونة لـ عة التفوق العنصري المتأصلة، والتي تشكل سمة لازمة من لوازم التمركز الغربي، وهي قائمة على مايسميه الدكتور/المسيري-رحمه الله-بعنصرية التفاوت-وهو القسم الأول من أقسام العنصرية لديه- وقد عرفها بأ ا: الإيمان بوجود تمايز ثقافي بين الأجناس، وبأن هذا التمايز له أساس مادي (بيولوجي-بيئي-وراثي)[2]، وتبعا لذلك تم سك القول بوراثة الغرب الحديث للإغريق، والتي من خلالها يفسر اصطناع الغرب "نظرية الطبائع"، وهي نظرية عنصرية ومتعصبة، ومؤداها أن للشعوب طبائع تتوارثها وقد دعمت هذه النظرية مقولا ا بكشوفات علم الأجناس الحيوانية كما ظهر عند داروين، ثمّ عممت النتائج على الأجناس البشرية اعتماداً على فرضية تقول بوجود سلالات بشرية ترث سمات تتجاوز مراحل التطور التاريخي للمجتمع، وأن تلك السمات الوراثية هي المسئولة عن اختلاف التطورات الاجتماعية، وفي ذلك وضع مؤلفه الشهير في عام١٨٥٩م والذي يحمل عنوانا يكشف عن محتواه"الحفاظ على العروق المحظية في الصراع من أجل البقاء"[3]، ومن أجل ذلك أصبح علماء الاجتماع الداروينيين يقررون أنه"في غابة صراع الطبقات والأمم والعروق، أصبح من العادي والمبرر، ليس فقط أن يهيمن المنتصرون..على الشعوب الخفيضة، بل وأن يبيدوها لصالح بقاء النوع البشري على المدى الطويل"، يؤكد داروين على ذلك في عام١٨٧١م مطبقا نظريته على النوع البشري"من المؤكد أن العروق المتحضرة ستبيد العروق المتوحشة، وتحل محلها في كل أنحاء العالم"[4]، وترجع "نظرية الطبائع" في جذورها إلى الفيلسوف أرسطو، الذي وضع للبشر تقسيماً تراتبياً يتضمن تقسيم الأفراد إلى "حر بالطبيعة"و"عبد بالطبيعة"[5]. وقد انتهى الأمر بالغرب إلى تمجيد التفاوت التراتبي بين ا تمعات، مع وضع أوروبا في أعلى درجة، ومنحها الحق في الامتداد نحو بقية العالم-بالفتح والكشف والتبشير والاحتلال-لبناء هوية أوروبا..فقد جاء(مثلاً)في قاموس تريفو الصادر عام ١٧٧٧م: "الأوروبيون هم شعوب الأرض الأكثر ذيباً، والأكثر تمدناً، والأحسن صنعاً. وهم يبزون جميع شعوب العالم في العلوم، وفي الفنون، وفي التجارة، وفي الملاحة، وفي الحرب، وفي الفضائل العسكرية والمدنية. إ م أكثر بسالة، وأكثر فطنة، وأكثر كرماً، وأكثر نعومة، وأكثر اجتماعية، وأكثر إنسانية"!!!

---

[1] -أنظر: المصري،عبد الوهاب مؤامرة الغرب على الإسلام،مجلة الفكر السياسي،العدد(٢١)،السنة الثامنة، شتاء عام ٢٠٠٥م.

[2] - المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[3] -كوكري، كاثرين، مسلمة تفوق البيض ودونية السود، ضمن كتاب التاريخ الأسود للإستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٦٧٤.

[4] - كوكري، كاثرين، مسلمة تفوق البيض ودونية السود، ضمن كتاب التاريخ الأسود للإستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص٦٧٤.

[5] -إبراهيم، د/عبدالله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٢٣وما بعدها.

ويلاحظ أن عنصرية التفاوت هذه والاستعمار الغربي صنوان، وهذا القسم من العنصرية هو تجل للرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية في عصر التحديث والحداثة-حتى عام١٩٦٥م-ويمكن القول أن عنصرية التفاوت تبدأ مع الفكر الإنساني الغربي ذاته، حيث وضع هذا الفكر الإنسان في مركز الكون-دون استخلاف من الإله-ولكن هذه الإنسانية انحدرت بسبب إطارها المادي إلى امبريالية، فبدلا من أن يضع الإنسان الغربي الجنس البشري في مركز الكون، وضع الجنس الأبيض في هذا المركز، ووضع بقية البشر مع الطبيعة-المادة في الهامش، وبدلا من أن يكون الهدف من الوجود في الكون تحقيق مصلحة الإنسان، أصبح الهدف تحقيق مصلحة الإنسان الأبيض[١]، وعلى هذا تأسست علاقات دول المركز بدول الأطراف، فـ"تمييز الإنسان الملون، واستغلاله من جانب الإنسان ذي اللون الآخر، أمران حديثان حداثة التوسع العالمي للتجار والبحارة والجنود والمبشرين الأوروبيين، ولذلك لا يمكن التفكير في النماذج العرقية إلا انطلاقا من أكثرها نموا النموذج الأبيض"[٢]، وتبعا لذلك النموذج يتم تقسيم الصفات والعمل تقسيما عالميا فـ"للأبيض النظام أو الحرية والمثابرة، والأصفر مستهتر وضئيل الذكاء، ولكنه عملي، والأسود شره وموسيقي، تناسلي وغير مستقر"[٣]، فالبياض"هو المبدأ الذي ينتظم حوله كل شيء، ولكنه يتموج حسب المدارس.."[٤]، لقد كان هؤلاء البيض "هم الذين نقلوا جماعات سكانية بأسرها إلى عالم آخر، وحطموا عائلا م ومحوا شخصيا م وتراثهم وعاملوهم معاملة الحيوانات. وأخيرا فإن هؤلاء الأوربيين هم الذين طوروا مجموعة مفصلة من التبريرات من الأفكار والنظريات ومشاعر التفوق العنصري التي تجاوزت عنصرية ا تمعات السابقة إلى حد كبير، فما من مجتمع آخر أنتج مجموعة من الشعراء والفلاسفة والدبلوماسيين المؤمنين بالعنصرية كتلك التي أنتجتها الطبقة الحاكمة الأوربية والأمريكية، وما من مجتمع آخر ربط بين قيمه الدينية والخلقية والاجتماعية والشخصية وبين العنصرية هذا الرباط الوثيق. ولعل هذا وحده ينهض دليلا على مدى شمولية الاستغلال العنصري الغربي. لقد ألح الغربيون كثيرا وطويلا وبشدة على أن ما يفعلونه لم يكن إلا أمرا طبيعيا.."[٥] ولا يجدون فيه أي أي غضاضة، وذلك الأنا المتعالي الذي يشعر به النموذج الأبيض هو الذي يشعره بفوقيته، ولزوم تميزه، واستئثاره بخيرات الأرض، وحمله لعبء رسالة تنويرها، من خلال ما-يسميه دريدا- الأساطير البيضاء"التي تعيد تجميع ثقافة الغرب وتعكسها، فالرجل الأبيض يفهم أن أساطيره(أي الأساطير الهند-أوروبية)وعقله(أي نسق القيم الأساسية الخاص بلغته هو) أ ما الشكل الكلي لما لا يزال حتما يرغب في تسميته العقل"[٦]، والذي يرغب في فرضها على من عداه، فعلى سبيل المثال كانت تلك"أيديولوجية البريطانيين في الهند الشرقية-أيديولوجية العرق السيد- وهي فكرة متأصلة في الامبريالية، وعبر عنها القائمون على السلطة بلغة لا لبس فيها، وتبينت في الممارسة، حيث تعرض الهنود للإهانة والإذلال، والمعاملة المزرية"[٧]، وكذلك الحال مع السود، ومن يطلع على ما وردفي في قانون كولبير-الذي ظل معمولا به حتى عام١٨٤٨م-

---

[١]- المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٢٢، وما بعدها ففيها مزيد بسط حول هذا القسم.

[٢]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٨٣/٣.

[٣]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٩١/٣.

[٤]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، النموذج الأبيض، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٩١/٣.

[٥]- رايلي، كافين، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٦]- يانح، روبرت، أساطير بيضاء-كتابة التاريخ والغرب،مرجع سابق، ص٦٣.

[٧]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٧.

يجد درجة من الهمجية غير مسبوق، ومنصوص عليها بأحكام القانون، إذ تنص المادة الثانية منه على أن"كل العبيد الموجودين في جزرنا-أي الجزر الخاضعة للسيطرة الفرنسية-سيعمدون وفقا للديانة الكاثوليكية الرومانية البابوية"، وتنص المادة (٣٣)على أن"العبد الذي يضرب سيده أو أحد أفراد عائلة سيده يحكم عليه بالموت"، وتنص المادة(٣٨) على أن"العبد الذي يهرب لمدة شهر بداء من اليوم الذي يعلن فيه سيده عن هربه للعدالة، تقطع أذنيه ويوضع وشم زهرة الزنبق على ذراعه. وفي المرة الثانية بمرور شهر يعاقب بقطع عرقوب الساق، ووشم زهرة الزنبق على الذراع الثانية. وفي المرة الثالثة يحكم عليه بالموت"[1]، وهذه الأحكام كلها إنما هي صادرة عن تلك العنصرية المتعالية التي لا يحدها حدود في تعاليها، ولذلك نجد غوستاف لوبون (١٨٤١-١٩٣١م) صنف الأمم في أربع طبقات نفسية، حسب عناصر اعتبرها ثابتة-منها ما هو راجع إلى الأخلاق، ومنها ما هو راجع إلى الذكاء-واعتبر أن الأمم الراقية، وهي أعلى طبقة، "لا يندرج فيها إلا الأمم الهند أوروبية، فهي وحدها التي أظهرت مقدرة على الاختراعات في الفنون والعلوم والصناعة، سواء كان ذلك في الزمن القديم زمن اليونان والرومان، أو في عصرنا هذا، وهي التي أوصلت الحضارة إلى درجة ارتقائها الحالي"[2]!!، وهذه النظرة العنصرية، هي التي حرص المفكر النازي ألفريد روزنبرج أثناء محاكمته في نورمبرج التأكيد على أ ا جزء أصيل من الحضارة الغربية، وأكد أن هناك علاقة عضوية بين العنصرية والاستعمار، وقد أشار إلى أنه عثر على لفظ سوبرمان في كتاب عن حياة اللورد كتشنر-وهو الرجل الذي قهر العالم- كما أكد أنه صادف عبارة العنصر السيد في مؤلفات عالم الأجناس الأمريكي ماديسون جرانت، والعلامة الفرنسي جورج دي لابوج، وأضاف قائلا"إن هذا النوع من الأنثربلوجيا العنصرية ليس سوى اكتشاف بيولوجي جاء في ختام الأبحاث التي دامت أربعمائة عام"[3]، أي منذ عصر النهضة في الغرب وبداية مشروع التحديث، ونتج عن تلك العنصرية وتراكما ا أن أصدر المؤرخ الفرنسي جان كريستوف روفان-عام١٩٩١م-كتاباً تحت عنوان "الإمبراطورية والبرابرة الجدد"، واعتبر فيه أن الإمبراطورية هي حضارة الشمال (أو الغرب)، وأن البرابرة هم شعوب الجنوب (أو الدول النامية) التي يتزايد عدد سكا ا بوتيرة تخيف دول الشمال، وأن أشد ما يرعب روفان هو ما سمي بالتفجر السكاني الذي يحصل في دول الجنوب، ويقول روفان صراحة: "إن ما ندافع عنه في الحقيقة، هو مستوى معيشتنا"[4]، وفي المقابلة التي أجر ا في آب/أغسطس١٩٩١م مجلة "باري ماتش" ماتش" الفرنسية مع روفان، كرر المقولات العنصرية الواردة في كتابه المنوه عنه، وقال:"..ما دام الإنسان قد أخفق في جهوده لمراقبة النمو الديمغرافي؛ لماذا لا نترك للطبيعة أن تفعل فعلها؟ ستتكفل الحرب، وا اعة، والفيضانات، والزلازل،

---

[1]- مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ٦٥/١.

[2]-لوبون، غوستاف، سر تطور الأمم، ترجمة/أحمد زغلول باشا، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص٣٢.

[3]-المسيري، د/عبد الوهاب، دراسات معرفية في الحضارة الغربية، مرجع سابق،ص٢٢٥، وقارن ذلك بما أورده:فونتيت، فرانسوا، العنصرية، ترجمة:د/عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص١١١-١١٧، والكتاب في جملته دراسة ضافية لهذا الموضوع.

[4]-دهني،صلاح،الإمبراطورية والبرابرة الجدد الذين هم نحن،جريدة "الأسبوع الأدبي"،دمشق، بواسطة/ المصري،عبد الوهاب،مؤامرة الغرب على الإسلام،مرجع سابق.

سابق.

والأوبئة، بإقصاء قسم من فائض السكان"، وهو يقصد بطبيعة الحال السكان الفائضين عن مليار السكان أو ما يسمونه بـ "المليار الذهبي" في أوروبا وأمريكا واستراليا ونيوزيلندة!!![1].

والواقع-كما يقرر الدكتور عبد الله إبراهيم- أن فكرة "السمو الأوروبي" وفكرة "امتدادية أوربا" وفكرة "أوروبا مركز العالم"ستفرض نفسها منذ القرن الثامن عشر، بحيث تصبح أوروبا، حسب ميشال دوفيز "الوسيط للتقدم الكوني" و"السيد المعطاء" الذي ينبغي على العالم أن يكون معتمداً عليه سياسياً وتكنولوجياً، وذلك أن ما دف إليه الحضارة الغربية-كما يرى توينبي في كتابه"الإسلام والغرب"-هو"جمع العالم الإنساني كله في مجتمع كبير واحد، والسيطرة على كل شيء فوق الأرض، وفي البحار والأجواء التي ستصل إليها الإنسانية عن طريق التقنية الغربية الحديثة"[2]!!!.

وبالرغم من وضوح وجلاء هذه العنصرية الغربية ووضوحها بدون لبس أو غموض، إلا أ م يستنكفون أن يواجههم أحد بتلك الصفة، وكذا الحال بالنسبة لربيبتهم المدللة-إسرائيل-حيث يوجد لديهم عشرين قانونا تمييزيا ضد المواطنين العرب، وعندما ووجهوا بتلك الحقيقة، وأصدرت الجمعية العامة في١٠تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٥م قرارها رقم(٣٣٧٩)الذي أدان الصهيونية وأعتبرها"شكلا من أشكال العنصرية، والتمييز العنصري"، قامت الصهيونية ومن ورائها الدول الغربية بشن معركة فكرية ودبلوماسية وسياسية وإعلامية دف إلى إعدام ذلك القرار، وحمل الدول التي صوتت عليه على التنصل منه، واستعملت سلاح العداء للسامية ضمن ما استعملته من أسلحة، واعتبرته تشجيعا للإرهاب ضد إسرائيل، كذلك شنت حملة شعواء-بسبب هذا القرار-ضد الأمين العام كورت فالدهايم حول علاقته بالنازية في شبابه، كما منع من دخول الولايات المتحدة الأمريكية-بعد أن أصبح رئيسا للنمسا-على أثر تعديل قانون الهجرة والجنسية الذي سمي"تعديل هولتسمان"[3]، وصيغ بأسلوب غامض متعمد، وقد ورد فيه مثلا"أن كل من أمر أو سبب أو ساعد أو شارك بأي شكل من الأشكال في اضطهاد شخص ما لسبب عرقي أو قومي أو ديني أو سياسي فإنه يندرج في هذه القائمة من دون أن يتوافر برهان أو دليل بل يكفي مظهر شك ما"، وشنع عليه تشنيعا يدعو إلى الرثاء، ولُفقت له التهم بسبب موقفه ذلك[4]، وبعد١٦عاما من الاستنفار الصهيوني، استطاعت إسرائيل وتدعمها الدول الغربية إلغاء ذلك القرار في ١٦ديسمبر/كانون أول١٩٩١م، ويعتبر هو القرار الوحيد الذي أصدرته الجمعية العامة ثم قامت بالعدول عنه ونقضه[5].

المطلب الخامس: النصرانية كهوية.

سبق أن أوردنا أن من سمات الحداثة هو قطيعتها مع الدين، وانقلا ا عليه، إلا أن تلك القطيعة لم تكن مبتوتة الأوصال، حيث ظلت النصرانية كهوية لدول المركز الغربية يتمركزون حولها، ويلهبون من خلالها حماسة جماهير الناس، ويوظفو ا

[1]-بلقزيز،عبد الإله،بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي، ما العمل؟، مجلة "المستقبل العربي"، بواسطة/ المصري، عبد الوهاب، مؤامرة الغرب على الإسلام، مرجع سابق.

[2]-إبراهيم، د/عبدالله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٢٢،وللمزيد حول هذه النظرة أنظر:كافلين، رايلي، الغرب والعالم، مرجع سابق،٨١/٢وما بعدها.

[3]-وقد تم أقرار ذلك التعديل بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار الأممي الذي أدان الصهيونية، مما يوحي بأنه كان أحد أساليب الضغط على من يخالف الصهيونية.

[4]-فالدهايم، كورت، الرد، ترجمة:د/عصام الخضراء،دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٨م،ص١١١، وفيه تفاصيل مثيرة عن الحملة التي شُنت عليه.

[5]-شعبان، عبد الحسين، العنصرية والصهيونية، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ٣٤٩/١-٣٥١.

في خدمة أجندا ـم السياسية، فالنصرانية اليوم "في نظر السواد الأعظم إنما هي مجرد معنى شكلي فقط، كما كانت حالة آلهة رومه، تلك الآلهة التي لم يكن يسمح لها، ولا ينتظر منها أن يكون لها نفوذ حقيقي ما على ا ـتمع.."[1]، وكان بداية ذلك منذ اختطاف النصرانية من المشرق، حيث ميلاد المسيح ورسالته-كما سبق الإشارة- والمزاوجة بينها وبين الاعتقادات اليونانية، وتحويلها إلى عقيدة غربية الجذور شكلية التعلق بالمسيح ورسالته لتكون تلك العقيدة أصلا من أصول مركزية الغرب، ويستمر ذلك التمركز حتى عصرنا الحاضر، فإذا كان" الغرب المسيحي قد خسر شيئا من قوته لصالح أيدلوجية مترابطة ومعلمنة، ولكنها تنطلق منه، فذلك لا يفعل شيئا خلاف تأكيده أنه الأسطورة التأسيسية التي تسمح بتعيين هوية التصورات التي تعمر تاريخنا، واليوم حيث توجد الأيدلوجية المسيحية توجد أسطورة الغرب حية تماما كما لو أ ا ولدت لتوها..حيث يكمن بين أوروبا القديمة والحديثة، توسط المسيحية، أي أعلاء شأن الغرب.."[2]، والذي"استعاضت فيه المسيحية عن الفصل الكلاسيكي بين الإغريق والبرابرة، بمعيار أكثر كرما وأشد مرونة لتقسيم البشرية، وهو معيار الإيمان الذي كان أتباعها ينشرونه دائما، ومع ذلك فإن الطبيعة التبشيرية للمسيحية مثلها مثل النظرة الإغريقية المتصلبة-التي تستبعد كل ماهو إغريقي من دائر ا-لا تشكل أساسا يشجع على الاهتمام المتعاطف، أو الموضوعي بصفات الإنسان، أو ثقافته، إن كانت تلك الصفات خارج الدائرة المسيحية"[3]، وقد تم توظيف تلك الطبيعة التنصيرية لتكوين الدلالات، ومن ثم خدمة الأجندات والرؤى الغربية، وعلى سبيل المثال تكوين دالات"أمريكا، وأمريكي، وأمرك"، حيث بنيت هذه الدالات على النصرانية كهوية:

"فأمريكا هي: كنعان الجديدة، والقدس الجديدة، بلاد عدن حيث يسود الله والطبيعة.

والأمريكيين: تحت الحماية الإلهية، فلا يمكن أن يحتل قارة مجهزة بمثل هذا الكرم الإلهي سوى شعب مختار، فالله غربل أمة كاملة ليستطيع إرسال أفضل حبو ا، كما فعل مع العبرانيين الذين رسم لهم دربا في البحر، وأقام لهم مائدة في الصحراء.

أما أمرك: فهذه المهمة موكلة إلى الشعب المختار، فالتشريع في شؤون العالم-حق لهم- فكل مواطن حر في الإمبراطورية، يجب أن يعد نفسه مشرع نصف البشرية، والتبشير: فاستعمار هذا البلد، ونموه السريع، وازدهاره الذي لا مثيل له، هي الدروب التي اختار ا العناية الإلهية لتوطيد إمبراطوريتها وتوسيعها، والتحرير: فقد كنا مكرسين من جانب العناية الإلهية..لنكون مخرج نجاة لإخوتنا في أوروبا..، والتنوير:استعمار أمريكا بداية تحقيق خطة العناية الإلهية، التي هي جعل النور ينبثق إلى العالم، والتجديد: فليجدد العالم الجديد العالم القديم"[4]، وقد نتج عن هذه البنائية الإعلان الذي آمن به وأعلنه تيودور روزفلت إن"أمركة العالم قدرنا"[5]، والذي حول لاهوت التوسع إلى إستراتيجية عالمية، نجم عنها التصور الأمريكي للحدود على أ ا "متحركة، ومرنة، مستقبلية غير محدودة، على اعتبار أ ا مسجلة في مستوى إلهي يستبعد

---

[1]-أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق،ص٤٧،وفيه تفصيل عن كيف قدمت النصرانية تنازلات عن ثوابتها لتحافظ على تواجدها الاسمي لدى الغربيين.
[2]-ميريه، جيرار، أيدلوجية الغرب- معنى أسطورة عضوية، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١٥/٢-١٧(بتصرف واختصار).
[3]- جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٦.
[4]-كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٦٩/٣-٢٧٠.
[5]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٦١/٣.

التناهي، حدود لا تكاد تفصل بين ماهو هنا-محتل من قبل-وبين ما يجب الاستيلاء عليه، والنظر إلى الحدود على اعتبار أ ا نصبت كعلامة مؤقتة، وليس كحد، وتبعا لذلك فالتوسع لا يكون إلا تملك لإقليم منحه الفضل الإلهي."[١]، وهذه النظرة لا تشكل الرؤية الأمريكية فحسب، بل هي رؤية للتمركز الغربي بكامله، والذي أصبحت أمريكا تشكل قمته، فما حدث إنما هو انزياح، وتغير في القيادة فقط، وإلا فالإستراتيجية والرؤية واحدة، فقد كانت" إنجلترا أقوى أمم الأرض، وبعد الإصلاح بقليل، جاء بضعة أشخاص إلى هذا العالم الجديد للمحافظة على عقيد م، وربما كان هذا الحدث البريء في مظهره، سبب تحول مقر الإمبراطورية إلى أمريكا"[٢]، ومن خلال هذه الرؤية التي جعلت النصرانية هوية لها تم بناء أسطورة الشعب المختار-التي سبق الإلماح إليها-والتي شكلت روح التمركز الغربي، وإطلاقه حملاته الاستعمارية، والتنصيرية وتقاليدهما المنبثقة"عما يسمى البلاد المسيحية، من خلال اللجوء إلى الكتابات المقدسة لتسويغ السلوك اللاإنساني"[٣]، وجعلها كوسيلة لاستعباد المركز لمن عداه من دول الأطراف، وأكثر المآسي وا ازر التي ارتكبت من قبل الحضارة الغربية في مشرق الأرض ومغر ا، إنما كانت باسم النصرانية كشعار وهوية، وعلى سبيل المثال كان الحكم في فرنسا بلد الأنوار والعلمانية، لا دينيا بل هو أقرب إلى العداء للدين، ولكنها في نفس الوقت ترعى الإرساليات التنصيرية، كما تقوم ببناء الكنائس في دول الأطراف، واستقبال القساوسة لتعليمهم في مدارسها الدينية، وعلى حسا ا[٤]، وهي مارست بإسم النصرانية بعد احتلالها للجزائر(١٨٣٢م ـ ١٩٦٢م)، شناعات لا حدود لها، وأحيانا قد يكون ذلك للإذلال، ومن ذلك أن البابا أراد أن يقيم عيدا بمناسبة مرور ألف وستمائة سنة على موت القديس أوغسطينيوس، ولكنه أراد لهذا العيد أن يكون له طابعه الخاص، فأختار أن يدعو إلى مؤتمر أفخارستي في مدينة قرطاج-قرب تونس-لأن القديس أنطونيوس كان بربريا، وأجبرت تونس على أن تمول المؤتمر من خزينتها المفلسة بمليونين من الفرنكات، وأن تخلى المساجد، وتوضع ا الأسرة لتكون نزلا للرهبان الذين جاءوا من أطراف الأرض ليعلنوا حربا صليبية على تلك المساجد، ومن يعارض ذلك يلقى به في السجن[٥]، فتأمل إلى أي حد من الإذلال بلغته هذه الصليبية، التي تقيمه-أي الصليب-خارج أراضيها، وتنكسه داخل أراضيها، وتحارب النشاط الديني، وتحظر التدريس الديني والمدارس الدينية وتتدخل في التصرف الديني للأفراد لأنه، في نظرها، يهدد وجودها الاستعماري في البلاد المستعمرة ويمكّن الرجل(الأهلي)من بلورة شخصيته واستقلالها، وهكذا كان الدين المسيحي وسلاحه التنصير في خدمة السياسة الاستعمارية في كثير من المناطق التي ابتليت بالاستعمار الأوربي الحديث، وحرصا من رأس الكنيسة على بقاء النصرانية كهوية للقارة الأوروبية، فقد تحفظ على انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وهو يعتقد أن في ذلك اية للإتحاد الأوروبي ككيان سياسي يعبر عن ثقافة

---

[١]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٧٠/٣.
[٢]- كورنيمان، ميشيل، وموريس رونال، أيدلوجيات الإقليم، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ٢٦٧/٣.
[٣]- برير، الأب/مايكل، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني- أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا، فلسطين، مرجع سابق، ص٦٧.
[٤]- خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٥٤-١٥٥.
[٥]- خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٥٧-١٥٨.

مشتركة، ويرى بدلا من ذلك أن ترتبط تركيا بالإتحاد الأوروبي بطريقة تمكنها من الاستفادة من المنافع الاقتصادية دون أن تصبح عضوا يتمتع بحق التصويت الكامل أثناء المداولات السياسية الأوروبية[١].

المبحث الثالث: آليات المركزية الغربية.

لقد انطلقت دول المركز في تحديد آليا ا للسيطرة على دول الأطراف من خلال تلك السمة الرئيسة التي اتصفت ا، وظلت، ومازالت، وستظل مكونا رئيسا لوجود ذلك التمركز-وهي سمت التمركز حول الذات- والتي حرصت على التأكيد على كل ما هو مذهل وغريب ومشين في الثقافات والشعوب الأخرى، واعتمدت في ذلك على"أساس الشعور بالتفوق والاستهجان، وتتميز بميل روا ا إلى الاستعاضة عن الحقائق بالتخيلات العدائية.."[٢]، التي جعلت من الـ(آخر)"مهرطق" و"متوحش" و"همجي" و "غني" و "قرصان" و "تاجر رقيق" و "غريب الأطوار" و "فظ" كل تلك الأوصاف كانت صورا نمطية جامدة بثها وروج لها في العقل الجمعي الغربي رحالة وتجار وقساوسة[3]، أما الآن فأصبح"شهوانيا" و"غبيا" و"يملك آبار النفط" و"إرهابيا"، وخطورة هذه النظرة التي ينظر ا الـ(أنا) للـ(آخر) أ ا أعطت شرعية لذلك التقسيم الثنائي"نحن"و"هم"، "شرق"و"غرب"، وخولت بموجب ذلك التقسيم الجماعة المكونة للحضارة-الغرب-باستغلال الجماعة الخارجة عنها، بحجة تفوق الداخلة، وتخلف الخارجة، فالقوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية التي اتصف ا الغرب الرأسمالي القوي في هذه المرحلة، "وحاجته الملحة إلى المواد الأولية الخام لاقتصاده الصناعي جعلته يفكر جديا بضم أو غزو ذلك(الآخر/الشرق) الذي سيؤمن له هذه المتطلبات من جهة، وسيكون بمثابة السوق التي تستهلك أنتاجه من جهة أخرى"[٤]، وتبعا لذلك فقد حاولت جاهدة دول المركز الغربية على ضمان تفوقها وهيمنتها على ذلك الآخر، ولذلك عملت على أنشاء نظام متكامل لضمان ذلك التفوق، وتلك الهيمنة، ويكون محور-ذلك النظام- "تفكيك المركب الحضاري"[5] لدول الأطراف، وذلك التفكيك أعدت له الترسانة الاستعمارية مختلف أنواع القذائف، وهم وهم خلال ذلك-كما يقول مالك بن نبي-"يحسبون حسابا لكل أعمال وأقوال يقومون ا"، ويرى الدكتور عبد الله النفيسي أن المركز يتحكم بالأطراف عبر أربعة أضلع هي:

١-احتكار ثقافة السلاح، وتجارته التقليدية.

٢-احتكار النفط والخامات الأخرى(والإستراتيجية بالذات).

---

[١]- مجلة نيوزويك-الطبعة العربية-العدد(٣٣٧)، ٥-ديسمبر ٢٠٠٦م، ص٤٣.

[٢]-جورج، كاثرين، الغرب المتمدن ينظر إلى أفريقيا البدائية، مرجع سابق، ص٢٠٢، وللمزيد حول عداء الغرب للإسلام أنظر: أنظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٩٧-١١٣.

[٣]-أنظر في ذلك، ساري، حلمي، المعرفة الإستشراقية-دراسة في علم اجتماع المعرفة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد(١٧)، عدد(٣)، ١٩٨٩م، ص١٩٣، وقارن ذلك بما أوردته: هيلين كلاستر، المتوحشون والمتمدنون في القرن الثامن عشر،ضمن تاريخ الأيدلوجيا، مرجع سابق، ٢٣٧/٣.

[٤]- ساري، حلمي، المعرفة الإستشراقية- دراسة في علم اجتماع المعرفة، مرجع سابق، ص١٩٢.

[٥]- هذه التسمية للدكتور/أحمد العماري، أنظر ذلك في: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧.

٣-احتكار الشرعية الدولية(عبر الأمم المتحدة، ومجلس الأمن). ٤-احتكار التجارة العالمية، والثقافة والإعلام[١].

بينما يرى الدكتور/أحمد العماري أن التمركز الغربي يعتمد في سيطرته على دول الأطراف على نظامين من أنظمة الغزو قامت بصنعهما دول المركز، وهذين النظامين هما: الغزو العسكري، والغزو المدني، والغزو العسكري المراد به: استخدام القوة الحربية لفرض المركز لأجندته ورؤاه، أما الغزو المدني فهو"توظيف التقنيات المدنية-الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية والفكرية...الخ- في التغيير الحضاري"[٢]، الذي يريد المركز أن يحدثه، وهذه الأنظمة والآليات في مجملها كما يقول عنها الشيخ/محمود شاكر-عليه رحمة الله-"متعاونة متآزرة متظاهرة، وجميعها يد واحدة، لأ م أخوة أعيان، أبوهم واحد، وأمهم واحدة، ودينهم واحد، وأهدافهم واحدة.."[٣]، ولذلك تجد بينها من التنسيق والترابط ما قد لا يخطر على بال، لأ ا تصدر عن أرادة واحدة، وسيتم التطرق إلى بعضها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الغزو العقدي(التنصير).

يعتبر علم اللاهوت النصراني أهم داعم للسياسات الإمبريالية والاستعمارية التي تمارسها دول المركز الغربي، وما أرتكب باسم نشر النصرانية من كوارث إنسانية مدمرة، ومع ذلك فهي-أي النصرانية-لم يرف لها جفن تجاه تلك الكوارث، بل إ ا لا تزال تسير على نفس الطريق مع اختلاف في التكتيكات والتقنيات، فقد "شكل المبشرون الطليعة العقلية لأعمال البحث، وللجهود التوسعية، صحيح أ م كانوا مدركين-على الدوام-الخيط الفاصل بين التنصير والاستعمار، ولكن ذلك لم يلحق م الشعور بالذنب.."[٤]، وذلك لأ ا كانت في صلب الرسالة التي يحملو ا، يستشهد مايكل هارد على ذلك البعد الذي كان مترسخا خلال الاكتشاف الغربي لأمريكا بـ"لاس كاساس"-وهو أحد أعضاء البعثة التنصيرية الاسبانية- حيث كان يحتج على الأعمال الوحشية للحكام الأسبان، ويرى أن انبثاقه نابع من مبدأ بسيط هو"أن البشرية واحدة متساوية"، وهو لا يرى المساواة إلا من منطق التماثل والتطابق، فالهنود ليسوا مساوين للأوروبيين من حيث الطبيعة إلا بمقدار ما يكونوا أوروبيين محتملين، أو مسيحيين محتملين، فهو لا يستطيع أن يرى أبعد من النظرة المركزية للأمريكتين، هذه النظرة التي تكون أقصى درجات كرمها وإحسا ا أن تمكن الهنود الأمريكيين من الانضواء تحت مظلة سيطرة ووصاية الدين الصحيح وثقافته، فقد كانت"طريقة التحرر من الاضطهاد-بالنسبة للهنود الأمريكيين- لا تمر إلا من خلال الاهتداء إلى الديانة المسيحية، وكذا الحال مع يهود أسبانيا في القرن السادس عشر..". ثم يعلق مايكل هارد بقوله إنه خطاب"يمتد إلى القرن العشرين، يقول بإمكانية إيصال المتوحشين إلى الكمال"[٥]، وهذا الخطاب وما يقوله من إمكانية إيصال المتوحشين المتوحشين إلى الكمال من خلال النصرانية هو الذي شكل لب الهم الذي يحمله مجلس الكنائس العالمي، حيث أنه عند تأسيس ا لمس عام١٩٤٨م تم تحديد مصطلح "المسكوني" على أنه"كل ما له صلة بمهمة الكنيسة ككل في نشر الرسالة

---

[١]-النفيسي،د/عبد الله،هل تنتهي مشكلتنا مع الغرب بتأمين مصالحه؟-ضمن كتاب الإسلام والغرب،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،الطبعة الأولى،١٤٢٨هـ،ص٦٦-٦٧.

[٢]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٦٦.

[٣]-شاكر، محمود محمد، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، مطبوعة كمقدمة لكتاب المتنبي، دار المدني، جدة، ١٤٠٧هـ، ص٤٩.

[٤]- لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار، مرجع سابق، ص٢٤.

[٥]- هارد،مايكل، و،نيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، تعريب/فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٨٢.

المسيحية في العالم، وبذلك تشمل المسكونية الحركة التبشيرية، والحركة تجاه تحقيق الوحدة بين الكنائس"[١]، وبذلك التوحد"المسكوني" أصبح الهم الكنسي-لجميع الكنائس النصرانية باختلاف مذاهبها-واحدا، تحشد له الحشود، وتعقد لأجله المؤتمرات، وهو-ما عبر عنه فانون-بـ"المسيحية الإجبارية"[٢]، ومن أهم تلك المؤتمرات، المؤتمر التنصيري الذي عقد في مدينة جيلين آيري، بولاية كلورادو الأمريكية، في عام ١٩٧٨م، ومن يطلع على أوراق عمل-ذلك المؤتمر-يدرك حجم الخطر الذي يتهدد وجود الأمة وهويتها وعقيد ا، والذي تم النص على كونه-أي المؤتمر-من "المؤتمرات القادرة على تغيير مجرى التاريخ...للبحث عن أنجع السبل لتنصير المسلمين"، وكان من ثمار ذلك المؤتمر التوصية بإنشاء معهد لدراسات التنصير، يحمل أسم "صموئيل زويمر"، والذي يعتبر من أشهر المنصرين في صفوف المسلمين[٣]، ومما ينقل عنه قوله"إن تنصير العالم الإسلامي مهمة عظيمة وصعبة للغاية، ومثبطة للعزيمة إلى درجة لا يمكن أن يشجع عليها إلا تطلع المتسلقين إلى الأعلى"[٤]، وهم يستلهمون في ذلك تجربة القرن العاشر الميلادي إذ تم استكمال مشروع تنصير"أوروبا البربرية" التي يمكن اعتبارها، بصورة عامة سلف "أوروبا الغربية" بالمفهوم الحديث وطبقاً لشروط الجغرافيا، وكان التحدي الديني الخارجي قد ذوب التعارض الذي كان قائماً في قلب أوروبا، وشد أزرها، فظهرت بوصفها قوة طالعة وجديدة دف-من بين ما دف إليه-تحقيق مجموعة من الدعاوى ذات الأهداف المزدوجة، وفي طليعتها: القضاء على الوثنية من جهة،ووقف التحديات الخارجية من جهة أخرى.

تلك الأهداف عن وجهها المسيحي، لإيجاد نوع من توازن القوى، وامتصاص التعارض الداخلي القائم آنذاك، ويقول قاموس تريفو الصادر عام ١٧٧٣: "إن أوروبا أصغر قارات العالم، لكن لها على الأجزاء الأخرى مزايا كثيرة..والمزية الرئيسة هي: الدين الحقيقي الذي حفظته على النحو الأفضل، والذي تنشره بشكل رئيس منذ قرنين في أجزاء الكون الأخرى"، وكل هذا جعل ميشال دوفيز يضع في كتابه: أوروبا والعالم في اية القرن الثامن عشر استنتاجه الآتي: "إن أوروبا تتطابق في الهوية أكثر فأكثر مع المسيحية.. إن أوروبا حامل راية، وجندي المسيح، إن التصور الجغرافي لعصر الحملات الصليبية بسيط ولكنه منطقي: "أورشليم مركز العالم". القدس إذن "سرة العالم". والهدف المسيحي في هذه الحقبة يخضع للفرضية التالية: بما أن "أوروبا بلاد المسيحيين" فإن أفريقيا وآسيا يجب تنصيرهما"، والأصح، كما يؤكد دوفيز:"إعادة تنصيرهما، ما دامت هذه الأراضي كانت جزئياً مسيحية في العصر القديم"[٥].

ولقد بدا للأوربيين-في ضوء الاكتشافات الجغرافية التي بدأت في القرن الخامس عشر-أن العالم خارج أوروبا عالم ثري، وخامل، ووثني.. فقد رافق المستكشفين باحثون عن الذهب، وحاملون للإنجيل.. الفئة الأولى غايتها نقل الثروة إلى أوروبا، وغاية الفئة الثانية بث الحيوية الروحية في ذلك الخمول الوثني، وظهر تبادل غير متكافئ، وقوامه كما يقول ريجيس

---

[١]- وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص٥٩٢-٥٩٣.
[٢]- فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص١٢٣.
[٣]-أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، (د،ت)، (د،ط)، ص٤-٥، ١٨.
[٤]-مونيهام، ستانلي، الخطاب الرئيسي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٤٠.
[٥]- إبراهيم، د/عبدالله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص١٧.

دوبريه: "ذهبك في مقابل إلهي، أعطني الدراهم، وإليك المطلق، إني أ بك، ولكني أهديك إلى الحق"[١]، وقد كانوا يلجئون في سبيل الوصل إلى هدفهم-بالتعاون مع حكوما م المستعمرة- بحرمان مناطق المسلمين من التنمية، ومنها التعليم والصحة، فتوصد أبواب التعليم لمن لا يدين بالنصرانية، أو على الأقل تغيير أسمه، واستبداله بإسم نصراني، بل حتى المناصب كانت لهم الأولوية فيها، فعندما دخل الإنجليز إلى السودان كانت توصيات المنصرين أن يتولى الولايات العامة فيها المرتدين من المصريين والهنود[٢]، فقويت بذلك شوكتهم، وأصبحت تلك الأقلية النصرانية، هي الطبقة الحاكمة، وهي التي تولت السلطات السياسية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، في كثير من الدول الإسلامية التي تعيش فيها أكثرية مسلمة[٣]، وهذا ما نص عليه المستشرق كنيث لاتورت، في مقال نشر له في ا لة الدولية للإرساليات، حيث قال"ولكن يجب أن يعلم أنه لم يحدث انتقال واسع من الإسلام إلى النصرانية في قُطر ما إلا بعد أن تبدلت حكومته الإسلامية بحكومة غربية مسيحية"[٤]، ومن أشهر الأمثلة على ذلك الرئيس السنغالي الراحل سنغور، والذي تم أخذه من أسرته المسلمة وهو صغير، وتم تنصيره وتعليمه في مدارس تنصيرية فرنسية، وأنتخب في الجمعية الوطنية الفرنسية، وعند استقلال السنغال كان أول رئيس لها[٥]، وهذه أحدى استراتيجيا م، بالإضافة إلى استغلال الجوانب الصحية والإنسانية، فإن السياسة المشتركة في المستشفيات والمعاهد التربوية التنصيرية، هو أ ا تفرض رسوما باهظة على المرضى والطلاب المسلمين، وإذا أعتنق أحد من الطلاب الفقراء النصرانية، فإنه تزال عنه كل العقبات، ويزود بالتسهيلات الطبية والتربوية، بلا مقابل أو برسوم رمزية، وهذا هو ما حدث في باكستان وأشتكى منه الشيخ المودودي-رحمه الله-في رسالة وجهها إلى البابا[٦]، والكنيسة تنطلق في إستراتيجيتها إستراتيجيتها من خلال تقسيمها للكنيسة في العالم إلى قسمين هما:"بلاد الحق العام" وهي: التي يكون الوضع فيها مستقرا للكنيسة، وهي منظمة بشكل"أسقفيات" أو"أبرشيات"، وخاضعة للنظام العادي للكنيسة-أي إلى رقابة الإدارة البابوية في روما-، و"بلاد البعثات" أو"الإرساليات"، وهي: المناطق التي لا يوجد فيها إدارة كنسية مؤسسة بانتظام، ولا نظام تسلسل أسقفي، وتتبع في روما ا مع الديني للدعاية الذي أنشئ في١٦٢٢م، وتقوم رؤية الكنيسة على السعي إلى تشكيل أكليروس من أبناء البلاد الأصلاء، وعندما تحصل منطقة-ما-على ما يكفي من قساوسة ورهبان، فإنه يتم نقلها من وضع"بلاد البعثات"إلى"وضع بلاد الحق العام"[٧]، وهو ما تحرص عليه في كل بلاد العالم، ولذلك أنتهز الفاتيكان فرصة سقوط المعسكر الشرقي-المتمثل في سقوط قيادته السوفيتية-وأصدر البابا يوحنا بولس الثاني منشورا بابويا نشرته صحيفة النيويورك تايمز دعا فيه الكاثوليك إلى "الخروج ونشر المسيحية في كافة بقاع العالم، بما فيها الأماكن الإسلامية التي تمنع

---

[١]- إبراهيم، د/عبدالله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص١٩.

[٢]- خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٩.

[٣]- وخصوصا الدول الجنوب والشرق أفريقية، وكذلك الحال في اندونيسيا سيطر النصارى على عدد من المواقع السيادية والقيادية في الدولة، وقد أورد الدكتور شلبي أسماء المتنفذين في الحكومة والجيش الاندونيسي من النصارى، في مقابل تغييب لأبناء الأكثرية المسلمة، أنظر أسماءهم ومناصبهم-في فترة الثمانينات- لدى: شلبي، د/عبد الودود، حقائق، ووثائق عن الحركات التنصيرية في العالم الإسلامي، الدار السعودية للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص٤٨-٦٤.

[٤]- خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧.

[٥]-أنظر في ذلك ملف خاص بعنوان"الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية"، مجلة المجلة، العدد(١٤٤٩)١٨/١١/٢٠٠٧م، ص١٨.

[٦]- أنظرها لدى: شلبي، د/عبد الودود، حقائق، ووثائق عن الحركات التنصيرية في العالم الإسلامي، الدار السعودية للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص٣٤، وقد بسط الدكتورين/ الخالدي وفروخ في كتابهما القيم: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، الكثير من النماذج والأمثلة التطبيقية على مناهج المنصرين وأعمالهم، وبتوثيق دقيق، وهي استراتيجيات لا تزال قائمة إلى اليوم، وأنظر في خطة التنصير في باكستان: خير الله، فرانك، دور الكنائس المحلية في خطة الرب لخلاص المسلمين، ، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٨٤٤وما بعدها.

[٧]-رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب/نور الدين حاطوم، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص١٨٦-١٨٨.

القوانين الإسلامية فيها تغيير الأديان"[1]، ولعل من أكبر المفارقات خلال القرون الخمسة الماضية، أن أوروبا التي كانت تنتشر فيها أفكار الحرية والأخوة والمساواة، هي نفسها التي كانت تمارس في خارج أوروبا أبشع عمليات الاستعمار، وتوطد أفظع نظام للنهب العالمي، ويشكل التنصير أهم وسائلها في ذلك، ومن الوسائل التي يستخدمو ا لذلك:

١-فتح الملاجئ ودور الأيتام، لاستقطاب الأطفال الذين ينبذون إلى البؤس، أو أخذهم من بين أهلهم تحت ضغط الحاجة، ومن ذلك ما قام به لافيجيري رئيس أساقفة الجزائر، حيث قام بتأسيس قريتين في وادي الشليف لأمثال هؤلاء اليتامى، وهما قرية القديس سيبرين، والقديسة مونيك[2]، وهي قاعدة في كل بلد من البلاد الفقيرة التي يدخلها التنصير.

٢- تأسيس المدارس التنصيرية في مختلف المدن والقرى، لبث النصرانية، وغرسها في نفوس النشء، وفتح مدارس مهنية للبنات وإسناد التدريس فيها إلى الرهبان، والراهبات، وكذلك الحال بالنسبة للجامعات، وعلى سبيل المثال قامت الكنيسة بإنشاء خمس جامعات كاثوليكية في بلاد الإرساليات"شنغهاي، بكين، مدراس، بومبي، طوكيو"[3]،ومن ذلك أن الجامعة الأمريكية في بيروت، كان أسمها قبل التعديل"الكلية السورية الإنجيلية"، وكذلك كلية روبرت في استانبول، والجامعة الأمريكية في القاهرة، وهما تم أنشاؤهما من قبل مبشر، ولا يلي رئاستهما إلا مبشر[4].

٣-التركيز على الأثنيات والأقليات العرقية في كل بلد، وبعث تاريخهم القديم، وتصويرهم في صورة المضطهدين من قبل الأكثرية، وأنه لا منقذ لهم من ذلك إلا من خلال اعتناق النصرانية-هذا من جانب، ومن جانب آخر-الاستفراد بتلك الأقليات، والعمل من خلالهم بكل حرية[5]، وإثارة الخرافات والخزعبلات ودعمها كالخرافات الصوفية والسحر والشعوذة[6].

٤-الحيلولة دون وصول العلماء والدعاة المناهضين لهم من الديانات الأخرى-وخصوصا المسلمين-إلى المناطق التي يريدون ممارسة أنشطتهم فيها، وأقل ما يمكن أن يقوموا به في ذلك السبيل تشويه صور م، والتنفير منهم، ووجود جمعيات التنصير التي تنشر الدعاية ضد الإسلام، بواسطة المحاضرات، والكتب، والنشرات، وا لات، ومن ذلك الوقوف بوجه كل مؤسسة دعوية، أو أغاثية، ويعتبر من أكبر الانتصارات التي حققتها الكنيسة بالتنسيق مع الحكومات الغربية هو وضعها المؤسسات الإغاثية الإسلامية في دائرة التجريم من خلال الحرب على الإرهاب، ومنعها من ممارسة العمل الإغاثي لتخلو لها الساحة.

---

[1]-أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠٥.

[2]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٥.

[3]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب، مرجع سابق، ص١٩٣.

[4]-خالدي،د/مصطفى،فروخ،د/عمر،التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق،ص٩٥،و: بيترز،جورج،نظرة شاملة عن إرساليات التنصير العاملة وسط المسلمين، المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو،التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي،مرجع سابق، ص٥٨٩-٥٩٠، وأنظر الكتاب الذي صنفه الشيخ/بكر بن عبد الله أبو زيد-رحمه الله-بعنوان"المدارس العالمية-الأجنبية الاستعمارية، تاريخها ومخاطرها، ألفا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ،ففيه تفصيل،وقد أحال على مراجع الموضوع.

[5]-أنظر في تفاصيل ذلك: ماكري،دون،تحليل المقاومة والاستجابة لدى الشعوب المسلمة،أوراق مؤتمر كولورادو،التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، ص٢٦٣.

[6]-مسك، بل، إسلام العامة-أو الإسلام الشعبي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٠٤وما بعدها.

٥-إنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة في دراسة الأديان الأخرى-والإسلام على وجه الخصوص[١]-وقد أنشئ لذلك مقاييس إحصائية لقياس عملية تنصير المسلمين، مثل مقياس اينكل[٢]، ومن تلك المعاهد التنصيرية على سبيل المثال"المعهد الدومنيكاني للدراسات والأبحاث الشرقية"في القاهرة، و"المعهد البونتيفيكاتي-الآباء البيض الكاثوليك-للدراسات الشرقية"في تونس[٣]، و"مركز دراسات المسيحية العالمية" في معهد لاهوت غوردون-كونويل في ساوث هاملتون، بولاية ماساتشوستس[٤]، وكلية المسيح في جامعة أكسفورد، ووضع الخطط والإستراتيجيات على ضوء الواقع المعاش، ووضع الإستراتيجيات التكتيكية، والتنفيذية، وتكون-الأخيرة- في درجة من السرية والكتمان، ورصد الأنشطة التنصيرية، وتحديد معوقا ا لتذليلها، وإيجابيا ا لتدعيمهما، وتحديد التقنيات الجديدة لتعميمها إذا أثبتت نجاحها، وآثار كل نشاط ومعوقاته، ويعتبر مؤتمر كولورادو من أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك، حيث تم دراسة جميع البلاد الإسلامية وواقع التنصير فيها، وأبرز المعوقات التي يواجهها وسبل مواجهتها، بل وحتى واقع المسلمين في الغرب، تم رصده، ورصد أنشطتهم، ووضع الخطط لاختراق تلك التجمعات وتنصيرها.

٦-مساعدة المتنصرين الجدد، ودعمهم ماديا ومعنويا، وتزويجهم وتوظيفهم وخلق فرص تجارية لهم، وزرعهم في المراكز الحيوية في البلاد، وخلق مناخ أوروبي يضم شتا م، ويشاركهم فيه كل الأجناس الأوروبية الموجودين في بلاد المنصرين، وتكون أبوابه مفتوحة لكل المتلقفين لطعمه من أهل البلاد، في مقابل سحق وإفقار غير المتنصرين، وبناء الكنائس في المدن والقرى، والدعوة إلى ارتيادها، ومنح الحماية لهم في حال تعرضهم لأي مسألة من جانب دولهم التي تتبنى الإسلام، في مقابل تضخيم مسألة إسلام النصارى[٥].

٧- استخدام وسائل الأعلام الحديثة[٦]، من صحافة ومجلات متخصصة[٧]، فضائيات، وإذاعات إلى غير ذلك، وفي كل وسيلة من هذه الوسائل يوجد عدة دراسات، وصرخات تصدر من هنا وهناك، ولكن لا مجيب، وإلى الله المشتكي[٨].

٨-تشظية العمل الكنسي، والإكثار من الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بأنشطة كنسية، بحيث يصعب حصرها، فضلا عن تتبع أنشطتها، ففي كل مجال تجد لهم ألوف الجمعيات، في أعمال الإغاثة، في الصحة، في التعليم..الخ، وتجد لها العديد

---

[١]-أنظر: ميلر، رولاند، بناء شبكة من مراكز الأبحاث، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٦٨٠، وقد عد فيه عددا من مراكز الأبحاث المتخصصة في التنصير في العالم الإسلامي، ص٦٨٧-٧٠٠.

[٢]-أنظر في ذلك: فريز، ديفيد، تطبيق مقياس انكل في عملية تنصير المسلمين، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، مرجع سابق، ص٢٣٧، وأنظر: دايتون، ادوارد، قيمة ومنهجية التخطيط الاستراتيجي، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، مرجع سابق، ص٧٠٧، وأنظر المنهجية الإحصائية التي استخدمت في بحث: الوصول إلى الذين لم يتم الوصول إليهم، مما يدل على دقة في التنظيم والإحصاء الغير عادية، وإذا كان هذا منذ ما يزيد على الثلاثين عاما، فترى كيف سيكون الوضع عليه اليوم؟!!.

[٣]-أنظر في هذه المعاهد:جورافسكي، أليكس، الإسلام والمسيحية من التصادم إلى الحوار والتفاهم،ترجمة:د/خلف الجراد،دار الفكر،بيروت،طبعة ثالثة،١٤٢٥هـ، ص١٣٥.

[٤]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥٠.

[٥]-أنظر: الخاطر، مبارك، القاضي الرئيس قاسم بن مهزع-رجل من أرض الحياة، طبع البحرين، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، وقد عقد فيه فصلا عن التنصير في الخليج ومقاومة الشيخ له، وفيه بسط ضافي، ص١٠٣وما بعدها، وص١٢٧وفيها ذكر وسائل المنصرين.

[٦]-في توظيف الاعلام لخدمة التنصير أنظر:جويس،ريموند،حال المطبوعات ووسائل الإعلام الموجهة للمسلمين،ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو،مرجع سابق، ص٥١٨. ص٥١٨.

[٧]-أنظر في ذلك: فراي، س، جورج، الحاجة إلى مجلة خاصة بالإرساليات التنصيرية الموجهة نحو المسلمين،ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو،مرجع سابق، ص٨٠٨. ص٨٠٨.

[٨]-أنظر في ذلك الدراستين الجادتين التاليتين:١-الإذاعات التنصيرية الموجهة للمسلمين العرب، د/كرم شلبي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ٢-الفضائيات العربية التنصيرية، لتركي بن خالد الظفيري، نشر مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، و: اكورود، فريد، الإرسال الإذاعي الحالي الموجه إلى المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٦٢وما بعدها.

من الأسماء الرنانة كـ "تجمع بنات القديس بولس"، أو"تجمع العائلات المسيحية الورعة"[1]، أو"الآباء البيض"، وأحيانا تحمل أسم المدينة التي تمول البعثة كـ "جمعية بعثات لندن"، وهكذا في بقية المدن الغربية، فكل مدينة تستطيع أن تنشئ جمعية كنسية، وقد تكون أسماء تلك الجمعيات بإسم البلاد التي يراد تنصيرها كـ "جمعية بعثات الجزائر"، وهكذا كل بلد من البلاد التي يريد التنصير أن يجتاحها تؤسس لها جمعيات تحمل أسمها، وكلها تتمتع بغطاء كنسي، وقد تضاعف تقريبا عدد المنصرين-البروتستانت فقط-العاملين في العالم الإسلامي منذ عام١٩٨٢م من خمسة عشر ألف إلى سبعة وعشرين ألفا[2].

٩-تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وتعدد مصادرها، ولذلك أنشئ بنك مستقل للفاتيكان(IOR)، بالإضافة إلى مشاركته في ملكية عدد من البنوك، بخلاف ملكيته لعدد من شركات الأدوية، وشركات تصنيع السلاح، ولذلك لا يمكن التنبؤ بثروة الفاتيكان أو مصادرها، أو تقديرها، ومن يحاول أن يفعل ذلك فإنه-كما يقول ليدل-"يتهم بالعداء للكنسية"[3].

١٠-الحرص على شرعنة التنصير، سواء من خلال المعاهدات الثنائية، كما حدث مع الصين بعد أن انفتحت للأوربيين إثر حرب الأفيون، إذ تم النص في المعاهدة التي أبرمت بين الحكومة الصينية والوزير الفرنسي على"أن الصيني الذي يعتنق الكاثوليكية لا يمكن معاقبته من قبل الحكومة الصينية"[4]، وهو ما تم النص عليه مؤتمر برلين عام١٨٧٨م، حيث اعترفت الإمبراطورية العثمانية، فيه بحق الدول الغربية في الولاية على المتنصرين الجدد من الرعايا العثمانيين[5]، وهو ما تحرص على تمريره الحركة الكنسية من خلال التشبث بحرية الأديان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وتوظيفها لخدمة مخططا ا التنصيرية، في مقابل إقصاء للحركات المضادة لها كالحركات الإغاثية الإسلامية حسبما سيرد بيانه.

المطلب الثاني: الغزو الاقتصادي.

يمكننا تعريف هذا النوع من الغزو بأنه عبارة"عن التدابير الاقتصادية المتخذة من قبل دولة-أو أكثر-لأغراض سياسية موجهة ضد الاستقلال السياسي لدولة-أو دول أخرى-بغرض السيطرة عليها، وحرما ا من منابع ثرو ا الاقتصادية الضرورية لبناء اقتصادها"[6] يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب الغزو التي حرصت المركزية الغربية على التأسيس له بكل وسيلة، وقد نصيب عين الحقيقة إذا قلنا أن"ثروات الغرب كانت، ومازالت نتيجة العمل على تأخر المناطق التي هي الآن أفقر مناطق العالم"[7]، وسلب ثروا ا، ومراكمة رأس المال لديهم، ومن ثم السيطرة على الدول التي أصبحت تدور في فلكها اقتصاديا، ولعل من أهم المداخل التي استخدمتها دول المركز في ذلك هو الأسر الاقتصادي، أي أن تكون دول الأطراف مأسورة لدول المركز اقتصاديا، ولا تستطيع أن تحقق لنفسها أي فكاك من ذلك الأسر، لأنه أكبر من قدرا ا،

[1]- ليدل، ليوبولد، أسرار الفاتيكان-قضية ليدل، ترجمة/تحسين حجازي، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٨٥.
[2]-فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٥٠، وأنظر قائمة طويلة بتلك الإرساليات التنصيرية، والبلاد العاملة فيها ضمن: سكوت، والدرون، روابط أمريكا الشمالية مع إرساليات العالم الثالث التنصيرية العاملة بين المسلمين، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٨٨.
[3]-ليدل، ليوبولد، أسرار الفاتيكان-قضية ليدل، مرجع سابق، ص٧٨.
[4]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، تعريب، مرجع سابق، ص١٩٨، وفيه مزيد من التفاصيل عن تاريخ الإقرار للغربيين بالحق في التنصير بين الصينيين، وتواريخ المعاهدات التي عُقدت بذلك الشأن، ومزيد من الوقائع والأحداث بشأن التغلغل التنصيري.
[5]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٤.
[6]-خلف، د/محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص٣٢٣.
[7]- روبنز، بروس،الإحساس بالعولمة-التعاون الدولي في مأزق،ترجمة/عاطف عبد الحميد،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٥م،ص١٨٤

وقد بدأ ذلك مبكرا-فمنذ بداية القرن السادس عشر-فقد بدأت تونس في الاستدانة عام١٨٣٠م، وعجزت عن السداد فبدأت أشكال الوصاية الخارجية عام١٨٦٧م، وانتهت بالاحتلال الفرنسي عام١٨٨١م، وفي عام١٨٥٤م قامت مصر بالاستدانة الخارجية، حتى ارتفعت خلال الفترة١٨٦٣-١٨٧٦م من٣إلى٦٨.٥مليون جنيه، ووصلت في عام١٨٧٦م إلى العجز عن السداد، فتشكلت"لجنة الدين العام"بمشاركة الدول الأوروبية الدائنة، فكانت بمثابة مجلس وصاية، ونواة للسقوط في براثن الاحتلال البريطاني عام١٨٨٢م[1]، وكذا الحال مع الإمبراطورية العثمانية، حيث بدأت بالاستدانة الخارجية، والملاحظ أن كل تلك الإستدانات السابقة رافقها انسلاخ حضاري، وتبني للمنظور الحضاري الغربي، فقد بدأت الاستدانة الخارجية عام١٨٥٦م، ونتج عن ذلك تراكم الديون من١٨٥٨-١٨٧٥م من٥.٥مليون ليرة تركية، إلى٢١٨مليون ليرة تركية، ومن ثم العجز عن السداد، وتم تشكيل"لجنة الدين العام العثماني"بمشاركة الدول الأوروبية الدائنة[2]، ليس هذا فحسب بل إنه كانت تطلب التعويضات الباهظة من الدولة العثمانية لقاء بعض ما يرى الغرب أنه مظالم وقعت عليه، ومن ذلك أن أمريكا أرسلت سفينتها الحربية كنتاكي-بقيادة الأميرال كولبي جستر من البحرية الأمريكية-إلى تركيا، لتشكل ضغطا نفسيا على العثمانيين لضمان دفع التعويض عما يزعمون أ ا أضرار لحقت بأملاك أحدى بعثات التبشير الأمريكية، أثناء ما أسموه مذبحة الأرمن في عام١٨٩٩م[3]، ونتيجة لكل ذلك الضغط قام العثمانيون بـ"منح امتيازات وخاصة لبريطانيا لبريطانيا وفرنسا وهولندا، تعطي مواطنيها نفس الحقوق التي يتمتع ا-أهل الذمة-من مواطني البلاد الأصليين، وفي الحال أنشأ الأوروبيون شبكة من المحطات التجارية، والبعثات القنصلية، والتي أتضح أ ا كانت بمثابة حصان طروادة، حمل إلى داخل المنطقة المؤثرات الثقافية والاجتماعية الغربية، فحشا الأجانب جيو م بالمال على حساب التجارة المحلية، ووطدوا في الوقت ذاته أقدام الغرب في المنطقة كما لم تتوطد من قبل وهكذا لم يجدوا صعوبة في الإمساك بمقدرات تلك البلاد بعد ا يار السلطنة العثمانية"[4]، واستكمالا لذلك قامت-دول الغرب-من خلال استعمارها لدول الأطراف بإعادة بناء اقتصاديات-دول الأطراف-المقهورة، وإدخالها في علاقة معقدة مع اقتصاديا ا، بحيث لا تستطيع معها الفكاك من هيمنتها، والتبعية لها، وقد حاول لينين أن يبين أحدى جوانب تلك الهيمنة في كتابه الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، بأن ذكر"أن نمو الرأسمالية المالية"، والصناعة في البلدان الغربية قد خلق "فائضا هائلا من رأس المال"، هذا المال لم يكن بالإمكان استثماره بصورة مفيدة في بلاد اليد العاملة فيها محدودة، وفي المقابل المستعمرات كان ينقصها رأس المال، لكنها كانت ثرية باليد العاملة والمصادر البشرية، ولذلك كان على رأس المال الخروج وإخضاع البلدان غير الصناعية للحفاظ على نموه، وهكذا توقع لينين أن رأسماليو الأموال الأوربيون سوف يبتلعون بقية العالم في الوقت المناسب.."[5]، وقد حدث أن ابتلعت سياسة الرأسمالية دولا، فعلى سبيل المثال أستطاع التاجر الاستعماري"سيسيل رودس" أن يقيم دولة جنوب أفريقيا، وأن تسمى أحد أجزائها باسمه"روديسيا"، وذلك عن طريق شركته ذات الامتيازات، وهو ما قام به ثيودور هرتزل من تأسيس

---

[1] -شبيب، نبيل، الجذور التاريخية للاستعمار المالي المعاصر، مجلة المجتمع، العدد(١١٤٤)، ٤-١٠ذو القعدة ١٤١٥هـ، ص٣١.
[2] - شبيب، نبيل، الجذور التاريخية للاستعمار المالي المعاصر، مرجع سابق، ص٣١.
[3] -فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة/ سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ٢٢٧/١.
[4] -آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة-الحملات الصليبية وأثرها على العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٤٦.
[5] - لومبا، آنيا،في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، مرجع سابق، ص٢١.

شركة ذات امتيازات، تحت حماية إنجلترا، إلى حين تحويلها إلى دولة يهودية"[١]، حيث تم بواسطتها شراء مساحات كبيرة من أراضي الفلسطينيين، والتي شكلت فيما بعد نواة الدولة اليهودية.

ومن الاستراتيجيات التي أستخدمها ذلك الغزو لتحطيم الاقتصاديات المحلية للدول، وربطها باقتصاده ما يلي:

١-**سياسة الاستيطان[٢]:** وذلك بأن يتوافد الغزاة، وينتشروا بين السكان المحليين، ومن ثم القيام بالاستيلاء الممنهج على الأراضي ذات الريع الاقتصادي، سواء كانت مزارع، أو مصانع، ونحوها، وهم مدعومون في ذلك بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تملكها الدول التي يتبعون لها، وقد يكون ذلك الاستيلاء بالقوة، كما حدثت أكبر عمليات توطين عرفها التاريخ، مع الإبادة الكاملة للسكان الأصليين، تلك التي قامت ا بريطانيا في أمريكا الشمالية، وأستراليا، وبدرجة أقل في جنوب أفريقيا، وفي فلسطين، وقد يكون ذلك من خلال الحيلة الممنهجة، مثل أن ينشروا معاملا م الاقتصادية المحرمة-وخصوصا الربا-والتي من خلالها يعجز المواطنون المحليون من سداد ما يترتب عليهم من فوائد على قروضهم الربوية، فيصادرون مقابل ذلك أموالهم، ونتيجة لذلك -على سبيل المثال-سيطر الأوربيون على حوالي مائة ألف هكتار من الأراضي الفلاحية الممتازة، بخلاف العقارات الأخرى غير الفلاحية، ويكفي أن نعرف أن اليهودي"حاييم بن شيمول"كان يسيطر على الأراضي الواقعة بين الدار البيضاء جنوبا، وطنجة شمالا، ومن طنجة غربا إلى الناضورة شرقا، على طول مسافة تتجاوز مائتي كيلو متر، ونتج عن ذلك أن تحول المغاربة إلى أقنان في الأرض التي كانوا يملكو ا، نتيجة إفلاسهم في المخالطات الربوية[٣]، وغالبا ما كان المستعمر يقوم ب ع ملكية الأراضي بالقوة الجبرية،[٤] وهذا ما قامت به هولندا في اندونيسيا[٥]، وبريطانيا في الهند[٦]، وفرنسا في الجزائر[٧]، وأسست لذلك شركا ا، والتي أسمتها-كل دولة-شركة شركة الهند الشرقية، وقد جاءت الآن الشركات العابرة للقارات لتقوم بمهام سالفا ا، من الشركات الهند شرقية.

٢-**السياسة المالية:** وتقوم تلك السياسة لفرض الهيمنة الاقتصادية الغربية على ثلاث محاور:

أ-**فرض العملة الغربية:** بحيث تصبح تلك العملة هي العملة المعتمدة في التعاملات الدولية، بل وحتى المحلية، وهذا ما قامت به فرنسا أثر انتصارها على المغرب في معركة ايسلي على الحدود الشرقية مع الجزائر، وفرضته أسبانيا أثر انتصارها على المغرب في حرب تطوان، كما أن القطع النقدية الانكليزية، والايطالية، أصبحت تتداول كقطع رسمية في المغرب،

---

[١]-جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة/محمد هشام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ص٢٦.

[٢]-أنظر المقاربة الفلسفية الرائقة للاستيطان لدى:سعيد، إدوارد، الثقافة والامبريالية، مرجع سابق، ص٢٨٣-٢٨٥.

[٣]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٤-٧٥.

[٤]- بو عياد،الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ص٢٣٣، وفيه وثائق مهمة عن الاستعمار.

[٥]-أنظر في تفاصيل ذلك:بوفيس، توماس،الاستعمار في جزر الهند الهولندية"الشرقية"،ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار، مرجع سابق،ص٢٤٧-٢٧٥.

[٦]- أنظر في ذلك: بوشبادس، جاك، الهند:القرن الاستعماري الأول،ص٢٧٧-٣١٠،وفوركاد، ماري،البريطانيون في الهند، ص٣١٥-٣٥٠،كتاب التاريخ الأسود للاستعمار. للاستعمار.

[٧]-جيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة/عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص٨٥وما بعدها.

وهذا ما جعل المغرب تابعا لتلك الدول في علاقاته الاقتصادية، والقانونية، والاعتبارية، والرمزية، والحضارية لأوروبا،[١] وهذا ما حدث إثر مؤتمر بريتون وودز، إذ أعتمد الدولار كعملة دولية يتم التعامل ا.

ب-النهب والإفقار المنظم: ويمكننا القول أن الاستعمار لم يكن يرغب في أن يخسر أي مال خلال حروبه الاستعمارية، كما أن تلك الطريقة تجعل المستعمر تحت أشد ضغوط الحاجة، مما قد يكون سببا في تركيعه، وإخضاعه تحت أرادة المحتل، وقد لجأ الاستعمار لبلوغ ذلك إلى عدة تقنيات، منها:

١- ب العملة المحلية: من خلال سياسة الغزوات الحربية، حيث كانت الدول الأوروبية تعمد إلى شن الحروب لتتخذ منها ذريعة لفرض الغرامات، الحربية الباهظة التي تمكنها من امتصاص الثروة المحلية، وعلى سبيل المثال: فقد شنت أسبانيا حربا على المغرب من مدخل مدينة سبته، وسيطرت على مدينة تطوان[٢]، واشترطت لإيقاف الحرب، والانسحاب أن يقدم لها المغرب مائة مليون بسيطة بعملة المعدن النفيس-الذهب والفضة-واضطر المغرب الى أن يقبل ذلك، بالرغم أنه لم يكن يوجد في خزانته سوى خمس هذا المبلغ، مما جعله يلجأ إلى الاقتراض بالربا من بريطانيا، ويتنازل عن نصف مداخليه لاسبانيا مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شنت أسبانيا حربا أخرى على المغرب قرب مليلية، ولم تقبل توقيفها إلا بعدما دفعت المغرب عشرين مليون بسيطة، و جت فرنسا نفس السياسة، حيث كانت تسيطر على الجزائر، وتشن منها حروبا دورية على الحدود المغربية، تطالب على أثرها المغرب بدفع غرامات حربية باهظة[٣]، كما قامت بفرض غرامات كبرى على مقاومي الجزائر، ومصادرة أراضيهم[٤]، وأحيانا يتم الإدعاء بمبالغ قال عنها القنصل البريطاني"بأن أغلب المدعى به لا أساس له من الحقيقة"[٥]، وذلك الاست اف الممنهج للاقتصاد الوطني أدى إلى زعزعة العملة الوطنية، وتخريب الاقتصاد الوطني في المغرب، وكانت هذه السياسة دف بالإضافة الى ب الثروة المغربية، على جبر المغرب على السقوط في سياسة القروض[٦]، وقس على هذا بقية الدول التي كان يست فها الاستعمار.

٢-إثقال كاهل المستعمرين بالضرائب الباهظة: وهم يختلقون لذلك شتى أنواع الأشكال والمسميات، فهذه بريطانيا العظمى قامت بفرض ضريبة على دول الخليج التي يقوم رعاياها بإقلاق المستعمر البريطاني، والإغارة على سفنه، بدعوى التعويض عن الاعتداءات التي يرتكبها رعايا تلك الدول في البحار[٧].

٣- ب خيرات البلدان المستعمرة: حيث يأخذ المستعمر كل خيرات تلك البلدان وبأيدي أبنائها، وقد كتب عن ذلك الكولونيل الانكليزي كوركان عندما أصبح مستعمرا في كينيا بكل وقاحة"سرقنا أرضهم. وبقي أن نسرق أذرعتهم. وأن

---

[١]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

[٢]-لتفاصيل هذه المعركة، ودور الشركات التجارية فيها أنظر: العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.

[٣]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

[٤]- جيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص٧٨-٧٩.

[٥]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، ترجمة:د/يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،١٤٠١هـ، ص٢٩٣.

[٦]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦.

[٧]-كيلي، جون، بريطانيا والخليج١٧٩٥-١٨٧٠م، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (د،ط)، (د،ت)، ٣٤٦/١.

العمل الإجباري هو النتيجة اللازمة لاحتلال البلاد"[1]، وقد أستعمل "العمل الإجباري في تقديم البنى التحتية للمشاريع التعدينية أو الزراعية أو التجارية الموجودة في بلدان المستعمرين، من أجل أن تزيد من ربع الاستثمارات الخاصة: طرق، سكك حديد، موانئ، كل ذلك كان يشاد لمصلحة استغلال البلد المستعمر حصرا. وهناك مثل ذكره أنره جيد في كتاب له بعنوان"رحلة إلى الكونغو"ألا وهو بناء سكة الحديد بين برازافيل والبونت السوداء، حيث احتاجت المائة والأربعون كيلو متر الأولى إلى سبعة عشر ألف جثة، وفي كل سنة خلال اثنتي عشرة سنة، كان ما يزيد على عشرة آلاف ساكن أصلي يساقون إلى مكان التمديد، وكان أكثر من ربعهم يموت من الإ اك أو المرض..."[2]، وكان تستخدم تلك الطرق والمرافق التي يقتل فيها أبناء البلاد الأصليين لخدمة المستعمر وثرائه، إذ يتم بواسطتها شحن خيرات تلك البلاد المستلبة، وقد طورت البلدان المستعمرة ذلك السلب بإسم"إزالة حدود المبادلة"، والذي يكون الأمر أكثر صراحة إذا أسميناه بـ" ب البلدان الفقيرة"، فالنفط"شأنه شأن سائر المواد كان يشترى لقاء سعر تافه، ويعاد بيعه بأسعار خيالية بعد أن تكون شركات النفط قد استوفت أرباحها، واقتطعت الدولة رسومها"[3]، وقس على ذلك بقية السلع.

ج-**الإغراق بالقروض الربوية:** والتي يتم من خلالها إثقال دول الأطراف بالديون وربطها بدول التمركز الغربي من خلال ربطها بقروض طويلة الأجل، بعد أن يتم امتصاص عملتها المحلية، و بها بواسطة سياسة الإصلاح الفاشلة، والغزوات الحربية، والاستيطان-سبق الإشارة إليها- والتي يلزم معها الدول المدينة من الانصياع لرغبات وطلبات الدول الدائنة، والتي يديرها عادة كبار رجال المال، حيث يكونوا محركا للسياسة، وهو ما يكون تأسيسا لعبودية جديدة، فكما"تأسست العبودية القديمة على القبض على البرابرة الغرباء، واسترقاقهم باعتبارهم ليسوا أناسا حقيقيين، كذلك تأسست المراباة على علاقة الاحتقار والانسلاخ اللامسؤول عن السكان المحليين من قبل الغرباء أصحاب رأس المال المقرض"[4]، ونعود إلى المثال المتقدم–المغرب-والذي تم إسقاطه في فخ الديون كنتيجة لما تقدم من سياسات مالية، كما تم تأسيس بنوك أجنبية، قامت الدولة بالاقتراض منها، وأصبحت تتضخم تلك الديون، حتى قام السلطان عبد الحفيظ بإعلان العجز عن تسديد تلك الديون، ومن ثم الاستسلام للحماية الفرنسية[5]، وكذلك الحال مع مصر إذ أمدت الدول الغربية سعيد باشا-حاكم مصر-مصر- بالأموال حتى أغرقته بالديون، ثم إ ا اقتضته تلك الديون مرة واحدة، فاستطاعت بذلك أن تشتري أسهم الحكومة المصرية في قناة السويس، وأن تتدخل في أدارة القناة عمليا، ثم تدرج الأمر حتى استعمرت بريطانيا مصر، وأصبحت تحت وصايتها[6]، وفي حال ما إذا لم تنصع تلك الدول للحماية، فإن رجال المال يدفعون دولهم إلى تدخلات عسكرية، ليس لاكتساب أسواق أو أرض، وإنما بدعوى إرغام قادة البلدان المدينة على رد ديو ا-كما حدث في مصر، تونس،

[1]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧.
[2]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٧.
[3]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٦٩.
[4]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٥٢.
[5]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص٧٦-٧٩.
[6]-خالدي، د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٤٨.

ڤ ويلا..، واستطاعت البنوك الكبرى الاحتفاظ بسيطر ا على اقتصاديات تلك الدول، حتى بعد استقلالها[١]، وهو ما يقوم به-الآن- صندوق النقد، والبنك الدوليين.

٣-السياسة التجارية: والتي تعتمد على هيمنة المستعمر على الأنشطة التجارية والاقتصادية المهمة في الدولة المستعمرة، وهو أحدى المقاصد المهمة لكل الحملات الاستعمارية التي قامت ا الدول المستعمرة، ولذلك أسست شركا ا الاستعمارية الكبرى، وعلى سبيل المثال فقد أسست ثلاث دول شركات ضخمة بإسم شركة الهند الشرقية، وهي بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، للقيام بتلك الهيمنة، التي كانت كل دولة من تلك الدول، تمارس هيمنتها من خلال شركا ا التجارية على البلاد التي تقوم تستعمرها، وهو كذلك ما قامت به عدد من الشركات الأوروبية، والتي أفضت في النهاية إلى استسلام المغرب للاستعمار الفرنسي[٢]، وتلك الدول ذا ا هي التي تملك أكبر نسبة من عدد الشركات العابرة للقارات، والتي تستعمر الدول اليوم-اقتصاديا-بإسم الاستثمارات، وحرية التجارة العالمية، والتي وصفها أحد اللاهوتيين الغربيين في مقالة له بعنوان"السوق بصفته ربا"، والذي لم ينتج ذلك السوق سوى١٣٠من الاقتصاديات غير القابلة للحياة، وهي ما عبر عنها الاقتصادي السياسي الألماني البارز/فريدريتش-في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي قائلا"من الحيل الماهرة الشائعة، أنه حينما يصل-أي أحد-إلى قمة العظمة، فإنه يركل السلم الذي تسلق عليه، كي يحرم الآخرين من وسيلة للتسلق بعده"، والكثير من علوم الاقتصاد الجديد-الأنجلو/أمريكي، ونظرية الكوكبة برمتها، هي محاولات لعملية حجب السلم هذا[٣]، حيث لم تصل أي من الاقتصاديات الرأسمالية الكبرى التي حققت تقدما مقبولا، إلى ما هي عليه الآن بأتباعها أي من الوصفات التي تصفها لدول الأطراف، ليظل لها التفرد، والتميز في السيطرة على تلك الاقتصاديات الهامشية، والغثائية، والتي لا تريدها أن تعرف السلم الذي أرتقت عليه تلك الدول، لتصل درجتها من المتانة، والنمو الاقتصاديين.

المطلب الثالث: الغزو السياسي.

يعتبر الاستقلال الفعلي للدول المستعمرة من خلال إصرارها على أرادة عيش حسب قيمها الذاتية الخاصة، أما في حال تحويلها-أي قيادة الدول المستقلة عن الاستعمار- إلى جماعات تتعهد بمتابعة التغريب، وغرس تفوق القيم الغربية، فذلك لا يعدوا أن يكون استعمارا ولكنه بوجه محلي، وقد سماه رئيس وزراء غانا كوامي نكرومي بـ"الإستعمار الجديد"، وعرفه بأنه"وضع دولة مستقلة نظريا تتمتع بكل علامات السيادة، لكن سياستها في الواقع تسير من الخارج"[٤]، وهذا هو الغزو السياسي، وهو أخطر أنواع الغزو، حتى قال عنه لوثروب"بأنه من أكبر عوامل التبدل والانقلاب في العالم الإسلامي، حتى في الشعوب الآسيوية والأفريقية غير المسلمة.."[٥]، وفي هذا العصر أصبح ذلك الغزو أكثر تجذرا ووجودا، وذلك لأن السياسة الغربية اليوم أصبحت تدرس كيف تكسب بالسلم، أكثر مما تكسب بالحرب، ولذلك أصبحوا يضعون مناهجهم،

---

[١]-فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠م)، مرجع سابق،ص٣٠.

[٢]-أنظر تفاصيل الأدوار التي قامت بها تلك الشركات،وحكوماتها في سبيل ذلك لدى: العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار،ص٧٩-٩٤.

[٣]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠١-٤٠٣.

[٤]- فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠م)،مرجع سابق،ص٤٠.

[٥]- ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ١/٤.

ويبنون استراتيجيا م على بناء وتوجيه الأفكار، وهم يستعينون على ذلك بـ"خريطة نفسية للعالم الإسلامي، وهي خريطة يجري عليها تعديلات ضرورية في كل يوم، يقوم عليها رجال متخصصون، مكلفون برصد الأفكار، وهو يضع خططه الحربية، ويعطي توجيهاته العملية على ضوء معرفة دقيقة لنفسية البلاد المستعمرة، معرفة تسوغ له تحديد العمل المناسب لمواجهة الوعي في تلك البلاد، حسب مختلف المستويات، وطبقا ا.."[1]، وتبعا لذلك فهو يحرص جاهدا على أن تخضع سياسات دول الأطراف إلى الأفكار ا سدة، والتي يقوم بتجسيدها، وتقديمها هو إليها، ويعتمد في ذلك على"ما تتضمنه نفسية الشعوب عامة، من ميل طبيعي نحو السهولة والأشياء المسهلة، فحينما تخطط السياسة طبقا لمبدأ السهولة، فإ ا سوف تجتذب إلى تيارها كثيرا من الناس ذوي النوايا الطيبة، الذين يقدرون الأشياء بناء على سهولات الحاضر، لا على صعوبات المستقبل، بالإضافة إلى شيء من الإغراء يضاف إلى هذه الجاذبية الطبيعة ليسهل حتمية الانزلاق إلى وحل السهولات المغرية"[2]، ويبعدها كل البعد عن الأفكار ا ردة، وذلك"لأن السياسة التي تتبع أفكارا مجردة، تعانق بحكم الضرورة، الضمير الشعبي، وهي تلتزم المبادئ والمقاييس والقواعد التي تتحكم في سيرها، وهي بذلك تحمل في طبيعتها مبدأ التعديل الذاتي، الذي يفرض عليها رقابة من نفسها، معدلا بذلك حركتها، واتجاهها عند الحاجة"[3]، وهم يعتمدون في ذلك على تقنيات عدة، منها:

أ-**عزل الأفكار عن ا ال السياسي:** إذ أن هذا العزل يحرص عليه الغرب أشد الحرص، وذلك من أجل"أن تكون عمليات الرقابة والتصحيح والنقد الذاتي التي من شأ ا أن تكشف نواياها وتعطل مشروعاته غير ممكنة في البلاد المستعمرة...حتى تبقى الأولى-أي الأفكار-غير مثمرة، والثاني-أي السياسة عمياء"[4]، وينتج عن ذلك أن الشعوب" تجهل دقة الخطط التي ترسم من أجل التحكم مصيرها بواسطة أفكارها"[5]، وللمستعمر في ذلك تقنيات ليس هذا مجال بسطها، ولعل مدار بحثنا هذا والذي يحاول الكشف عن ذلك العزل، والذي أنتج نتائج كارثية، من خلال ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولذا فلن أطيل البسط حوله، وإنما سأكتفي بالإشارة إليه.

ب-**الاتفاقات الدبلوماسية[6]:** أو ما يعبر عنه الدكتور/العماري بـ"الفتح الدبلوماسي"[7]، وهو ذلك الذي يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية المشتركة التي يفرضها المستعمر بقوته وسلطته على الدول المستعمرة، ولكن بطرق دبلوماسية، وعلى سبيل المثال فقد فرضت فرنسا على المغرب سبع اتفاقيات في حوالي سبعين سنه(من١٨٣٢م-١٩٠٢م)، وكان من أهم نتائج تلك الاتفاقيات، إرغام المغرب على التخلي عن العمل بمبدأ الجهاد وحقوق الأخوة والروابط الجامعة مع الجزائر، وفصله جيو-سياسيا عنها، ومنعه من التعامل بقانون الجامعة الإسلامية وإجباره على التعامل بقانون الوطنية الضيقة فقط،

---

[1]- بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص١٦.
[2]- بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٧.
[3]- بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٤.
[4]- بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٢٨، وقد بين فيه بعض التقنيات التي يستخدمها الاستعمار لذلك العزل.
[5]- بن نبي، مالك، صراع الأفكار في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص٣٣.
[6]-وقسم بعض الباحثين تلك الاتفاقات إلى ثلاثة أقسام هي:١-الاتفاق بين القوى الاستعمارية على الإعتراف بالحقوق الحصرية لبعضها،٢-أتفاق القوى الاستعمارية بشأن أراضي دولة ثالثة،٣-أتفاق بين دولة استعمارية ودولة محلية،وللمزيد عن ذلك أنظر:بول،هيدلي،المجتمع الفوضوي-دراسة النظام في السياسة العالمية،مرجع سابق،ص٣٠٩
[7]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص

وفرضها عليه كعنصر أيديولوجي وموقف سياسي رسمي لأول مرة في تاريخ البلاد حسبما يلاحظ من بعض بنود اتفاقيات الحدود[١]، فقضت بذلك على روابط البيعة والوحدة التي أسستها بيعه أهل الجزائر للسلطان عبد الرحمن بن هاشم إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة(١٨٣٠م)، وإرغامه كذلك على التنازل عن حقوق سيادته، التي أصبحت تتصرف فيها الدول الاستعمارية الأوروبية بوضوح كامل، كما نص على ذلك مؤتمر مدريد(١٨٨٠م) ومؤتمر الجزيرة الخضراء (١٩٠٦م) حيث قررت فيهما تلك الدول تدويل المسألة المغربية، وبذلك نصت بعض بنودها على تكليف فرنسا وإسبانيا بمهمة الأمن العسكري فيه، وبالسيطرة على نظامه المالي، وتعزيز عنصر الاستيطان الأوروبي فيه، وإعطاء حق الرعاية المغربية، لتتصرف فيه الدول الأوروبية، كي تحمي من تشاء ومن يشاء من المغاربة، ففقد المغرب بذلك حق السيادة وحق الرعاية معاً، ومن ذلك ما فرضته بريطانيا على شيوخ الخليج عام١٨٩٨م بما عرف بالاتفاقات الاستثنائية، والتي من شروطها:

١-التعهد بعدم الاتصال بأي حكومة، أو عقد أي معاهدة مع أي دولة، وبأي شكل من الأشكال، عدا حكومة بريطانية.

٢-التعهد بعدم الموافقة أو السماح على أقامة ممثل أو وكيل لأي دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية.

٣-التعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح أو الرضى لأي دولة باحتلال أي جزء من الأراضي التابعة للإمارة لغير الحكومة البريطانية[٢]، فتأمل كيف شكلت هذه الاتفاقات سحقا كاملا لسيادة تلك الإمارات، وار انا لها لسيادة الدولة المستعمرة، وانطلاقا من تلك السيطرة المطلقة، وحقوق التصرف في سيادة المستعمرات، قامت بريطانيا بتبادل بعض مصالحها في المغرب بمصالح فرنسا في مصر[٣]، كما عملت فرنسا واسبانيا على تقسيم جنوب المغرب بينهما في اتفاقيه١٩٠٠م، واتفقت فرنسا مع كل من بريطانيا وايطاليا واسبانيا في اتفاقيات١٩٠٢م و١٩٠٤م، على تبادل المغرب والتنازل عنه لفرنسا مقابل جهات إسلاميه أخرى لصالح الدول الأخرى في المعادلة الاستعمارية[٤]، ومن صور تلك المبادلات اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار، وممباسا، في مقابل اعتراف بريطانيا بالحماية الفرنسية على مدغشقر[٥]، ونخلص من ذلك إلى أن الغزو الدبلوماسي استعمل وثيقة المعاهدة والاتفاقية كوسيلة تقنيه، تقوم من خلالها الدول المستعمرة بالتنازل عن مصالحها العليا بالتدريج، بحيث يتطور الغزو، وتتطور معه السيطرة إلى أن يكمل ذلك بالتسليم الكامل، والمعاهدات التي يتم من خلالها الخضوع للحماية الأجنبية، والاحتلال النهائي.

ج-فرض الإصلاحات: وقد أصبحت عنصرا سياسيا مهما في تحقيق الأهداف التي يرغب المستعمر في تحقيقها بدون قتال، وهي تتبنى دعوات ظاهرها الخوف على مصالح البلاد، والرغبة في الإصلاح، فقد تدعو في الظاهر الى تحديث الإدارة والجيش والضرائب المالية وإدخال التجهيزات الحديثة في البريد والتلغراف والصناعات العسكرية وإرسال البعثة

---

[١]-وهذه الشروط تم فرضها من قبل المركز على كل دول الأطراف وخصوصا دول العالم الإسلامي.

[٢]- كيلي، جون، بريطانيا والخليج١٧٩٥-١٨٧٠م، مرجع سابق، ٧٦٤/٢.

[٣]-وهو ما عُبر عنه بمصطلح"أطلاق اليد"والذي يعني: استعداد كل من القوتين بعدم الاهتمام كليا بما تفعله القوة الأخرى ضمن منطقة نفوذها، ما دام عدم الاهتمام هذا متبادلا، أنظر: بول، هيدلي، المجتمع الفوضوي-دراسة النظام في السياسة العالمية،مرجع سابق، ص٣١١.

[٤]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص

[٥]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٥٨.

الطلابية لتعليم العلوم التطبيقية وغير ذلك، وعلى سبيل المثال قامت الدعوات في المغرب إلى ذلك، فأخذت الحكومة تلك الدعوات على محمل الجد، وكانت تهدف إلى تجهيز وتعلم أسرار ومناهج وقواعد التجديد والتطوير المعاصر للدخول في نظام المعاصرة من باب العلم معتقدة أن أوروبا قد تساعدها على ذلك، لكن الدول الاوروبية لم تكن تريد تحديث المغرب كما كانت تزعم، وإنما كانت تريد تلتين عقلية أفراد البعثات وتجريدهم من الأفكار والعقائد والتصورات المتعلقة بدينهم الإسلامية، لذلك لم يتعلم أي شيء من المنافع العلمية والتقنية الجديدة التي يفيدون بها بلادهم، إلا بعض الأمور اليسيرة ففشلت البعثات، وفشلت التجهيزات الحديثة التي استوردها المغرب، واستنزف فيها ماليته واقتصاده[1]، كما أقترح القنصل البريطاني"زراعة القطن على نطاق واسع، وأقترح-أيضا برنامجا مكثفا لاستغلال ثروات المغرب المعدنية، وتطوير مواصلاتها.. بهدف زيادة دخل السلطان.."[2]، ونتيجة لتلك الدعوات المحمومة التي قامت بها القوى الكبرى ظهرت عدة رؤى للتعامل مع تلك الدعوات، في مجملها"منحرفة للإصلاح-ولكنه-طغى عليها الجدل بين اتجاهين أحدهما أصبح يرى أن الإصلاح يجب أن يبدأ من تغيير العقلية التقليدية بعقلية جديدة معاصرة للعقلية اللاتينية وشبيهة بها في التشكيل الفكري والمضمون الذهني العلماني والأيدلوجيا الليبرالية، والآخر أصبح يرى أن تعميم التعليم وفتح المدارس وتصحيح التصور الإسلامي مع الاهتمام بالعلوم التطبيقية هو طريق الإصلاح الصحيح، مما خلق جدلا عقيما وانقساما لم يسفر إلا عن مزيد من التخلف الى الآن"[3].

د-سياسة تشجيع الحروب الأهلية والاستنزاف الداخلي والإقليمي: وذلك يكون بإذكاء الفتن، والحروب الداخلية والإقليمية، والتي ينتج عنها إنهاك وضعف لتلك الدول، ينتج عنه ضمان مصالح دول التمركز الغربي، بالإضافة إلى تمزق وتشظي دول الأطراف، إلى الحد الذي جعلها تتنازل عن سيادتها لتلك الدول، وهي من أهم التقنيات التي لجأت وتلجأ إليها دول التمركز الغربي، وفي ذلك يقول روبرت امرسون"إنهم-أي البريطانيون-متهمون باللجوء الى الحيلة الاستعمارية التي مؤداها فرق تسد، فقد شرع البريطانيون منذ عهد قريب لخلق أمم في مستعمراتهم لم يكن فيها أمم منهم من قبل"[4]، وهذه السياسة نص عليها تشرشل في يوم١٤يونيو١٩٢١م في مناقشة له في البرلمان البريطاني[5]، وقد ذكر الدكتورين: عمر فروخ ومصطفى الخالدي"أنما لو أرخا للاضطرابات التي أُثيرت في الإمبراطورية العثمانية من١٨٤٠م-١٨٦٠م-أي خلال عشرين عاما فقط-لاحتاجا إلى كتاب كامل"[6]، والملفت أن هذه التقنية يستخدم نقيضها الغرب فيما يتعلق بالداخل بالداخل الغربي، حيث يعتبر منظر مابعد الحداثة الأول الكسندر كوجييف-كما سبق الإشارة-هو نفسه من أوائل مهندسي الاتحاد الأوربي، ومنظمة الجات[7]، ولكن الملاحظ أن هذا الإتحاد الذي تحرص عليه الكيانات الكبرى الممثلة للغرب_أوروبا وأمريكا- تحرص على نقيضه فيما يتعلق بدول الأطراف، وهو ما عبرت عنه المؤرخة الهندية روميلا ثابار

---

[1]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص

[2]-روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٢٩، وص٢٤١.

[3]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص

[4]- امرسون، روبرت، من الاستعمار الى الاستقلال، مرجع سابق، ص١٠٥.

[5]- المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١١٨، وقد أحال على محاضر جلسات البرلمان البريطاني.

[6]-خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥، و١٣٧وما بعدها ففيها مزيد تفصيل.

[7]- دروري، د/شادية، خفايا ما بعد الحداثة، مرجع سابق، ص١٤، ١٩.

بقولها"بينما كانت أوروبا تتحدث عن الوحدة، كان الحديث في الهند يجري عن الأمة الهندوسية والأمة المسلمة، أحدث هذا المفهوم الاستعماري الذي أسس دولة الهند على قاعدة هويات دينية منفصلة، قطيعة بين الشعب وماضيه...وهكذا تم تطوير نظام تمثيلي منفصل على قاعدة دينية ومفهومي الأكثرية والأقلية..."[١]، وذلك النظام التمثيلي والتفكيكي هو الذي حرص المركز على ترسيخه، بدأ من الجهود الحثيثة لتفتيت وتقسيم أرث الرجل المريض(الدولة العثمانية)وما وضع لذلك من مخططات[٢]، وما حدث بعد ذلك من تطبيق لأحد تلك المخططات في اتفاقية سايكس-بيكو[٣]، وكما "أعترف ستانلي بأنه قد تم شراؤه من قبل ليوبولد الثاني-ملك بلجيكا-ليعمل على تجزئة أفريقيا، كما أوحى بذلك مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٦م، ليكون على رأس البعثة العلمية العاملة في الكونغو"[٤]، كما قدم لورنس العرب خريطة تقسيمية للوطن العربي إلى إلى حكومته البريطانية، وقد عرضت مؤخرا في متحف الحرب البريطاني، كما أن إسرائيل نصت في"خطط إسرائيل الإستراتيجية في عقد الثمانينات"، على رغبتها في تفتيت مصر إلى دويلات، بالرغم من معاهدات السلام التي تعيق ذلك في الوقت الراهن، وكذا الحال بالنسبة لسوريا، والعراق[٥]، ومن آخر تلك الخرائط التقسيمية الخريطة التي وضعها رالف بيترز والتي نشرت في دورية القوات المسلحة الأمريكية، في يونيو٢٠٠٦م[٦]، بل إن دول المركز لم تحرص على تفكيك دول الأطراف فحسب بل وعلى وضع إسفين الخلاف بينها-والذي متى ما تشاء تدقه-بين كل دولة من دولها، وإثارة النعرات والإثنيات، مثل ما حدث في تيمور الشرقية، وسلخها عن اندونيسيا، ووصولا إلى ما يجري في العراق والسودان والمغرب وغيرها من البلاد العربية والإسلامية، وما يجري من محاولات جادة لتفتيتها، وقد اعتمدت فيها الدول الغربية على دعائم عدة من أهمها:

١-إذكاء روح الطائفية، والمذهبية، والحزبية، والعشائرية، بين السكان إذا كان في داخل الدولة الواحدة، أو إلى دعم ثورات المتمردين وطلاب العرش، ومن ذلك إذكائهم الفتنة بين المسلمين والنصارى، وبين الدروز والموارنة في لبنان[٧]، وهو وهو ما تم النص عليه في أحد أبحاث مؤتمر كولورادو بأن"الإستراتيجية-أي التنصيرية-الصحيحة، سوف تقسم العالم-أي الإسلامي-إلى وحدات ثقافية حيث تقوم الإرساليات النصرانية بدورها في زرع البذور بصورة صحيحة، لتقوم الإرساليات بالحصاد بصورة صحيحة..."[٨]، ومن ذلك حث الفرنسيين شريف وزان، والذي سبق أن تم إعطاءه الحماية القنصلية، على إرسال بعثة إلى سوس للحض على التمرد ضد السلطان، كما تم بعثه شخصيا إلى توت ليستخدم نفوذه لجذب السكان إلى جانب الفرنسيين[٩]، ومن ذلك دعمهم-أي الفرنسيين-لثورة أبو عزة الهبري في بداية عهد السلطان

---

[١] -قرم، جورج، شرق وغرب- الشرخ الأسطوري، ترجمة/ماري طوق، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٧٥.

[٢] -لقد ذكر الأمير المجاهد/شكيب أرسلان-رحمه الله- مئة مشروع-أعدها الأوربيون- لتقسيم الدولة العثمانية، وأوردها ضمن أبحاثه الملحقة بكتاب: ستودارد، لوثروب، حاضر العالم الإسلامي، مرجع سابق، ٣/٢٠٨-٣٤٢، وقد أستلها الأستاذ/محمد العبده وطبعها في كتاب عنون له بـ"مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية".

[٣] -أنظر نص الاتفاقية لدى:يكن،فتحي، العالم الإسلامي والمكائد الدولية خلال القرن الرابع عشر،مؤسسة الرسالة،بيروت،الطبعة الثالثة عشرة،١٤١٨هـ،ص٩٩-١٠٣ ١٠٣

[٤] - لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار،ترجمة:د/جورج كتورة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية،١٤١١هـ، ص٢٢-٢٣.

[٥] -أنظر ذلك لدى: جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة/محمد هشام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ص٢٧٠-٢٧١.

[٦] -أنظر الخريطتين ضمن دراسة الدكتور/محمود رياض:الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط،مجلة السياسة الدولية،عدد(٧٤)أكتوبر٢٠٠٨م،ص٤٠-٤٧.

[٧] -أنظر تفاصيل ذلك لدى: خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٨] - أنظر في تفاصيل ذلك: ماكري، دون، تحليل المقاومة والاستجابة لدى الشعوب المسلمة، ضمن أوراق عمل مؤتمر كولورادو، مرجع سابق، ص٢٦٦-٢٦٧.

[٩] - روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٩٣.

الحسن الأول، وثورة الجيلاني بوحمارة الذي دعمته فرنسا،كذلك في عهد السلطان عبد العزيز خلال الفترة(١٩٠١-١٩٠٨م) وزعزعت به الأوضاع وزادها تدهوراً، ومهدت به البلاد الى السقوط النهائي تحت الاحتلال الفرنسي، وتشجيعها على الانقلاب الحفيظي، الذي مهدت له فرنسا بثورة بوحمارة المذكور، حتى إذا عجز السلطان عبد العزيز عن إخمادها، تقدمت القوات الفرنسية واحتلت مدينه وجدة شرقا ومدينة الدار البيضاء غرباً سنه (١٩٠٧م)،فظهر عبد الحفيظ ضد أخيه عبد العزيز، ورفع شعار الجهاد زاعماً أنه الشخص المنقذ للبلاد فتقبلت جميع الأطراف دعوته وبايعته على شروط منها: الجهاد لتحرير البلاد، ورفض مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، والقضاء على ثورة بوحمارة، وإلغاء خطر الحماية الفردية، وتوقيف مسلسل القروض وإلغاء التعاون مع الدول الاوروبية التي لها أطماع في المغرب، والتعاون و التحالف مع الدول الإسلامية، وتم توجيه الأحداث بشكل يوحي بأن السلطان الجديد(عبد الحفيظ ١٩٠٦-١٩١٢م)قادر على الإنقاذ فعلا حيث تمكن بسرعة من السيطرة على ثورة بوحمارة، لكنه سرعان ما أُرغم على الاعتراف بمقررات الجزيرة الخضراء، والسير في مسلسل القروض، وعجز عن الوقوف أمام تقدم الجيش الفرنسي الذي اخذ يتجه نحو العاصمة فاس، والتي سقطت في خريف(١٩١١م)بطلب من عبد الحفيظ نفسه، وبذالك اضطر سلطان الجهاد أن يوقع لفرنسا على عقد الحماية، وينهي مهمته ويتنازل عن العرش سنه(١٩١٢م)[١]، بل إن بريطانيا كانت تعمل على إثارة التمردات ضد سلطان عمان في ممتلكاته في أفريقيا، وضل الكابتن وليم أوين يحيك الدسائس والمؤامرات ضد ممتلكاته بأفريقيا الشرقية، لكي تتمكن بريطانيا من انتزاعها منه[٢]، بالرغم من تحالفها معه في الظاهر، ومن ذلك أثار ا لا اعات بين أمراء مشيخة الخليج، والتي وصفها أدق وصف المقيم البريطاني بقوله"إن الوساطة البريطانية قد تسببت في إطالة أمد الصراعات بين هذه الدول، أكثر مما أدت إلى إ ائها"[٣]، وهذه قاعدة مطردة لا تنخرم، وهذا كان في الماضي البعيد، ومثله وأشد منه ما حدث ويحدث الآن من دعم متمردي جنوب السودان، وما يحدث الآن من دعم متمردي دارفور، ودعم الكرد، والبربر، وتشجيع التشظي الفلسطيني، والعزف على أوتار الموزاييك اللبناني لتشظيته وشرذمته، وما نتج عن ذلك من حروب أهلية طاحنة، في بلدان عدة من دول الأطراف، ومنها(ليبيريا، زائير، سيراليون، نيجيريا، أنجولا، الصومال، السودان، الجزائر، لبنان، يوغسلافيا...)[٤]، وما نتج وينتج عن تلك ا اعات والحروب من تفتيت الوحدة والإرادة الإقليمية والمحلية والتي"شكلت في بواطنها حربا واحدة في أهدافها، فنتائج كل حرب منها كانت تكشف عن خطة جزئية متفرعة عن مركزية وشمولية لمخطط استراتيجي عام، ويفترض أن سيناريو هذه الحروب وضع أنظمة البلدان المتحاربة أمام حالة استسلام تام لمراكز القرار العالمي، بعد أن حولت وجهة الصراع عن مسارها الصحيح، ودفعتها باتجاهات عدة إلى صياغة أنظمة إقليمية بديلة في سياق أعادة ترتيبات شاملة للأوضاع، والعلاقات الإقليمية"[٥].

---

[١]- العماري، د/أحمد، نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار، مرجع سابق، ص

[٢]- كيلي، جون، بريطانيا والخليج١٧٩٥-١٨٧٠م، مرجع سابق، ٣٦١/١.

[٣]- كيلي، جون، بريطانيا والخليج١٧٩٥-١٨٧٠م، مرجع سابق، ٣٧٣/١.

[٤]-بيضون، د/أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، بيسان للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص١٦٣.

[٥]- بيضون، د/أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٦٥.

٢- ريب الأسلحة وتعميمها بين القبائل والأفراد على المستوى المحلي، أو بين الدول على المستوى الإقليمي: وذلك لامتصاص ثروات البلاد، وخلق حالة من عدم الاستقرار والتطاحن بين القبائل، والإثنيات، أو بين الدول، ولتحطيم ما بقي من مقاومة وصمود شعبي لدى الشعوب، وإلهائها ببعضها، عن مقاومة الغازي الخارجي، وجعله يتطلع للاحتلال العسكري الاستعماري ويرى فيه المنقذ من الفوضى وانعدام الأمن، ومن ذلك ما حدث في لبنان حيث كانت السفن ترسو محملة بالأسلحة، فيمول الفرنسيون الموارنة بالأسلحة، ويمول البريطانيين الدروز[١]، وتنشأ تبعا لذلك الشقاقات والحروب، ومثل ذلك ما حدث في المغرب من تحميل السفينة تورمالين بالسلاح، وإرسالها إلى أهالي سوس، والذين قاموا بتوقيع معاهدة منفردة عن الحكومة مع ما سمي بـ"رابطة المضاربة العالمية"، وعندما اكتشفت الحكومة المغربية أمر تلك السفينة، واحتجت على ذلك، وطالبت محاكمة المتسببين في ذلك، تم أحالة الميجور سبيلسبوري إلى المحاكمة، فأصدرت حكمها بأنه غير مذنب[٢]، وهذه السياسة التي كانت تعتمدها دول التمركز الغربي، هي التي كانت تحرص عليها خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت تحرص على"توليفة التوازنات العسكرية والسياسية الدولية التي جعلت من المستحيل انتصار أحد الطرفين المتحاربين، لأنه كان من المؤكد أن الحرب لو انتهت بانتصار أحدهما، لحصلت تغييرات جذرية في الوضع الجيوبوليتيكي[٣] في منطقة الخليج، وعندما كانت تميل بعض الأرجحية لانتصار فريق على الآخر، كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتدخل لمنع حصوله كضامنين للعبة التوازنات، وإبقاء الحرب في مسارها المؤدي فقط إلى أضعاف واستـ اف طاقات العرب وإيران.."[٤]، والذي ينتج عنه ضمان تفوق وهيمنة إسرائيل، وهذا لم يكن مقتصرا على الدول الغربية، بل حتى شركا ا، فهذه شركة إلف(Elf)النفطية قامت بتسليح المعسكرين المتحاربين في أنغولا، وتأجيج الصراع مما جعل الخصمين يبيعا ا النفط بأثمان زهيدة، للتزود بالأسلحة[٥]، وتلك الصراعات واستـ اف الموارد والاضطرابات الاجتماعية المراد منها أن لا تسمح لدول الجنوب بحشد أي نوع من القوة لمواجهة الشمال الغني، ولذلك ففي عام ١٩٩٣م وقع في(٤٢)دولة من دول العالم(٥٢)صراعا من الصراعات الكبرى، بينما تعرض(٣٧)بلدا آخر لأعمال العنف السياسي، وفي هذه الدول البالغ عددها(٧٩)دولة، كان(٦٥)منها في عالم الجنوب، أي أن(٨٢.٢%)من الصراعات وقعت في الجنوب، وقد تسببت تلك الصراعات في نزوح ملايين من بلادهم هربا من الموت، وفي عام١٩٨٣م كان هناك ثمان دول هرب منها٥٠٠ألف شخص، ولكن بحلول١٩٩٢م أصبح عدد الدول٣١دولة من تلك الفئة[٦]، وخلال الفترة من١٩٨٩-١٩٩٢م كان هناك تسعة وسبعون من أثنين وتسعين صراعا داخليا، وليس بين الدول[٧]، وجل تلك الصراعات لا تخلو من أصابع أجهزة المخابرات الغربية، والتي تثير الأقليات، وتؤجج الصراعات العرقية والأثنية في كل

---

[١]-خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٥-١٣٧.

[٢]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٣٠٠-٣٠٢.

[٣]-الجيوبوليتيكي=الجغرافيا السياسية والمراد بها: حدود القوة السياسية التي تعكس أدوار الدول المسيطرة، ويمكن اعتبارها مماثلة لمصطلح ميزان القوى، ايفانز، غراهام، نوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٧.

[٤]- بيضون، د/أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص١٧٥.

[٥]- توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، ترجمة: مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢١٥.

[٦]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٤م، بواسطة: البرصان، د/أحمد، الجنوب والشمال في القرن الـ(٢١)، مجلة التعاون، العدد(٥٤)، ص٢١١.

[٧]- كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٤٠.

دول الجنوب، من أجل ضمان استمرارية ضعفها، وزيادة قدرا ا من الإمساك بقرارات تلك الدول. و ذا يتضح أن تلك التقنيات التي يستخدمها المركز ضد دول الأطراف كانت ومازالت وستظل تستخدمها دول المركز إلى أن تصحو تلك الدول، وتحاول أن تبني لها استراتيجيا ا، وتقنيا ا التي تحميها من ذلك الإذلال،الهيمنة الممنهجة التي لم تستطع منها فكاكا.

المطلب الرابع: الغزو القانوني.

تعتبر الشريعة الحاكمة التي يتحاكم إليها الناس عند الخلاف والـ اع والتقاضي، جزء من هوية الأمة، وهذا ما نص عليه مونتيسكو بقوله إن"القوانين السياسية والمدنية لكل أمة يجب ألا تكون إلا الحالات الخاصة بالشعب الذي سنت من أجله، بحيث يكون من قبيل الصدفة الكبيرة أن توافق قوانين أمة ما أمة أخرى"[1]، أي أن قانون كل أمة هو روحها التي تبني من خلاله هويتها، وانتمائها، وهو ما كان يراه إبراهام لنكولن، إذ كان يرى أن أي أمة مهما تجاوزت قدرا ا هي نتاج ثلاث عناصر"شعبها، وأرضها، وقانو ا"[2]، ولذلك كان الهم المقلق للمستعمر هو الفصل بين الأمة وتشريعها، لأنه يربطها بجذورها، وخصوصا إذا تعلق الأمر بالشريعة الإسلامية، وما تحمله من حيوية، وديناميكية، لا تملكها أي حضارة أخرى، ولذلك حرص المستعمر على تشويه تلك الشريعة بعامة، وأحكامها القضائية بخاصة، وإقصائها تماما عن الجانب التشريعي والقضائي، ومن الإستراتيجيات التي أستخدمها في سبيل ذلك، ما يلي:

أ-كتابة الدراسات التي تعنى بفصل الأمة عن تشريعها من خلال فك ارتباطها بالشريعة الربانية: ويعتبر المستشرق الألماني جوزيف شاخت أستاذ الأساتذة في ذلك فقد انتهى في كتابه مقدمة في القانون الإسلامي إلى تصور لم يسبق إليه قط. ولم يجرؤ باحث قبله أن يتبناه أو يدعو إليه. وإن كان يشترك معه في الأفكار نفسها المستشرق المعروف/ جولدتسيهر. ويتلخص تصوره هذا في الفقه الإسلامي في مجموعه ليس إلا نتاج أدمغة قانونية عربية ممتازة تتابع ظهورها خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، وأعتمد الفقهاء-أصحاب تلك الأدمغة- على العرف السائد والـ عات القبلية، وإن نصوص ما يسمى بالسنة إنما اخترعت دعما لتلك الأحكام، ورغبة في المحافظة عليها ضمن أطار من القداسة الدينية[3].

وأي محاولة علمية لكشف ذلك التضليل فإنه يتم عرقلتها، إذ يذكر الدكتور/ محمد سعيد البوطي نقلا عن الدكتور/ أمين المصري- رحمه الله- أنه سافر ليدرس الحديث وتاريخ التشريع في بعض الجامعات البريطانية، فوقف على كتاب شاخت - الذي سبق ذكره- وأذهله ما رآه فيه من تجن على الحقائق المعروفة في سبيل يسلم له هذا التصور العجيب!..واختار الدكتور المصري رحمه الله أن يجعل أطروحته دراسة نظرية شاخت هذه .ووفقت الجامعة وأستاذ المشرف على هذا الاختبار ، املا في أن تأتي دراسته دعما لأفكار شاخت وترويجا لها . فاخبرنا صديقنا الراحل رحمه الله ، انه بدا يدرس ويكتب ، دون أن يكلفه عمله أكثر من أن يعود إلى المرجع التي أحال عليها شاخت ، ليكشف عن كذبه في النقل عنها أو عن تحويره في العبارة أو تلاعبه بالأرقام والتاريخ !.. وما كاد يسير أشواطا في دراسته هذه حتى عدل أستاذة المشرف

[1] -بواسطة: بيرم، د/عيسى، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ص١١٣.
[2] -جوردون، جون ستيل، ترجمة/محمد مجد الدين باكير، إمبراطورية الثروة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص١٥.
[3] -البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام-رسم لمنهاج وحل لمشكلات، دار الفارابي، دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٢هـ، ص١٥٨.

عن الموافقة التي قد أبداها بحماس . وأعلن لدكتور المصري أن عليه أن يختار موضوعا آخر لا صله له شاخت إن كان حريص على نجاح أطروحته وموافقة الجامعة عليها!..غير أن هذا الموقف العجيب،أثار اهتمام الدكتور المصري وحلمه على أن يزداد تعلقاً بالبحث الذي اختاره .فتحول عن تلك الجامعة وانتسب إلى تلك الجامعة كامبردج .وهنا كتعرف على أستاذ قيل له أنه أقال الأساتذة الغربيين تعصباً،أكثرهم موضعية وهو الأستاذ آربريARBURI ووافق هذا الثاني في بادئ الأمر على موضوع الأطروحة.وأخذ الدكتور أمين يطلعه على ما يكتبه ولكنه هو الآخر ما لبث أن هب في حماس واتجه إلى الدكتور أمين (وقد عثر على ما مستمسكات مذهلة لشاخت في مجالي التزييف والتحوير وتغير القول) قائلاً :

- أتعلم أنك ـذا الذي تفعل إنما تخون شاخت؟

-ليس المهم ذلك، إنما المهم أن أكون محقاً من الناحية العلمية فيما أقول.

ولم يعلق المشرف على إجابة الدكتور المصري هذه بشيء. بل طرح عليه السؤال التالي:

-ولكن ما مبعث حماسك الشديد في اختيارك هذا الموضوع ؟، فأجابه الطالب: الدفاع عن الحق ورعاية الأمانة العلمية.

فقال المشرف: إن شاخت إنما يدرس في جامعاتنا الغربية، وبوسعكم أن لا تعولوا عليه في بلادكم قط.

وأصر المشرف-الذي كان أقل الأساتذة الغربيين تعصباً وعصبية، وأكثرهم موضعية واعتدالاً!!-على أن يغير الدكتور المصري موضوعه إذا أراد أن يستمر في الإشراف عليه. وهذا ما دفع الدكتور أمين إلى أن يطوي فكرة دراسة الشريعة الإسلامية وتاريخها في ربوع الغرب وأن يخطئ نفسه فيما قد أقدم عليه من ذلك. واتجه إلى دراسة التربية وعلم النفس[١].

ومما يدخل في ذلك الإطار أن الأمم المتحدة أوفدت الأستاذ/ و. كليفورد-مدير معهد علم الإجرام في أستراليا-ممثلا لها لحضور بعض مؤتمرات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، وكان مما لفت نظره تطلع معظم الوفود المشاركة إلى استعادة تطبيق الشريعة الإسلامية لا سيما في البلاد العربية، وقد كتب كليفورد دراسة مفصلة قدمها إلى الأمم المتحدة بعنوان"الجريمة الإسلامية والعدالة القرآنية"، وهذه الدراسة كما يقول عنها الدكتور البوطي بأ ا "أقرب إلى أن تكون تقرير مما يقدم إلى الدوائر الاستعمارية المختلفة في العالم الغربي، من أن يعد بحثا يطرح بين أيدي الدارسين للجريمة والعقاب"، وكان يحذر في تقريره ذلك من"حركة انبعاث أسلامية قوية، تغذيها دولية مضادة للاستعمار"، والتي يرى أ ا سببا في"ا يار-بصورة ملحوظة لتلك الهيبة التي تنبع سابقا من اقتباس النماذج والمؤسسات من مجموعة الأمم الأكثر تفوقا من الناحية الفنية والأكثر تقدما وغنى، والتي تمتعت منذ القرن التاسع عشر بمكانة عظيمة سياسيا وعسكريا-يقصد الدول الغربية"، وهو يحمل الغرب مسؤولية النتائج التي قد تنجم عن ذلك الانبعاث الإسلامي الحثيث، والذي بات ينذر على أنه

[١]- البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام-رسم لمنهاج وحل لمشكلات، مرجع سابق، ص١٥٩، حاشية رقم(١).

يتجاوز الحدود التقليدية للممارسات الإسلامية، ليبرز نوع من السعي الإسلامي إلى استعادة قوة وطاقة الحياة الاجتماعية الإسلامية الكامنة الكفيلة أيضا بضمان نجاحها السياسي"، وهو ما أتخذ منه مدخلا للتشنيع على التشريع الإسلامي[1].

ب-أحياء الأعراف التي كانت قبل ظهور الإسلام: أو ما قد يكون لدى الأقليات غير المسلمة من عوائد وأعراف، أو ما يكون لدى المسلمين من أعراف كانت قبل دخولهم الإسلام، وجعلها قوانين يمكن التحاكم إليها، ويعتبر قانون الظهير البربري من أوضح المكائد التي قام ا الاستعمار لسلخ التحاكم إلى الإسلام من نفوس البربر-المسلمين-في المغرب، حيث تم إنشاء محاكم عرفية بربرية يتم التقاضي إليها[2]، لإقصاء الشريعة كمرجعية للتقاضي والحكم، وأحداث درجة من القطيعة والفصام بين البربر ومن عداهم من المغاربة، وهو ما جعل الشيخ عبد السلام ياسين يقول"إن إقامة الفرنسيين فترة طويلة في البلاد لم تكفهم ليدركوا أن لا كهنوت في الإسلام، وأن انفصال الدين عن الدولة لم يطرح قط، لسبب بسيط هو أن الولاء لله لا يمر بوساطة أي شخص، والحال أن ما كان في فرنسا مكسب تاريخي-أي العلمانية-كانت للمسلمين السلاح الذي أُستعمل لتحطيم حريتهم وتخريبها، وما كانت الشريعة الإسلامية نظمته، حطت منه العلمانية، لصالح قوانين شرعت لتأطير الغزو الاستعماري قانونيا"[3]، ويعلق على ذلك مارك فيرو بقوله"والحق أنه من وجهة نظر سياسة المستعمر، كما تردد صداها التقاليد التاريخية، كان المقصود نزع العروبة ونزع الإسلام عن جزء من السكان البربر، الذين كانوا يلجئون إلى القاضي الشرعي في أحوالهم الشخصية، وهم يحافظون على أعرافهم فيما يتصل بالأمور الجزائية، وقد تصدت السلطات الفرنسية لضمان التغيير، فكانت تكتب في المغرب الأقصى:"من مصلحتنا تطوير البربر للخروج من أطار الإسلام"، وهذه العملية المسماة بإسم الظهير البربري-عام١٩٣٠م-تندرج في إطار سياسة فصل البربر عن السلطان والسكان المغربيين، بالأسلوب ذاته الذي أتبعته الحكومة في الجزائري، إذ أرادت تأليب القبائل على العرب، ونجحت من جهة أخرى في تنصير البعض منهم، بنوع من العودة م إلى ممارسا م الدينية قبل الإسلام، وقريبا من هذا ما قام به المستعمر الهولندي في إندونيسيا، حيث رفع من شأن الأعراف الهندوسية السابقة على الإسلام، لمواجهة انتشاره وشريعته[4]

ج-الحماية القنصلية: وهي أنه بمقتضى المعاهدات تمنح"الحماية التي تعفي صاحبها من المثول أمام القضاء المحلي، ومن دفع الضرائب، ومن الخدمة العسكرية"[5]، وتقوم الدول الاستعمارية بالحماية الفردية، لمواطنيها المقيمين على الصعيد الوطني لدولة أخرى، أو لمن ترغب من غير مواطنيها، حيث منحت لنفسها الدول الاستعمارية الحق في أن تحمي من تشاء، وتشارك الدول المستقلة في سياد ا، وعلى سبيل المثال أصبحت الدول الأوروبية تشارك المغرب في حق المواطنة والتجنيس والرعاية، وكان ذالك من أخطر عناصر الاحتلال والتدخل، وكان بداية ذلك من خلال الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الباب العالي العثماني-في عهد السلطان سليمان القانوني-والمؤسف أن الحصول عليها كان على يد راهب من

---

[1]- البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام-رسم لمنهاج وحل لمشكلات، مرجع سابق، ص١٤٩-١٦٧، وقد خصص تلك الصفحات لنقد ذلك البحث.
[2]-أنظر نص قانون الظهير البربري لدى: بو عياد، الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص١١-١٢.
[3]- فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق،ص٣٣.
[4]- فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق،ص٣٤.
[5]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٣٠.

فرسان القديس يوحنا الصليبيين، وكانت في البداية قاصرة على الرعايا الفرنسيين، إلا أ ا مع ضعف الدولة العثمانية توسعت لتشمل الانكليز، والهولنديين، والايطاليين والإسبان والأمريكان ورعايا النمسا وروسيا واليونان، وهو ما استغلته مختلف الإرساليات التنصيرية للحصول على أفضل الامتيازات وتوسيع النفوذ[١]، وقد ازدادت توسعا-أي تلك الحماية-من خلال بيع تلك الحقوق بمبالغ كبيرة لمن يرغب ا من رعايا البلد المضيف، أو غيرهم من الرعايا، أو لمن يعمل في خدمتهم،ولتحقيق مصالحهم[٢]، وقد تسبب ذلك في دخول شرائح هامه من ا تمع غير الأوروبي تحت حماية الدول الاوروبية، بالإضافة إلى دخول المتنصرين الجدد تحت تلك الحماية[٣]، وكانت العناصر الفعالة من أغنياء ورؤساء القبائل والتجار وأصحاب النفوذ هم الذين يدخلون في الحماية لخدمة أغراضهم ومصالحهم الشخصية، لان دخولهم كان يعفيهم من الخدمات الضرورية ومن دفع الضرائب للسلطة، ويتقاضون عند القضاء الأوروبي (القنصلي)، وأحيانا كانت هذه الحماية تستخدم من الدول الحامية للضغط على المحميين بأ م إذا تدخلوا في شئون الدول المستعمرة-أو غيرها من نظائرها من دول الاستعمار الأوربي-فإن تلك الحماية سترفع عنهم، وهذا ما صرح به القنصل البريطاني، في اجتماع له بعدد من المحميين المغاربة، حيث طلب منهم"ألا يتدخلوا في شئون الحكومة الفرنسية-فيما يتعلق بسياستها الدينية في أراضي البربر-أي تنصيرهم-وأ م إن تعرضوا لذلك فإن الحماية سترفع عنهم"[٤]، وقد توسعت عدد من الدول الغربية في فرض نظام الحماية الأجنبية في المغرب، وهو ما دعى السلطان إلى الشكوى من ذلك، وعقد مؤتمر في مدريد لبحث تلك المشكلة، وتوصلت إلى معاهدة إلا أنه لم يمتثل لها أحد[٥]، حيث أنه بعد هذه المعاهدة قامت فرنسا بمنح حاكم وزان المغربية حق المواطنة الفرنسية، بل والاستجابة إلى طلبه بوضع جميع الأشخاص الذين يعيشون في ممتلكاته، وأراضيه الواسعة، تحت الحماية الفرنسية[٦]، ومن الأحداث-المؤسفة- التي حدثت نتيجة لنظام الحماية هذا، أن قام حاكم آسفي باعتقال ستة أشخاص يخضعون للحماية البريطانية، فأرسل القنصل البريطاني للسلطان، يطلب منه الإفراج فورا عن السجناء، ومعاقبة الحاكم، ودفع تعويض قدره١٢٩٤٠ريالا قبل أكتوبر، وعندما لم يصل رد إلى القنصل على طلبه، أرسل سفينتين حربيتين، لتتخذا ما تراه مناسبا، فما كان من السلطان إلا الموافقة على المطالب البريطانية الثلاثة[٧]، وكان من نتائج العمل بنظام الحماية هذا أن فقد المغرب نسبة هامه من ضرائب الواجبات المالية المقررة على المحميين، وفي مصر كانت المحاكم القنصلية قائمة خلال القرن التاسع عشر[٨]، بل إن من أسباب احتلال بريطانيا لمصر أنه تشاجر حمار مصري مع راكب مالطي من رعايا مالطا العظمى، وما تلا ذلك من قتل لبعض الأجانب وبعض المصريين، مما دفع بريطانيا لاحتلال مصر لمدة أربعة وسبعين عاما[٩]، وكذا الحال في الفلبين واليابان بعد احتلالهما-الفلبين كان احتلالها عام١٨١٥م، واليابان عام١٨٥٤م- من

---

[١]-خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية،مرجع سابق،ص٥٦-٥٧،و:رونوفن، بيير،التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، ص٢٠٢-٢٠٣.

[٢]-خالدي،د/مصطفى، فروخ، د/عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص١٣٣-١٣٤، وقد ذكرا نماذج مخزية لتلك الحماية.

[٣]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٠٤.

[٤]-بو عياد، الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، مرجع سابق، ص٢٣٣.

[٥]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٥٥.

[٦]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٢٦٣-٢٦٤.

[٧]- روجرز، ب، ج، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى١٩٠٠م، مرجع سابق، ص٣٠٣.

[٨]- كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص٣٠٦.

[٩]- أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص١٠٨.

من قبل الأمريكان، إذ حصل الأوربيون على الحقوق نفسها التي حصل عليها الأمريكان[١]، ومن آثار ذلك أن أصبح القضاء اللاتيني والسلطة الاوروبية جزءًا من النظام القانوني في العالمين العربي والإسلامي، وهو ما مهد لدخول الثقافة والفكر اللاتيني الأوروبي والمرجعية القانونية اللاتينية للعالم الإسلامي، لتصبح واقعا في نظام حياته، وكان ذلك من أعمق وسائل الغزو القانوني، والقضائي، وأخطره، وهو ما أنتج أثره في المدارس والكليات الحقوقية والقانونية، حيث لم يعد يدرس فيها سوى مناهج الحقوق الغربية، والتي ترى أن منهجية التقاضي لاتقوم إلا من خلال منظورين-وكلاهما غربي- وهذين المنظورين هما: المنظور اللاتيني، والذي تتبناه وترفع رأيته فرنسا ومن تبنى منهجها ورؤيتها، وعنه أخذت معظم الدول العربية قوانينها، والمنظور الأنجلو سكسوني-وتتبناه البلاد الناطقة بالإنجليزية- والذي تتبناه وترفع رأيته بريطانيا، وأمريكا، وقد نشأ من العادات، وتطور تراكميا بالاستناد إلى السوابق القضائية[٢]، وعنه تأخذ الدول التي تتبنى ذلك الاتجاه.

الاتجاه.

د-فرض القوانين والتنظيمات وفق المنظور الليبرالي الغربي: فبعد التمكن الذي حصلت عليه الحضارة الغربية، من خلال حملا ا الاستعمارية على دول الأطراف، قامت بفرض رؤيتها التقنينية والتشريعية والدستورية على دول الأطراف وهذا الفرض لم تسلم منه دولة من الدول، وهذا حدث مع اليابان، والصين، وإيران[٣]، والإمبراطورية العثمانية، فقد كان من أفرازات فرض الحماية القنصلية، أن تم فرض المحاكم التجارية المختلطة منذ وقت مبكر، ثم أنتظمت تحت مسمى مجلس التجارة عام١٨٤٠م، ثم تمت صياغة التقنين التجاري الأول عام١٨٥٠م بناء على القوانين الفرنسية، وصار أمر تطبيق تلك القوانين مناطا بمحاكم تجارية تابعة لوزارة التجارة-أو وكالة الأمور النافعة كما كانت تعرف في ذلك الوقت-وكانت هذه المحاكم هي أولى المحاكم الخارجة عن سلطة شيخ الأسلام وجهازه القضائي، كما كانت أول الأجهزة التي اعتبرت شهادة الذمي مساوية لشهادة المسلم ووضعت بذلك سابقة عممت على مختلف النظام القضائي. وقام العثمانيون بأصدار قوانين وتشريعات مناقضة لنص الشريعة وروحها، فتم أصدار قانون العقوبات العثماني للعام١٨٤٠م-والذي أعتمد على القانون الجنائي الفرنسي الصادر عام١٨١٠م كأحد مصادره-وألغى عقوبة الرجم في الزنى، وقطع اليد في السرقة. وأضاف القانون الجنائي العثماني لهذا إلغاء حد الردة في عام١٨٥٨م، كما انيط أجراء الأحكام النظامية هذه بمحاكم علمانية أطلق عليها اسم المحاكم النظامية أو العدلية، ثم تم أصدار قانون الجنسية العثماني عام١٨٦٩م والذي نص لأول مرة على المسلم غير العثماني أجنبيا[٤]. كما قام السلطان عبد الحميد بتعليق الدستور، ثم أنشاء جمعية تركيا الفتاة، وبنائها وفق الأفكار الليبرالية الأوروبية، ولعبت المحافل الماسونية دورا كبيرا في معارضة السلطان عبد الحميد، والإطاحة به، وكذا فُعل مع الشاه في إيران، حيث تم الإطاحة به، وتعيين ابنه البالغ من العمر عشر سنوات على العرش، وفرض الوصاية عليه، وكذا الحال مع كل دولة لم تمتثل فإنه يثار لها من الإشكالات مالا حصر له، ويزعزع أمنها، إلى أن يحقق لهم ما يريدون من أهداف[٥]،

---

[١]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص١٩٦.
[٢]-أنظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٨.
[٣]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٢٤-٢٤٠، وكذا الحال مع أمريكا اللاتينية، وفيه تفاصيل ذلك.
[٤]-العظمة، د/عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١١-١١٣، وفيه مزيد بيان، وتوثيقات وأحالات قد لا تجدها عند غيره.

أهداف[١]، والحال في بلاد الشام، ومصر، وبلاد المغرب لم يكن عن ذلك ببعيد[٢]. وكان قبل ذلك كله يسبقه أضعاف لصورة القضاء الشرعي، ولعل ما كتبه محمد عبده في تقرير له شهير-عام١٨٩٩م-لتلك المحاكم الشرعية ما يوصف حال تلك المحاكم إذ قال"فمبانيها مزرية، وتجهيزا ا مهينة لمرتبة القضاة، وقضا ا غير كفوئين، وذوو دخول منخفضة، خنوعها تجاه الدولة، وهي على ذلك لا تضمن إلا حوالي العشرة بالمائة من أحكامها"[٣]، وكان من ثمار ذلك الفرض القانوني إلزام دول الأطراف بتبني دساتير يضمن فيها النص على علمانية الدولة التي تصدر ذلك الدستور، وعلى الفصل بين أحكامها القانونية والقضائية ومرجعيا ا الشرعية، وينبني تبعا لذلك فرض لقوانين أخرى كالقانون الإجرائي، والجنائي، والمدني[٤]، وكل القوانين التي تطبق في دول الأطراف إنما هي قوانين جاهزة ومعلبة يتم استقدامها من دول المركز وتطبيقها لدينا، مع بعض التعديلات الطفيفة في الشكل، دون المساس بموضوع تلك القوانين، وأحكامها.

الفصل الثاني: المركزية الغربية وحقوق الإنسان.

يمكننا القول أن النظام الحقوقي للسوق الرأسمالي-بمفهومه الغربي- ومفاهيمه وبنائها وتشكلها قامت متزامنة مع النظام الحقوقي لحقوق الإنسان، ولكنهما متزامنين توقيتا ومنفصلين بل ومتناقضين روحا ومضمونا، ومن هنا لا بد من رسم لذلك التشكل وتلك الصيرورة وفيما يتعلق منها بحقوق الإنسان تحديدا، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الصيرورة التاريخية لتشكل حقوق الإنسان في الفكر الغربي، والمفاهيم التي تشكلت خلال تلك الصيرورة، وآثارها، والأجهزة التي قام الغرب ببنائها لتوظيف الحق الإنساني لمصالحه-وخصوصا مصالحه الرأسمالية-، أو التي يقوم من خلالها بسحق الحق الإنساني في سبيل مصالحه، وسيكون الحديث عن ذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: التطور التاريخي لحقوق الإنسان في الغرب.

لقد مرت حقوق الإنسان بمراحل تشكل وتكون، وهي وإن كانت تختلف باختلاف الحضارات التي تنبثق منها تلك الرؤية الحق إنسانية، إلا أن الرؤية الغربية أصبحت هي السمة الوحيدة والمتفردة والتي صبغت رؤية ومفاهيم حقوق الإنسان بصبغتها ورؤيتها ومفاهيمها، وأقصت من عداها من الحضارات، وهذه أحدى جوانب التمركز الغربي الحيوية الذي قامت فيه المركزية الغربية بجهود كبيرة على المستوى النظري ا ـرد للتأسيس لمفاهيم أيدلوجية لتلك الحقوق، وأسبغت عليها صفة العمومية، وأرضعتها بقية أبناء الحضارات الأخرى، في مقابل تغييب كامل لما لدى الحضارات الأخرى من مشترك أنساني يتوافق مع تلك الحقوق، وما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث هو سرد لتطور الحق إنساني ومراحل تشكله تاريخيا، ويكون ذلك من خلال المطالب التالية:

---

[١]- رونوفن، بيير، التوسع الأوروبي أشكاله وطرقه، مرجع سابق، ص٢٢٥.

[٢]- العظمة، د/عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١٣-١١٤، ففيه مزيد من التوثيق لذلك، مما ليس هذا مقام بسطه.

[٣]- العظمة، د/عزيز، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص١١٤، وقد أحال على الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده١/٦١٥.

[٤]-مع ملاحظة أن التقنين والتنظيم مطلب مصلحي ويكون لكل دول بحسبها، ولكن تكون تلك التقنينات مستمدة من قواعدة الشريعة وأصولها، ولا يفصلها عنها بحال.

المطلب الأول: مرحلة الأنوار المتقدمة.

يذكر ديورانت أن"العالم كله مجمع على أن حكومة روما كانت من أقدر ما شهده من حكومات، ومن أعظمها نجاحا"[١]، ولعل السبب في ذلك أ ا جعلت القانون يشكل أخص خصائصها، كما جعلت اليونان الدمقرطة والفلسفة اللتين كانتا أساس الحرية الفردية أهم ميزة لها، ولعل الفلسفة الإغريقية وعلى رأسها أفلاطون وأرسطو والمدرسة الرواقية"كانوا يتجهون بالقانون الطبيعي باتجاه السمو..حيث كانوا يرجعونه إلى كون منظم، قابلا لأن نبلغه عبر العقل، وأن نستخدمه كمعيار يمكن بواسطته أن نعطي الشرعية للقواعد الوضعية، أو أن ن عها عنها"[٢]، وهو ما كان محور تنظيرات أفلاطون وجدلياته مع تلميذه أرسطو وجدلياته لبناء المدينة الفاضلة التي كان يحلم ا أفلاطون من أجل الوصول إلى عدالة خيرة، وهي تعتبر نواة فلسفية شيقة في هذا الباب[٣]، وهذين–أي حكم القانون، والحرية وفلسفتهما-هما كما يقول ديورانت:"أهم ما يجب على الساسة ورجال الحكم الجمع بين هذين التراثين المختلفين المتنافرين، ويوحدوا بينهما، ويؤلفوا من نغما ما المتعارضة نغما مؤتلفا منسجما"[٤]، وإليهما يعود تاريخ نشأة حقوق الإنسان في الغرب، حيث كانوا لا يعترفون بالسيادة إلا للقانون، والقانون عندهم هو مجموع رأي أهل المدينة، ومن خلال ذلك تم وضع عدد من القوانين، منها الدستوري، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون الملكية، وقانون المرافعات، وقانون الأمم[٥]، إلى غير ذلك من القوانين التي شكلت في مجملها جذورا تاريخية لمبادئ حقوق الإنسان، ومن أمثلة ذلك قانون صولون الإغريقي، الذي عاش بين القرنين السادس والسابع قبل الميلاد(٦٤٠-٥٦٠م)، وقام بإصلاحات تشريعية وإدارية عديدة منها: أخلا سبيل المحبوسين بسبب الدين، ثم منع استرقاق المديونين، وتحرير الأراضي والفلاحين، وإعطاء المرأة بعض حقوقها الإرثية..[٦]،حتى جاء القياصرة واستأثروا بالسلطان، ولكن الإشكال الذي يرد على هذه الحكومات هو نخبويتها، حيث كانت أقلية ضئيلة هي التي تتمتع بحق المواطنة، أما الأرقاء الذين كانوا يقومون بأعباء الحياة الاقتصادية، وجميع الرجال الأحرار الذين لم يصلوا إلى مرتبة مواطن فليس لهم نصيب في المشاركة في مقاليد الحكم، وبذلك لم يكن للأكثرية نصيب أو مشاركة في الحكم، بل كانت الأقلية هي المسيطرة والمتنفذة[٧]، وقد كان هذا الأنموذج هو المثال التاريخي الذي يفاخر به الغرب، وإليه يستند، ومازالوا يعلمون طلاب العالم بأن هذه الديمقراطية هي أم الديمقراطيات، غاضين الطرف عن تلك العنصرية المتمثلة في الديمقراطية الأثينية، والتي-كما سبق الإشارة-لم يكن فيها سوى أقلية من المواطنين الأحرار، يتألف منها الشعب وتملك حق التصويت، بينما يوجد١١٠٠٠٠عبد لا يملكون أي حق. فالاسم الحقيقي لتلك الديمقراطية يفترض أن يكون:

---

[١]-ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٥٥/٩.

[٢]-فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، ترجمة/محمد وطفه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١٣٦.

[٣]- أنظر في تلك الجدلية: شتراوس، ليو، أفلاطون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٦٣/١وما بعدها، و: توشار، جان، الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية منذ زمن الإغريق وحتى القرن العشرين، مرجع سابق، ص٢٨وما بعدها.

[٤]- ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٥٨/١٠.

[٥]-أنظر في تلك القوانين:ديورانت، ول،قصة الحضارة،مرجع سابق،٣٥٩/١٠-٣٨٨،و:شاتليه،فرنسوا،أيدلوجية المدينة الإغريقية،ضمن تاريخ الأيدلوجيا،١٥٥/١ومابعدها.

[٦]-المحمصاني، د/صبحي، أركان حقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٢١.

[٧]-العربي، د/محمد عبد الله، معنى الديمقراطية، ضمن سلسلة محاضرات في الديمقراطية، نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٤٥م، ص٥.

أوليغارشية[١] الرق"[٢]، والرومان-بذلك- كما يرى شيشرون"لا يشرعون من أجل الشعب الروماني بصفة خاصة، وإنما لجميع الأمم الفاضلة والمستقرة"[٣]، و قد ظلت الحياة القانونية التي أرست دعائمها الدولة الرومانية في مد وجزر، حتى ظهر ظهر جستنيان، والذي كان ظهوره بانيا وجامعا لمنظومة قانونية تعد إرثا حضاريا لازالت تفخر به، وتقتبس منه الحضارة الغربية برمتها[٤]، ومن اللافت أن ظهوره كان خلال الفوضى" التي أعقبت غارات البرابرة، والتي كانت تقضي على التراث التراث القانوني في غرب أوروبا، بينما كان قانون جوستنيان، وموجزه، ونظمه تجمع وتصاغ في القسطنطينية.."[٥]، والعجيب أن الكنيسة قد وسمت جوستنيان بالهرطقة لإنجازاته تلك[٦]، وقد جاء قانون جوستنيان هذا "كإجراء حتمي، بعد أن أصبحت المراسيم الإمبراطورية، والآراء الفقهية، متناقضة ومثيرة للارتباك والتشويش والاختلاط، وأصبحت الأحكام القضائية تحت رحمة أهواء القضاة"[٧]، فكلف لذلك عشرة خبراء تحت رياسة تريبونان، وتحددت مهمة هذه اللجنة في جمع القوانين التي أصدرها أباطرة الرومان، منذ عهد الإمبراطور هادريان حتى عصر جوستنيان، والعمل على تنسيقها، وحذف المتشابه منها، وأن يضعوا بعض الإضافات، وإجراء بعض التغييرات إذا اقتضت الضرورة، وأ ت اللجنة أعمالها في أقل من عام، وأصدرت مجموعة جوستنيان القانونية في السابع من أبريل من عام٥٢٩م، في عشرة أجزاء في مجلد واحد، ونسخت هذه ا موعة ما عداها من قوانين[٨]، والمؤلم في هذه المدونة هو عنصريتها، حيث لم يكن المواطنون أو الأحرار الذين تنطبق عليهم مدونة جوستنيان (التي اندمجت فيها كل الشرائع الإغريقية والرومانية) يمثلون، حسب تقديرات الفيلسوف غارودي، إلا ١% فقط من سكان الإمبراطورية الرومانية، بينما يمثل "العامة" أو العبيد والأجانب، وهم الذين لا يتمتعون بأية حقوق من أي نوع، ٩٩% من سكان الإمبراطورية، الذين طمسوا هم وحقوقهم في تضاعيف المدونة المذكورة"[٩]، والذين يصطلح نيتشه على تسميتهم بـ"الذرية البربرية"[١٠]، ولا غرابة أن تستمد مدونة جوستنيان شرعيتها من الموروث الفلسفي الإغريقي، وتأخذ بالتقسيم التراتبي الذي وضعه أرسطو، حينما قسم الأفراد إلى "حر بالطبيعة "و" عبد بالطبيعة"، وذالك أن"الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء هي التي قد خلت بعض الكائنات للإمرة و بعضها للطاعة ، إنما هي التي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل و التبصر يأمر بوصفه سيدا، كما أن الطبيعة هي أيضا التي أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا ، و ذا تمتزج منفعة السيد و منفعة العبد"[١١].

المطب الثاني: مرحلة الأنوار .

---

[١]-هذا المصطلح أصله يوناني والمراد به: حكومة الأغنياء، وأطلقه الفيلسوف الفرنسي"أرنست رينان" على المجتمع الذي يكون فيه الثراء هو العصب الأساسي، حيث ليس في أمكان أحد أن يكون ذا قوة من غير أن يكون ثريا، وحيث الأخلاق تقاس بالثروة، أنظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ض١١٨.

[٢]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.

[٣]-هولتون، جيمس، ماركوس توليوس شيشرون، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٢٤٧/١.

[٤]-أنظر في امتداد القانون الروماني إلى القوانين المعاصرة:الترمانيني،د/عبد السلام، القانون المقارن والمناهج القانونية المعاصرة،جامعة الكويت،١٤٠٠هـ،ص٩٣وما بعدها

[٥]- ديورانت، ول، قصة الحضارة، مرجع سابق، ٣٨٨/١٠.

[٦]- إيلربي، هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، مرجع سابق، ص٥٧.

[٧]-الشاعر،د/محمد فتحي، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس الميلادي-عصر جوستنيان،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٩م،ص٩١-٩٢

[٨]-الشاعر، د/محمد فتحي، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس الميلادي-عصر جوستنيان، مرجع سابق،ص٩٢،وفيها مزيدعن جوستنيان وقوانينة. وقوانينة.

[٩]-إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٣٣.

[١٠]-نيتشه، فريدريك، الفلسفة في العصر المأساوي الإغريقي، مرجع سابق، ص٤٠.

[١١]-طاليس، أرسطو، السياسة، ترجمة/أحمد لطفي السيد، ص١٠٣، بواسطة/ إبراهيم، د/عبد الله، المركزية الغربية، مرجع سابق، ص٣٣.

وهذه المرحلة هي التي حدث خلالها التأصيل الفكري والفلسفي لمفاهيم حقوق الإنسان، والتي انبثقت من خلالها المفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان، والتي كما يرى سبوري فيري"أن أهم مراحل تطور حقوق الإنسان هو ذلك التطور البطيء الذي شهدته أوروبا في شكل صراع فكري بين مختلف الأفكار التحررية والمحافظة طيلة أربعة قرون"[1]، وكان سبب ذلك الصراع هو "التشويش الذي طال أسس القانون ذا ا، كما هو الحال مع باقي قطاعات الثقافة الأوروبية، "[2]، حيث بدأت بدأت تسود الفكرة المتمثلة في العقد الاجتماعي: أفراد أحرار، ومتساوون في حال الطبيعة، ومن المستحيل أن يخضعوا لسلطة لم يقبلوا ا..، والفكرة التي نتجت عن ذلك أن" الفرد أولا، والدولة ثانيا، ولا تشكل الدولة سوى وسيلة لغايات الأول"[3]، وكانت-فلسفة حقوق الإنسان-تطويرا، وتنقيحا للفلسفة التي وضعها هوبز، فقد ظهر سبينوزا(١٦٧٧م) وهو يرى أن الملوك دجالون، وأ م يستغلون الدين في دعم سلطا م الجائر، وكان ينص في كتابه الأخلاق على أن"كل شيء-مهما كان-يجاهد طالما له كيان للإبقاء على كيانه"[4]، وهو كان ثائرا على الملكيات والأديان، ثم جاء من بعده جون لوك(١٦٨٩م) الذي شكلت"أطروحاته أحدى المقومات الكبرى لفلسفة حقوق الإنسان المعاصرة"[5]، وقام بالاعتراض على على فلسفة هوبز، من وجوه من أهمها: أن حالة الطبيعة ليست حالة عنف ووحشية كما يقرر هوبز، إلا أ ا لا تبلغ درجة الكمال، وكذلك ضرورة الرضا والقبول كأساس للحكم، والحق في شرعية العصيان إذا لم يتم الالتزام بما تم التراضي عليه، إلى غير ذلك من الاعتراضات والأفكار الفلسفية المتعلقة بالجانب القانوني[6]، ثم جاء روسو ووضع فلسفة عقده الاجتماعي-والتي سيرد مزيد بسط لها- وتعتبر هاتين الفلسفتين-أي فلسفة لوك وروسو-كما يرى شيخي الشيخ/عبد الله بن بيه مؤسسة لمفهومين متصارعين من مفاهيم حقوق الإنسان، الأول"يستلهم فكر لوك، وهذا يسود في العالم الأنجلو أمريكي، ويرى حقوق الإنسان في جوهرها على أ ا تحرر من الدولة، والآخر يرتكز على فكر روسو، وهو يشيع بدرجة أكبر في القارة الأوروبية، وفي أمريكا اللاتينية، وهو لا يرى حقوق الإنسان في التحرر من الدولة فحسب، بل يطالب الدولة بحقوق"[7]، وتم خلال تلك المسيرة الفلسفية ومخاضا ا الفكرية، صدور عريضة الحقوق في٧حزيران ١٦٢٨م، بعد صراع مباشر بين الملك شارل الأول والبرلمان، حيث فرض الملك ضرائب بموجب أوامر ملكية دون موافقة البرلمان، فرفض خمسة من الفرسان دفع الضرائب، فعرضت القضية على المحكمة، فحكم في القضية بعض القضاة الخانعين، وقضوا بأنه"إذا أ م شخص بموجب أمر صادر من الملك فلا يطلق سراحه بواسطة المحكمة"، فقام عضو البرلمان أدوارد كوك- والذي كان قاضيا ففصل من الوظيفة في عام١٦١٦م بسبب عدم خضوعه لمطالب الملك- بتبني قضيتهم، وتقدم بملتمس الحقوق، وقد صور السير بنجامين ريدارد ذلك بقوله "سيكون مما يثلج صدري أن أرى العهد الأعظم العتيق المقعد، الذي طرح

---

[1]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ص١١٩.
[2]- فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٧.
[3]- فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٨.
[4]- هازار، بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣١٣.
[5]- فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص١٣٩.
[6]- أنظر مزيدا من البسط حولها، وأطروحات عدد من فلاسفة تلك المرحلة وجدلياتهم:هازار،بول، أزمة الضمير الأوروبي، مرجع سابق، ص٣٢٠-٣٢٣.
[7]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٠.

رهين الفراش، قد أنبعث على قدميه بعنفوان جديد، ومجد مستحدث، ولا شك أن في ذلك انبعاثا لكل الشعب"[1]، وكان أهم مطالب ذلك الملتمس العودة إلى الشرعة العظمى(الماكناكرتا)، واستلهام مضامينها، وقد حاول شارل الأول الالتفاف على تلك العريضة وتجاهلها، مما أدى إلى ثورة الشعب ضده في عام١٦٤٢م، وتم الانتصار على الملك وإعدامه عام ١٦٤٩م، إلا أن قائد الثورة الجديد اللورد كرومويل حاول الانقلاب على البرلمان الذي سانده في الثورة ضد الملك، وممارسة السلطة بأسلوب دكتاتوري، وفي عام ١٦٦٠م وبعد وفاة كروموبل أعيدت الملكية من جديد إلى انكلترا، بشخص شارل الثاني بن شارل الأول، الذي أعلن احترامه لسلطات البرلمان، ومنح الحرية للمواطنين، إلا أنه بعد توليه السلطة صدرت بعض تصرفات من الملك وبعض وزرائه للانتقام من خصومهم، وخاصة أولئك الذين ساهموا بالثورة على الملك شارل الأول، فتم وضع قانون جعل عنوانه"قانون يفضي إلى ضمان أفضل لحرية المواطن والحول دون الاعتقالات عبر البحار"، وكان ذلك عام١٦٧٩م، وهذا القانون تطبيق لمذكرة "الهابياس كوربوس"، التي كانت في الأصل قانون صدر في عهد الملك أدوارد الأول حوالي عام ١٣٠٢م، لتعزيز سلطات المحاكم الملكية كوسيلة إجرائية لزيادة صلاحيا ا على حساب المحاكم المحلية، وفي القرن السادس عشر تم بعث تلك المذكرة لتكريس استقلال السلطة القضائية عن السلطة الملكية، وذلك عن طريق الأحكام ضد تصرفات ا لمس الملكي، والتوقيفات التعسفية التي كان يأمر ا، ويعتبر هذا القانون الذي أصبح أساسيا في التاريخ الدستوري البريطاني، وأحد القوانين الرئيسية للملكة، ونوع من الحصن الذي استطاعت الحريات العامة الإنكليزية التفتح في ظلال جدرانه العالية، دون أي خشية من مطالب السلطة التنفيذية، أو من تردد القضاة...وبسبب الأهمية الكبرى التي يتميز ا هذا القانون في مجال الحريات الفردية، فقد تم تعديله وتوسيعه في عام ١٨١٦م ليشمل ميادين داخلة في القانون المدني، مثل حماية المتخلفين عقليا، والأطفال، وعلاقات الأزواج، ويطبق هذا القانون في مختلف دول الكومنولث، ما عدا اسكتلندا، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخاله في دستورها، واعترفت به حكومات الولايات على غرار الحكومة الفدرالية، بالرغم من بعض الاختلافات في تطبيقه[2].

وفي عام ١٦٨٨م قامت الثورة الثانية ضد الملك جيمس الثاني، الذي حاول إعادة الكاثوليكية إلى انكلترا، فهرب الملك، فتقدم البرلمان من الأمير وليم أورانج، الذي قدم من هولندا مع زوجته الأميرة ماري ابنة الملك-الفار-جمس الثاني، لاعتلاء عرش المملكة، ذه الوثيقة التاريخية التي قبل الملكان بموجبها تقييد ما تبقى لهما من سلطات دستورية، وتمت الموافقة على هذه الشرعة في ٢٥تشرين أول١٦٨٩م، وتضم الوثيقة ثلاث عشرة مادة تحدد بوضوح سلطات الملك، وصلاحياته في إدارة البلاد، فالمادة الأولى تحرم على الملك حق تعليق أو تنفيذ القوانين بدون موافقة البرلمان، والمادة الثانية تعتبر أن رب السلطة الملكية من تنفيذ القوانين ، أو تنفيذها بشكل عشوائي، كما كانت عليه الحال في الماضي مسألة غير قانونية، ونصت الوثيقة على تحديد البرلمان نفقات الدولة والبلاط الملكي، وفي عام ١٧٠١م تم إكمال هذا القانون بقانون دستوري آخر يحدد قواعد الخلافة على العرش بسبب عقم الأميرة ماري التي توفيت بدون أولاد، ويفرض المذهب الانجليكاني

[1]- اللورد دينيج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٧٥.
[2]- خضر، د/خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٤.

كمذهب رسمي للدولة، كشرط للشرعية الملكية، كي لا يتكرر خطر عودة الكاثوليكية إلى العرش، كما فعل جيمس الثاني[١]، وهذه الصيرورة الإنكليزية إليها يعزو نيتشه كل ما يسمى بـ"الأفكار الحديثة"، أو "أفكار القرن الثامن عشر"، أو "الأفكار الفرنسية"، وكل ما ناهضته الروح الألمانية باشمئزاز عميق هو انكليزي الأصل، لا ريب في ذلك البتة، أما الفرنسيين فقد جاءوا مقلدين ومثلين لهذه الأفكار وحسب، وكانوا أفضل جنودها، وأكثر ضحاياها تكبدا للخسائر، وذلك أن داء الأكلزة اللعين بـ"أفكاره الحديثة" أصاب النفس الفرنسية، وكال لها من الهزال اليوم ما يمنع المرء من تذكر قرنيها السادس عشر، والسابع عشر، وخلاصة القول أن النبل الأوروبي بكل معنى رفيع هو ابتكار فرنسا ومأثر ا، وأن السوقية الاوروبية، ورعاعية الأفكار الحديثة، فمنبتها انجلترا"[٢].

أما في أمريكا فقد صدر أول إعلان لحقوق الإنسان بعنوان"إعلان حقوق شعب فرجينيا الطيب"، في١٢يونيو ١٧٧٦م[٣]- وهي السنة التي توفي فيها جان جاك روسو-ثم أعقبه في٤تموز من عام١٧٧٦م انعقاد المؤتمر الذي عقد في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا، وحضره مندوبون عن ثلاثة عشر ولاية كانت مستعمرات تابعة للتاج البريطاني، وقرر ا تمعون إعلان الاستقلال، والانفصال التام عن انجلترا، وتميز هذا الإعلان الذي حرره توماس جيفرسون بالأفكار التحررية التي كانت فلسفة الأنوار الأوروبية قد نقلتها إلى العقل الغربي بعامة، والأمريكي بشكل خاص[٤]، وفي١٧سبتمبر عام١٧٨٧م أجتمع أولئك المندوبون، والذين يطلق عليهم الآباء المؤسسون-مرة أخرى- وهم من كبار الرأسماليين في ذلك الوقت، وأ م-كما يقول مايكل بارنتي-يتفقون مع آدم سميث في مقولته"بأن الحكومة إنما قامت للدفاع عن الأغنياء، ضد الفقراء"[٥]، وهذه الحكومة يقوم عليها كما سماهم سميث-أيضا-"مهندسو السياسة الرئيسيون"، وهم في أيامه التجار والصناعيون[٦]، وقد وصفهم القائم بالأعمال الفرنسي في رسالة إلى حكومته قبيل انعقاد المؤتمر الدستوري بوقت قصير، يقول فيها:"على الرغم من عدم وجود نبلاء في أمريكا، فإن هناك طبقة من الرجال يطلق عليهم السادة، وجميع هولا ترتعد فرائصهم من أي محاولة يقوم ا الشعب لكي ينتزع منهم ما يملكون، كما أن هولا من فئة الدائنين، ولذا فإ م مهتمون بتعزيز وتقوية الحكومة، والتأكد من تنفيذ القانون، وغالبية هولا من التجار، ومن مصلحتهم أن يرسخوا السمعة الحسنة للولايات المتحدة في أوروبا بحيث تقوم على قاعدة متينة، وذلك بالحرص على سداد كافة الديون برمتها، ومنح الكونجرس سلطات من الشمول، بحيث يجبر الناس جميعا على المساهمة في تحقيق هذا الهدف"[٧]، وهو ما حدث في ذلك الاجتماع، حيث تم إصدار الدستور الفدرالي الذي جعل النظام الدستوري يتكون من رئيس الجمهورية، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب، كما نظم الحقوق، وغيرها من القواعد الأساسية للحكم، غير أن الآباء المؤسسين أقحموا ما سماه جيمس ماديسون

---

[١]- خضر، د/خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥،و اللورد دينج، آفاق القانون في المستقبل، ترجمة/هنري رياض، ص٣٧٦-٣٧٨، وفيه مزيد بسط عن أسباب الثورة على جمس الثاني، وهروبه، والانتقادات التي وجهت له.

[٢]-نيتشه، فريدريك، ما وراء الخير والشر، مرجع سابق، ص٢٣٣.

[٣]-زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة/فوزي عيسى، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٠.

[٤]- خضر، د/خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

[٥]-بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٨٣، و: زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية،٢٠٠٠م، ص١٢٧.

[٦]-تشومسكي، نعوم، قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، ترجمة/محمد الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص٧٤.

[٧]- بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

ب ـ"الاحتياطات الإضافية"، والتي تستهدف تجزئة السلطات، وتوزيعها دون إعطائها سمات ديمقراطية، بما يتفق مع رغبة أولئك المؤسسين في كبح جماح الأغلبية، وبفصل الوظائف التنفيذية والتشريعية والقانونية عن بعضها البعض، ومن ثم وضع نظام من الضوابط والتوازنات بين مختلف هذه الفروع، وقد عبر ماديسون عن المراد من تلك التشريعات في العدد العاشر من صحيفة الفدرالي، حيث ذكر أن هناك هدفين يجب تحقيقهما من وراء تلك التشريعات، وهما/ أولا: أنه"يتوجب عدم السماح للأغلبية التي لا تملك أية ممتلكات بأن تتفق على قضية عامة ضد الطبقة المالكة، وضد النظام الاجتماعي الذي أقامته تلك الطبقة، فكلما كبرت الأمة، وازدادت حجما، وكلما تعاظم تنوع الأحزاب والمصالح، فإن من شأن ذلك أن يزيد من الصعوبة التي تواجهها الأغلبية في القيام بأعمال موحدة، وثانيا: يجب عدم منع الأغلبية من التلاحم أفقيا فحسب، بل يجب كبح جماح قو ا عموديا أيضا، وقدر ا على الوصول إلى الأعلى، بحيث يتم منعها من التأثير، على الحكومة وكسر شوكتها، وذلك عن طريق إقحام أشكال متعددة من التمثيل الانتخابي.."[1]، ووجدت تلك التعديلات التي أقترحها ماديسون القبول لدى مجلس الشيوخ، وتم المصادقة عليها باسم وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١م[2]، غير أن"إعلان الاستقلال الأمريكي يعتبر من الحقائق البينة تلقائيا"أن البشر يولدون متساوين، وأن خالقهم أنعم عليهم ببعض الحقوق التي لا مساس ا: الحياة والحرية.."، لكن الدستور المنبثق عن ذلك الإعلان المشهود، أبقى على نظام عبودية الزنوج طيلة ما يزيد على قرن من الزمان. فتلك حقوق وديمقراطية للبيض لا للسود"[3]، هذا فيما يتعلق بالداخل الأمريكي، أما في خارج أمريكا، فالأمر أشد من ذلك وأنكى، فحقوق الإنسان والديمقراطية هي المهرة الطيعة التي تركب عليها أمريكا لتحقيق أهدافها، وعلى سبيل المثال فقد ابتدعت-أمريكا-حماية الأقليات في الدول ورفعت راية المطالبة بحقوق الإنسان، ولم يكن ذلك سوى ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنفذا لحياكة المؤامرات وإسقاط الأنظمة التي لا ترضى عنها أمريكا.

أما في فرنسا فقد كان ا تمع الفرنسي منقسما إلى طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، والطبقة الثالثة التي تمثل أكثرية الشعب،وهي الطبقة التي تدفع الضرائب دون أن يكون لها تمثيل مناسب مقارنة بالطبقات الأخرى، وكانت السلطة الملكية تحرص على أن ترتكز على مبدأ الحق الإلهي في الحكم، حيث كان الملك يرى نفسه ممثلا لله على الأرض، وأن واجب طاعته يتخذ صفة دينية نابعة من شخصه، وكانت العواقب الحتمية لهذا الوضع تتمثل في الانفصال العميق بين الواقع الاجتماعي، والمؤسسات والسلطة، وفي السابع عشر من يونيو عام ١٧٨٩م، قام ممثلو الطبقة الثالثة بتشكيل جمعية وطنية، وتنصيب أنفسهم ممثلين عن الشعب، وتم أعداد إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وقام الجنرال لافاييت بنشر الإعلان قبل الاستيلاء على سجن الباستيل بثلاثة أيام، وأقترح على الملك إصداره لكنه رفض، وفي أعقاب ذلك ألغت الجمعية الوطنية الامتيازات الإقطاعية، وبعد ذلك حصل لافاييت على موافقة الملك، وتم أقرار الإعلان في٢٦آب ١٧٨٩م[4]، وهذا الإعلان الإعلان يؤكد"بأن جميع البشر أحرارا يولدون ويظلون أحرارا ومتساوين بالحقوق"، وفي البندين(١٤-١٥)يوضح الإعلان

[1] - بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٩٢، وقارن ذلك بما أورده تشومسكي عن النظرة الماديسونية في:قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٨٠-٨١، و: الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٥٤.
[2] - اللورد دينِنج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٧٩.
[3] -جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.
[4] - زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١.

بأن"جميع المواطنين يحق لهم الإسهام في صياغة القوانين"غير أن الدستور الذي شكل ذلك الإعلان مدخلا إليه، لم يمنح حق التصويت إلا للملاكين، أما الآخرون-أي ثلاثة ملايين فرنسي، فقد أعلن بأ م مواطنون سلبيون، بينما المواطنون الإيجابيون الفعالون(الناخبون)حسب تعبير سييز-والد ذلك الدستور-هم مالكو الأسهم الحقيقيون في المشروع الاجتماعي الكبير، ومن قبله كان ديدرو-أعظم فيلسوف فرنسي في ذلك القرن- كتب في الموسوعة(تحت مصطلح: مندوب، ممثل): "الملاك وحده مواطن دون سواه"، وتلك ديمقراطية للملاكين لا للشعب"[1]، وكان من ثمار ذلك الثورة على الملك لويس السادس عشر وإعدامه، فاستولى على الحكم الديكتاتورية العسكرية المتمثلة في نابليون بونابرت، إلى عهد الملكية الدستورية مع عودة لويس الثامن عشر إلى الحكم، إلى عهد الجمهورية الثانية سنة١٨٤٨م، فقد حدث خلال تلك المرحلة من تاريخها منعطفات ألقت بظلالها على صعيد الحريات العامة والفردية، وكان من ثمار ذلك المخاض، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، صدور ذلك الإعلان الذي كان مستلهما من أفكار لوك روسو، وفولتير، ومونتيسكو، ولعل قيمة الإعلان الكبرى أنه أرسى دعائم أيدلوجية ثابتة في فهم الحريات، والدفاع عنها، والتمسك ا، ولكنه لم يجد مكانا واضحا له في القانون الدستوري الفرنسي إلا مع الدستور الجديد الذي تم أقراره عام ١٩٤٦م[2]، والغريب أن الذي يمكن أن يكون إيجابيا في تلك القيم والمثل المعبر عنها في تلك النصوص لم يكن مقصودا ا سوى الرجل الأبيض، بينما من عداه من العبيد السود، والهنود الشرقيين والغربيين-والملونين عموما- فإنه لم تكن تشملهم تلك القوانين.

ويرى الشيخ الإمام"أن الفترة من عام١٨٠٠م وحتى عام١٩٤٥م كانت مرحلة طويلة من الصراع بين الذين كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بسلطة أعلى وامتيازات أرفع في مواجهة أولئك الذين يعترضون على ذلك، ففي بريطانيا ارتفعت صيحات الاعتراض على الحقوق الطبيعية من جهات كثيرة، فقد انفعل "أوموند بيرك" بما تعرضت له الثورة في فرنسا من تطورات، وأعرب عن اعتراضه على الفكرة الحقيقية لحقوق الإنسان والسيادة الشعبية، فقد عمد في كتابه "تأملات حول الثورة في فرنسا"- الذي نشر لأول مرة عام١٧٩٠م- وفيما أعقبه من كتابات إلى أن يصور"بعبارات سوداء" الأخطار التي رآها في الديمقراطية عندما يسمح للجماهير أن تحكم غير مقيدة وغير مسترشدة بالقيادة المسئولة من جانب الطبقة الأرستقراطية الموروثة، وكان يرى أن التفكير العقلاني والمشروعات التأملية لإعادة البناء السياسي تتسبب في تدمير الإمكانيات والموارد المادية والروحية، التي حصل عليها ا تمع واكتسبها بجهد ومشقة وعناء؛ وعلى النقيض من ذلك أشاد بما اعتبره فضائل الدستور الإنجليزي بتواصله واستمراريته ونموه غير المنتظم مع حقوق معينة تقوم على أساس م لة الفرد وليس على الحقوق ا ردة والمتساوية، وقد كان تقبل الإنجليز لتسلسل المراتب في نظره سمة إيجابية وليست سلبية، وقد رأى القرن التاسع عشر في فلسفة التشريع أو نظرية القانون توكيداً قوياً على الفلسفة الوضعية، وقد بدأها"جيرمي بنتام"مؤسس مذهب النفعية في بريطانيا، ثم تطور ذه الفلسفة بشكل أكبر"جون أوستن"، الذي حاول في كتابه"تحديد عالم التشريع"في عام ١٨٣٢م أن يوضح الفرق بين القانون والأخلاقيات، وهو الأمر الذي اعتبره قد غمض بسبب مبادئ الحقوق الطبيعية، وقد بلور تعريفه

---

[1]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٧.
[2]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٢.

للقانون على أنه نوع من الأوامر التي تصدر عن حاكم يصحبها ـديد بالعقوبة "الرادعة" في حالة العصيان وعدم الطاعة، وهذا المفهوم يتناقض تماماً مع نظريات القانون الطبيعي أو الحقوق الطبيعية، ومع ذلك كان نطاق الديمقراطية محدوداً، فإذا كان"جوك لوك"قد اعتبر رضا المحكومين من همومه الكبيرة بالفعل، فإن أصحاب العقارات والممتلكات هم الذين كانوا يشغلون تفكيره وليست الجماهير[١]، وقد ظهر من بين هؤلاء الذين كانوا لا يزالون يؤيدون مبادئ الحريات الأساسية والحقوق الطبيعية اتجاهان مختلفان؛ احدهما يؤيد الحرية مع الاستقلال، والآخر يؤيد الحرية مع المشاركة، وقد تحققت الاستقلالية عن الدولة بآليات حكمتها وقيد ا: أي تقسيم السلطة بين التشريعية والتنفيذية والقضائية تمشياً مع الآراء التي اقترحها"مونتيسكو" وهي الإجراءات المناسبة والضمانات الأساسية لحرية الفرد ومبدأ عدم رجعية القوانين في أمور الجريمة-أو في المسائل الجنائية- والتحرر من التعذيب وحماية الممتلكات، وأيضاً حرية الكلام في نطاق بعض القيود[٢].

وفي الجملة فقد خلُصت الثورتين-أي الفرنسية والأمريكية- إلى أن حكم الواحد لا يحتمل، فلا شيء يضمن أن لا يمارس تعسفا، لأنه لا يستطيع من حيث مصدره وهدفه، ولم يعد الله ولا مثلوه، مصدر شرعية لديها، فبما أن الإيمان الفاضل بضرور ا، قد تزعزع، فإنه يلزم معتقد آخر، وهو ما تعبر عنه أيفلين بيزييه بـ"استعمال المعيار في السيطرة"، والتي يجد الحق من خلالها في وظيفته كتبرير للسلطة أقوى دعامة له في حكاية أيدلوجية، حكاية القانون المصنوع من جانب الإنسان ومن أجل الإنسان، والتي يتم الخلط فيها بين المشروعية والقانونية في هذه الأنظمة- التي بحسب تعبير ماكس فيبر-"لا تقدم فيها الطاعة للشخص بل للقواعد"[٣].

وفي أعقاب إقرار الحقوق والحريات التي أكدت عليها الإعلانات المشار إليها، كان التركيز في القرن التاسع عشر على اضطهاد العبيد، وحقوقهم كبشر، وقد أدى الضغط من أجل إ اء العبودية[٤]-في ذلك الحين إلى أثارة قضايا تتعلق بحقوق المرأة، وأدى ذلك إلى حقوق مدنية وسياسية لجميع الأعراق، وللجنسين، ولم يتيسر ذلك بالحروب فقط بل بثورات على أصعدة عدة، ومنها الجانب الأدبي، كروايات العم توم لهارييت بيتشر ستو-عام١٨٥٢م-وبيت الدمية لهنريك أبسن-عام١٨٧٩م-وفي الولايات المتحدة تم تجسيد هذه الحقوق الجديدة في عدة تعديلات على الدستور، حيث جاء التعديل الثالث عشر ملغيا للعبودية، والتعديل الرابع عشر، ضامنا الإجراء القانوني، والحماية المتساوية، والتعديل الخامس عشر ملغيا التمييز العنصري في الأهلية للانتخاب، والتعديل التاسع عشر ملغيا التمييز على أساس نوع الجنس-ذكر/أنثى-في الأهلية الانتخابية، وبذلك فإن الجيل الأول من حقوق الإنسان الناشئة من التأكيد اللوكاني على حماية الملكية الخاصة، ومن ضغوط القرن التاسع عشر من أجل حقوق متساوية لجميع الأعراق وللجنسين، وهي حقوق مدنية وسياسية، وتشمل هذه

---

[١]-أنظر في نظرة لوك هذه: بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، ترجمة/لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٥٥.
[٢]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٤-١٢٥.
[٣]-بيزييه، ايفلين، الطاعة والقانون: الحق، ضمن تاريخ الأيدلوجيات، مرجع سابق، ١٢٧/٣-١٢٨.
[٤]-للمزيد حول تواريخ إعلان تحرير الرقيق أنظر: زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

الحقوق الحريات الفردية، والحماية المتساوية، وحق الانتخاب، وتدابير حماية الإجراء القانوني، والحق في التملك، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والعقيدة، وهذه الحقوق في معظمها حقوقا سلبية[١].

المطلب الثالث: المرحلة الحديثة والمعاصرة.

وقد كان من ثمار الاهتمام العالمي بالعبودية-الذي سبق الإشارة إليه-أن كان ذلك فرصة لتوسيع الإدراك العام لأشكال أخرى من الاستغلال الاقتصادي، مثل الأوضاع الاستغلالية في مصانع ومناجم أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، والذي أنتج الجيل الثاني من حقوق الإنسان، فقد كانت حقوقا اقتصادية، واجتماعية إيجابية، بحيث تتولى الحكومة مسؤولية ضمان مستويات حياة ملائمة من خلال توفير فرص للتوظيف، ودخل، ومسكن، ورعاية طبية، وأمن، وتعليم، وقد حظيت حقوق العمال باهتمام أكبر في اية الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى أنشاء منظمة العمل الدولية عام(١٩١٩م)[٢]، وكنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى التي عصفت بأوروبا(١٩١٤م-١٩١٩م)والتي ذهب ضحيتها ملايين البشر، وجد المفكرون والساسة أن هناك حاجة ملحة لإيجاد وسيلة تمتاز بالتنظيم والاستمرارية، وتكون قادرة على الحيلولة دون تكرار الحروب، فكانت عصبة الأمم التي ولدت من رحم مؤتمر فرساي[٣]، والتي أعتمد ميثاقها في ٢٨أبريل ١٩١٩م[٤]، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض الموافقة على الانضمام إليها، واضطُرت إلى العمل دون عضوية الولايات المتحدة الأمريكية[5]، ولكن لم يكتب لتلك المنظمة البقاء، والاستمرار، ويرى البعض أن في"نظام الانتداب"الذي أقرته العصبة أحد المنجزات الهامة لها، ولكن في حقيقة الأمر أن ذلك النظام لم يكن إلا تشريعا للاستعمار وتنظيما له، وقد نتج عنه من الأضرار والمآسي ما لم يسبق لها مثال في التاريخ، وخير شاهد على ذلك الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي لا تزال آثاره وتداعياته قائمة إلى اليوم، ويذهب البعض إلى أن عصبة الأمم قد أنجزت"حماية حقوق الأقليات"، وحقيقة الأمر أن الأقلية الوحيدة التي حميت حقوقها-منذ نشأة العصبة وحتى يومنا هذا- هي الأقلية اليهودية، فمعابدهم مصانة، ومنظما م لها مطلق الحرية والنفوذ في معظم ا تمعات الأوروبية، أما الأقليات العربية والإسلامية فليس لها حقوق مصانة فمساجدهم في معظم أوروبا هدمت، ومآذ ا أزيلت، كما تجابه شروط بناء المساجد في الغرب بعقد إدارية وفنية كثيرة، ويكفي أن المسلمين لم يستطيعوا بناء مسجد لهم في مدينة نيويورك رغم المحاولات منذ منتصف الخمسينات، كما يعاني العمال العرب والمسلمين من الاضطهاد إلى درجة الاغتيال في كثير من دول أوروبا الغربية، وأمريكا[٦].

وقد كان للقاء ونستون تشرشل[٧]، وفرانكلين روزفلت على ظهر البارجة الحربية-أمير ويلز-في المحيط الأطلنطي، وما أنتجه أنتجه ذلك اللقاء من تحالف وصياغة مبادئ مشتركة بين انجلترا-المحاربة وحدها ضد قوى الشر-والولايات المتحدة

---

[١]- بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٦.

[٢]- بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٧.

[٣]-أنظر في مؤتمر فرساي وما تمخض عنه: كار، وليم، اليهود وراء كل جريمة، ترجمة/خير الله طلفاح، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، ص١٨٨.

[٤]-المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية- خلفيات النشأة والمبادئ، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٧م، ص١٥-١٦.

[٥]-غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ترجمة/رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

[٦]- المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية- خلفيات النشأة والمبادئ، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

[٧]-يعتبر ونستون تشرشل أحد الرموز التي يستلهمها المحافظون الجدد، أنظر: فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد،مرجع سابق،ص٨١.

الأمريكية المتعاطفة معها-وإن لم تكن قد دخلت الحرب بعد-وما أنتجه من مبادئ ، وهي المبادئ التي أعلن رئيس الوزراء البريطاني وجعل منها السبب في بدء الحرب ضد ألمانيا النازية، وأذاعته هيئة الإذاعة البريطانية في صباح يوم الأحد٣سبتمبر من العام١٩٣٩م، وقد جاء فيه"إن لنا ضميرا نقيا خالصا، ولقد فعلنا كل ما بوسع أي بلد أن يفعله لترسيخ السلام، ولكن أصبح من المستحيل التساهل في موقف لا يمكن فيه الثقة بكلمة واحدة ينطق ا حاكم ألمانيا، ولا يستطيع أن يشعر فيه أي شعب أو بلد بالأمن، فليبارككم الرب جميعا، ونتضرع إليه أن يدافع عن الحق، ذلك أن الشرور هي ما سوف نخوض القتال ضدها، شرور القوة الغاشمة والضلال والظلم والقمع والاضطهاد، وإنني لواثق من أن الحق هو من سوف ينتصر على هذه الشرور"[1]-وهي نفس الشعارات التي أطلقها بوش الصغير غداة حربه المدمرة على العراق-وتم إصدار تلك المبادئ في بيان مشترك أطلق عليه ميثاق الأطلنطي، وعبر عنه الرئيس الأمريكي في٦يناير١٩٤١م بقوله"في مستقبل الأيام نتطلع إلى عالم يقوم على الحريات الإنسانية الضرورية الأربع: حرية الكلام والتعبير، وحرية كل شخص في عبادة خالقة بطريقته الخاصة، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف"[2]، وهو كان يسير في ذلك على ج مقترحات ويلسون[3]، وبعد ذلك أُستعمل اصطلاح الأمم المتحدة-لأول مرة-للإشارة إلى الدول التي استجابت للمبادئ الواردة في ميثاق الأطلنطي المذكور[4]، والتي عقد اجتماعها في لندن، وحضرته العديد من دول أوروبا الغربية، ومندوبو الكومنولث وكان نتيجة ذلك ذلك المؤتمر أن وقع ممثلو الحكومات الغربية ومندوبو الكومنولث وعددهم أربعة عشر دولة على ما عرف بعد ذلك بـ"تصريح لندن"في١٢يونيو١٩٤١م، وجاء في نص التصريح"أن الأساس الذي يرتكز عليه السلام هو التعاون الحر لشعوب حرة، في عالم لا يخضع للتهديد والعدوان، عالم يتاح فيه للجميع أن يتمتعوا بالأمن والطمأنينة، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إننا عازمون على أن نتعاون مع الشعوب الحرة في الحرب والسلم في سبيل تحقيق هذا الهدف"[5]، ثم وفي٧ديسمبر من نفس العام هاجمت اليابان ميناء بيرلي، فدخلت أمريكا الحرب، وفي الأول من يناير من عام١٩٤٢م أجتمع ممثلو الحكومات من دول كثيرة في الشرق والغرب، لإقرار إعلان الأمم المتحدة، وقد كان غرضهم-وهم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية-أن يحددوا الأهداف التي يقاتلون من اجلها، وقد أعلنت الحكومات الممثلة في الاجتماع في بيان مشترك أطلق عليه مصطلح"تصريح الأمم المتحدة" ذكرت فيه" أ ا مقتنعة بأن أهداف النصر على أعدائهم هي الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال و الحرية الدينية، والمحافظة على حقوق الإنسان و العدالة في أراضيهم، وكذلك في الأراضي الأخرى"، وفي نفس العام اجتمعت مجموعة دولية من الباحثين والدبلوماسيين بدعوة من معهد القانون الأمريكي، وهو مؤسسة خاصة في الولايات المتحدة متخصصة في القضايا التي تتعلق بجمع القوانين وتصنيعها، وذلك لوضع صيغة لإعلان محتمل أو مذكرة للحقوق الدولية للإنسان، وكانت الثقافات التي تمثلها هذه ا موعة هي الأمريكية والعربية والبريطانية

[1]-تايلور، فيليب، قصف العقول-الدعاية للحرب منذ العالم القديم وحتى العصر النووي، ترجمة/سامي خشبة، سلسة عالم المعرفة الكويتية ،ذوالحجة١٤٢٠هـ، ص٢٩٩.

[2]-اللورد دينيج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٨١، وقارن ذلك بما أبداه الزيات-رحمه الله-من رؤية نقدية لتوظيف تلك الحريات والتلاعب بها، وكان ذلك في وقت مبكر جدا في عام١٩٤٦م، أنظر:الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة-فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، مرجع سابق، ١/٤٧-٥٠، ٧٤-٧٨.

[3]- زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٥.

[4]-الدقاق، محمد السعيد- الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية،(د.ت،ط)، ص٩.

[5]- المسفر، محمد بن صالح، المنظمات الدولية- خلفيات النشأة والمبادئ، ص٢٧.

والكندية والصينية والفرنسية والألمانية النازية والإيطالية وثقافة أمريكا اللاتينية والبولندية والأسبانية، وأكملت ا موعة برنامج مذكرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٤م، ولكنها لم تتابع إلى أكثر من ذلك[1]، وفي أكتوبر من عام ١٩٤٣م عقد اجتماع في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وانجلترا، والصين، وأتفق فيه على اصطلاح الأمم المتحدة للإشارة إلى المنظمة الدولية الجديد، الذي أتفق على إنشائها لترث النظام القائم آنذاك، وهو عصبة الأمم، وصدر من خلاله تصريح موسكو، والذي نص فيه على"ضرورة إنشاء منتظم دولي عام في أسرع وقت، يكون هدفه الحفاظ على الأمن والسلم الدولي، وتكون العضوية فيه مفتوحة أمام كافة الدول المحبة للسلام كبيرها وصغيرها. وتقوم العضوية فيه على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء"[2]، وفي الفترة مابين أواخر أغسطس إلى أوائل أكتوبر سنة١٩٤٤م اجتمعت هذه الدول الأربع في دومبر تون أوكس لوضع أساس التنظيم الدولي الجديد، وقد أسفر هذا المؤتمر عن صياغة الأهداف المراد تحقيقها من إنشاء التنظيم، كما أسفر أيضا عن إرساء الشكل شبه النهائي للهيكل التنظيمي له، فمن حيث الأهداف انتهى المؤتمر إلى أن التنظيم ينبغي أن يعمل على صيانة الأمن والسلم الدوليين،وإنماء العلاقات الودية بين الدول، والعمل على تطوير التعاون في ا الات الاقتصادية والاجتماعية.

أما من حيث تصور المؤتمر للهيكل التنظيمي للمنظمة الوليدة فلقد استوحى إلى حد كبير الهيكل التنظيمي لعصبة الأمم، مع اختلاف في طبيعة الاختصاصات لبعض الأجهزة، ومع إدخال أجهزة جديدة لم تكن موجودة في عصبة الأمم، فقد اتفق على أن تشمل المنظمة الجديدة خمس أجهزة:أربعة منها عرفتها عصبة الأمم_بصورة أو أخرى من قبل-فهناك مجلس الأمن (وكان يقابله مجلس العصبة) والعضوية الدائمة فيه للدول العظمى، وهناك الجمعية العامة(وكان يقابلها الجمعية في عصبة الأمم) وتظم كافة الدول الأعضاء في المنظمة، وهناك محكمة العدل الدولية (وكان يقابلها المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، أما التجديد فلقد تمثل في إنشاء ا لمس الاقتصادي والاجتماعي ولم يكن له ما يقابله في عهد عصبة الأمم[3].

وفيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن فلقد قرر المؤتمر أن يتكون من خمسة عشر عضوا منهم خمسة دائمون وهم: الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا، وفرنسا والصين، بينما تنتخب الجمعية العامة الأعضاء الست الآخرين، أما فيما يتعلق بنظام التصويت في مجلس الأمن فلم يتوصل المؤتمر الى أي اتفاق بشأنه، ولم يتحدد ذلك النظام إلا في وقت لاحق أثناء مؤتمر يالطا، والذي عقد في الحادي عشر من فبراير سنة١٩٤٥م بين كل من روزفلت وتشرشل وستالين لبحث كافة المسائل المتعلقة بانتهاء الحرب، وتقاسم غنائمها، وكذلك للاتفاق على نظام في مجلس الأمن، ولقد انتهى المؤتمر بالاتفاق على منح الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حق الاعتراض الموقف لأي قرار موضوعي يصدر عن هذا ا لمس، وهو الحق المعروف باسم"حق النقض-الفيتو" الذي نصت عليه بعد ذلك المادة(٢٧)من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرر المؤتمرون الدعوة الى مؤتمر دولي في٢٥ ابريل سنة١٩٤٥م ينعقد في

---

[1]- أسبورن، أيدي، المغزى التاريخي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد(١٥٨) ديسمبر ١٩٩٨م، ص١٩-٢١.
[2]- الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٠.
[3]- الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١١.

مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية لكي يناقش ويعد ميثاق منتظم الأمم المتحدة "وفقا للخطوط التي إرساؤها في مؤتمر مبرو تون أوكس"[1]، ثم بعد ذلك بدأت أعمال المؤتمر في التاريخ الذي حدد له، وضم آنذاك خمسين دولة واستمرت أعماله حتى٢ يونيو سنة١٩٤٥م، ولعل أهم ما يميز أعمال ذلك المؤتمر هو الدور الرئيسي الذي لعبته الدول الكبرى في إعداد الميثاق، فهي التي وضعت خطوطه الرئيسية وقدمته الى الدول المؤتمرة في صورته شبه النهائية، صحيح أن الدول الأعضاء في المؤتمر كان لها الحق في إقرار أو رفض أي مادة من المواد الواردة في الميثاق بأغلبية الثلثين، على أن هذا الحق كان نظريا بالدرجة الأولى، فالدول المشتركة في المؤتمر كانت تعلم تماما أن الذهاب ضد إرادة الدول الكبرى كان يحمل معه خطر إفلاس محاولة إنشاء المنظمة، إذ كان يكفي أن تنسحب الدول الكبرى أو بعضها من المؤتمر، وتزهد في اكتساب عضوية المنظمة إذا رأت أن أغلبية الثلثين قد عارضت ما أرادته، وعندئذ تصبح المنظمة بدون هؤلاء كائنا لا فاعلية له[2]، وفعلا تم أنشاء المنظمة الدولية، وفق ما أرادته الأمم الكبرى، بالرغم من"ضغط العديد من دول أمريكا اللاتينية من أجل تضمين ميثاق الأمم المتحدة نفسه مذكرة حول حقوق الإنسان، وكان من بين تلك المذكرات التي أعد ا ا موعة التي حشدها معهد القانون الدولي، والتي قدمها مندوب بنما، وقد تقرر حينئذ أن يضمن الميثاق نصا يتعلق بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وأن تتولى هذه اللجنة مهمة وضع مسودة للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقد أنتج ذلك الزخم الذي حظي به موضوع حقوق الإنسان أن تم النص في(مادة١/فقرة٣) على اعتباره أحد الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة على تحقيقها، وأحتل مكانة بارزة في الفصل التاسع المخصص للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا (مادة٥٥/فقرة ج) والتي نصت على"أن الأمم المتحدة سوف تشجع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتراقبه، وكذلك الحريات الأساسية للجميع بلا تفرقة، أو تمييز بالنسبة للعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين"، وفي (المادة٥٦)نصت على أن"تتعهد الدول الأعضاء بأن تقوم بأعمال مشتركة، أو منفردة في التعاون مع الأمم المتحدة فيما نصت عليه المادة الخامسة والخمسون"،وفي(المادة٦٢)تعداد لوظائف وسلطات ا لس الاقتصادي والاجتماعي، والتي يتعلق جزء كبير منها بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، وفي(المادة٧٦)تحديد للغايات الأساسية لنظام الوصاية الدولي، والتي من ضمنها حقوق الإنسان، وكانت أولى مبادرات ا لس الاقتصادي والاجتماعي هي تشكيل لجنة ترأستها ألينور روزفلت-زوجة الرئيس الأمريكي- لصياغة وثيقة حقوق إنسان دولية وكان ذلك اية عام١٩٤٦م [3]، وقد كانت المذكرة-المشار إليها فيما تقدم- مصدر إلهام أساسي في عمل اللجنة، كما أعد قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برئاسة جون همفري من كندا أول مشروع للإعلان العالمي، وتتابعت مبادرات عديدة أخرى حتى اية الحرب العالمية الثانية تقدمت بإحداها أمريكا اللاتينية كمتابعة لأمر دولي بين الأمريكتين حول مشكلات الحرب والسلام الذي عقد في متشابولتبك في المكسيك في أوائل عام ١٩٤٥م[4]، وبعد ذلك بدأت لجنة حقوق الإنسان عملها في عام١٩٤٧م، وكانت لجنة الصياغة تتألف من وفود من

---

[1]- الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٢.
[2]- الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مرجع سابق، ص١٣.
[3]- بد، جون، التوظيف بوجه أنساني، مرجع سابق، ص٥٨.
[4]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١٧.

أستراليا والصين، وفرنسا ولبنان والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكانت الصيغة الأولى التي أعدها جون همفري مدير قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تتأسس إلى حد كبير على العمل الذي كان مستمرا منذ عام١٩٤٢م، وقام به ممثلو الثقافات المختلفة، والذين-من أجل بلوغ العالمية-حرصوا على أن يتم اعتماد الغموض البناء-حسب تعبير إليانور روزفلت-لكي"يترك لكل منا ا ال لأن يضع منطقه الخاص"[١]، وهو ما أنتج الصيغة النهائية التي تأسست على مسودة معدلة قام بتحريرها رينيه كاسان من فرنسا، وقد قدمت في صيف عام ١٩٤٨م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أقر ا مع بعض التعديلات الطفيفة في١٠ديسمبر من نفس العام[٢]، حيث صوت على الإعلان ست وخمسون دولة، ثمانية وأربعون صوتا مؤيدة له، وعدم وجود أصوات معارضة، وامتناع ثماني دول عن التصويت، فقد امتنعت دولة جنوب أفريقيا عن التصويت لسيطرة البيض-في ذلك الحين-على الحكم وحرما م لأغلبية الشعب من الحقوق السياسية، كما كان من أسباب اعتراضها تأكيدها على أن الإعلان ينتهك حماية الولاية القضائية المحلية، كما أمتنع عن التصويت روسا وخمس من دول الكتلة الشيوعية، وعللت عدم تصويتها بأنه بسبب عدم إيلاء الإعلان اهتماما كافيا للحقوق الاجتماعية والسياسية، بالمقارنة مع التفصيل المستفيض بالحريات البرجوازية، وحقوق الملكية، وقد أعتبر السوفيت الإعلان بمثابة وثيقة حرب باردة، مصممة لكي تصم الأنظمة الاشتراكية[٣]، ورأوا أن فكرة الإنسانية تم السطو عليها، بواسطة دعاة أيديولوجية خاصة، هم بالتحديد أصحاب"الفردية البرجوازية"، ومنذ ذلك الحين اكتشفت الشعوب غير البيضاء، والنساء، والأقليات الجنسية، والبلدان النامية، والثقافات غير الغربية أ ا أقصيت عن حقوق الإنسان[٤]، كما امتنعت عن التصويت المملكة العربية السعودية-وهي واحدة من الأعضاء القليلين غير الغربيين-وكان سبب امتناعها اعتراضها على المادة(١٨)والتي تنص على حرية تغيير، وممارسة الدين الذي يختاره المرء،[٥] كما أن هناك دولة رفضت، ولازالت ترفض الانضمام إلى الأمم المتحدة، وهي الدولة السويسرية، وقد عرض موضوع الانضمام إلى الأمم المتحدة، على الشعب السويسري في٦١آذار/مارس١٩٨٦م، حيث عرض ذلك في استفتاء عام، وكانت النتيجة أن رفض غالبية الشعب السويسري الانضمام إلى الأمم المتحدة، وقد كان تعليل الشعب السويسري لذلك بعدة علل من أهمها"-أن حتمية الرضوخ لمس الأمن مخالف للدستور السويسري، وأن الأمم المتحدة قرابة١٦٠عضوا-أي في ذلك الحين-والدور الرئيسي يعود إلى الدول الكبرى التي تملك حق النقض، وأن الأمم المتحدة التي كان هدفها خدمة السلام، أصبحت الآن المركز العالمي للتملق والديماغوجيه، فهي لا تخدم السلام، بل تسمم العلاقات الدولية، ولا تجني سويسرا أي فائدة من دخولها هذه المنظمة"[٦]، وصدور هذا الإعلان شكل إحباطا لأولئك الذين توقعوا في أعقاب الحرب العالمية ماهو أكثر من صدور إعلان

---

[١]-مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ٨١/١.

[٢]- أسبورن، أيدي، المغزى التاريخي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٩-٢١.

[٣]-وقد علق على ذلك مؤلف الكتاب-جون بيليس-بقوله"وهو وصف ليس غير دقيق لدوافع الذين أصدروه"، وقد وصف ماركس حقوق الإنسان بأنها "..تشكل كذبة مقيتة تخفي وراء ستار الشرعية والحرية والمساواة والعدالة حقيقة استغلال الإنسان للإنسان.."،وكذلك الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير له نظرة نقدية لتوظيف الدولة البرجوازية للقانون بعامه والإنساني بخاصة،أنظر ذلك لدى:فريدمان، بينوا،فلسفة القانون، مرجع سابق،ص٩٧ومابعدها.

[٤]- ووديويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، ترجمة/محمد المغربي، الفجر للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥٠

[٥]-بيليس، جون، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٩٨٦-٩٨٧.

[٦]-الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام،ضمن كتاب:حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م ، ص١٩٦-١٩٧.

إعلان أخلاقي-كما طالبت الولايات المتحدة- ومارسوا الضغط من أجل أن يكون الإعلان بمثابة معاهدة متمتعة بقوة القانون الملزمة، وقد عبر عن هؤلا المحامي الدولي:هيرش لاوترباخت، والذي كرس سنوات الحرب لصياغة مثل هذه المعاهدة، بقوله"إذا ما تقرر اختزال أي ميثاق دولي عن حقوق الإنسان إلى مجرد تصريح عن نوع من المبدأ السياسي أو الأخلاقي، فإن من المحتمل أن يحظى الأمر، بقبول سهل، من شأنه إغراق أي صعوبة ممكنة في الاتفاق على بنود الميثاق في الطبيعة، غير الضارة لغرض محايد، أما إذا تعين على الحرب العالمية الثانية أن تنتهي-حسب كلمات رئيس الوزراء البريطاني-"بإجلاس حقوق الإنسان على العرش"فإن إعلانا مخصيا كهذا من شأنه أن يشكل تورطا بالغ الخطورة في جريمة أفساد اللغة، إذ من شأن ذلك عبر تكوين الانطباع غير المسوغ، بحدوث تقدم، أن يشكل في أذهان العديد من الناس حدثا رجعيا من حيث الجوهر، من شأنه أن يكون وهما بوجود عزم على حل مشكلات القانون والسياسة الحاسمة بأوسع معانيهما، من خلال عبارات تبجيل طنانة، من شأن تفاهتها أن تفضح الافتقار إلى كل من الإيمان والصراحة"[1]، ويلاحظ في هذا الاستعراض للمخاض التاريخي الذي ولد عنه ميثاق حقوق الإنسان أن دول التمركز الغربي هي التي كانت لها اليد الطولى في ذلك المخاض، مما يجعل منه-كما يقول جارودي"قانونا للمنتصرين غداة نصرهم على هتلر الذي كان الخليفة الأكثر انسجاما- أي الأكثر همجية-لكل الخروقات الديكتاتورية في الغرب، منذ خمسة قرون من هيمنة استعماره العنصري، مع توابعه من أعمال ب، ومذابح وتدمير للثقافات والشعوب، باسم الفكرة الثابتة نفسها"أ م شعب الله المختار"، الوحيد القادر على أن يحمل لجميع الآخرين بالحديد وبالنار حضارته"[2]، وأن الحضارة الإسلامية بكل ثقلها كانت مغيبة عن صياغة ذلك الميثاق، حيث تم تجاهلها عن عمد، إذ أن العربي الوحيد الذي كان مشاركا في مناقشات صياغة الميثاق وهو الحقوقي اللبناني/شارل مالك، والذي كما يقول شيخي بأن"حظه من الثقافة الإسلامية لم يكن على مقدار إطلاعه وتمكنه من الثقافة الغربية، وهذا أقل ما يقال، بالإضافة إلى كونه لم يكن ممثلا لقوة يمكن أن يسمع صو ا، في خضم النقاش الذي كان أطرافه منتصري الحرب العالمية"[3]، بل إنه كان من أشد المنافحين عن الرؤية الغربية، إذ "نشأ خلاف حاد بين أفكاره-المستندة إلى التعاليم المسيحية-وبين آراء بينج شون شانج الكونفوشوسية. فبينما كان مالك يركز على فردية حقوق الإنسان، وأ ا في ذات وجوده وكيانه، كان شانج ينادي بأن ذلك يتم من خلال الارتقاء بالإنسان، وأن ذلك يتم من خلال تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، كما دار أيضا صراع حاد وعنيف بينه-من خلال تبنيه للرؤية الليبرالية الغربية-وبين مندوبي الاتحاد السوفيتي واليوغسلافي، ذوي التوجهات اليسارية"[4]، وكما نرى فهو الذي شكل رأس الحربة في الدفاع عن الرؤية الغربية، والذي ما جئ به إلا لذلك الهدف، ولذلك حاولت الدول الطرفية بالإعلان عن اعتراضها على ذلك التمركز الغربي في مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣م، كما طالبت تلك الدول في إعلان بانكوك في أبريل١٩٩٣م على أن حقوق الإنسان تحتاج إلى أعادة النظر في سياق يراعي

---

[1] -بكن،ماركو،السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان-مأزق المنظمات غير الحكومية،ضمن كتاب الأخلاق والسياس، مرجع سابق، ص١٥٣.
[2] -جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٨.
[3] - بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١١٧.
[4] -صالح، عبد الله، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..ظروف النشأة والأعمال التحضيرية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٥)، يناير٢٠٠٩م، ص٧٦.

أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية[١]، كما أن من الملاحظات التي لاحظها اللورد دينج"أن هذا الإعلان لا جدوى منه لسبب خطير وحاسم، هو افتقاده وسائل تنفيذ أحكامه، أي لعدم وجود محكمة يمكن اللجوء إليها لإصدار أوامر ملزمة للجميع لتنفيذ أحكامه، لا يوجد متقاضون يمكن لهم المثول أمامها، ولا سلطات للبوليس يمكن أن تقبض على المتهمين بالإخلال بالأحكام الواردة في الإعلان، وذلك أنه يجوز لأي من الدول الموقعة عليه أن تضرب صفحا عنه، بل يمكن القول انه تخلو قوانينها من أي حق ينص عليه القانون، إنه إعلان عن تطلعات فاضلة، لا عن حقوق ملزمة"[٢]، وحتى لو وجدت تلك الآليات من محاكم وسلطات بوليس..الخ فإ ا لن يمثل أمامها سوى من ترغب دول التمركز الغربي بمثوله أمامها-كما هو الحال مع بعض رؤساء دول الاطراف-بينما دول الغرب ورؤسائها فوق القانون.

ثم بعد ذلك لدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دور ا السادسة عام١٩٥١-١٩٥٢م، وبعد نقاش طويل طلبت الجمعية العامة من لجنة حقوق الإنسان أن تضع عهدين بشأن حقوق الإنسان، يشتمل أولهما على حقوق مدنية، وسياسية، وثانيهما على حقوق اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وقد تم الانتهاء من أعداد العهدين، وأقر ما الجمعية العامة في عام١٩٦٦م، ولكن كان تنفيذ كل منهما كان يتطلب موافقة خمس وثلاثين دولة على الأقل، ولم يتوافر هذا العدد إلا بعد عشر سنوات، في ٣يناير١٩٧٦م بالنسبة للاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي٢٣مارس١٩٧٦م بالنسبة للاتفاقيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية[٣]، وأصبح ينصرف اصطلاح الشرعية الدولية لحقوق الإنسان إلى الوثائق الثلاث المعتمدة[٤]، أي هاتين الوثيقتين، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بقي الإشارة إلى أجيال حقوق الإنسان، وقد تقدم بيان الجيل الأول عند خاتمة المطلب الثالث، وهي الحقوق التي تخول صاحبها ج سلوك معين، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية في مواجهة الدولة، وهي حقوق سلبية كما سبق الإشارة.

أما **الجيل الثاني:** وهي الحقوق التي تخول صاحبها الحق في اقتضاء خدمة أساسية من الدولة، وتلتزم الدولة بتمكينه منها، وتتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي حقوق إيجابية، ويمكن بواسطتها أن يباشر الإنسان حقوق الجيل الأول بفاعلية وكفاءة.

وأما **الجيل الثالث:** وهي حقوق تخول جميع الأفراد حق مطالبة غيرهم من الأفراد باحترام قيم عالمية في أطار من التضامن، حتى أ ا سميت بحقوق التضامن، كالحق في السلام، والحق في التنمية، والحق في البيئة، وهذا الجيل من الحقوق لم يظهر إلا في ثمانينات القرن الماضي، ولأن هذا الجيل من الحقوق ينظر إلى هموم الجنوب الفقير، ويعيد إليها شيء من الاهتمام فقد وقفت ضده أمريكا، منذ إعلان عام١٩٨٦م، حيث كانت وحدها ضده حتى عام ١٩٩٤م عندما طالبت لجنة حقوق

[١] -مارشال، بيتر، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة/أحمد الجمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٨٦.
[٢] - اللورد دينج، آفاق القانون في المستقبل، مرجع سابق، ص٣٨٣.
[٣] -البشري، طارق، الإطار المرجعي لحقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والفقه الدستوري، مجلة التسامح، العدد الرابع، خريف١٤٢٤هـ، ص٧٤.
[٤] -بسيوني، د/محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، ٢٣/١.

الإنسان بإنشاء آليات دائمة لتقييمه ويومها وقفت أمريكا وبريطانيا واليابان ضد القرار، وتغيبت ثمان دول أوروبية عن التصويت[1]، وقد أنتقد العميد ريفيرو هذا الجيل على أساس أن كل حق له صاحب يطالب به، ومضمون معين، وطرف آخر يطالب به، وجزاء يترتب على إهداره، وقال أن هذه العناصر الأربعة غير متوفرة فيما يسمى بالحقوق الجديدة للإنسان، وتساءل عمن هو صاحب هذه الحقوق، هل هو الفرد، أم الشعب، أم الإنسانية؟، وقال إن مضمونه مازال غامضا، إذ لا يعرف من هو الطرف الآخر في هذه الحقوق، هل هي الدولة، أم هي المشروعات الخاصة، أم هي المنظمات الدولية؟، كما انه لا توجد جهة قضائية يمكنها أن تفرض الجزاء عند أهدار هذه الحقوق[2].

المبحث الثاني: احتكار المفاهيم والمعايير المتعلقة بالحق الإنساني.

يتم من خلال النظريات الفلسفية الغربية، وربيبتها نظريات التنمية السياسية تعميم غايات ومثل ا تمع الغربي على مختلف شعوب العالم على أساس أ ا غايات ومثل إنسانية مشتركة، بل تصور على أ ا أفضل ما يمكن أن يتوصل إليه العقل البشري، بالرغم من أن تلك الغايات ليست مثلا بالنسبة للمجتمع الغربي، بل واقع معاش، ونموذج يسعى الغربي إلى تعميمه على جميع دول العالم-وعلى سبيل المثال-فالديمقراطية وحقوق الإنسان على النمط الأوروبي ينبغي أن تكون هي الغايات الكبرى لمختلف ا تمعات البشرية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال الاحتكار المفاهيمي والقيمي لتلك المعايير، وهو ما حرصت عليه المركزية الغربية، حيث أحتكرت كل المفاهيم والقيم المتعلقة بالحق الإنساني، وسيتم التطرق إلى بعض تلك المفاهيم المحتكرة، من خلال عرضها في هذا المبحث وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الإنسان في الفكر الغربي.

هذا المطلب يتناول أحدى الأسئلة الكبرى والنهائية في الفكر الغربي، وهذه الأسئلة تدور حول الإنسان والإله والطبيعة، ولكن هذه الأسئلة مترابطة إلى درجة أنه يمكن من خلال دراسة عنصر من هذه العناصر الوصول إلى العنصرين الآخرين[3]، ولا تتحدد طبيعة المرحلة التاريخية لنظرة الغرب للإنسان في تجربة ما قبل النهضة الحديثة، إذ أن طبيعة المرحلة التاريخية التي تجتازها الحضارة، و الأنماط الاجتماعية و الثقافية السائدة فيها لها أكبر الأثر في تشكل تلك النظرة، مما جعل فلسفة هذه المرجعية، المحددة لقيم أتباعها في الوجود، عرضة لتقلبات هذه المرحلة التاريخية، وقد جاءت مرحلة النهضة الحديثة والاستنارة العقلية و الترشيد، لتحدد بشكل كلي و جذري المرجعية المادية/الطبيعة الواحدية ضمن الثنائيات الصلبة، فقد كانت صورة الإنسان تتجلى في الحضارة"الفلسفية"اليونانية في"الإنسان العاقل" المفكر والمنظر والمتأمل، ثم تراجعت هذه الصورة لكي تفسح ا ال لصورة أخرى في العهد الروماني، وهي صورة"الإنسان المصارع والمحارب"، الإنسان الجسد،

---

[1]- مناع، هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٩٣/١-١٩٤.

[2]-سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ص٤١-٤٣.

[3]-المسيري، عبد الوهاب، في أهمية الدرس المعرفي، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة، العدد العشرون، ربيع١٤٢١هـ، ص١١٢.

الصالح والنافع لبسط نفوذ روما على العالم-وهي شبيهة من حيث الرؤية المعرفية بنفعية النازية الحديثة-كما جاءت الكنيسة أبضا لترسم صورة أكثر تطرفا للإنسان"المتطهر، المنسلخ من رغباته وتطلعاته الفطرية"، الراهب المتبتل، الى أن آل الوضع إلى عصر النهضة الأوربية لتظهر الفلسفات الإستنارية التي تطرفت على الوجهة المادية، في مقابل التطرف اللاهوتي الكنسي[1]، ومن هذه المقابلة-بين المادي واللاهوتي-بدأ تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة بالفلسفة الإنسانية الهيومانية والتي أخذت تنظر إلى الإنسان على أنه مركز الكون، بل هو سيده الذي لا منازع له، وهو مرجعيته النهائية، ولذا فهو يواجه الكون دون وسائط، حرا تماما من قيود الحضارة والتاريخ والأخلاق، صاحب إرادة كاملة، رافضاً أية غيبيات أو ثوابت أو مطلقات تتجاوز عالمه المادي وحدود عقلة، وهو إنسان متمركز حول ذاته–التي لا حدود لها ولا قيود عليها-يرفض كل القيم القَبلية والتعميمات والتجريد، يعيش حسب معياريته ومقاييسه وقوانينه الخاصة الفردية النابعة من ذاته، فهو مرجعية ذاته ومقياس كل شيء، لا يمكن محاسبته بأية معيارية خاصة(فالعقل بوسعه-من خلال التعامل مع الواقع الطبيعي والتاريخي، دون أية حاجة إلى وحي إلهي-أن يصل إلى تفسير كلي شامل لهذا العالم، وأن يولد المنظومات المعرفية والأخلاقية والجمالية اللازمة له ليسير حياته، وهذا يعود إلى وجود تماثل كامل بين قوانين العقل وقوانين الطبيعة، وعقل الإنسان المرشد يولد لغة مرشدة، يمكنه من خلالها التواصل والحوار و مراكمة المعرفة، ويمكنه أن يدرس التاريخ فيزداد الإنسان وعيا وإدراكا لما حوله، ويزداد تقدمه)كل هذا يعني وجود حقيقة كلية-قصة عظمى-وأن الإنسان هو الذي يدركها ويعيها، فهو إذن الكل الثابت المتجاوز، لكل هذا يعلن الإنسان أنه سيد الكون والمخلوقات بلا منازع، ومركز الكون بلا منافس، يتجاوز كل شيء ولا شيء يتجاوزه، لديه نزعة بروميثية فاوستية لأن يبتلع الكون بأسره، ويهزمه ويسخره، والطبيعة بالنسبة له مجرد مادة استعمالية، يهزمها ويسخرها ويحوسلها، وانطلاقا من هذا الافتراض، يحاول هذا الإنسان أن يؤكد جوهره الإنساني-المستقل عن الطبيعة، السابق عليها- وأن يتجاوز الطبيعة/المادة، بل يحاول كذلك أن يتجاوز طبيعته المادية نفسها، بقوة إرادته، وأن يفرض ذاته الإنسانية عليها، بإسم إنسانيتنا المشتركة-أي بإسم الإنسانية جمعاء-وقد ولدت هذه النظرة من رحم هذه المشروع التحديثي في مراحله الأولى، والفكر الإنساني الهيوماني، وفكر حركة الاستنارة، ولكن في غياب أية مرجعية تتجاوز ذات الإنسان الفردية، حتى أصبح الإنسان ينغلق على هذه الذات، فيصبح تدريجيا أنسانا فردا، لا يفكر إلا في مصلحته ولذته، ولا يشير إلى الذات الإنسانية، وإنما إلى الهوية الإثنية والذات الفردية، حينئذ تصبح هذه الهوية أو هذه الذات-لا الإنسانية جمعاء-موضع الحلول، فيؤله الإنسان الفرد نفسه، أو شعبه في مواجهة الطبيعة، وفي مواجهة الآخرين، مستمدا معياريته من ذاته، ويصبح أنسانا إمبرياليا، لا تتسع رؤيته لتضم الآخرين، وإنما تستعبدهم، وتوظفهم، وتوظف الطبيعة لصالحه القومي والفردي، و ذا تتحول الفلسفة الإنسانية إلى فلسفة استبدادية متكبرة متعجرفة، تحلم بالتحكم الكامل في الكون، ثم بحوسلة بقية البشر، بإسم الحقوق المطلقة للإنسان الغربي، وتفوقه الحضاري، فأصبحت فلسفة لا تعترف إلا بالتفوق العرقي، باعتبارها المعيار الوحيد الذي يمكن استخدامه، وتحولت بذلك إلى عداء صريح للآخر، وللإنسان ككل، فكانت هذه البداية الأولى لمنظومة التحديث الغربي.

---

[1]-شبار،سعيد،قيمة الإنسان وتكريمه-بين المرجعية المادية والمرجعية المتجاوزة،ضمن كتاب في عالم عبد الوهاب المسيري-حوار نقدي حضاري،مرجع سابق،/٣٩٠-٣٩١.

أما البداية الثانية-والمتزامنة مع البداية الأولى-لمنظومة التحديث و العلمنة الغربية حين تصبح الطبيعة/المادة هي الأخرى مرجعية نفسها، وموضوع الحلول والكمون، ومركز الكون"اللوجوس"...قوانينها تتجاوز كل شيء، وهي قوانين لهدف منها ولغاية، ولا تمنح الإنسان أية أهمية خاصة[فالإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة/المادة]، يعيش داخلها وحسب قوانينها، وهي مادة لا قداسة لها ولا خصوصية ولا أسرار فيها، مادة خاضعة لقانون طبيعي واحد [أو مجموعة من القوانين الطبيعية المادية]يساوي بين الإنسان وكل الكائنات الأخرى، ولذا مهما بلغ الإنسان من مركزية في الطبيعة، ومهما حقق من تجاوز لها، فانه[في اية الأمر، وفي التحليل الأخير]يعيش داخل الطبيعة/المادة، فهو إنسان طبيعي/مادي، يمكن رده تماما الى ماهو دونه-أي المادة-ومن ثم يفقد الإنسان مركزيته وتجاوزه، ويصبح شيئا ضمن الأشياء، خاضعا لمنطقها، ولذا تصبح كل الأوامر متساوية، وإذا تساوت كل الأوامر، فإ ا تصبح نسبية، ويصبح كل شيء خاضع لقانون الحركة، كل هذا يعني في واقع الأمر، أسبقية الطبيعة/المادة على كل شيء، وضمن ذالك الإنسان، وان الكل الثابت المتجاوز هو في واقع الأمر الطبيعة/المادة، وهذه الرؤية التفكيكية، المتمركزة حول الموضوع المادي، كانت جزءا أساسيا من الرؤية الغربية للإنسان منذ عصر النهضة الغربية، ولكنها كانت رؤية هامشية في بداية الأمر، ثم تحركت نحو المركز بالتدريج، فتراجع النموذج المتمركز حول الإنسان، وتزايد التمركز حول الطبيعة/المادة (الموضوع)، وانتهى الأمر بظهور نزعة واحدية مادية معادية للإنسان، تطالبه بأن ينفض عن نفسه وهم الكون المتمركز حول الإنسان، والوهم الهيوماني القائل بحرية الإنسان و بمقدرته على توليد معياريته وغائيته من داخل ذاته وتبين له أن الطريق الوحيد أمامه هو أن يذعن للقوانين المادية الحتمية المنفصلة عن القيم و الغايات الإنسانية"وهو ما يعني نفي الحرية تماما" وأن يستمد منها معياريته، ومن رحم هذه الرؤية ظهر مايسمى بـ"الاستنارة المظلمة"، والتي قام مفكروها بتوجيه ضربات متتالية لمقولة الإنسان، وقاموا بنشاط واع بعملية تفكيك الإنسان، وإزاحته عن مركز الكون، فأكد هوبز أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأن الواقع إن هو إلا حلبة يتصارع فيها الجميع مع الجميع، أما مكيافيلي فقد كان نفعيا ماديا، يدعو إلى حوسلة كل شيء، وضمن ذلك الإنسان، وأعلن كوبرينكس، ونيوتن لامركزية الأرض، وانتهاء العالم المتمركز حول الشمس، وقام كثير من الفلاسفة الماديين مثل سبينوزا والفلاسفة الماديين في فرنسا بتفكيك الذات الإنسانية تماما، فطوروا رؤية مادية آلية للإنسان والكون، فظهر مفهوم جون لوك للعقل الإنساني باعتباره صحيفة بيضاء تتراكم عليها المعطيات المادية، فتتحد من تلقاء نفسها لتكون أفكارا، تتحد بدورها لتكون أفكارا مركبة..وهكذا، وانطلاقا من هذا التصور المادي الآلي ظهر علم النفس الترابطي-والسلوكي فيما بعد-الذي ينطلق من تصور آلي للإنسان، وأنضم إليه بنتام الذي ذهب أن سلوكنا الأخلاقي يمكن تفسيره ماديا في أطار المنفعة واللذة، ومع القرن التاسع عشر استبدلت بالصورة ا ازية الآلية-العالم كآلة- صورة مجازية عضوية-العالم كنبات- ولكن لم يتغير النموذج المادي، فبين داروين أن الإنسان ظهر باعتباره حلقة في سلسلة تطور الطبيعة، وأنه لا أصل إليها له، بل هو سليل القرود، خاضع لقوانين التطور البيولوجية، وتبعه ماركس، وآدم سميث واللذان أكدا على أن ا تمع حلبة صراع لحتميات مادية اقتصادية، ثم جاء فرويد الذي أكد أن وعي الإنسان ولا وعيه-أي الإنسان في كليته-خاضع لقوانين الحركة الميكانيكية والبيولوجية، وأن ما يحركنا هو أساس لاوعينا، وأن لاوعينا تحكمه قوى مظلمة مثل

الجنس، وأننا في الواقع لسنا سليلي القرود فحسب، بل إن القرد كامن داخلنا، فإيروس هو الذي يسيطر على كل شيء، وقد ذهب فرويد أيضا إلى أننا لا ندرك الحقيقة في ذا ا، فما ندركه هو في واقع الأمر ما يتراءى لنا أنه حقيقة، أي أنه خلط بين الظاهر والباطن، والحقيقة والزيف، والأسطورة والتاريخ، وقرر النسبية المطلقة وصفا للحقيقة، أما يونج فقد بين أن لاوعينا هو لا وعي جمعي، تسيطر عليه أساطير، وأنماط كونية أصلية تشكلت داخل لاوعينا الجمعي، تسيطر علينا وتصوغ وجداننا، ولا نسيطر عليها أو نصوغها، ثم جاء البنيويون الذين أعلنوا أن البنية تتحدث من خلال الإنسان، وأن الإنسان في الحقيقة لا يتحدث من خلال البنية، وانتهى الأمر بإعلان فوكو موت الإنسان، وهكذا تم ضرب الإنسان وتفكيكه أنطلوجيا[1](فالإنسان إن هو إلا مجموعة من الدوافع المادية والاقتصادية والجنسية، لا يختلف في سلوكه عن أي حيوان أعجم) وأبستمولوجيا[2](فإدراك الإنسان للواقع ليس عقلانيا، وإنما تحكمه مصالحه الاقتصادية، وأهواؤه النفسية) وا تمع حسب هذه الرؤية المعلنة سيرك كبير في أحسن الأحول، وحديقة حيوانات في الأحوال العادية، وغابة متوحشة في اللحظات النماذجية.

وبناء عليه فالمشروع التحديثي هو مشروع تفكيكي، لا يؤدي إلى تأكيد مركزية الإنسان، وإنما إلى رده إلى ماهو دونه، وإلغائه تماما كمقولة مستقلة مركزية في النظام الطبيعي، فإذا كان الإنسان الحديث إنسانا حقا عقلانيا علميا ماديا، فعليه يتبنى رؤية علمية مادية موضوعية، يقوم من خلالها بتفكيك العالم من حوله، ثم تفكيك ذاته، وهذا التفكيك يمر بمرحلتين:

أ- مرحلة الصلابة:أو"مرحلة الثنائية الصلبة"أو"الواحدية المادية"أو"عصر المادية البطولي"وهي كلها مسميات لمسمى واحد، وقد تناول الفكر الغربي هذه المرحلة-من المنظومة التحديثية في الإطار العلماني الشامل- تحت مسميات كثير من بينها"نزع القداسة عن العالم"أو"نزع السحر عنه" أو"تحييده"، فالتحديث(في إطار النموذج الطبيعي/المادي) يقوم بفصل المقدس عن الزمني والطبيعي(أو يمزجهما تماماً بحيث لا ينفصل الواحد عن الآخر) وهو يصدر عن تأكيد زمنية ومكانية ومادية كل شيء، وإخضاع كل شيء-وضمن ذلك الإنسان-لعمليات الترشيد العقلاني المادي في إطار معايير عقلانية صارمة .

وعملية التحديث متتالية تحققت تدريجياً، وهذا التحقيق التدريجي يعني تصاعد الواحدية الموضوعية المادية التدريجي، والمستمر إلى أن تسيطر تماماً، ولذا ، فإن ثمة تراجعاً مستمراً عن الفلسفة الإنسانية (الهيومانية)، وعن ثنائية الإنسان والطبيعة، وعن الإيمان بالثبات والتجاوز، وهو في الواقع الأمر تصاعد مطرد للواحدية الموضوعية المادية، ومحو الثنائيات والخصوصيات والهويات والثبات، وتفكيك لمقولة الإنسان كمقولة لها حدودها المستقلة المتماسكة،ليسقط الإنسان تماما في قبضة الصيرورة وزمانية ومكانية منظومة الحداثة العلمانية الشاملة، ولعل ما يسمى التلاقي بين النظم الرأسمالية والاشتراكية، وهيمنة النماذج البيروقراطية والكمية، وإزاحة الإنسان عن المركز، والتسلع، والتحييد، والتشيؤ، والاغتراب،

---

[1]-الأنطلوجيا هي: البحث عن سمات وطبيعة الكائن، أو الكائنات بذاتها، أنظر:موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ٩١٣/٢.

[2]-الأبستمولوجيا هي: فرع من فروع المعرفة يبحث في أصل المعرفة، وبنيتها، ومناهجها، ومصداقيتها، وهبه، مراد،المعجم الفلسفي،مرجع سابق، ص١٢.

ونزع القداسة عن العالم، وإنكار الجوهر الإنساني، والهجوم على الطبيعة البشرية، والنظام العالمي الجديد والعولمة...الخ ـ تعبير عن الظاهرة نفسها، وليس مجرد انحرافات عن مسار التحديث وعن جوهره.

وقد عبر رورتي عن هذا بوصفه التحديث(في العالم الغربي)بأنه مشروع نزع الألوهية(أو القداسة)عن العالم، وتقبل الإنسان زمنية كل شيء، وعدم تجاوز الزمان والمكان كصيرورة لا معنى لها، ويبين لنا رورتي بعض النتائج المنطقية الأخرى للتحديث في الإطار المادي والعلماني الشامل، فالتحديث إيمان عقلاني مادي بالتقدم، وإيمان بالمستقبل الذي سيتحقق فيه التقدم، الذي أصبح المعيار الواحد..بل الوحيد، ولكن التقدم نفسه مجرد حركة، بل هو حركة مستمرة لا متناهية، ولأ ا حركة في عالم المادة فلا يمكن أن تكون لها غاية ما، وهو ما يعني سقوط الثبات، وهكذا تم ضرب الذاتية الإنسانية وتفكيكها تماما ولم يبق من الإنسان شيء، لا مقدرته على الإدراك المبدع للواقع، ولا ذاكرته التاريخية.

ورغم تفكيك الإنسان وتقويضه، فإن الطبيعة-مع هذا-تظل مركز الكون، تزوده بمعيارية المطلق العلماني، ويصبح الإنسان مذعنا لها، ولذا يظل الكون كونا طبيعيا صلبا، تسري عليه قوانين طبيعية صلبة، تؤله الكون، وتارة تغلب الذات على الموضوع وتعلن أسبقية الإنسان على الطبيعة(تأليه الإنسان)وتارة أخرى تغلب الموضوع على الذات، وتعلي من شأن الطبيعة على حساب الإنسان(تأليه الطبيعة)، إلا أ ا ومع تأرجحها هذا ظلت فلسفة عقلانية تكتسح كل بقاع الأرض حتى أصبحت أقرب إلى ما يسميه ماكس فيبر بـ "الديانة العالمية"، وهي ديانة يرى أ ا تستند إلى رؤية كوزومولوجية-أي عالمية شاملة-تتفرع عنها نظم معرفية وأخلاقية شاملة، تجيب على كل أو معظم الأسئلة الكلية والنهائية التي تواجه الإنسان بطريقة معقولة تتسم بالاتساق، حيث قامت بأخذ المنظومات المعرفية والأخلاقية المسيحية وغير المسيحية عن الأسئلة النهائية، وقامت بعلمنتها بأشكال مختلفة، فحلت محل الإله مطلقات علمانية شاملة مختلفة، مثل"العقل الكلي" أو"روح التطور" أو "ا تمع"أو "الطبقة العاملة"، وحلت محل"تجسد الإله في العالم" مسميات أخرى مثل"تحقق العقل الكلي في التاريخ" أو"حتمية التقدم" أو "مسار التاريخ"، وحلت محل"الآخرة والبعث ويوم الحساب"مفاهيم مثل"حكم التاريخ" و" اية التاريخ" و"اليوتوبيا التكنوقراطية" و"الفردوس الأرضي"، وقد امتدت هذه المرحلة منذ عصر النهضة في الغرب، وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حيث بدأت تتحرك السيولة الكاملة-أي العالم الذي لا مركز له-والتي كانت كامنة في الرؤية الغربية للعالم، إلا أ ا كانت هامشية، ولكنها بدأت تتحرك نحو المركز في اية القرن التاسع عشر، إلى أن استقرت فيه في آخر القرن العشرين.

ب-تفكيك الإنسان:مرحلة السيولة: مع اية القرن التاسع عشر بدأت تظهر عناصر جديدة جعلت الاستمرار في حالة الصلابة القديمة مستحيلا، ومن تلك العناصر:

١-أن الإنسان الغربي بدأ يشعر باستحالة تنفيذ مشروعه التحديثي، وأن ما تحقق منه قد بدأ يؤدي إلى اختفاء الإنسان، لا إلى تأكيده، ورغم أدراك الإنسان الغربي لهذا الوضع إلا أنه كان لا يعرف بديلا له، كما انه كان لا يزال يحمل ذكرى

عصر المادية البطولي، ولذا أستمر فيه، وأستمر في الإبداع، وفي التمرد على وضعه، وقد أسمى هذه المرحلة الانتقالية-الدكتور المسيري- بـ"عصر الحداثة المأساوي/الملهاوي/العبثي".

٢-أن تفكيك الذات الإنسانية المستقلة وصل إلى مستويات أكثر عمقا وجذرية، حتى تم ضرب فكرة الواقع الموضوعي نفسها، فالواقع(الطبيعة/المادية)من المنظور التحديثي في حالة حركة مستمرة، وتغير دائم، والتغير هو الصفة الثابتة الواحدة لعالمنا، ومن ثم سقطت الطبيعة نفسها في قبضة الصيرورة.

٣-أكتشف الإنسان أن الطبيعة/المادة(المتحركة-النسبية-المليئة بالفوضى والصراع)لا تصلح مصدرا للقيمة، ولا يمكنها أن تزود الإنسان بمعايير يضبط ا حياته.

٤-أنه مع أتساع نطاق الواحدية المادية، تعددت المرجعيات المادية، وتوزع الحلول والكمون في أكثر من عنصر، حتى أصبحت كل عناصر الواقع موضوع كمون، فأصبحت كل الأشياء مقدسة، وأصبح كل شيء مرجعية ذاته.

ونتيجة لما تقدم بدأت الطبيعة/المادة نفسها في الاختفاء كمرجعية، وككل ثابت متجاوز، وأخذ الكون يتشظى، ويتحول إلى ذرات صغيرة، كل ذرة منغلقة على نفسها، ويصبح الواقع مجموعة من الوقائع والتفاصيل، والأحداث، والحقائق غير المترابطة، ومن ثم يظهر عالم لا مركز له، أو متعدد المراكز، يتسم بخلوه من أي حقيقة أساسا، أو بتعدد الحقائق، وخلوه من أي مطلقات، أو بتعدد المطلقات، عالم ليس فيه ذات متماسكة، ولا موضوع متكامل، ويصبح العالم مفككا لا مركز له، وتصبح الصيرورة مركز الحلول والكمون، ويصبح النسبي هو المتغير الوحيد، والتغير هو نقطة الثبات الوحيدة، ويتحول العالم إلى كيان شامل واحد، تتساوى فيه جميع الأطراف والمركز، والمطلق والنسبي-مثلما أصبح الإنسان مساويا للكائنات الطبيعية المادية-عالم لا يوجد فيه قمة ولا قاع، أو يمين ويسار، أو ذكر وأنثى، وإنما يأخذ شكلا مسطحا، تقف فيه جميع الكائنات الإنسانية والطبيعية على السطح نفسه، ويقضى فيه على كل الثنائيات الصلبة الفضفاضة، وتنفصل الدوال عن المدلولات، فتتراقص بلا جذور، ولا مرجعية، ولا أسس، و تصبح كلمة "إنسان" دالا بلا مدلول، أو دالا متعدد المدلولات...وبدلا من الصراع بين الذات و الموضوع، تذوب الذات في الموضوع، والموضوع في الذات، وتمحى كل الثنائيات عن طريق مزج طرفي الثنائية"خير/شر، حقيقة/زيف، مطلق/نسبي، عدل/ظلم، إنساني/طبيعي، خالق/مخلوق"، وتسقط السببية، ويحل محلها مبدأ الانقطاع والصدفة وعدم التحدد، ويتزايد الإيمان باستحالة المعرفة و الاتصال، و يستحيل على الإنسان تجاوز صيرورة عالم المادة و الحركة.. فيسقط في قبضتها تماما، وتسقط معه فكرة الحقيقة و الحق والخير و الجمال و الكل، بل فكرة الطبيعة"البشرية ثم المادية "..أي تسقط كل المنظومات المعرفية والأخلاقية والجمالية، ويظهر ما يمكن تسميته"النسبية المطلقة"حيث لا يوجد مطلق إلى النسبي، ولا ثبات إلى المتغير، وتختفي تماما فكرة الكل المادي المتجاوز للأجزاء ذي الهدف والغاية، فهي-في كلمة واحدة-عملية تفكيك كاملة، ثم تظهر حالة يظن أ ا تتسم بالتعددية الكاملة، مع أ ا في واقع الأمر حالة سيولة شاملة ناجمة عن غياب أي يقين معرفي أو أخلاقي، وعن تسوية كل المخلوقات

ببعضها البعض، وعن اختفاء أية مركزية لأي كان، وهذا الانتقال من عالم متماسك ذي معيارية، إلى عالم مفكك بلا معيارية، هو الانتقال من الواحدية الصلبة-إنسانية كانت أم طبيعية-إلى الواحدية السائلة الشاملة التي لا تملك حدودا ولا قيودا، وهو أيضا الانتقال من عالم التحديث والحداثة (الإمبريالية)إلى عصر ما بعد الأيديولوجيا-حيث يروج للإدعاء القائل بأن الإنسان ليس بحاجة إلى أيدلوجيا، بينما تسود في حقيقة الأمر الأيديولوجيا الداروينية-وعصر ما بعد الميتافيزيقيا، وما بعد الحقيقة، وما بعد الإنسانية الهيومانية، وما بعد الحداثة، عصر الحلولية الشاملة السائلة.

إن عالم ما بعد الحداثة-النظام العالمي الجديد-عالم تسود فيه فلسفة لا عقلانية مادية، لا تعرف البطولة، ولا تعرف المأساة، ولا الملهاة، ولا حتى التمرد العبثي..فلسفة تدرك حتمية التفكيك الكامل، والسيولة الشاملة، إذ يتم التوصل إلى أن كل شيء نسبي مادي، وأن الفلسفة الإنسانية وهم، وأن الاستنارة المضيئة حلم وعبث، وأن الواقع في حالة سيولة، وحركة-مثل المادة الأولى-وأن ليس ثمة ذات إنسانية متماسكة ثابتة، ولا موضوع طبيعي/مادي ثابت متماسك-فهذه كلها مجرد تقاليد فكرية وصورية مجازية-وحتى إن وجدت الذات ووجد الموضوع، فلن يتفاعل، إذ لا توجد لغة تواصل أو تفاعل، كل هذا يعني اختفاء فكرة الكل تماما، وأن الأجدر بالإنسان أن يتكيف بطريقة برجماتية، فهي فلسفة خضوع وتكيف، وتطبيع لحالة اللامعيارية-ولذا يطلق عليها أحيانا البرجماتية الجديدة-وبدلا من عصر الماقبليات الفلسفية المتماسكة، ظهر عصر المابعديات المادية السائلة،عصر اية التاريخ-أي ما بعد التاريخ-حيث لا يوجد مجال لأية تناقضات أو اجتهادات، في عصر تكتسح فيه الكوزمولوليتانية[1] جميع الحضارات، وكذلك خصوصيا ا، كما تدمر المطلقات والثوابت.

وكان السؤال الذي طُرح في مرحلة الحداثة: ما مركز الكون..الإنسان أم الطبيعة؟، أما في هذه المرحلة فتطرح تساؤلات أكثر جذرية مثل: هل يمكن الإيمان بوجود كل ثابت متجاوز له معنى داخل الإطار المادي؟، وكيف يكون هناك"كل" والعالم المادي مكون من جزئيات وتفاصيل وظواهر متناثرة؟، وكيف يكون هناك ثبات داخل الإطار المادي، والمادة متحركة؟، وهل يمكن تحقيق التجاوز والمادة لا تعرف التجاوز؟، هل يمكن أن يكون هناك معنى للكون والمادة حركة بلا قصد أو معنى؟، وهل يمكن الاحتفاظ بثنائية يستطيع الإنسان/الطبيعة في عالم واحدي مادي والمادة لا تعرف إلا قانونا واحدا؟، وهل يستطيع شيء أن يفلت من قبضة الصيرورة في إطار فلسفة مادية؟

وبعد تفكيك الذات والموضوع كانت الإجابة على هذه الأسئلة في أنه لا يوجد أي أساس لظهور الكل المادي المتجاوز-الإنسان أو الطبيعي- أو أي شكل من أشكال الثبات، فالإنسان غير قادر على السيطرة على الطبيعة وإنما عليه الإذعان لها، بل إنه غير قادر على إدراكها تماما، والطبيعة نفسها متحركة، لا يمكن رصدها والإمساك ا، ومن ثم لا توجد ثوابت أو كليات أو مطلقات معرفية أو أخلاقية، ومن ثم يقع الإنسان-وكل شيء-في قبضة الصيرورة.

[1]- الكوزمولوليتانية هو: مذهب فلسفي ينادي بالتحرر من الأحقاد القومية أو المحلية الضيقة، ويعتبر العالم كله وطنا واحدا، أي أنه يدعو إلى المواطنة العالمية، والتخلي عن المواطنية المحلية. أنظر: مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مرجع سابق، ص١٠٦٩.

وقد أنتجت الحضارة الغربية فلسفات كثيرة معادية للعقل والكليات والمطلقات، مثل البرجماتية وفلسفات الحياة، ثم ظهرت أخيرا الفلسفة الفينيومنلوجية[1] كنوع من محاولة الوصول إلى تعريف للحقيقة يتجاوز ثنائيات الذات والموضوع، والتجاوز والكمون، والثبات والحركة، والغائية والعدمية-عن طريق فكرة الوعي والقصد-حيث لا توجد الذات إلا من خلال الموضوع و لا يوجد الموضوع إلا من خلال الذات إلا من خلال الذات ، بمعنى أنه قد يمكننا أن نصل إلى الحقيقة الكلية دون حاجة إلى تجاوز أو ثبات أو غائيات أو ثنائيات، و ذا يتم تقويض أساس الأنطولوجيا الغربية(ثنائية الذات والموضوع، ووجود الكل والجزء، ووجد الحقيقية الموضوعية والذات المتماسكة والمعنى والهدف)دون السقوط في العدمية أو الميتافيزيقا..أي أننا قادرون على الوصول إلى الحقيقة الكلية والمعنى الكلي بدون ميتافيزيقا، هذه الفلسفات المادية اللاعقلانية هي نفسها فلسفات جنينية، لا تقف ضد الديانات العالمية التقليدية وحسب، وإنما ضد العقلانية المادية الصلبة نفسها، ولا تقف ضد الميتافيزيقا الإيمانية وحسب، وإنما ضد الميتافيزيقا المادية أيضا-أي أ ا ضد أية ميتافيزيقا- والحاضر المعاصر نتاج هذه النسبية الكاملة وهذه السيولة الفلسفية الشاملة، نتاج هذا ال وع الجنيني نحو إنكار الحدود و الهويات و الكليات، وهذه السيولة نمط ساد في سائر الأنساق الحلولية الكمونية المادية في كل الحضارات، وهذه المنظومات تظهر عادة قدرا من التماسك في العصر البطولي، ولكنها تتحول إلى مادة محض غير متشكلة..لا مركز لها ولا قوام، ولا تسامح بقيام أية كليات-وقد نبه إلى ذلك السفسطائيون في بداية تاريخ الفلسفة الغربية، كما نبهنا نيتشه-فيلسوف عصر السيولة-في اية القرن الماضي، وهو إن كان ظهر من الناحية الزمنية في أواخر القرن التاسع عشر-إلا انه في واقع الأمر فيلسوف اية الحداثة، والذي جعله فلاسفة مابعد الحداثة إمامهم وقدو م-فقد أدرك بثاقب نضرة أن الحقيقة الكلية المادية، التي بشر ا دعاة الاستنارة(المضيئة)والتحديث والعقلانية المادية، مرتبطة حتما بالتجاوز والميتافيزيقا، لا يمكنها أن تنفصل عنها، وهذا يعني في واقع الأمر أن الرباني والمقدس والمدلول والمتجاوز(ظلال الإله)حسب تعبيره يولد مرة أخرى من داخل نظام يدعى المادية، ولكن هذا أمر غير معقول داخل إطار مادي، ففي داخل هذا الإطار لامناص من قبول أطروحات الاستنارة المظلمة التي لا تعرف (ظلال الإله)فهذا هو مصير الإنسان الموجود في الزمان والمكان، وبعد موت الإله لا داعي للتحرك في ظلاله التحديثي في عصر المادية البطولي، وهذا التمحك، وهو أمل جبان غير قادر على قبول وضع الإنسان في عالم الصيرورة المادية، وهذه المنظومات المعرفية والأخلاقية العقلانية هي مؤامرة الضعفاء على الأقوياء من أبناء الطبيعة، لكل هذا رحب نيتشه بالعدمية زائرا دائما في وسط عصرنا الحديث، وأعلن فلسفة القوة، التي لا تعرف البكاء والضحك، ولا تكترث بالضعفاء، فلسفة ليس فيها ذات ولا موضوع، أو داخل وخارج، أو ظاهر وباطن، أو دال ومدلول، أو مقدس ومدنس، أو حلال وحرام، أو حقائق أو حق وحقيقة، وإنما فيها فقط صراع بين قوى مظلمة، يحسم بطريقة مادية طبيعية[2].

---

[1] -الفينيومنلوجية هي: فقه الظاهر، وأنظر مطولا حول هذا المصطلح وصيرورته التاريخية: مقدمة ترجمة: فينوميلوجيا الروح لهبغل، تقديم وترجمة: د/ناجي العونلّي، المنظمة العربية للترجمة، وتوزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٥وما بعدها.

[2] - هذا التصور للإنسان في الفكر الغربي قام المسيري-رحمه الله- بالتنظير لها في عدد من كتبه، المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ١/٢٦٣-٢٨٤، والفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ودفاع عن الإنسان-دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة.

المطلب الثاني: مفهوم الحق في الفكر الغربي.

تبعا لتلك النظرة للإنسان في الفكر الغربي وصيرور ا التاريخية، فقد تشكل معها عدد من المفاهيم والقيم، تتبدل مضامينها باختلاف المرحلة التي تمر ا، ومن تلك المفاهيم مفهوم الحق، حيث كان بداية تشكل هذا المفهوم وصيرورته التي أوصلته إلى ماهو مقرر عليه الآن، أنه في مطلع عصر النهضة حدث تغيير يخص الفلسفة الأخلاقية، وهو ما أنتج أثره في تشكل مفهوم الحق وتجذيره، حيث وضع مكيافيللي نظريته[1] التي فك فيها الارتباط بين السياسة والقانون الطبيعي والأخلاقي، وجعل المحور المحرك لها هو"اعتبارات المنفعة التي تستخدم كل الوسائل معتدلة أو مشينة، حديدية أو سامة لتحقيق غايا ا.."[2]، وكان من سما ا العداء الصريح للنصرانية وتنحيتها، وإعلا ا سيطرة الدولة العلمانية، وأن الولاء السياسي والوطنية بمثابة الدين الجديد، والبديل للمسيحية، ووضع مكيافيللي فلسفة القوة سبيلا لقيام الدولة الحديثة بقوله"هكذا أثبتت الأيام أن الأنبياء المسلحين قد احتلوا وانتصروا، بينما فشل الأنبياء غير المسلحين، وقد تختلف طبيعة الشعوب، فيكون من السهل إقناعها بأمر من الأمور، لكن من العسير جدا إبقاؤها على هذا الاقتناع ولهذا أصبح من الضروري فرض الأمور عليها وإذا توقفت عن الاقتناع، أرغمت عليه بالقوة"[3]، غير أن مكيافيللي لم يكن قادرا على وضع صياغة منهجية،أو أسس علمية لنظريته،وهذا ما جاء به ديكارت–كما سبق الإشارة- وانبثق عن المنهج الديكارتي مذهبان فرديان:

الأول: عبر عن نفسه بصورة واقعية، وغير أخلاقية، وهو ما قام به هوبز من استدعاء فكرة القانون الطبيعي من الإغريق والرومان، ومن ثم إعادة تنقيحها والربط بينها وبين العدالة-بروح مكيافللية-من خلال إسقاطه للمعرفة العلمية على القواعد الأخلاقية والقانونية، وسلك في ذلك طريقين هما:

المنهج التركيبي:الذي يستدل عن طريقه بالعلل الموجودة لكل الأشياء على معلولا ا الظاهرة.

والمنهج التحليلي: والذي يتم فيه الاستدلال من معلومات ظاهرية، أو وقائع على علل ممكنة لوجودها[4]، وقد نتج عن تطبيقه لهذه المنهجية أن يرى"أن الإنسان ماهو إلا ذئب على أخيه الإنسان، وأن الحالة الفطرية والطبيعية، كانت حربا لا هوادة فيها بين أفراد النوع الإنساني، ولذلك أحتاج الناس إلى عقد يتنازل بواسطته بعضهم لبعض عن شيء من الحقوق في سبيل أمن وسلامة الجميع، ولما كانت طبيعة الإنسان-كما يراها هوبز-هي الشر دائما، استلزم الأمر وجود قوة نفوذها أعلى من العقد، تكون مهمتها تنفيذ العقد إجباريا على الأفراد، وهذه القوة هي الدولة"[5]، و ذا يتم تحويل القيمة الأخلاقية والقانونية إلى عمليه فيزيائية، وبذلك أنقلب هوبز على القانون الطبيعي الذي كان يفهم-سابقا-على ضوء تراتبية غايات الإنسان، والتي تحتل فيها مسألة الحفاظ على الذات مرتبة أدنى، حيث صاغ القانون الطبيعي بصيغة الحفاظ

---

[1] -أنظر:مكيافللي، نيقولو، الأمير، تعريب/خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٠٥هـ، فالكتاب في جملته بسط لهذه النظرية.
[2] -شتراوس، ليو، نيقولو مكيافللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٤٣٠/١.
[3] - مكيافللي، نيقولو، الأمير، مرجع سابق،٨٢-٨٣.
[4] - بيرنز، لورانس، توماس هوبز، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٥٧٤/١-٥٧٥.
[5] -هوبز، توماس، اللواياثان، ٢٥٧/١، بواسطة د/سفر الحوالي، العلمانية، مرجع سابق، ص٢١٣.

على الذات، حتى أصبح مفهوما بالأساس في صيغة الحق في الحفاظ على الذات كشيء متميز عن أي ضرورة أو واجب[١]، وهو تطور يبلغ ذروته مع حلول حقوق الإنسان محل القانون الطبيعي"حيث عوضت الطبيعة بالإنسان، وعوض القانون بالحق"وبناء عليه يتضمن الحق الطبيعي الحفاظ على الذات، والحق في"حرية جسدية"، وفي وضع لا يسأم فيه الإنسان من الحياة، ويشمل هذا الحق الطبيعي حق الحفاظ على الذات بشكل مريح هو محور تعاليم لوك[٢]، والذي كان نقطة الخلاف الجوهرية بينه وبين هوبز أن هوبز كان يفترض أن حياة الفطرة الأولى هي شر لأن الإنسان شرير بطبعه، وتبعا لذلك فإن سلطة الحكومة المشرفة على تنفيذ العقد مطلقة، بينما أفترض لوك العكس-على اعتبار أنه يخضع للمؤثرات البيئية المحيطة به- وتبعا لذلك فإنه يرى أن سلطة الحكومة مقيدة بقبول الأفراد لها، ومراعا ا لمصالحهم، وضما ا لحريا م وحقوقهم، ولذا فإنه يمكن سحب الثقة عنها في حال مخالفتها لذلك[٣]، وبذلك نجد أن"النفعية التي يقدمها مكيافيللي مدعمة بالأسانيد الواقعية، والأحداث التاريخية على طبق من ذهب-إلى فرد أو طبقة حاكمة- هي نفسها النفعية التي يقدمها هوبز، ولكن بصورة أكثر تماسكا من حيث المنهج، وبذلك يكون ما أنجزه هوبز للطبقة الوسطى هو عين ما أنجزه مكيافيللي للأمراء"[٤].

أما المذهب الثاني: المنبثق عن الديكارتية فقد كانت منطلقاته أخلاقية في جوهرها، ورائده سبينوزا، والذي"حافظ على أعجاب هوبز وديكارت بالرياضيات، بوصفها نموذجا للعقل الجديد الذي عن طريقه تحل إرادة القوة المنظمة بصورة علمية محل اليوتوبيات[٥]الزائفة، وعند تطبيق التحليل الرياضي على النظام البشري يحلل سبينوزا هذا النظام إلى ذراته الفردية، على نحو تكون فيه الطبيعة البشرية سابقة على ما هو اجتماعي"[٦]، وهو ذا يتوافق مع تنظير من سبقه من المفكرين أمثال هوبز ولوك، والذين تتميز نظريتهم بأ ا انفصال جوهري عن الماضي، فلم يدع أحد منهم إلى غاية مقدسة، أو قانون طبيعي هو تعبير عن القيم الخالدة، وإنما دعوا إلى التسليم بمبدأ المنفعة[٧]، وهذا ناتج من نتاج الحداثة الكلاسيكية، والتي يمكن القول أ ا أ ا كانت بداية التأسيس والتأصيل للفردانية وبنائها على أصول مادية صرفة، وجعلهما-أي المادية والفردانية- سمة من سمات الحداثة، والتي أصبحت ملازمة لها طوال صيرور ا.

-أما الموجة الثانية-في مفهوم الحق-فقد ابتدأت مع روسو، حيث غير المناخ الأخلاقي بنفس العمق الذي أحدثه مكيافيللي، ويمكن وصف فكر روسو بأنه كان نقداً مركزاً لفكر الموجة الأولى[٨]-والتي كانت إسقاطا للفكر الرياضي والتقني على الإشكالات السياسية والأخلاقية-وأصبح مفهوم الطبيعة كما لو كان في حاجة إلى تغليفه بالحضارة كمجرد شيء اصطناعي، ولذلك نجد روسو يحتج على نظرة هوبز والتي ترى أن"النوع البشري مقسوم إلى قسمان، قطعان من

---

[١] - شتراوس، ليو، نيقولو مكيافللي، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع السابق، ٤٣٢/١.
[٢] -أنظر:جولدون، روبرت، جون لوك، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٧/٢ وما بعدها.
[٣] -فاضل، د/صدقه يحي، الفكر السياسي الغربي-دراسة في الأصول والمبادئ، مكتبة مصباح، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ١٥/٢-٥٢(بتصرف)
[٤] -رايلي، كافين، الغرب والعالم،ترجمة:د/عبد الوهاب المسيري،و د/هدى حجازي،عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت،١٩٨٦م، ص٣٤
[٥] -اليوتوبيا هي:استعراض لمجتمع مثالي في مكان خيالي، أنظر:وهبه، مراد، المعجم الفلسفي،مرجع سابق، ص٦٩٣.
[٦] -روسن، ستانلي، بندكت أسبينوزا، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ٦٦٦/١.
[٧] -باول، جون، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص٣٣٥.
[٨] -للمزيد حول ذلك النقد أنظر:ديلو،ستيفن،التفكير السياسي والنظرية السياسية،ترجمة/ربيع وهبه،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،طبعة أولى،٢٠٠٣م،ص٣٠٩وما بعدها.

الحيوان، وساسة يسوسو م، وأن الراعي أعلى من قطيعه طبيعة"[١]، فيحتج روسو على ذلك باسم الفضيلة-أي الفضيلة الأصلية واللانفعية ضد المذاهب الواهنة والمتلاشية لسابقيه-لقد عارض العقلنة الخانقة للملكيـ ـة المطلقة، والروح التجارية الأكثر أو الأقل قسوة للجمهوريات الحديثة، بيد أنه لم يعمل على إعادة الاعتبار للمفهوم الكلاسيكي للفضيلة، باعتبارها الغاية الطبيعية للإنسان وكمال لطبيعته، لقد أرغم على إعادة تأويل الفضيلة على اعتبار أ ا"علم النفوس البسيطة، والمواطنة الصالحة.."[٢]، وذلك لأنه تبنى المفهوم الحديث للحالة الطبيعية كحالة يجد فيها الإنسان نفسه وقد عاد إلى البداية-إلى مجتمع مجتمع العصر الكلاسيكي القديم-الذي يكون الناس فيه أحرارا ويحكمون أنفسهم-كما كان عليه الحال في مدينة اسبرطة، والتي أمد م بفترات طويلة من السلام، والاستقرار، والاستقلال[٣]، لقد أستطاع روسو بلوغ-ذلك المفهوم- لأنه رأى أن ذلك الإنسان الذي يعيش على الحالة الطبيعية، أو ما يعبر عنه بـ"المتوحش النبيل"[٤]، وأنه إنسان مجرد من كل ما اكتسبه بمجهوداته الخاصة، فالإنسان في حالة الطبيعية إما أنه أدنى من مرتبة الإنسان أو ما قبل إنساني، أما إنسانيته أو عقلانيته فقد اكتسبها عبر صيرورة طويلة، وفي كتابات ما بعد روسو، نجد أن إنسانية الإنسان لا ترجع إلى الطبيعة، وإنما إلى التاريخ-أي إلى الصيرورة التاريخية-وهي صيرورة وحيدة أو فريدة ولا غائية، فنهاية الصيرورة أو قمتها كانت غير متوقعة ولا يمكن توقعها، بل ظهرت للعيان فقط مع اقتراب إمكانية التحقيق الكلي لعقلانية الإنسان أو لإنسانيته، حيث أصبح مفهوم التاريخ-أي الصيرورة-مفردة يصبح الإنسان فيها إنسانا بدون رغبة منه، إنما هي نتيجة لتجذير روسو لمفهوم الحالة الطبيعية عند هوبز، واتكاءه في ذلك على حضارة الإغريق والرومان الغابرة، وتحديدا في كتابه العقد الاجتماعي[5]، ولكن-ولكن-يظل الإشكال في-كيف يتسنى لنا معرفة أن حالة معينة من تطور الإنسان هي القمة؟ أو كيف يمكننا تمييز الحسن من القبيح إذا كان الإنسان بطبعه دون مرتبة البشر، أو إذا كانت حالة الطبيعة أدنى من م لة البشر؟ لنقل:إن الإنسان الطبيعي-الأول- عند روسو لا يفتقر-كما هو شأن الإنسان الطبيعي عند هوبز-إلى الاجتماعية وحسب، بل ويفتقر إلى العقلانية أيضا، فهو ليس حيوانا عاقلا، بل إنه حيوان فاعل حر، لكن كيف يلزمه أن يتشكل أو يشكل نفسه؟ فطبيعة الإنسان تبدو غير كافية على الإطلاق لإرشاده، ولذلك كان لابد من"نقله من حالة الطبيعة إلى حالة الحضارة"[٦]، أو ما يعبر عنه روسو بـ"الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية"[٧]، وهي تزوده بلوازم ذلك الانتقال، والذي يتضمن أن يكون الإنسان عاجزا عن الحفاظ على ذاته ماعدا في حالة إقامة مجتمع مدني، بيد أنه سيعرض الحفاظ على ذاته للخطر إذا لم يتأكد من أن للمجتمع المدني بنية محددة-أي بنية تفضي إلى الحفاظ على ذاته[٨]-إذ يجب أن يحصل الإنسان في ا تمع على الرديف الكامل للحـ ـرية التي كان يمتـ ـلكها في حالة الطبيعة، ويجب أن يكون كل أفراد ا تمع خاضعين بالتساوي،

[١]- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي-أو مبادئ الحقوق السياسية،ترجمة/عادل زعيتر،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت، الطبعة الثانية،١٩٩٥م، ص٣١.
[٢]-بلووم، آلان، جان جاك روسو، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١٣٩/٢.
[٣]- بلووم، آلان، جان جاك روسو، المرجع السابق، ١٣٩/٢.
[٤]-أنظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٣٧٧.
[٥]-أنظر مثلا:روسو،جان جاك، العقد الاجتماعي،ص٣٧،٤١و٧١و٨١-٨٢و٨٤-٨٥، و١٧٥وما بعدها، وهو يضع مونتيسكو نصب عينيه فيما يكتب.
[٦]- برينتون، كرين، تشكيل العقل الحديث، مرجع سابق، ص١٤٢.
[٧]- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٥٠.
[٨]-أنظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

وعلى وجه الإطلاق للقوانين، التي ينبغي لكل واحد منهم المساهمة في تسطيرها، ويجب ألا يكون هناك إمكانية للاستئناف من تلك القوانين إلى قانون أعلى-أي القانون الطبيعي-فمثل هذا الاستئناف سيعرض سيادة القوانين للخطر.

إن مصدر القانون الوضعي، هو الإرادة العامة-أي إرادة ملازمة ومتأصلة في المجتمع المؤسس بمعنى الكلمة-والتي تحل محل القانون الطبيعي المتعالي[1]، وتقوم الحداثة بالاستيلاء من الهوة التي تفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون[2]-أي بين الواقعي والمثالي-وقد كان الحل المقترح من طرف الموجة الأولى للحداثة، هو تقريب ما ينبغي أن يكون-أي القانون الطبيعي-مما هو كائن-أي الحكومات-وذلك بالتقليل من شأن ما ينبغي أن يكون، عن طريق جعله لا يمنح الإنسان أشياء صعبة المنال، أو جعله في عدم انسجام مع أعم وأقوى نزوع لدى الإنسان-وهو الرغبة في الأمن-وعلى الرغم من هذا التقليل، فالاختلاف الجوهري بينهما يظل قائما، وذلك لأن تصور روسو يدور حول الإرادة العامة، وكيف يمكن عصمتها من الضلال؟ فيكون الجواب: بأنها لا يمكنها أن تضل لأنها أرادة عامة-ولأنها ببساطة كينونة ما ينبغي أن يكون-وبهذا يتبين كيف يمكن التغلب على الهوة الفاصلة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وروسو لم يبين أن مذهبه في الإرادة العامة، مرتبط بمذهبه في الصيرورة التاريخية، وهو ما جعله يحرص على المجاوزة بين تفاعل الفكر الحقوقي والفكر التاريخي، ولا تتوقف تلك المجاوزة إلا مع خاتمة الكتاب[3]، وهو ما قام ببيانه وتجليته لاحقيه الكبيرين كانت[4] وهيغل[5]، وتبعا لهذا الرأي فالمجتمع العادل، أو المجتمع العقلاني المتميز بوجود إرادة عامة معروفة المثل الأعلى، يتحقق بالضرورة في سياق الصيرورة التاريخية بدون أن يهدف الإنسان إلى تحقيق ذلك، ولكن هناك سؤال يرد على ذلك، وهو:لماذا يمكن أن تضل الإرادة العامة صائبة دائما؟ ولماذا تكون الإرادة العامة خيرة بالضرورة؟ والجواب هو:"أنها خيرة لأنها عقلانية، وهي عقلانية لأنها عامة"[6]، إنها تنجم عن طريق تعميم الإرادة الخاصة بالشعب، والتي تمثل السلطة التشريعية، وما كان يشغل يشغل بال روسو هو حاجة كل فرد إلى مجتمع جمهوري من أجل أن يصوغ رغباته وطموحاته تجاه أنداده في شكل قوانين، وعندما يصوغ رغبته في قانون ممكن، عندها يدرك حماقة إرادته الأولية أو الخاصة، هذا هو إذن التعميم المجرد لإرادة تكفل خيرها[7]، ولا حاجة إلى اللجوء إلى أي اعتبار فعلي لما تتطلبه طبيعة الإنسان أو كماله الطبيعي، إذ بلغ الفكر الناتج عن هذه الحقبة وضوحه الكامل في مذهب كانت الأخلاقي، والذي وصف روسو بأنه"...نيوتن الأخلاق، وأنه أستكشف في العنصر الأخلاقي ما يمسك على الطبيعة الإنسانية وحدها، كما أن نيوتن قد وجد المبدأ الذي يربط قوانين الطبيعة الفيزيقية بعضها ببعض"[8]، حيث يرى كانت أن الطبيعة أنانية كلها، وحسية كلها، ولا تؤسس لأي حق[1]، ويتخذ

---

[1] -أنظر: روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٧٥.

[2] -هذه المقولة تعود لروسو،أنظر:باومر،فرانكلين،الفكر الأوربي الحديث-الاتصال وتغيير الأفكار،ترجمة/أحمد حمدي،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة،١٩٨٨م،ص٩٦.
للكتاب،القاهرة،١٩٨٨م،ص٩٦.

[3] -شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٤٣٧.

[4] -أنظر في جدليات المجاوزة بين الحق والتاريخ لدى كانت: شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٧٧٥.

[5] -أنظر تفاصيل ذلك لدى: هيجل، فريدريك، أصول فلسفة الحق، ترجمة:د/ إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٩٩، ومتياس، ميشيل، هيغل والديمقراطية، ترجمة: د/ إمام عبد الفتاح إمام، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص٦٧ وما بعدها.

[6] -أنظر في عقلانية الإرادة وفلسفتها: روسو،جان جاك، مرجع سابق، ص٦٧وما بعدها.

[7] -أنظر نظرية روسو في الإرادة الشعبية وتشكلها:روسو،جان جاك،مرجع سابق،ص١٠١وما بعدها، وقارن بما في:شاتليه،فرنسوا،معجم المؤلفات السياسية،ص٤٣٩-٤٤٥.
٤٤٥.

[8] - بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع سابق، ص٢٩٨.

ويتخذ من الصراع بين الحتمية الشاملة التي تتضمنها فيزياء نيوتن، وحرية الإرادة التي عبر عنها روسو أساسا لنظريته[2]، ويرى أن الاختبار الكافي لمحاسن القواعد العامة للسلوك-وهو الشكل المجرد للعقلانية-يمكن أن تبنى عليه القوانين الأخلاقية، ومن ثم يحولها-كانت-إلى قوانين للحرية[3]، وأنها لم تعد تؤخذ كقوانين طبيعية، وأن المثل العليا الأخلاقية والسياسية قد أنشئت بدون العودة إلى طبيعة الإنسان، وقد تحرر الإنسان كلية من حجر الطبيعة، وأن الحجج التي تعارض المثل الأعلى-والمقتبسة من طبيعة الإنسان-كما فُهمت عبر تجارب لا يرقى إليها الشك عبر العصور، هذه الحجج لم تعد تكتسي أهمية تذكر، وما يزعم أنه طبيعة بشرية إن هو إلا نتيجة للتطور الإنساني حتى المعاصر. وأن الماضي الإنساني لا يستطيع منح أي إرشاد للمستقبل الممكن للإنسان، فالإرشاد الوحيد المتعلق بالمستقبل وبما يجب على الإنسان فعله أو ما يطمح إليه لا يمنح سوى من طرف العقل، فالعقل يعوض الطبيعة، وهذا هو معنى التوكيـد على أن ما ينبغي أن يكون ليس له أي أساس بتاتا فيما هو كائن[4]. هذه الحصيلة هي التي ألهمت كانت والفلسفة المثالية الألمانية والتي نتج عنها المفارقة بين نقد المعرفة لدى كانت، وتأمل الفكر لدى هيجل، وكانت سببا في سقوط تلك الفلسفة[5]، لكن كان هناك فكرا جوهريا لروسو لا يقل أهـمية عما أشير إليه، والذي تخلى عنه كانت وأتباعه، ولكنه أعطى ثمارا في مكان آخـر، فقد تقبلت الفلسفة الألمانية وجذرت فكرة الإرادة العامة وتضميناتـها وبذلك تخلت عن مؤهلات روسو في هذه الطريقـة من الاستدلال"ولد الإنسان حرا، ولكنه مقيد في كل مكان"[6] كيف حـدث هذا التغيير؟ وما الذي يجعل هذا التغيير شرعيا؟ إنه بهذا يقرر الصراع بين الفردية والدولة، وهو مدرك-كما قال بذلك أرسطو أن"الإنسان حيوان سياسي"[7]، وأنه ليس في استطاعته أن يكمل ذاته إلا داخل المجتمع[8]، وهذا المجتمع لابد أن تتحقق فيه إرادة عامة يتميز بها عن المجتمع المحكوم استبداديا، ويمكن القول أن الحفاظ على الذات، هو مضمون الحـق الطبيعي، الذي انبثق عنه العقد الاجتماعي وهو ليس الحقيقة الأساسية، فالحفاظ على الذات لن يكون حسنا إذا كان الوجود الفعلي غير خير، إذ أن خيرية الوجود الفعلي يتم اختيارها من خلال الإحساس بذلك الوجود، وهذا الإحساس هو الباعث على الاهتمام بالحفـاظ على الوجود وعلى كل نشاط إنساني، لكن هذا الاهتمام يحرم الإنسان من المتعـة الأساسية ويجعل الإنسان تعيسا، وبالرجوع فقط إلى التجربة الأوليـة يمكن للإنسان أن يصبح سعيدا، وقليل من الناس فقط يستطيع تحقيق هذا الأمر في وقت يستطيع فيه كل الناس تقريبا التصرف وفقا للحـق المشتق في الحفاظ على الذات-أي العيش كمواطن-أما بالنسبة للمواطن فالمطلوب منه القيام بواجبه،كما يجب عليه التحلي بالفضيلة،لكن الفضيلة ليست هي الطيبة، فالطيبة(حساسية،إشفاق)بدون شعور بالواجب وبدون إلزام وبدون جهد-لا فضيلة بدون جهد-هي ما يحمي الإنسان

[1]- بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع سابق، ص٣٥٨.
[2]-هاسنر، بير، عمانويل كانت، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ١٦٨/٢.
[3]-أنظر تفاصيل نظريته في ذلك: بوترو، إميل، فلسفة كانط، مرجع السابق، ص٣٦٣ و: أنوود، ميخائيل، معجم مصطلحات هيجل، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ص٤١٥
[4]- كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع سابق، ص١٠٣وما بعدها.
[5]-شنيدرس، فرنر، الفلسفة الألمانية في القرن العشرين، ترجمة/محسن الدمرداش، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ٢١-٢٢.
[6]- روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص٢٩.
[7]- شاتليه، فرنسوا، معجم المؤلفات السياسية، مرجع سابق، ص٤٤.
[8]- باول، جون، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص٤٤٨-٤٤٩

الطبيعي-الإنسان الذي يعيش على هامش ا تمع بـدون أن يشكل جزءا منه-فهناك هوة لا يمكن ردمهـا بين عالم الفضيلة والعقل والحرية الأخلاقية، وبين الطبيعة والحرية الطبيعية .

ويبدو نضال الفلسفة الغربية من أجل الحريات ا سدة للفرد في موقف هذه الفلسفة تجاه الطبيعة والعلم والفرد، وانبثاق الفرد العادل مرتبط أساسا بتحقق قدر من سيادته على أفعاله، وكان أول شاغل فلسفي هو مفهوم السيادة[1]، فقد وقف فلاسفة اليونان المتقدمين موقف التأمل في الطبيعة محاولين فهم قوانينها وأنظمتها ليتماشوا مع هذه القوانين الثابتة التي تتحكم فيها، ولقد رددوا باستمرار وجوب احترام الطبيعة والسير معها، وكان الكون مليئاً بالأسرار والآلهة والأساطير، فكان لا بد من الوقوف بخشوع أمامه، ثم تخلصت سريعاً من الموقف التأملي نحو الطبيعة-قبل اية القرون الوسطى-لتزيل عنها كل طابع مقدس لتسيطر عليها وتسخرها لخدمة الفرد، إذ كان اليوناني يبحث عن القوانين التي تسير الطبيعة ليحترم هذه القوانين ويكيف حياته معها، أما الغربي فقد أعتبر الطبيعة آلة ضخمة مكتوبة بلغة رياضية، وكان همه من معرفة القوانين التي تسيرها لكي يتسنى له السيطرة على الطبيعة وتسخيرها في خدمته، أي أنه كان يريد توسيع مدار قدرة الفرد وهيمنته على محيطه ليتمكن من التصرف به حسب إرادته هو[2]، وطرح الطبيعة كمرجعية بديلة للمرجعية الدينية القروسطية، وهذه السيادة على الطبيعة لا وجود للعقل بدو ا[3]، ولذلك سوف تتحول إلى حتمية أخرى تستند إليها فئات فئات سلطوية جديدة صاعدة إلى حكم الدولة العلمانية القائمة على أنقاض دولة المركب اللاهوتي الإقطاعي، حيث تنحدر الكونية من التجريد اللاهوتي إلى المحايثة الطبيعية، وتمتلئ بمفردات التضمين الإنساني الذي لا يلبث أن ينقلب إلى مصدر شرعية جديدة، تؤكد جدارة الإنساني في التمتع بحقوقه الطبيعية، قبل أن يستلبها منه أي نظام باسم شرعية أخرى مفارقة لاهوتية، أو نبالة مطلقة وراثية، وباسم هذه الطبيعة الحقوقية يمكن للبشر أن يتطلعوا إلى تلاق متوازن في رحاب كونية شمولية، وتنظم هذا التطلع التلقائي إرادة ائتلاف تثمر تعاقد الجميع تحت طائلة كونية الكل، فالجميع هنا هو المحل الموضوعي لتلاقي إرادات الأفراد حول عقد عقلاني مصلحي خالص، وتفصيل ذلك كما يرى روسو أن"اللامساواة الاجتماعية التي أقامها البشر مع الإرتقاءات المتعاقبة للذهن البشري، والذي تعتبر الملكية العقارية هي مرحلتها الأساسية، حيث نجح بعض البشر في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض بحيث غدت الأرض في اية المطاف وقفا عليهم، في حين آل الذين حال ضعفهم أو طيشهم دون تملكهم ولو شبرا واحدا من الأرض، إلى حالة من الفقر والعوز، وقد اضطر م الظروف إلى أن يتلقوا ما يحتاجونه من أيدي الأغنياء، أو أن ينهبوه منهم، فكانت العلاقة التي لا تزال قائمة إلى الآن بين البشر-من جهة السيطرة والاستعباد، ومن جهة العنف والنهب- وقد تذرع الفقراء بحاجتهم ليدعوا لأنفسهم حقا في أملاك غيرهم يعادل حق الملكية، وقد دار صراع لا هوادة فيه بين حق الأقوى، وحق شاغل الأرض الأول، وغدا ا تمع الوليد مسرحا لحرب ضارية، ولجأ الأغنياء وهم أول المتضررين من هذه الحرب إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء، وابتكروا–كما يقول روسو-أذكى خطة اقتدر العقل البشري على ابتداعها قط، عندما قالوا للفقراء: لنتحد كي نحمي

[1] -صفدي، مطاع، ماذا يعني أن نفكر اليوم؟ الحداثة السياسية-نقد الإستراتيجية الحضارية،مركز الإنماء القومي،بيروت،الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٣٢٦

[2] - زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص١٣٠

[3] - هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير-شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص٦٢.

الضعفاء من الظلم والجور، ونضمن لكل فرد حقه فيما يملك، ونضع قوانين العدل والسلم-بدلا من أن نستنفذ قوانا في الاقتتال- لنوحد أنفسنا في سلطة عليا تحكمنا وفق شرائع حكيمة، تتولى حماية أفراد المجتمع، وتتصدى للأعداء المشتركين، وتبقينا في وئام دائم، وما كان لصورة جذابة كهذه إلا أن تخدع الفقراء وتغريهم، ومن شيم الإنسان التضحية بسعادة فعلية على مذبح سلام وهمي، وهكذا قاد تأسيس ملكية الأرض البشر إلى الميثاق الاجتماعي، وإلى أنشاء سلطة عامة وقوانين، وقد انحصرت مهمة الأخيرة في أمداد الأغنياء بقوى جديدة، إذ أضفت صفة القدسية على الملكية، ورفعت الاغتصاب إلى مستوى الحق النهائي الذي لا رجوع عنه، وأخضعت الجنس البشري منذ ذلك اليوم للعمل وللعبودية وللشقاء"[1]، ولكن بما أن قوى المدينة أعظم من قوى الفرد-بما لا يقاس-فإن من الواقع كون الحيازة العامة أشد قوة وأكثر ثباتا، وذلك من غير أن تكون أكثر شرعية من حيث الأجانب على الأقل.."[2]، ولذلك كان لابد من تأمين قاعدة أكثر صلابة لترسيخ حكم المجتمعات البشرية، من أجل ذلك تم ترجمة الكونية إلى نظام حقوقي يعبر عن الصالح العام، أي إرادة الكل، وروسو عندما قال"..إن الطبيعة تمنح الإنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، والميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطانا مطلقا على جميع أعضائها.."[3] فإنما أراد من هذا التمييز التكاملي بين مفهومي(الجميع، والكل) أن يدعم تحت صيغة الأول سيادة الفرد على إرادته وتمتعه بحريته الطبيعية التلقائية، وأن ينفتح تحت صيغة الثاني-مفهوم الكل- نحو الكونية الإنسانية الشاملة، فالنظرية العقدية هي أول صياغة عقلانية واقعية لثقافة الأنوار الأولى، المنتصرة للطبيعة أو للمحايثة ضد الغيبيات المفارقة، فولدت شرعة حقوق الإنسان المعلنة كدستور لأول ثورة سياسية شمولية بهذا المعنى-في مرحلة فجر الثورة الفرنسية-وقد جاءت هذه الشرعة لتغدو أساس عمل الحداثة والتجسيد الموضوعي لإمكان قيام مجتمع حقوقي في ظل كونية بشرية خالصة[4].

وكما أن الموجة الثانية لفلسفة الحق تنتسب إلى روسو، فقد حلت الموجة الثالثة لفلسفة الحق والتي تنسب إلى نيتشه، ومن بعده ماركس وفرويد، حيث أن روسو تقوم فلسفته على أنه يجابهنا بتناقض الطبيعة من جهة، وبالمجتمع المدني والعقل والأخلاق والتاريخ من جهة أخرى، بحيث إن الظاهـرة الأساسية هي الإحساس بالوجود البهيج، أي الاتحاد والمشاركة في الطبيعة، وهو جزء لا يتجزأ من الطبيعة بما هي متميزة عن العقل والمجتمع، ويمكن أن توصف الموجة الثالثة بأنها تقوم على أساس فهم جديد للشعور بالوجود، وهذا الفهم"يتجاوز حدود الذات البشرية، بل وحدود الثقافة أيضا، والمراد به الفهم الذي يشمل قوى الطبقة، واللاوعي والنوع والعرق والبنية، وقد أحدثت هذه القوى تحولات جذرية في المفاهيم القديمة..."[5]، وهذه التحولات، وما أنتجته من فهم يقوم على تجربة الرعب والمعاناة بدلا من الانسجام والسلام، هو كذلك إحساس بالوجود التاريخي باعتباره مأساويا بالضرورة، وهذا الفهم، وما يقوم عليه، هو الذي جعل نيتشه يرفض

---

[1] - فولغين، ف، مرجع سابق، ص٢١٧-٢١٨، وقد كان ينقل عن كتاب روسو: في أصل اللامساواة بين البشر.
[2] - روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي-أو مبادئ الحقوق السياسية، مرجع سابق، ص٥٢.
[3] - روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي-أو مبادئ الحقوق السياسية، مرجع سابق، ص٦٦.
[4] - صفدي، مطاع، فلسفة الحداثة السياسية-نقد الإستراتيجية الحضارية، مرجع سابق، ص٣٢٦-٣٢٧.
[5] -سعيد، إدوارد، تمثل التابع والمحاورون الأنثروبولوجيون، ترجمة/حازم عزمي، مجلة فصول، العدد الثاني، صيف، ١٩٩٢م، ص٢٥.

كل النظريات الفلسفية السابقة، ويرى أ ا حكم مبتسر محض[١]، ومن ثم يقوم بإعادة صياغة مفهوم الإرادة، التي نظر لها روسو، وما قام به كانط بعده من تجذيره لـ"الإرادة الخيرة"، حيث يقول"لا يوجد شيء يمكن عده خيرا على وجه الإطلاق دون قيد، اللهم إلا شيء واحد هو: الإرادة الخيرة"[٢]، فقام نيتشه بقلبها رأسا على عقب، إذ يعتقد أنه اكتشف الوحدة الجوهرية بين إبداع الإنسان وباقي الكائنات الحية "أينما وجدت الحياة فثمة إرادة القوة"، فيجعل من ذلك"آخر جهد نيتشوي للسيطرة على الزمن"[٣]، ويجعل من إرادة القوة أ ا طبيعة الإنسان وهذا يعني في المستوى الأول، إرادة السيطرة الشاملة على الآخرين، فيعلن أن"إرادة القوة هي القوة الأساسية الوحيدة في الكون، وباعتبارها معيار القيمة"[٤]، وبناء على ذلك فالإنسان يستمد متعته من خلال السيطرة الشاملة على الآخـرين وعلى نفسه أيضا، أو ما يعبر عنه زرادشت نيتشه بـ"العلو على الجيران، والعلو على الذات"[٥]، وهذا العلو عند نيتشه لا يتحقق إلا من خلال أن يكون الإنسان الطبيعي عنده فظا، بخلاف الإنسان الطبيعي عند روسو والذي يتطلب منه أن يكون شفـوقا، وهذه الغلطة هي التي ينتج عنها أن الإنسان الأعلى هو وحده من سيكون بمقدوره العيش في انسجام مع إعادة التقييم لكل القيم"والذي يقوم ـدم أخلاق الماضي ليبدع ذاته قبل أن يبدع أخلاقه الجديدة به"[٦]، إن النظرة الغائية في الموجود تقود إلى المثل الأعلى النهائي، والذي يتمثل في الإنسان الأعلى والذي يخلص منه-نيتشه-إلى أن هناك شيء واحد فقط لاشك فيه يتعلق بالمستقبل"لقد انتهى الإنسان كما عرف حتى اليوم وما سوف يأتي سوف يكون إما الإنسان الأعلى أو الإنسان الأخير، والإنسان الأخير هو الأحط والأوضع"[٧]، وهو الإنسان الذي أستلهمه فوكوياما في كتابه ـاية التاريخ أو الإنسان الأخير، هو إنسان القطيع بلا مثل عليا ولا طموحات، لكنه جيد التغذية حسن المسكن والملبس، مطبب جيدا من طرف أطباء عاديين كما من طرف أطبـاء نفسانيين، و ـذا الإنسان نصل إلى دولة القمة النهائية التي تتميز بحقيقة كونـها تسجل ـاية سيادة المصادفة، إذ سوف يصبح الإنسان لأول مرة سيد مصيره. وخلاصة القول أن دول التمركز الغربي تطبق النظرة الروسوية-فيما يتعلق بالحق-على الداخل لديها، بينما تطبق النظرة النيتشوية في تعاملها مع الخارج، وهي قاعدة مطردة، فـ"مأساة التقدم الأوروبي التاريخية نابعة من أن الكثير من مقاصده وآماله المتعلقة بغالبية السكان تفقد انفتاحها التنويري ما إن تتخطى حدود المنطقة الأوروبية"[٨].

المبحث الثالث: آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي.

---

[١]-دانهورز، نيتشه، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ٥٢٢/٢.

[٢]-كانط، عمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع سابق، ص١٧.

[٣]-بوردو، بيير، نيتشه مفتتا، تعريب/أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٦هـ،ص١٤٣،وفيه فلسفة الصراع بين أرادة القوة والزمن.

[٤]-إبراهيم، د/يسري، فلسفة الأخلاق- فريدريك نيتشه، مرجع سابق، ٢٦٣.

[٥]- إبراهيم، د/يسري، فلسفة الأخلاق- فريدريك نيتشه، مرجع سابق، ص٢٦٤.

[٦]-عباس، د/فيصل، الفرويدية ونقد الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص٢٥٥.

[٧]- دانهورز، نيتشه، ضمن تاريخ الفلسفة السياسية، ٥٢٧/٢.

[٨]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣٤.

يعتبر القانون الدولي ليس شيئا نظريا مجردا-في حد ذاته-ولكنه مجموعة من المعاهدات والممارسات العرفية التي تنظم على سبيل المثال استخدام القوة، وحماية حقوق الإنسان، والصحة العامة في العالم، وتنظيم استغلال المحيطات والفضاء، وكل ما عداها من الأمور الشائعة المشتركة بين الدول والبشر، ويفترض أن تستند كافة القوانين إلى مرجعية مشتركة لكل أطراف تلك التعاقدات، ولكن ما حدث هو احتكار أحدى القوى المهيمنة على الساحة الدولية لتلك المرجعية، وقد نتج عن ذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي الذي قامت به الحضارة الغربية، وفرضها لتلك المفاهيم من خلال عولمتها لمنظومتها المعرفية والفلسفية نواتج وآثار عدة، ومن أهم تلك الآثار فيما يتعلق با ال الحقوقي ما يلي:

المطلب الأول: أحادية المرجعية.

انطلاقا من الإيمان المطلق بتميز العقلية الغربية-والذي سبق الإشارة إليه-وتفوقها على العقليات الأخرى مجتمعه، وتميز تراثها، ومنظومتها المعرفية والأخلاقية، وتبعا لذلك تشكلت النظرة التي ترى أن التقدم لا ينظر إليه على أنه نتاج للتطور الإنساني العام، بل كاحتكار أزلي للحضارة الغربية، التي ولدت مثل هذه الظاهرة الفريدة، والتي لا تتاح للآخرين، فهم يقنعوننا أن الإنسانية"لاتستطيع السير عبر طرق متعددة، نحو المستقبل الواحد، فالطريق الوحيدة الموصلة لذلك المستقبل لا تمر إلا عن طريق الحضارة الغربية، أما ممثلو الحضارات والثقافات الأخرى فهم في أحسن الأحوال ليسوا سوى مقلدين للتطور الغربي، وليسوا مبدعين له.."[1]، وكل"من أرخ للتراث الإنساني لم يكن إلا غربيا، وأنطلق من المفاهيم الغربية، والإنسانية المتقدمة فقط هي تلك النابعة من الحضارة الأوروبية، والتقدم السياسي هو أسلوب الحياة الديمقراطية في نموذجه الغربي، لا يتجزأ أي جزء منها عن الآخر، مجموعة من المفاهيم المشوهة آن لنا أن نعيد ألنظر في جوهرها، لا بمعنى أ ا غير صادقة-ولكن على الأقل بمعنى أ ا غير مطلقة، وهذه المفاهيم المختلفة كان لا بد وأن تفرض إطارا معينا في فهم التاريخ السياسي والخبرة الإنسانية، حيث أن التقاليد العلمية تعودت أن تنطلق في فهم أي خبرة سياسية من الإطار الفكري ا رد الذي رسبته لنا المفاهيم الغربية.."[2]، وبناء على تلك المفاهيم أصبحت"المعيارية الوحيدة لحقوق الإنسان-والمنصوص عليها عليها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان-هي من المفهوم الليبرالي عن الفرد والدولة"[3]، والتي أصبحت من خلالها الديمقراطية سلعة غربية مصدرة مثلها مثل التخصيص، وحقوق الملكية الفكرية، ونحوها من السلع الفكرية، وهذه المرجعية، وما تصدره من لوازمها ألا تقبل معها بمرجعيات أخرى، يمكن أن تعارضها أو تنافسها، وهذا الاستبداد المرجعي ينتج عنه ما يسميه ماكس هوركهايمر بـ"الحرية الشكلية للجميع"، والتي هي مضمونة للجميع[4]، وقد أنتجت بدورها ما ما يسميه بـ"ا تمع المغشوش"[5]، الذي تجعله الصناعة الثقافية"يستبدل بالمعارضة المرح"، وهو يشرح هذه الجدلية شرحا شيقا، ورائقا، في فصل جعله بعنوان"التنوير وخداع الجماهير"، حيث يمثل على ذلك المرح بما يجري في الأفلام الإباحية،

---

[1]- بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص١٧.

[2]-ربيع،د/حامد،حقوق الإنسان والخبرة الإسلامية،بواسطة:مصطفى،د/نادية،العلاقات الدولية في الإسلام،معهد الفكر العالمي،القاهرة،الطبعة الأولى،١٤١٩هـ، ص٤٦٤. ص٤٦٤.

[3]-دونللي، جاك، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة/مبارك علي عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٩٢.

[4]- هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير-شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٧٥.

[5]- هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير-شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٦٤.

التي تفرض على الضحايا"القبول بعلاقة غير شرعية في الفلم دون أن ينال ا رمون العقاب العادل، وهو شيء ممنوع.."، وما يحسب حسابه من ذلك ليس الطهرية مع تأكيدها لنفسها باستمرار، في التنظيمات النسائية، بل الضرورة اللازمة للنظام بأن لا يترك للمستهلك-أي لحظة-فرصة لإمكانية المقاومة"، والذي ينتج عنه نمذجة غثائية، تؤدي إلى"ذوبان الثقافة والتسلية، الذي لا يؤدي إلى فساد الثقافة، بل إلى جعل التسلية أمراً ثقافيا بالقوة"، وهي "التي تصل إلى السريرة، شكل الحقيقة الذاتي، والتي خضعت باستمرار لسادة الخارج، بأكثر مما يمكن تصوره، إذ حولتها الصناعة الثقافية إلى كذبة واضحة، فلم يعد يمكن الشعور ا إلا بوصفها ثرثرة نتلقاها كما لو كانت بمثابة توابل، أو ما يطيب الروايات الدينية، والأفلام النفسية، ومجلات التسلية النسائية دف السيطرة فعليا على مشاعر الحياة الحقة.."، واستبدالها "بالتسلية التي تعني دائما: لا تفكر بشيء وأنس العذاب، حتى حيث يبدو ظاهرا للعيان، إذ يتعلق الأمر بشكل من أشكال العجز، فقد يكون الأمر هروباً، لكنه ليس هروبا أمام الواقع الحزين، بل هروب من آخر إرادة في المقاومة.."، والتي تصبح معها"المُثُل ا ردة تمع معافى ومتناغم، قد صارت في زمن الإعلانات العالمية، مثلا عينية، وذلك أننا تعودنا أن نعاين جانب التجريد في الإعلان، فالخطاب الذي يدعو إلى الحقيقة لا يثير إلا قلة الصبر في الوصول بسرعة إلى الغرض التجاري الذي يفترض أن نراه في الواقع، والكلمة التي ليست وسيلة مباشرة تبدو عبثية، أما الآخرون فوهم وأكاذيب، والأحكام القيمية تدرك كما يدرك الإعلان، أو أ ا ثرثرة لا فائدة ترجى منها..."، وبذلك تذوي القيم، وما تتطلبه من معايير لتنهض وتعيش، إذ يصبح التطور الوحيد في أيامنا" نوع من دولة الرخاء في أعلى مستوى لها، ومن أجل الحفاظ على موقعهم الخاص يحافظ الناس على إيقاع اقتصاد يعتبر الجماهير-وبفضل تقنية متطورة جدا-أناساً زائدون على الإنتاج، فالعمال الذين هم فعلا من يحرس ا تمع بحق-يتغذون إذا ما صدقنا الأيديولوجيا-من قبل مديري الاقتصاد الذين يغذونه بالفعل، ومن هذه الرؤية يصبح وضع الفرد عابر جدا.."، وهذه الاستمرارية لهذه الأكذوبة التي أنتجت هذا الواقع المأساوي، ولم تتراجع أمامه، نتج عنها"أن ثقافة الجماهير تتعامل مع المأساوي كا تمع الكلي، الذي يكتفي بتسجيل وتنظيم آلام أعضائه، قبل أن ينهيها..حتى يصبح المأساوي لحظة محسوبة، ومقبولة في العالم إلى أن يصبح نعمة له، إنه وقاية تجاه الإدانة، التي يمكن أن تطاله، لعدم احترامه الحقيقة، إذ يصار لقبوله، وإن بأسف..فالجماهير المنهارة أخلاقيا بسبب حياة تخضع دون انقطاع لضغوطات النظام، حتى أصبحت علامة الحضارة الوحيدة وجود سلوك آلي للتعامل مع ذلك المأساوي، مع بعض الانتفاضات النادرة من غضب أو تمرد، هذه الجماهير صار لزاما أن تحفز إلى الانتظام أمام مشهد الحياة القاسي، وأمام تصرف الضحايا النموذجي، لقد أسهمت الحضارة في كل الأوقات في ترويض الغرائز الثورية كما الغرائز البربرية، أما الحضارة المصنعة فقد قامت بشيء يتجاوز ذلك، إ ا تبرز الشروط الوحيدة التي تسمح لنا أن نعيش فيها، حياة عديمة الشفقة، والفرد ملزم باستعمال الاشمئزاز، الذي تلهمه الأشياء ليجعل منه القوة التي تسمح له أن يترك نفسه للسلطة الجماعية التي اشمأز منها..."[1]، وهذه النتيجة التي أصبحت أقصى غايتها للتعامل مع المأساوي هي الاشمئزاز، وذلك الاشمئزاز مدفوعة إليه ليصبح هو القوة التي تسمح للفرد أن يترك نفسه للسلطة التي اشمأز منها، وهذه الصيرورة وما

[1]- هوركهايمر، ماكس، وأدورنو، ثيودور ف، جدل التنوير-شذرات فلسفية، مرجع سابق، ص١٦٤-١٧٨.

تمخضت عنه، إنما هي نتيجة طبيعية ومنطقية لذلك الاحتكار المفاهيمي والقيمي، الذي مارسته، وما زالت تمارسه الحضارة الغربية، وكيف تم تسليع تلك المفاهيم، لأنه لم يكن لها سند قيمي وأخلاقي ثابت تستند عليه، وإنما هي أوهام وتخرصات لا يدعمها سوى صناعة الصورة، وتسليع الأحداث، وإقصاء القيم عنها، هذه أحدى آثار ذلك الاحتكار المفاهيمي، ومن الآثار الأخرى التي نتجت عن ذلك الاحتكار المفاهيمي ذلك الصراع الذي نشأ من خلال تعارض الأيديولوجيتين الليبرالية والشيوعية، وما نتج عنهما من صراع بين رأس المال والعمل، باعتباره صراعا بين الحق في التملك، وحقوق الرجل العادي، وخاصة العامل، وأصبح هذا الصراع يمثل صراعا بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، ونتيجة لذلك فقد"تحول الدفاع عن الحق في الاقتناء غير المحدود للملكية الخاصة-وهو حق اقتصادي بامتياز-إلى دفاع عن الحقوق السياسية والمدنية، ويقدم لنا السياسة التفسير الوحيد لهذا الوضع الشاذ-فقد كانت الحقوق الطبيعية الشاملة سلاحا قويا في يد البرجوازية الصاعدة في مواجهة القيود الإقطاعية والاقتصادية والتجارية والهيمنة السياسية للأرستقراطية التقليدية، وفي البداية استخدمت الحجج المبنية على الحرية الطبيعية دف تحرير عملية التراكم الرأسمالي من القيود التقليدية، ولتبرير التعبئة الاجتماعية والسياسية، ولكن بمجرد أن تمكنت السلطة السياسية للبرجوازية، استخدمت نفس حجج الحرية الطبيعية بشكل أساسي لمنع صعود الطبقات الشعبية وحتى حمايتها، وعلى سبيل المثال فقد استخدمت محاكم الولايات المتحدة الحق في حرية التعاقد لمهاجمة النقابات ولضرب القوانين العمالية. لقد قُدم الحق في التملك بواسطة المنادين به على أنه شرط مسبق للتمتع بكل من الحق في الحرية الطبيعية-أي باعتباره الحق الأساسي، ومن هنا لم يبق غير خطوة لتقدم نتيجة للممارسة الحرية الطبيعية-أي باعتباره الحق الأساسي، ومن هنا لم يبق غير خطوة ليقدم الحق-الاقتصادي- في التملك(سياسيا إن لم يكن فلسفيا)على أنه الحق السياسي والمدني الأسمى، هذا التوظيف المفاهيمي أنتج نظرة عدائية من قبل الرأسماليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل وجه اليسار هجوما معمما على الحقوق المدنية والسياسية، والتي فُهمت بالمعنى الضيق للملكية...وقد مثلت البرجوازية الأساس الاجتماعي للحقوق المدنية والسياسية، كما بدأت المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع صعود الطبقة العاملة والمثقفين الاشتراكيين"[1]، وهذا الصراع الأيدلوجي ألقى بظلاله على العهدين الدوليين الذين صدرا بعد ذلك[2]، وكل معسكر تبنى العهد الدولي الذي يرى أنه يحقق رؤيته القيمية والأخلاقية والأيدلوجية، وكان من آثار ذلك أنه بعد ا يار المعسكر الاشتراكي، وحصول الاستفراد الرأسمالي أن تم"منح حقوق الأفراد إلى كيانات اعتبارية جماعية-الشركات-وهي حقوق تتجاوز ببعيد حقوق الأفراد من لحم ودم في الترتيبات الاقتصادية الدولية الحديثة المسماة تضليلا ترتيبات التجارة الحرة"[3]، وكلا هذين المنظورين الفلسفيين، وما نتج عنهما من صراعات خرجا من رحم حضارة واحدة، ومنظومة فلسفية وقيمية واحدة، وهي الحضارة الغربية، والتي شكلت فلسفتها جذورا فكرية لتلك الحقوق وما تم قولبتها فيه من مواثيق وعهود دولية غُلفت بغلاف العالمية، وكان هذا الحرص على عولمة تلك الحقوق قد بدأ منذ قيام

---

[1]-دونللي، جاك، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٤٥.

[2]-أي "ميثاق الحقوق المدنية والسياسية"، وميثاق"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"،

[3]-نعوم، تشومسكي، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٥٣.

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان (١٧٨٩م)، وتابعه في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، واللذين كان من الملامح البارزة فيما بينهما رفضهما ألإشارة إلى الله تعالى، أو إلى كلمة الخلق ما تصرف منها-كما يقول الحقوق اللبناني/شارل مالك، العضو في اللجنة التحضيرية للإعلان-وكانت النتيجة هي اعتبار الإنسان نفسه مركزياً، ومرجعية قائمة بذاته، وكأنه هو الله[٢]-تعالى الله وتقدس. وهذه المعيارية الإلحادية-أو العدمية في أحسن أحوالها-لم تكن متجذرة لدى حضارة من الحضارات مثل تجذرها لدى إنسان الحضارة الغربية، كما سبق إيراده.

المطلب الثاني: أحادية التشريع والتقنين.

وهذه الأحادية والتفرد في الرؤية يستتبعها أحادية وتفرد بالتشريع والتقنين، والتي يصدق فيها ما نقله تشومسكي عن أوليفر جولد سميث من أن"القوانين تطحن الفقراء، والأغنياء هم الذين يسنون"[٣]. وهذا هو عين ما تقوم به دول التمركز الغربي إذ أ ا تفردت-كما تقدم-بتأسيس وتقنين نظام الأمم المتحدة، وما تبعه من تفرد في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الحال بالنسبة لبقية المعاهدات، والقوانين الدولية، فهي لا توضع، ولا يصادق عليها إلا من خلال النظرة النفعية الغربية، ووفق المنظومة المعرفية، والحضارية الغربية"فتاريخ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هو تاريخ قراءة ذاتية غربية محلية-تتزايد قدما-للاحتمالات الممكنة لذلك الخطاب، الذي أصر مؤلفوه بقوة على عالميته، وبين سلسلة قراءة كونية تنبعث من بقية العالم وضاغطة على متغيرات مبدأ التبادلية الذي تم ميشه تنظيميا كنسبة ثقافية"[٤]، وهذه الأحادية الغربية هي التي أمسكت بزمام الأمور فيما يتعلق بالتشريع والتقنين، وبناء ووضع القوانين وفق الرؤية المعرفية الغربية، وهذا يشمل جميع القوانين الدولية، فهم من يمسك بتلابيب منظما ا، وهم من يضع مسودات قوانينها، ومثلوا بقية الحضارات وجودهم فيها مجرد وجود تحسيني، أو تجميلي، لا تعلق له بموضوع القانون، وحتى تفسير القانون، أو التحفظ عليه يخضع لتلك النظرة، فما يصادق عليه من تلك القوانين فإن دول التمركز الغربي-وعلى رأسه أمريكا- تظل في منأً عنه، إذ أ ا قليلا ما تصادق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان[٥]، وحتى هذا العدد القليل عادة ما يقرن بتحفظات تجعله غير قابل للتطبيق عليها، إ ا تعتبر بحكم"غير السارية علينا"، أو عرضة"للتحفظات والتفاهمات والتوضيحات"، وبناء على هذه الرؤية تبدي ازدراء واضحا للمعاهدات الدولية، ولك أن تتأمل في معارضة الولايات المتحدة لكل معاهدات الحد من انتشار الأسلحة تقريبا-ألغام، أسلحة خفيفة، الحظر الشامل لتجارب السلاح النووي، معاهدة الحد من انتشار الصواريخ البالستية-ومعارضتها للجهود التي تبذل لتقوية المعاهدات القائمة حاليا حول الحرب الكيميائية، والبيولوجية.."[٦]، بالرغم من أ ا كانت داعية نشطة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام١٩٧٠م، كما أن

---

[١]-أنظر حول عالمية حقوق الإنسان: موقت، محمد، حقوق الإنسان هل هي عالمية؟، ضمن كتاب"المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية"، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٢]- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.

[٣]-تشومسكي، نعوم، الربح على حساب الشعوب-الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة/أسامة إسبر، بدايات للنشر، دمشق، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص١٧٠، وهذا الطحن الذي تقوم به القوانين للفقراء قد لا يكون من خلال نصوصها ولكن من خلال آلياتها .

[٤]-ووديويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، ترجمة/محمد المغربي، الفجر للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥٠-١٥١.

[٥]-فأمريكا-مثلا-لم تصادق إلا على اتفاقية الإبادة الجماعية عام١٩٨٨م، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٩٢م..، أنظر: هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، ترجمة: فريد الغزي، قدمس للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص١٨٩.

[٦]-سلوتر، آن ماري، الزعامة بالقانون، ترجمة/فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد(١٣١)يوليو٢٠٠٥م، ص٦١.

أي استخدام لتلك الأسلحة يعتبر انتهاكا بديهيا لميثاق الأمم المتحدة عام١٩٤٨م، بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية، والذي وقعته واشنطن، وتمسكت به، لكن الولايات المتحدة دافعت عن استخدام الأسلحة النووية في بيان لها لمحكمة العدل الدولية عام١٩٩٥م، بحجة أن"القتل المتعمد لعدد كبير من الناس يرقى إلى فعل الإبادة الجماعية فقط، إذا تعمد المعتدي التدمير الكلي، أو الجزئي موعة قومية، أو عرقية، أو دينية بصفتهم تلك"[١]، وهذه التبريرات المزاجية للقانون، أصبحت سمة لدى تلك الدول، فلها الحق في أن تضعه، وتقره، ولها الحق أن تفسره كيفما تشاء، ولها الحق أن ترفضه متى ما تشاء، دون حسيب أو رقيب، ومن ذلك أنه في"غضون ستة أشهر من وصول بوش-الصغير-إلى السلطة أنسحب من اتفاقية كيوتو لضبط المناخ الكوني، ورفضها -أي واشنطن- لخطة مجموعة الدول الثماني لعام٢٠٠١م المتعلقة بالطاقة الأقل تلويثا للبيئة، كما قام بسحب توقيع أمريكا على اتفاقية إنشاء محكمة الجنايات الدولية"[٢]، كما لم توقع على اتفاقية حقوق الطفل، والمعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومعاهدة إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول١٩٨٩م الملحق بالمعاهدة الدولية المتعلقة بحظر عمالة الأحداث[٣]، فالتزامات الحكومات السابقة لحكومة بوش-الصغير-لا تتمتع بأي مصداقية، ويعلل ريتشارد بيرل ذلك بقوله"لئن ألقيتم نظرة على بعض المعاهدات التي نبذ ا الولايات المتحدة، فأنا على أتم الاستعداد للمراهنة أنه لم يطلع عليها أي رئيس للدولة، أو للحكومة، والبعض من المعاهدات يحتوي على خمسمائة إلى ستمائة صفحة، وقد تم التفاوض عليها منذ أكثر من عشر سنوات، من قبل بعض البيروقراطيين الذين عملوا لوقت طويل في جنيف أو فيينا أو أي مكان آخر، في نأي عن أي مراقبة للسلطات العليا، وقد وجدت الإدارة الجديدة في هذه الاتفاقيات بعد دراستها وتحليلها العديد من الأخطاء، لقد وجدنا بروتوكول الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية يفتقر إلى وسائل التحقق، كما وجدنا بروتوكول كيوتو حول انبعاثات غاز الكربون على قدر كاف من الخطورة بالنسبة لمصالحنا الاقتصادية تدفعنا إلى البحث عن بديل أفضل.."[٤]، وهو ما يحرص جون بولتون-بولتون-أحد صقور المحافظين الجدد-على التخريج له قانونيا بقوله"..لا أحد يعلو على النص الأساسي للدستور، وإذا حصل أن أدت معاهدة إلى الحد من حرية العمل الأمريكي في إتمام مهمتها كمحسنة، فالدستور، أو القانون الأسمى، يجيز أمكانية تجاهل ما يسمى معاهدة.."[٥]، ذه البساطة يتم إلغاء التزامات الدولة السابقة، وبتبريرات أقل ما يقال عنها أ ا وقحة، ومن العجيب أن هذه السيادة للقانون الأسمى لا تكون متاحة إلا لأمريكا، ومن ذلك الاتفاقية حول الإبادة الجماعية التي أقر ا الولايات المتحدة، بعد أربعين سنة على وضع مسود ا، وعلى سبيل المثال عندما أنشئت محكمة لجرائم الحرب في حروب البلقان، طالب مجموعة من الحقوقيين الدوليين المحكمة بالتحقيق في جرائم الناتو أثناء القصف على صربيا، عارضة أدلة موثقة عن تلك الانتهاكات، رفض المدعون العامون الطلب من دون أي استقصاء، عندئذ حملت

[١]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٤٧-٤٤٨، وللمزيد حول الحجج التي تذرعت بها أمريكا لعدم التوقيع على اتفاقيتي حظر الألغام، والمحكمة الجنائية الدولية، لدى:غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ٩٠-١٠١.

[٢]- هاثاواي، أوونا، تحيتان للقانون الدولي، ترجمة/فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد(١٣١)يوليو٢٠٠٥م، ص٥١

[٣]-نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٢-١١٣.

[٤]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٦٦-١٦٧.

[٥]-فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٤٥.

يوغسلافيا التهم إلى المحكمة الدولية، متسلحة بالاتفاقات الخاصة بالإبادة الجماعية، وبررت الحكومة الأمريكية أ ا تستثني نفسها من أية مة موجهة إليها بالإبادة الجماعية، فقبلت المحكمة هذه الحجة عملا بأحكام نظامها الأساسي؟!!، ويرى أحد القانونيين الأمريكان أن سبب ذلك ما يسميه"القواعد الخاصة بالقواعد، أو القواعد اللاحقة"[١]، وهي التي تحدد شكل ومحتوى أي منظومة قانونية، فهي تبين ما يمكن أن ينظر إليه-كقاعدة-وكيف توضع وتنقض القواعد التي تنظم مسير الأمور من يوم لآخر، وتبعا لذلك فالمنظومة القانونية تعتمد في قو ا وتناسقها على القواعد اللاحقة، وهي التي تجعل القانون الدولي أكثر هشاشة من أغلب القوانين المحلية لكل دولة، وهناك ثلاث قواعد لاحقة في القانون الدولي-ربما كانت سببا في تلك الهشاشة-وهي تتعلق بقضايا القبول، والالتزام، والتسبيب.

- فالقبول/ مبناه على أن القانون الدولي هو نظام طوعي، وقواعده مبنية على أساس قبول الدول المختلفة به طوعا ، فأي دولة غير ملزمة بأية قاعدة لا تقبلها بالأساس، وهذه القاعدة ينتج عنها إعاقة حركة النظام القانوني، إلى الحد الذي يثير الشكوك حول مدى صحة وصفه بالقانوني، وقد عرضت على محكمة العدل الدولية في عام١٩٥٧م قضية تتعلق بشرعية قبول دولة ما لمعاهدة معرضة لتحفظ غير عادي عليها، وهذا التحفظ لا يجعل الاتفاقية ممكنة التطبيق، إلا إذا رغبت الدولة المتحفظة في تطبيقها، فرفضت المحكمة تلك التحفظات، واعتبرت أن الدولة المتحفظة بتحفظها لم تقم بأي التزام[٢].

- أما الالتزام/فهو مشتق من فكرة الالتزام الطوعي، فغالبا ما يقال أ ا"الغراء الذي يحافظ على تماسك النظام"، وهي القاعدة التي تنص على أن أي دولة ملزمة بتطبيق المعاهدات التي تكون طرفا فيها، ولكن في نظام مبني على الطواعية في الالتزام من قبل الدول نفسها، فليس ثمة بديل هنا، إذ أن القول بإلزامية هذه القاعدة يتطلب نسفا لأساس الطوعية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي بأسره، وسيكون مثل هذا الالتزام أخلاقيا، أكثر منه قانونيا، ومن ذلك أن القانون المحلي في الولايات المتحدة وضع فكرة أن التقييد الذاتي هو قانون ملزم، ففي القانون الدستوري لا يمكن لفرع من الحكومة الفدرالية أن يفرض التزامات مجبرة على نفسه، وعلى سبيل المثال، هناك أمر رئاسي لا يزال ساري المفعول من أيام الرئيس جيرالد فورد يمنع الموظفين العموميين من المشاركة في الاغتيالات، ومع ذلك فقد أصدر الرئيس كلينتون أمرا باغتيال أسامة بن لادن، ورغم أن الأمر السابق لم يبطل، فإن الأمر اللاحق نسخه بكل بساطة، إذا فالتقييد الذاتي ليس قانونا ملزما، وهذا الموقف ينسحب على القانون الدولي، فالاغتيالات غالبا ما يقال أ ا لا تخالف القانون الدولي فحسب، وإنما تخالف المادة(٤/٢)من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنع استخدام أي ديد بالقوة ضد وحدة أراضي دولة ما، أو استقلالها السياسي، ولكن أمريكا لم تلتفت إلى ذلك، إذ تنظر إلى فيما يتعلق بالقانون الدولي من منطلق أن تقييد القانون الدولي ليس قانونا ملزما[٣].

---

[١]-جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحيانا، ترجمة/فرج الترهوني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد(١٣١)يوليو٢٠٠٥م، ص٤٥.

[٢]-أنظر في حكم القاضي الدولي: هيرش لوترباكت مع هذه المسألة، وتسبيبه لذلك الحكم، جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحيانا، مرجع سابق، ص٤٦.

[٣]- جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحيانا، مرجع سابق، ص٤٦، ٤٨.

-أما التسبيب/فالغرض منه التفريق بين ما تقوم به الدول منطلقة من التزام قانوني، وما تقوم به لبواعث تحتمها أسباب أخرى، كأن تقوم بذلك بدافع من ا املة الدولية، أو الكياسة، أو المصلحة الذاتية، وقد أصر القانون الدولي على وجود دليل ما بأن الدول قد أتبعت الإجراء المشار إليه لأن الدول رأت أن مثل هذا التصرف مطلوب بحكم القانون، أي لابد أن يتسبب الاعتقاد في قيام الفعل، ومن الأمثلة على ذلك القضية حكم محكمة العدل الدولية في القضية المرفوعة من نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة في عام١٩٨٦م، بعد أن لغمت الولايات المتحدة الموائي النيكاراجوية، ووفرت نوعا من الدعم لجماعات الكونترا المتمردة، وفي معرض رفض المحكمة للدعوى والتي سببت حكمها بأنه"إذا تصرفت دولة ما بشكل ظاهري لا يتماشى مع القاعدة القانونية المعترف ا، ولكنها تدافع عن تصرفها ذاك استنادا إلى الاستثناءات أو التبريرات المحتواة في القاعدة القانونية ذا ا، فإن مشروعية تصرف تلك الدولة من عدمه على هذا الأساس ينبع من أهمية هذا الموقف الذي يعد تأكيدا للقاعدة القانونية، أكثر منه أضعافا لها"[1]، فتأمل إلى أي حد وصلت الصفاقة ذه المحكمة التي تزعم أ ا دولية، لتسبب بذلك التسبيب الذي أقل ما يقال عنه أنه سخيف، والملاحظ أن هذه القواعد اللاحقة لا يجرؤ على استخدامها، أو الاتكاء عليها إلا دول المركز، بينما دول الأطراف ليس لها سوى الالتزام، والإذعان، ولا تجرؤ على ما جرؤت عليه دول المركز، ونخلُص من ذلك إلى أن"المحكمة اعترفت عن صواب بأن الولايات المتحدة دولة تعفي نفسها من المبادئ الأساسية للنظام الدولي الذي اضطلعت بدور رئيسي وأساسي في صياغته وسنه قانونا"[2]، وهذه من أهم ثمار الاستفراد التشريعي الذي تقوم به دول المركز.

ومما يدخل في أحادية التقنين هو تفسير النصوص القانونية، وعلى سبيل المثال بعد أحداث١١أيلول، واستنادا إلى مبدأ شرعية الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، تدخلت الولايات المتحدة بشكل مكثف وعنيف في أفغانستان، ورفضت التجاوب مع اقتراحات حلفائها الغربيين للمساعدة-باستثناء بريطانيا-وتصرفت بمفردها، وبمعزل عن أي تفويض من الأمم المتحدة، ولم يكن طلب هذا التفويض واردا، على اعتبار أن الفصل السابع ينص على"شرعية الدفاع عن النفس"، وهنا تكمن العلة، إذ يفترض أن تكون الأمم المتحدة هي المرجع المفوض إعلان شرعية تطبيق هذا المبدأ[3]، ولكن ذلك لم يحدث على اعتبار أن أمريكا هي من يملك ذلك الحق، وتقديره.

ومن صور أحادية التقنين أن الولايات المتحدة حسمت موقفها من القوانين والمحاكم الجزائية الدولية بـ"منح حصانة لنفسها، وحصانة جزئية لخدامها، فهي الأكثر تقاعسا في قبول المعاهدات الدولية فضلا عن تقيدها ا.."[4]، وهي مع ذلك تريد أن تفسر القانون الدولي وفق رؤيتها هي، وقد استخدمت ذلك في مسائل عدة، ولكن من أهمها"جريمة العدوان"، حيث عرقلت في الأساس التوصل لتعريف للعدوان وتحديد عناصره، الأمر الذي نتج عنه عمليا إبقاء جريمة العدوان خارج اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، واضعة عددا من الثوابت التي تقرر حتى في حالة وضع تعريف للعدوان

[1] -جلينون، مايكل، فكرة عظيمة أحيانا، مرجع سابق،ص٤٥-٤٨(بتصرف واختصار)،وقارن بما أورده:تشومسكي حول هذه المسألة،في كتابه"الدول الفاشلة"، ص٨٣.
[2] -تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٨٣.
[3] - نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.
[4] - هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، مرجع سابق، ص١٨٩.

أن تبقى صلاحية تحديد وقوع العدوان وتحديد الطرف المعتدي من اختصاص مجلس الأمن-والذي يمن عليه أمريكا-عملا بالمادة(٣٩)من الميثاق. فإنه بالتالي ليس من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية النظر في هذه الجريمة ومحاكمة مرتكبيها إلا بعد أن يعتمد مجلس الأمن قرارا يؤكد فيه ارتكاب هذه الجريمة وتحديد مرتكبيها، الأمر الذي يؤدي عمليا إلى أن المحكمة لا تملك إلا إصدار قرار الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، لأن قرار الإدانة يكون قد صدر مسبقا من مجلس الأمن[١]. فتأمل هذه العدالة التي لا تأتي إلا حسبما يريده الكبار!!.

المطلب الثالث: أحادية المتابعة والتقييم .

وهذه الأحادية والتفرد في الرؤية الأيدلوجية، والرؤية التقنينية يستتبعها أحادية وتفرد في المتابعة والتقييم، "فالمعايير العالمية-لحقوق الإنسان- تمثل اتفاقيات مؤقتة توصلت إليها قوى معينة في مواقف لا تتساوى فيها القوى، كما يتم تطبيقها في مواقف لا تتساوى فيها القوى، لذلك فتطبيقها يتم بدون مساواة، والنتيجة دائما هي درجة من درجات الظلم، ويسري هذا الوضع على أي آلية، أو قوة قد تؤدي إلى تغيير الوضع الراهن.."[٢]، وكنتيجة منطقية لاختلال القوى هذا فقد فتحت التغيرات المهمة التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ السبعينات "الأفق لما يتجاوز الاحتواء نحو الرد على انتصارات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، التي كانت أُحرزت من خلال كفاح شعبي مرير؛ إنه أُفق مغرٍ كما يبين بجلاء المشهد العالمي الجاري، ليس من المرجح أن تظل الحقائق القائمة فحسب، بل وأن تغدو أكثر قتامة لمعظم سكان العالم، بقدر ما أن عرى العقد الاجتماعي آخذة في الانحلال"[٣]، ولذلك فدول التمركز الغربي تحرص على أن تكون الوحيدة المخولة بإصدار شهادات حسن أو سوء سلوك الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا يحق لغير تلك الدول إصدار تلك الشهادات، وكذلك الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، مسيطر عليها بالكامل من قبلها، وهي لا تنظر إلا بعين الفوقية، فتجدها ترى الخلل والقصور، أو الانتهاكات التي تقع من دول الأطراف، ولا تلتفت إلى الانتهاكات التي تقع من دول المركز، حتى أن الأمر يبدو وكأنه "تصورات لمصالح معينة تظهر فيها أمة ما، أو طبقة ما، أو ثقافة ما بمظهر البطل، بينما تظهر أمم وطبقات وثقافات أخرى بمظهر المفعول م لا الفاعلين في التاريخ"[٤]، وهذا ما نتج عنه أن أصبحت حقوق الإنسان رؤيا سياسية للواقع، روجت بنيتها للفرق بين المألوف (أوروبا-الغرب-نحن)، وبين الغريب(الآخر-الشرق-دول الأطراف-هم)، والذي نتج عنه أن أصبح الواقع الحقوق أنساني ضد الإنسان، وهذه النظرة عبر عنها بودريار بقوله"إننا نملك احتكار تقدير الخير والشر، أي ما يعني أن الخيار الوحيد-الحر المسئول-لا يمكن إلا أن يكون مطابقا لقانوننا الأخلاقي، القائم على أن نعزو كل مقاومة وكل مخالفة لقيمنا إلى عمى الضمير، ولكن من أين يأتي هذا العمى؟ أن يختار الإنسان الحر والمستنير الخير بالضرورة، فذلك حكمنا المسبق العام، ومن ثم الغريب، طالما الإنسان المرغم على هذا الخيار

---

[١]-محمود، د/ضاري خليل، و: يوسف، باسيل، المحكمة الجنائية الدولية-هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٠٩.
[٢]-روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة-التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٤.
[٣]-تشومسكي، نعوم، قوى وآفاق نزاع الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧٤.
[٤]- روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة-التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٤.

العقلاني لم يعد حرا في الأساس"[1]، وإنما هو مقيد بما تريد أن تنظر إليه المركزية الغربية-والمتمثلة في مجلس الأمن-فعلى سبيل المثال نص، ميثاق الأمم المتحدة، على أن من أهدافها"إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وكإستراتيجية منطقية للوصول إلى ذلك الهدف، كان يفترض أن يحد من تصدير السلاح، ولكن بما أن الدول المصدرة للسلاح هم أعضاء في مجلس الأمن، فلم يلتفت إلى ذلك أحد، بل إن الدول الكبرى تثير الحروب، لتسويق سلاحها[2]، وهناك اليوم "..أكثر من خمسين ألف[3] معاهدة دولية سارية المفعول تغطي أغلب مناحي العلاقات الدولية، وكل مظاهر سلطة الدولة..لكن هذا الصرح يقع تحت الحصار"[4]، لأنه لم يمنع ذلك الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسان، بسبب تلك المنهجية العوراء في المتابعة والتقييم، وإذا كانت المادة(٢٨)والتي بموجبها أنشئت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والتي يفترض أن جزء من اختصاصا ا هو التقييم والمتابعة، إلا أ ا مهمشة، وحتى بعد أن تم تحويلها إلى مجلس، لأن السيطرة عليها ظلت قائمة من قبل دول التمركز الغربي، وهي اللجنة التي يتم تقديم التقارير الدولية إليها-بموجب المادة(٤٠)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية-عن التدابير التي تبنتها، والتي تؤثر على الحقوق المعترف ا، وعن التقدم الناتج عن التمتع بتلك الحقوق، ولكن كل تلك التقارير، وتلك اللجان وما تنتجه من قرارات فإ ا لا تنتج أثرها على أرض الواقع، لأن الدول الكبرى تقدم المصلحة على الحق، ولذا فإنه تبعا لذلك يعطل الحق، ولا يتخذ بحق منتهكه أي أجراء، إلا أن تكون دولة ضعيفة ومخالفة للمصالح الغربية، أو ما يتخذ من أجراء يتوافق مع مصالح الدول الكبرى، التي تملك في يدها حق النقض-الفيتو-والذي كما يقول تشومسكي أنه"لم يستخدم ضد التلاعبات غير المشروعة، وإن أُستخدم بمواظبة لعرقلة العقود الإنسانية"[5]، وكان من نتائج أحادية المتابعة والتقييم أن أصبحت حقوق الإنسان تخضع للابتزاز والمساومة، وهذه النتيجة هي التي جعلت التوصيف الذي قدمه مارتن وولاكوت لعقد التسعينات بأنه كان"عقد المساومة المتواصلة، مع الظلم، والاستغلال، وعقد الحصول على الأسوأ في العالمين-أي عالم الشمال والجنوب-كليهما، عقد المبادئ المميعة المتزاوجة مع المطالب الاقتصادية غير المشروطة"[6]، حيث يتم ابتزاز دول الأطراف برفع تلك الحقوق كأدوات للضغط من أجل التدخل التدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول، هذا بالإضافة لاستخدامها كذرائع ضد الدول التي تظهر شيئا من الممانعة-كما حدث مع العراق، وليبيا، وكوريا-لسحقها عسكريا أو اقتصاديا، أو الوصول لدرجة الإذعان.

ومن نتائج ذلك الاحتكار أنه أصبح أداة ابتزاز لكسب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية[7]، وتبعا لذلك فقد كانت حقوق حقوق الإنسان في شرق أوروبا قضية عظمى-خلال الحرب الباردة-أما في وسط وجنوب أمريكا فقد توجب سحقهما لخدمة الامتيازات الأمريكية[8]، وذلك للحصول على أكبر قدر من الأوراق الابتزازية، وهذا يشمل تقاسم الغنائم بموجب

---

[1]-بودريار، جان، روح الإرهاب، ترجمة/بدر الدين عرودكي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٥٨-٥٩.

[2]- الذيب، سامي عوض، حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام، ضمن كتاب-حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مرجع سابق، ص١٩٢.

[3]-هكذا أورد العدد المرجع الذي أخذت عنه، وأظن العدد مبالغ فيه، ولم يتسنى لي التثبت من مصدر آخر.

[4]-هاثاواي، أوونا، تحيتان للقانون الدولي، مرجع سابق، ص٥١.

[5]- تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة-إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، مرجع سابق، ص٧٥.

[6]- بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٦٤.

[7]-أنظر نماذج من تلك الصراعات بإسم الحق الإنساني لدى: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٤٧-٣٥٥.

[8]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥٦.

السكوت عن انتهاكات المخالفين لحقوق الإنسان، ومن ذلك، اتفاق أمريكا وروسيا على سكوت الأولى عن سحق الثانية لحقوق الإنسان في الشيشان، وارتكا ا للمجازر الجماعية هناك، مقابل عدم التدخل في إدارة موارد آبار النفط والغاز في بحر قزوين، وعلى تقاسم مداخل النفط في هذه المنطقة، على حساب المصلحة الصينية[١]، وذلك كله يعبر عنه عضو جمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله"يعتمد البيت الأبيض على قلة اهتمام الناس، فالسياسة لا المبادئ هي التي لها الاعتبار الحاسم في تصرفات واشنطن"[٢]، وقد تم النص على معيارية حقوق الإنسان في اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع مع بلدان أوروبا والكاريبي والمحيط الهادي والمسماة باتفاقية لومي والتي مرت بأربعة مراحل، وكانت جداول أعمالها تعكس المهام و القضايا المعني ا الإتحاد الأوروبي أكثر من تضمينها لاهتمامات بلدان أفريقيا والكاريبي، وكان العرض الذي تم رفع شعار حقوق الإنسان من خلاله مقرونا بسياسة الجزرة والعصا، والتي جعلت أن أي فشل في من قبل دول الجنوب في تطبيق معايير حقوق الإنسان الصادرة من الشمال ينتج عنه تعليق عضوية الدول الفاشلة في اتفاقية لومي[٣]، وبقي تحديد وتطبيق وتقييم المفاهيم والمعايير المحددة لتلك الحقوق مثار خلاف بين دول الشمال والجنوب[٤]، وقد ضرب مثالا على تقديم المصلحة على الحق بحالة فيجي والتي تم الانقلاب على رئيسها المنتخب واحتجازه كرهينة، ولم تطرح مسألة تعليق عضوية فيجي، وسمح لممثلي الحكومة الانقلابية بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[٥]، ومن الأمثلة على المتاجرة بحقوق الإنسان ما قامت به فرنسا من رفضها في مؤتمر وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي-الذي عقد في هولندا-أن يضمن البيان الختامي إدانة للصين لانتهاكات حقوق الإنسان لأ ا تتوقع التوقيع معها على صفقة طائرات بقيمة٥٠٠مليون دولار، مما دفع بعض الصحفيين إلى التعليق على ذلك بسخرية بقولهم"قائمة الأسعار في بورصة حقوق الإنسان"[٦].

كما أن من نتائج احتكار المتابعة والتقييم أن أصبح هناك نسبية في إنسانية الإنسان، فالإنسان الغربي لا يمكن أن يقارن بغيره من البشر، فهو له قدسية، يعتبر المساس ا كارثيا، بخلاف من عداه من بني البشر، وللمرء أن ينظر إلى التقارير الإخبارية عندما ير ن رهينة غربي، تجد أن الأعلام العالمي برمته، والأجهزة الحقوقية الدولية تستنفر، وتسير وحدات من الجيوش، لأجل عيون ذلك الرجل الأبيض، وفي المقابل ير ن عشرات الرهائن من دول الأطراف، فلا يذكرهم أحد، وإن ذكروا فكخبر عابر في نشرة أخبار، أو في شريط أخباري، وكذلك الجرائم، فعندما يرتكبها الآخرون تصبح إرهابا، وجرائم فضيعة، أما عندما نرتكبها نحن فلا تتعدى كو ا أفعالا هامشية، ولا تحتاج إلى التعليق، ومن الأمثلة على ذلك"السيارة المفخخة التي أعد ا(CIA)في عام١٩٨٥م والتي كانت تستهدف قائدا مسلما، أمام جامع يكتظ بالمصلين، وأدت إلى مقتل ثمانين لبنانيا، بالإضافة إلى تدمير معمل الأدوية في السودان، عام١٩٩٨م، والذي أدى إلى مقتل عدد غير

[١]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٣١، وص١٤٢-١٤٣، وأنظر: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٢٣وما بعدها، ففيهما مزيد إيضاح عن ذلك.
[٢]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٥٧.
[٣]-هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة/ صالح فرحان الصالح، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٦م، ص٨٤-٨٩.
[٤]- هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، مرجع سابق، ص١٧٨، ويتضمن الكتاب إيرادا لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه حقوق الإنسان، أنظر: ص١٨٥.
[٥]- هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، مرجع سابق، ص٢١١-٢١٣.
[٦]-الحامدي، محمد، قائمة الأسعار في بورصة حقوق الإنسان، بواسطة: زيادة، رضوان، الإسلاميون وحقوق الإنسان إشكالية الخصوصية والعالمية، ص١٦٦.

معروف من البشر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إ ا أحبطت جهود محاولة الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث، وتمادى محررو نيويورك تايمز في دفاعهم عن ضرب المعمل، واعتبروا أن من حق الولايات المتحدة ضرب الأماكن التي تحضر فيها الهجمات الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية، ومن حقنا أن نتسأل كيف سيكون الرد لو قامت مجموعة مارقة بضرب منشأة في إسرائيل أو أي بلد حليف آخر؟"[1]، ولك أن تقيس على ذلك ما عداها مما يتعلق بحقوق الإنسان.

-ومن النتائج المتعلقة ذا الجانب احتكار حق التقاضي لمن تشاء، وفي المكان الذي تشاء، وبالصورة التي تريد، فكل المحاكم الدولية كانت من صنعهم، وهم من يحدد قضا ا، ويكيف مها، والشواهد في ذلك لا تتناهى، بدأ من محاكمات طوكيو ونورمبرغ، والتي قال عنها القاضي الهولندي رولينغ، أنه "لم يبق من الحرب العالمية الثانية سوى شيئان من الذاكرة: غرف الغاز، والقصف الذري الأمريكي"[2]، وقد حوكم مرتكبو الأولى، وأفلت مرتكبو الثانية، لأن عدالة المنتصرين هي الحاكمة، وليست عدالة الحق، وهذا ما أكده القاضي الآسيوي المستقل الوحيد-رادها بينود بال، من الهند-عندما قال"عندما يدخل سلوك الأمم في الحساب، فقد يخسر القانون حربه أمام الجرائم، فإن كان القتل العشوائي للمدنيين مازال غير مشروع في الحروب، فإن قرار استخدام القنبلة الذرية في حرب المحيط الهادي هو المثال الوحيد الذي يماثل سلوك القادة النازيين، أما في حال المتهمين الماثلين أمامنا الآن فلا يمكن مشاهدة شيء من هذا القبيل"[3]، وكان هذا في محكمة طوكيو، فتأمل هذه العدالة!!، ، وهي-أي هذه العدالة-التي جعلت وزير الدفاع الأمريكي السابق/روبرت مكنمارا، يستشهد بقول الجنرال كورتي ليماي-وكان قد خدم معه في فترة قصف المدن اليابانية بالقنابل الحارقة، في الحرب العالمية الثانية-حيث قال"لو خسرنا الحرب لكنا حوكمنا كمجرمي حرب"، ويعلق على ذلك-مكنمارا-بقوله"أعتقد أنه محق...ولكن ما الذي يجعل الحرب غير أخلاقية إذ خسرت، وأخلاقية إذا ربحت؟!!"[4]، وهو تساؤل جوهري، يحدد من خلاله كيف تقوم عدالة المنتصرين، ويمكننا أن نبني على ذلك ونقول أن"الحقوق الإنسانية غدت اليوم في سياق المركز الناجم عن انتهاء الحرب الباردة، مقياسا للبلاد الغربية عموما، وزعيمتها أمريكا خصوصا، لتظل خاضعة في تحولا ا للإكراهات التجارية، والمصالح الدولية الخاصة، تبعا لقاعدة"وزنين ومقياسين"، والتي تطبقها الدول الغربية اليوم في أطار سياستها الخارجية لمساعدة البلدان النامية انتقائية إلى حد يفضح تعسفها السياسي"[5]، وهذه هي الثمرة الطبيعية لآحادية التقييم والمتابعة.

المطلب الرابع: صيرورة القوانين.

محور هذا المطلب ينطلق من تحويل الحضارة الغربية كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، وانطلاقا من هذه القاعدة فقد حرصت الفلسفة الغربية على الدفاع باستمرار عن حق الفرد وحرياته ضد ا موعة، وقيمها الماضية، وحاولت

---

[1]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٧.
[2]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٦.
[3]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٦.
[4]-تشومسكي، نعوم، طموحات إمبريالية، مرجع سابق، ص٥٨.
[5]-موقت، محمد، حقوق الإنسان هل هي عالمية؟، ضمن كتاب"المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية"، مرجع سابق، ص١١٥.

باستمرار كشف القناع عن زيف قيم ا موعة-التي عبر عنها روسو كما تقدم-بأ ا تخدع الفقراء وتغريهم لتقيم نشوة الفرد أمام الحياة، إن التغني الفردي بروعة العيش كان صرخة النهضة، أما عصر الأنوار فصارع التعصب الجماعي رافعا شعار التسامح الفكري الذي يحفظ للفرد حريته، وقد جعلت الفردانية تلك من الشخص الإنساني قيمة مطلقة، فجعلت منه القيمة الأولى، ولما كان هدف-الفلسفة الغربية- انتزاع حريات مجسدة معينة للفرد من ا موعة، فقد نظرت إلى كل ماهو أخلاقي نظر حذر وريبة، حيث رأت فيه القناع الذي تخفي وراءه ا موعة قمعها وسحقها للفرد، وجعلت الطبيعة هي المصدر الأصيل لتلك الحريات، وقد جعل الفيلسوف الألماني كانت أن الطبيعة هي التي"تكون الفكرة عن الحرية بالمعنى الميتافيزيقي، وأن مظاهرها في الأفعال الإنسانية إنما تتحدد وفقاً لقوانين طبيعة عامة-شأ ا شأن أي ظاهرة من ظواهر الطبيعة..."[1]، وأن أرادة المرء أن ينتج بنفسه من نفسه كل ما يتجاوز نطاق التنظيم الآلي لحياته، وألا يشارك في سعادة أو كمال آخر غير ذلك الذي أوجب لنفسه بعقله وهو حر من الغريزة، وذلك أن الطبيعة لا تفعل شيئا عبثا، وليست مبذرة في استخدام الوسائل المؤدية إلى تحقيق غايا ا.."[2]، وبذلك فهو إنما يجعل مهمة الأخلاق الأولى هي مصالحة الفرد مع القانون ومع ا تمع، كما تجلت في كتابه تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، حيث يبدو الواجب أمام العقل"كضرورة عملية غير مشروطة للفعل"[3]، أي أنه يبدو كأمر حازم مطلق غير مشروط، وتتلقاه الإرادة الفردية كعمل قسري ملزم دون أي اعتبار للطبيعة الحسية العاطفية للإنسان، وعلى هذا المستوى النظري الأولي هناك تعارض وصراع بين الفرد والقانون العقلي العام، غير أن هذا التعارض لا يلبث أن يزول ويتلاشى كلية حين يرفع كانت كل فرد إلى قيمة مطلقة لا يجوز على الإطلاق استعمالها كوسيلة لتحقيق أي مآرب للغير، فالفرد غاية مطلقة وكل استعمال له كوسيلة هو إنقاص للكرامة الإنسانية، وتقبل الإرادة الفردية القانون وتتبناه فتصبح هي سانة القانون-أي المشرعة الوحيدة، أو الآمر الناهي المطلق-أو بتعبير كانت أن"تعد الإرادة نفسها في عين الوقت واضعة تشريع كلي عام عن طريق مسلمتها..."[4]، وعندها ما كان يبدوا قسرا ومفروضا من الخارج يصبح لينا منبثقا من الذات، وبذا تتلاشى المسافة القائمة بين الفرد والقانون، وكل تناقض بينهما يذهب ليحل مكانه تطابق العام والفردي في الإرادة الخيرة[5]، وللوصول إلى ذلك التطابق فقد حولت الحضارة الغربية كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، أي أ ا وجدت طريقة عملية قابلة للتطبيق لكل مشكلة أخلاقية لضمان حرية الفرد في وجه ا موعة، ثم تركت لاستحسان الفرد وتقييمه الوجهة الأخلاقية للمشكلة، غير أن مسيرة كسب الحريات الفردية ا سدة عملية طويلة النفس لا تكاد تتوقف، لذا فقد كانت المرحلة اللاحقة المكملة للأولى أن يوضع موضع التساؤل كل مكتسب جديد مما يتيح لفكرة التقدم أن تستمر دون توقف، ولكي نوضح ما أردناه سنكتفي بضرب مثال قريب فقد كان الإجهاض يعتبر جنحة يعاقب عليها القانون في معظم بلدان أوروبا، حيث كان القانون يحمي الجنين ويعتبر التخلص منه بمثابة جريمة أخلاقية نحو الحياة، وهل يحق للأم أن تقتل الحياة الجديدة

---

[1] -كانت، أمانويل، نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي،ترجمة/عبد الرحمن بدوي-ضمن مجموعة كتب في النقد التاريخي-دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٣م، ص٢٨٢.

[2] - كانت، أمانويل، نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي، مرجع السابق، ص٢٨٤، وقارن ذلك بما في:بيري، ج.ب، فكرة التقدم، مرجع سابق، ص٢٢٥-٢٣٤.

[3] - كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة:د/عبد الغفار مكاوي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، كولونيا، ألمانيا، ٢٠٠٢م، ص١٠١.

[4] - كانت، أمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، مرجع السابق، ص١١٨.

[5] - زيناتي، جورج، رحلات في الفلسفة الغربية، مرجع سابق، ص١٣٥.

التي تحملها في أحشائها؟ وثارت أسئلة حول بدء حياة الإنسان، وهل تبدأ في الرحم منذ اليوم الأول للحمل أم أ ا لا تبدأ إلا بعد الولادة؟ وقد أنقسم العلماء إلى فريقين، ولم تستطع مناقشا م أن تحسم القضية، وتدخلت الكنيسة الغربية بكل ثقلها منددة بأنصار الإجهاض، واتخذت القضية كل أبعادها الأخلاقية، ولكن هذه المشكلة الأخلاقية تحولت إلى مشكلة فيزيائية قبل أن تجد لها حلا، فعلى الصعيد الفلسفي كانت الوجودية نادت بحرية غير محدودة للفرد، ووجهت تفكيره نحو المشاكل المعاشة للفرد، وكرست جزءاً من تأملها للجسد وأبعاده الوجودية، وبذلك بدأت تتغير نظرة الإنسان الغربي نحو جسده-على الصعيد الفكري- وقد ساهم التحليل النفسي الفرويدي في تغيير تلك النظرة، والتي يمكن تلخيصها بالقول"جسدي ينتمي لي، إنه ك ي الخاص، وأنا السيد المطلق الوحيد عليه، أمارس عليه حريتي كما أشاء" وهنا تبرز الصلة بين قضية الإجهاض وهذه الآراء الفكرية، حيث استغلت حركات تحرير المرأة هذه الآراء لصالح حريتها بأن يكون لها ولد حين تشاء، وألا يكون حين تشاء، وأعلنت مجموعة من النساء الشهيرات في فرنسا أ ن لجأن إلى الإجهاض، وتحدين الدولة بأن تلاحقهن، هذه ا موعة شكلن قوة جديدة في وجه سلطان الدولة وقوانينها، ويؤازرهن قطاعات هامة من النساء على استعداد أن يتظاهرن في الشوارع وهن يهتفن" جسدي لي، ولا سلطان لأحد غيري عليه، أنا وحدي أقرر متى أريد ولدا ومتى لا أريد، حقي أن أقرر، وسأدافع عن هذا الحق" هنا انتقلت المشكلة من مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية، بمعنى أن قوة هائلة عبارة عن ملايين النساء الثائرات على القانون قد دخلن حلبة الصراع، وأن هذه القوة قادرة على ممارسة الضغط على النقابات والنواب والوزراء وفرض إراد ا، لم يعد إذا من المهم النظر إلى مشكلة الإجهاض كمشكلة أخلاقية، بل أصبح الشيء الذي لا يمكن تجاهله هو أن هناك ملايين من النساء المصممات على اللجوء إلى كل الوسائل من إضراب ومظاهرات واجتماعات عامة للدفاع عن حقهن في السلطان على أجسادهن، وعلى هذه يمكن أن يقاس العديد من الإشكالات الأخلاقية التي تم الانقلاب على الأخلاق فيها وتحويلها إلى قضايا فيزيائية[1]، مثل قضية الإتجار بالجنس والتي تم السماح للعاملات فيها بتأسيس نقابات على أ ن"عاملات جنس"، وحصلوا على الإعتراف الرسمي، على أ ا من المهن العادية الدافعة لضرائب الدخل، وكذلك قضية الشذوذ الجنسي ففي ألمانيا حصلوا على الإعتراف رسميا م منذ عام٢٠٠١م، وأصبح الأزواج الشواذ يحصلون على التسجيل المدني، وبذلك يحصلون على معظم امتيازات المتزوجين[2]، والقتل الرحيم، والإخصاب الصناعي، وتعاطي المخدرات-الذي تم السماح به في بعض البلاد الأوروبية-ونحوها، بل إ م أصبحوا يشكلون جماعات ضغط، ولعل التحليل النفسي الفرويدي كان له أكبر الأثر في تحويل قضايا طرحتها البشرية بتعابير أخلاقية فأتى الفكر الغربي ليطرحها بتعابير فيزيائية، فمشكلة العاطفة والغريزة وكل الحياة الانفعالية، كانت مدار التأمل الفلسفي على مر العصور، وكان التشديد باستمرار على الناحية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه المشكلة، فقد أراد أفلاطون أن يحكّم الفلاسفة لأ م يحكمون بلا انفعال

[1]- زيناتي، جورج، مرجع سابق، ص١٣٢-١٣٣، وأنظر:د/ عباس، فيصل، الفرويدية ونقد الحضارة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٤٢٥، وفي الحيل التشريعية التي اتخذت لإقرار ذلك القانون، أنظر:هيرميت، ماري أنجيل، سلطة على الحياة وسلطة على الموت-أدوار القانون، ترجمة:د/أنور مغيث، ضمن كتاب: ما الإنساني؟، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٨٠٨-٨٠٩.

[2]-هوفمان، مراد، خواء الذات والأدمغة المستعمرة، ترجمة/عادل المعلم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص٧٨.

ويسيطرون على نزوا م[1]، أما النظرة الفرويدية فقد قلبت كل النظرة إلى الحياة العاطفية والغريزية حيث"أدى ظهور الإنسان المزود بالعقل والوعي الذاتي إلى ارتباك روابطه البدائية والطبيعية بالعالم الطبيعي، وإلى القضاء على التوافق المنسجم بين الإنسان البدائي والطبيعة، وأدى إلى نشأة التناقض الوجودي، الذي يشكل لب مسألة الوجود الإنساني، فمن ناحية يشكل الإنسان جزاء من الطبيعة ويخضع لقوانينها الفيزيائية والبيولوجية، على حين أنه من ناحية أخرى يرتفع بذاته فوق الحدود التي تفرضها عليه الطبيعة،ويواجهها بوصفه عنصرا واعيا بذاته.."[2]، ولذلك جعل من القوى الانفعالية التي تكمن في الأنا والتي أطلق عليها أسم الليبيدو والهو مفهوما فيزيائيا-إذ جعلها طاقة بالمعنى الفيزيائي للكلمة-وأ ا تحتاج إلى أن تستثمر، ويقوم الأنا العليا بمنع هذه الطاقة من الاستثمار على هواها، فتخرج هذه الطاقة بشكل أوليات الدفاع المختلفة-كالكبت، والإسقاط، والإجتياف، والتسامي- وإذا لم تستطع ذلك كان العصاب هو اختلال في توازن الطاقة المكبوتة، إن التعابير التي يطرح فرويد من خلالها الحياة الانفعالية كلها تعابير فيزيائية، تؤكد"أن انفصال الإنسان عن الطبيعة، والتناقض الناشئ عنه، ليس هو الحافز الأول والقوة الدافعة لتطور الإنسان فقط، وإنما هو-أيضا-الذي يحدد سلفا في الواقع كافة النوايا والأهداف النهائية والدلالة الداخلية لهذا التطور.."[3]، وبذلك لا تتوقف القوانين عند مبادئ أخلاقية، أو أصول دينية، وإنما تكتسحها صيرورة التغيرات الاجتماعية، فتتكيف وفق ما ترغبه تلك الصيرورات بعيدا عن أي مبادئ أو قيم، وهذا هو ما نريده بصيرورة القوانين كأثر من آثار الاحتكار المفاهيمي والقيمي لدول التمركز الغربي.

المبحث الرابع: الأجهزة الدولية التي يستخدمها المركز لتوظيف الحق الإنساني.

لقد أصبحت حقوق الإنسان سلاحا مريحا في يد دول التمركز الغربي"يرفعه في وجه الأنظمة التي لا يرضى عنها لأي سبب من الأسباب، حتى أصبحت حقوق الإنسان حجة في يد الدول المسيطرة، لكبت الدول الناشئة التي تحول بينها وبين الأسواق النامية، إلا إذا وافقت على الالتزام بمستويات حقوق الإنسان المفروضة من الخارج"[4]، والتي تمكن لدول التمركز سطو ا على تلك الأسواق ودولها، وهذا الأمر قد عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد في فيينا عام١٩٩٣م بقوله"..إن حقوق الإنسان تخدم الغرض نفسه الذي خدمه الحق المقدس في القرن السابع عشر، إ ا كأوامر صريحة تخلق سلطة أعلى من أية سلطة أخرى"[5]، ولكي يحقق المركز أهدافه من استغلال حقوق الإنسان، وتوظيفه لها لابد من أن يوجد لها الأجهزة المناسبة لتنفيذ ذلك التوظيف، حيث صرنا نطبق"برامج مفكرة ومعدة في الخارج، خاصة تلك التي تسمى المساعدة الفنية، التي تأتينا من منظمات دولية، أو من البنك الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية التي عمقت هوة الفوارق الحاصلة داخل ا تمع، كما ركزت على مصالح وتحالفات مشتركة بينها وبين فئات قليلة، معادية لمصالح الشعوب ولطموحا ا"[6]، وهو ما شكل من تلك الأجهزة مطية لخدمة دول التمركز الغربي، ولن

---

[1]- زيناتي، جورج، مرجع سابق، ص١٣٢-١٣٣، مرجع السابق، ولتفاصيل النظرية الفرويدية، أنظر المرجع السابق، للدكتور/عباس، فيصل، ص٢٧٩وما بعدها.

[2]-دوبرينكوف، ف، الفرويديون الجدد-محاولة لاكتشاف الحقيقة، ترجمة/محمد يونس، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٣٩.

[3]- دوبرينكوف، ف، الفرويديون الجدد-محاولة لاكتشاف الحقيقة، مرجع سابق، ص٤١.

[4]-روبنز، بروس،الإحساس بالعولمة-التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص١٧١.

[5]-أورد ذلك: روبنز، بروس، الإحساس بالعولمة-التعاون الدولي في مأزق، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.

[6]-المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م، ص٧٨.

أطيل في هذا المبحث، لأني سأشير أشارات إلى تلك المؤسسات التي تستخدمها دول التمركز الغربي في سحق الحق الإنساني، بينما الأمثلة التطبيقية ستكون في الفصل التالي، ومن أهم تلك الأجهزة ما يلي:

المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة.

لقد كان من النتائج التي أفرز ا الحرب العالمية الثانية تفسخ النظام العالمي القديم، وأزيلت الأسس المالية والاجتماعية لنظام الأخلاق التقليدي، ووجدت دول التمركز الغربي نفسها هي محور السياسة الدولية، وأ ا في حاجة إلى صياغة نظام دولي جديد يقوم على النظرية التي عبر عنها وينستون تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية بقوله:"لا بد من تسليم الأمم الشبعانة المكتفية حكم العالم، وائتما ا عليه، لأ ا أمم لا ترغب في أية زيادات عما بحوز ا من ثروات، أما لو ترك حكم العالم بأيدي الأمم الجائعة فسنجد الخطر ماثلا بصورة دائمة، إن السلم لا تحفظه إلا الشعوب التي تعيش بطريقتها الخاصة بعيدة عن الطمع، لقد وضعتنا قوتنا في مرتبة أعلى من مراتب الآخرين، مثلنا مثل أغنياء ينعمون بالسلام في مساكنهم، وأوطا م"[1]، لذا كان لا بد لتحقيق ذلك الحكم من منظومة دولية تتدثر ا الأمم الشبعانة، لذا فقد فكر الرئيس روزفلت[2] في أنشاء تلك المنظومة الدولية بعد أن أصابه المرض بالشلل في عام١٩٢٣م، ووضع لذلك خطة أطلق عليها"مشروع حفظ السلام"، وبعد فترة تغيرت تسمية المشروع إلى الأمم المتحدة، وهو ما جسده تشرشل من خلال ترؤسه في عام١٩٣٦م للقسم الانجليزي من منظمة دولية تحمل أسم "جمعية التعاون الجديد بين الشعوب"، وقد دعت هذه المنظمة إلى أنشاء قوة دولية لحفظ السلام، وصرح رسميا بتاريخ٢٦تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦م بأ ا تتميز عن بقية المنظمات الداعية للسلام إلى كو ا تدعو إلى استخدام القوة لحماية القانون، وعند اجتماعهما-أي روزفلت وتشرشل- ولدت وثيقة الأطلسي–التي سبق الإشارة إليها-حيث أخبر تشرشل روزفلت بأن الرأي العام البريطاني سيصاب بخيبة أمل كبيرة إن لم يجد في الوثيقة تعهدا بإنشاء منظمة دولية دف إلى إقرار السلام بعد الحرب، ولذلك فقد أجتمع قادة الدول التي ستدخل الحرب العالمية الثانية، وتم النقاش حول الخطط الهادفة إلى خلق ما أطلق عليه في بادئ الأمر بـ"الحكومة العالمية"، وأتفق هؤلاء القادة فيما بينهم على أن الدول الداخلة في هذه الهيئة ستتخلى طواعية عن معظم حقوقها لمصلحة الهيئة المذكورة[3]، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان لابد من تقاسم غنائمها بين حلفائها المنتصرين، وعقد لذلك مؤتمر يالطا، في شباط١٩٤٥م، والذي وضع الأحجار على رقعة الشطرنج، حيث تم تقسيم كل شيء يقع تحت أيديهم إلى قسمين، حيث شرع المؤتمر بتقسيم ألمانيا، وأوروبا، وكوريا، والعالم إلى قسمين، وقسم يلحق بالعالم الحر(الرأسمالي الغربي)وقسم يلحق بالعالم العادل(الاشتراكي الشرقي)، وبقي تبعا لذلك الإخراج الدولي، وعند إنشاء الأمم المتحدة

---

[1]-تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، ترجمة/صفوان عكاش، دار فُصلت للدراسات والترجمة، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ص٢٠.

[2]-يورد بعض الباحثين أن تلك لم تكن من أفكار الرئيسين الأمريكي والبريطاني، وأنها كانت فكرة أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية المغمورين، ويدعى: ليو باسفولسكي-من أصل روسي-وقد عمل تحت أشراف مباشر من وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت-كورديل هل-وأنكب على دراسة إمكانية تأسيس منظمة بعد الحرب، وبحلول ١٩٤٤م كانت معظم العناصر للمنظمة الجديدة مكتملة في المسودة التي أعدها باسفولسكي، وخاصة الفكرة التي تمخض عنها مجلس الأمن، أنظر تفاصيل ذلك لدى: /فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، أسبار للدراسات والبحوث،الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤مـ، ص٢٦٠-٢٦١، وقد أحال في ذلك إلى كتاب"عملية خلق: تأسيس الأمم المتحدة" لستيفن شيلزنجر.

[3]-ريد، دوغلاس، الجدل حول صهيون، ترجمة/أديب فارس، دار علاء الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٥٦٣-٥٦٥(بتصرف)، وفيها مزيد بسط عن دور اليهودي برنارد باروخ في تلك الأفكار، وتحقيقها على أرض الواقع.

كانت صين شيانغ كايشيك هو الكيان الصيني الوحيد المعترف به من قبل كل أطراف الحرب المنتصرة، وهو ما أدخلها في لعبة تقاسم المقاعد الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أستحصل الإتحاد السوفيتي-في ذلك الوقت-على أحد المقاعد الخمس، لتصبح ثلاث مقاعد للمعسكر الرأسمالي، ومقعدان للمعسكر الاشتراكي[١]، وبذلك أصبحت أربعة أخماس المقاعد الدائمة العضوية التي تتمتع بحق النقض الفيتو من الدول التي انبثقت أفكارها وأيدلوجيا ا عن أفكار دول التمركز الغربي، وتدين بدينه، ومع ذلك بقية مسألة أخراج توازن القوى هذا ضمن نظام يتحلى-ولو ظاهريا-بالديمقراطية، أو على الأقل بالعدالة الشكلية، فتوصلوا في النهاية إلى أن تقسم الأمم المتحدة الى الجمعية العامة، والتي تعتمد نظام دولة واحدة-صوت واحد، ومجلس الأمن الذي يتألف من أعضاء دائمين، يتمتعون بحق النقض، وأعضاء مؤقتين يتم تعيينهم مداورة، وهكذا تبدو الجمعية العامة كالمنتدى الديمقراطي، بينما يحافظ مجلس الأمن على امتيازات القوة لدول التمركز الغربي[٢]، أو ما يعبر عنه مايكل هاردت بـ"إضفاء الشرعية على النظام الإمبراطوري، والذي لا يمكن فرضه بمجرد الاستناد إلى فاعلية المباركة الحقوقية، والقوة العسكرية وحدها، بل لابد من تطوير الأمر عبر إنتاج معايير قضائية ترفع من شأن سلطة الطرف المهيمن، بطريقة ثابتة وقانونية، وهنا بالذات تصل العملية الدستورية التأسيسية التي بدأت مع ولسون، لتصل إلى مرحلة النضج، وتطفو على السطح ثانية...فقد تمت إقامة سلسلة من المنظمات الدولية التي أفرزت ما يطلق عليه في القاموس التعاقدي التقليدي للحق الدولي، أسم معيارية وفعالية زائدة أو أضافية، وما لبث هذا الشيء الإضافي والزائد أن أكتسب قاعدة واسعة كونية شاملة، من حيث الـ وع بفضل روح اتفاقات سان فرانسيسكو التي أسست الأمم المتحدة..."[٣]، وهذه القاعدة الكونية والشمولية هي التي شرعت استغلال الغرب لتلك المنظمة، وذلك أحيانا يكون بالتدخل السلبي، والذي يكون بالامتناع عن تمرير القرارات التي تخدم الحق الإنساني، إذا كانت تتعارض مع المصالح الغربية، وأحيانا بالتدخل الإيجابي، بفرض قرارات بإسم الحق الإنساني، وليس الغرض منها في حقيقة الأمر حماية ذلك الحق، وإنما الوصول إلى أهداف أخرى من وراء ذلك الشعار، وهذا ما صرح به ريتشارد نيكسون بقوله"..ونحن إذا ما أردنا التدخل عسكريا لحماية مصالحنا، علينا أن نوظف الأمم المتحدة لنا، لا أن نكون أداة لها"[٤]، ولذلك كانت أمريكا تريد من الأمين العام للأمم المتحدة أن يكون مجرد أداري يسمع ويطيع لأمرها، ولا علاقة له بالسياسة[٥]، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت بقولها"ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يكون إداريا فحسب، وقد يكون ممكنا أن يتخذ دورا سياسيا في مرحلة مقبلة من الزمن، ولكن ليس في هذه المرحلة"[٦]، وبذلك الإقصاء السياسي لدور الأمم المتحدة وجعلها مجرد واجهة لتمرير القرارات الأمريكية بقناع أممي، ومنطق التفرد هذا هو ما عبر عنه أكثر من مندوب لأمريكا

---

[١]-هرنانديز، أنطونيو، إمبراطورية الحرية، ترجمة/أحمد توفيق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢١٣.

[٢]-غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، ترجمة/رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٨٥.

[٣]- هارد، مايكل، و،نيغري، أنطونيو، إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سابق، ص٢٦٩-٢٧٠.

[٤]-نيكسون، ريتشارد، ما وراء السلام، ترجمة/مالك عباس، الدار الأهلية، عمان-الأردن، ص٤٦-٤٧.

[٥]-وتطبيقا لذلك فقد استمالت الولايات المتحدة أمين عام الأمم المتحدة-تريغفي لي-وأقنعته بتوقيع اتفاقية سرية مع وزارة الخارجية يسمح بموجبها-ضاربا عرض الحائط بكافة مفاهيم الحريات الأساسية وبميثاق الأمم المتحدة نفسه- لعملاء أمريكيين بتركيز أجهزة تنصت وتصوير تلفزيونية خفية داخل مكاتب مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، بغية مراقبة المتقدمين إلى شغل وظائف، أو الذين يشغلون فعلا وظائف إدارية في الأمانة العامة خلسة.."،أنظر: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٢.

[٦]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، ترجمة/ أنطوان أبو زيد، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١١٢-١١٣، وأنظر: المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٧٨-٢٨٢، فلديه المزيد من الشواهد والإحالات القيمة في هذا الشأن.

لدى الأمم المتحدة، ومنهم مادلين أولبرايت إذ صرحت أمام مجلس الأمن-عندما كانت مندوبة لأمريكا في الأمم المتحدة-بقولها"إننا سنتصرف جماعيا عندما نستطيع، وسنتصرف أحاديا إذا استلزم الأمر، لأننا نعتبر هذه المنطقة-أي منطقة الشرق الأوسط-ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية القومية، ومن ثم لا نعترف بأي حدود أو عراقيل، أو حتى بقانون دولي أو أمم متحدة"[١]، ولذلك فقد قامت أمريكا بتدمير عدد من الحكومات الديمقراطية، المبنية على حكم الشعب، والتي سعت لانتهاج بدائل عن حكم السوق المفتوحة، القائمة على الشركات العملاقة، كما حدث في تشيلي، ونيكاراجوا، واندونيسيا[٢]، وسبب ذلك المأزق هو أ ا لا تنظر إلى حقوق الإنسان كقيم، وإنما تنظر إليها على أ ا"مجرد سمات ثقافية محلية، تم تصديرها كممارسات تصلح لكل شعوب العالم"[٣]، ولخلوها من النظرة إلى الموضوع من منظور قيمي نجد أن الدول الغربية، وربيبتها إسرائيل، لا تطبق عليها قرارات المنظمات الدولية-من الجمعية العامة، إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة-فهم يلوثون العالم، دون أن يخضعوا لأنظمة البيئة، وهم يستخدمون الفيتو بإسراف، على نحو يجهض أرادة ما يقرب من مائتي دولة، ويتحدون الإنسانية في التفرد باستخدام الأسلحة ا ـرمة دوليا ضد المدنيين، وتكون الآلية التي ينفذ من خلالها ذلك الاستخدام هي منظمة الأمم المتحدة، وهو ما صرحت به مادلين أولبرايت-وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة-أمام أحدى لجان الكونغرس في آذار/مارس١٩٩٥م حيث بينت أن الأمم المتحدة ليست سوى مجرد مورد أضافي في الترسانة الأمريكية، ونص ما قالته"عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضيف إلى قُدراتنا من دون الانتقاص منها، تعطينا الخيار بين القيام بعمل منفرد أو التنحي جانبا عندما تشتد حدة الصراع، تسمح لنا بالتأثير على سير الأحداث، من دون تحمل كامل الأعباء، التكاليف والمخاطر. وتمنح القضايا والمبادئ التي نساندها وزنا على الصعيد القانوني وعلى صعيد الرأي العام العالمي"[٤]، وهذا ما أكده أمينها العام السابق بطرس غالي بذكره أ ا-أي الأمم المتحدة-"تستغل من خلال استخدام الترهيب، والتهديد، وحق النقض الفيتو، كما أ ا تستغل في تشريع تحركات أمريكا، وتشكيل الائتلافات، وفرض العقوبات، أما عندما يتصدى الرأي العام لأمريكا فإ ا تعامل المنظمة باحتقار كبير"[5]، وقد لخص ذلك جارودي بقوله"أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية، وتنفيذها، وليتحول دورها إلى ساتر ومبرر قانوني للمخططات الأمريكية، وأداة للتنصل من الجرائم، وإثبات البراءة للإدارة الأمريكية"[٦]، والنتيجة أن الأمم المتحدة أصبحت أحد المواقع التي كثيرا ما حسمت فيها الخلافات بين الدين والسياسة والاقتصاد-من وجهة نظر غربية-من جهة، وحقوق الإنسان من الجهة الأخرى، والتي أعطت سياسات، ومخططات ما بعد الحرب العالمية الثانية-بشكل عام-نتائج مرضية، ورائعة للأمم الغنية القانعة، التي تحكم بموجب حقها في الحكم، كما سبق وأن أوردنا من كلام تشرشل.

---

[١]-تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط،تعريب/شيرين فهمي،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ،ص١٠،وص١٤ ففيها مقولة شبيهة بهذه لأحد الدبلوماسيين ألأمريكان في الأمم المتحدة، أثناء الجدل حول بنما أثر احتلالهم لها، ونص عبارته"إن ميثاق مجلس الأمن يسمح لأمريكا باستخدام القوة للدفاع عن مصالحها".

[٢]-أنظر تفاصيل ذلك التدمير المروع لدى: تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، مرجع سابق، ص٢٠٨وما بعدها.

[٣]-جيمسون، فريدريك، ملاحظات حول العولمة كمسألة فلسفية، ترجمة/ ليلى الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

[٤]-غايات، نيكولاس، قرن أمريكي آخر، مرجع سابق، ص١٢٤.

[٥]-غالي، بطرس، الأمم المتحدة المهزومة: مأثرة الولايات المتحدة-الأمم المتحدة،بواسطة:د/فهد العرابي الحارثي،أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل،مرجع سابق،ص٢٦٣.

[٦]- جارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، ص١١٢، بواسطة:د/فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مرجع سابق، ص٢٦٣.

وما أجمل ما قاله المفكر الجزائري مالك بن نبي بقوله"إن شيئا يسمى الضمير العالمي أراد أن يدخل الوجود فقدم أوراق اعتماده، قدم ميثاق الأمم المتحدة، والتصريح بحقوق الإنسان، ولكن الروح الديمقراطية التي أشرفت على تحرير هذه الوثائق التاريخية، لم تكن ديمقراطية إلا أسما، إذ أ ا نسيت فيما حررت أن تنص على قضية الشعوب، و ذا أنصرف اهتمامها إلى الدول...ونتج عن ذلك ألا نجد في اهتمام تلك الوثائق بمصلحة الإنسان-سواء باعتبارها من خلال الجماعات أو الأفراد-إلا مزيدا من التأكيد، والتقرير لمصلحة الكبار.."[1]، وهذا ما حرص على التأكيد عليه فرانز فانون بقوله"أن منظمة الأمم المتحدة هي ورقة قانونية تستخدمها المصالح الإمبريالية عندما تفشل ورقة استخدام القوة"[2]، وهي بنظره"لم تقم يوما بحل مشكلة واحدة بشكل فعال، مما يطرحه الاستعمار على ذمة الضمير الإنساني، وفي كل مرة تدخلت فيها، كان ذلك لمساعدة سلطة استعمار البلد القامع بشكل فعلي"[3]، وهذا ما يقوم به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، حيث أن اعتراض أحدهم يكفي لتعطيل أي قرار، وإيقاف سريانه، وهذا ما جعل الرئيس الكوبي-فيدل كاسترو-يرى"أن تعزيز الأمم المتحدة من الضروريات التي لا يمكن تأجيلها، ولكن من الواجب دمقرطة الأمم المتحدة، إذ يجب إعطاء الجمعية العامة-حيث تمثل جميع الدول الأعضاء-السلطة الأعلى، وكذلك الوظائف، والدور المناسب لها، ويجب إ اء دكتاتورية مجلس الأمن، مع الدكتاتورية التي تمارسها الولايات المتحدة في تلك الهيئة"[4]، وهذا التغيير الذي طرحه الرئيس الكوبي مثالي للغاية، ولكن كان هناك طرح آخر يرى زيادة أعداد مقاعد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأن يكون التمثيل في ا لس موزعا على مناطق مختلفة من العالم، وفق تعدادها السكاني، ولكن من المستحيل تحقيقه، فالدول الدائمة العضوية ترفض أي انتقاص من امتيازا ا، أو اقتسامها مع غيرها، ولديها في المادة(١٠٨) من الميثاق ما يكفيها من التصدي لهذا التغيير، إذ يجب موافقتها جميعا، أو سكوت بعضها لتحقيقه"[5]، وهذا ما جعلها تفقد مصداقيتها، وهو ما شكا منه الأمين السابق لهيئة الأمم المتحدة-كوفي عنان-بقوله"لقد فقدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان سمعتها، ففي حالات كثيرة تسعى الدول إلى الحصول على عضويتها لكي تعزل نفسها عن الانتقادات، أو لكي تنتقد الآخرين، عوضا عن أن تعمل على مساندة المهمة الحقيقية لهذه الهيئة"[6]، وكان من ثمار ذلك الفقدان لتلك السمعة أن أصبحت حقوق الإنسان خلال عقد التسعينات مصدر عدم ثقة في العلاقات الدولية، ونتج عن ذلك أن جملة الهيئات الحكومية البينية المسئولة الإشراف على تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان بقيت ناقصة التمويل، وضعيفة وعاجزة عن تحقيق الغرض الذي من أجله أنشئت"[7]، وهذا ما طُبق مع الأمم المتحدة إذ قُدر حجم المستحقات المتأخرة على واشنطن غير المدفوعة للأمم المتحدة بحوالي١٠٣بليون دولار، وكتب الأمين العام السابق-للأمم المتحدة-كوفي أنان بأن"أبوابنا مفتوحة فقط لأن بلدانا أخرى غير واشنطن تقدم قروضا سياسية بدون فوائد من أجل تغطية العجوزات الأمريكية الواسعة-ليس من حلفاء الناتو

[1] -بن نبي، مالك، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، (د،ط)، ١٤٠٢هـ، ص١٢١.
[2] - فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٩.
[3] - فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٨، وقد ذكر عددا من النماذج على تحيز تلك المنظمة للأقوياء.
[4] -كاسترو، فيدل، العولمة الإمبريالية، ترجمة/عبد الرحمن إياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٨٣
[5] -الذيب،سامي عوض،حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام،ضمن:حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية،مرجع سابق، ص١٥٤.
[6] -عنان، كوفي، نحو حرية أكبر-أو التحرر من الفقر والخوف، ترجمة/عبد القادر عثمان، مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٣٧)يوليو/أغسطس٢٠٠٦م، ص٢٧.
[7] - بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، ص١٥٨.

فقط...بل من البلدان النامية مثل الباكستان، وفيجي"[١]، ومن أجل استمرار ذلك الضعف[٢] رفعت الولايات المتحدة شعار"إصلاح الأمم المتحدة"، والذي من شأنه كما قال أحد المعلقين أن يكون موازيا لخصخصة هذه المنظمة، والحكومات الغربية الأخرى إما بادرت إلى تأييد الإصلاحات، أو حريصة على كتمان انتقادا ا، فجرى تقليص ميزانية الأمم المتحدة العادية فعليا، في حين كان هناك زيادة في المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الغنية، أو من أفراد ميسورين، ويجري توجيه المساهمات أو التبرعات نحو دعم أنشطة من اختيار المساهمين، مما يؤدي إلى تضخيم نفوذهم الكبير أساسا، كما تمخضت عملية الإصلاح في عملية اختيار العاملين في الأجهزة، فالأجهزة الممولة من جانب الميزانية العادية تعرضت للاختزال، في حين ارتفع عدد الأشخاص المرشحين من قبل حكوما م، أو من جانب شركات خاصة، أو تم التعاقد معهم لفترات قصيرة"[٣]، ونتج عن ذلك الإصلاح"تعطيل قدرات الرد التعددية، واختزلت المكانة والمصداقية المعنونتين، للمنظمة، وهما أمران جوهريان لدعم دورها في الميادين كلها، ولكن في ميدان حقوق الإنسان بشكل خاص"[٤]، خاص"[٤]، وفقدان تلك المكانة والمصداقية، هو ما جعل ريتشارد بيرل-أحد صقور المحافظين الجدد- يعلن موت الأمم المتحدة في تصريح له لصحيفة الغارديان حيث يقول"الشكر لك ربي على موت منظمة الأمم المتحدة..أوه، ليس المنظمة بكاملها، بل أسطورة الأمم المتحدة، من حيث هي قاعدة النظام العالمي الجديد، ..والمفهوم الليبرالي لأمن يرعاه قانون دولي يطبق بواسطة مؤسسات دولية"[٥]، وهذه النظرة شكلت قاعدة من قواعد السياسة الأمريكية، ولذلك فقد تدخلت في عشرين عاما(١٩٤٦م-١٩٦٥م)مائة وثمان وستين مرة في مختلف مناطق العالم[٦]، بخلاف التدخلات التي حدثت بعد ذلك، ذلك، بالإضافة إلى ما سبق إيراده من شكاوى المسئولين الأمميين، وتصريحات القياصرة الأمريكان، فإنه لم يبق لنا سوى أن نتسأل: ترى أي احترام، أو مصداقية ستكون لهذه المنظمة بعد كل ذلك؟!، لنخلص من كل ذلك إلى أن هناك(عالم حر) يستعبد عالما(غير حر)، وأن هناك (أمم متحدة) تتحكم في مصائر أمم(غير متحدة)، ليس هذا فحسب بل إ ا جعلت وكالات الأمم المتحدة المختلفة مجرد محور توطنات طفيلية، توطنات التروستات الزراعية-الغذائية التي تنهك تربة العالم الفقير من أجل التصدير إلى البلدان الغنية، توطنات المدافعين الذين يصنعون السياسة الخارجية لكل البلدان الكبيرة مثل الصغيرة، توطنات الماليين الشرهين إلى توظيفات مجزية للذين يتلاعبون بتلك المؤسسات الدولية"[٧]، ونخلص من كل ما تقدم إلى أننا نوافق على ما قاله وزير خارجية بلجيكا في نفس السنة التي احتفلت فيها الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحديدا في يوم٢٦ديسمبر١٩٩٨م، والذي قال فيه"لقد ماتت الأمم

---

[١]-تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٢]-وتعتبر الولايات المتحدة سبب كبير في ذلك الضعف المالي، بسبب الصعوبات المالية، التي لم تلتزم بسدادها أمريكا، ولا ترغب في ذلك أمعانا في إذلال المنظمة، ولتمرير شعار الإصلاح الذي ترفعه، وللمزيد أنظر:عبد النور، د/ناجي، الأزمة المالية للأمم المتحدة وسبل علاجها، مجلة السياسة الدولية، العدد(٧٤)أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٤٨-٥٨.

[٣]- بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٧٧.

[٤]- بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة،١٧٨.

[٥]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٩.

[٦]-فرجسون،نيل،الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٣٧، وللمزيد من تلك التصريحات، وذلك الازدراء للأمم المتحدة، أنظر: الخازن، جهاد، المحافظون المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٧١-٧٢،و:تشومسكي، نعوم، الدول المارقة،مرجع سابق٥-٦،و:ص٨-١١،١٥، ١٩-٢٩.

[٧]-بارير، فيليب، موتى العولمة الأحياء، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة:د/أنطوان حمصي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦،ص٣٨٦، وقارن ذلك بما لدى: فانون، فرانز، لأجل الثورة الأفريقية، مرجع سابق، ص٢٥٨-٢٦٠.

المتحدة"، وذلك تعليقا على ضرب العراق بالقنابل بواسطة طائرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأ ا لم يعد لها وجود إلا بالقدر الذي يحقق مصالح الدول الغربية فقط[١].

المطلب الثاني: صندوق النقد، والبنك الدوليين.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تم عقد مؤتمر بريتون وودرز في نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٤٤م، وكان ذلك برعاية الأمم المتحدة الجنينية، والذي كان من قراراته إنشاء كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي[٢]، وكان الهدف من إنشائهما المساعدة على تحقيق إعادة إعمار ا تمعات الرأسمالية التي كانت تحطمت بسبب الحرب، والاختصاصات التي أوكلت إلى صندوق النقد هي"ضمان استقرار أسعار صرف العملات، والتعديلات التي تقوم ا الدول التي تعاني من مشاكل تتعلق بالسيولة النقدية، أما البنك الدولي فكان من اختصاصه-في المقام الأول- إيصال أموال القطاع الخاص، إلى المشروعات الاستثمارية التي تضمن النمو، والتنمية.."[٣]، هذه هي الاختصاصات المعلنة، بينما الواقع أنه بعد الحرب العالمية لم يعد من مصلحة القوى الكبرى السيطرة على الدول من الداخل-أي بالاستعمار المباشر- فكان لابد من التعويض عن وجود مرئي بحكومة لا مرئية، من خلال حكومة البنوك الكبرى:كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.."[٤]، والدخول إلى تلك الدول من خلال خرافة التنمية، والتي يصفها تشومسكي بأ ا-في الغالب-"شكل من أشكال التخلف الموجه إلى العالم الثالث"[٥]، وكان تمويلهما يتم من الدول الغنية، وبشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت لها اليد الطولى في تسييرهما، حتى سماهما أحد المعلقين بـ"الأسنان الاقتصادية للنظام العالمي الجديد"[٦]، وهذا ما أكد عليه هنتنغتون إذ نص على أن"الغرب يستخدم تلك المؤسسات لتدعيم موقفه المتفوق، والدفاع عن مصلحته التي يعتبرها مصالح الجماعة العالمية، لإضفاء شرعية عالمية للأعمال التي تعكس المصالح الغربية، ومن ذلك إدماج اقتصاديات ا تمعات غير الغربية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه الغرب، فمن خلال صندوق النقد والمؤسسات العالمية الأخرى يعمق الغرب مصالحه الاقتصادية ويفرض سياسات اقتصادية على الأمم الأخرى يعتقد بأ ا ملائمة لها. لكن في أي استفتاء لتلك الشعوب-غير الغربية-سيحصل على نتيجة متدنية جدا من الأغلبية الساحقة الذين يتفقون مع وصف جورج أربانوف لمسئولي صندوق النقد الدولي بأ م"البلاشفة الجدد الذين يستغلون أموال شعبنا ويفرضون قواعد غربية وغير ديمقراطية للعمل السياسي والاقتصادي وإجهاض الحرية الاقتصادية"[٧]، وكل ذلك خدمة لرأس المال الغربي، إذ "أن كل(١٠٠٠)دولار يقرضها البنك الدولي للعالم الثالث ترجع منها(٧٨٠)دولار إلى الولايات المتحدة بطريقة من الطرق، كما ورد ذلك في مقال افتتاحي في صحيفة النيويورك تايمز"[٨]، وويلات هاتين الهيئتين

---

[١]- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٠.

[٢]-ايفانز، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر/مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٧٩.

[٣]-وودز، نجير، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة/أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٢٦٤.

[٤]- فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق،ص٤٠.

[٥]-تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، ترجمة/هيثم علي حجازي، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٧.

[٦]- تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١١.

[٧]-هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٣٤.

[٨]-المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١٣٦.

الدوليتين، وسحقهما لحقوق الإنسان، أكبر من أن يحاط به، وقد صنف فيها عدد كبير من الكتب[١]، وهما-كما يقول تشومسكي-"نفوران من حقوق الإنسان بشكل استثنائي"، ومن لطيف التعليقات على إبادات البنك الدولي ما علق به جيري ماندر على تولي روبرت مكنمارا-وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في حكومتي كنيدي وجونسون-لرئاسة البنك الدولي بقوله إن"مكنمارا قتل من الناس وهو على رأس البنك الدولي، أكثر مما فعل وهو وزيرا للدفاع، ومسئولا عن مذابح فيتنام"[٢]، وما فتئ صندوق النقد، والبنك الدوليين حسبما يرى روجيه جارودي يسعيان إلى"تخريب القطاع الجنوبي الجنوبي من العالم، من الأرجنتين حتى ت انيا، ومن باكستان إلى الفلبين، وقد شرع في استخدام الأسلوب نفسه مع دول الكتلة الشرقية، للوصول إلى سوق عالمية موحدة ومتجانسة، على أن الإنجاز الأهم كان، ومازال بربط الاقتصاد العالمي بالدولار.."[٣]، وهذا وغيره جعله يصف صندوق النقد بأنه"يشكل أكثر المنظمات أجراما في العالم"[٤]، وبما أن"المديونية والفساد واست اف الثروات، هي عناصر ثلاث لمشكلة واحدة، فالفساد-عبر الدين خصوصا-وسيلة تسمح بجعل الحاكم يقبل بوضع بلاده تحت وصاية صندوق النقد، ومالية الشمال وشركاته المتعددة الجنسيات، بالسماح لها بالحصول على ثروات البلاد بأثمان زهيدة[5]، فقد كانت الآلية التي يتم خنق الدول من خلالها للانصياع لإملاءت الدول الكبرى، هو توظيفها لتلك المؤسسات المالية، فصندوق النقد الدولي يتم توظيفه من خلال اختصاصاته، فهو-كما تقدم-يقوم بإدارة نظام أسعار صرف مستقرة للعملات الدولية، حيث يكون بموجب ذلك لكل عملة ما سعر تكافؤ يعبر عنه بالدولار، ويتم تعديل ذلك السعر بموافقة الصندوق، إذا أعتبر ميزان المدفوعات الخارجي في حالة عدم توازن أساسي، كما أن من مهامه توفير سيولة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات، ويفترض دائما أن السلطات النقدية للدولة المتلقية ستتخذ تدابير مناسبة لتصحيح حالات اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، ولقد أصبح من سمات إقراض الصندوق مايسمى بالاشتراطات، التي تكون جزءا من رزمة الإنقاذ، ويتم الأعراب عن حق صندوق النقد الدولي في وضع تلك الشروط بأن تقوم الدولة المتلقية للقرض، بإصدار خطاب نوايا إلى الصندوق، وهذا الأجراء برمته يؤدي إلى تآكل سيادة الدولة...وقد درج صندوق النقد الدولي على الانطلاق من تلك النقطة للطلب من الدول المتلقية للقروض بأن تقوم بتعديلات هيكلية لتصحيح اختلال التوازن[٦]، ومن أهم السياسات النموذجية التي يحبذها الصندوق لذلك زيادة الضرائب، الضرائب، ورفع أسعار الفائدة، وخفض الأنفاق العام، بما في ذلك الإعانات[٧]، أما البنك الدولي فهو مشبع بالمبادئ المصرفية التجارية، ولذلك فهو يتبع سياسات إقراضية ربوية صارمة، ونتيجة لتلك المرابارة الصارمة، ارتفعت قيمة الدين

---

[١]-منها:إيريك توسان،المال ضد الشعوب،ودوفسكي، ميشيل،في كتابه:عولمة الفقر-تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين،وستيجلر،جوزيف،ضحايا العولمة، وغيرها.

[٢]- زيغلر، د/جان، سادة العالم الجدد، ترجمة:د/محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٥٩.
ص١٥٩.

[٣]-جارودي، روجيه، أمريكا طليعة الانحطاط، ص١١٩-١٢٠، بواسطة:د/فهد العرابي الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل، مرجع سابق، ص٢٥٠-٢٥١.
٢٥١.

[٤]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٠.

[٥]- توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، مرجع سابق، ص٢١٥.

[٦]-أنظر في كارثية التصحيح الهيكلي مبحث بعنوان:"التصحيح الهيكلي يحارب الفقراء"لدى:باربر،فيليب،موتى العولمة الأحياء،ضمن:"الكتاب الأسود للرأسمالية"، ص٣٨٩.
ص٣٨٩.

[٧]- ايفانز، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٣٢٨.

الخارجي الكلي لدول الأطراف-البلدان النامية-من(٥٨٠)مليار دولار، عام١٩٨٠م، إلى(٢٤٠٠)مليار دولار في نهاية عام٢٠٠٢م، أي أنه تضاعف حوالي أربع مرات[١]، كما أن فترة التسعينات كانت أفضل فترة في حقبة النيوليبرالية، حيث لم تجتذب أثناءها بلدان المحيط التي يعيش فيها٨٥%من سكان العالم، إلا حصة هامشية من رأس المال المتنقل عبر الكوكب، فمن بين (١٨٧)بلدا تصنفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أنها دول نامية، تلقت عشرة بلدان فقط نصف ذلك المبلغ الضئيل، وقد تقلصت حصة بلدان المحيط من تدفقات رأس المال الخاص في عام١٩٩٧م من١٥% إلى ٧,٥% ، وقد قام البنك الدولي بتقسيم التدفق المالي لرؤوس الأموال الخاصة المتجهة إلى بلدان المحيط، إلى أربع فئات:

أولا:الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل غالبية التدفق الدولي لرأس المال. ثانيا:استثمارات محافظ الأسهم.

ثالثا:سندات الدين، والأوراق المالية التي تصدرها شركات خاصة، أو هيئات رسمية في بلدان المحيط.

رابعا:قروض المصارف الدولية، وفي الفترة مابين١٩٩٠م-١٩٩٧م شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يقارب الخمسين بالمائة من تلك التدفقات، واستثمارات المحافظ١٦% وأوراق الدين١٥% والقروض المصرفية١٢%، وكل ذلك كان بأشراف وتنسيق البنك الدولي[٢]، ويتم تنفيذ برامج تلك المؤسسات الدولية، للإطباق على خناق الدول عبر أربع مراحل، على النحو التالي:

-**المرحلة الأولى/ الخصخصة:** والتي يمكن تسميتها بدقة أكبر "الارتشاء"-كما يقول ستيغليتز-بدلاً من الاعتراض على بيع صناعات الدولة، قام الزعماء الوطنيين بكل لباقة-مسكتين النقاد المحليين كما طلب منهم البنك العالمي-ببيع الشركات المحلية للكهرباء والماء و"بإمكانك رؤية أعينهم وهي تتسع " لمشهد الـ (١٠%) نسبة العمولة التي دفعت لحسابات مصرفية سويسرية لمجرد حسم بعض مليارات من سعر المبيع من تلك الممتلكات الوطنية"[٣].

المرحلة الثانية/ تحرير سوق رأس المال: بعد الارتشاء ، تأتي المرحلة الثانية من خطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي-التي تناسب كل الحالات-لإنقاذ اقتصادك، وهي تحرير سوق رأس المال، وهذا يعني إبطال أي قانون في أي دولة يبطئ أو يفرض ضريبة على الأموال التي تقفز فوق الحدود، نظرياً تسمح إزالة القيود على سوق رأس المال في دولة ما لرؤوس أموال البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بالتدفق داخل وخارج تلك الدولة، ولكن للأسف، في دول مثل إندونيسيا والبرازيل تدفقت الأموال إلى الخارج وإلى الخارج فقط. يدعو ستيغليتز هذه العملية بدورة "الأموال الساخنة ". تدخل الأموال إلى الدولة للمضاربة في العقارات والعملات، ثم تهرب عند أول أثر لوجود مشاكل، وبذلك قد تجف احتياطات الدولة في أيام أو حتى ساعات، والشركات عندما يحصل ذلك فهي في مأمن إذ يطلب صندوق النقد الدولي من تلك الدول لإغراء الشركات المضاربة بإعادة رؤوس أموالها-أي أموال الدول-رفع نسب الفوائد مابين٣٠%-٨٠%.

[١]- إيريك توسان، المال ضد الشعوب، مرجع سابق، ص١٥٧.
[٢]- إيريك توسان، المال ضد الشعوب، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.
[٣]- بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، ترجمة ونشر الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص١٥٥.

المرحلة الثالثة/ وضع الأسعار اعتمادا على السوق: وهو مصطلح مزخرف لرفع أسعار الغذاء والماء والغاز المنزلي، وهذا يؤدي إلى المرحلة(٣.٥%) والتي يدعوها ستيغليتز "إخلال صندوق النقد الدولي بالأمن"، وهذا الإخلال بالأمن متوقّع به مسبقاً من قبل الصندوق، عندما تصبح دولة ما "فقيرة ومعدمة، يستغل-صندوق النقد الدولي-الفرصة ليعصر آخر نقطة دم منها، ثم يرفع الحرارة إلى أن ينفجر المرجل بأكمله "-كما حصل عندما أوقفت إعانات الغذاء والوقود إلى الفقراء في إندونيسيا في عام١٩٩٨م فانفجرت حوادث الشغب في البلاد، وكما حدث في بوليفيا في نيسان٢٠٠٠م من اندلاع لحوادث الشغب إثر ارتفاع أسعار الماء بضغط من البنك العالمي، وحوادث الشغب في الإكوادور في بدايات عام٢٠٠١م، بعد ارتفاع أسعار الغاز المنزلي التي وجدت في البرنامج السري لـ"مساعدة"الإكوادور، حتى أنه قد يتولد لديك انطباع بأن حوادث الشغب تلك مكتوبة ضمن البرنامج-وهي كذلك في الحقيقة-فعلى سبيل المثال نحن بحاجة فقط لإلقاء نظرة على "إستراتيجية المساعدة المؤقتة" والسرية للإكوادور، إذ يذكر فيها البنك-بدقة باردة-بأنهم يتوقعون لخططهم أن تشعل"اضطراباً اجتماعياً"-وهو مصطلحهم البيروقراطي لاشتعال البلد-وذلك ليس مستغرباً، نظراً لانفجار الاقتصاد داخلياً، يذكر التقرير السري بأنه لكي تجعل الخطة من الدولار الأمريكي عملة للإكوادور فإنها دفعت بـ(٥١%) من عدد السكان إلى ما دون خط الفقر، وهو ما يسميه ستيغليتز خطة الضغط حتى الانفجار، وعندما تنفجر البلاد تكون خطة "المساعدة "للبنك العالمي جاهزة، وهي الطلب من السلطات بأن تستعد للنزاع المدني وللمعاناة مع الحل السياسي، في تلك الأمم المفلسة، الحل يعني نزول الدبابات إلى الشوارع، وكل شغب جديد-والمراد به المظاهرات السلمية التي تفرق بالهراوات أو الرصاص-يسبب هروبا مذعورا لرؤوس الأموال وإفلاس حكومية، ولهذا الإحراق الاقتصادي وجهه المشرق بالطبع، فالشركات الأجنبية يمكنها عندئذ تلتقط بقايا الممتلكات، بأسعار مزاد الحرائق.

و يشير ستيغليتز إلى أن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ليسا موالين متحجري القلب لاقتصاد السوق، ولكن فقط عندما تحتاج البنوك إلى من ينتشلها من أزمتها المالية، إذ يصبح عندها التدخل في السوق مرحبا به.

المرحلة الرابعة/ التجارة الحرة: والمراد بها التجارة التي تسير حسب قواعد منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي، حيث يشبه ستيغليتز التجارة الحرة على طريقة منظمة التجارة العالمية بحروب الأفيون، "فتلك-الحروب-أيضا كانت من أجل فتح الأسواق"، فكما حدث في القرن التاسع عشر، هاهم الأوروبيون والأمريكيون يحطمون اليوم الحواجز أمام التجارة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقية، في الوقت الذي يسدون فيه أسواقهم الخاصة أمام زراعة العالم الثالث"، وفي حروب الأفيون، استخدم الغرب الحصار العسكري لإرغام الأسواق كي تفتح أمام تجارتها غير المتوازنة، واليوم بإمكان البنك العالمي أن يفرض حصارا اقتصاديا فعالا كالحصار العسكري تماما- وفي بعض الأحيان مميتا مثله أيضا[١]، وهذه السياسات ومرحليتها هي ما نتج عنه كوارث اقتصادية واجتماعية، لا توصف، ومن النماذج الصارخة على خضوع صندوق النقد الدولي، وتكريسه خدماته لإملاء شروط الهيمنة الغربية، أنه بعد الأزمة المالية التي حدثت في المكسيك عام١٩٩٥م، والتي كان سببا

---

[١]-بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، مرجع سابق، ص١٥٥-١٥٨.

في حدوثها، ودعواته لتحرير الاقتصاد، والخصخصة الشاملة، وإلغاء الحواجز التجارية، وأخذت الأبواق الإعلامية للرأسمالية العالمية، تشيد بالمكسيك كدولة صالحة، ولما كانت معدلات الفائدة متدنية في أمريكا، وعالية في المكسيك، فقد كان في ذلك فرصة ذهبية لمدراء صناديق الأموال الأمريكيين، فبدأت التدفقات المالية، وتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، وسيطر الرأسماليين العولميون على حوالي٥٠%من سوق الأوراق المالية المكسيكي، وحوالي٢٥%من الدين الحكومي قصير الأجل، وعندما تضخمت أرباح تلك الشركات، قامت تلك الشركات جرة معاكسة لأموالها، بعد أن قامت بشفط ما لدى المكسيكيين من أموال، وهو ما أوقعهم في كارثة اقتصادية، وهنا جاء دور صندوق النقد، والذي قام بوضع شروطه للإنقاذ كجزء من الخطة، ومن أهم تلك الشروط:

-يجب على المكسيك أن تبيع أفضل ما لديها من موجودات مثل الموانئ، والسكك الحديدية، البتروكيماويات، الاتصالات، لجمع مبلغ ٢١مليار دولار، ويجب أن تبدأ عمليات البيع على الفور، بغض النظر عما إذا كانت الأسعار قد أصبحت في الحضيض، بسبب الأزمة التي تمر ا البلاد.

-ينبغي على المكسيك أن تفتح الأبواب لتملك الأجانب في بنوكها، التي لم يكن يسمح للأجانب بالتملك فيها.

- على المكسيك أن تودع كافة إيرادا ا النفطية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، ووافقت المكسيك على تلك الشروط على مضض، وكانت النتائج كارثية، إذ زادته ا يارا[١]، ونتيجة لذلك انحدر نصف سكان المكسيك إلى ما دون عتبة الفقر[٢].

وبصورة أسوأ ما حدث مع الأرجنتين وهي التي امتثلت لكل أملاءات صندوق النقد، وبيعت جميع مؤسسات الدولة وممتلكا ا(النفط-المناجم-الكهرباء-الماء-الهاتف-الطرق السريعة-سكك الحديد-المترو-الشركات الجوية-وحتى البريد) وحررت التجارة الخارجية تماما، وأُزيلت الرقابة على المبادلات المالية، وسرح عشرات الآلاف من الموظفين، أو خفضت رواتبهم، وقُلصت عائدات تقاعدهم، وكانت النتيجة أن دين الأرجنتين الذي بلغ٨مليارات قبل الخصخصة، أصبح بعد بيع أملاك الدولة١٣٢مليار دولار، أي تضاعف ست عشرة مرة، ومع ذلك ظلت الأرجنتين أنجب تلميذ لدى صندوق النقد، حتى أن وزير الاقتصاد/دومينغو كافللو-صانع الخصخصة والدولرة-حظي من النيويورك تايمز في آذار مارس من العام٢٠٠١م بلقب بطل السنة الليبرالي[٣]!!.، ولعل السبب في ذلك هو ما ذكرته النيويورك تايمز في أحدى افتتاحيا ا بأن كل١٠٠٠دولار يقرضها البنك الدولي لدول العالم الثالث تعود٧٨٠دولارا منها إلى الولايات المتحدة بطريقة من الطرق[٤].

وكذا الحال كان مع دول جنوب شرق آسيا، حيث طُبق نفس السيناريو معها، وحصلت الكارثة، وحضر فريق عمل صندوق النقد الدولي إلى سيول في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٧م للتفاوض حول شروط برنامج إنقاذ كوريا الجنوبية،

---

[١]-أنظر تفاصيل تلك الأزمة ونتائجها الكارثية: زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٨.
[٢]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٠.
[٣]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٦-١٢٧.
[٤]-بواسطة: المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١٣٧.

ووصل في نفس الوقت مسئول كبير في وزارة المال الأمريكية، ونزل في نفس الفندق، وتابع عمل فريق صندوق النقد، طوال المدة التي تم فيها أنجاز الصفقة مع الحكومة، ومثلت الصفقة في النهاية إطار عمل لسياسة مشتركة بين صندوق النقد الدولي ووزارة المال الأمريكية، وبطريقة مشا ة حدث في برنامج الإنقاذ الاندونيسي، وقد دفعت الولايات المتحدة من خلال تلك المباحثات إلى تضمين مطالبها في مجمل عمل البرنامج[1]، وهذه الرقابة اللصيقة التي تمارسها وزارة الخزانة الأمريكية، والتبعية التي يقوم ا صندوق النقد شبهها -عالم الاقتصاد السياسي-فرجسون توماس بـ"الكلب الذي يظهر في إعلانات شركة الاسطوانات القديمة، وهو يستمع إلى صوت سيده على أسطوانات فونوغراف.."[2]، وطبعا لا يملك الكلب إلا الامتثال لصوت سيده، ودول التمركز التي تسيطر على صندوق النقد لم تكلف نفسها أن تعامل دول الأطراف التي يوجد ا ملايين البشر، معاملة شركا ا العملاقة، ففي صيف٢٠٠٢م إثر إعلان اختلاسات مالية بلغت ٧.٢مليار دولار، حمت-الدولة- شركة ولد كوم ثاني أكبر شركة أمريكية للخطوط الهاتفية البعيدة نفسها من دائنيها، باللجوء إلى الفصل(١١)من القانون الأمريكي المتعلق بالإفلاس-وهو قانون يسمح للشركات بالعمل ثلاثة أشهر دون أن تسدد دائنيها-ولكن ماليزيا التي تضاهي ديو ا تلك المبالغ المختلسة، لم تستطع أن تحمي نفسها من دائنيها المتوحشين، خلال أزمة جنوب شرق آسيا[3]، وهذه المؤسسات لديها قدرة على التلون-في الشعارات على الأقل-لا حدود لها، ففي سبعينات القرن الماضي كانت نظرية"النمو"هي النظرية المحببة للبنك الدولي، وكانت المعادلة: (نمو=تقدم=تنمية=رخاء للجميع) وعندما جاءت أول موجة من الانتقادات بأن"النمو غير المحدد يخرب الطبيعة"، رد منظرو البنك بتبني منهجية"التنمية المتكاملة"-أي أنه لا يعنى بنمو الناتج المحلي الخام للبلد المراد، بل سوف يعنى بنتائج هذا النمو على القطاعات الأخرى-ثم ظهرت تقارير أخرى تنتقد الرأسمالية المنفلتة، وركزت على"اقتصادية البنك"أي تركيزه المفرط على الاقتصاد، وإهماله الجوانب الأخرى في حياة ا تمع، مثل الصحة والتعليم واحترام حقوق الإنسان، ورد البنك بوضع نظرية حول ضرورة"التنمية البشرية"[4]، وعندما أزعج المحتجين الفوغائيين-صندوق النقد-باحتجاجا م غير مسمى برنامج"التعديل الهيكلي"، إلى اسم يروق للمحتجين وهو"برنامج التنمية وتقليص الفقر"[5]، وكل ذلك التلون في الشعارات لم يغير من واقع الأمر شيئا، وإنما ازدادت الأمور سوء، وقد حققت دول التمركز الغربي-وعلى رأسها أمريكا-بوسائل الأموال المضاربة ما عجزت عن تحقيقه باستعمال الوسائل الدبلوماسية، أو القوة العسكرية، ولمثل هذه النتائج، وهذا الابتزاز فإن أمريكا لا تريد أن يوجد شيء خارج سيطر ا، ولضمان تلك الهيمنة فقد رعت بعض الأنشطة التي تضمن فيها حضورا قويا، وهيمنة مطلقة، وعلى سبيل المثال فقد أقامت: منظمة المعاهدة الجنوب شرق آسيوية، ومنتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي، ولكنها ترفض أي تجمع دولي لا تضمن الهيمنة عليه، ومن ذلك أنه عندما سعت دول العالم الثالث في

[1]-كفالجيت،سنغ،عولمة المال،ترجمة/رياض حسن،دار الفارابي،بيروت،الطبعة الأولى،٢٠٠١م،ص١٦٣-١٦٤،و:زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة،مرجع سابق، ص٢٣١-٢٥٠

[2]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠٦.

[3]-توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[4]-زيغلر، د/جان، سادة العالم الجدد، ترجمة:د/محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٦٠-١٦١، وللمزيد حول جرائم صندوق النقد أنظر: بالإضافة إلى ما سبق من مراجع، جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق،ص٤٠٤وما بعدها،وص٤٢٣.

[5]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.

عام١٩٥١م إلى أنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية، والذي لا يكون مقياسه لمنح القروض القواعد المصرفية الضيقة، وإنما حاجات التنمية لتلك البلدان، عارضت دول الشمال ذلك، لاجئة في البدء بالمماطلة والتأخير، ولكن عندما فشلت محاولات التأخير والمماطلة في تحويل مسار مسعى الجنوب، خرج الشمال بطرح بديل، وهو أنشاء مؤسسة تتولى منح قروض ميسرة للتنمية الاقتصادية تصدر عن رؤوس مال مكتتبة من قبل دول الشمال وتحت سيطر م، بدلا من سيطرة غالبية دول العالم الثالث الأعضاء في الأمم المتحدة، وهكذا ظهرت إلى الوجود مؤسسة التنمية الاقتصادية الدولية، والتي ألحقت بالبنك الدولي كواجهة لمنح القروض الميسرة[١]، وكذا الحال عندما سعى رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد إلى مقاومة المنتدى الذي رعته أمريكا-منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي-بتقديم اقتراح لمؤتمر تحضيري اقتصادي شرق آسيوي، يستثني الولايات المتحدة رفض هذا الاقتراح من قبل واشنطن، باعتبار أنه مصمم لإبقاء الرجل الأبيض خارج النادي الآسيوي، وكذلك عندما دعت اليابان لإنشاء صندوق نقد دولي آسيوي في عام١٩٩٩م، إثر الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا، إلا أن واشنطن رفضت الفكرة، ولكنها لم تقدم أي عرض بديل ليعمل كآلية تنسيق مؤسساتية، قادرة على تخفيف الأزمات المستقبلية[٢]، وكل ذلك المنع من وجود مؤسسات، أو أجهزة قادرة على تنسيق الجهود، أو توحيدها، يناقض الرؤية الغربية في أن تظل الهيمنة، والسيطرة لها دون منافس.

ومن الإشكالات الكبرى التي تقوم ا هذه المؤسسات أ ا تعتمد على الكذب، فهم ينكرون تزايد الفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية، ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية، والتلاعب بالإحصاءات الرسمية، وتقلب المفاهيم الاقتصادية رأسا على عقب، وأما الرأي العام العالمي فيواجه بوابل من الصور البراقة للنمو والازدهار العالمي من خلال وسائل الإعلام.."[٣]، والتي تخالف الواقع، وهذه الوقائع كلها لا نملك أمامها إلا أن نردد مع جورجي آرباتوف وصفه الذي وصف به رسميي صندوق النقد الدولي بـ"البلاشفة الجدد المولعين بنهب أموال الآخرين، بفرض القواعد اللاديمقراطية والشاذة على السلوك الاقتصادي والسياسي، بخنق الحرية الاقتصادية"[٤] والمصيبة أن ذلك يتم باسم الحرية الاقتصادية، ولعل ذلك هو السبب في معارضة القسم القانوني-في البنك الدولي-بشدة، ومرارا متكررة إنشاء هيئة أو منظمة لمكافحة الفساد، وكانت الحجة التي تذكرها البنك-بعد طول نسيان-أن ميثاق تأسيس البنك يمنع من التدخل في شئون أحد الأعضاء السياسية، وزعم أن الفساد يتخطى صلاحيات البنك القانونية، وهو ما دعى صاحب الفكرة-بيتر أيغن-الى التقاعد مبكرا، والتفرغ لإنشاء منظمة الشفافية العالمية"[٥].

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية.

---

[١]-بلو، والدن، تفكيك العولمة-أفكار لإقتصاد عالمي جديد، ترجمة/نقولا عزقول، العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٥م، ٨١-٨٢.

[٢]-فوكوياما، فرنسيس، إعادة النظر في آسيا، ترجمة/أنصاف سلطان الباير، مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٣٥)مارس/أبريل٢٠٠٦م، ص١٤٣.

[٣]-أنظر تفاصيل ذلك التزييف لدى:تشوسادوفسكي،الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين،ترجمة:صفاء روماني،مجلة الثقافة العالمية،العدد(٩١)نوفمبر،١٩٩٨م، ص٢١.

[٤]- هنتنغتون، صموئيل، صدام حضارات، ضمن كتاب: العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٦٨.

[٥]-فلوريني، آن، القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود، مرجع سابق، ص٤٠.

لقد شكلت منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث من أضلاع المثلث العولمي ذي السطوة-إذ يشكل صندوق النقد والبنك الدوليين الضلعين الآخرين من أضلاع ذلك المثلث-والتي يتم من خلالها تكفيك"صناعة واقتصاديات العالم الثالث.. من خلال فرض رقابة لا تكل ولا تمل على سلوك الحكومات الوطنية في العالمين الثاني والثالث، ـدف معرفة إلى أي حد يجري تنفيذ برنامج التفكيك الصناعي المنهجي-أي تقليص الصناعات التحويلية الوطنية والعلم والتعليم والتطوير الثقافي. إذ يقضي البرنامج مباشرة بإفلاس الصناعة الوطنية إفلاسا شاملا لتتحول مؤسسا ا إلى مؤسسات سائلة-أي قابلة للبيع بأبخس الأثمان للسادة الأجانب ـدف تصفيتها باعتبارها غير مربحة، ولا تندرج في التقسيم العالمي الجديد للعمل..والذي يكمن جوهره في أن البلدان غير المنتمية إلى الدول صاحبة الامتيازات أن تتخلى إلى الأبد في حقها في أن يكون لديها صناعتها التحويلية الخاصة وإنتاجها المستوعب للعلوم، وأن تلعب دور المورد للمادة الأولية الرخيصة-مبخوسة القيمة-واليد العاملة عوضا عن محاكاة طليعة العالم ما بعد الصناعي..."[1]، وتبعا لذلك فقد تم إنشاء منظمة التجارة الدولية لهدفين أساسيين هما: محاولة إدارة التنافس التجاري بين البلدان الصناعية الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهدف الثاني هو: منع العالم الثالث من استخدام التجارة آلية شرعية لتصنيع نفسه، ومن ثم يهدد البنية الاقتصادية الكوكبية النيوليبرالية[2]، ويعتبر تحرير التجارة هي العمود الفقري الذي يقوم عليه هذين الهدفين-وبالذات الثاني-حيث أن هذا التحرير يمكن اختصاره في أن"ما لدينا نمنعه عن الآخرين، ونغلق الباب في وجوههم، وما ليس لدينا نطلبه من الآخرين، من خلال فتح الباب بالقوة، في ظل المنافسة الحرة، وهذا هو المنطق الذي تدار به التجارة الحرة، والباب المفتوح"[3]، وهذا المنطق تجلى أوضح ما تجلى من خلال"اتفاقية الزراعة"، و"اتفاقية الملكية الفكرية"، والتي تروم العودة إلى المهام التي تبنى الغرب القيام ا بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل في"إعادة العالم المُستعمر سابقا إلى وظيفته التقليدية، وهي وظيفة توفير السعادة والرفاه للنظام الرأسمالي العالمي، حيث صارت وثائق التخطيط العليا تعرف الاقتصاد القومي-للدول الأخرى-على أنه خطر كبير، ذلك الاقتصاد الذي يقوم على مبدأ:أن المستفيدين الأوائل من تنمية مصادر الدولة هم شعب تلك الدولة، وطبعا كانت الولايات المتحدة ملزمة بإ اء هذه التوجهات الخطيرة، حتى تكرس مكا ا توجهات أخرى، وهي أن المستفيدين الأوائل هم المستثمرون الأمريكيون، وأمثالهم في أي مكان في العالم، ومن ثم يجب منحهم المناخ المناسب والملائم لإدارة أعمالهم، ولتمكينهم من الوصول بسهولة إلى الثروات المادية، والإنسانية الموجودة بالمناطق التي تعمل في خدمتهم..وقد ذكرت الوثائق الداخلية هذه الحقائق كلها بمنتهى الوضوح..وبدون تكلف، وبلهجة خشنة"[4]، وهذا هو الهدف الذي من أجله وضعت خطط التكييف الهيكلي منذ البداية، بحيث يتم فتح اقتصاديات البلدان النامية المدينة، بأقصى حد أمام شركات البلدان العابرة للقوميات، الأكثر تصنيعا، وأمام المصالح الإستراتيجية لبلدان الثالوث-أي

---

[1]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٩٣، وفيه مزيد بسط حول ذلك.
[2]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٣.
[3]-تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، تعريب/شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٨.
[4]-تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٣،و: بيليس، جون،و/ سميث، ستيف،عولمة السياسة العالمية،مرجع السابق، ص٢٦٦، و٢٨٢وما بعدها.

البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة-وقد سمح التحالف الوثيق بين الدائنين العامين-مؤسسات بريتون وودز[1]، ونادي باريس[2]-بإدخال بلدان العالم الثالث في حلقة تبعية متفاقمة، وتعزيز كبير لموقف الشركات العابرة للقوميات، التابعة لبلدان المركز، ليس فقط من حيث اقتسام السوق، بل كذلك من حيث السيطرة على الدوافع الإستراتيجية للنشاط الاقتصادي، وعلى المصادر الطبيعية، والإستراتيجية، والغذائية منها بخاصة[3]، وقد كان تتويج تلك السيطرة، وتعزيزها بإنشاء منظمة التجارة العالمية، فمنذ عام١٩٩٥م وهو العام الذي بدأت فيه تلك المنظمة نشاطها، بدأ التنسيق بين أدراه الهيئات الثلاث متعددة الأطراف جهودها، بهدف دفع العولمة النيوليبرالية إلى أبعد مدى، ويشكل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة ثلاثيا لضمان ذلك الدفع، وهو ما تنص عليه المادة الثالثة-فقرة خمسة-من اتفاقيات مراكش، التي أدت إلى ولادة منظمة التجارة العالمية، حيث ورد فيها" بهدف جعل تطوير السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي أكثر تماسكا، سوف تتعاون منظمة التجارة العالمية، بالشكل المناسب مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي"، وفي نشرة عرضها صندوق النقد الدولي على موقعه في أيلول سبتمبر٢٠٠٣م نقرأ ما نصه"يتعاون صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية بعدة أوجه لضمان تماسك كبير للقرارات الاقتصادية العالمية"، وفي موضع آخر-من الموقع-نعلم أن صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد طورت للبلدان الأقل تقدما"إطارا متكاملا يهدف لضمان دمج المسائل التجارية في وثيقة إستراتيجية تقليص الفقر، التي تعدها البلدان بالتشاور مع صندوق النقد والبنك الدولي وشركاء آخرين في التنمية"، والتي بدأت الحكومات الغربية ثنائيا ومن خلال مؤسسات متعددة الأطراف-غير المؤسسات السابقة-كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي تربط حقوق الإنسان، والدفاع عنها ربطا مباشرا بالإصلاح الاقتصادي، القائم على حرية السوق، بالرغم من أنه لم يكن هناك أي توافق بين اقتصاديات حرية السوق مع حقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال، إذ كانت برامج التكيف الهيكلي تتطلب من الحكومات تقليص الإنفاق العام، وهو ما ينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفق قانون حقوق الإنسان، وبذلك تصبح حقوق الإنسان مجرد ذريعة ترفعها تلك الأجهزة النهابة للشعوب المستضعفة، وبهذه الذريعة-أي ذريعة التنمية-وما يتبعها من تركيع لدول الأطراف، ظهر استغلال العالم الثالث على نحو جديد بنشأة الشركات المتعددة الجنسيات، وقد نتج عن تدخل هذه المنظمة استعمار دون مستعمرين، وذلك يتم من خلال خلق طبقه من القادة من أهل البلاد، ارتبطت بأقلية القوى البنكية الكبرى، إذ يوضح أنطوان غلاسر، وستيفن سمث في كتابهما"أفريقيا من دون أفارقة-حلم القارة السوداء الأبيض" أن ما أفضى إليه إتلاف وتدخلات النظام-الذي صار فيما بعد-في الغابون، وغيرها، قضية شركة ألف، وفي الملفات السوداء لسياسة فرنسا الأفريقية، يذكر النموذج الجديد من العلاقات التي تبدت في رواندا، وتشاد، والسودان..من أن السكان المستعمرين كانوا يعرفون زمن الاستعمار مضطهدهم

---

[1]-بريتون وودز هو:مؤتمر عُقد في المدينة التي يحمل أسمها، وتم فيه تثبيت سعر عملات الدول الرأسمالية بالدولار وربط الدولار بالذهب، ويكون لتلك العملات سعر ثابت بضمان الخزانة الأمريكية، واستعدادها عند الطلب استبدال الدولارات بالذهب، ولكن تم فك الارتباط بين الذهب والدولار في عام١٩٧١م، لعدم قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بذلك الالتزام، فتم تعويم الدولار، وأصبحت تحدد قيمته يوميا وفق العرض والطلب، جونسون،تشالمرز،أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى،مرجع سابق، ص٤٠٦-

[2]-نادي باريس هو: الاسم الذي أطلق على مجموعة مكونة من ١٩بلدا دائنا، إذ تجتمع هذه البلدان مرة كل شهر تقريبا، في وزارة الملية الفرنسية، بهدف الحصول على تسديد منتظم من البلدان المدينة، للحصة ثنائية الأطراف من ديونها الحكومية الخارجية، في دورات تسمى"تفاوضية"، مع البلدان المعسرة على الحلول التي ستعتمدها، وهدفه إيداع أكبر قدر ممكن من الأموال في خزائن الشمال، واجتناب أن تتعود الدول المدينة تأجيل تسديد ديونها.توسان،أريك،و:مييه، دوميان،خدعة الديون،مرجع سابق، ص١٠٤.

[3]-أنظر في بعض تلك التأثيرات،البطاينة،إبراهيم،منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على الأمن الغذائي العربي،مجلة التعاون،عدد(٥٠)جمادى الأولى١٤٢٠هـ،ص٢٦٩

الأجنبي، أما ما بعد الاستعمار فهم يجهلون لمن تبعيتهم، ولا يستطيعوا إلا أن يلوموا قاد م، ولن يعدل تبديلهم لهولا القادة تبعيتهم حيال السوق العالمية، ولاجتذاب الشركات الأجنبية[1]، وبذلك تصبح الشركات العابرة للقارات أكبر من الدول، وعلى سبيل المثال يشكل الناتج المحلي لشركة جنرال موتورز(١٧٦مليار دولار)، أكبر من الدنمارك(١٧٤مليار دولار)، وديملر-كرايزلر(١٥٩مليار دولار)أكبر من النرويج(١٤٥مليار دولار)، ومن السعودية(١٢٨مليار دولار)، وتويوتا (١١٥مليار دولار) أكبر من البرتغال(١٠٧مليار دولار)، وبلغت مبيعات كل واحدة من الشركات الخمس الكبرى(جنرال موتورز، وول مارت، إكسون، موبيل، غورد موتورز وديملر، كرايزلر)، قيما أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لحوالي١٨٢دولة في العالم[2]، وتصبح-تبعا لذلك-حكومات الدول هي الوسائل المناسبة لتطبيق الحكم غير المباشر لتلك الشركات، والهيمنة على مقادير البلاد من قبل تلك الشركات، والتي يرى موكلينيكسي أن العلاقة الوحيدة بينها وبين حقوق الإنسان هي"علاقة الفريسة بالصياد"[3]، إذ أن هناك الاتفاقات التي تتم بين تلك الشركات وبعض الحكومات والتي تتضمن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، فغالبا تتضمن تلك الاتفاقيات"أن تقوم الدول بحماية الشركات من تدخلات الأطراف الخارجية في شؤو ا الخاصة، للتأكد من التزامها معايير حقوق الإنسان"[4]، وهنا يصدق قول وارن ألماند-رئيس المنظمة الكندية للحقوق والديمقراطية-"إننا نعيش في عالم يكون فيه خرق أحدى قواعد التجارة الدولية أخطر بكثير من خرق حقوق الإنسان"[5]، وأحيانا قد تكون الشركة هي الحامية للدولة، ومثال ذلك ما حدث في سيراليون عام١٩٩٥م، حيث تم منح امتيازات في صناعة التعدين، لشركة إكزيكيوتف آوتكامز، مقابل تجنيد عدد من مرتزقتها-مع مرتزقة آخرين من نيبال- للمحافظة على الحكومة من هجمات قوات الجبهة الثورية المتحدة، وقد كانت تلك الشركة تقوم بإدارة المناطق التي يتم تحريرها من خلال الفروع التي تعمل تحت رعايتها، إذ أنشأت هذه الشركات منظمات غير حكومية، دف تطوير الخدمات الاجتماعية في المناطق التي تمارس فيه هذه الشركات نشاطا ا، ومن خلال الزعم بأ ا تمثل ا تمع المدني، وتمكن عدد من هذه المنظمات من الحصول على تمويلات حكومية على شكل مساعدات من مؤسسات التمويل، وذلك عن طريق تبنيها شعارات تتمثل في"قدرة التنمية الذاتية المحلية"، أو"مشروع السلام"، أو"تشجيع تطوير وضع المرأة"...الخ[6]، وهي-أي الشركات العابرة للقارات-مع ذلك أصبحت متقنة للغة حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتعتبر قمة دول الثماني الغنية، من أهم المرجعيات التي تخضع، وتلتزم بمخططا ا المنظمة، وهم يفكرون عن بقية العالم، ويضعون له خططه الاقتصادية التي تنبع من مصالحهم هم، غير آ ين بما تنتجه خططهم تلك من كوارث[7]، وشركات تلك الدول "..باتت تنظم عملية ب لم تعد على المستوى القومي، وإنما على المستوى العالمي، فحينا تجعل مرتكزها قوة عظمى-

---

[1] - فيرو، مارك، مقدمة: السياسة الاستعمارية والوجه الآخر للاستعمار، ضمن كتاب التاريخ الأسود للاستعمار من(١٦٠٠-٢٠٠٠)، مرجع سابق،ص٤١.

[2] -وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣٢، وقارن ذلك بما لدى: رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٩.

[3] -موكلينيسكي،بيتر،حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسيات-هل هناك مشكلة؟،ترجمة/محمد علي ثابت،مجلة الثقافة العالمية،الكويت،العدد(١١٢)،مايو٢٠٠٢م،ص١١٦.

[4] - موكلينيسكي، بيتر، حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسيات-هل هناك مشكلة؟، مرجع سابق، ص١١٦.

[5] -زيغلر، د/جان، سادة العالم الجدد، مرجع سابق، ص١٣٧.

[6] -ويسمان، فابريس، سيراليون: سلام بأي ثمن، أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٥١.

[7] -أنظر في تفاصيل إستراتيجيات تلك الدول، ومنهجية عملها، مجموعة الأبحاث التي نُشرت ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، وهو مرجع سابق ذكره.

كالولايات المتحدة-توجه اقتصادها وسياستها باستخدام آليتها العسكرية-كما في غواتيمالا، وفيتنام، والعراق-وحينا آخر باستخدام مؤسسات دولية، تقوم في داخلها بالدور الباتر"[1]، كما هو الحال مع منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم الامتيازات التي منحتها هذه المنظمة أن سلطا ا متجاوزة للأمم والدول، ووضعت خارج كل رقابة من قبل الديمقراطية البرلمانية، حتى أنه يسعها حالما تخطر بما يتجاوزها أن تعلن أن التشريعات الوطنية في مجال قانون العمل، أو البيئة، أو الصحة العامة "مخالفة لحرية التجارة"، طالبة إلغاءها[2]، وبناء على ذلك فإنه يصبح لها الحق في الرقابة على قوانين الدول الأعضاء، والمطالبة بإلغائها أو تعديلها، وليس ذلك من حق الدول فيما يتعلق بالمنظمة وقوانينها، مهما كانت مهددة للمصالح الوطنية، وبناء عليه فمنظمة التجارة العالمية تعتبر منظمة فوق قومية تعلو أنظمتها على القوانين القومية للأمم الموقعة على ميثاق المنظمة، فمنظمة التجارة العالمية التي تضع الأنظمة لأجل التجارة العالمية وتقوم بوظيفتها كنوع من المحكمة الدولية لأجل فض المنازعات التجارية، وتفسر قضايا التجارة تفسيرا عريضا للغاية بحيث لا يقتصر-فقط-على حواجز التعرفة الجمركية بل تشمل قضايا الأخلاق السياسة والاجتماعية العامة.

كما أن منظمة التجارة العالمية هي من فرض حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة(trips)، والتي يملك الشمال الغني جل تلك الحقوق، وهي-كما يرى ديفيد ميلر ورفيقه-"تمثل النظير الفكري للسطو المسلح، فجيناتنا الوراثية، وأغذيتنا الأساسية تتعرض للترخيص التجاري، مما يعني على سبيل المثال منع أنتاج أدوية رخيصة غير مرخصة لعلاج الناس من الإيدز"[3]. ويلخص المفكر الأمريكي تشومسكي العواقب المتوقعة لإنتصار قيم رائدة التمركز الغربي-أمريكا-في منظمة منظمة التجارة العالمية فيما يلي:١-إيجاد وسيلة جديدة من أجل التدخل الأمريكي العميق في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢-استيلاء الشركات التي توجد مراكزها الرئيسية في أمريكا على أكثر القطاعات أهمية في الإقتصادات الأجنبية.

٣-تحويل الأرباح إلى جيوب رجال الأعمال والأغنياء.   ٤-تحميل كلفة هذا التحويل على المواطنين العاديين.

٥-أن هذا الانتصار سيكون سلاحا قويا محتملا ضد خطر الديمقراطية[4].

والنتيجة من كل ذلك أن"نظام منظمة التجارة العالمية هو آلية خادعة، فاعلة لأقصى درجة للإمبريالية الاقتصادية، تشهرها البلدان الغنية، ضد البلدان الفقيرة"[5]، والذي أظهرت التجارب مرارا "أن الأمم أو الكتل المتاجرة الكبرى-كالولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي-يمكنها كما في السابق أن زأ بالقرارات الصادرة عن مجالس حل ال اعات التابعة

---

[1]-جارودي، روجيه، الارهاب الغربي، مرجع سابق، ص١٣٩.

[2]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٩.

[3]-هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، مقدمة شركة البربرية المتحدة، ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، مرجع سابق،ص٣٥.

[4]- تشومسكي، نعوم، الهيام بالأسواق الحرة-تصدير القيم الأمريكية عبر الهيام بمنظمة التجارة العالمية الجديدة، ضمن كتاب: العولمة والإرهاب-حرب أمريكا على العالم-السياسة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية، ترجمة: د/ حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٣١، وفيه مزيد بسط عن هذا الموضوع.

[5]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٧.

للمنظمة إن لم تعجبها، أو تؤجل تطبيقها إلى أجل غير مسمى إلى هذا الحد أو ذاك،بينما تجبر الأمم الأصغر على الالتزام"[1]

المطلب الرابع: منظمة حلف شمال الأطلسي"الناتو".

يعتبر حلف شمال الأطلسي هو اليد الضاربة لدول الشمال الغني، وعصاة التأديب التي تستخدمها ضد كل من يعارضها، أو لا ينصاع لأوامرها، وقد تم التأسيس لحلف شمال الأطلسي في٤أبريل من عام١٩٤٩م، لكي يشكل أول حلقات الأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوفيتي، والذي قام بتأسيس حلف مناظر في عام١٩٥٤م، وسمي حلف وارسو[2]، ولكن بعد سقوط حلف وارسو، وتحلل الاتحاد السوفيتي، وانتهاء القوة التي كانت مبررا لقيام الحلف، قام الحلف بالخروج على نصوص معاهدة واشنطن المؤسسة له، حيث تم ومن خلال التعديلات التي أُدخلت على عقيدة الحلف العسكرية، وهياكل القوة فيه، تكليفه بمهام خارج المنطقة التقليدية ال عمل الحلف، والتي كانت محددة من خلال المادة السادسة في معاهدة واشنطن، والتي تنص على أن يكون نشاط الحلف في غرب أوروبا، وشمال الأطلنطي، فتم الانقلاب على تلك المادة، وتوسيع نشاط الحلف ليشمل القارة الأوروبية بأكملها، وجنوب المتوسط، والشرق الأوسط، على أساس أن أمن القارة الأوروبية يتأثر بما يجري حوله، ومن ثم فإن أي اضطرابات أو عدم استقرار في جنوب المتوسط، والشرق الأوسط تتطلب من الحلف التدخل لمواجهة ما قد يشكل ديدا[3]، والذي أعلن الأمين العام السابق لحلف الأطلسي-ويلي كلايس-"أن العدو الجديد الذي حل-في خطط الحلف-محل الشيوعية، هو الإسلام، لأن الأصولية الإسلامية أصبحت هي التهديد للغرب، كما كانت الشيوعية"[4]، وقد نتج عن ذلك تحول الحلف في اثنتين من أهم أوجه إستراتيجياته، وهما: توسيع التحالف، وتغيير الأهداف[5]، فعلى صعيد توسيع الحلف فقد انطلقت في العام١٩٩٢م الشراكة العسكرية الموسعة، لتشمل بلدان البلطيق، وروسيا، ووزراء مجموعة الدول المستقلة، وأبرمت وثيقة التعاون بين الحلف وروسيا، وبينه وبين أوكرانيا في عام١٩٩٧م، وانضمت دول أوروبا الشرقية-بولونيا، ا ر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، في عام١٩٩٤م، ورومانيا، وبلغاريا في شهر تشرين الثاني من عام٢٠٠٢م[6]- وبذلك تؤسس أوروبا المعرفة في معاهدة ماستريخت بأ ا"العماد الأوروبي الأوروبي لحلف الأطلسي"، وتؤلف ناديا لقدامى المستعمرين المتنافسين في السابق فيما بينهم، لكنهم الآن يخضعون للاستعمار الموحد في ظل الإدارة الأمريكية. وهي تقوم بدور الرديف للجيش الأمريكي، من العراق إلى كوسوفو. وليس لها سوى ذلك من وحدة أو وجود، سواء تعلق الأمر بالسياسة الخارجية أو بالسياسة النقدية"[7]، وتبعا لذلك فقد أعيد تحديد أهداف الحلف في أواخر أبريل من عام١٩٩٩م، حيث عقدت قمة واشنطن للحلف الأطلسي-التي تم من خلالها

---

[1] -شات، هاري، الديمقراطية الجديدة-بدائل لنظام عالمي ينهار، ترجمة/ عبد الرحمن أياس، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١١٦، وأنظر: بيتر مارتين، هانس، و:شومان، هارالد، فخ العولمة، مرجع سابق-مقدمة المترجم- ص٢٧، ففيه مزيد تفصيل.

[2] - جاد، د/عماد، حلف الأطلنطي-مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية-الأهرام، القاهرة،(د.ت)،(د.ط)، ص١٠٦.

[3] -جاد، د/عماد، حلف الأطلنطي-مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

[4] -مجلة سكوتسمان الأمريكية في ٢٧فبراير١٩٩٥م، بواسطة:د/محمد عمارة، المركزية الغربية ونزعة العداء للإسلام، مجلة المنهل، العدد(٥٥١)، الربيعان ١٤١٩هـ، ص٥٩، وللتوسع حول ذلك أنظر: منصور، أحمد، حلف الأطلسي يعلن الحرب على العالم الإسلامي، مجلة المجتمع، العدد(١١٤٣)٢٧شوال١٤١٥هـ، ص٢٢-٣٢.

[5] -وقد تبنى هذا التغيير الرئيس الأمريكي"كلينتون"، في خطاب له ألقاه في كلية"ويست بوينت"، أنظر ذلك لدى: كسينجر، هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة: هند بهلول، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٤١وما بعدها، وقد تحدث فيه مطولا عن الحلف وسياساته.

[6] - نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة/دلال حمدان، دار الفارابي، (د، ت)، (د، ط)، ص١١٦-١١٧.

[7] -جارودي، روجيه، الارهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٨.

أقرار نظرية كلينتون- وأُتخذ فيها قرارات غيرت الرؤية الأمنية للحلف، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي، وقد حددت الوثيقة التي اعتمد ا القمة المخاطر العالمية، والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف، وتشمل:

١-احتمال انقطاع الإمداد بمادة حيوية كالنفط. ٢-وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلدان خارج بلدان الحلف.

٣-نشؤ حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما. ٤-انتهاك حقوق الإنسان(حسب مفهوم الحلف).

٥-استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات. ٦-احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد يجب ألا تصل إليه[١].

وتبعا لذلك أنقلب الحلف من"أتفاق قانوني للدفاع الجماعي عن النفس، إلى ميثاق غير شرعي للتدخل الهجومي"[٢]، ولأجل ذلك فقد حرص الحلف على تعريف حالات التدخل المسموح ا بعبارات بالغة المرونة-تجارة المخدرات، الإرهاب، التسليح الخطير لدول خارج حلف الناتو..الخ-الأمر الذي يتيح للحلف-بقيادة أمريكا-حقا يكاد يكون مطلقا في القرار بالتدخل، ثم أضيف إلى ذلك أن الناتو أعتق نفسه من الالتزام بموافقة الأمم المتحدة على مبادراته[٣]، بعد ذلك تقدم خافير سولانا-الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الإتحاد الأوروبي-بمسودة للمفهوم الإستراتيجي للحلف، وتضمنت تلك الإستراتيجية حماية الحلف للمصالح الأوروبية، ومواجهة التهديدات التي قد تواجهها، والحرب الاستباقية، ومكافحة الإرهاب، وهو ما أثلج إدارة الرئيس بوش[٤]، وهذه القوة الضاربة التي يملكها الحلف، والتهديدات التي وضعها، وما تشكله تشكله من خطر على دول الأطراف جعلت عددا من الدول والمنظمات تطالب بوضع معايير دولية تحكم أشكال التدخل العسكري، وخصوصا بعد الوجه الإنساني الذي حاولت أن تخرج به حرب الخليج الثانية١٩٩١م، ولكنها لم تحقق نجاحا يذكر، بل إن كثيراً من الحكومات والخبراء الغربيين أخذوا يدافعون عن أن قانونا متطورا للتدخل الإنساني يضفي الشرعية على تدخلات الناتو ضد صربيا، أو الحصول على تفويض من جانب مجلس الأمن لم يكن مطلوبا[٥]، وكان لا بد من رفع نغمة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتزيين الواجهة التي سيرفع من خلالها شعار الناتو، وأفضل طريقة لذلك التزيين هي شعارات المبادئ والقيم الكونية التي يرعاها الإتحاد الأوروبي وقادة حلف الناتو، أو ما عبر عنه وزير الألمانية السابق يوشكا فيشر-والذي أصبح مؤيدا لما دعاه المفكر الألماني أولريخ بيك-"ب عة الناتو الإنسانية"، والتي تداعى للتطبيل لها عدد من أعضاء الحلف، فهذه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة-مادلين أولبرايت-ترى أن رسالة الحلف مفادها أن"الدفاع عن حقوق الإنسان إنما هو نوع من الرسالة السماوية"[٦]، وباسم تلك الرسالة السماوية كان ولا يزال يذبح الإنسان. حتى أصبح-في ظل تلك السياسات-جزء كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يخشى عليه من الوقوع ضحية لتلك ال عة الشعاراتية. والخلاصة مما تقدم أن كل تلك المنظومات والأجهزة الدولية التي يمتطيها الغرب إنما هي لتحقيق أهدافه، وأن

---

[١]-مصطفى،بخوش،التحول في مفهوم الأمن في المتوسط،مجلة السياسة الدولية،عدد(٧٤)أكتوبر٢٠٠٨م،ص١٤٤وقارن بـ:سمير أمين ثقافة العولمة،وعولمة الثقافة،ص٦٩.

[٢]-بويل، فرنسيس، تدمير النظام العالمي- الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد١١سبتمبر، مرجع سابق، ص٢٣٣، فقرة"دعارة حلف شمال الأطلسي".

[٣]- أمين، سمير، ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة، ص٦٩.

[٤]-واجك، روب،الإصلاح العسكري من أجل شراكة كونية،ترجمة:فوزي قشوع،مجلة الثقافة العالمية،عدد(١٢٩)،مارس،٢٠٠٥،ص١١١،وفيه بسط استراتيجيات الحلف. الحلف.

[٥]- بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٥٨-١٥٩.

[٦]-تشومسكي، نعوم، النزعة"الإنسانية"العسكرية الجديدة، ترجمة/أيمن حداد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص١٠-١١.

الدول الغربية تتخذ السياسة الشهيرة "لا تعمل ما أعمله أنا، بل قُم بعمل ما أقوله لك"، أي أمتثل ونفذ فقط، وبعبارة أخرى: أن من حق الدول الغربية-التي تقودها أمريكا-أن زأ بالقوانين الدولية برمتها-سياسية، تجارية، اجتماعية..-ولكن ذلك ليس متاحا للآخرين[1]، ومن منطق القوة هذا دعى ريتشارد بيرل-من صقور المحافظين الجدد-إلى أن يمتلك حلف شمال الأطلسي"كل القدرات التي تتيح له أن يصبح مؤسسة دولية، تقر بشرعية اللجوء إلى القوة، لكونه-أي الحلف-يتألف من مجموعة من الدول الديمقراطية الليبرالية، ولماذا لا يتمتع الحلف بنفس القدر من الشرعية الذي تتمتع به الأمم المتحدة"[2]، وفي الجملة فإن سيطرة الغرب على الأجهزة الأممية التي أنشأها، وما تنتجه من قرارات لا تعبر إلا عن مصالحه، ويقدمها للعالم على أ ا تعبر عن رغبة ا تمع الدولي، والذي أصبح-أي مصطلح ا تمع الدولي-اسما جماعيا ملطفا يحل محل العالم الحر، لإضفاء مشروعية كونية على الأعمال التي تعكس مصالح الغرب[3].

الفصل الثالث: تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الإنسان.

لقد نصت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على"تحرير البشر من الهلع والبؤس، حيث يحيل الهلع إلى الحقوق المدنية والسياسية، بينما يحيل البؤس إلى أوضاع الفقر الفادح-أي إلى واقع اجتماعي اقتصادي لا يكف عن التفاقم"[4]، ولكن دول دول التمركز الغربي، وعلى رأسها أمريكا-كما يرى تشومسكي-"ترفض مبادئ الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، لأن هذه المبادئ غير فعالة"، وأن"تعهد واشنطن الخطابي بعالمية حقوق الإنسان، لم يكن إلا سلاحا أُستخدم ضد الآخرين انتقائيا"[5]، وأ ا-أي حقوق الإنسان-أصبحت"مجرد قيمة نفعية في الثقافة السياسية، إذ تشكل أداة نافعة للدعاية، ولخدمة مصالح الدول الكبرى، ولا شيء أكثر"[6]، وهذا الفصل سنحاول التعرض إلى شيء من التطبيقات المنوعة لذلك الاستخدام الانتقائي، وتلك النفعية التي استخدمت حقوق الإنسان لتحقيق المصالح الغربية، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا ما يلي:

١-أن هذا الفصل-من خلال ما ظهر لي يستحق أن يفرد بثلاث رسائل-أو أكثر-مستقلة، وكل رسالة تتناول جانبا أو أكثر من جوانب انتهاكات المركزية الغربية لحقوق الإنسان، لأنه من البخس البين لهذا الفصل الإشارة إليه في إشارات عابرة، وقد بو ا الدكتور محمود شريف بسيوني في أحد عشر بابا، وجمع في كل باب ما تعلق به من اتفاقيات ومواثيق دولية، ويمكن أن يكون ذلك التقسيم استرشاديا يعاد إليه إذا أريد دراسة تناقضات المركزية الغربية مع كل تلك الحقوق بالتفصيل، أما إذا أُريد دراستها بأجمال فيمكن تقسيمها وفق التقسيم المقتضب الذي اخترناه في هذا الفصل، وأن تكون تلك الدراسات على النحو التالي: "المركزية الغربية وتناقضا ا مع الحقوق المدنية والسياسية"، ورسالة في"المركزية الغربية وتناقضا ا مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، ورسالة في"المركزية الغربية وتناقضا ا مع الحقوق الجماعية"،

---

[1]- هوباد، جيل، ميلر، ديفيد، مقدمة شركة البربرية المتحدة، ضمن كتاب مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان، مرجع سابق، ص٣٦.

[2]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١٦٥.

[3]-يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، دار الشئون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٨٩.

[4]-ديلماس، ميري، القانون والعولمة، ترجمة/بشير السباعي، ضمن كتاب: مالثقافة؟، إشراف/إيف ميشو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٣٩.

[5]-تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة/محمود علي عيسى، نينوى للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٨٧، ١٧٣. ١٧٣.

[6]-تشومسكي، نعوم، النظام الدولي الجديد=القديم، مرجع سابق، ص٢١٤.

وتكون بشكل أكثر تفصيلا وبيانا، ولذلك فإنه في هذا الفصل سيتم الإشارة بصورة موجزة، وغير مستقصى لتلك الحقوق وما لحق ا من انتهاكات وتناقضات مع حقوق الإنسان، على أمل أن تستكمل المسيرة فيما بعد.

٢-أن الإشكال الكبير الذي واجهني عند محاولتي لتصنيف تلك الحقوق هو تداخلها وتشابكها بشكل معقد، فتجد الحق الواحد له تعلق بعدد من المواثيق، فتجده حينا يدخل ضمن الحقوق المدنية، وأحيانا قد يدخل ضمن الحقوق الاجتماعية، وثالثة تجده يدخل ضمن الحقوق القانونية، وهكذا دواليك، وتختلف تصنيفات الباحثين تبعا لذلك، وهو ما يوقع الباحث في حرج من حيث تصنيف تلك الحقوق، والقدرة على فرزها وتصنيفها بحسب تعلقها.

٣-أننا عندما نتحدث عن هذه الحقوق وتناقضات المركزية الغربية معها فإننا لا نتطرق إلى الانتهاكات التي حدثت خلال المرحلة الاستعمارية، فتلك مرحلة-ولاشك- لها ويلا ا التي تستحق التخليد، وأن يذكر ا الأجيال، ولعل الله أن يهيئ لها من يفردها بتتبع ودراسات مستقلة لضخامة وشناعة حجم تلك الانتهاكات، ولحقوق أولئك المنتهكين الذين ذهبوا ضحايا لتلك الانتهاكات، ولكن نظرا لضيق ا ال وضخامة الموضوع فلن نقف عندها، وسنكتفي ببعض الإشارات لذلك.

٤-أنه أحيانا قد يوجد تناقض وتداخل بين بعض الحقوق وبعضها، وبينها وبين بعض المبادئ المستقرة فقها وقضاء، ومنها على سبيل المثال حق التعبير بالكلام، وتناقضه مع حق الحكومة في حفظ النظام، إذا اعتبرت أن الخطاب المتكلم به ملتهبا، ويحتمل أن يثير العنف[1]، وكذلك وجود تعارض بين شرعة الأمم المتحدة وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، وهو ما يدل-كما يرى مارسيل ميرل- على أن"الاهتمام تركز على كم الإعلانات والمعاهدات، وعلى عدد الدول الموقعة عليها، أو المنضمة إليها، بأكثر مما تركز على مدى التجانس بينها. وفي هذا السياق تحول الحديث عن حقوق الإنسان على المدى الطويل، إلى شكل من أشكال الطقوس التي تحتل مكانا بارزا في الخطب والوثائق الرسمية، ولا شك في أن كهنة هذه الطقوس يدركون فيما بينهم أ م يسهمون بذلك في طمس معالم تناقض رئيسي قابع في قلب ا تمع الدولي، ومع ذلك فهم مستمرون في عملهم هذا لأ م يعلمون تمام العلم أن ذلك النوع من حقوق الإنسان التي تفرزها الأمم المتحدة، لا يرتب أي مسئوليات إضافية على الدول"[3].

٥- ومن جوانب الإشكال التي ظهرت خلال العمل في الجانب التطبيقي هو تدجين الواقع الحقوق أنساني، من خلال مأسستها، وهذا ما عبر عنه ماركوز بقوله"إن الحقوق والحريات التي كانت عوامل أساسية في المراحل الأولى من ا تمع الصناعي تقل أهميتها وحيويتها في مرحلة أكثر تقدما وتفرغ من مضمو ا التقليدي . فقد كانت حرية الفكر والكلام والضمير ـ شأ ا شأن المشروع الحر الذي كانت تخدمه وتذود عنه- دف وهي المكونة في جوهرها من أفكار نقدية الى استبدال ثقافة مادية وفكرية بالية بثقافة أخرى أكثر فعالية وعقلانية. وعندما أخذت تلك الحريات والحقوق صفة

---

[1]- وقد عد جيبسون حوالي عشرة تناقضات نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أنظر ذلك لدى: جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، مرجع سابق، ص٤٣، وهذه التناقضات تستحق دراسة أكاديمية مستقلة.

[2]-أنظر ذلك التناقض لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٥.

[3]-ميرل، مارسيل، العلاقات الدولية المعاصرة-حساب ختامي، مرجع سابق، ص١٣٦.

المؤسسات شاطرت ا تمع الذي أصبحت جزءا لا يتجزأ منه، مصيره وبكلمة واحدة، إن الإنجاز يموه المقدمات"[1]، وهذا الإنجاز تمثل في كثرة الوقائع التي قام الغرب من خلالها بانتهاكه الممنهج لحقوق الإنسان، فكان لا بد لكي تكتسب تلك الانتهاكات صفة المشروعية من تمويه المقدمات التي أسست لتلك الحقوق المنتهكة بما يتوافق مع تبرير تلك الانتهاكات، وهو-أي الغرب-خلال قيامه بتلك الانتهاكات وما يتبعها من خدع بالتشنيع على دول الأطراف انتهاكها لتلك الحقوق!!، والذي لا يمكن تفسيره إلا من خلال منطق الحيلة التي يؤمن به الغرب، مع المزاوجة بينه وبين القوة، بحيث تكون الثانية تبريرا للأولى، ولذلك فهو يوظف المتاجرة بتلك الحقوق لخدمة مصالحه، وفي المقابل فقد هالني الصمت المعيب من ا تمع الدولي على تلك الانتهاكات التي قام ا الغرب على كل أقسام ومستويات حقوق الإنسان، ولم يوجه له لوم أو انتقاد فيما قام ويقوم به من تلك الخروقات الفاضحة لتلك الحقوق، في نفس الوقت الذي ينعى على من عداه بارتكاب أقل القليل من تلك الفظائع، وسكوت بقية دول العالم على تلك الفضائح التي باتت كل شعوب العالم تعرفها، وتطلع عليها، كما أن مما ينبغي التنبيه إليه هنا أن هناك كثيرا من الوقائع تم ذكرها عند التعرض للوسائل والآليات التي اتخذ ا المركزية الغربية للالتفاف على حقوق الإنسان، وسوف أستغني بذكرها هناك عن إيرادها هنا، تحاشيا وتلافيا للتكرار، وقد سرت في تقسيم تلك الحقوق وفق أجيالها، فما يعبر عنه بـ"الجيل الأول" من حقوق الإنسان جعلته في المبحث الأول، والجيل الثاني في المبحث الثاني، والجيل الثالث في المبحث الثالث، وذلك لكون ذلك التقسيم يستوعب جل الحقوق الإنسانية، ويحتفظ لها بمراحل صيرور ا التاريخية، ومما ينبغي التنبيه له هنا أن بعض النماذج التطبيقية سيتم الإحالة فيها إلى النماذج التي تم إيرادها في مواضع أخرى من البحث تلافيا للإطالة والإطناب، وسيكون تناولنا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الحقوق المدنية والسياسية.

المبحث الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: الحقوق الجماعية.

المبحث الأول: أثر المركزية الغربية على الحقوق المدنية و السياسية .

وهو يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والتي تعتبر أساسية لأمن ورخاء الإنسان، ويعتبر السند القانوني لهذه الحقوق من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي كانت مخاض لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها ا لس الاقتصادي والاجتماعي، وكان معظم أعضائها من الدبلوماسيين الذين تحملوا مسئولية إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد ألقت الاختلافات الأيديولوجية-بين الرأسمالية والشيوعية[2]-بظلالها على ذلك الميثاق، ولذلك

---

[1]- ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة/جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م، ص٣٧.

[2]-يقول عن ذلك الاختلاف الدبلوماسي البارز/أوزوالدو ريفيريو-سفير بيرو في منظمة التجارة العالمية-أنه"لم تكن الحرب الأيدلوجية بين الرأسمالية والشيوعية أثناء النصف الثاني من القرن العشرين،صراعا بين أيدلوجيتين كاملتي الاختلاف،الأحرى أنها كانت حربا أهلية بين وجهتي نظر متطرفتين من نفس الأيدلوجيا الغربية:السعي إلى السعادة من خلال التقدم المادي الذي بذرته الثورة الصناعية..إلى أن يخلص إلى أن نتاج تلك الأيدلوجيتين هو..ثمن الصيغة السوفيتية كان نقص الحريات وغيابها، والآن فإن ثمن التنويعة الرأسمالية-النيوليبرالية-هو البطالة، والإقصاء الاجتماعي"،أنظر:جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠١.

نجد ذكرا قليلا للفهم الاقتصادي في الإعلان، وعلاوة على ذلك نجد أن من بين(٢٤)حقا إنسانيا محددا-مذكورة في المواد من(٣-٢٦)من الإعلان-هناك(١٨)حقا يمكن تحديدها كحقوق سياسية ومدنية-المواد من(٣-١٦، ومن١٨-٢١)ونجد ستا منها تتعلق بالحقوق القانونية، بينما نجد ستا منها يمكن تعريفها كحقوق اقتصادية واجتماعية، وقد ضخمت تلك الحقوق صورة غربية كبيرة لما أسماه روزفلت"ا تمع الصالح"، وأنه ا تمع الذي تعد فيه الملكية قدسا محرما(مادة١٧)، وحكم القانون قد أسس بشكل مؤمن تماما للمجتمع الديمقراطي الليبرالي، مصفوفة واسعة من الخدمات الاجتماعية، والجمعيات التطوعية[١]، وكنوع من الموازنة بين الرؤية الليبرالية الغربية التي مبناها على الحقوق الفردية، والرؤية الشيوعية الاشتراكية السوفيتية التي تدعي قيامها على الحقوق الجماعية، تم التحضير لنصين أحدهما متعلق بالحقوق المدنية والسياسية، مستجيبا في ذلك لرغبات الدول الغربية، والآخر متعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مستجيبا أكثر لرغبات البلدان الاشتراكية والعالم ثالثية[2]، وهما اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في١٦كانون/ديسمبر١٩٦٦م، وسرى مفعولها في٣٢آذار/مارس ١٩٧٦م، وهذه العهود كانت بالنسبة لدول الليبرالية الغربية-وعلى رأسها أمريكا- تشكل معضلة، ولذا فقد حرصت على التنصل منها، فهذه الولايات المتحدة لم تصادق على ميثاق الحقوق المدنية والسياسية إلا في عهد بوش الأب١٩٩٢م، ووضعت عليها الكثير من الفهم والتحفظات والتفسيرات قبل المصادقة عليها[3]، وهي إنما وقعت عليه لأ ا"كانت ضامنة لطغيان قوانينها على بنود القانون الدولي، إذ جاء التصديق عليها متضمنا إضافة حق إعدام المراهقين والمراهقات على جرائم مقترفة بين السادسة عشرة، والثامنة عشرة من العمر، ضاربة عرض الحائط ببند مطلق ومقدس غير قابل للانتهاك مهما كانت الظروف، وسارعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى التعبير عن الأسف حول كثرة التحفظات، مبينة قدرا استثنائيا من القلق بشأن حكم الإعدام الذي أفادت أنه كان مناقضا لهدف الميثاق وغرضه المنشود"[٤]

كما أن هناك بعض الملاحظات على هذا العهد ومنها: التداخل الكبير بين هذه الحقوق، إذ أنه لم يميز بينهما عند ذكرها في مواد ذلك العهد، كما أن كثيراً من الحقوق المدنية، تنتج أثرها في الحقوق السياسية، مثل:المشاركة والاجتماع والصحافة والكلام، والعكس صحيح، كما أن "عنوان الميثاق لم يتضمن كلمة قانوني، وهو مع هذا يضع حقوقا قانونية معينة في خانة الحقوق المدنية"[٥]، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف مواد الإعلان ذهبت في بيان أحكام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وانتخاب أعضائها، وآليات عملها، ولم ينص أو يشر إلى ذلك في عنوان تلك الحقوق، كما ورد النص على حقوق اجتماعية، مثلما هو الحال في المادة(٢٣)من النص على الأسرة كوحدة أساسية في ا تمع، وما تبع ذلك من فقرات تنص على الحق في الزواج، والحقوق المقررة لذلك، بالرغم من وجود عهد خاص بالحقوق الاجتماعية، وكان الأولى أن ترد فيه، هذه بعض الملاحظات، أما ما يتعلق بتلك الحقوق ومرجعيا ا، وتناقضات دول المركز معها فستكون كالتالي:

---

[١]- وديويس، أنتوني، حقوق الإنسان من منظور عصري، مرجع سابق، ص١٥١.

[٢]-محيو، أحمد، تقنين القانون الدولي وحماية الشخصية الإنسانية، ضمن كتاب المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية، مرجع سابق، ص٩٦.

[٣]- جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، ترجمة/سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٢٢.

[٤]-بكن، ماركو، السياسات الخارجية الأخلاقية لحقوق الإنسان: مأزق المنظمات غير الحكومية، ضمن كتاب الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص١٥٧.

[٥]-جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، مرجع سابق، ص٤٩.

المطلب الأول: في مفهوم الحقوق المدنية والحقوق المنصوص عليها بالحماية.

يشير اصطلاح الحقوق المدنية-والتي تعرف أيضا بالحقوق غير السياسية-إلى مجموعة من الحقوق التي يقررها القانون حماية للفرد، وتمكينا له للقيام بأعمال معينة يستفيد منها، والملاحظ أن هذه الحقوق تثبت لكل إنسان بصفته فردا. ولذلك فهي توصف بأ ا من قبيل "الحقوق الشخصية أو الأصلية"، أو "الحقوق الملازمة للشخصية"، أو "الحقوق اللصيقة بالشخصية"، بالنظر إلى أن محلها هو المقومات الأساسية-المادية والمعنوية- لذات الإنسان والتي يستحيل وجودها بدونه[1]، ويعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صدر بقرار الجمعية العامة(٢٢٠٠/أ)المؤرخ في١٦كانون/ديسمبر ١٩٦٦م، هو الوثيقة الأولى المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، ويتمثل الإسهام الذي أضافه هذا العهد إلى النظرية العامة لحقوق الإنسان، في ثلاثة أمور/ أولها: في تفصيل الأحكام التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من الاتفاقيات ذات الصلة، وثانيها: في تقرير الكثير من الحقوق والحريات التي تشكل في مجموعها ما يعرف الآن بـ"الجيل الأول"من حقوق الإنسان، وثالثها: الإسهام في أنشاء الآلية الخاصة بالمتابعة والرقابة..[2]، وسنحاول في هذا المطلب التعرض لمفهوم الحقوق المدنية، وبيان ماهيتها، وبعض مفاهيمها، والمصادر القانونية التي تستند إليها لتقرير مشروعيتها، ويمكن تعريفها بأ ا: مجموعة الحقوق التي يقررها القانون لحماية الفرد، وتمكينه من مزاولة نشاطه[3]، وهذه الحقوق المدنية تنقسم إلى قسمين هما: الحقوق العامة، وهي: تلك الحقوق التي تثبت للفرد باعتباره أنسانا، وهي حقوق لا غنى عنها، كما أن هذه الحقوق تثبت لكل إنسان، وطنيا كان أو أجنبيا، وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر، ولذلك تسمى أيضا بـ"حقوق الإنسان"[4]، أو الحقوق الطبيعية، وذلك تأثرا بما كتبه فلاسفة القانون الطبيعي، من أنه توجد حقوق طبيعية للإنسان تولد معه، وبما كتبه أنصار المذهب الفردي من ضرورة الإعتراف للإنسان بحقوق طبيعية، تنشأ للفرد باعتباره أنسانا، وأنه ينبغي العمل على تحقيق هذه الحقوق وحمايتها[5]، وهذه الحقوق متعددة ومتنوعة، منها ما يرمي إلى حماية الكيان المادي للإنسان، كحق الشخص في الحياة، وحقه في سلامة جسمه وأعضائه، ومنها ما يتعلق بحماية الكيان الأدبي أو المعنوي للإنسان، كحق الشخص في المحافظة على سمعته وشرفه، ومنها ما يتعلق بنشاط الإنسان، وتمكينه من مزاولة نشاطه مستقلا عن غيره، كحرية الشخص في الانتقال، والتملك، وحرية المسكن، والإقامة، والمراسلات، وغيرها[6]، وهي-أي الحقوق المدنية-المدنية- "تعتبر شروطا مسبقة للحقوق السياسية"[7]، وفي الجملة فهذه الحقوق حقوق غير مالية، ولذلك فهي تتميز بعدة مزايا، منها:

---

[1]- الرشيدي، د/أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثانية، ص١٣٨.

[2]-الرشيدي، د/أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١١٧.

[3]-الصده، عبد المنعم فرج، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨م، ص٣١٨.

[4]-مبارك، د/سعيد عبد الكريم، أصول القانون، جامعة بغداد، ١٤٠٢هـ، ص٣٢٠.

[5]- فرج، د/توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية-النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مكتبة مكاوي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م، ص٤٧٧-٤٧٨.

[6]-للمزيد حول هذه التقسيمات، وتفصيلاتها أنظر:فرج، د/توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية-النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مرجع سابق، ص٤٧٨-٤٨٥. ٤٨٥.

[7]-هولاند، مارتن، الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث، ترجمة/صالح فرحان الصالح، وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٩١.

١-أ ا حقوق غير قابلة للتصرف فيها بمقابل، أو بدونه، فلا يجوز للشخص أن يبيع أسمه، أو أن يتنازل عن حريته الشخصية، وكل أتفاق يحدث بخلاف ذلك فهو باطل.

٢-أ ا حقوق لا تسقط بالتقادم، ولا تكتسب به، فعدم ممارسة الشخص لحقه في التنقل لا يؤدي إلى سقوط حقه فيه مهما طالت فترة عدم ممارسته له، واستعمال شخص لاسم شخص آخر لا يكسبه الحق فيه مهما طالت فترة استعماله له.

٣-أن الاعتداء على هذه الحقوق ينشئ لصاحبها الحق في وقف الاعتداء والمطالبة بالتعويض إذا لحق به ضرر نتيجة ذلك[١].

٤-أ ا حقوق لا تنتقل بالميراث، إذ أن ورثة الشخص لا يحق لهم أن يرثوا بدنه، أو حقه على شرفه واعتباره[٢].

-وأما الحقوق الخاصة فهي: تلك التي لا تثبت لكل فرد من الأفراد، بل لأولئك الذين تتوفر فيهم شروط اكتسا ا[٣]، وهي ليست موضوع بحثنا، ولذلك فلن يتم التطرق إلى تفصيلات تلك الحقوق، وأحكامها.

ويمكننا أجمال أهم تلك الحقوق استنادا على ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يلي:

١-**الحق** في **الحياة وحماية الجسد:** وهذا الحق يشمل جانبان هما:

أ-**الحق** في **الحياة:** والذي يعتبر الحق هو الحق المحوري، والذي تعتبر ما عداه من الحقوق تبع له، فإن كان الإنسان حياً قُررت له جميع الحقوق، وإن فقد ذلك الحق، فإنه يفقد تبعا لذلك جميع الحقوق الأخرى، وهذا الحق مقدس في الشرائع السماوية-وليس هذا مقام بسطه-وكذا الأنظمة الوضعية تبنت ذلك الحق، وهو ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة منه، وما نصت عليه المادة(١/٦)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان(١/٢)، والميثاق الأمريكي(١/٤)، والميثاق الأفريقي(٤/٢٠)، وغيرها من المواثيق، والاستثناء الوحيد الذي قد يرد على ذلك الحق هو "المتمثل في عقوبة الإعدام التي تصدرها المحاكم طبقا للقانون الساري"[٤]، ولكن نظرا لتزايد حالات الإعدام التعسفي، أو بإجراءات موجزة ومقتضبة، في شتى الدول، فقد طلب ا لمس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس الأمم المتحدة تعيين شخص ذي مركز دولي ليكون مقررا خاصا لبحث مسائل المتصلة بالإعدام التعسفي أو بمحاكمة مقتضبة، وقد أورد المقرر الخاص في تقاريره تعريفا مؤقتا لحالات الإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة، على النحو التالي:

١-الحرمان من الحياة نتيجة لحكم مفروض بمقتضى إجراءات لم تتم فيه مراعاة الأصول القانونية، ولاسيما الضمانات المحددة في المواد(١٥،١٤،٦)من العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية، والضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، والتي أعتمدها ا لمس الاقتصادي والاجتماعي في قراره المؤرخ بتاريخ٢٥مايو١٩٨٤م.

---

[١]- مبارك، د/سعيد عبد الكريم، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٢٠-٣٢١.
[٢]- الرشيدي، د/أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٣٩.
[٣]- مبارك، د/سعيد عبد الكريم، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٢١.
[٤]-زانغي، كلوديو، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة/فوزي عيسى، مرجع سابق، ص١٩٣.

٢-الحرمان من الحياة نتيجة عمليات قتل تنفذ من قبل الحكومة أو باشتراكها، أو بتغاضيها عنها، دون أي أجراء قضائي.

٣-الحرمان من الحياة نتيجة لإساءة المعاملة أو للإفراط في استخدام القوة من قبل الشرطة، أو ممن يكلف بإنفاذ القانون.

٤-حرمان المدنيين من الحياة على أيدي أفراد القوات المسلحة، أو قوى الأمن انتهاكا للقانون المنظم لحالة الحرب[١].

كما وضع مكتب الأمم المتحدة في فيينا-بواسطة مركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية دليلا لمنع ممارسات تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون، وقد عدد فيه حالات الإعدام فيما يلي:

١-الاغتيالات السياسية.   ٢-الوفاة الناتجة عن حالات الاختفاء القسري.

٣-الوفاة الناتجة عن التعذيب، والمعاملة السيئة في السجون، أو في مراكز الاحتجاز.

٤-حالات الوفاة الناتجة عن فرط استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين، بإنفاذ القوانين.

٥-حالات الإعدام دون أتباع الأصول في قواعد الإجراءات القانونية.

٦-أعمال الإبادة الجماعية[٢]: وهي وفقا للتعريف الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه"عمل هدفه القضاء الجزئي أو الكامل، على بعض ا موعات الاجتماعية-قومية أو دينية أو عرقية-وهذا العمل يمكن تنفيذه بشكل مباشر-أي بواسطة التصفية الجسدية- أو بشكل غير مباشر-كوضع ا موعات في شروط حياتية معينة تؤدي إلى فقدان مؤسسا م السياسية والاجتماعية والثقافية"[٣]، والغرب ارتكب الإبادات الجماعية بشقيها المباشر وغير المباشر، وبامتياز لا يمكن أن ينازع فيه.

كما ورد النص على تجريم انتهاك الحق في الحياة في عدد من الوثائق الدولية، مثل ميثاق المحكمة العسكرية الدولية والتي أرتبط أسمها بعد ذلك بالمدينة التي أقيمت فيها المحكمة، فأصبح يطلق عليه"ميثاق نورمبرج"، والتي وقعها الحلفاء في٦أغسطس١٩٤٥م، وفي ميثاق المحكمة العسكرية الدولية بطوكيو الصادر في نفس العام لمحاكمة قادة اليابان، وهذه هي قوانين المنتصرين، إذ لم يجرؤ أحد على محاكمة أمريكا وحلفائها على إحراقها مدينتي هيروشيما، ونجازاكي اليابانيتين بالقنابل النووية، ولم يحاكمهم أحد على ما ارتكبوه من مجازر، لأ م فقط كانوا هم المنتصرين، كما ورد النص على حماية ذلك الحق، والنص على تجريم انتهاكه في اتفاقية منع الإبادة الجماعية، والتي تم المصادقة عليها في٩ديسمبرمن عام١٩٤٨م، وفي اتفاقيات جنيف الأربع، حيث وضعت الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، والثانية لتحسين حالهم في البحار، والثالثة بشأن أسرى الحرب، والرابعة تتعلق بالمدنيين وقت الحرب، وكان تاريخها في١٢آب ١٩٤٩م[٤]، كما ورد النص على حماية ذلك الحق في المادتين(٦-٧)من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٥].

---

[١]- بواسطة: بشير، د/الشافعي محمد، قانون حقوق الإنسان-مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص١٤١-١٤٢.
[٢]-بواسطة: بشير، د/الشافعي محمد، قانون حقوق الإنسان-مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٨.
[٣]-بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص٢٠٦.
[٤]-أنظر تلك الاتفاقيات ونصوصها في: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص٦٤-٢٦٢.
[٥]-أنظرالدراسة التحليلية التي قام بها:ليفان،مارك،الإبادة الجماعية أحدى خصائص القرن العشرين،ترجمة:عثمان مصطفى،ضمن كتاب ما الثقافة؟مرجع سابق،ص٢٠١.

ب-**الحق** في **سلامة الجسد، و**في **عدم الإكراه :** وهذا الحق تتمثل أكبر ضمانة له في حظر التعذيب، والذي تم تعريفه مطولا في المادة(١)من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما تم تعريفه مختصرا في المادة السابعة من نظام روما الأساسي بأنه"تعمد إلحاق ألم أو معاناة شديدين، سواء بدنيا أو عقليا، بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته.."، وتم النص على ذلك الحق، ومنع كل ما قد يؤدي إلى انتهاكه في عدد من المواثيق الدولية ومن ضمنها المادة(٧)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على أنه"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة..."، كما نصت عليه المادتين(٣١-٣٢)من اتفاقية جنيف الرابعة، ومن أجل ذلك تم إصدار عدد من التنظيمات الأممية لحماية ذلك الحق، ومنها إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية والصادر في عام١٩٧٥م، بل إنه في عام١٩٨٢م تم إصدار اتفاقية خاصة بدور الموظفين الصحيين-لاسيما الأطباء-في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. كما تم إصدار اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام١٩٨٤م. كما تم بمقتضى المادة(١٧)من هذه الاتفاقية أنشاء لجنة مناهضة التعذيب والتمييز وبدأت أعمالها في كانون الثاني/يناير١٩٨٨م[1]، كما ورد النص على حماية ذلك الحق في المادة(٣)من اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب لسنة١٩٤٩م، وكذا في المادتين(٦-٧)من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولكنها ضلت ورقة تستخدم ضد دول الأطراف فقط.

٢-الحق في **حماية الحياة الخاصة:** والتي تعد من أخص خصائص الكرامة الإنسانية، إذ يطوي ذاته على مكنونات يرى في سترها نعمة من الله عليه، وقد تفاوتت أراء فقهاء القانون واجتهادات القضاء في تحديد أطار خصوصية الإنسان الجديرة بالحماية القانونية[2]، ولكن لعل المختار هنا هو ما ذهب إليه مؤتمر رجال القانون في ستوكهولم في مايو١٩٦٧م إلى أن الحق في الحياة الخاصة يعني: حق الفرد في أن يعيش حياته بمنأى عن الأفعال التالية:

أ-التدخل في حياته وحياة أسرته.

ب-التدخل في كيانه البدني أو العقلي أو حريته الأخلاقية أو العامة.

ج-الاعتداء على شرفه وسمعته.

د-وضعه تحت الأضواء الكاذبة.

هـ-استعمال أسمه أو صورته.

و-التجسس والتلصص والملاحظة عليه.

ز-التدخل في المراسلات والاتصالات الخاصة.

ح-إفشاء المعلومات المتحصلة بحكم الثقة والمهنة.

---

[1]-وتم شرح أعمال اللجنة، ونظامها الداخلي، في أول اجتماع عقد لها في نيسان/أبريل١٩٨٨م،ونصه:بسيوني،د/محمود،الوثايق الدولية المعنية بحقوق الإنسان،٧٠٨/١.

[2]-ذكر الدكتور/الشافعي، محمد بشير لذلك ثلاث اتجاهات، أنظرها في كتابه: قانون حقوق الإنسان-مصادره وتطبيقاته الوطنية، مرجع سابق، ص١٥٧.

وقد تم النص على هذه الحقوق في أكثر من ميثاق، حتى أصبحت معيارا دوليا لا بد من التقيد به، وقد تم بسطه وبحثه في عدد من الرسائل والأبحاث العلمية[1].

٣-الحق في الجنسية: المراد بالجنسية"تلك القيمة أو الميزة التي تنشأ من حقيقة انتماء شخص إلى أمة أو دولة ما"، والجنسية هي التي تقرر الوضع السياسي للفرد، وخاصة بالرجوع إلى الولاء، والإقامة تقرر وضعه المدني[2]، وهذا الحق نصت عليه المادة(١/١٥-٢)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن هذا الحق ليس حق مطلق، وإنما هو حق نسبي، وقد تم شرعنة تلك النسبية من خلال اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، والتي تم اعتمادها في ٢٨أيلول/سبتمبر١٩٥٤م، كما تم التوقيع في نفس السنة على اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، ثم صدر الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والذي أعتمد في١٣كانون الأول/ديسمبر١٩٨٥م، ثم بعد ذلك تم أقرار اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية في عام١٩٦١م[3].

٤-الحق في حرية المعتقد:وهذا الحق قررته المادة(١٨)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأوضحته وزادته تفصيلا المادة(١/١٨-٤)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، ومن أهم تلك البنود ذلك البند الذي ينص على عدم جواز"تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق الدين الذي يختاره"، والإكراه هنا يشمل كل أنواع الإكراه، سواء منه المادي، والمعنوي، الذي تستغل من خلاله حاجات ذوي الحاجات من غذاء ودواء وأي صورة من صور الاحتياج إذا تعرضت للمساومة لتغيير المرء دينه فإن ذلك يعتبر خرقا لهذا الحق، كما منعت المادة(٢/٢٠)كل دعوة للكراهية الدينية، وتم تتويج ذلك بإعلان الأمم المتحدة حول إزالة كل أشكال التعصب والتمييز بسبب الدين أو المعتقد والذي تم تبنيه في عام١٩٨١م، وهو يتضمن بصورة تفصيلية الحقوق المتعلقة بحرية المعتقد.

المطلب الثاني: تناقضات المركز مع الحقوق المدنية.

تتبنى دول التمركز الغربي الرفع البراق والأخاذ للشعارات البراقة-التي تسمى حقوق الإنسان-وتظهر تلك الدول نفسها على أ ا المدافع الأول عنها، ومن أجل ذلك الدفاع فلها الحق في كسر كل القواعد الإنسانية والأخلاقية، دون أن يرف له جفن، وسنتناول في هذا المبحث الانتهاكات التي ارتكبتها دول المركز بشأن تلك الحقوق التي يمكن تصنيفها على أ ا مدنية، وهي على النحو التالي:

١- **تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الحياة وحماية الجسد:** وهذا البند كما سبق الإشارة يشتمل على فقرتين هما:

أ-الحق في الحياة: سبق الإشارة إلى الطبيعة الدموية لهذه الحضارة، وإيراد شيء من تاريخها الدموي الطويل، وسيرد معنا مزيدا من النماذج، والذي يظهر من خلال ذلك كله أنه لا يوجد حضارة من الحضارات، أو أمة من الأمم استخفت

[1]-أنظر مثلا رسالة الدكتوراه لأستاذنا الدكتور: البحر، ممدوح خليل،حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي-دراسة مقارنة،والبحث دراسة تأصيلية تفصيلية لهذه الحقوق.
[2]- جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٥.
[3]-أنظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٧٩١-٣٢٣

بسفك الدماء، ومارسته بشكل عملي مثلما فعلت الحضارة الغربية، منذ فجر قيامها، وحتى يوم الناس هذا، وهذا السحق لهذا الحق سواء بالأفعال الإيجابية من خلال القتل المنهجي المباشر وإبادة السكان الأصليين، أو من خلال الأفعال السلبية من خلال الامتناع عن أعطاء تلك الشعوب المسحوقة شيء من حقوقها التي بتها الدول الغربية، سواء بواسطة النهب المباشر في مرحلة الاستعمار التقليدي، أو من خلال النهب الغير مباشر بواسطة الليبرالية الاقتصادية، وأدوا ا التي سبق الحديث عنها، وما نتج وينتج عن ذلك من موت الملايين من البشر بسبب نقص الغذاء والدواء، إلى غير ذلك من الأفعال والتي تصب في مجملها في سحق هذا الحق وانتهاكه، ولذا فسوف أكتفي بما سبق إيراده من أمثله، وما قد يرد من نماذج لذلك السحق لهذا الحق، لأن هذا الجانب من الانتهاكات الممنهجة لهذا الحق لا يمكن استقصاءه بحال، نظرا لكثرة وقائعه.

ب-الحق في سلامة الجسد: يعتبر الحق في سلامة الجسد من الحقوق التي عنيت المركزية الغربية على انتهاكها بصورة منهجة وقديمة، وهي عندما تنتهك ذلك الحق فهي لا تنتهكه بصورة فردية، وإنما بصورة رسمية تتبناها الدولة ومؤسسا ا، وعلى رأس ذلك بالتأكيد أمريكا، حيث يوجد لديها من الانتهاكات لهذا الحق ما يندى له الجبين-مما ليس هذا مقام بسطه-وخصوصا ضد السود الأمريكيين[1]، وتعتبر الـ"سي. آي. أي"الجامعة الكبرى المتخصصة حول العالم في تخريج وتدريب الجلادين على مستوى العالم، وبالتعاون مع مخابرات دول الأطراف، وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، فهناك مدارس أنشئت خصيصا لتعليم التعذيب، حيث يدير الجيش الأمريكي مدرستين على الأقل، أحداها معهد أميريكايس-المدرسة الحربية-الواقعة في مدينة فورت بينينغ في ولاية جورجيا، والذي تم تغيير مسماه بعد ذلك إلى"مركز التعاون الأمني بين دول القارة الأمريكية"[2]، والتي لو قدر لهما أن تحمل شعارا لكان"نحن نمارس التعذيب"، كما أعدت الـ"سي. آي. أي"كتبا ومناهج وأدلة لمنهجيات التعذيب، ومن أشهرها كتاب"kubark"لتعليم فنون التعذيب، والذي صدر عام١٩٦٣م، ويذكر الكتاب الشهير أفضل الطرق وأنجعها للتحقيق بالتعذيب، ويبدأ بعبارة"حتى تكون محققا جيدا.." ثم يشرح الأساليب التي يجب على المحقق إتباعها لانتزاع المعلومات، ويوجد في الكتاب رسوم ومراحل التعذيب، وأساليب مختلفة جدا، كما أنه يذكر الظروف المؤاتية للقيام بالتعذيب، كما يذكر الكتاب التأثير الذي تتركه تلك الأساليب، مؤكدا أن أفضل الأساليب هي أن يقوم معتقل بتعذيب آخر أو تعذيب نفسه، وهو المنهج الذي تم تدريسه لضباط الاستخبارات والسجون ومكافحة التمرد والثورات في أمريكا"، وفي عام١٩٨٣م طورت الـ"سي. آي. أي" مناهج التعذيب، حيث أصدرت كتابا آخر بعنوان"التدريب لاستغلال القدرات البشرية"[3]، ويتوافق ما في تلك الكتب من أساليب مع المنهج الذي طُبق في أبو غريب في العراق إلى حد كبير، وكان تلك الكتب تباع في المكتبات حتى تم سحبها من الأسواق في عهد بوش-الأب- ومن أشهر فنون التعذيب التي وردت في تلك الكتب، والتي يدرسها ويطبقها الأمريكان"كسر الأضواء الكيماوية، وسكب السوائل على المعتقلين، وسكب المياه الباردة والساخنة عليهم وهم عراة، وممارسة اللواط، وإجبارهم على النوم بعضهم فوق بعض، وإبقاءهم عراة عدة أيام، وإجبارهم على ارتداء ملابس نسائية،وحرما م من النوم،

---

[1]-أنظر بعض التفاصيل حول ذلك لدى:باك، روبير، الولايات المتحدة-الحلم غير المكتمل، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٢٨١-٣٠٧.

[2]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص١٣٩، وص١٤٥.

[3]-وقد أورد وليم بلوم مقتطفات من كتيبات إرشاد الجيش الأمريكي والاستخبارات المركزية، أنظرها: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص١٠٧وما بعدها.

واستخدام الكلاب المدربة لترىع المعتقلين، وهي أساليب استخدمت وطبقت بحق المعتقلين العراقيين وغيرهم من العرب والمسلمين خلال رحلا م السياحية الأمنية"[١]، وقد رصدت المنظمات الدولية أكثر من١٦٠أسلوبا للتعذيب، ويتم ذلك بالتنسيق مع مخابرات دول عدة، ومنها بعض الدول العربية والأوروبية، ومن أشهر الحالات التي تعرضت للتعذيب وثبت براء م الشاب الكندي/ماهر عرار، والمواطن الألماني من أصل لبناني/خالد المصري، وقد كان من أشهر الأشخاص الذين قاموا بتعذيبه ضابط الاستخبارات الألماني/غيرهارد ليمان، والذي تم تكريمه بعد ذلك بتكليفه بالمشاركة في التحقيقات الدولية الجارية في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق/رفيق الحريري، وقد نشرت صحيفة يونغي فيليت الألمانية صورته وهو يودع الرئيس اللبناني/فؤاد السنيورة على صدر صفحتها الأولى، مع التعليق بأن ألمانيا سحبته بسرعة من حقل الفضيحة[٢]،بل إ م-كما يذكر تشومسكي-لديهم"استعداد للتضحية بالحرب على الإرهاب على مذبح هوسهم بالتعذيب. فمن أجل اختطاف رجل مشتبه به على أنه إرهابي في ايطاليا ونقله إلى مصر ليخضع هناك لتعذيب محتمل عطلت الإدارة الأمريكية تحقيقا رئيسيا كانت تجريه الاستخبارات الإيطالية، وذلك الشخص الذي تم اختطافه هو/ منير المتصدق-أبو عمر المصري-إمام مسجد ميلانو"[٣]، بل إن هناك دراسات أكاديمية متخصصة أجريت عن العلاقة بين المساعدات الأمريكية وانتهاكات حقوق الإنسان-والتعذيب بشكل أساسي- فكانت النتيجة أ ا شديدة الترابط جدا[٤]، بل إ ا حرصت على وضع بعض القوانين التي تحمي جنودها من أي ملاحقات قضائية، ومنها ما يتعلق بالحالة العراقية تحديدا، إذ أصدر الحاكم الأمريكي للعراق المذكرة رقم(٣)بتاريخ٢٠٠٣/٦/١٨م وتتضمن الفقرة(٢/٣)على أن"أي محكمة عراقية بضمنها محكمة الجنايات العراقية ليس لها سلطة على أي فرد من التحالف في أي موضوع سواء أكان مدنيا أم جزائيا"، كما نص القسم(٢)من الأمر على أن"تتمتع سلطة الإئتلاف المؤقتة وقوات الإئتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكا ا وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية"[٥]، وكذا الحال بالنسبة للديمقراطية الفريدة والوحيدة في الشرق الأوسط-أي إسرائيل-فقد أعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية أن جهاز الاستخبارات كان يكذب عليها على مدى ستة عشر عاما، حيث كان يعذب الناس ويخبرها بأ م لم يفعلوا، ومن الطريف أنه ذات مرة وبعد تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية-أمنستي-حول التعذيب في إسرائيل، وكان أحد قضاة المحكمة العليا في الإسرائيلية في لندن، وأجريت معه مقابله من قبل أمنستي. وسألوه أن يفسر النسبة العالية جدا من اعترافات العرب، فقال:انه جزء من طبيعتهم"أن يعترفوا[٦]، وإسرائيل هي بجلاء الديمقراطية الصناعية الوحيدة التي يرخص فيها بالتعذيب قانونا، وذلك بتزكية من لجنة لانداو الرسمية[٧]،

---

[١]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، دار المعرفة-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١١-١٥.

[٢]-الحوراني، محمد،عولمة التعذيب-خفايا سجون الديمقراطية الأمريكية، مركز الراية للتنمية الفكرية،جدة، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص٩٥-١٠٥،والكتاب بجملته توثيق لذلك الإجرام، وكذلك لدى: وليم بلوم في كتابه السابق بتفصيل أكثر،ولدى: معظم بيغ في كتابه:عدو محارب-رحلة مسلم بريطاني إلى معتقل جوانتانامو ذهابا وإيابا.

[٣]-تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٤٦-٤٧، وأنظر: ص٥٣-٥٧، وسيرد المزيد من إيضاح ذلك في المطلب الثالث من المبحث الأول، من الفصل الرابع.

[٤]-أنظر الإشارة إلى تلك الدراسات لدى: تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١٥٢.

[٥]-أنظر في ذلك دراسة:بجك،باسيل،الآليات القانونية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين،مجلة المستقبل العربي،عدد(٣٢٨)حزيران٢٠٠٦م،ص١٢٢.

[٦]-تشومسكي، نعوم، ضبط الرعاع، مرجع سابق، ص١٣١.

الرسمية[١]، ولهم في ذلك شنائع لا حصر لها، ونتيجة لتلك القدوة التي رسمتها الدول الحامية لحقوق الإنسان في العالم فقد أباحت أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم التعذيب، وذلك وفقا لتقديرات منظمة العفو الدولية[٢].

٢-الحق في حماية الحياة الخاصة: سبق أن تم أيراد أن هذا الحق يشمل عدة جوانب حسبما قرر ذلك مؤتمر رجال القانون في أستكهولم، وحيث يعتبر من أكبر الخروق التي يمكن أن ترتكب تجاه هذا الحق هو انتهاك الحق في سرية الاتصالات والمراسلات، وهذا الحق هو الذي دأبت الدول الغربية على انتهاكه، فكما يشبه وليم بلوم وكالة الاستخبارات الأمريكية بـ"مكنسة كهربائية عملاقة في الفضاء، حيث تقوم وكالة الأمن القومية الأمريكية بامتصاص كل شيء وجذبه إليها: فاكس، هاتف م لي، هاتف خليوي، بريد الكتروني، تلكس..اتصالات عبر الصناعية، اتصالات عبر الألياف البصرية، اتصالات عبر الموجات الصوتية، وكل ما يقتضي تشغيله الاستعانة ببطاقة إلكترو-مغناطيسية تكون وكالة الأمن القومي له بالمرصاد بتقنيا ا العالية جدا-سبعة أيام في الأسبوع، أربعة وعشرين ساعة في اليوم-ربما مليارات الرسائل يتم ابتلاعها كل يوم، ولا احد بمقدوره التفلت. لا رؤساء جمهوريات ولا رؤساء حكومات، ولا الأمين العام للأمم المتحدة، ولا البابا، ولا ملكة انجلترا، ولا رؤساء مجالس إدارة الشركات المتعددة الجنسيات، ولا قريب ولا صديق ولا عدو..كل ذلك بموجب نظام اصطلح على تسميته رمزيا بـ"اصطفاف"، والذي أطلق في السبعينات للتجسس على الاتصالات السوفيتية عبر الأقمار الاصطناعية، وقد تولت وكالة الأمن القومي وشركاؤها الصغار-بريطانيا ونيوزيلندا واستراليا وكندا التعاون في أنجاز ذلك التلصص..."[٣]، وقد زاد حدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث لم يعد هناك خصوصية لأحد.

٣-الحق في الجنسية: وهذا الحق لا يكفل لأي أحد فالغرب جعله وسيلة جذب وأغراء لتلك العقول العبقرية المفكرة والمخترعة في كل الفنون، فتجد أن جامعاته تزخر بأولئك المبدعين، بينما تحرم منهم دولهم التي صرفت عليهم ملايين الدولارات لبنائهم، وتعليمهم، وابتعاثهم، ثم بعد ذلك يأتي الغرب ليسطو عليهم بإمكاناته المادية، وإغراءاته المالية، حيث يبلغ حاملي الشهادات العليا-ما فوق الدكتوراه-في العالم الثالث من حاملي نفس الشهادات في العالم(٥٥%)، وأغلب أفراد تلك النسبة سيكون من العاملين في الجامعات الغربية، ومن نتاج ذلك الإغراء والاستقطاب أن ٨٠% من التجهيزات الإعلامية في أمريكا ينتجها خبراء من دول العالم الثالث-كوريا، الهند، البرازيل، العالم العربي-وقس على هذا ما شئت من أوجه النشاطات الأخرى، ولا تحتاج أمريكا إلا إلى ٦٠% من حاجتها من الأطباء الأمريكيين، لأن نسبة الـ(٤٠%) الباقية سيأتون من خارج البلاد، ممن يتم استقطا م عن طريق ذلك الإغواء الممنهج، وقد حققت دول الشمال الغني-وتحديدا بريطانيا وأمريكا وكندا-نتيجة لذلك ربحا صافيا من تلك العقول يبلغ خمسين مليار دولار[٤]، وقد كتبت كاثرين ستيمسون-عميدة مدرسة الفنون والعلوم بجامعة نيويورك- أن"ثلثا خريجي جامعتها في العلوم الهندسية هم من الأجانب، وسيبقون في الولايات المتحدة، حيث يقدمون مساهمات ثقافية واقتصادية وتربوية، وثلث الفائزين بجائزة نوبل الأمريكيين

---

[١]- تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٤٨.

[٢]- وليامز، جيسيكا،٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، ترجمة ونشر: الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٥٩.

[٣]-أنظر تفاصيل عمل ذلك النظام، وغيره من عمليات التجسس الضخمة، وما أثير حولها من اعتراضات لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٦-٣٩٠.

[٤]-المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٣٨١.

لم يولدوا في أمريكا[1]، بينما أولئك الفقراء والمعوزين الذين لا يملكون تلك الإمكانات التي تستغلها وتستفيد منها تلك الدول الغنية فإ م يموتون غرقا في زوارق الموت التي تنطلق بالآلاف على أمل الحصول على ما يقيم أودهم، ولكنها ترتطم بإجراءات لا تليق بالحيوانات فضلا عن البشر، ولذلك فهم محرومون من مجرد الإقامة فضلا عن الجنسية.

ج- الحق في حرية المعتقد: وهذا الحق كما تقدمت الإشارة إليه مكفول بموجب المواثيق الدولية، ولكن عند الممارسة العملية نجد أن الغرب لا ينظر إلى هذا الحق-في الأغلب الأعم-إلا من خلال تلك النظرة الكنسية-وقد سبق الإلماح إلى شيء من ذلك[2]-والتي تحقق له تفوق إيمانه العقدي، ونظرته الإستراتيجية، ومنافحتهم عن كل متحول عن ديانته-وخصوصا الإسلام-وعكس ذلك تجد في ما إذا كان المتحول نصرانيا، وسيرد نماذج على ذلك في المطلب الخامس من المبحث الرابع من الفصل الرابع، بل حتى في توجهات ا تمعات يتم بناءها وفقا للمنظور الغربي، ومن ذلك التوصيتين اللتين وضعهما صندوق النقد الدولي في اية مايو١٩٩٥م للحكومة اليمنية كشرط لكي يتم منحها مساعدات تبلغ قيمتها٢٨٠مليون دولار على مدى أثني عشر شهرا، وكانت التوصيتين كما جاءت على لسان خبير اقتصادي يمني ونشر ا وكالة الأنباء الفرنسية-تتمثل في"الحد من نفوذ التيار الإسلامي داخل المؤسسات الحكومية"، والتوصية الثانية فهي"إلغاء قرار أنشاء البنك الإسلامي" والذي كانت الحكومة اليمنية قد وافقت مبدئيا على إنشائه في شهر أبريل من نفس العام**!!**[3].

المطلب الثالث: الحقوق السياسية.

يشير مصطلح الحقوق السياسية إلى تلك الطائفة من"الحقوق التي تثبت للفرد بصفته عضوا في جماعة سياسية معينة بقصد تمكينه من المشاركة في أدارة ا تمع الذي ينتمي إليه، ويرتبط به برابطة الجنسية"[4]، والهدف منها تمكين ذلك الشخص من المساهمة في أدارة شئون بلده، وهي تثبت للشخص باعتباره عضوا في دولة سياسية"[5]، وهذه الحقوق يميزها ما يلي:

١-أن هذه الحقوق إنما تقرر ليس بقصد إشباع مصلحة شخصية للفرد أو المواطن، بل بقصد التعاون مع الآخرين من أجل التعاون مع الآخرين من أجل تحقيق مصلحة الوطن، والإعلاء من شأنه، وتبعا لذلك فإذا وجد تعارض بين المصلحتين-عند مباشرة حق سياسي معين- فإن الأولوية يتعين أن تكون دوما للمصلحة الأخيرة-أي مصلحة الوطن.

٢-أن مباشرة هذه الحقوق لا ينبغي النظر إليها على أ ا مجرد حقوق فحسب، وإنما هي تتجاوز ذلك لتصبح حقوقا وواجبات في ذات الوقت،وبناء عليه فلا يوجد ما يسوغ التقاعس عن أداء ذلك الواجب في مباشرة هذه الحقوق[1].

[1]- غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، ترجمة/فادي أديب، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٣٨.
[2]-أنظر في ذلك المطلب التاسع من المبحث الثاني من الفصل الأول، والمطلب الثالث من المبحث الثالث من الفصل الأول.
[3]-منصور، أحمد، سقوط الحضارة الغربية-رؤية من الداخل، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ص١١٣-١١٤.
[4]-الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٣٩.
[5]-الصدة، عبد المنعم فرج، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣١٨.

٣-الأصل أن لا يساهم في حكم الدولة إلا من يحمل جنسيتها، ولكن يجوز استثناء من ذلك الاستعانة بموظفين أجانب.

٤-أ ا لا تثبت لجميع المواطنين وإنما لمن تتوفر فيهم شروط خاصة ينص عليها القانون[٢].

١-الحق في **التجمع وتشكيل الروابط، والاتحادات، والمطالبة والاحتجاج السلمي:** هذا البند يشمل أكثر من حق(الاجتماع والارتباط وتكوين الاتحادات والاحتجاج)، وقد حرصت على جمعها هنا مراعاة للاختصار، ولكو ا متناظرة، ويمكن تعريفها بأنه"تجمع طوعي لأناس يشتركون في غرض عام، ويسعون على نحو عام إلى تحقيق هدف عام"، وهي أحدى الحريات الأساسية، وقد نصت على هذا الحق المادة(٢٠)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد(٢١، ٢٢)من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والصادرة في عام١٩٤٨م، وأخرى في حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية صدرت في عام١٩٤٩م، وهي تختلف عن بقية الحريات المعنية بالحق في التعبير، حيث أ ا تتصل بحرية العمل على نطاق منظم، وهي مشتقة بشكل طبيعي من حرية الاجتماع، والتي يمكن أن تضمن حق التظاهر العفوي، لكنها يجب أن تضمن أيضا حق الناس في الاجتماع بشكل دوري مطرد، و يمكن تقليص تلك الحقوق إذ أخذت في تجنيد جيوش خاصة، وتمنع حق وجود الأحزاب أو جماعات الضغط، والكثير من ذلك يتوقف على رغبات الأكثرية، "فحيث يحظر صيد الدبيات لا يمكن لصيادي الثعالب أن يجتمعوا بحرية"[٣].

٢-الحق في **حرية الرأي والتعبير:** وهي تشمل حرية الاتصال، والكلام، والكتابة من خلال الصحافة أو غيرها، وقد حرصت على جمع هذه الحقوق في هذه الفقرة لأ ا مقسمة، ومتعددة على أكثر من مجال، ولكنها يجمعها توفير أكبر قدر من الحرية لآحاد الناس للتعبير عن أرائهم وأفضليا م، وإيصالها إلى الآخرين، فهي تسمح بانتقاد من هم في السلطة، وهي ركن أساسي من أركان حرية معارضة الحكومة، فما من سلطة يجب أن تكون مقدسة حيث توجد حرية الانتقاد،[٤] وهذا الحق قد نصت عليه المادة(١٩)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة(١٩)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وقد وضع ذلك الميثاق ضابطين لتلك الحرية وردا في المادة(٢٠)حيث تمنع أي دعاية للحرب، كما تمنع أي دعوة للكراهية أو العنصرية أو الدينية بصورة تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة، وهذا الحق ورد في المادة(١٠)من الاتفاقية الأوروبية.

وهذا لا يعتبر في حق البالغين فحسب بل تعدى ذلك الى الأطفال حيث نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بأن على الدولة" أن تضمن للطفل القادر على التمييز الحق في بالتعبير بحرية عن رأيه في كل مسألة مه، وأن آراء الأطفال يجب أن تؤخذ في الاعتبار مع احترام سنهم ودرجة نضجهم"، وقد فصلت المادة(١٣)أحكام ذلك الحق.

---

[١]--الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٠.
[٢]- الصدة، عبد المنعم فرج، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣١٨.
[٣]- بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٢٦٨.
[٤]- بيلي، فرانك، معجم العلوم السياسية، مرجع سابق، ص٢٦٩.

٣-الحق في الانتخاب: المراد ذا الحق هو أن يكون"الحكم بموافقة المحكومين، وبيان وسائل المحكومين لإظهار موافقتهم والتزام السلطات الحاكمة بذلك القانون"[١]، وهذا الحق قررته المادة(٢١/١-٣)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة(٢٥/أ-ج)من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونصت كذلك على الحق في الانتخاب، وهو ما ورد الالتزام به في الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان(الافتتاحية، وفقرات٤-٥)، والميثاق الأمريكي للحقوق(٢٣)، وهذا الحق هو ما حرصت المركزية الغربية على التشدق به، واعتباره امتيازا غربيا لا مقارب لها فيه، كما حاولت الإعلان على أن نشر ذلك الحق هو أحدى مهامها الحضارية المقدسة والتي تضطلع بمهمة فرضه على كل شعوب العالم-كما سيرد معنا[٢]- واعتبار ذلك معيار لا ينبغي التنازل عنه، ويجب على كل الدول امتثاله.

المطلب الرابع: تناقض المركزية الغربية مع الحقوق السياسية.

تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق السياسية كثيرة جدا، ولا يمكن الإحاطة ا في هذه العجالة، ونظراً لكون السياسة هي الأداة التي من خلالها تتم إدارة الدول، وتوجيه سياسا ا على مختلف الصعد، وعلى ضوئها يتم وضع الإستراتيجيات بكل أشكالها، ولذلك فهي تعتبر مخلب القط الأول الذي تحرص المركزية الغربية على التمكن منه في كل دول الأطراف، وهي تعزف للوصول إلى ذلك الهدف على أكثر من وتر، ومن أهم تلك الحقوق التي قام الغرب بذبحها بغير سكين مايلي:

١-**تناقضا ا مع الحق في حرية التجمع وتشكيل الروابط، والاتحادات، والمطالبة والاحتجاج السلمي:** تنفرد الولايات المتحدة-كما يقول تشومسكي-بتبني الأدوات القديمة المستخدمة لتخريب النقابات[٣]، وهذا أوضح ما يتجلى في العصر الويلسوني، والذي كان مشروعه يقوم على الدعوة للديمقراطية، ولكنها ديمقراطية رجال المال، والأعمال، ولذلك فإنه عندما كان سيتشكل حركة عمالية تقوم بتشكيل نقابة لها، تم سحقها على يد رعب ويلسون الأحمر[٤]، وأستمر ذلك القمع يزيد ويخبو، بحسب ما تتعرض له مصالح رجال الأعمال من مخاطر، وهذا ما حدا بمنظمة العمل الدولية في عام١٩٩١م، أن تؤيد شكوى تقدم ا إتحاد العمل الأمريكي، حيث نصت على أن حق الإضراب يضيع عندما يضطر العمال المضربون للمخاطرة بفقدان أعمالهم لصالح عمال بدلاء دائمين، وأوصت المنظمة أن تعيد الولايات المتحدة تقييم سياسا ا في ضوء المعايير الدولية[٥]، ولكن تلك الإعادة كانت من خلال استعادة القمع الويلسوني بعد أكثر من ثمانين عاما، في عام١٩٩٢م، عندما هزمت نقابة عمال السيارات المتحدين[٦]، في تاريخ كله مليء باستخدام الدولة لمصلحة أصحاب الشركات، وقمع العمال وتجمعا م، وهذا السلاح البديل-أي استخدام عمال بدلاء-لم يكن موجودا حتى تم إقراره مع بداية عصر المحافظين الجدد بقيادة ريجان، عام١٩٨١م[٧].

---

[١]-جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٧.
[٢]-أنظر الفصل الرابع المبحث الأول"مطلب نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان".
[٣]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٣-٤٥٤.
[٤]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٦٥.
[٥]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٣
[٦]-تشومسكي،نعوم،٥٠١سنة الغزو مستمر،ص٤٥٧،وفيه مبحث بعنوان"قتال حتى الموت"سرد تاريخ صراع العمال،مع أصحاب الشركات، الذين تؤازرهم الدولة.
[٧]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٢.

كما أن من الممارسات التي دأبت الشرطة على استعمالها بحق العمال المضربين"ضر م وتوقيفهم، ومواكبة غير المضربين منهم إلى داخل المصانع، وهذا التقليد دأبت عليه الحكومات خلال ١٥٠من الصراع بين العمال وأرباب عملهم، كما أن ثمة-في أمريكا وحدها-أكثر من عشرة آلاف مؤسسة أمنية تستخدم حوالي مليون ونصف المليون حارس، تعمل في خدمة الشركات والمصانع، لقمع حركات الإضراب عن العمل وإلقاء الرعب في نفوس النقابيين"[1]، ومن صور الانتهاكات الفاضحة لاحتجاجات العمال، أن"رجال مكافحة الجريمة في شمالي كاليفورنيا قاموا بتقطير فُتيلات قطنية مشبعة برذاذ البهار-وهو أقوى بـ(٦٠٠)مرة من البهار الأحمر العادي والحار جدا-في عيون أشخاص مسالمين كانوا قد شكلوا بأيديهم سلسلة متراصة، احتجاجا على قساوة شروط العمل في مصنعهم، ولدى سريان مفعول ذلك المحلول، طفق أولئك العمال يزعقون متلوين من شدة الألم، وبعضهم قضى نحبه نتيجة ذلك الرذاذ"[2].

وقد شكل الثقل الديموغرافي الذي قد يشكله العمال القادمون من دول الجنوب الفقير، إلى الشمال الغني هما مقلقا لتلك الدول، وقد حرصت على وضع العوائق والعراقيل أمام قدومهم إليها، ومن أشهر القوانين في ذلك قانون"بوسي فيني"-وهو نسبة إلى رئيس رابطة الشمال، يومبيرتو بوسي، ووزير الخارجية الإيطالي السابق جيانفرانكو فيني-وهو قانون شبيه بالقانون الذي أعتمد في هولندا، وهي دف إلى تقليص عدد المهاجرين في تلك البلاد، وترحيل كل المشتبه فيهم، واعتبار تعلم لغة البلد الذي يقيم فيه العامل شرطا لتلك الإقامة[3]، والنماذج في ذلك أكثر من أن تنقضي.

٢-تناقضا ا الحق في **حرية الرأي والتعبير:**وهذا الحق يكون متاحا عندما يتوافق مع الرؤية والإستراتيجية التي تؤمن ا وتتبناها المركزية الغربية، وتعتبر المكارثية ونتائجها الكارثية من خير النماذج على ذلك في السابق، وأما الآن فيوجد منظمات قوية لا هم لها سوى محاربة كل صوت يتفوه بما لا ترغبه أو تريده تلك المنظمات، وهي في أغلبها يهودية، ومن أشهر تلك المنظمات منظمة مكافحة التشهير، إذ أ ا متخصصة في الدفاع عن الرؤى التي تؤمن ا وتتبناها إسرائيل، والويل كل الويل لمن يعارضها أو ينتقدها، ولهم في ذلك برامج وآليات محددة لإسكات وحرب الخصوم، وكل ذلك بإسم حرية الرأي والأعلام، والتي هي في الحقيقة حرية لا تتاح إلا لهم حصرا، ومن المقدسات التي لا يقبلون المساس ا مثلا التشكيك في الهلوكوست، أو أعداد اللذين قتلوا في تلك المحرقة، فهذه تعتبر عندهم من المقدسات التي لا يجوز المساس ا بأي حال من الأحوال، ومن تجرأ على ذلك فقد وضعت له القوانين اللازمة بالزج به في السجن، حتى ولو كان هدفها علميا أو أكاديميا صرفا، ومن أشهر من مورس بحقه ذلك الحجر على حريته بسبب ذلك هذه المفكر الألماني الكبير/روجيه جارودي، وغيره كثير، ومن تلك التقارير أو الدراسات التي شن عليها اللوبي اليهودي حربا شعواء تلك الدراسة الأكاديمية التي أجراها أثنين من أساتذة العلوم السياسية الأمريكان بعنوان"اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية"، وقد نشرت بتاريخ٢٠٠٦/٣/٢٣م، للباحثين الأمريكيين/جون مير شيمير، و:ستيفن والت، وقد تعرضا بسبب ذلك لضغوط لا حصر

[1]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٦٧.
[2]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٦٨.
[3]-خليفة، عبد الباقي، محاربة الوجود الإسلامي بقانون بوسي فيني، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٨)، ١٢محرم١٤٢٧هـ، ص٢١.

لها، لدرجة أن الجامعة التي مولت البحث-وهي جامعة هارفارد العريقة-تراجعت عن ذلك وسحبت شعارها من الدراسة[1]، وكذا الحال بالنسبة للسيناتور/هولينغز، والذي أشار في مقال كتبه إلى أن دخول أمريكا إلى العراق لم يكن لأجل المصالح الأمريكية، وإنما كان لأجل المصالح الإسرائيلية، فشنت عليه حملة ساخطة من قبل تلك المنظمة-أي منظمة مكافحة التشهير[2]- وكذا الحال مع كل من لا يتوافق مع ما تريده تلك اللوبيات، والذي يظهر أن حرية التعبير لا تكون إلا لمن يتماهى مع الرؤية والنموذج الغربي، ومن يخالفه فإنه يتم حربه وسحقه بكل أنواع وأشكال السحق.

٣-تناقضا ا مع الحق في الانتخاب: يعتبر شعار الديمقراطية الذي تتغنى به الدول الغربية، وحق الشعوب في انتخاب ممثليها من أكثر الشعارات التي تتغنى ا الديمقراطية الغربية، وهي أكبر من يمارس سحق ذلك الحق، والنماذج في ذلك أكثر من أن تحصى، وأكبر دولة في العالم سحقت ذلك هي أمريكا، وسحق تلك الدول لذلك الحق يمكن أجمالها فيما يلي:

أ-**الإطاحة بالحكومات المنتخبة:** إذا كانت لا تتوافق مع الرؤية الإستراتيجية الغربية، والنماذج في ذلك أكثر من أن تحصى، وهذا تجسد في أكثر من دولة حيث تم الإطاحة بحكوما ا المنتخبة بسبب أ ا لا تتوافق مع المصلحة الغربية، فمعيار الديمقراطية والحق في الانتخاب يتبخر، ويذهب أدراج الرياح إذا لم توافق تلك الحكومات المنتخبة دول رأس المال القوية فيما تريده، ولم تنصع لها في أملاءا ا، والأمثلة في ذلك أكثر من أن تذكر-وسيرد مزيد بسط لذلك عند حديثنا عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، و لا بأس من أيراد بعض الأمثلة هنا- ومنها إطاحة أمريكا بـ"جاكابو آربـ "، رئيس جواتيمالا، والمنتخب ديمقراطيا، وبنسبة٦٥%من أصوات الناخبين، ولكن عندما لم يراعي مصالح"شركة الفواكه المتحدة"الأمريكية والتي كانت تملك٤٢%من أراضي جواتيمالا الصالحة للزراعة، فأراد أن يقوم بتأميم تلك الأراضي الزراعية، فقامت أمريكا بالانقلاب عليه، والإطاحة به وتنصيب حكومة من الموالين لها[3]، وكذا كان الحال مع الرئيس الف ويلي تشافيز والذي تم إسقاطه من قبل أمريكا، ولولا تمسك الشعب به، وإفشاله للتدخل الأمريكي للحق بمن سبقه من الرؤساء الذين لم يوافقوا على الرؤية النفعية المصلحية الغربية والأمريكية تحديدا، وكذا الحال ما يجري لحكومة حماس التي وصلت إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وقام الشعب بالتصويت لها في انتخابات حرة ونزيهة، إلا أن أول من أنقلب على تلك الانتخابات ونتائجها هم أكبر دعاة الديمقراطية المعاصرة-أي الإسرائيليون والأمريكيون- وتم التضييق عليهم وتشويههم بكل صورة، وتم اعتقال قادة الحكومة المنتخبة، وأعضاء ا لمس التشريعي المنتخبين من حركة حماس والزج م في السجن، والحصار الكلي والشامل لقطاع غزة لأن أهله اختاروا حركة حماس، وكان من آخر ما قاموا به في دعم تلك الديمقراطية الوليدة ذلك الدك الممنهج والتدمير اللامعقول لقطاع غزة برمته تشجيعا للديمقراطية التي صدع الغرب رؤوسنا بذكر مآثرها، ومن تلك الحكومات التي أنقلب عليها الغرب حكومة مصدق في إيران عام١٩٥٣م، وغواتيمالا١٩٥٤م، والكونغو١٩٦٠م، والإكوادور١٩٦١، وبوليفيا١٩٦٤م، واليونان ١٩٦٧م، وفيجي ١٩٨٧م[4]، وبلغاريا١٩٩٠م، وألبانيا

[1]-أنظر عن تلك الدراسة وما مورس بشأنها من حرب إعلامية تحقيقا بعنوان:دراسة أكاديمية أمريكية تحذر من أخطار اللوبي الصهيوني، مجلة المجتمع، العدد(١٦٩٦).
[2]-أنظر ذلك لدى: بايبر، مايكل كولينز، كهنة الحرب الكبار، ترجمة/عبد اللطيف أبو بصل، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١١-١٢.
[3]- بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٥.
[4]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٣٦.

عامي١٩٩١م و١٩٩٢م[1]، والقائمة طويلة، ولكل منها قصته التي ليس هذا مقام بسطها، ولكن لعل الإشارة إليها يكفي، ومن عجائب حرصهم على هذا الحق أن أمريكا قطعت مساعدا ا عن باكستان عام١٩٧٨م، بعد وصول ضياء الحق إلى السلطة، وتذرعت آنذاك بأن القانون الأمريكي يمنع دعم أي دولة تطيح بنظام ديمقراطي، وتحل محله نظاما عسكريا[2]!!، ليس هذا وحسب بل إن من يقف أو يتسبب أو يشارك في الإطاحة بالدكتاتوريين الذين تحتضنهم أمريكا فإنه يعاقب، ومن الأمثلة على ذلك أنه "رفض منح دورا ماريا تليز، بطلة النضال الشعبي الذي أطاح بنظام سوموزا الفاسد في نيكاراجوا، تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة للتدريس في كلية هارفارد للاهوت. لقد اعتبرت تليز إرهابية لأ ا ساعدت في الإطاحة بطاغية وقاتل جماعي مدعوم من أمريكا"[3]، وهي تروج لمثل تلك التحالفات القاتلة بمسميات خادعة مثل"التحالف من أجل التقدم"، والذي ينتج عنه ما عبر عنه سيمون بوليفار بقوله"يبدو أن القدر قد أختار الولايات المتحدة كي تفرض سيطر ا ونفوذها على أمريكا اللاتينية وتسبب البؤس لسكا ا تحت شعار براق هو: الحرية"[4]، وهذا الشعار تستخدمه أمريكا مع كل من تسحقهم، وكذا الحال بالنسبة لفرنسا مع دول الوسط والجنوب الأفريقي، ولذلك فهي تحرص على بقاء الحكام الموالين لها، وتخرج لذلك الإخراجات اللازمة لإظهارهم بمظهر الديمقراطيات المتحضرة[5].

ب- إفساد الانتخابات: وذلك من أجل منع وصول أي مرشح لا يدين بالولاء للغرب، ولمنظومتهم القيمية، ومنظورهم الإستراتيجي، والاقتصادي..الخ، وتبعا لذلك فقد قامت المركزية الغربية بإفساد عشرات المحاولات الانتخابية، وقد عد وليم بلوم ما يزيد على العشرين نموذجا التي أفسد ا أمريكا بمفردها[6]، فما بالك بما فعلته فرنسا وبريطانيا ونحوها من دول التمركز الغربي التي تجعل الانتخابات وسيلتها لحكم مستعمرا ا السابقة بالنيابة، وفي حال قدوم مرشح لا ترضى عنه تلك الدول فإنه يتم الانقلاب على الديمقراطية برمتها في سبيل إسقاط ذلك المرشح، كما حدث في الانتخابات الجزائرية في التسعينات، والتي-كما يقول جارودي-"قام ديمقراطيونا الفرنسيين الممتازون بقرع الطبول والمزامير بـ"أنتخابات حرة"، وهاهم يحققون السيناريو الذي جاء لدى/بورتو بريخت بأسلوب تكمي يفضح عملية الخداع والاحتيال"الشعب صوت. هو قد أدان قادته. فأبسط الحلول إذا هو أن نحل الشعب وننتخب شعبا آخر"، وهذا ما كان بالفعل.نعم ديمقراطيونا-يقول جارودي-على شاطئي الأطلسي، يتلذذون بانتصارهم: فحرية السوق مكفولة، وصندوق النقد الدولي سيكون بإمكانه أن يفرض بحرية في الجزائر سياسة الاعتدال، أي تجميد الرواتب، حرية الأسعار، ضغط الدعم الاجتماعي، وهو بذلك يعمل من خلال قروضه واستثماراته، على ترسيخ أركان السلطة، التي أعاقت وعطلت على ديانة أخرى إمكانية زعزعة ربوبية السوق"[7]، وقريبا من ذلك ما حدث في هاييتي إذ عمل"المعهد الجمهوري الدولي"، وهو مجموعة بناء الديمقراطية العزيزة

---

[1]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٤٢.

[2]-زيدان، أحمد موفق، لماذا قطعت أمريكا مساعداتها عن باكستان؟، مجلة البيان، العدد(٣٥)، جمادى الثاني-١٤١١هـ، ص٤٦، ولكن هذا القانون لم يتم تذكره أو الاسترشاد به عندما أنقلب الجنرال/ برفيز مشرف على حكومة نواز شريف، لأن ذلك كان بما يتوافق مع المصالح الغربية!!.

[3]- تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٤٨.

[4]-أنظر في ذلك: مصيلحي، د/السيد الحسيني، التنمية والتخلف-دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، ص١٩٨وما بعدها.

[5]-لتفاصيل حول الديمقراطية الفرنسية في أفريقيا أنظر: الابتزاز الفرنسي، منصور، أحمد، سقوط الحضارة الغربية-رؤية من الداخل، مرجع سابق، ص١١٥-١١٧.

[6]-أنظر:بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٢٣-٣٣٥، كما افردها بكتاب بعنوان"قتل الأمل-تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية ".

[7]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٤.

على قلب بوش"، وعمل دونما كلل على تشجيع المعارضة للرئيس أرستيد، وساعده في ذلك احتباس المعونات الماسة للغاية بحجج مشكوك فيها في أحسن الأحوال، وعندما بدا أن ارستيد سيفوز في انتخابات حقيقية، اختارت واشنطن والمعارضة الانسحاب، وهي حيلة معهودة لتشويه سمعة الانتخابات التي ستتمخض عن النتيجة غير المتوخاة وتبع ذلك وقوع انقلاب عسكري، وطرد الرئيس من البلاد، وشيوع الإرهاب والعنف بشكل واسع تخطى كل ما عرف في عهد الحكومة المنتخبة"[1]،-ومثل ذلك ما حدث في نيكارجوا في عام١٩٨٤م، وفي ويلا في كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥م- وكذا ما حدث في الانتخابات الكينية ٢٠٠٧م والتي كان مرشحا للفوز ا وبقوة/رايلا أودينجا ولكن أمريكا تضامنت مع رجلها وحليفها الرئيس مواي كيباكي وحدث تزوير على نطاق واسع، ومع ذلك كانت كل الدلائل تشير إلى فوز أودينجا، مما حدا بكيباكي إلى إعلان فوزه، وتنصيب نفسه رئيسا للبلاد، ولم تتأخر واشنطن في إعلان قبولها لتلك النتيجة[2]، وسيرد مزيد بسط وأمثلة لذلك[3]، ومن عجيب ما وقفت عليه في ذلك ما ذكره بلاتونوف-مؤلف روسي-عن كيفية قيام الماسونية وبالتنسيق مع الاستخبارات الأمريكية بتفكيك الشيوعية، وبناء ديمقراطيتها الجديدة وفق المنظور الأمريكي[4].

ج-عنصرية الانتخابات: والذي تمثل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط-بحسب الرؤية الغربية-أنموذجه المتفرد، والتي تعرف بأ ا دولة للشعب اليهودي، وهي تضع العديد من الحقوق والامتيازات لأي إنسان في العالم يتصف بأنه يهودي ويسعى للعيش هناك، مهيمنا على السكان العرب الأصليين. وهذه الديمقراطية المتفردة تفرض على الناس أن يختاروا من بين المرشحين الصهاينة، ولا يمكن أن يترشح أي مرشح يعترض على الطبيعة اليهودية للدولة، ويمنع المرشح من شغل المناصب إذا كان يرى أن إسرائيل يجب أن تكون دولة علمانية ديمقراطية يتمتع سكا ا جميعا بالمساواة في الحقوق. وفي المقابل فإن هذا التمركز الغربي الذي ينظر إلى تلك الديمقراطية العنصرية بعين الرضا، كان ينظر إلى الديمقراطية الشيوعية التي تفرض على الناخبين أن يختاروا من بين المرشحين الشيوعيين فقط بأ ا نوع من الحكم الشمولي[5]!!.

المبحث الثاني: أثر المركزية الغربية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والمراد ذه الحقوق في مجملها أ ا "تخول الأفراد الحق في الحصول على أو اقتضاء خدمة أساسية من الدولة باعتبارها الجماعة السياسية التي يعيشون في كنفها"[6]، وهو ما يعبر عنه بالجيل الثاني من حقوق الإنسان، أو ما قد يسميه البعض بالحقوق الإيجابية، والتي تعتبر العدو الأول للنظرية الرأسمالية، وذلك لما تشكله من التزامات على الدولة الرأسمالية، وعلى شركا ا العابرة للقارات، ولذلك فإن هذه الحقوق هي التي تلكأت أمريكا في المصادقة عليها، منذ تولي آباء الليبرالية الجديدة-من المحافظين الجدد، بقيادة رونالد ريجان سدة الحكم في ثمانينات القرن الماضي-فقد أصرت تلك الإدارة على

[1]- تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٣٢١-٣٢٢، وفيه مزيد بسط عن التكتيكات التي تستخدم لتخريب الحق في الانتخابات.

[2]-تحقيق بعنوان"كينيا..هل تشعل واشنطن بلد الثورة والفقراء؟، مجلة المجتمع العدد(١٧٨٤)في٣/١/١٤٢٩هـ، ص٣١.

[3]- أنظر: المطلب الثالث من المبحث الأول من الفصل الرابع.

[4]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي-التاريخ السري للماسونية،ترجمة/مازن نفاع دار علاء الدين،دمشق،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م، ص٢٢٩-٢٥٩.

[5]-وايز، تيم، تعريف الديمقراطية-ضمن كتاب:العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٥، وفيه مزيد تفصيل لذلك.

[6]- الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٢.

رفض تلك الحقوق –أي الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية- وعلى تقليص عدد غير قليل من الحقوق المدنية والسياسية، وذلك لأن أول من يسحق من خلال تطبيق نظرية الليبراليين الجُدد هي تلك الحقوق[١]، ويعجبني في توصيف ذلك ما كتبه فليب بارير عندما قال"إن أكثر المواد تلوثا للكوكب هي إلى حد بعيد-وبعيد جدا-اللامساواة: فهي أكثر بكثير من التسربات السمية للصناعات المحتدمة شمالا وجنوبا والتي هي أصلها، وأكثر بكثير من حرائق الغابات والحروب وا اعات التي تنتجها، فهذه اللامساواة تدمر الكوكب بضربات مدن الصفيح، بنهبها رأس المال الأخضر للبلدان الفقيرة التي لم تعد تستطيع أن تفعل شيئا آخر خلاف دفع ديو ا عيناً"[٢]، ويعتبر هايك، وتلميذه ميلتون فريدمان-والذي أشتهر بقوله المأثور"لا يوجد وجبة غذاء مجانية"[٣]-من أشهر مهندسي ذلك التوحش والتغول-أي الليبرالية الجديدة-والتي كان من نتاج تطبيقها ا أنه لا يوجد دولة في العالم أخذت بتلك النظرية إلا وسحقت فيها تلك الحقوق، ولكن تختلف درجات السحق باختلاف الدول، ووضعها الاقتصادي، فاقتصاد الليبرالية الجديدة يتنكر للدولة، ويسحق مجتمعها، ويسخر منها حال أرباحه ورخائه، ولكنه ما أن يمر بصعوبة أو أزمة فأنه يطالب بمنة الدولة، فلا يعبأ عندئذ بالأصول الليبرالية للسوق، بل تستخرج القروض، والإعانات بسرعة، ويبادر حسب العبارة الشهيرة إلى"خصخصة المكاسب، وإشراك الجميع في الخسائر"[٤]، وهو عين ما تعاني منه، وطبقت لإنقاذه الليبرالية الجديدة في أزمتها الحالية، وهذه النظرة التي تنحاز بكل وضوح للأغنياء ضد الفقراء هي أحدى أهم الأسباب التي جعلت خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتعثر، ولا يأخذ حقه الكامل ومداه الحيوي الضروري[٥]، وسيكون حديثنا في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: في مفهوم الحقوق الاقتصادية ومصادرها.

يمكننا القول أن الحقوق الاقتصادية هي أم الحقوق حيث أن الصراع على الإقرار بمشروعية تلك الحقوق ابتداء كان هو محور التجاذب بين الرؤية الرأسمالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى، ولكن بعد اوي المنظومة الاشتراكية وسقوطها وهيمنة الرأسمالية الغربية وتمكنها وتغولها إلى الحد الذي أصبحت معه تلك الحقوق تشكل صداعا مزعجا لتلك الرأسمالية التي لا تعترف إلا بمنطق الربح ولا غيره، ولذلك كان وقوفها وتصديها لتلك الحقوق لأ ا قد تحد من أرباحها، وكذا الحقوق الاجتماعية، ومن أهم تلك الحقوق التي ورد التقنين لها بصورة جيدة، وورد النص على التزام كل الدول بتلك الحقوق فقد نصت المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن"تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف ا في هذا العهد، سالكة

[١]-أنظر سردا تاريخيا موثقا لويلات تلك الرأسمالية المتوحشة، وحرصها على قمع كل دولة حاولت النهوض باقتصادها-كالصين ومصر والهند-لدى: تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٢-٧١.
[٢]-بارير، فيليب، موتى العولمة الأحياء، ضمن كتاب الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٣٨٥.
[٣]--أنظر: بيلي، فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص٤٤٤.
[٤]-بروكنر، باسكال، بؤس الرفاهية-ديانة السوق وأعداؤها، ترجمة/عبد الله السيد ولد أباه، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٥٦.
[٥]-أنظر في أسباب ذلك الإخفاق: المصري، شفيق، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٩٢/١-١٩٣.

إلى ذلك جميع السبل المناسبة وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية"، ولكنها عند التطبيق تصبح-تلك القوانين-هشيما تذروه الرياح، ومن أهم تلك الحقوق ما يلي:

١-**الحق** في **الغذاء:** يعتبر الحق في الغذاء من الحقوق التي لا تقبل المساومة، أو التحكم ا، وتعتبر من أهم مقومات الأمن الإستراتيجي لأي بلد يرغب في استقلالية قراره، وسادته على أرضه، ولذلك فقد جاء النص على"حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولأسرته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة"-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادة(١/١١)أو"حق كل شخص في أن يكون متحررا من الجوع"المادة(٢/١١-أ)،ويلزم من ذلك القيام بواجب إيجابي في"تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية تبعا للحاجة" المادة(٢/١١-ب)، ويعتبر الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الصادر عام١٩٧٤م،وإعلان روما الخاص بالأمن الغذائي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة"الفاو"في عام١٩٩٦م هما المرجعية الكبرى لإقرار تلك الحقوق وبيان ماهيتها، بالإضافة إلى إعلان الجمعية العامة حول الحق في التنمية في٤كانون/ديسمبر١٩٨٦م،وقرار الجمعية العامة حول الطعام كحق أنساني عالمي في ٨كانون١٩٨٦م.

٢-**الحق** في **الملكية:** وهذا الحق من الحقوق التي أقر ا المادة السابعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أن"لكل شخص الحق في التملك بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره"، وأكدت على أنه"لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا"، وهذا الحق قد يكون في ملكية شيء مادي محسوس كالأراضي والبيوت ونحوها، وقد تكون تلك الملكية لشيء معنوي أو من صنع القانون كبراءات الاختراع، أو حق التأليف.

٣-الحق في **الصحة:** عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأ ا"حالة من السواء البدني، والذهني، والاجتماعي وليست مجرد غياب المرض أو العجز"[١]، و ذا التعريف فإن إشباع الحاجات الإنسانية مجتمعة هو الذي يؤدي إلى الصحة الجيدة، وقد تم النص في المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص"حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن أرادته والتي تفقده أسباب عيشه"، وتنص المعاهدة الدولية لحقوق الطفل على أن"لكل طفل الحق في مستوى معيشي يسمح بالنمو الجسمي والعقلي والأخلاقي"، وتقول المادة(١٢)من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بندها الأول"تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه"، ومن المقرر أن من الشروط الدنيا للصحة أربعة عوامل يعتبر توفرها أهم عوامل التمتع أطول وقت بالصحة، وهذه الشروط هي"الماء المشروب، والغذاء المتوازن، والسكن الملائم،

---

[١]-حسونه، وفيق، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، ترجمة: عبد السلام رضوان، من منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدون مكان أو تاريخ نشر، ص٢٠٧.

والتعليم"[1]، ويشمل الحق في الصحة أمرين رئيسيين: أحدهما وقائي، والآخر علاجي، فالوقائي يسمى"حفظ الصحة"، والمراد به"حماية كل المعرضين للمرض بحكم عامل الفقر والجهل بعدد من التدابير أهمها: التلقيح، والتربية الصحية، وتحسين المحيط، والتقصي-أي محاولة اكتشاف الأمراض قبل استفحالها"[2]، أما الجانب الآخر وهو العلاجي ويسمى بـ"رد الصحة"، والمراد به الإجراءات التي تتخذ عندما يسقط الإنسان فريسة للمرض، إما لحادث طارئ، أو لعيب خلقي، أو لانعدام الظروف الصحية وفشل سياسة الحفاظ على الصحة"، كما تم التنصيص على الحماية من بعض الأمراض ومعالجتها في مواثيق دولية، كما هو الحال مع مرض الإيدز، إذ صدر إعلان التزام-دولي-بشأن فيروس نقص المناعة المكتسبة-الإيدز، وكان ذلك في عام٢٠٠١م[3].

المطلب الثاني: في تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الاقتصادية.

يعتبر استخدام الإجراءات الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي، من أهم التقنيات التي يستخدمها الغرب، لفرض أرادته، وإملاء مشاريعه، ولذلك عندما حاولت دول الجنوب الفقيرة الحد من تلك الإجراءات، بتقديم مشروع قرار عرضته دول الجنوب على الجمعية العامة عام١٩٩١م ضد"استخدام الإجراءات الاقتصادية وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، أحبط الغرب ذلك المشروع، لأن تلك الإجراءات هي التقنيات المفضلة-إن استثنينا الإرهاب-التي تسعى من خلالها إلى تدمير البلدان الناشئة المستقلة مثل كوبا، ونيكاراجوا، دون أن تكف في الوقت ذاته عن الترنم بمحاسن السوق الحرة، ولكن كل ذلك يحدث بعيدا عن وسائل الإعلام الشمالية المهيمنة[4]، وهذه أحدى الآليات التي يتم من خلالها الاعتداء على تلك الحقوق وسحقها، ومن أهم الحقوق الاقتصادية التي تمرست دول التمركز الغربي على تدوس عليها دون حساب لأي مشاعر إنسانية أو أخلاقية أو دينية، ومن أهم تلك الحقوق:

١- **تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الغذاء:** يعتبر الحق في الغذاء أحدى الحقوق السيادية التي لا تقبل المساومة، أو التفاوض، ومن أجل خرق تلك الاستقلالية، والقضاء على مفهوم السيادة لدى دول الأطراف، ، وجناية أكبر قدر من الأرباح، وهي سياسة استعمارية قديمة قدم الاستعمار نفسه، وللطرائق التي"استخدمتها انجلترا في الهند دلالة مميزة. فهي لم تتردد في تدمير الصناعة اليدوية الهندية واقتصاد الغذاء كله، فالمهم وحده هو النتيجة الماثلة في جعل الهند تختص آنذاك بزراعة القطن الذي سيصنع بعد ذلك في مانشستر ويعاد تصديره بصفته منتجا ليباع في الهند، زراعة واحدة وإنتاج واحد، يمثلان الوجه الأساسي للنمط الاستعماري، ولا بد من التوسع في زراعة القطن على حساب الزراعات التقليدية دون اكتراث بحاجات الشعب الأصلي. وقبل ذلك كان ثمة اقتصاد غذائي يتيح توازنا شبه صحيح في المنتجات التي يحتاج إليها السكان. وهذه السنغال ظاهرة من النوع ذاته. فعندما فرض كبار صانعي الزيوت الفرنسيين-ولاسيما فريق زيوت

---

[1]- المرزوقي، منصف، الحق في الصحة، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٨٨/١.
[2]- المرزوقي، منصف، الحق في الصحة، ضمن كتاب: الإمعان في حقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٨٩/١.
[3]-أنظر نص ذلك الإعلان لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ٣١٩/١.
[4]- تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٨.

لوسيور-وحدة زراعة فستق العبيد-من٨٠-٨٥%من أنتاج السنغال-على حساب الزراعات الغذائية الأخرى نجم عن هذا التوجه نتيجتان رهيبتان: تجويع السكان وتسميم الأرض أي تشكيل طبقة من الغضار الأحمر على سطحها يجعلها غير صالحة لأية زراعة، وفي البرازيل بعد أن تم الفراغ من سلب مناجم الذهب والأحجار الكريمة، ونضب معينها، تم الاتجاه إلى تنمية زراعة قصب السكر، وعندما كف السكر عن أن يعود بأرباح كافية تقرر زراعة البن، إلى أن تمت تصفية الزراعات الغذائية ولم يكف القطر عن معرفة مجاعات مخيفة مازال الشمال الشرقي من البرازيل يعانيها إلى اليوم...ومن ذلك أن فرضوا على بلد أسلامي تحرم ديانته الخمر -وهو الجزائر خلال الاستعمار- وحدة زراعة الكرمة، وبذلك قُضي على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائدا من قبل. وأصبحت الجزائر تستورد القمح بعد أن كانت تصدره. وقد أحيطت تبعيتها منذ ذلك الحين على الصعيد الاقتصادي بكفالة مزدوجة لتصدير خمرها وهي لا تدري ما تصنع به ولاستيراد القمح الذي تحتاج إليه"[1]، وعلى هذا النحو يتصل استغلال العالم الثالث والسيطرة عليه ويزداد خطرا في أشكال جديدة، فقد فرض على كوستاريكا وغواتيمالا ترجيح جانب زراعة الموز لحساب الاونايتد فروت، مثلما فرضت زراعة شجر المطاط على ليبيريا لمصلحة شركة فايربستون للإطارات، حيث حققت من سنة١٩٤٠-١٩٦٥م ربحا يقدر بـ(١٦٠مليون دولار) من ليبيريا"[2]، وهذا الإثراء كله يقابله جوع وإفقار منظم لآحاد تلك الشعوب المستغلة والمستضعفة. ولا تزال تلك السياسة قائمة إلى اليوم ولكن اختلفت الأقنعة، إذ أصبحت الشركات الاستعمارية الكبرى هي من يقوم بذلك نيابة عن أولياء نعمتها، وحرصا من رائدة الرأسمالية العالمية على رصد أوضاع الغذاء العالمي، والسيطرة عليه، وتوجيهه الوجهة التي يرغبها السادة البيض، فقد أنشئت الهيئة الأمريكية لمراقبة الزراعة العالمية، وهي كما يقول عنها مارتن وشومان بأ ا"تدرس على نحو تآمري الوثائق المتعلقة بالإنتاج الكلي المتوقع لأهم أنواع الحبوب واستهلاكها فيما يزيد على مائة دولة.."[3]، ليتم من خلال ذلك دراسة أنجع السبل للسيطرة على العالم من خلال بطو م، وهذا ما حدث لذلك الحق من خلال الضربة الساحقة وجهت له بواسطة"اتفاقية الزراعة"، التي فرضتها الدول الغربية، حيث كانت الزراعة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، قد ظلت خارج نطاق الجات، لأن الولايات المتحدة كانت قد هددت-ولوقت طويل-بأن تنسحب من الجات إذا لم يسمح لها بالاستمرار في حماية ما تنتجه من السكر، ومنتجات الألبان، والسلع الزراعية المحلية، ومن أجل التصدي لأي تصدعات قررت الجات عدم فرض أية أحكام على الزراعة، لكن مع مقدم السبعينات كانت أوروبا قد أصبحت مصدرا لأطعمة تغل الأرباح، وأخذ التنافس بين القوتين الزراعيتين العظميين-الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية-يتسم بالضراوة، وكان كل منهما يريد فتح العالم الثالث سوقا جديدة لصادراته الزراعية، ولتحقيق ذلك فقد كان عليهما أن يدفعا بمزارعي العالم الثالث الى الإفلاس-البطالة، والتوقف عن العمل، وإحلال بيزنسات محلية محلهم، وفي جولة أورجواي للمفاوضات الزراعية، أقصت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي جميع ممثلي دول العالم الثالث، واتفقا على أحكام تغطي الزراعة، حيث حظرت اتفاقية بلير هاوس١٩٩٢-١٩٩٣م على العالم الثالث حماية زراعته، واستثنيا نفسيهما-أي الاتحاد

[1]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨.
[2]-جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٦.
[3]-بيتر مارتين، هانس، و:شومان، هارالد، فخ العولمة-الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، مرجع سابق، ص٨٤.

الأوروبي وأمريكا-في دعمهما لزراعتهما، بزعم أن الدعم كان ساريا قبل عقد الاتفاقية، ونتيجة لذلك فقد ا مرت تدفقات هائلة من الواردات الزراعية على البلدان النامية[١]، بدون زيادة متكافئة في صادرا ا، ونتج عن هذا الاقتحام هروب العمال الزراعيين المُقتلعين في العالم الثالث إلى المدن، وتركيز كبير في ملكية الأرض بأيدي طبقة البيزنس الجديدة، وفي اية التسعينات أنفقت دول الاتحاد الأوروبي في ظل برنامج الاتحاد الأوروبي الزراعي المشترك(٤٢) بليون دولار سنويا لدعم مزارعيها، فيما خصصت(٣٠)بليون دولار فقط معونة تنموية لجميع دول العالم الثالث، لجميع الأغراض، وارتفع مستوى الدعم الكلي للزراعة في البلاد الغربية من(١٨٢)بليون دولار عام١٩٩٥م-العام الذي أنشئت فيه منظمة التجارة العالمية-الى(٢٨٠)بليون دولار عام١٩٩٧م، و(٣٦٢)بليون دولار عام١٩٩٨م[٢]، وقد بلغ الدعم(٥٦٠)مليار دولار، وهو ما يعادل سبعة أضعاف المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية[٣]، ونتيجة لذلك فقد كان هناك أنتاج مهول لأنواع المنتجات الزراعية، والتي تشمل الحبوب، واللحوم، والألبان ومشتقا ا، والخضروات، والفواكه، والزيوت النباتية، والسكر..، وكانت تلك السلع تفرض على البلدان النامية بأسلوب فظ، وتباع بسعر التكلفة، والنتيجة الحتمية حرمان الدول الفقيرة من حقها في أمنها الغذائي، أو ما توصل إليه ستيجليتز بأن الدول الغنية"كثيرا ما تمتدح التجارة الحرة، والتعرفات الجمركية، والمعونات المالية، للحد من واردات الدول الفقيرة، ولحرما ا من التجارة التي تحتاج إليها للتخفيف من وطأة الفقر، وللسعي من أجل نموها الاقتصادي"[٤]، فالأغذية "التي ينتجها العالم المتقدم تكفي لإطعام ٨مليار نسمة، وهناك ثلاث دول-الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا-تخزن فائض حبوب يزيد عن١٠٠مليون طن. علما أن٣-٤%من تلك الحبوب تكفي لتجنب ملايين الوفيات، ولكن تلك الدول لا تفعل"[٥]. وهذا الاحتكار نتج عنه أن قفزت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة٨٣% منذ العام٢٠٠٥م[٦]، وهو ما ترتب عليه نشوء أزمة غذائية طاحنة في معظم أرجاء العالم، إذ يموت كل يوم عشرين ألف إنسان من الجوع-بمعناه الحرفي-وهناك تسعمائة مليون إنسان يعانون من سوء التغذية الحاد[٧].

-ومن صور الاعتداء على الحق في الغذاء: استغلال منظمة الزراعة العالمية-الفاو-من قبل الدول الكبرى: وذلك من خلال الشركات الكبرى، فـ"منذ أن أخذت شركات متعددة الجنسيات تسهم في أعمالها لم تعد تلحف على تنمية الزراعة في أقطار العالم الثالث تنمية متسقة، بل تحرص على مطالب الصناعة الزراعية الكبرى، لمصلحة بعض أقطاعيي العالم الثالث، بالإضافة إلى الحرص على مصلحة شركات إنتاج الآلات الميكانيكية. وقد حول هذا التحالف-مع أقطاعيي الأرض وضد الشعوب-منظمة الفاو إلى عميل للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، ففي الحبشة مثلا امتدت زراعة البن

[١]-فالدهايم، كورت، الرد، ترجمة:د/عصام الخضراء، و:د/نبيل الحيدري، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٢٠٩.

[٢]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٦-٤١٧.

[٣]-بيتر مارتين، هانس، و:شومان، هارالد، فخ العولمة، مرجع سابق-مقدمة المترجم- ص٢٥.

[٤]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٣-٤١٦، والأمثلة في ذلك أكثر من أن تحصى، وأنظر على سبيل المثال التفاصيل حول النموذج الهاييتي لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١١-١١٢، وتجد نماذج أكثر من التدميرية التي أحدثتها لبرلة الزراعة، وهي صور تثير العجب والاستغراب من ذلك القدر من التوحش الذي لا يرحم. أنظر: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص٩٣-١١٢.

[٥]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٦٤.

[٦]-كولير، بول، سياسة الجوع-كيف فاقم الوهم والجشع أزمة الغذاء؟، ترجمة: حسام حسني بدار، مجلة الثقافة العالمية، العدد(١٥٦)-سبتمبر/أكتوبر٢٠٠٩، ص٦.

[٧]-الشهال، نهلة، مقال بعنوان: أزمة الحليب في أوروبا: حين لا يمكن أخفاء الواقع، صحيفة الحياة، (١٦٩٧٧)بتاريخ٨-شوال-١٤٣٠هـ، ص٢٢.

والقطن في وادي اواش إلى مناطق الكلأ. وفي أفريقيا الغربية-في الساحل-احتكرت الشركات المتعددة الجنسيات آلاف الهكتارات لزراعة القطن من أجل التصدير على حساب الإنتاج المحلي للحبوب الضرورية لغذاء السكان.

وحتى في الداخل الأوروبي أضر تغول الشركات الكبرى ضد صغار المنتجين حتى تم سحقهم، على سبيل المثال فقد تجمع مئات الألوف من مربي الأبقار الحلوب للتظاهر عدة أسابيع، وقاموا بسكب ملايين اللترات من الحليب لكون سعر بيع الحليب لشركات التصنيع والتوزيع أعلى من كلفة الإنتاج، وقد انتحر عشرات من مربي الأبقار الحلوب ضيقا بالخراب الذي حل م، والذي كان من نواتجه أن أنخفض عدد مربي الأبقار من خمسمائة ألف عام١٩٨٤م إلى مئة ألف مربي أبقار حاليا، إذ أصبحت كبرى الشركات المصنعة للألبان يربون أبقار لا علاقة لها بالأرض أو بالمرعى، حيث باتت تولد وتربى وتحلب في بنايات من الأسمنت، وتأكل علفا صناعيا مدرا للحليب، وتحقن بكل أنواع المواد الكيمائية، وهو ما أضر بدوره بالمزارعين الفعليين وبأبقارهم، ودفعهم إلى التظاهر والخروج على تغول تلك الشركات، وما تعتزمه دول الاتحاد الأوروبي من التوجه إلى إلغاء الدعم على الغذاء في عام٢٠١٥م، ومعاملته كأي سلعة أخرى[١].

- ومن الانتهاكات التي ترد فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ما يتعلق بـ"نظام حقوق الملكية الفكرية"، هو أنه منح الشركات-وللمرة الأولى-براءات لأشكال الحياة الخاصة بالبذور، حيث ضغطت الشركات المنتجة للأطعمة المعدلة وراثيا بلا رحمة من أجل هذا الشرط، فمثلا تملك شركة مونسانتو براءة بذور فول صويا-راواند آب ريدي-والتي كانت حتى وقت قريب تتحمل كل مبيدات الأعشاب الضارة، وهي لاعب رئيسي في أسواق فول الصويا والذرة في أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وفي سوق القمح الأوروبي، وهو ما سيرتب على ذلك ارتفاع أسعار هذه المواد الأساسية-نظرا للحقوق التي تتطلبها الملكية الفكرية لهذه المنتجات-كما أن هذه الشركات تستخدم نظام التربس لإنتاج نباتات معدلة وراثيا لا تنتج بذورا لزرعها في السنوات التالية، والتي لا بد أن تخصب بمنتجات باهظة الثمن تصنعها الشركات نفسها، والحصول على برأ ا[٢]، ومن خلال ذلك أصبحت بنوك الجينات التي تقدمت بوعد المحافظة على الأنواع كـ"أدارة تقوم بالوصاية، وتكوين قلاعا تكنولوجية تحت أشراف شمالي"[٣]، و"كان من ثمار ذلك أن أسعار عدد من المنتجات الزراعية كالقمح وفول الصويا ارتفعت بنسبة تقارب٨٠-٩٠%على التوالي، وهي بلغت مستويات قياسية، ومن أسباب ارتفاعها بالإضافة إلى ما تقدم أن جزء منها أصبحت تستعمل كوقود حيوي[٤]، وهذا اعتداء آخر على الحق في الغذاء.

-ومن ذلك الاعتداء على الحق في الغذاء سوء استخدام نظام التريبس الأخرى هو ما أصبح يسمى"البيوقرصنة-أو القرصنة الحيوية"، حيث أنه في ظل هذه الممارسات تحصل هذه الشركات، أو الجامعات على براءات نباتات عرفتها بلدان العالم الثالث لقرون، ثم تنتزع إتاوات حقوق الملكية إذا أرادت تلك البلدان الاستمرار في زراعتها، كانت أحدى الحالات

---

[١]- الشهال، نهلة، مقال بعنوان: أزمة الحليب في أوروبا: حين لا يمكن أخفاء الواقع، مرجع سابق، ص٢٢.

[٢]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة،مرجع سابق،ص٤١٦-٤١٧، وبتوسع أكثر لدى: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، ص١١٩.

[٣]- فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١١٨.

[٤]-نعيم، موسى، هل يمكن للعالم أن يتحمل وجود طبقة وسطى؟، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٧١.

الكلاسيكية هي محاولة شركة رايس تك، من آلفين تكساس، الحصول على براءة هجين الأرز الهندي البسمتي، الذي كان يزرع في أرجاء القارة الهندية منذ أكثر من قرنين من الزمان، وحتى الآن فقد اقتصرت حقوق استعمال تلك البراءة داخل الولايات المتحدة، بعد أن نددت ا جميع بلدان العالم الثالث[1]، وكذلك حدث مع نبات الكركم عندما أستحصلت كلية الطب في الميسسبي على براءة اختراع كمادة شافية للجراح. إلا أن ناشطين هنود طالبوا بسحب البراءة، على اعتبار أن ذلك الاختراع تم أخذه ببساطة عن معرفة النساء الهنديات المتوارثة منذ زمن طويل بذلك، وأنه يعتبر ملكية فكرية لهن، وأن الجامعة سرقته من أجل أن تحقق بذلك أرباحا لن يشاركها فيها المالكون الحقيقيون لذلك الاختراع، ونجحت الدعوى، وسحب حق الإنفراد بالاستثمار والاستخدام من الجامعة[2]، و ذا تصبح الشركات في وضع تبتز فيه أرباحا احتكارية من البلدان الفقيرة، بالهيمنة على قطاعا ا الزراعية، وفرض ما تأكله وتتداوى به عليها، إن وجد ما تأكله أصلا!

-ومن انتهاك الحق في الغذاء تدمير المنشآت المعنية ذا الحق: ومن ذلك قيام واشنطن بضرب مصنع لإنتاج حليب الأطفال في العراق، وادعت أنه مصنعا لإنتاج الأسلحة البيولوجية، بينما أكدت الحكومة النيوزيلندية التي كان خبراؤها الفنيون قد تفقدوا مرارا وتكرارا منشآت ذلك المصنع، وأجمعوا على أنه مصنع لإنتاج الحليب للأطفال، وقد ساندهم في ذلك التأكيد والجزم المتعهد الفرنسي الذي شيد المنشأة. بالرغم من ذلك بقي رئيس هيئة الأركان المشتركة كولن باول مصر على القول"لقد كان مصنعا لإنتاج الأسلحة البيولوجية، ونحن متيقنون من ذلك"[3]، وقصف مستودعات الأغذية التابعة للأمم المتحدة في غزة، من قبل القوات الإسرائيلية، وقد نتج عن كل تلك الصور من الاعتداء على حق الإنسان في الغذاء تضاعف مطرد في أعداد الجائعين حول العالم، حيث قدر مجلس الغذاء العالمي في عام١٩٩٣م عدد الجائعين بأكثر من (٥٥٠)مليون جائع مزمن في العالم النامي، وأنه سيرتفع عدد أولئك الجائعين إلى أكثر من مليار نسمة[4]، أو كما أوردت أحدى الباحثات أنه يتعرض للجوع واحد من كل خمسة أشخاص من سكان العالم، أي ثمانمائة مليون شخص[5].

٢- تناقضات المركزية الغربية الحق في **الملكية:** تنظر المركزية الغربية إلى هذا الحق وتحترمه إذا كان الأمر يتعلق بممتلكا ا هي، أو بممتلكات أحد رعاياها، أما إذا تعلق الأمر بممتلكات أحدى دول الأطراف، أو رعاياها فإن ذلك الحق يعتبر أمرا ثانويا، ولذلك نجد ذلك الدك الممنهج في كل الحروب التي خاضتها المركزية الغربية وبربريتها لكل الممتلكات العامة والخاصة، وهي لا تفرق في ذلك بين الملكية العامة، والملكية الخاصة، بل حتى الملكيات المنصوص على حقها بالحماية نصا كدور العبادة والمدارس والمستشفيات ونحوها من الأملاك المتعلقة بمصالح الناس العامة، وحاجا م الضرورية، والتي قد تكون مرتبطة م وبحيا م فهذا آخر شيء يمكنها أن تفكر فيه، و ما أرتكبته تلك المركزية في تاريخها البعيد والقريب شواهده لا تزال قائمة، فما أرتكبته فرنسا في الجزائر، وما فعله الانجليز في مصر، وما قام به الأمريكان في فيتنام والعراق

---

[1]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١٧.
[2]- فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١١٨.
[3]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٣٢.
[4]-جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٤٨.
[5]-أنظر تفاصيل ذلك وإحصاءاته لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص١٦٧.

وأفغانستان، وما قامت وتقوم به ربيبتهم إسرائيل في فلسطين وشواهدها التي لا يمكن حصرها لكثر ا وكو ا أكبر من أن يحاط ا كلها تدل على أن ذلك الحق من آخر الحقوق التي يمكن أن تلتفت إليه تلك الحضارة. هذا ما يتعلق بالاعتداء على تلك الملكية من خلال الحروب، أما إذا تعلق الأمر بشركا ا العابرة للقارات وحقوق تلك الشركات، فإ ا لأجل تلك الحقوق تفلس دولا، وتجوع شعوبا من أجل أن تحفظ حقوق تلك الشركات، وضمان تخمة أصحا ا البيض النبلاء؟!!. أما ما يتعلق بالاعتداء عليها من خلال المصادرة فإسرائيل كانت ومازالت وستظل النموذج الأكثر نصوعا في هذا الجانب وهي تقوم بذلك الاعتداء الممنهج على حقوق الفلسطينيين، وهي إنما قامت ككيان على اغتصاب الملكيات، ولا زالت إلى اليوم تمارس ذلك وخصوصا ما يشاهد هذه الأيام من مصادرة واسعة لمنازل وعقارات الفلسطينيين في القدس، للتوصل إلى تغيير هويتها السكانية، وإعلا ا مدينة يهودية خالصة، وهو امتداد لنهج سابق ابتدأه نتنياهو في ولايته السابقة، إذ شجع استيطان السكان اليهود في مدينة القدس، ممن قدموا لتوهم من بلاد الشتات[1]، في مقابل حرمان تام للسكان الأصليين من مجرد القيام بعمليات ترميم لبيو م، وهو ما يشكل قاعدة ثابتة في سياسة إسرائيل، وبأموال غربية[2].

٣-تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الصحية: يمكن القول أن أخطر انتهاك للحق في الصحة يكمن في التخلي عن العلاج للمرض"رد الصحة"بسبب العجز عن دفع ثمن الخدمات الصحية، والتي أصبحت في زمن العولمة الرأسمالية تجارة تخضع لقانون العرض والطلب، وتتباين فيها جودة الخدمات حسب المال الذي بحوزة المريض، ويعتبر غياب الضمان الصحي الفاعل وانتشار جيوب الفقر من العوامل الحادة التي تمنع الناس من التمتع بما يوفره الطب الحديث من إمكانات، ونتيجة لذلك فقد أعلن مؤتمر "الما آتا" أن الأوضاع الصحية لمئات الملايين من البشر في العالم في الوقت الحاضر هي أوضاع غير مقبولة، وخصوصا في البلدان النامية، فأكثر من نصف سكان العالم لا يتمتعون بميزة الرعاية الصحية المناسبة[3]، ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية مسؤولية تقييم الحاجات الصحية للمجتمعات المحلية على عاتق الخدمات الصحية المحلية[4]، حيث يرتبط الاحتياج الأساسي للرعاية الصحية بالوضع المعيشي الذي اكتملت له أسباب الراحة، وعلى ذلك فلا بد من إشباع الحاجات الأساسية الأخرى حتى نكفل تلبية الحاجات الصحية ويعتبر عدم التوازن بين الحاجات وإمكان توفير الموارد سببا رئيسيا للمشكلات الصحية، ويعتبر ار ان القرار الاقتصادي لدول الأطراف لدول التمركز الغربي سببا جوهريا لتلك المشكلات، وما تسببه ضغوط المؤسسات الدولية من فقدان للموارد، أو توجيهها وجهة رأسمالية صرفة لا تعلق لها بالحق الإنساني، ومن ضمنها الحق في الصحة سببا جوهريا في تدهور-إن لم يكن ضياع-تلك الحقوق، هذا بالإضافة إلى احتكار الغرب للمعرفة الطبية، والعلاجية، إضافة إلى أمتلاكمة القوة الاقتصادية الجبارة، التي تمكنه من تمويل تلك المعرفة، ومنع إيصالها إلى دول الجنوب الفقير، ومن العوامل المهمة في ضياع الكثير من الحقوق الصحية لدول العالم الثالث، ما ورد في تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية/هيروشي ناكاجيما أن(١١)مليون طفل يموتون سنويا من أمراض

---

[1] -رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٩٢، وقارن ذلك بما لدى: وايز، تيم، تعريف الديمقراطية-ضمن كتاب: العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم-السياسة الخارجية لأمريكا وإسرائيل، مرجع سابق، ص٢٠٤-٢٠٥.

[2] -أنظر ذلك التمويل في تقرير بعنوان:كيف تمول الجمعيات الخيرية الأمريكية بناء المستوطنات الصهيونية،مجلة المجتمع،عدد(١٨٧٢)في٢١شوال١٤٣٠هـ،ص٢٢.

[3] -غبور، سمير، تعريف الحاجات الإنسانية وتقييمها، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص٦٦.

[4] - غبور، سمير، تعريف الحاجات الإنسانية وتقييمها، ضمن كتاب: علم البيئة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص٦٤.

سهلة المعالجة، لأن العالم المتقدم لا يريد أن يقدم الموارد الضئيلة الضرورية للتغلب على تلك"المأساة القابلة للمنع"، أو ما يعبر عنه بـ"الإبادة الجماعية الصامتة"التي يجب أن تشعرنا جميعا بالعار، وفي حزيران١٩٩٥م نشرت اليونيسيف-صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة-تقريرها السنوي الذي يقدر أن(١٣)مليون هو عدد الأطفال الذين يموتون لأن البلدان الغنية تنكر عليهم قروشا من المساعدة، وبالرغم من هذا التقرير المحزن، إلا أن الكونغرس الأمريكي قرر خفض مقداره الثلث من الدعم الذي تقدمه أمريكا لليونيسيف للعام التالي١٩٩٦م، وكذلك تقليص المساعدات الخارجية بمقدار٣ مليارات دولار، بينما لم تمس٣ مليارات دولار تذهب إلى بلد غني يخدم مصالح أمريكا-أي إسرائيل-وأيضا٢.١مليار دولار لمصر للأسباب نفسها[1]، وكذا الحال بالنسبة لمرض الإيدز، والذي بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية فإن ملايين من البشر يلقون حتفهم سنويا بسببه، مقارنة بمئات الآلاف الذين تودي بحيا م الحروب، فإن عدد ضحايا الإيدز يقرب من عشرة أضعاف ضحايا الحروب، وعلى الرغم من أن العقاقير التي قد تمنع انتقال المرض، أو معالجتها بتناول المضادات الحيوية، متوافرة وموجودة، ولكنها بعيدة المنال نظرا لغلاء سعرها، وعندما قامت حملات مكثفة من جمعيات المصابين بالإيدز، والمنظمات المهنية لتخفيض سعر تلك الأدوية أو توفيرها، خرج أندرو ناتيوس-رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-برد ينضح بالعنصرية، حيث قال"الناس في الكثير من أرجاء أفريقيا لا يعرفون شيئا عن الساعات، ولا يستخدمون الوسائل الغربية لمعرفة الوقت، بل يلجئون إلى الشمس لهذا الغرض. وهم عندما تطلب منهم تناول عقار عند الساعة العاشرة سيردون عليك: ماذا تعني بالساعة العاشرة؟!!"[2]، فتأمل ذلك!!

-ومما أذهلني حول انتهاك الحقوق الصحية ما كتبه أحد الأطباء والباحثين المتخصصين في مرض الإيدز وقد ذكر أن فيروس (HIV) المسبب لمرض الايدز ليس ضارا، وهو بالتبعية لا يسبب نقصا في المناعة لدى الإنسان، ولكنه حدث تلاعب في المختبرات أوجد البيئة الصالحة لينقلب إلى وحش يهدد البشرية، وذكر أن التلاعب ندسة جينات الفيروسات من قبل علماء الحكومة الأمريكية، وقيامهم في شهر نوفمبر من عام١٩٧٨م بحقن الرجال الشواذ في نيويورك ليقوموا مقام فئران المختبرات في تجارب حول مرض التهاب الكبد(ب)، وفي أكتوبر من عام١٩٧٩م ظهرت أولى حالات الإيدز عند رجال من الشواذ في منهاتن، كما أن هناك صلة بقيت طي الكتمان بين تفشي مرض الإيدز في أفريقيا والانتشار الواسع لبرامج اللقاحات الواسع التي قامت ا منظمة الصحة العالمية في السبعينات من القرن العشرين في أفريقيا الوسطى، وبشكل خاص برنامج استئصال الجدري، وأن هناك تعتيم متعمد على نظرية صناعة الإنسان للإيدز في الأدبيات العلمية، وفي وسائل الإعلام التي تسيطر عليها كبرى الشركات[3]، لينتهي إلى خلاصة ز الوجدان والضمير-كما يقول/ بدر الرفاعي-وهي أن المرض تصنيع بشري مقصود دف القضاء على بعض الجماعات غير المرغوب فيها، بما فيها جماعات الشواذ

---

[1]- تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٦٨.

[2]- برادول، د/جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، ترجمة ونشر/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٢.

[3]-كانتويل،ألان،الأصول السرية للإيدز،ترجمة:د/شادي بطاح، مجلة الثقافة العالمية،عدد(١٣٩)نوفمبر٢٠٠٦م،ص١٥١، وقد أسهب في ذكر الأدلة على ذلك، وأحال على عدد من المراجع الأجنبية، وقارن بما أورده/محمد مقدادي في كتابه: أمريكا وهيكلة الموت، المؤسسة العربية للنشر، بيروت،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م،ص٨٦-٨٧.

والسود، وأن الحكومة الأمريكية خططت ونفذت سرا برنامجا للقضاء على الشعوب السوداء في أفريقيا، وذلك في سعيها لضبط ازدياد عدد السكان في العالم[١].

وكذا الحال بالنسبة لمرض أنفلونزا الخنازير والذي ذكر عدد من المتخصصين أنه تم تصنيعه في المعامل الأمريكية، ونشره ولقاحه-بعد ذلك-بين الناس لتحقيق عدد من الإستراتيجيات والمكاسب[٢]، ومن أهمها: تحقيق أعلى عائد لشركات الأدوية من ذلك الرعب الجماعي وما يتبعه من نواتج التطعيم والعلاج. ففي فبراير ٢٠٠٩م قامت شركة باكتسر-أحدى الشركات الكبرى لإنتاج اللقاحات-بإرسال لقاح فيروس الأنفلونزا الموسمي إلى(١٨)بلدا أوروبيا، وكان اللقاح ملوثا بفيروس أنفلونزا الطيور الحي، ومن لطف الله أن قررت الحكومة التشيكية بإجراء أختبار للقاح كخطوة روتينية، وعينت شركة(Biotest)التشيكية لإختبار اللقاحات، وعندما تم تجريبه على حيوانات المختبر كانت الصدمة أن جميع الحيوانات التي تم تلقيحها بذلك اللقاح ماتت. وقد تبين بنتيجة مخبرية خطورة ذلك اللقحا، وقضاءه على الإنسان. ولكن وبالرغم من كل ذلك فلم يتخذ بحق الشركة أي أجراء-فلم تحاكم، ولم تعاقب-والكارثي في الأمر أن تلك الشركة تطبق نظام الحماية البيولوجية والمسمى بـ"مستوى السلامة الحيوية٣"، والذي يجعل من المستحيل عمليا وتقنيا أن يقفز-حتى فيروس واحد من الفيروسات قيد البحث والدراسة من قسم البحوث إلى قسم تصنيع اللقاحات-وهذا يعني بوضوح أن التلويث كان متعمدا. والعجيب أنه بدلا من مقاطعة تلك الشركة ووضعها على القائمة السوداء فقد كافأ ا منظمة الصحة العالمية بعقد تجاري لإنتاج كميات كبيرة من لقاح أنفلونزا الخنازير، والتي من المقرر أن يتم توزيعها في جميع أنحاء العالم في خريف هذا العام. وكل ذلك الإجرام الذي تمارسه هذه الشركة، وغيرها من شركات الدواء الغربية إنما هو بتغطية من الكونجرس الأمريكي والذي قام بتمرير قانون منح بمجبه الحصانة لتلك الشركات ضد أي ضرر ينتج عن تلك اللقاحات، وهو ما ينبيء بمستقبل مظلم لصناعة الدواء ومستهلكيه[٣].

-ومن صور الحرب على الصحة ذلك الإعلان العدائي الذي تمارسه المؤسسات الأمريكية للإعلان عن السجائر، والذي ضخم نسبة التدخين بين الشباب والنساء، في بلدان آسيا والتي أُجبرت على فتح أبوا ا أمام تلك السلع، عبر التهديد بعقوبات قاسية، ونتيجة لولع أمريكا بحرية التجارة، وحرية الكلام للمعلنين عن المواد القاتلة، والسامة، فقد تضاعفت تلك التجارة خمسة أضعاف من عام١٩٧٥-١٩٩٦م[٤]، ويجب أن لا نعجب عندما ندرك أن أكثر من٧٠%من مدخني العالم يعيشون في دول الأطراف[٥]، بل إن كلينتون عندما حاول الوقوف في وجه كارتلات شركات التبغ، وأنتهج سياسة صحية تعيق مصالحهم، تم الإيقاع به من خلال فضيحته مع مونسكي، والنائب العام الذي استمات ضد كلينتون-كينيث ستار-

[١]-الرفاعي، بدر سيد، الإيدز مؤامرة أم إبادة جماعية، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد(١٣٩)نوفمبر/ديسمبر٢٠٠٦م، ص٤.
[٢]-أورد ذلك بالإضافة إلى معلومات خطيرة حول الموضوع، وحول تواطؤ منظمة الصحة العالمية في ذلك، والمسيطر عليها تاريخيا-كما يقول- من عائلة روكفلر، هورتوزين، لوينارد، في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة في برنامج"بلا حدود"، في يوم الإربعاء١٨/١٠/١٤٣٠هـ.
[٣]-أنظر تقرير موثق وخطير حول ذلك بعنوان"أنفلونزا الخنازير..أين الوباء..في المصل أم في الداء؟!، مجلة المجتمع، العدد(١٨٧٩)، في١١/١٢/١٤٣٠هـ، ص١٢-١٥.
[٤]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية، مرجع سابق، ص١٠٧.
[٥]-أنظر تفاصيل ذلك وإحصاءاته لدى: وليامز، جيسيكا،٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص١٩٩.

والمرسل من قبل لوبي التبغ القوي، كان هو نفسه المحامي السابق لذلك اللوبي[1]، وهذا مثال مأساوي لنتائج رفاهية لاهوت السياسة المتعصب، الذي رفع التجارة إلى أعلى مرتبة بين القيم الإنسانية.

-ومن صور تناقض الغرب مع الحقوق الصحية نظام حقوق الملكية الفكرية"التربس"والتي برهنت على أ ا منجم ذهب بالنسبة للشركات الغربية الكبرى، و لذا نجد الاقتصادي الدولي ستيغلير حساس بشكل خاص تجاه معاهدة منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية. إذ يرى أن تلك المعاهدة هي حكم من النظام العالمي الجديد "على الناس بالموت"، بفرضه تعرفات وضرائب مستحيلة كي تدفع لشركات الأدوية مقابل الأدوية ذات العلامة التجارية. "إ م لا يكترثون إن عاش الناس أو ماتوا"، وهو يرى أن هدفها هو منع البلدان الفقيرة من نسخ أو امتلاك التكنولوجيا بالأسلوب الذي كانت الدول المتقدمة-حاليا-قد استخدمته أثناء مسيرة نموها الاقتصادي، حيث تنص الاتفاقية على امتلاك الشركات المتعدية الجنسية حماية لبراءات اختراعها لمدة حدها الأدنى عشرون عاما،وتضع عبء البرهان في حالة أي نزاع على المتهم، وهذا مثال آخر على الدول الغنية، وهي تركل السلم كي تمنع الدول الفقيرة من اللحاق ا-والذي تقدم الحديث عنه-وقد سبق الإشارة عن خطورة هذه الاتفاقية على ما يتعلق بالأمن الغذائي، ونفس الخطر يتهدد الأمن الدوائي، إذ طلبت دول العالم الثالث السماح لها باستيراد أو تصنيع نماذج نوعية رخيصة، من العقاقير، التي لها براءات اختراع، لمعالجة مشكلا ا الصحية العامة الحادة، وهو أمر تحظره اتفاقية التجارة العالمية، وقد أيد جميع أعضاء منظمة التجارة إرجاء التفسير الصارم للنصوص الخاصة بالأدوية في الاتفاقية، إلا الولايات المتحدة، والتي طالبت أن تقتصر الاستثناءات على بعض الأمراض كالإيدز، والملاريا، والسل، وبعض أمراض المناطق الحارة، وزعمت أن صناعة العقاقير ينبغي أن تستمر في تلقي أثمان مرتفعة من أجل تمويل الأبحاث في المستقبل!.

-ومن ذلك أن(١٠%)من الدولارات العالمية المنفقة على الأبحاث الطبية تنفق على المشاكل التي تؤثر في(٩٠%)من سكان الأرض، إذ أن شركات الدواء الكبرى عليها أن تبقي المساهمين فيها سعداء، وقد أثبتت أحدى الدراسات التي نشرت في ا لة الطبية ذي لانسيت أن نسبة(١%)فقط من العقاقير الـ(١٥٥٦)عقارا التي تم تطويرها في الفترة من١٩٧٥م-٢٠٠٤م كانت عقاقير لمعالجة الأمراض المهملة، كداء السل والملاريا والتي تفتك بحياة(٥.٦)مليون شخص سنويا، ونحوها من الأمراض التي تنتشر في الدول الفقيرة[2]،وبقية النسبة(٩٩%)من العقاقير المطورة تتعلق بأمراض أبناء الشمال المتخمين!!.

-ومن ذلك أن منظمة الصحة العالمية كانت تطالب بإبعاد الناس عن مناطق المستنقعات في ليبيريا بسبب المخاطر الصحية الكبيرة الكامنة فيها، إلا أن هيئة المساعدات الأمريكية قامت بدفع مشاريع تطوير حقول الأرز جنوب مناطق المستنقعات التي أوصت منظمة الصحة بإبعاد الناس عنها[3].

---

[1]-ذكر ذلك: فريميون، أيف، دعاية واحدة تساوي ألف قنبلة..-الجرائم الإعلانية في الحرب الحديثة، ضمن الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سابق، ص٤٢٨.

[2]- تشيك، إيريك، السعي إلى الدواء، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص١٩.

[3]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٦٣.

-ومن ذلك التجارب الطبية والبيولوجية، والتي تجريها الولايات المتحدة على البشر، ومن أخطر تلك التجارب التي أُجريت لتعديل أو التحكم في السلوك البشري، واستغلالها لعدد من العلماء في ذلك البرنامج، والذي أطلق عليه"أرتي شوك، أو النبات الشوكي"[١]، وكذا الحال ما تقوم به إسرائيل، حيث منحت وزارة الصحة الإسرائيلية حوالي(١٠٠٠)ترخيص لشركات عقاقير من أجل اختبار تلك العقاقير الخطرة على الفلسطينيين المعتقلين والمسجونين في السجون الإسرائيلية[٢]، والوقائع في ذلك أكثر من أن تحصى[٣].

-ومن ذلك أن صحة البشر في دول الأطراف أصبحت مرا للنفايات الغربية، فبدلا من رميها، يتم أطعام الفقراء ا، فالأغذية المقدمة من ا موعة الأوروبية عادة ما تصحبها كثيرا من الشكاوى، وهو ما عبر عنه عضو البرلمان الأوروبي بقوله"إنه من غير المقبول أن نقوم بتصدير غذاء لا نأكله نحن أنفسنا"، وفي أعقاب انتشار الإشعاع الصادر عن حادث تشرنوبل في روسيا عام١٩٨٦م، تحولت كميات من الأغذية الملوثة التي تعد غير قانونية في أوروبا إلى شحنات أعانة، ويكشف هانكوك في كتابه-سادة الفقر-أن أحدى المساعدات التي قدمتها إحدى المنظمات الأمريكية الخاصة إلى كمبوديا إبان ا اعة الكبرى هناك١٩٧٩-١٩٨٠م، كان الغذاء ا قديما لدرجة أن أصحاب حدائق الحيوان رفضوا إعطاءه لحيوانا م في سان فرانسيسكو، كما أن فعالية الأدوية قد انتهت قبل خمسة عشرة سنة[٤].

-ومن ذلك أن مصنع الشفاء للأدوية قد رفع نسبة الاكتفاء الذاتي والدوائي السوداني من أقل من٥% إلى أكثر من٥٠% بتصنيعه حوالي٩٠%من الأدوية المستعملة في معالجة الأمراض المميتة في هذا البلد، المليء بالفقر حتى حد اليأس. لكن في٢٠آب/أغسطس١٩٩٨م ارتأت الولايات المتحدة أن تبعث بأكثر من دزينة من صواريخ توماهوك لتدمر ذلك المصنع، حارمة الشعب السوداني خلال لحظات من جني ثمار ذلك الإنجاز الطبي. واستندت واشنطن في تبرير الغارة إلى صور جوية ملتقطة لمصنع الشفاء لتزعم أنه ينتج أسلحة كيميائية. وفي نفس الوقت أوحت أن مالك المصنع/صالح إدريس من المقربين لجماعات الإرهابيين ومتورط في تبييض الأموال. ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل سارعت إلى تجميد ودائع لإدريس في المصارف اللندنية بقيمة(٢٤)مليون دولار، ولم تستطع واشنطن إثبات أي من مزاعمها في مواجهة الدلائل الحسية وشهادات الخبراء التي أجمعت على نفي أي قدرة للمصنع على إنتاج أسلحة كيميائية[٥].

المطلب الثالث: في مفهوم الحقوق الاجتماعية ومصادرها.

[١]-أنظر وثائق وكالة الاستخبارات الأمريكية: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة-وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٧٣-٧٦.

[٢]-شهد بذلك كل من رئيس لجنة العلم في الكنيست الإسرائيلي، كما أكده رئيس قسم العقاقير في وزارة الصحة الإسرائيلية، أمام أعضاء الكنيست الإسرائيلي في الجلسة نفسها، أنظر: تقرير لجنة حقوق الإنسان(الدورة٥٤، البند٤، من جدول الأعمال المؤقت-للجنة الفرعية لمنع التعذيب وحماية الأقليات، الدورة٤٩، البند-٧، من جدول الأعمال المنعقد في: ١٩أغسطس١٩٩٧م، بواسطة: عبد المنعم، د/هويدا محمد، العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، طبع مهيب صبري للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

[٣]-للمزيد حول ذلك أنظر الفصل الذي عقده:محمد العربي بوقرة بعنوان"الجنوب خنزير هندي في مختبر الشمال"،في كتاب:العلم ضد العالم الثالث، ترجمة:د/فهيمة شرف، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٩٣-١٤٣، والكتاب مليء بحقائق مخزية تبين حجم التحيز الغربي في هذا الجانب، وتواطوء منظمة الصحة العالمية في ذلك، و: ريجيس، أد، بيولوجيا الجحيم-التاريخ السري لأمريكا في الحرب الجرثومية، ترجمة/أحمد فوزي، المجلس الأعلى،القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٥م .

[٤]- هانكوك، غراهام، سادة الفقر، ترجمة:د/ناصر السيد، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، حيث أورد ملخصا عنه، ص١٢٥-١٢٦.

[٥]-بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٣٠-٤٣١.

الحقوق الاجتماعية مطلب ملح ومهم لاستقرار كل مجتمع، والحفاظ على لحمته، وبناء هويته، وهذا الحقوق مما جعلتها الدول الأطراف حقوقا فطرية لا تقبل الجدل، وهي تشكل مكونا جوهريا لبنيتها الثقافية، بينما المركزية الغربية، ومن خلال نظر ا إلى فردية الإنسان، وبناء منظومتها الحقوقية وفق ذلك المنظور، هو الذي جعل تلك الحقوق قد تلتزم ا الدولة، ولكنها لا تملك أي رصيد لها على الصعيد البنيوي للمجتمع، ولذلك فأنه عندما تتخلى الدولة عن تلك الحقوق فإنه ينشأ عنها من المآسي ما لا حدود له، ومن أهم تلك الحقوق التي حرصت المركزية الغربية على النص عليها وتضمينها في نصوص قانونية، ولكنها قامت بسحقها على صعيد الواقع العملي، ما يلي:

١-**الحق** في **الضمان الاجتماعي:** يمكننا تعريف ذلك الحق بأنه"سياسة حكومية وبرنامج لتأمين سلامة ورخاء الناس الذين يعجزون لأسباب متنوعة عن تأمين احتياجا م الأساسية"[١]، وهذا الحق نصت عليه المادة(٢٢/أ)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي نص على"أن لكل شخص بوصفه عضوا في ا تمع حقا في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له من خلال ا هود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته"، وأكد ذلك المادة التاسعة من ميثاق الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إذ ورد فيها أن على الدول الأطراف في الميثاق أن"تعترف بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في هذا التأمين الاجتماعي"، كما تم تخصيصه بعدد من المواثيق الدولية ومن أهمها: اتفاقية بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة في التأمين، وكان ذلك في عام١٩٣٥، واتفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي تم عقدها في عام١٩٥٢م، واتفاقية بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي، وقد صدرت عام١٩٦٢م، واتفاقية بشأن إقامة نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، وقد صدرت في عام١٩٨٢م[٢]. كما ورد النص على ذلك الحق في عدد من المواثيق الإقليمية والقارية الأخرى بخلاف ما سبق[٣].

٢-**حماية الأسرة:** الأسرة هي: التي تشكل وحدة ا تمع الطبيعية والأساسية الجماعية له، وقد تم النص على حماية هذا الكيان الذي منه تتشكل هويات الأمم في المادة(٢٣) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، وقد تضمن الميثاق ستة حقوق للعائلة يجب حمايتها ومن أهمها: الحق في الزواج لمن هم في سن الزواج، وأن لهم الحق في تأسيس عائلة نتيجة لذلك الزواج، ولزوم وضع التدابير اللازمة التي تساوي حقوق الزوجين حال انفكاك رابطة الزوجية، كما يضيف ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حماية خاصة للأمهات قبل الولادة وبعدها في المادة(١٠/١-٣)، هذا بالنسبة للأسرة كوحدة، وككيان متكامل، أما بالنسبة لهم كأجناس فقد تم النص على حقوق بعض أفرادها، حيث تم اختصاص المرأة بجانب كبير من الحقوق تم التنصيص عليها في المواثيق الدولية، كما تم التنصيص على حقوق الطفل، حسبما سيرد بيانه.

---

[١]-جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٢]-أنظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٣٦/١-١٧٨.

[٣]-أنظر مثلا:الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان-برتوكول"٩"، والميثاق حول العنصرية المادة"٥"، والميثاق حول النساء المادة"١/١١-هـ"، والميثاق حول الطفل مادة"٢٦"، وقوانين منظمة العمل الدولية حول الأمن الاجتماعي مادة"١٠٢"، والميثاق حول اللذين بلا دولة مادة"٢٤"، والميثاق الاجتماعي الأوروبي"١٢/١"، وغيرها كثير.

٣-حقوق الطفل: يعتبر الأطفال مستقبل الأمم التي يولدون وينشئون فيها، فإذا ما أحسن الاهتمام م وتوجيههم، وبناءهم كان نتيجة ذلك الغرس مشرقا ومبهجا، ولذلك فقد اهتمت الشرائع السماوية والأرضية بالطفل وتنشيته لما يشكله ذلك من أثر بالغ على مستقبل الأمم والحضارات، وتبعا لذلك فقد نصت المواثيق الدولية أن لكل طفل الحق-دون تمييز بالعنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الأصل الاجتماعي أو القومي أو الملكية أو الولادة-الحق في تدابير حماية على النحو الذي يتطلبه كقاصر من طرف عائلته ومجتمعه ودولته، وهو ما نصت على ذلك المادة(٢/٢٥)، والمادة(١/٢٤)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وميثاق الحقوق الاقتصادية (٣/١٠)، كما صدر عدد من المواثيق المستقلة الخاصة بحقوق الطفل ومنها على سبيل المثال إعلان حقوق الطفل الصادر في عام١٩٥٩م، وإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حال الـ اعات المسلحة، وقد صدر في عام١٩٧٤م، واتفاقية حقوق الطفل عام١٩٩٠م، واتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، وقد صدرت في عام١٩٩٩م، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الـ اعات المسلحة، والصادرة عام٢٠٠٠م. والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والصادرة عام٢٠٠٠م، كما تم تحديد الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية، والأعمال غير الصناعية بموجب الاتفاقيتين المقررتين لذلك ١٩٣٧م، واتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والتي صدرت عام١٩٧٣م. كما تم أنشاء لجنة حقوق الطفل، وتم تحديد أعمالها في أول اجتماع لها[١]. كما تم النص على حقوق الأطفال في عدد من المواثيق الإقليمية والقارية التي تشارك فيها دول المركز الغربي، إذ تمُ نص عليها في الميثاق الأوروبي(١/٥)،والأمريكي(١٩-٥/١٧)

٤-حقوق المرأة: لعله لم يحظى حق من حقوق الإنسان بقد ما حظيت به حقوق المرأة من الاهتمام، وكثرة المعاهدات المتعلقة بذلك، وهي من الحقوق التي جاءت المعاهدات الدولية، والمواثيق الأممية على التأكيد عليها، ولكن كانت في مرحلة ما قبل الحداثة حقوقا فيها درجة من العقلانية والمنطقية، وهي بلا شك وفق الرؤية والنظرة الغربية، والحق الذي ركزت عليه المواثيق الدولية هو الحق في المساواة، فكان أن صدرت اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة في عام١٩٥٢م لمساوا ا بالرجل في هذا الجانب، وتم التأكيد على ذلك في المادة(٣)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية على"تأمين الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة للتمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والمنصوص عليها في الميثاق"، كما نصت المادة(٢٦)على أنه يجب أن يمنع القانون أي تمييز..على أساس مثل العنصر واللون والجنس..."، وبعد ذلك صدر إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في عام١٩٦٧م، وبعد ذلك تم إصدار اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء في١٨كانون١٩٧٩م، وفي عام ١٩٩٣تم إصدار إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، كما تم التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام١٩٩٩م، بالإضافة أنه يتم التنصيص عليها صراحة في جل المواثيق والاتفاقات الدولية، وتخصيصها بأبواب أو مواد في كل نظام صدر عن المنظمات الدولية. ووضع لذلك عقد كامل خصص للمرأة، وسمي عقد المرأة، كما عقد لذلك عشرات المؤتمرات.

---

[١]- أنظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١/٥١٧-٥٣٦، و: ٨٦٥-٩١٠.

المطلب الرابع: في تناقضات دول المركز مع الحقوق الاجتماعية.

كما سبق وأسلفنا أن المركزية الغربية تفننت في رفع الشعارات البراقة، والمبادئ الحضارية التي تعتبر من المشترك الإنساني الذي لا تملك أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات إلا التسليم بتلك المبادئ، ومع ذلك كانت تلك الحضارة هي أكبر من يخرق تلك المبادئ ويسحقها، ومنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، ومن تلك المبادئ التي تم سحقها:

١-**تناقضات المركزية الغربية مع الحق في الضمان الاجتماعي:** لقد كانت دولة الرفاه الاجتماعي الغربية أنموذجا يحتذى، إلا أنه ومع انقلاب النظرية الاقتصادية الجديدة-الليبرالية الاقتصادية-على تلك المجتمعات، أصبحت شبحا مرعبا يتهدد ملايين البشر في داخل الدول الغربية نفسها، ومنذ تسلم عرابي الليبرالية الجديدة"تاتشر-ريجان"لمهامهما، وقيامهما بالقضاء على دولة الرفاه الاجتماعي، في مقابل إتخام بطون أولئك الأثرياء، فعلى سبيل المثال كان فيما قامت به الحكومات المتعاقبة بقيادة تاتشر من "إلجام كمية الإصدار النقدي، ورفع معدلات الفائدة، وتخفيض الضرائب بشدة على أعلى الدخول، وإلغاء الرقابة على حركة النقد-خروج ودخول رؤوس الأموال-ورفع معدل البطالة بدرجة كبيرة، وتحطيم الإضرابات، وإصدار قوانين معادية للنقابات، واقتطعت من ميزان الخدمة الاجتماعية. وفي النهاية قامت بسياسات واسعة للخصخصة، حيث بدأت بالإسكان الحكومي، ثم بالصناعات الأساسية مثل الصلب والكهرباء والبترول ومياه الشرب،وكذلك قام رونالد ريجان بتخفيض الضرائب على الأغنياء، وحطم الإضراب الرئيسي الذي جرى في عهده-وهو إضراب المراقبين الجويين.."[1]، وكل ذلك الإخلاص لمبادئ الليبرالية الجديدة نتج عنه مزيد من الثراء الفاحش لكبار الرأسماليين، في مقابل إفقار كبير لآحاد الناس، حتى انه يوجد في تلك البلدان الصناعية"أكثر من مئة مليون شخص تحت خط الفقر..", ويعيش "في الولايات المتحدة ٤٧مليون فرد لا يغطيهم التأمين الصحي ضد المرض", كما أنه يعيش بلندن ٤٠٠ألف شخص بدون مأوى", وكل ذلك بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام١٩٩٧م[2]. وهذا كان قبل حدوث الكارثة الاقتصادية الأخيرة، والتي يظهر أن أعداد أولئك المحرومين قد تضاعفت أضعافا كثيرة. هذا بالنسبة للداخل الغربي أما ماعدا ذلك من دول الأطراف فقد كان لليبرالية الاقتصادية المفروضة قسرا، والتي كما يصفها نورنينا هيرتس بأ ا"حبة دواء-خاطئة-وهي لم تكن مرة وحسب، ولكنها كانت تعطى في الغالب بالإكراه..."[3]، حيث أدت نتائج استعمال ذلك الدواء إلى"الإبادة الاقتصادية-أي قتل الصناعة الوطنية والتي ستجر خلفها إبادة مباشرة-أي اضمحلال السكان المحليين..وما زاد من صعوبة ذلك الوضع أن تفكيك الصناعة الوطنية ترافق مع تفكيك منظومات الضمان الاجتماعي التي شهر ا أيدلوجيا وسياسيا باعتبارها من مخلفات الشمولية وتشجيعا للكسالى، وغير القادرين على التكيف. ونتيجة لذلك أخرج أكثر من نصف سكان البلدان غير المنتمية إلى نطاق الدول المختارة إلى ما وراء حدود منظومة الحداثة وا تمع الاستهلاكي الجماهيري. ويبقى مصيرهم هو نمط الحياة الهامشي-أي العودة إلى أكثر أشكال الاقتصاد العيني بدائية، وإلى حياة البؤس أو التحول إلى

[1]-أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٢٢.
[2]-أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص١٥.
[3]-هيرتس، نورنينا، السيطرة الصامتة-الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة/صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة(عدد٣٣٦)، فبراير٢٠٠٧م، الكويت، ص٥٢.

الممارسات الإجرامية. وهذا كله يشوه صور م في نظر المؤسسة العالمية المتسلحة بالأساطير العنصرية عن الأعراق والثقافات وحتى الحضارات القاصرة والإجرامية..."[1]، وتلك النتيجة لذلك الدواء المر والذي أعطي قسرا لكل دول الأطراف أصبحت قاعدة مطردة مع كل الدول التي أخذت بوصفات الليبرالية الجديدة من خلال تعميدات مؤسسا م الدولية-صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كما سبق الإشارة إلى شيء من ذلك.

٢- تناقضات المركزية الغربية مع حماية الأسرة: يكمن الخلل في نظرة الثقافة الغربية للأسرة، حيث تم النظر إلى"الأسرة وا تمع على أ ما متنافران، وذلك لأن المبدأ الرابط للأسرة هو الحب والعاطفة، وفي ا تمع هو المصلحة أو العقل، أو كلاهما، وتبعا لذلك فكل درجة تطور في ا تمع يقابلها حيف بالأسرة بنفس النسبة، فإذا ما تم تطبيق المبدأ الاجتماعي بكل نتائجه، تلاشت الأسرة، وهذا ما صرح به أنجلز إذ قال"الأسرة منذ تاريخها البدائي في الزمن القديم وهي آخذة في التقلص التدريجي عن طريق التضييق المستمر لدائر ا. فقد كانت هذه الدائرة تحتوي في الأصل على القبيلة بأسرها، وفي إطارها كان للجنسين علاقات زواجية، ثم بدأت عملية الاستبعاد تأخذ مجراها، فذهب من الأقارب أبعدهم أولا ثم أدناهم فأدناهم..حتى الأقارب بالزواج..وتصل الدائرة في ضيقها بحيث يصبح الاجتماع في علاقة زواجية مستحيلا من الناحية العملية..وفي الختام لا يبقى سوى الفرد وحده في علاقات سائبة بالجنس الآخر..و ذا الانحلال يتوقف الزواج"[2]، وهذا هو عين ما وصل إليه الغرب الآن، بل وأدهى من ذلك حيث أن تمركز الفكر الغربي حول المرأة وما أنتجه ذلك من قلب لكل الهيكلة الطبيعية لمنظومة الأسرة برمتها، حيث تم الانقلاب على مفهوم الأسرة برمته، من خلال النظرية النسوية المتطرفة، والتي قامت بابتكار منظومة دينية أنثوية يكون الإله المعبود فيها أنثى، وما يستتبع ذلك من انقلاب على كل معايير الأسرة السماوية والأرضية، ومن هنا كان ابتكار مصطلح الجندر-والذي سيتم الوقوف عنده بشكل أكثر تفصيلا لاحقا- إذ أن دعاته يرون أنه يوحد بين نوعي الإنسان"الذكر والأنثى" ليكونا بلا أي فوارق نفسية أو ذهنية أو بيولوجية، إلا في ال ر اليسير والذي تم أيجاد بدائل له، وتبعا لذلك فالذات البشرية أو النوع الإنساني-المؤنث-يمكن أن يقوم بدور النوع-المذكر-والعكس بالعكس، حتى في الأمور الجنسية والوظيفية، فالمرأة يمكن أن تعاشر مثلها وتتزوجها، وامتناعها عن الولادة يجعلها كالرجل حرة طليقة لا تعاني من تبعات الزوجية والأمومة، وإذا احتاجت الزوجتان أو العشيقتان إلى طفل فهناك وسائل تعفي من الحاجة إلى تدخل الرجل في حيا ما، حيث يمكن الاستعانة ببنوك النطف للحمل من دون رجل، أو اللجوء إلى التبني، أو الإستيلاد من الأرحام المؤجرة بالنطف المشتراة، وكذا الحال بالنسبة للشاذين من الرجال، الذين يريدون تكوين أسرة ذكورية، حيث يكون من حق الرجل/الأنثى أن يتحرر من ذكوريته، ويقوم بأعباء النساء في المه ل، بما في ذلك تربية الأولاد وحضانتهم، ونزولا عند هذا الحق تم فقد تم استصدار قانون في شهر أبريل من عام٢٠٠٤م يعطي للأب في تلك الأسرة-المعترف ا قانونيا-الحق في أجازة أبوة على غرار أجازة الأمومة التي تعطى للنساء، ولا زالت جمعية السحاقيات واللوطيين الدولية تناضل من أجل تقرير ذلك الشذوذ على اعتبار أنه حق لا يجوز المساس به على مستوى

[1]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٩٤.
[2]-بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٦، وفيه مزيد تأصيل وتفصيل.

العالم[1]، ونتيجة ذلك كله أن"الحضارة لا تقضي على الأسرة من الناحية النظرية فقط بل تفعل ذلك في الواقع أيضا، فقد كان الرجل أول من هجر الأسرة، ثم تبعته المرأة، وأخيرا الأطفال. وظهر ذلك في كثير من الجوانب فعدد حالات الزواج في تقهقر متصل، وعدد حالات الطلاق في ازدياد، وعدد النساء العاملات في تصاعد، والزيادة المطردة في عدد المواليد غير الشرعيين، والازدياد المستمر في عدد الأسر التي تقوم على أحد الوالدين فقط وهي الأم..الخ"[2]، هذا على الصعيد البنيوي للأسرة لدى الغرب، أما على صعيد الأسرة التقليدية لدى دول الأطراف فإن كل الحصارات والحروب التي شنتها دول التمركز الغربي، وكذا الحال بالنسبة للبرامج التي أقرتها الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، وما رافق ذلك من مايسمى الإصلاحات الهيكلية، ونحوها من الإجراءات التي تمت لحساب ثراء الرجل الأبيض وزيادة ثرواته، كل ذلك كان من ثماره تدمير ممنهج للأسرة، وتفكيك لبناها، وتشريد لأفرادها، وما حدث لكل الدول التي تبنت اقتصاد السوق، وسارت في ركاب الحضارة الغربية في هذا الجانب خير شاهد على ذلك، وكذا الحال ما لحق بالبلاد التي قامت دول التمركز الغربي بغزوها وتدميرها، إذ شنت تلك الدول أكثر من خمسين حربا-خلال نصف قرن-منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان من ثمرات تلك الحروب أن قتل فيها أكثر من ٢٣مليون شخص٩٠%منهم مدنيون وأطفال[3]، فعلى سبيل المثال كان حصيلة تصدير الديمقراطية الغربية للعراق حسبما ذكرت منظمة اليونسيف ترمل مليون ونصف المليون امرأة عراقية، وعدد الأطفال الأيتام العراقيين من(٤-٥)ملايين طفل عراقي[4]، والحال ليس ببعيد عن ذلك في أفغانستان وفلسطين والدول الأفريقية برمتها، ودول أمريكا اللاتينية جميعها لحقها من التحطيم والتدمير لبنية الأسرة.

٣-تناقضات المركزية الغربية مع حقوق الأطفال: تقوم النظرة الغربية إلى الأطفال وحملهم على النظرة الوظيفية المجردة من أي عاطفة، على اعتبار أنها شكل من أشكال الإنتاج، وهي نظرة قديمة جدا إذ قام بالتأسيس لها أفلاطون-في جمهوريته-وتم التأكيد عليها في عدد من الرؤى الفلسفية الغربية[5]، وهذه الرؤية بالإضافة إلى إلحاق الحضارة الغربية الخزي بالأمهات بصفة خاصة، فهي تفضل على الأمومة أن تحترف الفتاة مهنة البيع أو أن تكون موديلا، أو معلمة لأطفال الآخرين، أو سكرتيرة أو عاملة نظافة، ونتيجة لذلك نرى في جميع الدول المتحضرة ركودا أو انخفاضا في نسبة المواليد، وهو ما تشكو منه الحضارة الغربية، بالإضافة إلى تنميط الأطفال إذ أنه بعد مغادرته المستشفى يوضع في دار للحضانة، ثم يرسل بعد ذلك إلى مدرسة ما قبل الابتدائية، ثم إلى مدرسة داخلية، وهناك يعطى شهادة لكي يستقل بحياته، حتى أصبحت"تسير جنبا لإلى جنب بيوت المسنين مع بيوت الأطفال، فهما ينتميان معا إلى نفس النظام، وهما في الحقيقة حالتان للنوع نفسه، فبيوت المسنين وبيوت الأطفال تذكرنا بالميلاد والموت الصناعيين، كلاهما تتوفر فيه الراحة وينعدم فيه الحب والدفء..وبينهما ملمح مشترك هو زوال العلاقات الأبوية: ففي الحضانة أطفال بلا آباء، وفي دور المسنين آباء بلا أطفال.

---

[1]-أنظر في نضال تلك الجمعية-حسبما ترى-لدى: وليامز، جيسيكا، ٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص١٥٩.
[2]- بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٨.
[3]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، دار المعرفة-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٥٦.
[4]-تحقيق بعنوان: أوضاع مأساوية للأيتام في ظل الاحتلال، مجلة المجتمع، العدد(١٧٨٤)في٣محرم١٤٢٩هـ، ص١٨-١٩.
[5]-أنظر النص الأفلاطوني، وكذلك عدد من النصوص الفلسفية الغربية لدى: بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٦.

وكلاهما المنتج الرائع للحضارة"[١]، هذا بالنسبة للداخل الغربي، أما بالنسبة لدول الأطراف فيعتبر الاستغلال الاقتصادي الذي يقوم به الغرب لدول الأطراف من أهم أسباب تدهور وانتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدول، ولذا فقد أعلنت مديرة قسم التخطيط والتقييم في منظمة اليونيسيف-مارتا بابيز-أن الإحصاءات الدولية أكدت وجود١٣٠مليون طفل حول العالم بدون تعليم، ويعملون في ظروف استغلالية خطيرة، وأن ١٣مليون طفل آخرين سيموتون بسبب سوء التغذية، وأمراض من السهل علاجها.."[٢]، والعجب من ذلك الدجل الذي يحدث بإسم حمايتهم، ومن المضحك المبكي حول ذلك أن مذيعة أمريكية تدعى/كاثي لي غيفورد قامت با ام الترويج لسلسلة ملابس مصنوعة من قبل فتيات هندوراسيات في الثالثة عشرة من العمر ويعملن أربعة وعشرين ساعة في اليوم، وهذا ما نتج عنه تجريمها دون وجه حق لأ ا حاولت فضح استغلال تلك الشركات الكوكبية لأولئك الأطفال، ولكي تنال الصفح تم قلب ذلك الفضح الذي كانت تريد القيام به لاستغلال أولئك الأطفال إلى نوع من الدعاية على إنسانية أولئك الأمريكان، والذين قاموا من أجل هولا الأطفال المساكين المعذبين بإرسال زوج تلك المذيعة-فرانك غيفورد-لتظهر صوره وهو يقوم بتسليم أوراقا نقدية من فئة المائة دولار إلى العاملات في أحدى ورش التعرق[٣]، فأنقلب ذلك الانتقاد لما كانت تقوم به تلك الشركات الكوكبية إلى نوع من الدعاية لها، وهذا الاستغلال كما يقول الكاتب يتكرر في كثير من دول العالم الثالث، وخص كوريا بالحديث وذكر أ م يقومون بتوزيع حبوب منع الحمل على أولئك الفتيات على اعتبار أ ا نوع من الفيتامين، ثم يعلق على ذلك بقوله" ولا غرابة أن تتضمن تقارير حقوق العمال مزاعم عن وجود حالات اغتصاب"[٤]، بل إن آن كروغر[5] دافعت عن ذلك خلال المنتدى الاقتصادي الدولي السابع في سان بطرسبرغ، في١٨حزيران/يونيو٢٠٠٣م، عن عمالة الأطفال بقولها"إنه ينبغي الامتناع عن إدانة تشغيل الأطفال، لأن البدائل أسوأ: التضور جوعا، أو معاناة سوء التغذية.."، كما طالبت بعدم إدانة ما أسمته ورش العرق.."[٦]، وذلك لم يكن ليحدث لولا ذلك النهب المنظم التي تقوم به دول المركز لاقتصاديات دول الأطراف وإغراقها في دوامات الديون التي لا تنتهي، ولن تنتهي، وتبعا لذلك فالحالات التي يتم من خلالها انتهاك حقوق الطفل أكثر من أن يحاط ا في هذه العجالة، وسنحاول التطرق إلى نماذج من سحق تلك الحقوق، على النحو التالي:

أ-المتاجرة م من خلال شبكات البغاء: من شدة خطر تلك الظاهرة، واستفحالها فقد تداعى ممثلو ١٨٠دولة إلى مؤتمر دولي في العاصمة السويدية أستكهولم لمناقشة ظاهرة استغلال الأطفال والمتاجرة م جنسيا، ومن خلال مداولات المؤتمر تبين أن ما يزيد على مليوني طفل استخدمتهم المافيا الدولية في تجارة الجنس، وأن الشواذ في أوروبا وأمريكا أصبحوا قوة اقتصادية، ويستطيعون من خلال قو م تلك جلب الصبيان من تايلاند والفلبين وبيرو والبرازيل وكولومبيا وهندوراس والمكسيك لاستخدامهم في أغراض المتعة الجنسية، وهناك عصابات في أوروبا الشرقية متخصصة في توريد عشرات الآلاف

[١]- بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٦٥.
[٢]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٦٣.
[٣]-أنظر تلك القصة لدى: فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٢٩٩.
[٤]- فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٠٦، وهو يورد تلك الوقائع بطريقة فيها درجة من التهكم اللاذع.
[٥]-آن كروغر هي: كبيرة اقتصاديي البنك الدولي في عهد ريجان، ومساعدة المدير العام لصندوق النقد الدولي.
[٦]-توسان، أريك، المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، مرجع سابق، ص٣٧٧.

من الأطفال للعمل في المواخير وعلب الليل، وأصبحت ظاهرة الإتجار بالأطفال لأغراض الجنس صناعة تدر١٠مليارات دولار[١]، بل إنه في حال افتضاح بعض حالات الإتجار تلك تتدفق الأموال الغربية لتغطية تلك الفضيحة والتستر عليها، فقد كُشف النقاب عن حلقة جنسية للأطفال، وأخرى لأخذ صور فاضحة، وتم التستر عليها أمام أموال أمريكية[٢].

ب-المتاجرة بأعضائهم من خلال بيعها: فقد صرحت هيئة الأمم المتحدة عن اختفاء عشرين ألف طفل من المكسيك، و٤آلاف طفل من البرازيل، وألفي طفل من كولومبيا، و٥٠٠طفل من غواتيمالا، وتبعا لذلك فقد وجه نائب البرلمان الأوروبي ليون شواتزنبرغ ا اما إلى ايطاليا بالاتجار في أعضاء الأطفال، حيث تم استيراد حوالي أربعة آلاف طفل برازيلي إلى إيطاليا تحت اسم أطفال التبني، واستيرادهم كان بصفة رسمية، ولم يعثر إلا على ألف طفل فقط على قيد الحياة، بينما لم يعثر على أي طفل من الثلاثة آلاف طفل الباقين، ذكرت التقارير أن كثيرا من الأطفال البرازيليين قد تم احتجازهم، بناء على أوامر صادرة من عصابات الرقيق في مدينة نابولي، في عيادات سرية في المكسيك وتايلاند وأوروبا، حيث تم انتزاع جميع أعضائهم البشرية وبيعها. وعن سبب اختيار أطفال البرازيل بالذات يقول بعض المراقبين: أن البرازيل تقتل أطفال الشوارع...فلماذا لا تستفيد منهم البشرية بدلا من أن يموتوا كما تموت الكلاب الضالة؟![٣]، ومثل ذلك أطفال دارفور الذين تم اختطافهم من قبل منظمة فرنسية، وقام الرئيس الفرنسي بالتدخل شخصيا لإطلاق سراح الخاطفين، حسبما سيأتي بيانه، ثم هم مع كل ذلك يدعون حماية حقوق أولئك الأطفال!!.

ج-تجنيد الأطفال للقتال، أو التنكيل م خلال الحروب: إذ يوجد٢٥دولة انخرط فيها مئات الأطفال في الحروب طوعا أو كرها، وشارك أكثر من٢٠٠ألف طفل في الحروب التي شنتها تلك الدول، ويرجع عدد التزايد المضطرد في أعداد الجنود الصغار إلى تطور تكنولوجيا الحرب، والتي تقوم بتصديرها دول التمركز الغربي، حيث يتم تصنيع الأسلحة الخفيفة التي يتيسر للأطفال المحاربين استخدامها بسهولة تامة، فأطفال الحرب في ليبيريا وسيراليون يستعملون البندقة(AK47)والتي تباع بستة دولارات فقط، وفي ظل تلك الإمكانات التي تتيح استخدام أولئك الأطفال كوقود للحروب، فإن لوردات تلك الحرب وجدوا في الأطفال جنودا مثاليين وذلك لأ م: مطيعون، ويمكن ترويضهم بسرعة، ولا يتقاضون مقابلا ماديا، فضلا عن أ م أقل هربا من الكبار[٤]، هذا بالنسبة لتجنيدهم وجعلهم حطبا لنيران القتال، أما بالنسبة للتنكيل م وتشريدهم خلال القتال فيكفي في ذلك ما ذكره صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة-اليونسيف-بأنه في السنوات العشر الأخيرة تسببت الحروب في وفاة وإصابة عشرين مليون طفل، وشردت خمسة عشر مليون آخرين[٥]، وكل ذلك تحت سمع وبصر دول حقوق الإنسان الكبرى، وبمشاركتها في أغلب الأحيان!!.

---

[١]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥-٥٦.

[٢]- يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة، مرجع سابق، ص١٢٨.

[٣]-طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.

[٤]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥.

[٥]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥، وفيها مزيد تفصيل.

د- حرما م من حقوقهم الصحية: تحصد الأمراض الفتاكة ملايين الأطفال كل عام، ففي عام واحد أودت الأمراض بحياة ١٥مليون طفل في العالم، بمعدل٣٥ألف طفل يوميا، من بينهم ثلاثة ملايين طفل في الأسبوع الأول من ولاد م، ويعاني أكثر من ربع أطفال العالم الثالث من سوء التغذية، ولا يستطيع خمسين مليون طفل من أطفال بلدان العالم الثالث من الاستفادة من التعليم بسبب إصابا م الخطيرة بنقص اليود، ويعد مرض الحصبة من أكثر أسباب موت الأطفال شيوعا بين الشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد أودى هذا المرض بحياة مليون ومائتي ألف طفل في عام واحد، وفقا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية[١].

٤- تناقضات المركزية الغربية مع حقوق المرأة: كل ذلك الصخب الحقوقي الذي دار ويدور حول المرأة لا يوجد شيء منه سعى إلى تكريمها، ورفعها إلى م لتها التي أختصها الله ا، والذي يتوافق مع تركيبتها العضوية والنفسية، ولذلك كان آثار تلك المساواة هو مزيد من التسليع لها، والمتاجرة ا، سواء كانت تلك المتاجرة مباشرة ببيعها في سوق النخاسة الدولية، وقد ذكر كريس دي ستووب في كتابه تجارة النساء في أوروبا حقائق ووقائع- لا يملك المرء إلا أن يصدم أمامها- عن رواج تلك التجارة ووجود أسواق دولية مشهورة لها في قبرص، حيث يتم جلب قوافل من المومسات من الفلبين وتايلند والمتاجرة ن، حيث تعتبر قبرص بمثابة محطة فرز للدول الأوروبية[٢]، وكذا الحال في أمستردام ولندا[٣]، وفي روما وتيران وبولون وفلورانس وبادم بإيطاليا، حيث تجد العاهرات الإفريقيات يملأن شوارع تلك المدن[٤]، كما تحدث الكتاب عن"السفاري الجنسي"في أفريقيا، والـ "جنس- كروز"في الكاريبي، وكل ذلك يقوم به السادة البيض لكي يعودون وبذاكر م طعم النساء الأجنبيات، وهو يذكر أن البوليس الأوروبي لا يتحرك في هذا الجانب إلا قليلا[٥]، والكتاب ملي بالتوثيقات والأحداث والوقائع التي شكلت صدمة وشكلت لأجله عدد من اللجان البرلمانية للتحقيق فيما ورد فيه، وبالرغم من كل ذلك فلا تزال المرأة سلعة يتاجر ا في الكباريهات، والطرقات ولهم تكتلات تغض الدول طرفها عنهم لما يشكلونه من أجرام وقوة تخشى بعض الدول من مواجهتها، حتى أ ا حسبما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن أرباح عصابات استرقاق النساء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار أمريكي كل عام، وأن تلك العصابات تجني هذه الأرباح من خلال ريب وبيع نساء آسيا وأوروبا الشرقية، كما ذكر التقرير أن أرباح نساء تايلاند وفيتنام والفلبين اللاتي يتم بيعهن في اليابان وتايلاند تقدر بمليارين ونصف المليار من الدولارات في العام الواحد[٦]، بل إنه أصبحت المتاجرة بجسد المرأة- في بعض الدول الغربية- مهنة كبقية المهن التي يدفع أصحا ا الضرائب، وأصبحت من موارد الدخل القومي لتلك الدول، ففي إحصائية عن الأرباح التي تحصل عليها الحكومة الفرنسية من بيوت الدعارة تبين أ ا تصل إلى(٣)بلايين فرنك في مدينة بوردو، و(١.٥)بليون فرنك في مدينة جريونيل، و(٧)بلايين فرنك في

---

[١]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٥٥.
[٢]-ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، ترجمة/ربى النحاس، الأهالي للنشر،دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص٧-٢٢.
[٣]-لتفاصيل ذلك أنظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٢٣-٣٦.
[٤]- لتفاصيل ذلك أنظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٣٧وما بعدها.
[٥]- أنظر: ستووب، كريس دي، تجارة النساء في أوروبا، مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.
[٦]- طحان، د/أحمد، عولمة الفجور-كيف تنتهك القوى الدولية حقوق الإنسان؟، مرجع سابق، ص٣٩.

مارسيليا، و(٨)ملايين فرنك في منطقة كوت دازير[١]، ومن أجل الحفاظ على دخول مرتفعة فقد تفننوا في استحداث أنواع من الدعارات مثل: دعارة اية الأسبوع للطالبات والفتيات الشابات اللاتي يبحثن عن مصروف الجيب، ودعارة(TIR) وهي التي تكون على طول طرق الشاحنات، ودعارة الطرق العامة، والجنس عبر الهاتف، وغير ذلك من أنواع المتاجرة بالجنس[٢]، أو من خلال جعلها تمارس البغاء من خلال المتاجرة به عبر وسائل الإعلام المختلفة، كتجارة مقننة ومعتمدة للجنس، ولا أدل على ذلك من مئات وآلاف القنوات ومواقع الإنترنت والخطوط الساخنة الخاصة بتجارة الجنس وتسويقه والتي يمارس فيها الجنس علانية، وتبث من داخل دول الحضارة وحقوق الإنسان الأوروبية، ودون أدنى قيد أو شرط قد يعيق تلك القوادة التي تمارس وعلى الهواء مباشرة، حتى أن أمريكا وحدها تنفق عشرة مليارات دولار سنويا على ا لات والعروض الإباحية، وهي نفس المبالغ التي تنفقها على المساعدات الخارجية[٣]، وقد يكون ذلك من خلال تسليع المرأة، وجعلها تمارس البغاء بطريقة غير مباشرة من حيث استغلالها في التسويق والدعاية والإعلان إلى آخر تلك ا الات التي جعلت المرأة فيها سلعة من السلع، ولكن من يتأمل ذلك يجد أن هذا ما ينتج عنه ما يعبر عنه ألكسندر بارنين بـ"استبدال الحسية الحرة بدلا من الحريات المدنية"[٤]. وكل ذلك يصدر من تلك البلاد التي صدعت رؤوسنا بتشدقها بالدفاع عن حقوق المرأة؟!!، ولا أعلم أي حقوق تلك التي يتشدقون ا؟، ولا عن أي امرأة يدافعون؟!!.

المطلب الخامس: في مفهوم الحقوق الثقافية ومصادرها.

الثقافة هي-كما في قاموس التراث الأمريكي-"إجمالية سلوك ونماذج وفنون ومعتقدات ومؤسسات مبثوثة اجتماعيا، وكل أنتاجات أخرى من عمل الإنسان والفكر المميز تمع أو سكان"[٥]، إذا فهي مكونات هويات الأمم، ومخزون عقائدها وحضارا ا، واليونسكو هي المنظمة الأممية التي تتبع الأمم المتحدة والتي تعنى بشئون الثقافة والتربية والعلوم، وقد عرف إعلا ا العالمي بشأن التنوع الثقافي الثقافة بأ ا"مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف ا مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أ ا تشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معا، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"[٦]، وقد نصت ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو على أنه"...لما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعا على مبادئ العدالة والحرية والسلام وكان هذا العمل بالنسبة للجميع واجبا مقدسا يجب القيام به في روح من التعاون المتبادل"، وهذا النص وما يحمله من مثالية يظل نصا شكليا إذا ما فُرغ من مضمونه-كما هو الحال مع أغلب النصوص الأممية-وتصبح الهيمنة الثقافية، ذات البعد الواحد-وتحديدا الثقافة الغربية-وما تحمله من مفاهيم وقيم هي الثقافة الأممية الأنموذج، والذي يجب على كل من عداها من الأمم والحضارات الإقتداء بذلك النموذج، والاندماج

---

[١]-أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٣٩٧، وقد أحال على كتاب: من نافذة الإباحية-لمصطفى فوزي غزال، ص٦٨-٧٠.

[٢]-للمزيد حول ذلك أنظر: فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، ترجمة:د/سالمة صالح، دار الجمل، كولونيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص٨٨، وفيه تفاصيل كثيرة.

[٣]-أنظر تفاصيل ذلك وبإحصاءات وأرقام موثقة لدى:وليامز، جيسيكا،٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص٢٧٨-٢٨٥.

[٤]-لقد عقد مبحثا مهما لبيان ذلك الاستبدال أنظره لديه في كتابه: الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٧٩-٢٩٠.

[٥]- جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٦]-وهذا التعريف مطابق لاستنتاجات المؤتمر العالمي بشأن السياسة الثقافية(موندياكلت، مكسيكو، ١٩٨٢م)، واللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية(التنوع الإنساني المبدع، ١٩٩٥م)، والمؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية(ستوكهولم، ١٩٩٨م).

فيه، إن لم يكن الانصهار معه، وإن لم يتم ذلك فتكون النتيجة هي المبارزة بالحرب، إن لم يكن الإبادة الثقافية، ولعل في ما حدث للهنود الحمر، وحضارا م العريقة، وما تحمله من أرث حضاري كبير، وما حضي به ذلك كله من طمس وإلغاء ممنهج نتج عنه محو تلك الحضارة، وإلغائها من الخارطة الحضارية الأممية، اللهم إلا بقايا لا تكاد تذكر من فلكلورات، أو موروثات لا تشكل رؤية وصورة كاملة لتلك الحضارة، وما استخدمته وطبقته الحضارة الغربية مع حضارات الهنود، تحرص على تطبيقه مع غيرها من الحضارات والثقافات، إذ أن هذا ما استخدمته بالنسبة لحضارة الأوريغون في أستراليا، وهو ما تحرص على التركيز عليه الآن بشكل مباشر ومحدد مع الإسلام، لتطويعه وتذويبه واحتوائه ضمن المنظومة الحضارية الغربية-كما سيرد توضيح ذلك-وسيكون تطرقنا لتلك الحقوق من خلال ما يلي:

١-الحق في **حماية التراث:** يعتبر حماية التراث أحدى الحقوق الإنسانية المكفولة بموجب اتفاقية لاهاي لسنة١٩٥٤م، والقاضية بعد المساس بالتراث الثقافي الحضاري الإنساني خلال الـ اعات المسلحة، ومن الإعلانات التي صدرت عن منظمة التربية والثقافة والعلوم-اليونسكو-إعلان كاستيليون بشأن الآفاق الجديدة للتراث المشترك للبشرية، والصادر في عام١٩٩٩م، وقد تم النص في هذا الإعلان بأن" على البشرية أن تصون هذا التراث وأن تشرف على وجوه استغلاله، وذلك بإسم البشرية ذا ا ولحسا ا ولمصلحتها بالذات، أي لمصلحة كل البشر وكل الشعوب والأمم بلا تمييز.

٢-الحق في **الثقافة والتعليم:** وهذا الحق منصوص عليه في المادة(٢٦/١-٢)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أن"لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجانيا، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا، وأن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن يسهل القبول للتعليم العالي على قدم المساواة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، كما نصت الفقرة(٢)على أنه يجب"أن دف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية.."، كما نصت المادة(١٣/١)من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادي والاجتماعية والثقافية على"حق كل فرد في الثقافة.."، وذكرت أحكاما لذلك تم إيضاحها والتأكيد عليها في المادة(١٣/١-٤)من نفس الاتفاقية. كما تم إصدار عدد من المواثيق والاتفاقيات المختصة بالتأكيد على حماية ذلك الحق، ومنها: الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، الصادرة عام١٩٦٠م، وبروتوكول لجنة التوفيق لتسوية الخلافات بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، والصادره عام١٩٦٢م[١].

المطلب السادس: في تناقضات دول المركز مع الحقوق الثقافية.

[١]- أنظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ٣٤٣/١-٣٦٦.

١-الحق في حماية التراث: حيث يعتبر التراث هو تاريخ كل أمة، وأرثها الذي يعبر عن تاريخها، وأمجادها في سابق أيامها، وتبعا لذلك تحاول كل أمة من الأمم وتسعى جاهدة إلى الحفاظ على تراثها ذلك، بينما تحاول الأمم التي لا تملك أرثا حضاريا تاريخيا البحث عنه في حضارات غيرها من الأمم، ليتلمسوا فيه جذورا لهم، على اعتبار أن تلك الحضارات تشكل موطنا لأجدادهم، وقد حرص الغرب على طمس هويات وحضارات من يسيطر عليها من الأمم، فما أن وطئ الغربيون العالم الجديد"حتى أباد ثقافة الأزتك، وأجهز على ثقافة المايا، وقد نظم ديجو أولاند، وهو أول أسقف(ميراندا)في يوكاتان، محرقة حقيقية وتبجح بأنه قضى على جميع كتابات المايا ليسهل دخولهم إلى المسيحية.."[1]، وهذه منهجية اعتمدوها وساروا عليها في كل حرو م العدوانية على الحضارات الأخرى، فالتدمير لتراث وحضارات الآخرين يشكل أحدى الإستراتيجيات التي يلجأ إليها الغرب خلال حروبه وغزواته الاستعمارية، ومن صور تلك الحرب ذلك النهب والسرقة المنظمة التي يقوم ا للسطو على تراث غيره من الحضارات، وهو يرصد لذلك ملايين الدولارات من الأموال، ويجند العشرات من الأجهزة المتخصصة للبحث عن ذلك الإرث، ويقيم عشرات المتاحف لتحفظ فيها تلك المسروقات، فتجد المتحف البريطاني، ومتحف فيلد، وجامعات أكسفورد، ولندن، وييل، وهارفارد، وشيكاغو، وبنسلفانيا، وكاليفورنيا، وغيرها من الأجهزة التي حرص الغرب على تجنيدها للقيام بذلك البحث والتنقيب عن الآثار والتراث، ونسبته إلى جذورهم-المزعومة-والمنقطعة الصلة م، ويكرسوا كل إمكانيا م لهذه الحرب الصليبية الجديدة[2]، وهذه الحرب حدثت في كل البلاد التي دخلها المستعمر، ومن يقرأ تاريخ الاستعمار يجد ذلك واضحا جليا، وعلى سبيل المثال عندما دخل الفرنسيون، ومن بعدهم البريطانيون مصر بوا كثيرا من تراثها، وخصوصا التراث الفرعوني، وهناك أحداث ووقائع لا تتناهى في ذلك، حتى أن أحد المختصين بالآثار، ويدعى واليس بادج سمي"بقرصان علماء المصريات"، وقد نجح بتمويل من المتحف البريطاني-الذي يبدوا في الظاهر حصنا للوقار-في مضايقة موظفي مصلحة الآثار وخداعهم، حتى أرسل إلى بلاده شحنات مليئة من الأسلاب، بالطريقة التي سلب ا دريك الأسطول الاسباني"[3]، حتى أن تلك الأعمال وصفها جارودي بأ ا"قضاء منهجي على كنوز تلك الثقافات، حتى بلغت شدته أنا إذا أردنا أن ندرس فنون أحدى تلك الحضارات وجب علينا أن نبحث عن بقاياها في المتحف البريطاني في لندن، وفي متحف المستعمرات القديمة-الذي أعيد تعميده اليوم-في باريس، وفي المتحف الملكي القديم للمستعمرات البلجيكية في تروفرن، وفي كيت، وأمستردام، دون أن نتحدث عن ا موعات الخاصة الموجودة في أمريكا وسويسرا وانجلترا وألمانيا وفرنسا"[4]، وهذا النهب ذاته تكرر في العراق، عندما دخلها المستعمر الأمريكي، والبريطاني، ومن رافقهم من مرتزقة وشذاذ الآفاق. هذا من جانب، وهو ما يمكن التعبير عنه بالنهب الممنهج لتراث حضارات الأمم الأخرى، وهناك جانب آخر تدميري، يقوم على تدمير كل ما قد يربط الأمم

---

[1]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٨٣، وقد ذكر أمثلة كثيرة على تفوق تلك الحضارة وبعض انجازاتها التي قام الغربيون بإبادتها.

[2]-هذا الوصف للدكتور/جيمس هنري برستيد-مؤسس المعهد الشرقي في شيكاغو-وذلك في خطابه أمام الجمعية التاريخية الأمريكية في٢٨كانون أول١٩٢٨م، وكان بعنوان"الحرب الصليبية الجديدة"، أنظر تفاصيل ذلك لدى: فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، مرجع سابق، ٢٣/١،وقارن ذلك بما لدى:داغر،شربل،الفن والشرق-الملكية والمعنى في التداول،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، وخصوصا الفصل الرابع، والذي خصصه لسيرورة الملكية، وقد أورد فيه شيئا من تاريخ ذلك النهب الممنهج للكنوز الحضارية والتراثية.

[3]-فرانس، بيتر، اغتصاب مصر،مرجع سابق، ،ص١٧١،وفي الكتاب وقائع كثيرة لذلك النهب.

[4]-جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٤، وقد أحال على كتاب لـ: كارل ماير، بعنوان"سلب الماضي".

والحضارات الأخرى بجذورها المنتسبة إليها، وهذا ما قد يفسر ما قامت به أمريكا في حرب الخليج الأولى بضرب المتحف العراقي بالصواريخ، وفي الحرب الثانية من قيامها باقتحامه و ب نفائسه، ثم جعلته حمى مستباح بعد ذلك، فنهبت كنوزه، حيث يذكر الدكتور/ المهدي المنجرة أنه عندما كان يعمل في اليونسكو أشرف على بناءه وتنظيمه في مجمع يضم تاريخ (٦٠٠٠) عام من الحضارة العراقية، وأنه عندما هاجم البرابرة الجدد بغداد كان مما قاموا بنهبه أرثها وتاريخها الحضاري والمتمثل في متحفها الوطني، والمقصود من ذلك"تحطيم تلك الذاكرة العالمية"[1]، وأنه كان فيه أكثر من مائتي ألف قطعة أثرية وضاعت، إما عبر سرقتها أو عبر تدميرها، وهو نفس ما حدث لمكتبة المنصور ببغداد والتي تم حرقها من قبل الأمريكان، وكان ا نسخة من القرآن مكتوبة بخط الخليفة الراشد علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-وتم إحراقها من قبلهم[2]، وكل ذلك التدمير لا يمكن أن يدركه إلا"كل من يحاول أن يحيا من الداخل ذلك التراث، وتلك الفنون العالمية الماثلة في الأقنعة والتماثيل البرونزية أو الخشبية الأفريقية عندها يستطيع أن يقدر سعة الأضرار التي ألحقها الاستعمار بتلك الآثار، وأهمية الفرص المفقودة التي كان في وسع هذه اللقاءات-لو أ ا جرت في سياق تاريخي آخر- أن تتيحه لنا في الاستعاضة عن"الإنسان ذو البعد الواحد"، إنسان الغرب، بالإنسان الشامل الذي يمكن أن يولد من حوار حقيقي بين الحضارات، وتأثير ذلك على السلم العالمي"[3].

٢-تناقضا ا مع الحق في الثقافة: تعتبر الثقافة من الحقوق الحضارية الكبرى، وقد قام الغرب بالهيمنة ولعب ألعابا للهيمنة على المشهد الثقافي الدولي، أقل ما يقال عنها أ ا قذرة-وخصوصا خلال الحرب الباردة- حيث قامت أمريكا وتتبعها الجوقة الغربية بتنظيم وإدارة جبهة عريضة في معركة كانت الثقافة مسرحا لها، والـ(c.ia)قائدة لها، من أجل الاستيلاء على عقول البشر، حيث أخرجت الترسانة الثقافية أثقالها في تلك الحرب: صحف، مجلات، إذاعات، مؤتمرات، معارض الفن التشكيلي، والمهرجانات الفنية، وإنشاء روابط واتحادات دولية تؤمن وتتبنى المنظور الحضاري الرأسمالي الغربي، واستحداث الجوائز الثقافية المنوعة في شتى مناحي المشهد الثقافي..، كما تم تجنيد راديكاليون سابقون، ومثقفون يساريون ممن تحطم أيما م بالماركسية والشيوعية، ومؤسسات وهمية وتمويل سري ضخم، وحملة أقناع هائلة في حرب دعائية ضارية تخطط لها وتديرها"منظمة الحرية الثقافية"، والتي كانت بمثابة وزارة غير رسمية للثقافة الأمريكية، أو لتكون الزمار الذي تدفع له(c.ia)، وقد بسطت تفاصيل ذلك التدخل والتوجيه والدعم للتيارات الثقافية الغربية، في مقابل السحق والتهميش والإقصاء للتيارات الأخرى والشيوعية منها على وجه الخصوص، الكاتبة/فرنسيس ستونر سوندرز، في كتا ا الموثق توثيقا رائعا، ومن وثائق الـ(c.ia)نفسها، والمعنون بـ"من الذي دفع للزمار؟-الحرب البرادة الثقافية-المخابرات المركزية الامريكية وعالم الآداب والفنون"، والذي كان يتم اختيار الناس ليس بناء على قيمتهم الفكرية وإنما بناء على مواقعهم،

---

[1] -المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص١١٦،و: المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة،مرجع سابق،ص٢٧٧-٢٧٨.

[2] -المنجرة، المهدي، الإهانة في عهد الميغا إمبريالية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٣٧، ولتفاصيل أكثر أنظر تقرير المرصد العراقي بعنوان: الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب، ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، جمع ونشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص٢٧١-٢٩٨.

[3] - جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٥.

والتي عبر عنها آرثر كويستلر بـ"شبكة للدعارة الأكاديمية الدولية"[1]، ويعتبر السيناتور مكارثي ونجاحه في تكوين لجنة داخل الكونجرس خاصة بالأنشطة الثقافية المعادية لأمريكا، وتمكنت تلك اللجنة من تمرير مشروع قانون يعنى بالرقابة على الثقافة في١٠يوليو١٩٥٣م، وهو ما أوجد أجواء مشا ة شبيهة بأجواء الثورة الفرنسية، حيث كان الفرنسيون يؤخذون بالشبهة إلى المقصلة، ولكن في حال الولايات المتحدة فإن المشتبه في شيوعيته بأي درجة من الدرجات ينتهي أمره بتدمير حياته ومستقبله وربما تدفعه إلى الانتحار عندما تضيق أمامه سبل الرزق، كما حدث مع الروائي الشهير أرنست همنجواي[2]، كان ذلك خلال الحرب الباردة، أما ما بعد الحرب الباردة حيث أصبحت الثقافة قوة اقتصادية تغزو الأسواق الأخرى في العالم وتسيطر عليها، فأصبحت تلك الثقافة تشكل استبدادا أكثر خطرا وأشد ضراوة مما ليس هذا مقام بسطه[3]

ومن شدة ولع حاملة لواء الحرية بالثقافة وحمايتها أ ا بقيت ما يقارب الثلاثين عاما وهي خارجة المنظمة المختصة بذلك، فقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الأكبر في كل الشئون وفي الشأن الثقافي على وجه أخص-بريطانيا-من منظمة الثقافة والتربية الدولية"اليونسكو" في عام١٩٨٤م، إبان فترة تولي السينغالي/ أحمد مختار أمبو منصب أمانتها العامة، وذلك احتجاجا على ما اعتبرته سيطرة دول العالم الثالث على المنظمة، منذ أن طالب ممثلو-ذلك العالم-بإقامة نظام إعلامي جديد ينبذ الهيمنة الغربية، والتغريب الثقافي والإيديولوجي الذي تمارسه الدول الغربية على باقي الدول، واستمرت خارجها حتى عام٢٠٠٣م[4]، وذلك لكي لا تخضع لأي معيارية يمكن أن يحتج ا على استبدادها الثقافي، وما يشكله ذلك من سحق لثقافات بقية الأمم والشعوب والحضارات، ومن صور حرب الثقافات والتناقض مع المواثيق الدولية التي تتبناها المنظمة الدولية-اليونسكو-والقابعة في عاصمة النور الفرنسية، ما قامت به فرنسا حين أصدرت وزارة التربية والتعليم الفرنسية قرارا بتاريخ٢٠٠٠/١/٧م، يقضي بأن يتم امتحان اللغة العربية-في ورقة الامتحانات-بالحروف الفرنسية[5]، ويشمل هذا القرار الغريب الأمر بـ"التوقف عن تدريس العربية الفصحى التي يعتبرها الداعون لغة تعاهدية غير حية، واستبدالها باللهجات المحلية، حيث تم اعتماد اللهجة المغاربية، واللهجة الشامية، واللهجة البربرية القبائلية"، وهذا القرار يأتي بعد أن كانت تدرس اللغة العربية في فرنسا منذ قرون بالحروف العربية، وتعاملها في المدارس الثانوية في مستوى واحد مع الإنكليزية، والإسبانية، وقد أُعتبر ذلك القرار انحرافا بالثقافة العربية، وأحتج على ذلك رئيس الجمعية الفرنسية لأساتذة اللغة العربية، والذي أعتبر في ذلك القرار موقفا أيديولوجيا، ينطلق من الاستعمار الجديد، الذي يفرنس حتى العربية، بكتابتها باللغة الفرنسية[6]، وهذه المحاولة الفرنسية لفرنسة العربية كلغة وحضارة وهوية، عارضته فرنسا عندما تعلق الأمر

[1]- سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟-الحرب البرادة الثقافية-المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، ترجمة/طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م، ص٢٧. والكتاب مليء بنماذج الاستبداد والتحريف الثقافي.
[2]-سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟-الحرب البرادة الثقافية-المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، مرجع سابق، ص١٥.
[3]-أنظر في ذلك على سبيل المثال: سمايزر، جووست،الفنون والآداب تحت ضغط العولمة، ترجمة/طلعت الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
[4]- كروسيت، باربارا، كيفية تفكيك قنبلة بولتون، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٥٨.
[5]-وهذا ما يسميه المهدي المنجرة تعهير الثقافة واللغة، أنظر: المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٢٢٣.
[6]-الدجاني، أحمد صدقي، الفصحى والعامية في وسائل الإعلام العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٨٥)، آب/أغسطس٢٠٠٠م، ص٣٦.

ا كحضارة فرنسية-تحرص على ضم كل من يتكلم تلك اللغة تحت مسمى فرنكفونية[١]-حتى تم النص على الحرية الثقافية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمحافظة على هويتها من الذوبان في الثقافة الأنجلو أمريكية[٢].

المبحث الثالث: تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الجماعية.

سبق أن أشرنا إلى أن الجيل الأول من حقوق الإنسان-الحقوق المدنية والسياسية-والمبنية على فكرة الحرية، والتي تقدم الحماية ضد انتهاكات الدولة الموجهة ضد الأشخاص، ولحق ا الجيل الثاني-والذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية-والمبنية على أساس المساواة التي تكفل الحصول الإيجابي على السلع والخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، ثم انبثق الجيل الثالث من تلك الحقوق، والمبني على أساس الأخوة، ويتطلب أشكالا متنوعة من التعاون الدولي، لتجاوز عدم التكافؤ الدولي والذي كان سببا في إحباط عدم تحقق الجيلين الأولين للحقوق، وخصوصا في-ما يسمى بـ-دول العالم الثالث، وسوف يتم التعرض في هذا المبحث لماهية هذه الحقوق، ولبعض تطبيقا ا، وتناقضات المركزية الغربية مع تلك التطبيقات، وسوف يكون حديثنا عن ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: في مفهوم الحقوق الجماعية، ونماذج منها.

يمكننا القول أن هذه الطائفة من الحقوق تندرج في عمومها ضمن طائفة الجيل الثالث من حقوق الإنسان، وهي توصف بأ ا حقوق جماعية لأ ا تستلزم لممارستها والتمتع ا وجود مجموعة من الأشخاص يشتركون فيما بينهم في خصائص وسمات معينة[٣]، وبناء على ذلك فهذه الحقوق يتعذر التمتع ا إلا إذا أنخرط الفرد في جماعة معينة يرتبط ا بروابط خاصة، وهذا ما ينشأ عنه ما يعبر عنه المفكر الأمريكي توكفيل بـ"الحق في الانضمام"، وهو: أن يدمج الإنسان جهوده بجهود الناس الآخرين، وأن يتعاون معهم[٤]، وتبعا لذلك فإنه يصبح من المتعذر-قانونا، ومنطقا، وواقعا-الحديث عن"حق فردي"في تقرير الحقوق الجماعية، وهو ما يعني أن هذا النوع من الحقوق إنما ينصرف لما هو مستقر فقها وعملا فيما يتعلق بتلك الحقوق، غير أنه قد يصح النظر إلى بعضها على أ ا حقوق فردية-كحرية العقيدة[٥]-ولكن في ذات الوقت يصح اعتبارها-أيضا-من قبيل الحقوق الجماعية استنادا إلى مباشرة الحق في التمتع ذه الحرية يكون متعذرا ما لم ينخرط الفرد في جماعة معينة يشاركه أفرادها المعتقد ذاته[٦]، ومن أهم التطبيقات لهذه الحقوق، الحق في تقرير المصير، حقوق الأقليات، الحق في السلام، الحق في بيئة صحية وسليمة، الحق في التنمية، حقوق المدنيين في أثناء ال اعات المسلحة تحت الاحتلال، حقوق العمال والمهاجرين أو الأجانب، حقوق السكان الأصليين،وسيتم التطرق إلى بعض تلك الحقوق من خلال ما يلي:

---

[١]-أنظر في ذلك فصل عقده المهدي المنجرة بعنوان"الفرانكفونية والعلاقات الدولية"، ضمن كتاب الحرب الحضارية الأولى، وقد بسط فيه أهداف ومرامي الفرنكفونية بدرجة عالية من التوثيق، ص٢٢٦وما بعدها.

[٢]- سوندرز، فرنسيس ستونر، من الذي دفع للزمار؟-الحرب البرادة الثقافية-المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الآداب والفنون، مرجع سابق، ص١٦-١٧.

[٣]- الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٥.

[٤]-بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، مرجع سابق، ص١٩٩، وقد أحال إلى كتاب الديمقراطية في أمريكا لتوكفيل.

[٥]-ولذا تم التطرق إليها في المبحث الأول.

[٦]- الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٥.

أولا: الحق في التنمية: وهذا الحق كان السبب في نشأته عدم المساواة الاقتصادية بين الدول، وهو يقوم على مبدأ "التعويض كحق للشعوب والبلدان التي بت ثروا ا طوال سنوات عديدة بسبب الرق والاستعمار"[1]، وقد عرفه ا لمس الاقتصادي والاجتماعي-لجنة حقوق الإنسان-في دورته الخمسين المنعقدة عام١٩٩٣م بأنه"حق كل إنسان في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع ذه التنمية"، ويعتبر هذا الحق حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وقد وردت الإشارة إليه في المادة(٥٥/أ)من ميثاق الأمم المتحدة، والتي نصت على"تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، وقد تم الإعلان عن هذا الحق لأول مرة من قبل لجنة حقوق الإنسان عام١٩٧٧م، وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الحق في قرارها رقم(١٢٨/٤١) المؤرخ في الرابع من ديسمبر عام١٩٨٦م، وقد جعل-مايسمى-الحق في التنمية الاجتماعية هو المقدم، وهو الذي تم التركيز عليه-دونا عن بقية جوانب التنمية-فتم إصدار إعلانين يتعلقان ذا الحق، أحدهما حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، وقد صدر في عام١٩٦٩، ثم بعد ذلك صدر إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية في عام١٩٩٥م، والذي أحال على مؤتمرات سابقة، فقد أحال على مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل المنعقد بنيويورك عام١٩٩٠م، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريودي جانيرو عام١٩٩٢م، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام١٩٩٣م، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة المعقود في بريدجتاون في عام١٩٩٤م، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام١٩٩٤م. وهي مؤتمرات تعنى في جل مقررا ا ذا الجانب من التنمية-أي التنمية الاجتماعية-لتنميط مجتمعات الأطراف وفق أنماط ا تمعات الغربية.

ثانيا: حقوق المدنيين في أثناء ال اعات المسلحة تحت الاحتلال: يعتبر أكثر المتضررين من قيام ال اعات المسلحة هم المدنيين، ولذا فقد حرصت المواثيق الدولية على عدم المساس م أو المساس بحقوقهم، وقد حددت اتفاقية جنيف الرابعة حقوق أولئك المدنيين، والالتزامات التي يجب أن يقوم ا أطراف ال اع تجاه أولئك المدنيين، وقد حدد المادة الرابعة الأشخاص الذين تحميهم تلك الاتفاقية بأ م"أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في ال اع ليسوا من رعاياه، أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها"، كما نصت المادة السادسة من الاتفاقية على النطاق الزماني الذي تسري فيه تلك الاتفاقية، وهو أن هذه الاتفاقية تطبق"بمجرد بدء نزاع أو احتلال وردت الإشارة إليه في المادة الثانية"، وقد حددت المادة الثانية صور ذلك الاحتلال، ولتأكيد تلك الحقوق أكدت المادة(٨)أنه لا يجوز للأطراف المحميين بموجب هذه الاتفاقية التنازل عن حقوقهم كليا أو جزئيا، ثم فصلت بعد ذلك الاتفاقية تفصيلا به درجة من المعقولية في حماية حقوق أولئك المدنيين، وأكد الاتفاقية على حماية مراكز الخدمات العامة المقدمة للمدنين كالمستشفيات وأكدت وفصلت أحكام تلك الحماية، وبينت تلك الاتفاقية أحكام المعتقلين وكيفية معاملتهم، وحدد الفصل الأول من القسم الأول قواعد معاملة أولئك المعتقلين، كما فرقت الاتفاقية بين المعتقلين وبين أسرى الحرب، وأنه يجب الفصل بينهم، وحددت شروط ومواصفات المباني التي يكون الاعتقال فيها، كما نصت

[1]-تقرير لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات الدورة(٤٩)، البند رقم(٤).

المادة(٨٦)على تمكين المعتقل من ممارسة شعائره الدينية، كما نصت على تأمين الغذاء والملبس، وتأمين الرعاية الصحية والطبية، وعلى ممارسة الأنشطة الذهنية والبدنية لأولئك المعتقلين، في تفاصيل ليس هذا مقام استقصائها، ولكن يكتفى بالإشارة إليها، لعل الله أن يهيئ استقصاءها في وقت آخر.

ثالثا: الحق في **بيئة صحية وسليمة:** قبل القرن العشرين لم تكن تلقى القضايا البيئية ما تستحقه من اهتمام، ولكن بحلول القرن العشرين أصبحت تلك القضايا تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال، وذلك بسبب الأخطار الجدية التي أصبحت تتهدد الكوكب الذي نعيش عليه، وتبعا لذلك تسارعت وتيرة الاهتمام بسن القوانين المخصصة للحفاظ على البيئة، وعقد المؤتمرات المتخصصة في ذلك، وأول تلك المؤتمرات كان "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، والذي عقد في أستكهولم عام١٩٧٢م، وقد أقر ذلك الاجتماع أعلانا يتضمن (٢٦)مبدأ فيما يخص البيئة، وخطة عمل تشمل(١٠٩)من التوصيات التي تغطي ستة عناوين عامة تشمل: مناطق استيطان الإنسان، إدارة الموارد الطبيعية، التلوث، النواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، التنمية والبيئة، والمنظمات الدولية. وفي السنوات اللاحقة لذلك المؤتمر تم أنجاز العشرات من الاتفاقيات الدولية البيئية، وبعد ذلك المؤتمر بحوالي عشرين عاما تم عقد المؤتمر الثاني بعنوان"قمة الأرض" في ريودي جانيرو عام١٩٩٢م، وقد كان هذا الاجتماع أحد أكبر اجتماعات القمة على الإطلاق، حيث بلغ عدد الحاضرين ما يقارب(٤٥٠٠٠)شخص، بينهم وفود حكومية، وما يزيد على(١٠٠٠٠)من رجال الصحافة والإعلام، وممثلون عن (١٥٠٠)منظمة حكومية، حيث عقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمرا موازيا خاصا ا، وقد أعتمد المؤتمر(٢٧)مبدأ عاما لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة[١]، وقد أكدت الجمعية العامة أهمية البيئة وحمايتها كحق لكل إنسان في قرارها رقم (٩٤/٤٥لعام١٩٩٤م) بقولها"إ ا تقرر بأن لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته"، وقد صدر لحماية ذلك الحق عدد من الاتفاقيات-بخلاف الاتفاقيات التي سبق الإشارة إليها- ومن أهمها:

١-اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون عام١٩٨٥م.

٢-اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود عام١٩٨٩م.

٣-الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ عام١٩٩٢م.

رابعا: الحق في **العمل وحقوق العمال:** تضمنت اتفاقيات العمل الدولية أحكاما واضحة في بيان حقوق أولئك العمال التي تجب مراعا ا، سواء كان أولئك العمال وطنيين، أم مهاجرون، فقد تم التنصيص كمبدأ عام على الحق في العمل، وهذا ما ورد في المادة(١/٢٣)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن"لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة، كما أن له الحق في الحماية من البطالة"، ونصت عليه المادة(١/٦)من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أكده البند الثاني/فقرة(أ) من إعلان فيلادلفيا عام١٩٤٤م على أن"لجميع البشر أيا كان عرقهم أو

[١]-أنظر في تلك المبادئ والمزيد من التفاصيل حول ذلك لدى: بيليس، جون، و سميث،ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق،ص٦٥٢-٧٠٧.

معتقدهم، أو جنسيتهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص"، هذا بالنسبة للحق في العمل كمبدأ عام، أما حقوق العمال فقد نظمتها اتفاقات منها ما يتعلق ببيئة العمل وظروفه، وسوف أقوم بسرد أهم الاتفاقات الدولية التي تم إصدارها، ومنها اتفاقية بشأن المساواة في الأجور عام١٩٥١م، واتفاقية بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة عام١٩٥٨م، واتفاقية بشأن سياسة العمالة١٩٦٤م، واتفاقية بشأن ممثلي العمال في عام١٩٧١م، واتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين عام١٩٧٥م، واتفاقية بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة عام ١٩٨٧م، واتفاقية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام١٩٩٠م، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل١٩٩٨م[١]، وكل اتفاقية من هذه الاتفاقيات تتضمن أحكاما بخصوص العمال ومراعاة حقوقهم، ولكن الواقع يختلف عن ذلك تماما.

خامسا: حقوق الأقليات: يعتبر الأقليات مجتمع منغلق في تجمعات منغلقة، وهو في الأغلب الأعم يحظى بمعاملة تمييزية من قبل مجتمع الأكثرية، ضم فيها حقوقهم، ولا يسمع لهم صوت، ومن أجل ذلك تم أنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وهي بدورها قامت بتعريف الأقليات بأ ا"تلك ا موعات غير الغالبة بين سكان لديهم تقاليد وخصائص عرقية أو دينية أو لغوية أو خصائص تختلف كليا عن تلك التي لدى بقية السكان ويرغبون في المحافظة عليها"، كما عرفه ميثاق اليونسكو ضد التمييز في التعليم في مادته الأولى بأنه"أي تمييز أو تحديد أو تفضيل يقوم على أساس عنصر أو لون أو جنس أو لغة أو دين أو رأي سياسي أو أي رأي آخر، أو أصل وطني أو اجتماعي أو ظرف اقتصادي أو ولادة، وله غرض أو تأثير أبطال أو إلغاء المساواة في المعاملة..."، إذ يفترض أن كل الأشخاص متساوون أمام القانون، ومن حقهم الحصول على حماية متساوية منصوص عليها قانونا من أي تمييز. وقد ورد النص على حقوق الأقليات، وحمايتهم من أي تمييز قد يقع عليهم، في المادة(٢٧)من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، والتي نصت على أنه"لا يجوز إنكار حق الأشخاص اللذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما. وفي الاشتراك مع الأعضاء الآخرين مع جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم وأتباع تعاليمها واستخدام لغتها"، كما تم التفصيل في تلك الحقوق، والتنصيص على حفظها بشكل أكثر استيعابا وشمولا من خلال الإعلان حول حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، والذي وافقت عليه لجنة حقوق الإنسان في عام١٩٩٢م.

سادسا: الحق في الهجرة واللجوء: عرفت المادة(١/أ)من الميثاق الخاص بوضع اللاجئين الصادر عام١٩٥١م اللاجئ بأنه"أي شخص نتيجة لأحداث وقعت قبل١كانون/يناير١٩٥١م، أو بسبب خوف قائم على أساس صحيح من أن يضطهد لأسباب العنصر أو الدين أو الجنسية أو عضوية مجموعة اجتماعية خاصة، أو رأي سياسي، ويكون خارج بلد جنسيته ولا يكون قادرا على الانتفاع بحماية ذلك البلد، أو الشخص الذي ليس لديه جنسية وهو خارج مكان أقامته الاعتيادي السابق نتيجة أحداث كهذه، ولا يرغب في العودة إلى بلاده بسبب الخوف"، وبناء على ذلك فقد نصت

---

[١]- أنظر نصوص تلك الاتفاقيات لدى: بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق، ٤٦٥/١-٥٧٤.

المادة(١/٣٣)من الميثاق على أنه"لا يحق لأي دولة متعاهدة أن تطرد أو تعيد لاجئا بأي طريقة كانت إلى حدود أو مقاطعات تهدد حياته أو حريته.."، كما صدر في عام ١٩٦٦م البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، وفي عام١٩٦٧م صدر إعلان بشأن الملجأ الإقليمي، وفي عام١٩٨٥م صدر الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه.

المطلب الثاني: في **تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق الجماعية.**

كما سبق أن ألمحنا بأن مفهوم الحق الإنساني مداره في الفكر الغربي-والليبرالي على وجه الخصوص-على الفردية، وكل ما يضاد تلك الفردية يعتبر نقيضا لذلك الحق الإنساني الذي يعتقده، ويؤمن به الغرب، وتبعا لذلك فهو ينظر إلى الحقوق الجماعية كنقيض لتلك الفردية التي يعتقدها ويؤمن بها، هذا بالإضافة إلى أن تلك الحقوق في جزء كبير منها تتناقض مع الرأسمالية وولعها بمراكمة رأس المال، وبأسهل وأقصر الطرق، ولذلك فإن كل حق سينتج عنه تقليص أو حد من تلك المراكمة التي يسعى رأس المال إلى توسيعها فإنه سينظر إليه بشيء من العدائية، وهو ما أنتج ذلك الاستخفاف بتلك الحقوق والتي جعلته لا يقيم لها وزنا، اللهم إلا نوعا من تزيين لغته الخطابية، في نفس الوقت الذي يقوم بممارساته العملية في سحق تلك الحقوق، وسيكون حديثنا عن انتهاكات تلك الحقوق من خلال المطالب التالية:

أولا: الحق في **التنمية:** سبق أن أشرنا إلى آثار ذلك الثالوث المتوحش الذي يسيطر عليه الغرب-أي البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية-على هذا الحق، وأنها قامت بسحقه لدى جميع دول الأطراف، ولعل فيما سبق إيراده هناك ما يغني عن تكراره هنا[1]. هذا بالنسبة للتنمية في المجالين الصناعي والاقتصادي، أما ما يتعلق بالتنمية في الجانب الاجتماعي، وهو الجانب الذي سبق الإشارة إلى أنه كان محور اهتمام مؤتمرات الأمم المتحدة التي عنيت بهذا الجانب، فقد تم التطرق إلى شيء من ذلك عند الحديث عن تناقضات المركزية الغربية مع حقوق المرأة والأسرة، مما يغني عن أعادته هنا.

ثانيا:حقوق المدنيين في **أثناء النزاعات المسلحة تحت الاحتلال:** لقد صدرت اتفاقيات جنيف الأربع لتبين أحكام تعاملات أطراف النزاعات خلال الحروب، فجاءت اتفاقية جنيف الأولى لتبين أحكام التعامل مع جرحى ومرضى القوات المسلحة في ميدان المعركة، وجاءت الاتفاقية الثانية لتبين أحكام جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وجاءت الثالثة لتبين أحكام معاملة أسرى الحرب، وجاءت الرابعة لتبين حقوق المدنيين وقت الحرب، وقد اخترنا هذه الأخيرة للوقوف عندها لأنها تعتبر الأدنى، فإذا كان أدنى الدرجات-والذين لا علاقة لهم بالحرب-تكون معاملتهم بتلك الصورة، فما بالك بمن عداهم ممن تكون صلته مباشرة بالحرب، والذي أستطيع أن أجزم به هنا هو أن الدول الغربية لم تراعي أي حكم من أحكام تلك الاتفاقية في كل حروبها التي خاضتها، وهي لا تعرف تلك الاتفاقية إلا عندما تحتج بها لمصلحتها، أما ماعدا ذلك فهي لا تلتفت إليها، فبدأ من ما قام به الفرنسيون في الجزائر، والذين كانوا خلال توقيع تلك

[1]-في الفصل الثاني، المبحث الرابع، المطلبين الثاني والثالث، ومن العجيب أن هذا السحق للتنمية-العربية منها على وجه الخصوص-والذي كان للغرب أكبر الأثر فيه يستخدم كوسيلة للتشنيع على العرب، ووصفهم بالتخلف، أنظر القراءة النقدية الرائقة لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والتي قام بها الدكتور/جلال أمين، بعنوان: التنمية الإنسانية-تقرير أم فضيحة، وهو منشور ضمن كتاب: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٨٨-١٢٩.

الاتفاقية يجثمون على أرضها، وقد استعملوا أشنع وأسوأ أنواع الإبادات الجماعية بحق المدنيين العزل، إذ بلغ عدد القتلى أكثر من مليون شخص، وعدد المهجرين أو المرحلين إلى معسكرات أسموها معسكرات التجميع بلغ مليونين ومائة وسبع وثلاثين ألف إنسان، كما دمرت ثمانية آلاف قرية، وأحرق أكثر من مليون هكتار من الغابات[1]، وكذا الحال في بقية مستعمرا ا الفرنسية[2]، أما أمريكا فلها في ذلك مجازر لا تحصى، وعلى رأسها مجازرها في فيتنام، وفي العراق، وفي أفغانستان مما قد يرد الإشارة إلى بعض منه لاحقا، ومن أعجب ما استوقفني أن منظمة العفو الدولية وضعت أكثر من مخطط يمكن الاسترشاد ا في الحالة العراقية، أحدها بعنوان"العراق: مسؤوليات دول الاحتلال"، وآخر بعنوان"العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية أعادة بناء الاقتصاد في العراق"[3]، وضمنته الحقوق الإنسانية التي يجب على دولة الاحتلال أن تلتزم ا، وعندما تأملت في هذين التقريرين عجبت من أ ما كأنما وضعا لكي يكونا نموذجين استرشاديين لانتهاك ما ورد ما من توصيات!!، ولكن زال العجب عندما وجدت ذلك التصريح للرئيس بوش-الابن-الذي يجعل نفسه فيه فقيها من فقهاء القانون الدولي وينظر لذلك بقوله أن "الفكر الجديد في قوانين الحرب، والذي يرى في القانون الدولي والمواثيق الدولية أحكاما تعاقدية خاصة، بحيث أن الطرف الأقوى حر في أن يطبقها أو يهملها كما يراه مناسبا"، ثم يعلق تشومسكي على ذلك بقوله إ ا"تطّبق بصرامة وحزم لضمان عالم أكثر أمنا للمستثمرين، وتكون عجيبة وعفى عليها الزمن حين تكبح لجوء واشنطن إلى العدوان وجرائم أخرى"[4]، وهذا هو ما حدث مع تلك التقارير وقوانينها الدولية!! .

ثالثا: تناقضات المركزية الغربية مع الحق في اللجوء: يعتبر هذا العصر من أكثر العصور حروبا وأشدها فتكا، وهذا ما ضاعف من أعداد اللاجئين، وسياسة الدول الغربية في التعامل مع اللاجئين تقوم على النفعية المطلقة، إذ تحرص دول التمركز الغربي على التعامل معها بانتقائية بالغة، وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من المشاكل المزمنة التي لا تزال شاهدة على فضح ذلك النفاق الغربي، إذ تقوم الرفضية الأمريكية-الإسرائيلية "كما يقول تشومسكي"في التخلص من الحق النظري في العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين، إذ يشكل هذا الحق عنصرا حاسما من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تقرر المادة(١٣)من الإعلان أن"لكل شخص حق مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وله الحق في العودة إلى بلده"، وفي اليوم التالي لتبني الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبنت أيضا بالإجماع القرار رقم(١٩٤) والذي يطبق المادة(١٣)على الحالة الفلسطينية، وتعترف المحاكم الأمريكية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه"قانونا دوليا ثابتا"، والتعريف المرجعي لمعايير حقوق الإنسان. أن المادة(١٣)هي الاشتراط الأشهر من الإعلان، والذي كان يستحضر سنويا من قبل أمريكا ولعدد من الأعوام في يوم حقوق الإنسان العالمي الموافق لـ ١٠كانون الأول، مع مظاهرات واحتجاجات غاضبة ضد الإتحاد السوفيتي من أجل السماح ليهود الروس بالمغادرة بوصف ذلك حقهم المقدس الذي تكفله لهم المادة(١٣)، وتبقى في الخفاء حقيقة أن أولئك الذين كانوا يستحضرون تلك المادة بأعنف هوى هم خصومها الأعنف،

---

[1] - بينوت، إيف، إزالة الاستعمار في أفريقيا الفرنسية، ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧٣، وللاستزادة وتفاصيل أكثر حول تلك الشناعات أنظر: فيرو، مارك، غزو الجزائر، والنزعة الاستعمارية في الجزائر عشية التمرد، وكليهما ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٠٥-٥٣٤.

[2] - أنظر في ذلك: بينوت، إيف، إزالة الاستعمار في أفريقيا الفرنسية، ضمن: الكتاب الأسود للاستعمار، مرجع سابق، ص٥٧٣.

[3] -أنظر نصي التقريرين ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٨٧-٢٠٤، وص:٢٢٣-٢٥٥.

[4] -تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٨٧.

ولذلك بدأت واشنطن تخطط للانتهاء من الأونروا-وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-والممقوتة تاريخيا لدى الإسرائيليين، لكي تترك الفلسطينيين مشكلة تحلها إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والتي تعتبر وكيلا فعليا للحكومة الإسرائيلية، ومن أجل ذلك صوتت أدارة كلينتون ضد كل قرارات الجمعية العامة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين خلال عامي١٩٩٣-١٩٩٤م، على أساس أن تلك القرارات تصادر حصيلة عملية السلام الجارية، ويجب أن تحل مشكلة اللاجئين بالمفاوضات، وهذه المفاوضات آمنة لأ ا في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها، وكخطوة على طريق تفكيك الأونروا تقرر نقل مركزها الرئيس إلى غزة، الأمر الذي سينهي عمليا الدعم الدولي لمليون وثمانمائة ألف لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا، وستكون الخطوة التالية بقطع التمويل عن الأونروا وتسليمها للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لما تقوله مصادر في الأمم المتحدة[١]، هذا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، أما بالنسبة للاجئين حول العالم فقد قدر تقرير كيونود لعام١٩٩١م عددهم بسبعة عشر مليون لاجئ شرعي، وعشرين مليون من النازحين داخليا[٢]، وهذا بالطبع قبل أن يقوم الغرب بحروبه الكوكبية الأخيرة. أما الآن فلا شك أن العدد قد تضاعف، وتقوم سياسة الدول الغربية في التعامل معهم على الانتقائية النفعية، حيث تنتقي العقول العلمية، والكفاءات التي قد تدفعها الظروف السياسية أو الاجتماعية إلى ترك بلادهم فتقتنصهم وتمنحهم ذلك الحق، أما من لا ترى أ ا يمكنها الاستفادة منه فإ ا لا تلتفت إليهم، وتعتبر الحالة العراقية من النماذج المثالية لتطبيق ذلك، حيث كانت الحكومات الأوروبية تستقطب اللاجئين العراقيين المعارضين لحكم صدام لتجنيدهم ضد حكمه، وعندما قامت باحتلال العراق كانوا هم الأدوات التي قامت بالتمكين لهم وتسليمهم مقاليد البلاد، أما ما بعد سقوط صدام فإ ا أغلقت الباب أمام اللاجئين العراقيين بالرغم من أ ا هي من قامت بتدمير بلادهم، وتشريدهم من منازلهم، وكذا الحال بالنسبة للاجئين الأفغان، إذ وجدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين نفسها محشورة بين مطرقة التزامها الدولي بكفالة حق أولئك المشردين، والمضطهدين في الحصول على اللجوء، وبين سندان رفض البلدان المضيفة استقبالهم والذي حظي بمؤازرة الدول المانحة التي آثرت رد التماسات طالبي اللجوء، ويوم شارف عقد التسعينات من القرن الماضي على الانتهاء كان الأفغان يحتلون المرتبة الأولى من طالبي اللجوء في أوروبا، ولم تكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتترد هي الأخرى في إبعادهم، إما برفض أعطائهم حق اللجوء، أو حشرهم في معسكرات احتجاز تحت أشراف عسكري، كما هي حالهم في أستراليا[٣]، وبالرغم من كون تلك الدول هي المتسببة في معاناة أولئك اللاجئين إلا أ ا كانت ترفض تقديم معونات مالية للدولة التي تستضيفهم، لتوفير العون لهم، بالرغم من أن تلك الدول تعاني من مشاكل اقتصادية كثيرة وكبيرة، كالحال مع إيران وباكستان في الحالة الأفغانية، والأردن وسوريا في الحالة العراقية، وحال اللاجئين الهايتيين من أوضح النماذج على نفعية الحق الإنساني، إذ أنه قبل أكثر من ربع قرن ومنذ استهلت إدارة كارتر سياسة إعادة الناس الفارين على متن القوارب الصغيرة قسريا، ليكونوا تحت حكم دوفالييه

---

[١]- تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٤٧-٤٩.

[٢]- جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٨٢.

[٣]- كالاس، فرانسوا، و:سالينو، بيير، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس ترجمة ونشر/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٧٧.

الديكتاتوري، وقد أقر رسميا انتهاك البند(١٤)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إتفاقية ريغان-دوفالييه. أما في أثناء فترة الفاصلة الديمقراطية القصيرة-والتي هي محط للازدراء الرسمي الأمريكي-حين توقف الإرهاب عمليا، وأنخفض عدد لاجئو المراكب إلى رقم يسير جدا، انعكست هذه السياسة وأحترم البند(١٤)ولكن عندما جئ بحكم عسكري موالي لأمريكا، وجدد ممارساته للإرهاب عادت واشنطن إلى أتباع"سياسة اللاجئين غير القانونيين واللامسؤولة..والتي تستحق الشجب"-على حد تعبير منظمة مراقبة حقوق الأمريكتين[١]- حيث أعادت أمريكا الآلاف من لاجئيهم الذين كانوا يرغبون الدخول إلى فلوريدا عام ١٩٩١-١٩٩٢م، فتم إعاد م بلادهم مرغمين[٢]. وهو ما كان سببا في إدانة المفوضية العامة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة-والتي قليلا ما تعارض أمريكا- الولايات المتحدة لاتخاذها هذا القرار، وقد شجب مرشح الرئاسة في ذلك الوقت بل كلينتون تلك السياسة بمرارة، ولكن أول عمل قام به حين بات رئيسا هو جعل تلك السياسة أشد من ذي قبل، وقد أقرت المحكمة العليا الأمريكية ذلك معتمدة فيما يبدو في تفسيرها للقانون الدولي الخاص باللاجئين على حجج سويسرا عندما رفضت إدخال اليهود الفارين من الهولوكست إلى أراضيها، وهذا وفقا للملاحظة التي أبداها رئيس تحرير ا لة الأمريكية للقانون الدولي في تقويمه للتفاقم المثير للقلق لرفض واشنطن الالتزام بشروط المعاهدات الدولية[٣]، وقد بسط ما يتعلق بتناقضات المركزية الغربية مع الحق في الهجرة، وذكر نماذج لها، وتحليله لأسس ذلك التناقض المفكر الأمريكي هنتنجتون في كتابه صدام الحضارات[٤].

رابعا: تناقضات المركزية الغربية مع الحقوق البيئية[٥]: يتحدث المركزيون الغربيون عن الإدارة المتكاملة للموارد، وهم لا يعنون التقليل من أنتاج الفضلات والملوثات، وإنما كيفية التخلص منها بطريقة مربحة للقطاع الخاص، ومن هنا يلجئون إلى حلول مبنية على"التجارة في حقوق التلويث"، وذلك بأ م لا يهتمون كثيرا بالنتائج السلبية العامة-كالإضرار بالاقتصاد، والتكاليف الاجتماعية-وهم يدعون أن هذا ثمن التقدم ويقولون"على الإنسانية أن تدفع هذا الثمن إن أرادت التقدم"[٦]، وهذا الحق في التلويث هو الذي كان من نتائجه نشوء ظاهر ما يسمى بالاحتباس الحراري العالمي، والتي كان من آثارها-على سبيل المثال-خسارة(٧٥%)من الجليد في القارة المتجمدة الجنوبية خلال العشر سنوات الأخيرة. وقد صبت الأ ار الجليدية الذائبة في عام٢٠٠٦م حوالي١٩٢بليون طن من الثلج في البحار، وهذا بدوره ينتج عنه من التغيرات المناخية المدمرة ما لا يحصى كثرة، ومنها الارتفاع الحاد في درجات الحرارة، وهلاك الشعاب المرجانية-إذ في عام١٩٩٨م هلكت١٦%من الشعاب المرجانية في العالم-بالإضافة إلى تلك الأعاصير والفيضانات المدمرة التي باتت تشكل خطرا قائما على الكثير من المدن الساحلية. ومن آثار ذلك الحق في التلويث أن المحيطات استوعبت خلال المائتي سنة الماضية ما يقارب من نصف ثاني أكسيد الكربون الذي أنبعث نتيجة للنشاطات البشرية، وتغيرت كيمياء المحيطات بسرعة تزيد أكثر من مئة

---

[١]-تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٣-١١٤.
[٢]-سعيد،ادوارد،الثقافة والإمبريالية،مرجع سابق،ص٣٤٥،ولتفاصيل أوفى والمغزى السياسي من تلك الإعادة لدى:تشومسكي،نعوم،٥٠١سنة الغزو مستمر،مرجع ، ص٣٥٣.
[٣]- تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٤.
[٤]-أنظر: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٥٥-٣٦٥.
[٥]-لتفاصيل أكثر أنظر: وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر، عمان،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م، والكتاب مليء بالنماذج والتوثيقات.
[٦]- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٢.

مرة عام حدث خلال الـ (٢١)مليون سنة الماضية، ونتيجة لذلك زادت نسبة الحموضة في مياه المحيطات بنسبة٣٠%منذ الثورة الصناعية[١]. وتعتبر منظمة البيئة العالمية والتي يفترض أ ا تشكل أحدى أهم المنظمات الدولية والمعنية برصد المتغيرات البيئية وسبل مواجهتها، إلا أ ا بدلا عن ذلك شكلت تحالفا مع أجهزة التمركز الغربي الكبرى-صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية- لتشكل رباعيا متضامنا، ينطق بلسان واحد، تردد أقوالها الغالبية العظمى من وسائل الإعلام الكبرى تمجيدا لقيم السوق[٢]. ولعل من أفضل من وصف هذه المعضلة هو المفكر الكبير/أنطوني جيدنز إذ ينظر لمسألة الاعتداء على البيئية، من خلال تأسيسه لمصطلح المخاطرة، إذ يرى أن الكلمة في الأصل كانت ذات علاقة بالمكان، ثم تحولت بعد ذلك إلى التعبير عن الزمان، كما تستعمل الآن في الأعمال المصرفية، والاستثمارية للتعبير عن حساب العواقب المحتملة للقرارات الاستثمارية فيما يتعلق بالدائنين والمدينين، وهي كذلك بالنسبة لشركات التأمين، وأنه أتى بعد ذلك استعمالها للتعبير عن مدى واسع من الأحوال المتعلقة بالشك، ثم يضرب لذلك مثلا بما يحكى(أن رجلا قفز من أعلى ناطحة سحاب ذات مائة طابق، وكلما مر بطابق سمعه نزلاء ذلك الطابق يقول"ما تزال الأمور على ما يرام"، "ما تزال الأمور على ما يرام"...وكأنه يحسب مدى المخاطرة فيما يتعلق بعمله ذلك، ولكن في الحقيقة كل شيء كان محسوما، ثم يخلص من ذلك إلى تعريفها بأ ا-أي المخاطرة-تشير إلى: الخطر المقدر بوعي فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية، وهو واسع الاستعمال في ا تمعات ذات التوجه المستقبلي، أي تلك التي تنظر إلى المستقبل وكأنه منطقة يجب احتلالها واستعمارها"[٣]، ثم هو يفرق بين المخاطرة والخطر، ليخلص بعد ذلك إلى تقسيم المخاطرة إلى قسمين: مخاطرة خارجية[٤]، ومخاطرة داخلية، وهي المرادة هنا، إذ يعرفها-أي المخاطرة الداخلية-بأ ا هي: التي أوجدها تأثير تطويرنا للمعرفة فيما يخص العالم[٥]، والإشكال الكبير أننا نملك تاريخا ضئيلا لمقارعتها، فمعظم المخاطر البيئية التي تصادفنا، مثل الارتفاع الحراري لكوكب الأرض، تقع ضمن هذا النوع، كما أن من الإشكالات أن التوازن بين الفائدة والخطر الناجمين عن التطور العلمي غير قابلين للقياس[٦]، ليخلص من ذلك إلى أن مجتمعنا يعيش في مرحلة ما بعد الطبيعية، وبالطبع لا يعني ذلك ذلك أن العالم الطبيعي لم يعد موجودا، أو أن العمليات الطبيعية لم تعد موجودة، وإنما تشير إلى أن القليل مما يحيط بنا من البيئة المادية قد سلم من تدخل الإنسان، إن الكثير مما كان طبيعيا لم يعد طبيعيا الآن على الإطلاق[٧]، ويتحدث عن سبب ذلك الانقلاب، فيذكر أنه منذ الأيام الأولى للمجتمع الصناعي الحديث قامت المخاطرة، وهي المحرك المنشط تمع بني على التغيير، وصمم على أن يغير مستقبله بدلا من أن يتركه للدين، أو التقاليد، أو أهواء الطبيعة، لأن الرأسمالية الحديثة

---

[١]- أبو العينين، تامر، مقال بعنوان: المناخ المضطرب يفرض خيارات الطاقة البديلة، صحيفة الحياة، (١٦٩٧٧)بتاريخ٨-شوال-١٤٣٠هـ، ص٢٢. وفيه ذكر للمزيد من الآثار الخطيرة والمدمرة للاحتباس الحراري. كما في نفس الصفحة يوجد مقال بعنوان"من يهدد غذاء البشر"، وهو تلخيص لتقرير خطير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العالمية"الفاو" يذكر فيه آثار التغير المناخي وضغوطه على سوق الأغذية، وتقرير آخر عن آثاره على النقل والسياحة.

[٢]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩.

[٣]-جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة/عباس كاظم، وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٤٩.

[٤]-وهو يعرف المخاطرة الخارجية بأنها: الآتية من الخارج، أو من ثوابت التقاليد والطبيعة، كسوء المحصول، والفيضانات، والأوبئة، والمجاعات. والمجاعات.

[٥]- جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥٠.

[٦]- جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥٧.

[٧]- جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٥١، وهو يرى أن المخاطر المصطنعة لا تقتصر على الطبيعة، بل تشمل نواحي الحياة الأخرى، ويضرب على ذلك مثلا: بموضوع الزواج، والعائلة، والذي شهد تغيرا جذريا في الدول الصناعية-وإلى حد ما في العالم-وهو ما قلب معه هذين المفهومين.

تختلف عن جميع الأنظمة الاقتصادية التي سبقت فيما يتعلق بمواقفها تجاه المستقبل، ثم يتحدث عن فلسفة التأمين كنتاج من نواتج المخاطرة، إذ أنه متعلق بتوفير الضمان، وهو في الحقيقة متطفل على المخاطرة، ومواقف الناس إزاءها، ليخلص من ذلك إلى أن المقايضة وتحميل المخاطرة للآخر ليست خاصية سببية للاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل لا يمكن في الحقيقة للرأسمالية أن تتجسد أو أن يمكن التفكير فيها خارج هذه الخاصية، لهذه الأسباب كانت المخاطرة متصلة بالحداثة..، لكن في الوقت الذي يتوقع من المخاطرة أن تكون وسيلة لتنظيم المستقبل وتطبيعه وجعله تحت سيطرتنا، إلا أن الأمور لم تنتهي إلى هذه النتيجة، لأن محاولاتنا للسيطرة على المستقبل تميل الى الارتداد علينا[١]، وهذا الارتداد هو ثمرة التدمير الممنهج للطبيعة، والذي غالبا ما يكون بالفعل الإيجابي، وهو يتخذ صورا متعددة، ولعل من أهمها أن أول فعل صارخ أرتكبته أمريكا في هذا السياق هو وقوفها في وجه أي محاولة لتخفيض الإنبعاثات الحرارية، فبدأ من القمة التي سميت بقمة الأرض، والتي نظمتها الأمم المتحدة في نيويورك، وأوروبا كانت تؤيد التخفيف من انبعاث الغازات، إلا أن إعلان الولايات المتحدة عن عزمها على حظر استهلاك الأجبان التي تعتمد استخدام الألبان الطازجة، والاقتصار على الأجبان المعدة بواسطة الألبان المعقمة تعقيما حراريا، كان سببا في تكشير المصالح عن أنيا ا، وتفتقت الذرائعية عن مخالبها فالضربة قاسية على المنتجات الغذائية الأوروبية، والإعلان تلويح أكثر مما هو قرار[٢]، فتنازلت أوروبا عن مطالبا ا تلك مقابل محافظتها على مصالحها التجارية، وكذا الحال بالنسبة لبروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاث غاز الكربون، ومعارضة خطة مجموعة الثمان للعام٢٠٠١م المتعلقة بالطاقة الأقل تلويثا للبيئة، كما تقدم، ومن الأفعال الإيجابية التي تودي إلى التدمير الكارثي للبيئة، أقرار استخدام الأسلحة النووية والكيميائية بصورة وقائية، ومن ذلك كثرة وضخامة عدد المصانع التي تنتج ملوثات البيئة، ونظرا لخطورة تلك المصانع، وما تنتجه من ملوثات، إلى غير ذلك من الاعتداء على حق الإنسان في بيئة سليمة، ويمكننا الإشارة إلى تلك المخاطر التي تقوم المركزية الغربية من خلالها بأعمال تخالف القوانين الدولية التي تنص على حماية البيئة، وهي ددها بشكل مباشر، من خلال الفقرات التالية:

أ-الإشعاعات النووية: وعلى سبيل المثال ما حدث من تسرب أشعاعي لمحطة تشرنوبيل في أوكرانيا١٩٩٦م، والتي لا أحد يعرف بالضبط عواقبها على المدى البعيد، وكذا الحال في القنابل النووية التكتيكية-المحرمة دوليا-والتي تستخدمها أمريكا في حرو ا، للانتصار بالضربة القاضية، بل والأسلحة النووية التقليدية، وكان طرح تلك الفكرة ابتداء من قبل بول وولفوييتز-أحد صقور المحافظين الجدد-والذي كان سكرتيرا مساعدا لوزير الدفاع الأمريكي، إذ نشر تقريرا يدعو فيه إلى ترسيخ النظام الدولي الجديد القائم على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا[٣]، وهو ما تم النص عليه صراحة في دراسة دراسة أجريت عام١٩٩٥م بعنوان"ردع ما بعد الحرب الباردة"، صادرة عن القيادة الإستراتيجية الأمريكية "ستراتكوم"[٤]، وقد تبنى بوش الابن هذه العقيدة رسميا في خطاب ألقاه في أكاديمية وست بوينت في حزيران من عام٢٠٠٢م، وقد شرعت

[١]-جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، مرجع سابق، ص٤٧-٤٩.
[٢]- المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٣٠٣-٣٠٤.
[٣]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٥
[٤]- أنظر: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

العقيدة الجديدة إمكانية استخدام السلاح النووي في حال الـ اع ذي الطابع الكلاسيكي، على شكل قنابل ضعيفة التحميل بالمادة النووية، ويطلق عليها بالقنابل التكتيكية، ضد بلدان لا تملك مثل هذا السلاح، إذ لم يعد السلاح النووي سلاحا يتم اللجوء إليه في ـاية المطاف، فالإرادة في إرهاب البلدان الأضعف ـدف إلى تبيان أنه من الآن فصاعدا لا يمكن التأمل في كسب الحرب ضد أمريكا[1]، وهذا ما طبقته أمريكا في حر ا على العراق وأفغانستان ومن قبل في البوسنة، إذ قصفت عمليا ملايين العراقيين بأطنان من أسلحة المحملة باليورانيوم المنضب، والمكون من نفايات نووية سامة والتي عادة ما تودع في مزابل نووية محصنة، إلا أ ا بدلا من ذلك تم قصف العراقيين ا[2]، والتي تشكل أحدى قنابلها وتسمى(B-61-11)أ ا تنفجر بقوة تعادل ٣٤٠ألف طن من الـ"تي. أن. تي"[3]، وقد أثبتت التحاليل المخبرية تلوث المياه في تلك الدول بتلك الإشعاعات، والأكثر كارثية في الأمر أن آثار تلك الإشعاعات"تبقى حامية ومتواجدة حوالي أربعة بلايين وخمسمائة مليون سنة، وهذا يعني عمليا حسبما ذكرت الدكتورة/هيلين كالديكوت-خبيرة الأشعة-أن الرياح المثقلة بغبار اليورانيوم المنضب ستبقى فعليا إلى آخر الزمان"[4]، كما ذكر الخبراء من مركز دراسات اليورانيوم الطبية أن فحص عينات سكان تلك الدول-والأفغان تحديدا-كشف عن أعلى نسبة يورانيوم مسجلة في العالم حتى الآن بين سكان مدنيين[5]، والعجيب أن ذلك الإجرام تم باتفاق بين الرئيسين الروسي والأمريكي بحيث يستخدم الأول القنابل النووية في الشيشان، والثاني يستخدمها في أفغانستان[6]، وهذا لم يقتصر على خصومهم بل حتى حلفاؤهم ففي مناورا م الحربية التي تم أجراؤها في جزيرة فييك البورتريكية أصيب ثلثا السكان بأمراض خبيثة، وقد ثبت وجود اليورانيوم المنضب في عدد كبير من أجساد الناس هناك، وقد قام المئات منهم برفع دعاوى قضائية ضد البحرية الأمريكية يطالبو ا بتعويضات[7]، ولكن دون جدوى، وفي مقابل ذلك وهروبا من مثل هذه الدعاوى، ومن أجل استمرار هذا الإجرام فقد ضغطت وزارة الدفاع على الكونغرس لكي لا تشمله قوانين البيئة، بحيث يستطيع أن يلوث ويسمم ما يشاء دون حساب أو عقاب[8]، وأما تبعات ذلك الاستخدام الكارثي لتلك الأسلحة، بالإضافة إلى تلك الترسانة الضخمة من الأسلحة النووية، والتي-كما يقول جارودي أ ا-تكفي لتدمير العالم سبعين مرة، فهو لا يهمهم، ولا يلتفتون إليه.

ب-التعديل الوراثي للجينات: وهذا يعتبر من مبتكرات العلم الحديث، وهو قد يكون على الإنسان، وقد يكون على الحيوان، وقد يكون على النبات، وهو قد يكون له بعض الميزات كوفرة الإنتاج، وتحسين السلالات، ولكنه فيه من المخاطر الشيء الكثير، ومن نتاج ذلك فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني-ظهور ما يسمى بمرض جنون البقر، وعلى سبيل المثال

[1]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٥-١١٨.

[2]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٣-١١٤، وهي دراسة مثيرة للاهتمام، وملئة بتوثيق يصعق الأمر أمامه من شدة الإجرام التي قامت به تلك القوى باستخدامها تلك الأسلحة.

[3]-ورثنغتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق،ص١٠٩.

[4]-ورثنغتون،آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب"العراق،الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٧.

[5]-ورثنغتون،آمي،كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟،ضمن كتاب"العراق،الغزو-الاحتلال، المقاومة"،شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١١.

[6]-ورثنغتون،آمي،كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٩، ص١٠٩، ولتفاصيل أوسع حول التواطؤ الغربي على القضية الشيشانية أنظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٢٦٠-٢٧٠.

[7]-ورثنغتون،آمي،كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟، ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"، شهادات من خارج الوطن العربي، مرجع سابق، ص١١٢. ص١١٢.

[8]-ورثنغتون،آمي،كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلاح النووي؟،ضمن كتاب"العراق، الغزو-الاحتلال، المقاومة"،شهادات من خارج الوطن العربي،مرجع سابق،ص١١١.

صوت البرلمان الأوروبي في عام١٩٩٦م على تصنيع هرمونات اصطناعية من لحم البقر بمعدل٣٦٦صوتا مع منع تصنيعه، ولم يخالف المنع أحد، اعتمادا على دليل قوي بأن ذلك التصنيع يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالسرطان، ويقلل من خصوبة الذكور، ويؤدي في بعض الحالات إلى بداية مبكرة للمراهقة عند الأطفال، وبعد هذا المنع الذي أصدره الاتحاد الأوروبي بثلاثة أشهر، استجابت الحكومة الأمريكية لضغوط شركة الزراعة الكيميائية مونسانتو، وإلى اتحاد أصحاب قطعان البقر الوطني الأمريكي، وإلى مجلس الولايات المتحدة لتصدير الألبان، وإلى اتحاد منتجي الحليب الوطني، وجماعات ذات مصالح أخرى، واشتكت هذه إلى منظمة التجار العالمية، ضد الدول الاوروبية، بحجة أن قرار المنع شكل حاجزا أمام الاستيراد، وأصدرت منظمة التجارة العالمية قرارا لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، واستأنف الاتحاد الأوروبي ضد ذلك القرار، إلا أن ذلك الاستئناف رفض[1]، وفي الجملة فإن منظمة التجارة العالمية"كثيرا ما تدخلت لمنع الحكومات من استخدام المقاطعة أو فرض الرسوم الجزائية على الشركات التي وجد ا هذه الحكومات تعمل بطريقة غير مقبولة أخلاقيا، أو غير سليمة بيئيا، وهي في جميع الحالات البيئية التي ناقشتها منظمة التجارة العالمية، حكمت هذه المنظمة في مصلحة الشركات ضد رغبات حكومات منتخبة بصورة ديمقراطية، وبدأت هذه المنظمة حروبا تجارية، أو أقر ا، وعرضت صحتنا للخطر"[2].

ج-است اف الموارد الطبيعية: يعتبر استمرار النمو الاقتصادي الحالي سببا من أسباب است اف الموارد الطبيعية على هذا الكوكب، وتخريب البيئة والأنظمة الطبيعية، وهو ما سوف يساعد على تفاقم ذلك الاست اف سيطرة منظمة التجارة العالمية، والتي من أهم بنودها إلغاء الحماية الجمركية، وتسهيل انتقال المنتجات، والتي سينتج عنها التوسع في التحطيب، وقطع أشجار الغابات، واست اف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة، كالمياه الجوفية، أو الغابات، أو موارد التعدين، في إنشاء صناعات جديدة، وتوسعة القائم منها، وعلى سبيل المثال فقد خسر العالم٨٠%من غاباته الطبيعية التي كانت موجودة فيه، كما أن الجزء المتبقي من الغابات مهدد بالفناء خلال عدة سنوات قادمة[3].

د-النفايات السامة: حيث تعتبر النفايات السامة من أكبر المخاطر التي دد البيئة، وهم عندما يتحدثون عنها، فإ م يدرجو ا ضمن الإدارة المتكاملة للموارد، فإ م لا يعنون التقليل من أنتاج الفضلات والملوثات، وإنما كيفية التخلص منها بطريقة مربحة، ومن هنا يلجئون إلى حلول مبنية على"التجارة في حقوق التلويث"، وذلك أ م لا يهتمون كثيرا بالنتائج السلبية العامة، وهم يدعون أن هذا ثمن التقدم[4]، ولذلك حرصت المركزية الغربية على أن تكون دول الأطراف مرمى لتلك النفايات، كما ورد في أقترح أحد الخبراء في البنك الدولي-لورانس سمرز، وهو الترزي الذي أشرف على عملية الإجراءات التقشفية لكل بلد محتاج إلى قروض-في مذكرة تم تسريبها، حيث كتب فيها"أعتقد أن المنطق الاقتصادي، خلف إلقاء حمولات النفايات السامة في البلدان التي ا أجور عمالة متدنية، سليم وغير معيب، ولا بد أن نواجه ذلك

---

[1]- هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة-الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٦.
[2]- هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة-الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٧.
[3]- وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، مرجع سابق، ص٥٦-٦٠.
[4]-أوتار، فرانسوا، في مواجهة دافوس-الحركة العمالية ضد العولمة، ترجمة: سعد الطويل، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص٤٢-٤٣.

بشجاعة"[1]، ولذلك هم يصدرو ا إلى دول الأطراف بصور شتى، ومن ذلك أنه تم تصدير(٦٠٧٥)طنا من المبيدات الزراعية السامة جدا مثل الميركس، أو الكلوردان، أو الكلور السباعي إلى غواتيمالا والبرازيل وسيرلانكا، كما صدر إلى الخارج(٢٧٥٠)طنا من المبيدات الحشرية التي تحدث تغييرا في الجينات الوراثية المسببة للسرطان أو التي تسبب المسخ أو الخطرة على الجهاز التناسلي البشري"[2]، وكذا الحال في البوسنة والهرسك حيث ذكرت مصادر صحية وحقوقية وسياسية أن قوات حفظ السلام والتدخل الإنساني في بعض دول العالم كانت في ظاهرها لحفظ السلام لكنها تخفي أجندات خاصة، ومنها ما يتعلق بدفن النفايات السامة-والنووية منها تحديدا-في البلدان المضطربة، ومن تلك المناطق التي تم دفن النفايات السامة ا في مدن"موستار"، و"نيرتفا"، و"بونا"، و"يابلانيتسا"، و"كونيتس"، وهي المواقع التي توجد فيها القوات الفرنسية والإسبانية وبعض القوات البريطانية[3]، كما كشف الدكتور/مصطفى طلبه المدير التنفيذي لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة عن دفن نفايات سامة في داخل الأراضي الصومالية، وأضافت مجلة فرنسية معلومات جديدة عن ذلك، واكتفت الأمم المتحدة بالإعلان عن أجراء تحقيق في هذه الفضيحة، ومن يومها لم يتحدث أحد مرة أخرى عن الموضوع[4]، أما إذا كانت تلك النفايات تتعلق بتقنيات عسكرية متطورة، ويخشى من تطفل الآخرين عليها فقد يتم دفنها في الداخل، كما قامت به وزارة الدفاع الأمريكية في منشأ ا المسماة"المنطقة٥١" والكائنة في صحراء نيفادا، حيث يعاني العاملون من جراء استنشاق الغازات الكيمائية السامة المنبعثة من احتراق نفايات ضارة من ضيق دائم وحاد في التنفس، ومن شتى أنواع السرطان، ومن آلام في الأحشاء، ومن تشققات جلدية نازفة، فقد كانت أنسجتهم ملأى بالسموم الصناعية التي لم يشهد لها مثيلا لدى البشر إلا ما ندر، لكن بسبب السرية المطلقة المفروضة على تلك المنطقة لم يتمكن العمال من الحصول على إيضاحات تتعلق بنوعية تلك المواد التي قد يكونون تعرضوا لها، من أجل تلقيهم العلاج الطبي الملائم.."[5]، والكارثي في الأمر أن تلك الأجهزة والشركات عندما يطلب منها المشاركة في برامج المعالجة الطوعية لتلك النفايات الصناعية الكيميائية تتنكر لذلك، ومن تلك الشركات شركة فرموزا بلاستيكس والتي تقول أحدث دراسات مجلس الأولويات الاقتصادية أن تلك الشركة تعتبر المنتج الأكبر للنفايات الخطرة بين الشركات الكيميائية الأمريكية[6].

ومن ذلك الحق في التلويث نفايات الغرب التي تسبح في الفضاء، ففي الفترة مابين١٩٥٧م-٢٠٠٨م أُرسل أكثر من ستة آلاف قمر اصطناعي، وأقل من ثمانمائة من تلك الأقمار لا يزال قيد الاستعمال، بينما تلك الأقمار القديمة قد تفتت وتحولت إلى شظايا بسرعات هائلة جدا تزيد عن ٣٥ألف كم في الساعة، وهي ما تشكل ديدا مدمرا لأي قمر اصطناعي أو رجل فضاء قد تصطدم به[7].

---

[1] - جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤١١.
[2] -العجة، ناهد طلاس، العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة/هشام حداد، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٧٩.
[3] -أنظر في ذلك تحقيق بعنوان"أوروبا تدفن نفاياتها السامة في البوسنة، مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٢) ١٠ربيع أول ١٤٣٠هـ، ص٢٢-٢٣.
[4] -مجلة السياسة الدولية، العدد(١١١)يناير١٩٩٣م، شهريات الأحداث الدولية-سبتمبر-١٩٩٢، ص٣٣٠.
[5] - بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٨٦.
[6] - فيشمان، تيد، مباهج الاستثمار الكوكبي، ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٠٧.
[7] -تحقيق بعنوان"نفايات الغرب تسبح في الفضاء، من أعداد/ صلاح الصيفي، مجلة المجتمع، العدد(١٨٧٠)في٢٩رمضان١٤٣٠هـ، ص١٨-٢٠.

خامسا: حقوق الأقليات: يمكننا القول أن الأقليات وحقوقهم المقررة في القانون الدولي الإنساني من الأمور التي تنتهك بشكل منهجي في الدول الغربية، وخصوصا المسلمين فقد أكدت دراسة أجراها اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان أن المسلمين في أوروبا يتعرضون لأعمال تمييز متزايدة، وخصوصا من بعد وقوع أحداث١١سبتمبر، وشملت الدراسة-التي أجريت في أحد عشر دولة أروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي-المواقف السلبية المنتشرة بشكل واسع عند التعامل مع المسلمين، بما في ذلك تقارير وسائل الإعلام غير المتوازنة والتي تصور المسلمين على أ م أعداء الداخل، وهناك أشكال من التمييز ضد المسلمين[١] وضد غيرهم من الأقليات، وكذا الحال بالنسبة للملونين والفقراء ونحوهم من الأقليات التي لا يعبأ ا ولا يلتفت إليها وإنما هم يقعون تحت ضغط وتمييز لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وسيرد مزيد بسط لذلك.

سادسا: حقوق العمال: لقد كان من ثمرات تكتل رأس المال الغربي وعولمته أن"تم نزع العمل من دوره في خلق القيمة والتاريخ، وأصبح سلعة تتنافس في السوق العالمي، وثمن هذه السلعة يجب أن ينخفض بلا انقطاع، بالاستعانة بذراع الرافعة التي تلعب دورها في البطالة العالمية"، وتبعا لذلك تم تغيير النظرة إلى الإنسان الفرد، وتجريده من حقوقه الأساسية، حيث تم النظر إليه على اعتباره من الموارد البشرية، وبناء على ذلك فلم يعد له الحق في البقاء إلا بقدر ما يحققه من ربحية، أو ما أصبح يطلق عليه"القابلية للاستخدام"، وهو المفهوم الذي حل "محل الحق في العمل"[٢]، وهذا المفهوم هو الذي بنيت عليه عملية الاندماج الاقتصادي الكوكبي والمدفوعة من الليبرالية الغربية المتوحشة باحثة عن أكبر قدر من الأرباح وبأقل التكاليف، وأكثر جهة يمكن تقليص التكاليف من ناحيتها هي ما يتعلق بالعمال، حيث أن الشركات الكبرى تبحث عن أيدي عاملة وبأجور زهيدة، ولذلك فإن أي محاولة للمطالبة بحقوق العمال فإ ا تغضب الرأسماليين، كما أن أي تكتل أو إتحاد أو منظمة قد تقوم للمطالبة بحقوقهم فإ ا مما يغضب تلك الشركات، لما يشكله ذلك التضامن من خطر على مصالحها، ولذلك فإن من الرسائل الرئيسية التي تتعمد الشركات إرسالها إلى الحكومات المعنية أن تقول إن من شأن تشكيل النقابات أو الاتحادات العمالية أن يعرض الاستثمار للخطر، وكانت الحكومات تسارع على الدوام إلى التراجع[٣]، وهذا ما نص عليه أحد تقارير منظمة العفو الدولية، إذ نص التقرير على أن هذه الشركات الكوكبية"مثلها مثل القوى العظمى، بما يشبه السطوة والهيمنة الكونيتين الشاملتين[٤]، وقد باتت حقوق العاملين فيها، وممونوها، وزبائنها، والمؤسسات والمؤسسات التجارية الصغيرة، خاضعة لقواعد اللعبة الكبرى الجديدة، تحرص الحكومات على خطب ود هذه الشركات وتتسابق في تقديم الإغراءات لها، أما العواقب الإنسانية لهذا النظام الجديد فتتجلى في انسحاق الحقوق في الورشات الغارقة في بحار العرق بأمريكا اللاتينية، في مجمعات التصنيع/التخزين/السكن الموجودة في مناطق الصناعات التحويلية المعدة للتصدير بالشرق الأقصى، لقد قال تحالف يضم عددا من المنظمات النسائية أنه"في اللحظة التي يجري فيها تشجيع النساء

---

[١]-لاستقصاءات أكثر حول التمييز ضد المسلمين أنظر: اللاوندي، د/سعيد، الإسلاموفوبيا-لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، والكتاب في جملته توثيق لذلك التمييز ضد المسلمين.

[٢]- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

[٣]-غرايدر،واواسان٢٠٢٠م،ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٢٧٣.وواواسان هو الاسم الذي أطلقه الماليزيون على تطوير بلادهم إلى عام٢٠٢٠م. عام٢٠٢٠م.

[٤]-وقد ذكر التقرير أن شركة ميتسوبيشي هي الآن أكبر نفوذا من اندونيسيا-الرابعة في العالم من حيث عدد السكان، وجنرال موتورز أكبر من الدنمارك، وتويوتا أكبر من النرويج، وفيليب موريس أكبر من نيوزلاندا، كما ان ما لدى رئيس مايكروسوفت من أموال يفوق ضعف إجمالي الناتج المحلي لكل من أوغندا وكينيا وتنزانيا مجتمعة.

اللواتي ينتعلن أحذية نايك[1] الشهيرة على تقديم أفضل ما يستطعن من أداء، تعاني النساء الاندونيسيات والفيتناميات والصينيات المشغولات بتصنيع تلك الأحذية من الأجور الزهيدة، والعقوبات الجسدية، والعمل الإضافي القسري، والمضايقة الجنسية"[2]، ومن المفارقات العجيبة المتعلقة بهذه الشركة أن"٣٠٠٠٠ شخص-وهو عدد الموظفين الاندونيسيين العاملين في مصنع تلك الشركة-يقل أجمالي رواتبهم السنوية عما يتقاضاه نجم كرة السلة الأمريكي/ مايكل جوردان لقاء ظهوره في الإعلان عن هذه الأحذية!!"[3]، ومن ذلك أن شركة هاليبلوغ الهولندية تشحن٤٠%من روبيان بحر الشمال في شاحنات مبردة إلى درجة٣تحت الصفر-عبر أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر داخل أوروبا-إلى تطوان في المغرب، ليقمن العاملات في تطوان المغربية بتقشير تلك الحيوانات، ولو تم ذلك في هولندا أو ألمانيا لكلف عشرة أضعاف ما تكلفه العاملات المغربيات[4]، وقس على هذا، بل إن بعض تلك الشركات قد تقوم بالانقلاب على حكومات لتحافظ على مصالحها، ومن ذلك ما حدث لرئيس الوزراء الإيراني المنتخب/محمد مصدق في عام١٩٥٣م، حيث قامت شركة بريتيش بتروليوم بتمويل الانقلاب عليه أثر قيامه بتأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وذلك بعد تسعة أشهر من طرد الشركة من إيران، وسميت تلك العملية بإسم أجاكس، وقام مهندس ذلك الانقلاب وهو ضابط الاستخبارات الأمريكية كيرميت روفلت بتأليف كتاب مفصل عن ذلك، ونشره عام١٩٧٩م[5]، وهناك بعض الشركات يوجد لديها ما يشبه الجيوش لتصدي لكل من قد يعكر عليها صفو عملها، وذكرت منظمة العفو الدولية أن شركات مثل شل، وبريتيش بتروليوم، وتوتال تورطت في عمليات انتهاك حقوق الإنسان في كل من نيجيريا، وكولومبيا، وميانمار-بورما سابقا-والتي لا تقوى الدول الوطنية على مقاومة تلك الشركات نظرا لما تعانيه من عبء الدين القومي، وما يقوم به صندوق النقد الدولي،والشركات الكبرى العابرة للقوميات، ومؤسسات الاستثمار العابرة للحدود إلى شل قدرة الحكومات على اتخاذ قراراتها الخاصة، أوالتحكم بمصائر دولها[6].

المطلب الثالث: في حق تقرير المصير، ومصادره الدولية.

١-حق تقرير المصير: وسنتناول في هذه الفقرة مضمون هذا الحق ونطاقه، فالمراد بتقرير المصير في فقه القانون الدولي العام، وفي أدبيات العلاقات الدولية أنه يشير"بصفة عامة إلى حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه، وبحرية كاملة، دون أي تدخل خارجي، كما يشير هذا الاصطلاح إلى حق كل شعب في اختيار شكل حكومته ونظامه السياسي، والإفادة من ثرواته الطبيعية، والتمتع بتراثه الروحي والطبيعي دونما قيد، وعلى النحو الذي يريده[7]، وقد كان هذا المبدأ-حتى نهاية الحرب العالمية الثانية-مبدأ صوريا، لأن الدول الغربية كانت قائمة باستعمار عدد كبير من دول الأطراف استعماراً

[1]-أنظر في تشكل تلك الشركة وتغولها: كورزنيويتش،ميغويل، السلع واستراتيجيات التسويق:نايك وصناعة الأحذية،ضمن كتاب:العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟ص٢٧٩.
[2]-منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق العمال، ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٣٦-٣٣٧.
[3]-زلوم، عبد الحي، نذر العولمة، مرجع سابق، ص٧، وقد أحال على مجلة التايم الأمريكية عدد١حزيران ١٩٩٨م.
[4]- فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٣.
[5]-زلوم، عبد الحي، نُذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٩١.
[6]- منظمة العفو الدولية، تقرير عن حقوق العمال، ضمن كتاب: العولمة-الطوفان أم الإنقاذ؟، مرجع سابق، ص٣٣٨.
[7]-الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٦.

عسكريا، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الأمم المتحدة تم الإشارة إلى هذا المبدأ في صلب المادة الأولى من نظامها، وأن يكون ضمن قائمة المبادئ الحاكمة للعلاقة بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وتعتبر الخطوة الأكثر أهمية وذات الدلالة والتي تمثل منعطفا للتغيير تأسيس لجنة تصفية الاستعمار، وما أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقرارها رقم(١٥١٤)والذي صدر عام ١٩٦٠م بعنوان"إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، والذي نص صراحة في مقدمة هذا القرار على أن الجمعية العامة تعلن:

١-"أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي أو سيطرته أو استغلاله، يعتبر إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويهدد قضية السلام و التعاون في العالم.

٢-لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، ولها-بمقتضى هذا الحق-أن تحدد بحرية مركزها السياسي ، وتسعى بحرية الى تحقيق نمائها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

٣-يجب ألا يتخذ تخلف أي أقليم في الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التعليمي، ذريعة لتأخير استقلاله.

٤-يوضع حد لجميع الأعمال المسلحة أو أعمال القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة ، حتى تتمكن في أن تمارس بسلام وحرية حقها في الاستقلال التام و تضمن سلامة إقليمها الوطني..." .

و المشاهد أن مبادرة الجمعية العامة الى إصدار القرار(١٥١٤) سالف الذكر إنما تؤسس قانونا على الأحكام ذات الصلة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. فقد عرض الميثاق للحق المذكور في مواضع عدة أبرزها ما يلي: نص المادة(٢/١) الذي أشار الى أن من بين الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها الهدف المتمثل في"إنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام مبادئ ساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير..". كما أعاد الميثاق التوكيد على مبادئ الحق في تقرير المصير في صدر المادة(٥٥)منه، حيث نص على أنه :"رغبة في يئة دواعي الاستقرار و الرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، على أساس احترام مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها تقرير المصير..." .

وقد ورد التوكيد مجددا، و بعد صدور قرار الجمعية العامة سالف الذكر-على الحق في تقرير المصير في المادة(١/١)المشتركة في كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية أو السياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للعام ١٩٦٦م. فطبقا لنص الفقرة المذكورة "تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها. وتملك، بمقتضى هذا الحق، حرية تقرير مركزها السياسي، وحرية تأمين نماها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

كما انه استمرارا لهذا المنهج من جانب الأمم المتحدة ، عاودت الجمعية العامة التوكيد على الحق المذكور، وذالك في قرارها رقم(٢٦٢٥)، بتاريخ٢٤اكتوبر١٩٧٠م، الصادر تحت عنوان"إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة". فقد جاء في هذا القرار (الإعلان)، أن"لجميع الشعوب-ومقتضى تساوي

الشعوب في حقوقها، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة-الحق في أن تتحد بحرية ومن دون أي تدخل خارجي، مركزها السياسي، و في أن تسعى بحرية الى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي.."[1] .

ويلاحظ في هذا الخصوص أيضا، أن الجمعية العامة كانت جد حريصة-في الإعلان سالف الذكر-على بيان مباشرة الشعب المعنى(أو الجماعة المعنية)لحقه في تقرير مصيره، إنما ينصرف نطاقه-أصلا وأساسا-الى التخلص من السيطرة الأجنبية، ومن دون أن يؤدي ذلك إلى تعريض مبدأ السلامة الإقليمية للدولة للخطر، ويجب ألا"يشكل عدم الكفاية على صعيد الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي ذريعة لإرجاء الاستقلال"، وقد أُعتبر هذا القرار من قبل عدد من دول آسيا وأفريقيا ميثاقا ثانيا أعلنته الأمم المتحدة لتحرير سائر الشعوب من نير الاحتلال[2]، وتبع ذلك عدد من القرارات المتعلقة ـذا الحق في الأعوام:١٩٧٤م-١٩٧٧م، وفي عام١٩٨٤م.

٢-**حقوق الشعوب** في **مواردها الطبيعية:** حيث يعتبر"مبدأ سيادة الدولة على ثروا ا الطبيعية.."أحدى المبادئ المقررة في القانون الدولي، وكان من أوائل القرارات القرار رقم(٦٢٦) الصادر بانعقاد الجمعية العامة بتاريخ١٩٥٢/١٢/٢١م، والذي تضمن"توصية جميع الأعضاء في ممارسة حقها باستخدام واستغلال ثروا ا ومواردها الطبيعية طالما ذلك مرغوبا فيه لتقدمها وتطورها الاقتصادي.."، وفي عام١٩٦٢م تم تأليف لجنة خاصة سميت بـ"لجنة السيادة الدائمة للدولة على ثروا ا الطبيعية" وغرضها القيام بالفحص الكامل والدقيق لسيادة الدول على ثروا ا، وقد خرجت لجنة السيادة تلك بإعلان سمي بـ"الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية"[3]، كما ورد النص على ذلك الحق في المادة(٢/١)من العهدين الدوليين للحقوق المدنية أو السياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للعام ١٩٦٦م على أن "لجميع الشعوب سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر في ثروا ا ومواردها الطبيعية دون أية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

المطلب الرابع: في **تناقضات المركزية الغربية مع حق تقرير المصير.**

هذا الحق من أكثر الحقوق التي تجلت فيه تناقضات المركزية الغربية، وهم بكل صفاقة وجه يقفزون فيه على تلك الأعراف والمواثيق التي وضعوها، ويضربون ا عرض الحائط إذا تعارضت مع التوجه، أو الإستراتيجية التي يريدو ا، ومن أكثر القضايا التي تجلى فيها ذلك التناقض هي قضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ووصف المقاومين للاحتلال، والمطالبين بحقهم في تقرير مصيرهم بالإرهابيين، بينما من يملك أحدث الأسلحة التقليدية، وغير التقليدية، ولديه كل الطاقات والإمكانات فهو مدافع عن نفسه فقط؟[4]، وقد مورس بحق الفلسطينيين كل أنواع القمع، وطبقت ولا زالت

[1]- الرشيدي، أحمد، حقوق الإنسان-دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص١٤٧-١٤٩.
[2]-جاكسون، روبرت، ميثاق العولمة، مرجع سابق، ص٥٥٠.
[3]-للمزيد حول ذلك أنظر: المظفر، محمود، الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ص٢٢٤-٢٢٩.
[4]-أنظر تفاصيل العجرفة الأمريك-إسرائيلية، لدى:تشومسكي، نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٢٠وما بعدها، وفيها بسط لن تجده عند غيره، كما صرح بذلك.

تطبق بحقهم الانتهاكات الكاملة الممنهجة لكل حقوق الإنسان-بدون استثناء لأي حق من تلك الحقوق-وتحت سمع العالم وبصره، وبتواطوء وحماية من دول التمركز الغربي، وليس من آخرها ما قامت به إسرائيل من حصار تام على قطاع غزة، ثم قيامها بدك القطاع بكل أنواع الأسلحة المحرمة دوليا، واستهداف جميع المرافق المدنية، والمقرات الأممية، ومخازن الغذاء، ودور العبادة، والمستشفيات، وكل ذلك بمباركة غربية شبه كاملة، ومساواة للضحية بالجلاد، في مفارقة لا يملك المرء أمامها إلا الإيمان بأكذوبة حقوق الإنسان، التي لا وجود لها إلا لحماية المغتصبين، وممارسة الدجل تبريراً لذلك الإجرام!!.

٢-**تناقضا ا مع حق الدولة** في **السيادة على ثروا ا:** وهذا الحق تم الجناية عليه من خلال ألاعيب عدة، ومن أهمها ما يسمى "الخصخصة"، حيث تباع ثروات الدولة ومواردها بأبخس الأثمان لأولئك الرأسماليين الكبار، والذين إذا أشتروا تلك الموارد أصبحوا هم أهل الهيمنة والكلمة العليا في الدولة، وشواهد ذلك أكثر من أن تحصى، ومن ذلك ما حدث في روسيا بعد سقوط الشيوعية، حيث بت شركا ا النفطية بإشراف وتنسيق من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما أن من أهم تلك الثروات التي يحرص الغرب على السيطرة عليها هي البترول، إذ أن مواقف الغرب-والحكومة الأمريكية تحديدا-جعلت على أجند ا محاولة تحقيق ما أسموه منذ أيام نيكسون بـ"خطأ الرب"-تعالى الله عما يقولون- في أنه جعل البترول في المكان غير المناسب، وأ م سيسيطرون على مواطن النفط بأي طريقة، وهذه حروب النفط مشتعلة وقائمة-من ف ويلا وكولومبيا، إلى البحر الأسود، وجنوب السودان، وشمال أفريقيا وغر ا-وهم قد يحاولون أغلفة أخرى تغطي شراهتهم تلك، وحرصهم على حرمان ذوي الحقوق من حقوقهم، ولكنها سرعان ما تترئ وتظهر الحقيقة، ولجماعات الضغط البترولية دور كبير في ذلك، ويبررونه بالإستراتيجية المستقبلية للبلاد، فمن بين أكثر من ثلاثين متبرعا لانتخابات بوش، هناك خمسة عشر من تجار البترول وشركاته، فالحكومة أكثر حكومة بترولية في تاريخ أمريكا، وقد قدم تشيني تقريرا لإدارته في مايو٢٠٠١م أكد فيه على الأهمية القصوى للحصول على كميات بترول كبيرة من الخارج وضرورة تأمينها، إلى سنة٢٠٢٠م، وذكر نسبة الزيادة القادمة لاستيراد البترول، وأ ا ستزيد من(٥٢%) إلى(٦٢%)، ومن(١٠)ملايين برميل يوميا إلى(١٦.٧)مليون برميل يوميا، والوسيلة إقناع الموردين أن يبيعوا لأمريكا، ويعرض التقرير للخليج الذي تقارب مخزوناته ثلث مخزون العالم، وطريقة التعامل معه، ويطالب التقرير-الذي سبق أحداث سبتمبر-أن تسمح الدول البترولية بالتدخل الأكبر في تسويق واستخراج البترول، وأن تتدخل في تطوير البنية التحتية في هذه الدول من أجل أنتاج وتصدير أكثر، وتحدث التقرير عن بترول ف ويلا ووسط آسيا وبحر قزوين[2]، والذي استغلت أحداث العراق وأفغانستان من أجل تحقيق تلك الأجندة بشكل كبير، وتأمين السيطرة على النفط وعلى منابعه، وعلى طرق أمداده وتصديره، وهذا هو ما تحقق لهم الآن.

---

[1]-أنظر تفاصيل ذلك النهب لدى: توسان، أريك، المال ضد الشعوب، البورصة أو الحياة، مرجع سابق، ص٣٣٧٨-٣٨٢.
[2]-الأحمري، د/ محمد حامد، العراق...وما بعده، وما قبله!، مجلة المنار الجديد، العدد(٢١)شتاء٢٠٠٣م، ص٥-٦.

الفصل الرابع: التفاف المركز على حقوق الإنسان.

من السمات التي تطبع المركزية الغربية كما سبق الإشارة إلى ذلك هي سمة الخداع والمراوغة والمخاتلة، والحجة المكيافيلية جاهزة لذلك، بل إن له مدارس في الفكر الغربي تنظر له، وتوجد له الأعذار والمبررات لتقرير قواعده وجذوره الفلسفية، ومن ثم تبنى عليها تلك السياسات النفعية التي يستخدمها الغرب، والتي تشكل حقوق الإنسان أحدى تقنياته المفضلة التي يستخدمها، وسنحاول في هذا الفصل بيان تلك التقنيات التي يستخدمها المركز للالتفاف على حقوق الإنسان، ومن خصوصيات تلك التقنيات أنه هو الوحيد المخول لاستخدامها، وتجده يبسط لها من الحجج والتبريرات ما لا تملك أمامها إلا أن تتعجب من سخافتها، أو صفاقتها، أو قل عنها ما شئت، وفي المقابل لو قامت أحدى دول الأطراف باستخدام تلك التقنيات فإ ا تقام عليها الدنيا ولا تقعد، لأ ا أعتدت على خصوصية من خصوصيات الأسياد التي لا يجوز لأحد سواهم أن يستخدمها، وسيكون حديثنا عن تلك الالتفافات التي يقوم ا الغرب لدهس حقوق الإنسان من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: استحداث وتبديل المفاهيم.

يعتبر استحداث وتبديل المفاهيم لعبة غربية بامتياز، وهو من باب التلاعب الواعي باللاوعي الاجتماعي، والحضاري، والمعرفي، وهذا التلاعب يتم من خلال تلك الصيرورة المتجددة من المفاهيم والمصطلحات التي خصصوا لها أقساما في أجهز م الإستراتيجية والتنفيذية، ويتم الزج بتلك المفاهيم من خلال الأجهزة الأمية، أو من خلال التهليل والتطبيل والتزمير لها في وسائل الإعلام إلى أن تجد لها صدى وقبولا، وهي قد تحمل في ظاهرها وضوحا خادعا[١]، ولكنها في باطنها تحمل دجلا وتضليلا لا حدود له، وسنتطرق إلى نماذج من تلك المفاهيم التي جرى استحداثها من خلال أربعة مطالب، على النحو التالي:

---

[١] -مصطلح الوضوح الخادع من المصطلحات التي سكها الأستاذ/مالك بن نبي، وعرفها بأنها: هي التي تخدع الفكر بظواهر الأشياء، وضرب لها -مثالا بقصة غاليليو-الذي دفع حياته ثمنا في مقابل الخطأ الذي وقع فيه معاصروه-عندما أخرج لهم نظريته المدهشة، والتي تقول لأول مرة، بأن الأرض هي التي تدور حول الشمس، بينما كان الناس يعتقدون أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، ولقد كان الخلاف بين من يرى مرأى الفكر، مثل غاليليو، ومن يرى رأي العين—أي كافة الناس—اللذين كانوا يرون بوضوح الشمس تدور..ولذا ذهب غاليليو ضحية الوضوح الخادع،وذلك الوضوح الخادع الذي يتكرر عينه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي كل المصطلحات التي يتم سكها، وتُلبس غير لبوسها الحقيقي، والذي يسميه الأستاذ مالك بن نبي بـ"البديهيات الخادعة"وهذه "البديهيات الخادعة"وما رافقها من ثورة علمية،ومعرفية، تم تجنيدها " ووضعها في خدمة الغايات السياسية التي لا ترحم، وفي خدمة الاضطهاد والإفناء، وتجنيد التحريفات التاريخية، والمذاهب المعرفية، والتحريف الأعمى للضرورات الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الجندر.

يعتبر نشوء وتشكل الحركة النسوية والتي مرت بمرحلتين-كما هو الحال مع العلمانية-مرحلة الواحدية الصلبة، والواحدية السائلة، والتي هي ثمرة صيرورة وتحولات فلسفية، واجتماعية، واقتصادية كبرى حصلت في الغرب، وخلال تلك الصيرورة التي مر ا الفكر النسوي، كان آخر ما توصل إليه مؤدلجوه كتتويج لمفهوم الواحدية السائلة، هو بناء مفهوم الجندر، ويمكن القول أن هذا المفهوم يعتبر تجليا للحظات الثلاث التي تبرز فيها العلمانية الشاملة، والتي تمثل ذروة فلسفة ما بعد الحداثة، وهي التي يصنفها الدكتور/المسيري-رحمه الله-إلى ثلاث لحظات وهي:"اللحظة السنغافورية: والتي يتحول فيها الإنسان إلى طاقة إنتاجية، وقدرة شرائية، تصب في عملية الإنتاج والاستهلاك القومي، واللحظة التايلندية: والتي يتحول فيها الإنسان إلى طاقة جنسية تقدم خدما ا للمستهلكين من السياح، فتحسن الدخل القومي، وتعدل ميزان المدفوعات لحساب الوطن، واللحظة النازية والصهيونية: والتي يتحول فيها الإنسان غير النافع(اليهودي كمادة بشرية)إلى مادة استعمالية تزداد إنتاجيتها في معسكرات الاعتقال، والسخرة في الحالة النازية، في الدولة الصهيونية، أو يتم التخلص منها تماما في معسكرات الإبادة حسب مقتضيات الأمور"[1]، و يعتبر هذا المصطلح من أحدث المفاهيم والمصطلحات التي تم سكها من قبل فلاسفة التمركز الغربي، وهو خير مثال يمكن أن تتجلى فيه تلك اللحظات الثلاث، ويمكن تعريفه-أي الجندر-بأنه"الافتراضات والممارسات الثقافية التي تحكم التكوين الاجتماعي للرجال والنساء، وعلاقا م الاجتماعية"[2]، أي توجيهه الوجهة التي تحددها اللحظة التي يراد تصييره إليها، وإلغاء الأعراف الاجتماعية، والدينية، والأخلاقية التي قد تعيق وصوله إلى تلك اللحظات، ومن أهم عوامل بلوغه تلك اللحظات القضاء على مفهوم الأسرة، وهو ما عبرت عنه الكاتبة الفرنسية"سيمون دي بوفوار"، في حديث لها مع مجلة النيويورك مجازين، وهي تقول"ستظل المرأة مستعبدة، حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة والغريزة الأبوية"[3]، كما أدعت في كتا ا"الجنس الثاني" أن"ربات البيوت غير منتجات، وبأ ن يحيين حياة الطفيليات التي تكون عالة على غيرها، وألقت باللوم على مؤسسة الزواج، مدعية بأنه يحول المرأة إلى"مخلوقات سامة"، و"حيوانات طفيلية"، والحل الذي قدمته هو تحرر النساء من قيود الزواج"، وتبنت نفس الموقف الكاتبة بيتي فريدان في كتا ا"اللغز الأنثوي"[4]، وهذه النظرة العدائية للأسرة هي جوهر النظرة النسوية، ومن أجل ذلك فقد أخذ ذلك الفرض النظري، والبعد الأيدلوجي بعدا تطبيقيا، وفُرضت مفاهيم تلك الأدلجة فرضا كمقرر من مقررات الأمم المتحدة التي يجب أن تتبناها، وقد مرت مراحل تشكل ذلك التكوين لتلك القوانين بدأ من مؤتمر المكسيك عام١٩٧٥م، حيث دعى المؤتمر إلى حرية الإجهاض، والحرية الجنسية للمراهقين، وتنظيم الأسرة، ثم عقد مؤتمر نيروبي عام١٩٨٥م، بعنوان"استراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة"، ثم كان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في سبتمبر١٩٩٤م، وتتويجها كان في مؤتمر بكين عام١٩٩٥م تحت عنوان"المساواة والتنمية والسلم"[5]، بحيث حل مصطلح

---

[1] - المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ٢٤٨/١، وفيه مزيد بسط وإيضاح، وأمثلة ونماذج لتلك اللحظات.

[2] -باركر، كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة/علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٤٨.

[3] -بيجوفيتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، مرجع سابق، ص٢٥٨.

[4] -تولي، جمس، سوء تعليم المرأة في الغرب، تلخيص/أي، جي ويلنسن، ترجمة/العربي بن رزوق، نشر مجلة البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص٢٦-٢٧.

[5] -لتفاصيل أكثر حول تلك المؤتمرات أنظر: العبد الكريم، د/فؤاد، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، كتاب البيان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٤٨-٥٨.

النوع(Gender)[1]بدلا من مصطلح الجنس(sex)للتمييز بن الذكر والأنثى، على"اعتبار أن الجنس البيولوجي ثابت من الناحية الأساسية، وعلى العكس من ذلك فإن تعريفات النوع الاجتماعي في حالة تغير مستمر، وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة"[2]، وهم بذلك يريدون جعل الفوارق بين الرجل والمرأة متعلقة بالثقافة وليس الطبيعة، أي رفض حقيقة أن الوضع البيولوجي هو المحدد لهوية كل فرد، أو أن اختلاف الذكر عن الأنثى صنع رباني، ولذا فهم يريدون أن يصوروا أن ذلك الاختلاف ليس عضويا "بيلوجيا"، وإنما هو ناتج عن التنشئة الاجتماعية، والأسرية، والبيئية، والتي يتحكم فيها الرجل، أو ما يعبرن عنه فيلسوفات النظرية النسوية بـ"البطريركية الأبوية"[3]، ولإلغاء ذلك التحكم-بزعمهم-فإنه يتم إلغاء جنس الرجال، ثم إلغاء جنس النساء، للوصول إلى "النوع البشري" الذي يصلح لكل أدوار الأجناس-الخشن، والناعم، والمثلي، وغير المثلي، والمشروع، وغير المشروع-فكلها يشملها أ ا"نوع بشري"، وتتضمن هذه اا عة فرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية، وأدواره المترتبة عليها، ومن ثم الإعتراف رسميا بالشواذ، والمخنثين، والمطالبة بإدراج حقوقهم الشاذة ضمن حقوق الإنسان، ومنها حقهم في الزواج المثلي، وتكوين أُسر، والحصول على أطفال بالتبني، وتأجير البطون، وإقرار حق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء، وفي أي سن تشاء، وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي، فالمهم هو تقديم النصيحة والمشورة لتلك العلاقات الآثمة، لجعلها مأمونة العواقب، سواء من ناحية الإنجاب، أو من ناحية الإصابة بالإيدز، ولا تتحدث وثيقة بكين عن الزواج من حيث أنه رباط شرعي يجمع الرجل والمرأة في إطار اجتماعي هو الأسرة، وإنما ترى أن الزواج المبكر يعيق المرأة، ومن ثم فهي تطالب برفع سن الزواج، ومنع الزواج المبكر، كما انه لا ترد كلمة الوالدين إلا مقرونة بعبارة"أوكل من تقع عليه مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية"، في إشارة إلى مختلف الأسر المثلية، ولا تستخدم الوثيقة عبارة الزواج، وإنما الشريك والزميل، وتخاطب الوثيقة المرأة الفرد، وليست المرأة التي هي نواة الأسرة، ولذا فالمرأة العاملة داخل البيت-ربة البيت-تعتبر متخلفة وخارج السياق الدولي الجديد، لأ ا تمارس عملا بلا مقابل، ولأ ا ربطت نفسها بالزوج والأولاد والأسرة، ولذا فعبارة الأمومة وردت حوالي ست مرات، بينما كلمة جندر جاءت ستين مرة، وجاءت كلمة جنس في مواضع كثيرة، وقد وقع على هذه الوثيقة١٨٠دولة، وقد جعلت منها المرجعية الكونية البديلة[4]، وقد أقترن ذا المصطلح-الجندر-و أرتبط به مصطلح براق آخر قُرن به، وهو مصطلح"التمكين"، وهذا المصطلح يعرف بأنه"رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجل، من أجل إحداث تغيير في ا تمع، ينهى به التمييز، والعنف ضد المرأة، وضد اللامساواة في العلاقات، وتوزيع القوى بين المرأة والرجل"[5]،

---

[1]-أنظر في الصيرورة التاريخية لفلسفة النوع"الجندر"في:مفاهيم عالمية-التذكير والتأنيث"الجندر"-من أجل حوار بين الثقافات، وفيه عدد من الأبحاث المترجمة، ترجمة/ أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

[2]- ماراتوس، جولي، وأخريات، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي-دليل تدريبي، إعداد وتحرير النسخة العربية، د/آمال عبد الهادي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، (د،ت)، ص

[3]-أنظر تلك الفلسفة ونظرتها لدى: العزيزي، د/خديجة، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، مرجع سابق، ص١٧٤، و١٧٨وما بعدها، ففيها مزيد بسط وتفصيل أكثر.

[4]-حبيب، كمال، عولمة المرأة-قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، العدد(١٥٠)صفر، ١٤٢١هـ، ص٤٠، وأنظر نص إعلان بكين ضمن كتاب: العولمة الطوفان أم الإنقاذ- الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية،تحرير: جي، فرانك وآخرينمرجع سابق، ص٤٥١.

[5]-شكري، شيرين، المرأة والجندر في الوطن العربي-إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ،ص١٠٦، ١٤٢٣هـ،ص١٠٦، ولذلك يجب أن لا نستغرب عندما نجد تكاثر المنظمات النسوية كالفطر،وما تلقاه من دعم دولي سخي، وعلى سبيل المثال فقد حصلت التنظيمات النسوية في الأراضي الفلسطينية على(٥%)من أجمالي المعونات الدولية المخصصة للأراضي الفلسطينية، في حين أن المجال الزراعي والصناعي لم يحض سوى بـ(١.٢)منها!!-حسب تقرير الأمم المتحدة لعام١٩٩٧م-فتأمل ذلك، وأنظر:الخطيب، معتز، تحرير المرأة..عقم المفهوم وانتهازية التطبيق، مجلة المنار الجديد،العدد (١٩)، ٢٠٠٢م، ص٨٨.

ومدخل التمكين هذا أصبح هو المدخل الأساسي الذي تنادي به الحركات النسوية، والمنظمات الدولية، والعديد من الدول للتمكين للمرأة، وهذا التمكين يورده أنصار هذه النظرية على اعتبار أن المرأة تعرضت للتهميش، والإقصاء على مدى قرون طويلة، وأ ا في الواقع المعاصر لا تشكل سوى أقل من١٠%من المناصب القيادية على مستوى العالم، وهذا يعتبر ميشا لها، ولذا لا بد من التكفير عن ذلك بالتمكين لها، وانتشالها من ذلك الظلم والإقصاء والاضطهاد الذي تعرضت له طوال التاريخ، ومن لوازم التمكين هذا تعديل القوانين الوطنية، والسياسات، والآليات، والإجراءات، التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم التي تتعارض مع مفهوم التمكين هذا[1]، وقد أشارت الوثيقة بوضوح إلى أن الدين يقف عائقا أمام تحقيق هذه المقررات، ولذا ناشدت المقررات المؤسسات الدينية لكي تساعد على تحويل تلك المقررات إلى واقع، وتصبح المؤسسات الدينية أحدى المرجعيات الكونية الجديدة التي يتبناها النظام العالمي، ويسعى لفرضها على العالم، ومن المثير أن الوثيقة تستخدم كلمة(المساواة)للتعبير عن إزالة الاختلافات، بين الرجل والمرأة، وتستخدم (التنمية)للتعبير عن الحرية الجنسية، والانفلات الأخلاقي، وتستخدم كلمة (السلم)لمطالبة الحكومات بخفض نفقا ا العسكرية، وتحويل الإنفاق إلى الخطط التخريبية، والتدميرية للأيدلوجية النسوية[2]، ولضمان نجاح تلك الرؤية الجندرية أوكلت مهمة المراقبة والمتابعة لمدى التزام الدول بما ورد في توصيات تلك المؤتمرات إلى الأمم المتحدة، وهي بدورها أسست لجنة بإسم"لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة"، ووضعت لها بروتوكولا، نصت المادة الأولى منه باختصاصها بـ" القضاء على التمييز ضد المرأة"، ونظمت المواد(٢-٨)كيفية تلقي الشكاوى، وكيفية التصرف فيها، كما نصت المادة(١٧)على أنه لا يسمح بالتحفظ على هذا البروتوكول-وهذه هي الدكتاتورية التقنينية-ووضعت المادة(١٨)آلية معقدة لاقتراحات التعديل إذ نصت على أنه"لا يجوز لأي دولة طرف اقتراح تعديل لهذا البروتوكول، وتقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام، بناء على ذلك بإبلاغ أي تعديلات مقترحة إلى الدول الأطراف مشفوعة بطلب أن تخطره بطلب ما إذا كانت تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف بغرض النظر في الاقتراح والتصويت عليه، وإذا راى ثُلث الدول الأطراف-على الأقل-عقد مؤتمر من هذا القبيل، يعقد الأمين العام المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة، وأي تعديل تعتمده أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه"، وهنا نعود إلى أحادية التقنين التي سبق الإشارة إليها، كما أن المنظمات غير الحكومية الممثلة في الأمم المتحدة تمثل قوة ضغط في دولها لمراقبة التزام تلك الدول بقرارات هذه المؤتمرات وتوصيا ا، ومتابعة ذلك، وهي تعتبر بمثابة جواسيس للأمم المتحدة في دولها، ولإيجاد آلية متابعة منتظمة فقد تم برمجة مؤتمرات تعقد لمتابعة ما ورد في المؤتمر السابق، فعلى سبيل المثال هناك مؤتمر سنوي يطلق عليه السكان+١، السكان+٢، وهكذا حتى يحين موعد مؤتمر السكان القادم، وكذا الحال بالنسبة لمؤتمر المرأة، فتجد بكين٤عقد في الهند..إلى أن يحين المؤتمر العام الذي يليه للمرأة، ويعقد عادة

[1] - شكري، شيرين، المرأة والجندر في الوطن العربي-إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، مرجع سابق، ص١٠٧.

[2] -حبيب، كمال، عولمة المرأة-قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مرجع سابق، ٤١، وقارن ذلك بما لدى: أمين، جلال، في نقده القيم لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والذي عنون له بـ"تقرير التنمية الإنسانية العربية-تقرير أم فضيحة، مطبوع ضمن كتاب: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٩٩-١٠١.

بعد عشر سنوات من انعقاد المؤتمر الأول[١]، ومن الملاحظات اللافتة أن أي دارس يقوم بمجادلة في دراسة من الدراسات التي تتعلق بالحرية النسائية، أو بحقوق الشواذ-رجالا أو نساء-فإنه يخاطر بتشويه سمعته باعتباره متعصبا[2]، و ﺬا "تتعزز صورة التأنيث عند الشباب كما عند الشابات، وهي صورة مرسومة رسمة ثقافية محكمة، ولن تكون خيار فرديا وذوقيا، بقدر ما ستكون ضرورة ثقافية اجتماعية.."[٣]، وصورة التأنيث تلك هي التي حدت بعدد من المشاهير إلى إحداث تغييرات جذرية في هيئا ﻢ وأشكالهم، حيث أصبحوا كهيئات وظيفية أنثوية، فهذا مايكل جاكسون سعى إلى تغيير لونه من الأسود إلى الأبيض، وأجرى عمليات طبية خطيرة ومكلفة ماديا وصحيا، ليبدو أبيض اللون، ثم عمل على التلاعب بحباله الصوتية حتى صار صوته أنثويا، ويظهر بتسريحات شعر كالبنات، وحركاته مؤنثة، حتى أصبح رمزا تعلق الفتيان والفتيات به وبفنه، ونموذجا به يقتدون، وقد حرصت الأمم المتحدة على تطبيع الـ"جندر=النوع" كحق، وعقدت لذلك مؤتمرات ما يسمى بـ"الجنس الآمن"، في بكين عام٢٠٠٥م، ونيويورك وغيرها من العواصم العالمية، وقد سعوا في مايو٢٠٠٦م للتغلغل في نسيج الثقافة الإسلامية بدعاوى مختلفة لنشر ثقافة الجنس والشذوذ، خصوصا بعد ما أقرها مؤتمر الأمم المتحدة في بكين، وأصبحت وثيقة ملزمة للمسلمين، من خلال خطة إعلامية تبدأ بالتركيز على إيجاد اهتمام أعلامي عربي ﺬه القضايا في سياق حملات إعلامية دولية أخرى، ظاهرها التحذير من مرض الإيدز أو الزواج المبكر، وباطنها بدء تنفيذ مقررات"بكين+١٠"الدولي، الذي فرض على دول العالم تدريس الجنس في المدارس، واعتبار الشذوذ، والحمل خارج إطار الزوجية والانحلال الأخلاقي أمورا غير مجرمة، وتزامن هذا مع حملة على الفضائيات العربية للترويج لمشروع ميثاق عربي للإعلام وحقوق الطفل، والذي يعتمد على مقررات بكين، وأعده خبراء التربية والإعلام العاملون بمنظمة اليونيسيف بالمنطقة العربية، وقد تطرقت غالبية تلك الفضائيات إلى مسائل جنسية خادشة مثل: مهنة العاهرات، أو مشكلات غريبة تتعلق بالمرأة مثل حقها في التسمي بإسم أمها بدلا من أسم أبيها، وما يسمونه العلاقات الآمنة للمراهقين الشواذ، وللتلبيس على الناس فقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات تحمل عنوان"ملتقى القادة الدينيين لمكافحة الإيدز"، وكان الأول في القاهرة من١١-١٣ديسمبر٢٠٠٤م، وقد صدر عنه ما سمي بـ"إعلان القادة الدينيين في البلاد العربية لمواجهة الإيدز"، والثاني في ليبيا، والثالث في القاهرة يوم ٦نوفمبر٢٠٠٦م عقدته الأمم المتحدة برعاية جامعة الدول العربية، وكان عنوانه"ملتقى القادة الدينيين لمكافحة الإيدز"، وقد وزع المنظمون في ذلك المؤتمر ورقة خاصة بالمصطلحات الجنسية-لم توزع على القادة الدينيين، وإنما وزعت على الصحفيين فقط-وتتضمن مصطلحات بديلة يراد لها أن تسود، كمقدمة لتغيير المفاهيم والثقافات، وكان تحت عنوان"الأسلوب اللغوي حول فيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز" حاول المؤتمر إقرار ورقة عن لغة التخاطب مع مرضى الإيدز والمحيطين ﻢ، وجاءت صيغة الورقة بأسلوب قل/ولا تقل، حيث سعوا إلى تعميم مصطلحات خطيرة مثل عبارة(الجنس الأكثر أمانا) بدلا من(الجنس الآمن)، و(تعدد الشركاء الجنسيين) بدلا من(الإباحية والتحلل)، و(رجال يمارسون الجنس مع رجال) بدلا من(الشاذين جنسيا)، و(العاملات والعاملون بالجنس

---

[١]- حبيب، كمال، عولمة المرأة-قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مرجع سابق، ص٣٨.

[٢]-انظر في ذلك: بينيت، جيمس،و:رينزو،توماس ديلو،الأكاذيب الرسمية-كيف تضللنا واشنطن؟،ترجمة/محمود برهوم،دار الفكر،الاردن،الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٣٠٤.

[٣]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١١٦.

التجاري) بدلا من(الداعرات/العاهرات/فتيات الليل/بائعات الهوى)[١]، وهذا التمكين للإباحية يعتبر أحدى المعايير التي يجب أن تفرضها الحضارة الغربية فرضا على دول الأطراف، وعليهم أن يتقبلوا مثل ذلك المعيار، مهما كان متعارضا مع أديا م وأخلاقهم!!.

المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب.

كان ينظر إلى "الحق في التدخل" على أنه دفاع عن ما أصطلح على وصفه بنظرية"الأمن الجماعي والقيم الأخلاقية الكونية"، ونظر إليه على أنه"جبهة أخلاقية" لحماية مصالح القوى العظمى، وقد جرى توسيع نطاق ذلك التدخل بإسم"الحرب على الإرهاب"، والذي يعتبر من أكثر المصطلحات التي حصل حولها كثير من الخلط، وعدم الوضوح، وتعمد استمرار قيام الضبابية حوله[٢] ، وهذا الإرهاب وضبابيته أُتخذ منه ذريعة لشن الحروب، وسحق الدول، وإسقاط حكومات، وقد كانت كلمة الإرهاب تستخدم لمئتي سنة ماضية لتشير إشارة ملتبسة إلى من يلجأ إلى العنف ساعيا إلى تغيير النظام السياسي، سواء أكان محقا أم مخطئا، وقد أثبتت التجربة أن العنف كان ضروريا في بعض الحالات، وتبعا لذلك فقد تحول عدد ممن كانوا يوصفون بالإرهاب إلى رجال دولة محترمين، وعلى رأسهم الرئيس المناضل الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا، والمسئول السابق في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية/عبد العزيز بوتفليقة، والزعيم الفلسطيني/ياسر عرفات-قبل انقلا م عليه-وأول من أقترح عقيدة الإرهاب ونظر لها منذ العام١٨٤٨م هو الألماني كارل هاي ن في كتابه "الاغتيال"، وفيه يعتبر أن كل الوسائل خيرة، حتى الاغتيال الانتحاري، بغية تسريع مجيء الديمقراطية!، وذكر هاي ن في كتابه باعتباره الديمقراطي الأصولي"إن وجب عليكم أن تفجروا نصف قارة، و رقوا دماء الكثيرين ليصير بركا، بغية تدمير حزب البرابرة، فلا يكن لكم أي وخز ضمير، فمن لا يضح بحياته فرحا لأجل أن ينال الفرحة في القضاء على مليون بربري، لا يعد جمهوريا جديرا ذه التسمية"[٣]، وقد زاد حجم التضخيم للإرهاب منذ بداية عهد ريجان، والذي "جعل من مكافحة الإرهاب حجر الزاوية في سياسته الخارجية، من اليوم الأول للإدارة في الحكم، وكان موقف وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب المستشار القانوني في وزارة الخارجية موقف المعارض لإدخال أي تعريف للإرهاب، محليا أو دوليا في صلب القانون"[٤]، وتجذرت تلك الرؤية حتى أصبحت أي محاولة لتعريف الإرهاب بواسطة تحليل نظريته السياسية، أو طبيعته تعادل تبرير الإرهاب-كما يقول إدوارد سعيد[٥]-وتبعا لذلك أصبح الفلسطينيون المقاومون لمن يحتل أراضيهم إرهابيون، وأصبح نيلسون مانديلا وحزبه-المؤتمر القومي الأفريقي-من أبرز ا موعات

[١]-تقرير بعنوان"مؤتمر الأمم المتحدة بالقاهرة يدس سم"الجنس" و "الشذوذ"تحت دعاوى مكافحة الإيدز، مجلة المجتمع، العدد(١٧٢٧)٢٧شوال١٤٢٧هـ، ص٢٠-٢٣، وللمزيد حول ذلك أنظر المطلب الأول من المبحث السادس من هذا الفصل.

[٢]-وقد عد بعض الباحثين أكثر من مئة وتسع تعريفات، ذكر ذلك: شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دار الفكر، ضمن سلسلة، حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، ص٩٥، وقارن ذلك بما لدى: اللويحق، د/عبد الرحمن بن معلا، توظيف المصطلح في الصراع الحضاري-مصطلح الإرهاب أنموذجا، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد(٤٤)شوال، ١٤٢٤هـ، ص٣٠١-٣٧٧، وأنظر في الوظائف المرادة من الحرب على الإرهاب: كين، ديفيد، حرب بلانهاية-وظائف خفية للحرب على الإرهاب،ترجمة/معين الإمام،العبيكان للنشر، الرياض،الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ،وهو مخصص لدراسة وظائف تلك الحرب.

[٣]-رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٦٦-٦٨.

[٤]-شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، مرجع سابق، ص٩٥.

[٥]-سعيد، إدوارد، الأنسنية والنقد الديمقراطي، مرجع سابق، ص٢٤.

الإرهابية في العالم، لمقاومته لسلطة وغطرسة البيض، هذا في نفس الوقت الذي كانت أمريكا و ربيبتها إسرائيل تمارس أشد العمليات إرهابا[١]، وأصبحت تلك ممارسة طبيعية تسير عليها السياسة الأمريكية، ومن أهم استراتيجيات تلك السياسة ممانعة أي تعريف يمكن أن يكيف أو يوصف الإرهاب في نصوص القانون الدولي، وبعد أن انتصرت المعسكر الغربي في الحرب الباردة، انطلقت دول ذلك المعسكر-وعلى رأسه أمريكا-في حرب عالمية رابعة ضد الإرهاب، ووضعه مكان الخطر الشيوعي السابق[٢]، وضد-ما يسمونه-الأصولية الإسلامية، التوتاليتاريةالجديدة[٣]، (هذا التعبير لجايمس ولسي-احد المحافظين الجدد) وكان المراد منع أمريكا من أن تنام على انتصارا ا، فبعد سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، وسقوط النظرية الماركسية معه، وما كان يمثله ذلك من تحد أيديولوجي، وما فرضه ذلك التحدي من تعاون وشراكة بين المعسكر الرأسمالي الغربي– بقيادة أمريكا-وبين ا اهدين-كما كانوا يسمو م-اللذين كانوا يحاربون السوفيت، وما كانت تقدمه لهم من دعم بكل درجاته[٤]، بدأ كتاب الغرب ومنظروه يتحدثون عن صراع الحضارات، وكان أكثرها إثارة للغط والجدل هي نظرية المفكر الأمريكي صموئيل هنتنغتون في كتابه عن صراع الحضارات، حيث يرى أن"التوسع الغربي انتهى والثورة ضد الغرب بدأت"[٥]، وأن تلك الثورة قائمة على" أساس الدين وأشكال ثقافية من الهوية والولاء والالتزام .."[٦]، وأن الدين المتصدر لتلك الثورة هو الإسلام، ولذلك فهو يصوره بأنه دين إرهاب وقتل[٧]، حيث يقول بأن"..ولع المسلمين المسلمين بالعنف والقتال من حقائق القرن العشرين ولا يستطيع المسلمون ولا غيرهم نفيه.."[٨]، ولكي يدلل على صحة نظريته تلك يذكر أن "..كل مناطق التماس بين جماعات المسلمين وشعوب حضارات أخرى-الكاثوليك، البروتستانت، الهندوس، الصينيين، البوذية، اليهودية-كانت علاقات عدائية، ومعظم هذه العلاقات كانت علاقات عنيفة في التسعينات على طول محيط الإسلام، المسلمون لديهم مشاكل للعيش بسلام مع جيرا م"[٩]، هذا من الناحية الأيدلوجية، وتبعا لذلك فالمسلمون جميعهم إرهابيون، أما اليهود فهم دعاة السلام، ونموذج الديمقراطية الذي ينبغي أن يحتذى، وعندما يقدم الطبيب اليهودي/باروخ جولدشتاين على قتل وجرح عشرات الفلسطينيين في المسجد سجدا في صلاة الفجر، والذي شهد الإعلام بأنه كان يمارس عمله في كامل قواه العقلية، ليخرج علينا كلينتون بعد ذلك ليشهد أن باروخ جولدشتاين مجنون!! ، ليفهم من أراد أن يفهم أن ما حصل هو عمل فردي، وأن الجيش والحكومة الإسرائيلية برئيه منه، وأن فكرة

---

[١]-وقد عملت وكالة الأستوشيد برس استطلاعها السنوي لمحرري الصحف لعام١٩٨٥م فكان موضوع الإرهاب في الشرق الأوسط يتصدر القائمة، ورشحت الأعمال الإرهابية لنيل الجائزة الأولى فكانت جميعها أمريكية، أنظر تفاصيل ذلك لدى: تشومسكي، نعوم، القوة والإرهاب-جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، ترجمة/ إبراهيم الشهابي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٦٨-٧٢.

[٢]-أنظر في مقاربة ذلك الاستبدال للخطر الشيوعي بالخطر الإرهابي لدى: أمين، جلال، خرافة التقدم-العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١٢٥-١٣٩، وفيه التفاتات قد لا تجدها عند غيره.

[٣]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٥٣.

[٤]-أنظر في ذلك الدعم، والتمويل، والتدريب: جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٩.

[٥]- صموئيل هنتنغتون ، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، مرجع سابق، ص١٢٢.

[٦]- صموئيل هنتنغتون ، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، مرجع السابق ص١٢٤.

[٧]-وهذا الربط بين الإرهاب والإسلام قام به مفكرين غربيون كُثر-ولكن أشهرهم صموئيل هنتنغتون-ومنهم:ستيفن أمرسون في كتابه: الجهاد الإسلامي: الإرهابيون بيننا، ودور جولد في كتابه: مملكة الكراهية، ومارك إيه جبرائيل، في كتابه: الإسلام والإرهاب، وغيرهم كثير ، وللمزيد حول ذلك أنظر :د/رالف سالمي، في مقال له بعنوان: المصادر المتعلقة بالمفاهيم الأمريكية حول الإسلام والإرهاب، ونشر في كتاب:السعوديون والإرهاب-رؤى عالمية،دار غيناء،الطبعة الأولى، الرياض،١٤٢٦ـ ص٣٤٠.

[٨]-صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ، مرجع سابق، ص٤٦.

[٩]-صموئيل هنتنغتون، صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع السابق ص٤١، وهذه النظرة لم تأت منفكة عن سياقاتها التاريخية والحضارية، وإنما هي امتداد امتداد لها، ولعل من أروع من تطرق إلى شيء من تلك السياقات المفكر العربي /إدوارد سعيد ، في كتابه:الإستشراق – المعرفة – السلطة – الإنشاء ، وأنظر: بول فندلي، مؤسسات الفكر السياسي في الغرب تكرس الكره والصدام مع الآخر، ضمن كتاب: السعوديون والإرهاب-رؤى عالمية - المشار إليه فيما تقدم ص٣١٦ وما بعدها.

الإرهاب غابت عنه، ومعها فكرة العنصرية والتطرف، وغابت معها فكرة الإجرام، وبديهي أن تحتجب فكرة التنديد، وأن يمحى احتمال تسليط العقوبة، وفوق هذا وذاك على منظمة التحري أن تستأنف مفاوضا ا مع إسرائيل!![1]، ولم يحشد للإرهاب اليهودي أو الغربي أي حشد، بينما عندما يريدون تحشيد الأمم ضد ممانعيهم فإنه تعقد لذلك المؤتمرات الدولية، ومن تلك المؤتمرات المؤتمر الذي عقد في يناير من عام١٩٩٢م، وكان أول اجتماع من نوعه في مجلس الأمن الدولي لرؤساء الدول والحكومات لوضع جدول أعمال ا لمس لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وخلال هذا الاجتماع عبر ا تمعون عن قلقهم العميق بشأن الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإرهابية عبر العالم، وضرورة التعامل الجدي مع جميع أشكال الأنشطة الإرهابية، وكان أول قرار أتخذ تبعا لتلك الرؤية فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا[2]، وبدأت الدول العظمى في حشد قدرا ا لمواجهة ذلك الخطر-المسمى بالإرهاب، دون بيان ماهيته-فكان صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(٦٠/٤٩)في ديسمبر من عام١٩٩٤م، والقرار رقم(٢١٠/٥١) في١٧/نوفمبر من عام١٩٩٦م على أساس منع وإخماد الأعمال الإرهابية، والتي أُرسي على إثرها من خلال هيئة الأمم أثني عشر معاهدة دولية ضد الإرهاب، ولعل السبب في هذا الاختلاف، وعدم وجود اتفاق بشأنه، هو ما عبر عنه المفكر والفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي بأن الإرهاب من المنظور الأمريكي هو ما يهدد مصالحها، وأمنها القومي، وبتبنيها معايير مزدوجة لمفهوم الإرهاب، ولذلك لا يوجد تعريف موضوعي دولي معتمد للإرهاب، كما نجد أن "المصالح القومية لأمريكا" وفزاعة "الحرب على الإرهاب" هما مفتاح الخطاب الأمريكي، وللمحافظة على ذلك الخطاب دون تقييد، نجد أن هناك تصديا واضحا من قبل أمريكا ضد أي محاولة لتعريف الإرهاب، وضد أي محاولة لبيان ماهية المصالح الأمريكية، وهذا الإخفاء والممانعة ضد أي وضوح في المفاهيم والأهداف، هو مقدمة نظرية للإرهاب الأمريكي، والذي"تعيد من خلاله شروط وقواعد الاشتباك للعلاقات الدولية حسب الأولويات، والإستراتيجيات، والإملاءات الملزمة الأحادية الجانب، فكثيرا من الدول بما فيها الدول العربية تجبر إجبارا عن طريق الضغط الدبلوماسي والسياسي، والاقتصادي، على الموافقة على سياسة أمريكا وتكتيكا ا في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا فستواجه العواقب، بما فيها فرض العقوبات أو التهديد باستعمال القوة.."[3]، وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة فيما يسمى بالحرب على الإرهاب، وكان أهم سمات ذلك التحول هو"أن قيم الماضي التي طالما وصفت بأ ا أساسية، تم التخلي عنها بإسم الحرب العادلة التي تخاض ضد الحرب على الإرهاب، وأخذت الدول الديمقراطية تستغرق في حال من التقهقر، من الوجهة الحقوقية"[4]، وتبعا لذلك قام الغرب وعلى رأسه أمريكا باستنفار شامل لكل المنظمات الأممية، لشرعنة تلك الحرب، وتجنيد تلك المنظمات لمحاربة ذلك الخطر، حيث تم استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم(١٣٧٣) لعام٢٠٠١م، والذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقضي

---

[1]- المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٦٨.
[2]- شانتال دو جونغ أودرات، "محاربة الإرهاب"، مجلة الثقافة العالمية ،العدد رقم(١٢٥)،في شهر يوليو-أغسطس من عام٢٠٠٤م،ص٦٣- ٦٤.
[3]- فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، مرجع سابق، ص٢٠٩. ص٢٠٩.
[4]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٦٩،(بتصرف).

بإلزام جميع الدول الـ(١٩١) الأعضاء في الأمم المتحدة بتبني تشريعات وطنية تقضي بتجريم جميع الأنشطة الإرهابية، وكل توفير للدعم لها، والتعاون الحثيث مع الدول الأخرى لتطبيق تلك الإجراءات .

ولضمان تطبيق ذلك القرار ومتابعته فقد شكل مجلس الأمن الدولي، لجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة ممثل المملكة المتحدة الدائم في مجلس الأمن/جيرمي غرينشتوك، وكان أول مرحلة قامت ا تلك اللجنة مراجعة القوانين الوطنية الراهنة، والإجراءات العملية المتخذة لمكافحة الإرهاب، وقد وصل عدد التقارير المقدمة من الدول الأعضاء إلى ١٧٥تقريرا حتى شهر إبريل من عام ٢٠٠٣م، وهو ما يعتبر استجابة بارزة بالمقاييس التاريخية[١]، ومن عجيب المفارقات في ذلك أن هناك توصيات ودعوات بأن يتم تحويل تلك اللجنة إلى منظمة مناهضة للإرهاب، وأن تقوم بعمل متواصل احترافي، وأن يتم اختيار أعضائها من الخبراء الدوليين المؤهلين، بحيث تبقى على اتصال دائم بمجلس الأمن، وملبية لطموحاته، إلا أن الولايات المتحدة تعارض ذلك مفضلة عليه معالجة ثنائية، كما أ ا رفضت تشكيل صندوق ائتماني للمساعدة في الحرب على الإرهاب، وذلك لأ ا تفضل تقديم المساعدات من خلال قنوات ثنائية[٢]، وذلك لكي يتم الابتزاز من خلال ذلك الاستفراد الثنائي، والذي يغلب فيه منطق القوة والغطرسة الأمريكية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أكبر بلد يؤوي الإرهابيين في العالم هو أمريكا، وقد عقد المفكر الأمريكي آلان بلوم فصلا في أحد كتبه بعنوان"ملجأ الإرهابيين"[٣]، وهو موثق بالأسماء، والممارسات التي أرتكبها أولئك الأشخاص، أو تلك ا موعات، وتواريخها، مما لو تم إيراده هنا لأخذ مساحة كبيرة، كما أ ا هي من أكثر الدول التي تمارس الإرهاب، ومع ذلك فهي لا تصنف نفسها ضمن الدول الإرهابية، أو الراعية للإرهاب، كما تم تبني المفهوم الإسرائيلي للإرهاب، والذي يرى أن اليهود عندما يقتلون الفلسطينيين، ويهدمون منازلهم، ويجرفون مزارعهم، ويسممون مياههم، ويحاصرو م، ويجوعو م، فإن ذلك لا يعتبر إرهابا، ولكن أي مقاومة لذلك الجبروت تعتبر إرهابا، وتبعا لذلك فكل حركات المقاومة الفلسطينية أصبحت إرهابية وفق المنظور الغربي[٤]، وهذا المفهوم الإسرائيلي للإرهاب جرى التحضير له منذ أمد بعيد، إذ وضع نتنياهو في عام١٩٨٧م كتابا حول مكافحة الغرب للإرهاب، ورسم فيه أسس تلك المكافحة من منظور إسرائيلي، وأتبع ذلك بتأسيس معهد متخصص بذلك وأسماه"معهد جوناثان"-بإسم أخيه الذي لقي مصرعه في الغارة الإسرائيلية على مطار عنتيبي في أوغندا-وفي المؤتمر الأول لذلك المعهد أيد جورج شولتز-وزير الخارجية الأمريكية آنذاك-الرأي الذي كان نتنياهو يروج له عن الإرهاب، وكيفية تصدي الغرب له"[٥]، وهو ما شكل قاعدة للإستراتيجية الغربية لمكافحة الإرهاب، ومن خلال تلك القاعدة تم النظر إلى المقاومة الفلسطينية في هذا الإطار، وهو ما ظلت تتعاقب الإدارات الأمريكية على تأكيده، وما صرح به-أخيرا- الرئيس الأمريكي بوش-الإبن-في خطاب له في٢٤حزيران/يونيو ٢٠٠٢م، والذي كان مؤلفا من(١٨٦٧)كلمة، خصصت أكثر من ألف

---

[١]- أنظر في ذلك: شانتال دو جونغ أودارات ، محاربة الإرهاب، مرجع سابق ، ص٦٩.
[٢]- شانتال دو جونغ أودارات ، محاربة الإرهاب، مرجع سابق، مرجع السابق ، ص٧١.
[٣]-أنظر: بلوم، آلان، الدولة الشريرة-إساءات السياسة الأمريكية لشعوب العالم، مرجع سابق، ص١٣٣وما بعدها.
[٤]-أنظر في ذلك الدعم اللامحدود للإرهاب اليهودي، ومعارضة كل إدانة له في مجلس الأمن لدى: فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، مرجع سابق، ص٢٠٩-٢١١.
[٥]-فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، مرجع سابق، ص٢٢٨.

منها لانتقاد الفلسطينيين، وإملاء الطلبات عليهم، بينما لم تعالج ما ينبغي على إسرائيل عمله سوى(١٧٣)كلمة، ولخص المشكلة في"أن الإرهاب هو الذي يجعل إسرائيل تتمسك باحتلالها، وليس الاحتلال هو الذي يولد المقاومة والإرهاب.."، وما ورد في خطاب بوش هذا هو نسخة لخطة شارون دون أي تحوير[١]، وقد أصبح مصطلح الإرهاب هو الحجة التي يستخدمها الغرب-وعلى رأسه أمريكا-للتدخل في الدول عسكريا، فعندما تم غزو أفغانستان والعراق فقد كان بذريعة محاربة الإرهاب، وعندما غزت إسرائيل جنوب لبنان وغزة فقد كانت بنفس الحجة[٢]، وهذا الإرهاب وممارساته لم يكن حكرا على أمريكا وإسرائيل وحدهما، وإنما هو قاعدة تتخذها جميع دول التمركز الغربي لكل من يخرج على مصالحها، فهذه روسيا البوتينية ومارسا ا الوحشية ضد العزل، وما مارسته من إبادة جماعية ضد المدنيين، فباسم مكافحة الإرهاب قام الرئيس الروسي فلادمير بوتين بسحق إرادة الشعب الشيشاني، ورغبته في تقرير مصيره، ولكي يحصل على أكبر قدر من التأييد لذلك السحق فقد كان الجيش الروسي يوجه ضربات قاتلة داخل الأراضي الروسية وينسبها إلى الإرهابيين، ويقصف بقنابله سكان البلاد، ويغتصب نساءهم، ويسفك دماء رجالها، بل إنه قام بمحو العاصمة الشيشانية جروزني من على وجه الأرض، ومنذ العام١٩٩٤م تم قتل ما لا يقل عن مئة ألف شيشاني، و جير أكثر من أربعمائة ألف، من أصل عدد سكا ا البالغ مليون نسمه، وكل ذلك كان يحدث بإقرار صامت من قبل مجلس الأمن[٣]، ولأجل ذلك تم تشريع قانون روسي يقضي بأن جثث الإرهابيين القتلى-بما فيهم أولئك الذين يلقون حتفهم داخل السجون-لن تعاد إلى عائلا م، ومن هنا صار بالإمكان قتل هذا الإرهابي أو ذاك أثناء احتجازه من دون أجراء كشف طبي-قضائي حول سبب الوفاة. وقد أقر الدوما-البرلمان الروسي-ذلك القانون[٤]، وكذا الحال بالنسبة لسكان غزة فقد انتهكت جميع الحقوق الإنسانية التي يفترض أنه يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني، بدون استثناء، وقصفوا بكل أنواع الأسلحة المحرمة دوليا، وبتواطوء وصمت غربي كاملين، وكل ذلك بإسم الحرب على الإرهاب.

ويدخل ضمن الإرهابيين من يتصدى للدفاع عن الحقوق المدنية، كما حدث للمحامية الأمريكية لين ستيوارت-البالغة من العمر٦٢عاما-الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان، والتي دافعت سابقا عن الشيخ الضرير/عمر عبد الرحمن، حيث تم القبض عليها ولُفقت لها التهم لا لشيء إلا لأ ا كانت تدافع عن الحقوق المدنية، وقد ظهر آشكروفت في الليلة التي قُبض عليها فيها وأوضح بأسلوب هزلي كيف أن المحققين الاتحاديين تمكنوا من اعتقال محامية إرهابية ثم قال"نحن ببساطة لن نسمح للناس المتهمين بالإرهاب بتوجيه نشاط الإرهابيين من داخل السجن"[٥]، والخلاصة أن هذه الحرب القذرة باتت تشكل ديدا للقانون الدولي الإنساني، بل إن أي مبادرة لأنسنة تلك الحرب سارت تعد عملا مناهضا للحرب بصورة مباشرة، ولم يعد أمام المنظمات الإنسانية إلا دورا هامشيا تؤديه، فهذا التمحور الشديد حول ثنائية الصديق/العدو، والذي

---

[١] -فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب،ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"،مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٢.

[٢] -أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٣] - برادول، د/جان هيرف، تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، ترجمة ونشر/مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٤-٢٥.

[٤] -جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٩٨.

[٥] - أنظر تفاصيل ذلك لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٥٧-١٦٠.

سار يستحدث دون انقطاع عبر أعمال عنف وحشية الطابع، يجعل من الإقرار بحيادية النشاطات الإنسانية تحديدا مسألة بالغة الدقة والحساسية، وهذا بدوره "جعل من سياسات تلك الدول الغربية لمكافحة الإرهاب لا تتناقض-فقط-مع المبادئ الراسخة التي قامت في البنية السياسية والقانونية لتلك الدول، ولكنها تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية"[1].

والعجيب أن ذلك التشنج الذي يستخدم ضد من يعارض أمريكا ووصفه بكل أوصاف مستشنعة ومستقبحة، كوصفه بـ"الإرهاب"، أو بكو م"الأشرار"، يستخدم ضده مع من يرتكبون أشد من تلك الفظاعات من الأمريكيين أو الإسرائيليين أو من يتحالفون معهم، فما تقوم به أمريكا في أفغانستان وفي العراق، وما تقوم به إسرائيل في فلسطين كل ذلك لا يمكن أن يكون إرهابا، وإنما هو جزء من حرب أمريكا ضد الشر والأشرار!!.

المطلب الثالث: مفهوم المحاربون الأعداء.

يمكننا القول أن الحرب على الإرهاب شكلت متغيرا حاسما، بل إنقلابة جذرية في كثير من المفاهيم والقواعد القانونية، فقد قرر القانون الدولي للحروب التزامات، ورتب عليها تبعات، ووضع لكل ذلك أحكام مقررة ومنصوص عليها، ومن ضمن تلك المواثيق الوثائق التي حددت ووصفَت الأحكام القانونية لأسرى الحرب، وماذا يجب تجاههم، وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف على أ ا"تحمي كل الأشخاص بغض النظر عن وضعهم وسواء كانوا جواسيس أو مرتزقة أو إرهابيين، وبغض النظر عن نوع الحروب التي يقاتلون فيها، وتحظر المادة نفسها التعذيب والمعاملة القاسية، وقتل المعتقلين، وتفرض تقديم العناية اللازمة للمصابين، وتنص على وجوب أن يعهد بمحاكمتهم إلى محاكم عادية تراعي الإجراءات القانونية"[2]، وبما أن القفز على القانون الدولي، والتحايل عليه صفة أمريكية، لا ينازعها في ذلك منازع، فقد حرصت على ابتكار كل أنواع الحيل للاستفراد بذلك بجدارة، ومن تلك الحيل التي ابتكر ا، وسكت لها مصطلحا للهروب من التزامات القانون الدولي ومن مدخل ما يوصف بالحرب على الإرهاب فقد تم نحت صفة"المحاربون الأعداء"[3]، وذلك للهروب من الالتزامات والحقوق التي تقررها اتفاقية جنيف لأسرى الحرب، والتي سبق إيرادها، ولكي لا تشملهم تلك الاتفاقيات، ولا تنطبق عليهم أي مدونة قانونية دولية، "حيث جرى حجز أعداد من البشر داخل مصطلح لغوي جديد، لا تتطابق معه الأعراف القانونية، ولم يرد في أي معجم تشريعي لا مدني، ولا حربي، والكلمة هناك هي الترنيمة العمياء..والمصطلح في هذه الحالة هو برج دلالي يصنع صورة عمياء من حيث جرى حجب الإعلام عن السجناء هناك، ولم يكن أحد يعلم عنهم شيئا، وبذاك تم إخراجهم من الصورة البشرية، وإخراجهم من الصورة التقليدية، وحصرهم في حجر دلالي حيث اللغة

[1] -باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الانسان، ص٢٠٦(بتصرف)، وقارن التحليل الرائق لذلك لدى: المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٣٠٩-٣١٨.

[2] -انظر نص المادة ضمن موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني-النصوص الرسمية للاتفاقات والدول المصدقة، من أصدارت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، الطبعة السادسة، ٢٠٠٥م، ص٦٦.

[3] -للمزيد حول الـ"مقاتلون الأعداء" أنظر: باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٢١.

خارجة عن الصور والممتنعة على التصنيف الثقافي.."[١]، وليظل نحت المصطلحات الجديدة قاعدة لبناء مظلة الاستفراد الأمريكي، وكان من أهم سمات ونتاج سك ذلك المصطلح ما يلي:

أ-أن تكون سلطة الجيش أعلى من سلطة المحاكم: ومن أجل تشريع ذلك الاستفراد فقد قام ممثلون للإدارة الأمريكيةفي١٩ يونيو٢٠٠٢م بوضع خطوط عريضة للدائرة القضائية الرابعة بمحكمة الاستئناف بطلب سلطة رئاسية لا سند لها من الدستور، أو القانون، أو السوابق القانونية في شمولها المذهل، قالوا"إن للجيش الحق في القبض على أفراد يقرر أ م مقاتلون أعداء، واحتجازهم...بما في هذا المقاتلون الأعداء الذين يحملون المواطنة الأمريكية، علاوة على هذا فليس لهؤلاء المقاتلين أي حق في إتاحة استشارة لتحديد احتجازهم" ثم مضوا يقولون"ليس للمحكمة حق تكوين رأي آخر يناقض حكم الجيش على الشخص بأنه مقاتل عدو"، لأ م بفعلهم هذا يتدخلون"عنوة في سلطة الرئيس المطلقة، بصفته قائد أعلى للجيش"والتي من المفترض أن تشمل السلطة في أن يأمر باعتقال واحتجاز، ومعاملة العدو والحصول على استخبارات حيوية للأمن القومي من المعتقل، وتقييمها"، وأنه ينبغي للمحاكم أن تذعن للجيش"حينما يطلب منها إعادة النظر في القرارات العسكرية في وقت الحرب"[٢].

ب-الحرص على عدم توقيف أو استجواب أولئك المقاتلون على الأراضي الإقليمية الأمريكية: وذلك من أجل الالتفاف على القانون الفيدرالي الأمريكي، وإمعانا في البعد عن أي مظلة قانونية يمكن أن تشمل أولئك المعتقلين، وتطبيقا لذلك فقد تم بناء سجن كبير في قاعدة البحرية الأمريكية بجوانتانامو في كوبا، وسجن باغرام في كابل، وسجن أبو غريب في العراق، وعدد آخر من القواعد والسجون السرية في عدد من الدول المتحالفة مع أمريكا لسجن أولئك المقاتلين الأعداء، وجميعها سجون سيئة السمعة في التعامل مع معتقليها، واعتبروا أن المحاكم الأمريكية لا تملك صلاحية التدخل هناك، والتزمت المحكمة العليا الأمريكية الصمت حول ما إذا كانت صلاحيتها تشمل تلك القواعد أم لا[٣].

ج-انتهاك كل القواعد والأصول القانونية في **التعامل مع أولئك الأسرى:** وقد كان من ثمرات ذلك الاستفراد بعيدا عن أي مظلة قانونية، فكان الحرص على أن لا يتم القبض على أحد من خصوم أمريكا أحياء، فضربت بعرض الحائط الشروط التي تنص عليها اتفاقيات جنيف فيما يخص ألأسرى، فعمدت إلى تصفية أعضاء القاعدة بعيد استسلامهم، وكان وزير الدفاع رامسفيلد، قد أظهر تشددا حيال أي مخرج يؤول إلى استسلام أولئك المحاربين، بل رد كل فكرة من هذا القبيل، ودعا صراحة إلى قتل السجناء العرب من غير الأفغان الذين كانوا يقاتلون إلى جانب طالبان، وعلى هذا النحو قُتل أعداد كبيرة من أسرى الحرب في أفغانستان، إبان عملية"الحرية الراسخة"!!، إذ أنه بعد سقوط قندوز في٢٤تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠١م، تم نقل أسرى الحرب إلى سجون الأوزبك في شبرغان-بأشراف قوات أمريكية خاصة-في ظل ظروف مروعة تسببت في موت الآلاف منهم، ولم يمض سوى أيام على ذلك حتى تم سحق انتفاضة في قلعة جانجي قرب

---

[١]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٨٧.

[٢]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٥٢.

[٣]- تحقيق بعنوان أمريكا تبالغ في استخدام سيطرتها، صحيفة نيوزويك-الطبعة العربية-العدد(٤١٩)، ١-يوليو-٢٠٠٨م، ص٣٠-٣١.

مدينة مزار شريف، وتم شن ضربات جوية خلفت مئات القتلى من السجناء المحاصرين[١]، كما قُتل عدد أكبر منهم لدى احتلال القوات الأمريكية والموالين لها من الأفغان لجبال تورا بورا[٢]، ولم يتم أجراء أي تحقيق دولي في ذلك، ومن ذلك الانتهاك للقواعد والأصول القانونية أن تم اتخاذ تكتيكات محرمة دوليا لاستجواب أولئك المعتقلين مثل الإيهام بالغرق، والحرمان من النوم، والوضعيات المؤلمة، والموسيقى التي تصم الأذان، والإذلال المسبب للصدمة النفسية[٣]، بل إ ا كانت تحرص على نقل معتقليها إلى دول ذات أنظمة لها باع طويل في ممارسات التعذيب لكي يتاح للشرطة المحلية استخدام طرق شديدة وفعالة[٤]، والعجيب أن تلك الأساليب تم طرحها في الصحافة الأمريكية، وعلى صفحا ا الأولى على أ ا مشروعة، وفي القنوات التلفزيونية، وعلى سبيل المثال ففي البرنامج الشهير الذي تبثه السي. إن. إن والذي يسمى ستون دقيقة، وخص به موضوع"تعذيب معتقلي طالبان، وهل هو مشروع أم لا؟، وكان ذلك بتاريخ٢٠كانون الثاني/يناير٢٠٠٢م، أبرزت شهادة الجنرال الفرنسي بول أوسارس، والذي تم أدانته بارتكاب جرائم حرب، وقد سوغت القناة استضافته على شاشتها بقولها"إن الجنرال أوسارس يدافع عن طريقة في التعذيب يسعها أن تجنب الأبرياء الموت على يد إرهابيين..."[٥]، وقد تم تدشين ما سمي بـ"مذكرة التعذيب"، في أغسطس٢٠٠٢م، بحيث أصبح لمستجوبي السجناء مطلق الحرية في التعامل معهم، عدا قتل السجين أو بتر أطرافه[٦]، وقد أوردت منظمة هيومان رايتس ووتش-كمثال على ذلك-قضية المعتقل/محمد القحطاني، والذي مورست بحقه صنوفا من العذاب من بينها الوقوف عاريا أمام محققة أنثى عارية، وإرغامه على ارتداء ملابس نسائية داخلية، وإرغامه على أن يقلد الكلب بعد ربطه بحبل مشدود على رقبته، ومنعه من النوم، بالإضافة إلى المعاناة الناتجة عن الإذلال والتحقير الجنسي والجسمي، حيث أجبروه على أخذ حقن شرجية، كما أجبروه على أخذ ماء عن طريق الحقن في الوريد ثم منعوه من التبول حتى بال على نفسه مرتين على الأقل، بالإضافة إلى استخدام الكلاب المدربة الشرسة المزمجرة، واستخدام درجات الحرارة المنخفضة في الزنازين والتي تؤدي إلى تعطيل عمليات الجسم الحيوية، وكل ذلك كان بتعليمات مباشرة من رامسفيلد شخصيا[٧]، ما تقدم يعتبر تعذيبا من النوع الخفيف بحسب ما أفاد به النقيب/أيان فيشباك، ولكن التعذيب من النوع الثقيل يكون بتحطيم أقدام المعتقلين بالمطارق، أو إجلاس المعتقلين على أنابيب عوادم السيارات مما ينتج عنه تقرحات مؤذية وخطيرة، وقال فيشباك"إن الكثير من الممارسات الوحشية التي مورست التي ظهرت في صور أبي غريب، والتي وصفها البنتاجون بأ ا عمل مجموعة صغيرة من الجنود العاملين في المناوبة الليلية، كانت في الحقيقة تنفيذا للسياسة الأمريكية"، وتلك الأساليب هي ما حرص تشيني على الدفاع عنها، وهو ما دعى

---

[١]-كالاس،فرانسوا،و: سالينو، بيير،أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين،ضمن كتاب:في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني،مرجع سابق، ص٨٥.

[٢]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣.

[٣]-آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص١٥.

[٤]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧١، ولتفاصيل موسعة ودقيقة حول ذلك أنظر: بيغ، معظم، عدو محارب-رحلة مسلم بريطاني إلى معتقل غوانتانامو ذهابا وإيابا، ترجمة/أيهم الصباغ، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، والكتاب بجملته فضح لتلك الممارسات، وكذا اللقاء الذي تم على قناة الجزيرة، مع مصورها/سامي الحاج والذي قضى ما يزيد على الست سنوات معتقلا في جوانتانامو.

[٥]- رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٢.

[٦]-أنظر في تفاصيل صدور تلك المذكرة وما دار بشأنها من لغط، تحقيق بعنوان:"تمرد في القصر" صحيفة النيوزويك العربية"، ٧فبراير٢٠٠٦م، ص٢٨.

[٧]-روتشيلد،ماثيو،الاستقالة لا تكفي-رامسفيلد يجب أن يحاكم، مجلة بروجرسف الأمريكية،ترجمة/جمال خطاب،مجلة المجتمع،عدد(١٧٠١)١٥ربيع الآخر١٤٢٧هـ،ص٢٢ الآخر١٤٢٧هـ،ص٢٢

صحيفة الواشنطن بوست بوصف تشيني بأنه "نائب الرئيس لشئون التعذيب"[1]، والعجيب أن كل أولئك المعتقلين كانت تدرك الإدارة أن السواد الأعظم منهم هم من الأبرياء، كما صرح بذلك لورانس ويلكرسون-كبير مساعدي وزير الخارجية الأمريكي السابق/كولن باول-في مقابلة أجر ا معه وكالة"أسوشيتدبرس" أن"نحو٢٤محتجزا فقط من محتجزي جوانتانامو البالغ عددهم(٨٠٠)معتقل بالقاعدة العسكرية الأمريكية في كوبا مشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية"[2]، ومن عجيب المفارقات المتعلقة ولا المعتقلين أن قام أحدهم بالاتصال على قناة الجزيرة بتاريخ١٤٣٠/٤/١٩هـ فقامت قيامة إدارة المعتقل وصرح أحد المتحدثين بإسم وزارة الدفاع الأمريكية، بأن ذلك الاتصال يعتبر خرقا لاتفاقات جنيف!!، فهالني حجم الصفاقة التي يحمله ذلك التصريح، وافتقاد أدنى درجات الحياء، إذ كيف يجروء أحدهم بالاحتجاج باتفاقات جنيف وهم لم يلتزموا منها بحرف فضلا عن بند، بل إ م أضفوا عليهم صفة الـ"مقاتلون الأعداء"لكي يهربوا من الالتزامات التي تنص عليها تلك الاتفاقات.

د-السرية: كانت وما زالت السرية سمة بارزة في التعامل مع أولئك المعتقلين الأعداء، فسجون سرية يتم الاعتقال فيها، وجلسات تحقيق سرية، وأدلة السرية مقدمة ضدهم، لا يعرف نوعها، ولا من قام بإجرائها، وفوق هذا فإنه لا يحق لهم الإطلاع عليها، فضمن الحرب على الإرهاب أصبحت سرية الأدلة من القواعد القانونية التي تحظر على المتهم أو محاميه الإطلاع على الأدلة المقدمة ضده، أو معرفة من قدمها، وقد قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها بعنوان-تحت الرادار: رحلات سرية إلى التعذيب والاختفاء-إن"(C.I.A)لم تخرق فقط القانون الدولي المتعلق بمنع التعذيب، ولكن أيضا خرقت قوانين الطيران المدني، بلجوئها في تغطية عمليا ا إلى خدمة الشركات الخاصة، وقد بلغ عدد الرحلات التي تستخدم لنقل المعتقلين حوالي١٦٠٠رحلة"[3]، وقد ذكرت مصادر تركية أن(c.i.a)قامت بأختطاف١٥٠شخصا من تركيا للتحقيق معهم، وقال عثمان قراخان محامي أحد المتهمين إنه ثبت وجود سجون سرية تابعة للاستخبارات الأمريكية، أربعة في باكستان، والبقية في الأردن وأفغانستان والمغرب وتركيا.."[4]، ومن تلك الاختطافات ذلك الاختطاف الشهير لأبي عمر مصطفى حسن نصر، والذي تم اختطافه من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية من مدينة ميلانو الإيطالية في١٧فبراير٢٠٠٣م، وتم نقله إلى مصر، وأتصل على في وقت لاحق بزوجته وبأمام آخر في ميلانو، وذكر لهم إنه تعرض للتعذيب في محاولة لتحويله إلى جاسوس لأمريكا[5]، وذلك التعسف لم يقتصر على غير الأمريكيين، فحتى المواطنين الأمريكيين شملهم ذلك الأذى، ومن أشهر الحالات التي تخص مواطنين أمريكيين حالة عصام حمدي، وخوسيه باديلا، واللذين اعتقلا، وصنفا كمقاتلين أعداء[6]، وكذا الحال بالنسبة للمواطن القطري/ علي بن صالح المري والذي دخل إلى الولايات المتحدة بتأشيرة دراسة فاعتقلته السلطات الأمريكية ووجهة إليه مة مقاتل عدو، بناء على معلومات استقتها من

---

[1]-هيرش، مايكل، الحقيقة حول التعذيب، نيوزويك العربية،عدد(٢٨٢)٨نوفمبر٢٠٠٥م، ص٨، ولتفاصيل أكثر، وسرد موثق أنظر:تشومسكي،نعوم،الدول الفاشلة،ص٥٣

[2]- مجلة المجتمع، العدد رقم(١٨٤٥)، مرجع سابق، ص١٣.

[3]-موقع الجزيرة نت، بواسطة مجلة البيان، كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مجلة البيان، العدد(٢٤٤)، ربيع الآخر١٤٢٧هـ، ص٩٤.

[4]-خبر بعنوان"الكشف عن قيام الاستخبارات الأمريكية بأختطاف١٥٠تركيا"، ، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٢)، ٢٢ذو القعدة١٤٢٦هـ، ص١٢.

[5]-تحقيق بعنوان"أسئلة إضافية حول إمام مفقود"، صحيفة النيوزويك العربية، العدد(٢٦٥)١٢يوليو٢٠٠٥م، ص٤٠.

[6]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٥١-٤٥٣.

استجواب شخص متهم أنه من مسئولي القاعدة[1]، وكذا الحال بالنسبة للطالب الإيراني ياشار زيندهيل والذي تم القبض عليه لأنه قام بتسجيل أقل من أثني عشر ساعة في سجله الأكاديمي، مع استكماله جميع الإجراءات النظامية، كما قُبض على أكثر من خمسة آلاف مواطن أجنبي بعد أحداث٩/١١، ولم يوجه الا ام إلا لثلاثة منهم بجرائم تتعلق بالإرهاب، وأُعلنت براءة أثنين منهم، والثالث قيد الاستئناف[2]. وهذه الإجراءات الخاصة بالمقاتلين الأعداء لم تكن حصرا على الرجال، وإنما حتى النساء تم تطبيق نفس تلك القواعد عليهن، ومن أشهر أولئك النسوة، الطبيبة الباكستانية/ عافية صديقي، والتي تم اعتقالها عام٢٠٠٣م في باكستان، ونقلت إلى قاعدة باجرام في أفغانستان، وظلت فيها من عام٢٠٠٣م-٢٠٠٧م، وقد ذكرت منظمات حقوقية عدة أن عافية صديقي تعرضت لأنواع مختلفة من أساليب التعذيب الأمريكية، وأ ا لم تعد تعي ما تقول..وأشار التقرير إلى تعرضها لمحاولات نزع معلومات منها بتهديدها المتوصل بسلاح الاغتصاب، ونزع ملابسها...الخ.[3] وأحيانا يتم قصف مدنيين وقتلهم ضمن ذلك المبدأ المستحدث، ومثال ذلك أنه عندما استهدفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية العديد ممن قالت أ م من عملاء القاعدة في اليمن عام٢٠٠٢م وقصفتهم بالصواريخ وقتلتهم، وصنفت تلك المعايير تحت بند السرية للغاية[4].

المطلب الرابع: خصخصة الحروب.

تعتبر أجهزة الدفاع الوطني لكل دولة هي القوة التي تفاخر ا، وتحامي ا عن أراضيها، وهي القوات التي كفل لها القانون الدولي أوضاعا مقررة خلال الحروب، ونظم أحوالها في حال النصر، وفي حال الهزيمة، ولكن عندما تكبر الإمبراطوريات، وتترهل، ترى أ ا محتاجة إلى وقود تزج م في محارق وأتون شهوا ا التوسعية، وهذه عادة مستقرة لدى كل الإمبراطوريات، فقد قامت الإمبراطورية البريطانية بزج الكثير من الجنود المرتزقة الهنود-والسيخ على وجه الخصوص-في حروا التوسعية، كما هجر الفرنسيين١٣٢ألف من مختلف أقطار المغرب، لسد الفراغ الناجم عن تجنيد الفرنسيين، بالإضافة إلى تجنيد بعضهم مباشرة للقتال[5]، أما في عصر الإمبراطورية الكونيالية الأمريكية، فهي قامت بابتكار إنشاء شركات خاصة تقوم بمهام قتالية في أراضي الحروب، وهي-أي الشركات- تقوم بتوظيف وتجنيد مرتزقة، وهولا المرتزقة إما أن يكونوا ذا بعد عقائدي لتجييشهم ضد الخصم، أو أن يكون لا هم لهم إلا جمع المال، ومن خلال ذلك تحقق الدول المحاربة عدة فوائد، من أهمها:

١-أن هؤلا المرتزقة هم من يزج م في مقدمة الصفوف، وفي المناطق الساخنة، فيكونون رداء للجيش النظامي، مما يقلل خسائره والعثور على بدائل للقوات المستعمرة، لتحاشي الإصابات التي قد تزعج"الوطن"، حيث أن قتلى هؤلا المرتزقة لا

[1]-أنظر تفاصيل قضايا هولا الثلاثة وبعض المؤاخذات القانونية المتعلقة باعتقالهم لدى: باركر، أليسون، و:فيلنر، جيمي، فوق القانون: السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن كتاب:مستقبل حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٢١وما بعدها.

[2]-غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٣٢-١٣٤.

[3]-أنظر تحقيقا مطولا عن ذلك بعنوان: عافية صديقي تستغيث في السجون الأمريكية، مجلة المجتمع، العدد(١٨٦٨)، في١٥رمضان، ١٤٣٠هـ، ص٢٦-٢٧.

[4]- آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص١٦.

[5]- المسيري، د/عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، مرجع سابق، ٢٥٣/١.

يدخلون في إحصاءات الجيوش النظامية كقتلى، أو كجرحى، مما يقلل من عدد الخسائر أمام الرأي العام، ولذلك فقد كانوا يدفنون في مقابر جماعية، أو تلقى جثثهم في الأ ار، والمناطق المهجورة-كما حدث في العراق-إذ كانوا يدفنون في مقابر جماعية، أو يلقى م في مناطق من ر ديالى شبه المهجور على الحدود العراقية الإيرانية.."[1]

٢-أ م ليس لهم ضوابط أخلاقية، أو التزامات تمنعهم من ارتكاب أشنع ا ازر، وأفظع جرائم الحرب، فمعيارهم الدولار.

٣-أ م يعتبرون فوق المسألة، وهذا ما فعلته أمريكا-بالذات- معهم إذ منحتهم حصانة مطلقة، وما زالت تمنحهم تلك الحصانة، وفي حال الدول الضعيفة يمكن التنصل من مسؤوليتهم، بالتواطوء معهم كأن تقوم الدولة التي قامت بتجنيدهم بحل الشركة التي قامت باستقدامهم، ويصبح ليس لها أي وجود قانوني، هذا إن لم يكن بناء الشركة وهميا من الأساس.

٤-أ م يكونون في الغالب مدربين تدريبا جيدا، ومؤهلين لخوض عمليات قتاليه-كأن يكونوا أفراد أو ضباطا سابقين في أحدى الجيوش النظامية وتم تسريحهم، أو حراسا شخصيين لبعض الرؤساء السابقين، ونحوهم-وهو ما يوفر كلفة تدريبهم.

٥-أ م يمكن تحشيدهم تحت شعارات دينية-كالحرب الصليبية مثلا-وإلهاب حماسهم بتلك الشعارات، كما سيأتي.

وهذه الشركات التي تتم الخصخصة عن طريقها إما أن تكون ذات بعد عقائدي، وعلى الأقل في إدارا ا العليا-وهذا هو الغالب-وإما أن تلغي الشعار العقائدي، ويكون كل همها منصبا على جمع المال، وسيكون حديثنا عنها على النحو التالي:

أولا: الشركات ذات البعد العقائدي: وهي التي تحرص على أن يكون المنخرطون فيها ممن يؤمنون بالعقيدة الصليبية، التي ترى أن نشر الصليبية بالسيف هو أهم رسالة مقدسة يحملو ا، وهي تضرب بجذورها إلى أيام الحملات الصليبية الأولى، وتسلتهم تلك الروح، وهي في حقيقة الأمر امتداد لها، حيث أ ا تعيش على أوقاف خصصت لتلك الجماعات، وقد بدأ التأسيس لتلك الجماعات العقائدية من بدايات القرن العاشر، إذ كانت حركة الإصلاح الكلونية[2]-والتي دعت إلى الإصلاح الكنسي البابوي من الفساد-فنتج عن ذلك إقبال كبير من الناس لاعتناق الرهبانية، ففكر الكثيرون-من زعماء تلك الحركة-بإنشاء جماعات جديدة لتحتضن ذلك الفائض من الناس، فأنشئت عشرات الحركات الديرية التي تخدم في مناح متعددة[3]، ومايهمنا هنا هو جماعات الرهبان المحاربين، إذ استخدمت البابوية فكرة الحرب العادلة في القتال الذي كان دائرا ضد مسلمي الأندلس، إذ منح البابا الإسكندر الثاني في سنة١٠٦٣م غفرانا للفرسان الفرنسيين الذين ذهبوا لقتال المسلمين في أسبانيا[4]، وفي رأي كثير من الباحثين أن جريجوري السابع(١٠٧٣-١٠٨٥م) هو الذي صاغ فكرة الحرب المقدسة في شكلها النهائي، وأستخدم عبارة جيش المسيح للمرة الأولى-بالمعنى المادي-[5]وأخذت تلك الحركات تنمو، ويزداد نفوذها مع مرور الوقت، حتى أصبح الراهب"آمر قلعة المسيح"، والرهبانية كانت تعتبر بمثابة فروسية المسيح ضد

---

[1]-منصور، أحمد، معركة الفلوجة-هزيمة أمريكا في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت،(د.ط)، ٢٠٠٨م، ص٦٢-٦٣.

[2]- نسبة إلى دير كلوني في جنوب فرنسا، والذي أنشأه وليم التقي دوق أكيتانيا في٩١٠م.

[3]- يوسف، د/جوزيف نسيم، دراسات في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،(د، ط)، ١٩٨٤م ،١٧٣-١٧٧.

[4]-للمزيد حول جماعات الفرسان الدينيين وحروبها في الأندلس:د/البشري،سعد،جماعات الفرسان الدينية وحروبها في الأندلس،مجلة جامعة أم القرى،عدد(٧)، ص١٨٥.

[5]-قاسم، قاسم عبده، ماهية الحروب الصليبية-الأيدلوجية،الدوافع، النتائج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد(١٤٩)،شوال١٤١٠م ،ص٣٧.

قوى الظلام، وأضحى طريق الصليب رمزا لهذه الحرب المقدسة الديرية، وكان الرهبان يقومون لمن معهم من الفرسان برحلة روحية إلى"أورشليم السماوية"، وذلك لزيادة تماهيهم مع ذلك التجييش، وهذا الإتحاد بالرب، والامتثال لمشيئته هو الهدف من الحياة المسيحية، ولذلك فبعد أن اقتحموا القدس، أرسلوا إلى البابا يرجونه الحضور إليهم لكي-بحسب عبار م-أن"تفتحوا لنا أبواب كلا الأورشليمين"[1]، ومن أهم وأشهر جماعا ا-فرسان القديس يوحنا والذين اشتهروا بـ"الإسبتارية"، وقد اجتمعوا لأول مرة في عام١٠٩٩م، وفرسان المسيح الفقراء أو فرسان الهيكل والذين اشتهروا بـ"الداوية"، وكان تأسيسها سنة١١١٩م، وقد وضع ا ـم مع المسكوني لمدينة تروا نظام الهيكل، وسمح للفرسان ارتداء المعطف الأبيض، والذي سيزين اعتبارا من عام١١٤٧م بالصليب الأحمر المشهور[2]، وبدءوا يحصلون على امتيازات غير عادية، وإعفاءات كثيرة، وعدد من الأوقاف لا حصر لها، ومن ذلك أن الفونسو المحارب-ملك أرغون-أوصى لفرسان الداوية بثلث مملكته[3]، وبدأت ثرو م تتضخم، وهو ما سبب لهم العديد من الإشكالات، إلا أن تواجدهم ظل قائما، ولم ينقطع، ولكنه يضعف ويقوى بحسب الأوضاع والظروف الدينية والاقتصادية والسياسية[4]، حتى هذا العصر، ولهم امتداد إلى الآن، ويدعى"فرسان مالطا"[5]، ويتمتعون بوجود قانوني لهم، ولها دستورها، ومؤسسا ا العمومية، وتقيم علاقات مع ثمان وتسعون دولة، من بينها ستة عشر دولة إسلامية، وتسع دول عربية، ورئسها يلقب بـ"السيد الأكبر"، وهو حاليا الأمير البريطاني: فرا أندرو بيريتي، وهو يعامل كرئيس دولة بكل الصلاحيات والحصانات الدبلوماسية، وينص القانون الدولي على سيادة دولة فرسان مالطا، ولها صفة مراقب دائم في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وتدار الأنشطة المختلفة للمنظمة عن طريق ستة أديرة رئيسية متفرع عنها خمسة فرعية، وسبع وأربعون جمعية وطنية[6]، وهذه المنظمة هي التي يرأس أحد أعضائها-إريك برنس[7]-أكبر وأسوا شركات المرتزقة في العالم وهي شركة بلاك ووتر، ومن أبرز أعضاء هذه الجماعة بريسكوت بوش-الجد-وبوش الأب، وبوش الابن، ورونالد ريجن[8]-الرئيس الأمريكي السابق-ومن أبرز رموز أعضاء تلك المنظمة التنفيذيين جوزيف شميتز[9]، والذي قدم للإدارة الأمريكية بعد هجمات سبتمبر رؤيته للحرب على الإرهاب، مستخدما نظرية التفوق الكاثوليكي، التي تتبناها منظمة فرسان مالطا، وهو ما حرص بوش على الالتفات إليه من خلال إعلانه الحرب على الإرهاب على أ ا حرب صليبية، وعين بعدها شميتز كمفتش عام في البنتاجون، وبعد استقالته من البنتاجون عين برتبة مستشار، ومشرفا على إدارة العمليات القتالية[10] في شركة بلاك ووتر، كي يشرف على

---

[1]-آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة-الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم، مرجع سابق، ص٢٣٧.

[2]-فرجيس، جاك، جرائم الدولة-الكوميديا القضائية، ترجمة/حسين حيدر، دار عويدات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ١١١-١١٣.

[3]- د/البشري، سعد، جماعات الفرسان الدينية وحروبها مع المسلمين في الأندلس، مرجع سابق، ص١٩١، وبالرغم أنه حدث خلاف حول تلك الوصية إلا أنه تم التصالح بشأنها، حيث يُمنح الفرسان نصيبا في البلاد التي تم انتزاعها من أيدي المسلمين.

[4]-أنظر تفصيلات ذلك في المراجع السابقة، ولدى:عبد الحكيم، منصور، دولة فرسان مالطا وغزو العراق، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص١٢١.

[5]-للمزيد حول دولة فرسان مالطا وصلتهم بصناعة المرتزقة وأن لهم دور فاعل في مساعدة المتمردين النصارى للانفصال في كثير من دول العالم الإسلامي، كدعمهم للمتمردين في جنوب السودان، ومشاركتهم في انفصال تيمور الشرقية، إلى غير ذلك أنظر: عبد الحكيم، منصور، دولة فرسان مالطا وغزو العراق، مرجع سابق، ص١٥٥.

[6]-كامل،مجدي،بلاك ووتر-جيوش الظلام-المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب-بزنس الموت على الطريقة الأمريكية،مرجع سابق، ص٧١.

[7]-أنظر في حياة مؤسس بلاك ووتر وأنتماءته اليمينية لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣١-٥٧.

[8]- كامل، مجدي، بلاك ووتر-جيوش الظلام-المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب-بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٧٢، ٩٣.

[9]-أنظر في سيرة شميتز وارتباطاته الكنسية: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٦٩، .

[10]- كامل، مجدي، بلاك ووتر-جيوش الظلام-المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحروب-بزنس الموت على الطريقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٠.

تنفيذ رؤيته التي قدمها للإدارة الأمريكية، من خلال إدارته للعمليات القتالية لتلك الشركة، والتي استباحت الدماء، وسفكتها بدون حساب، أو رقيب[١]، وكان قبل ذلك قام بإلقاء محاضرة للإتحاد الفدرالي لفرسان مالطا في كنسية بريمر في بيتسيدا-ميريلاند-وتلا خلالها قصة"الهروب إلى الجنة" لفرانسيس بريمر، زوجة بول بريمر[٢]، وانطلقت بلاك ووتر في جمع مرتزقته من أقطار الأرض، وكانت دول أمريكا الجنوبية هي المنطقة التي ركزت عليها عملية التجنيد[٣]، وبالرغم من كل الجرائم التي ارتكبتها تلك الشركة إلا أنه تم تجديد عقود معها بأكثر من ١٧٤مليون دولار في العراق وأفغانستان منذ تولي الرئيس أوباما لمنصبه، ويأتي تجديد عقدها بعد شهادة أثنين من موظفيها تفيد بأن مالكها-إريك برنس-كان يعتبر نفسه "محاربا صليبيا مكلفا باستئصال الإسلام والمسلمين من العالم"، وأنه قد يكون"ضالعا أو مسهلا لاغتيال أفراد كانوا يتعاونون مع السلطات الفيدرالية في التحري عن الشركة"[٤]. وبلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة بل هناك عشرات الشركات التي تحمل ذلك البعد العقائدي، وتنشط تحت مسميات مختلفة، ويكثر تواجدها في المناطق المضطربة.

ثانيا: الشركات التجارية: وهي التي يكون همها منصبا على جمع المال، ولذلك يضل البعد العقائدي ثانويا، ولا يشترط فيمن ينتسب إليها أن ينتمي إلى ديانة معينة، وإنما أن تنطبق عليه المواصفات التي يرغبو ا في الشخص الذي يريدون أن يتعاقدوا معه، من وجود الخبرات السابقة، وقوة البدن، وقد كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وجهازها المتخصص بـ"الأعمال القذرة"، وبتواطؤ من الحكومة البريطانية، كانت تقوم بتجنيد المرتزقة، لبلبلة الأمن في المناطق التي تخشى أن تقع تحت النفوذ الشيوعي إبان الحرب الباردة[٥].

وهناك سوابق تاريخية لذلك، فلولا مرتزقة الهند لعانت الإمبراطورية البريطانية من نقص مزمن في القوة البشرية، فقد كانت الهند ثكنة إنكليزية في البحار الشرقية، تأخذ منها أي عدد من الجنود، دون أن تدفع لهم-كما يقول اللورد ساليزبوري-كما كان ثلث، أو أقل من نصف القوات البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية معتمدا على مستعمرا ا[٦]، كما كان لدى الفرنسيين فيلقهم الأجنبي، خلال حرو ا الاستعمارية، وكذا الحال بالنسبة للهولنديين، الذين كانوا يجندون مستعمريهم من شرق اندونيسيا[٧]، وقد أورد مؤلفا كتاب"المرتزقة في أفريقيا" نماذج لذلك التجنيد من خلال اعترافات ا ندين خلال محاكمات بعضهم، في جنوب وشرق أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وقد كانت الإعلانات تنشر لطلب تجنيد المرتزقة في أغلب الصحف البريطانية[٨]، كما أنه كان هناك تحشيد متعمد لإعاقة صدور القانون الجنوب أفريقي الذي

---

[١]-تجد بعض جرائم هذه الشركة لدى:المشهداني،د/أكرم،١٨٠ألفا من المرتزقة ينشرون الخوف والرعب في العراق،مجلة المجتمع،العدد(١٧٧٢)٢٤رمضان١٤٢٨هـ،٢٠.
[٢]- سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٩٥.
[٣]-أنظر في تفاصيل ذلك التجنيد: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٣٧وما بعدها.
[٤]-قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ١٤٣٠/٨/١٨هـ، والخبر على موقعاها على الإنترنت، وقد أحالت على مجلة"ذي نيشن" الأمريكية.
[٥]-بورشيت، ويلفرد، روبوك، ديرك، المرتزقة في أفريقيا، ترجمة:جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص٢٠.
[٦]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٤٢٥-٤٢٦.
[٧]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٠٦، وقد أورد فيه سردا مطولا عن تلك الشركات وأنشطتها.
[٨]- بورشيت، ويلفرد، روبوك، ديرك، المرتزقة في أفريقيا، مرجع سابق، ص٢٠، وقد أورد فيه نص الإعلان الذي نُشر في الديلي اكسبريس.

يذهب إلى منع الجنوب أفريقيين من المشاركة في أي نزاع مسلح كمقاتلين يسعون إلى الكسب الشخصي، أو من التدخل في أي عمل يهدف إلى الإطاحة بحكومة أو زعزعة النظام الدستوري والسيادة وسلامة أراضي بلد من البلدان"[1].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة في مراحل كثيرة من تاريخها على صناعة العنف، وترويجه بواسطة المرتزقة، فبعد الحرب العالمية الثانية انصرفت الولايات المتحدة إلى مهمة إخماد المقاومة المناهضة للفاشية في بقاع كثيرة من العالم، بتجنيد المرتزقة، فقد جندت عصابات من النازية، كأمثال كلاوس باربي"سفاح ليون"[2]، وتم تكليفه كمسئول عن عمليات التجسس على الفرنسيين لصالح المخابرات الأمريكية، ورينارد جيهلين أحد أبرز النماذج، فقد كان مسئولا عن عمليات أستخباراتية لهتلر في أوروبا الشرقية، ولكن سرعان ما أُسندت إليه نفس المهام في مخابرات ألمانيا الغربية بإشراف من الـ"سي آي أي"، وأسند إلى منظمته دعم الولايات المتحدة في تنفيذ عمليات عسكرية داخل الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية، وقد أدار هذه العمليات مكتب جورج كينان، بوزارة الخارجية، وبعد ذلك تم استقدامهم إلى أمريكا، أو إلى أمريكا اللاتينية، بمساعدة من الفاتيكان، والكهنة الفاشيين لتدريب القائمين على أعمال التعذيب التي أبتكرها الجستابو-جهاز المخابرات النازي-وللمساعدة على تأسيس دول أمن قومي ذات طابع نازي في أمريكا الجنوبية، وتأسيس سرايا الموت في أمريكا الوسطى[3]، وهم-أي المرتزقة-من حرص الأمريكان على تجنيدهم خلال الحرب مع فيتنام، حينما أرسلوا قرابة٢٠٠٠من فرقة البريهات الخضراء الخاصة إلى المرتفعات الجنوبية، لتجنيد المونتجناردز-وهم جماعة جبلية تتميز أثنيا عن الفيتناميين-في مجموعات دفاع غير نظامية، كما قامت بتطويع الجنرال فانج باو، من جيش لاوس، بمساعدات سرية فرنسية، وهو قام بدوره بتطويع جيش قوامه٣٠٠٠٠جندي من قبائل الهمونج، وأصبح باو بطلا بالنسبة للإستراتيجيين الأمريكيين، وتم استخدام طائرات الـ"سي آي أي"لإمداد قرى همونج بالسلاح، والأرز، ونقل محصولهم المدر للأرباح-أي الأفيون-إلى مقر فانج باو الرئيسي في سهل جازر، ومن هناك أنتقل الأفيون لتموين القوات الأمريكية المحاربة في فيتنام، ثم بعد ذلك أُنشي برنامج وزارة الخارجية، الدولي للتعليم والتدريب العسكري، في أعقاب مبدأ نيكسون، أو"فتمنة الحرب الفيتنامية"، أو مبدأ"أن يحارب الصبية الآسيويون الحروب الآسيوية"، وكان الأسلوب الرئيسي لبرنامج وزارة الخارجية السابق هو دفع الأموال للضباط والجنود الأجانب لدراسة كورسات في أماكن مثل جامعة الدفاع القومي بواشنطن، ومركز استخبارات الجيش بفورت هاوتشوكا-أريزونا، ومركز الحرب البحرية الخاصة-المركز الخاص لفرقة السيلز-بكورونادو، والأكاديمية البين/أمريكية للقوات الجوية بقاعدة لاكلاند الجوية بسان أنطونيو، ومدرسة قيادة العمليات الجوية الخاصة يرلبرت فيلد، ومركز جون كنيدي للحروب الخاصة، وتعتبر أكثر تلك المؤسسات التعليمية سوء سمعة هي مدرسة اللغة الإسبانية للأمريكتين، والتي أعادت تسمية نفسها بـ"معهد وسترن هميسفير للتعاون"[4]، لكي تتلافى أمرا صدر من الكونجرس

---

[1]-أنظر في تلك المحاولات لإعاقة صدور ذلك القانون لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٤٧.

[2]-أنظر عن"كلاوس باربي" الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات الأمريكية تحت عنوان"مجوهرات العائلة"، ونُشر ملخصها لدى: كامل، مجدي، مجوهرات العائلة-وثائق العار الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٧٧-٧٨.

[3]-تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة..وإرهاب الأباطرة..قديما وحديثا،مرجع سابق، ص١٢٧،و:تشومسكي، نعوم،٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٠-٣٩١. ٣٩١.

[4]-وقد ذكر جريمي سكاهيل أن هناك كلية الأمريكتين الحربية التابعة للولايات المتحدة، وأعيد تسميتها في ٢٠٠١م بـكلية نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني، ولم يتضح لي ما إذا كانت نفس الكليتين أم تختلفان، أنظر: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، ص٢٣٨.

بإغلاقها، وقد قامت بتدريب ما يربو على٦٠٠٠٠ألف من ضباط الجيش والشرطة في أمريكا اللاتينية، وتورط خريجوها في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، حيث تورطوا في عمليات تعذيب، واغتصاب، ومذابح واغتيالات، وقامت حركات مناهضة لذلك المعهد، فتم إغلاقه على الأراضي الأمريكية، وأعلنت إدارة بوش خططا لإنشاء بديل له في كوستاريكا[1].

وفي مطلع الثمانينات الميلادية أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية-إبان الحرب الباردة-مجموعة من أبرز نخبة المرتزقة، وجعلت لها عنوانا عالميا هو"العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية"، وهي أحدى عناصر شبكات الإرهاب الدولي التي تنظمها الولايات المتحدة، وتتكون هذه العصبة من خليط من النازيين، والمعادين للسامية، وسرايا الموت، وبعض من أسوا القتلة وسفاكي الدماء من كافة أنحاء العالم[2]، وأما بعد ا يار المعسكر الشيوعي فقد قام ديك تشيني عندما كان وزير الدفاع في ولاية بوش الأب، بتكليف شركة براون آند روت بعمل تقرير سري مفصل عن إمكانية قيام الشركات الخاصة بتزويد القوات الأمريكية بالدعم اللوجستي في مناطق الحروب، بتكلفة ٣.٩مليون دولار، وتم إضافة٥مليون دولار لها، وفي ذات العام فازت الشركة بعقد مدته خمس سنوات من سلاح المهندسين بالجيش، وتم اعتماد خصخصة[3] العمليات اللوجستية للجيش، واعتمادها كإستراتيجية حربية، وبدأ البنتاجون في التعاقد على كل تلك الخدمات المتخيلة، باستثناء إطلاق المدافع، وقيادة الطائرات، ويقدر أن تقفز إيرادات تلك الشركات بعد الخصخصة من٥٥.٦بليون دولار، إلى٢٠٢بليون دولار بحلول ل عام٢٠١٠م، كما ترى ذلك ديبرا آفانت من كلية إليوت للشئون الدولية، بجامعة جورج واشنطن، المتخصصة في شئون المرتزقة، وبعد أن ترك تشيني وزارة الدفاع الأمريكية، أصبح الرئيس التنفيذي لهاليبرتون بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠م، والتي قامت بشراء شركة براون آند رووت، وخلال عمل تشيني اليبرتون تقدم ترتيب الشركة من المركز الثالث والسبعين إلى المركز الثامن عشر من مقاولي البنتاجون، كما تزايد عدد فروعها في الملاذات البعيدة الآمنة من الضرائب، من تسعة إلى أربعة وأربعين فرعا، وانتقلت هاليبرتون من دفع٢٠٣مليون دولار كضرائب على الشركة، إلى استرداد٨٥مليون دولار من الضرائب المسددة، ولذا فإنه ليس غريبا أن يحضى تشيني بمناسبة"يوم البيزنسات الكبيرة"في٤أبريل٢٠٠٣م بجائزة "التميز في التربح الشركاتي غير المشروع من الحرب"، والتي منحته سيتيزن وركس، وهي منظمة أنشأها رالف نادر للدفاع عن حقوق المستهلكين، والعجيب أن ذلك التجمع الدموي لتلك الشركات، وتجار ا جعل لنفسه جمعية أسماها"جمعية عمليات السلام الدولية"[4]؟!!.

وقد صرح بوش-الابن-في خطاب له يوم١١مارس٢٠٠٢م، بالغرض من ذلك التجنيد بقوله"لن نرسل القوات الأمريكية إلى كل معركة، لكن أمريكا ستتولى إعداد الأمم الأخرى بعناية للمعارك القادمة"[5]، ولتفعيل ذلك فقد ناقش الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يقضي بمنح الجنسية الأمريكية للمهاجرين غير الشرعيين ممن يواجهون خطر الترحيل من البلاد،

---

[1]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١٥.

[2]- تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة ..وإرهاب الأباطرة..قديما وحديثا، مرجع سابق، ص١٢٩.

[3]-تلك الخصخصة التي قال عنها الكولونيل/بروس جرانت أنها"أسلوب للالتفاف على الكونجرس، ولعدم إعلام الجمهور، يصنع السياسة الخارجية غيابيا، مستشارون عسكريون، دافعهم الجوهري هو الربح". جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

[4]-جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة،مرجع سابق،ص٢٢٢-٢٣٠(بتصرف، واختصار)، وفيه مزيد تفصيل عن نشاط تلك الشركات.

[5]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢١٠.

إذا ما وافقوا على الخدمة العسكرية في العراق[١]، ومن ذلك التجنيد-الذي تقوم به دول التمركز الغربي-ما قام به عدد من المرتزقة البريطانيين للانقلاب على حكومة غينيا الاستوائية، والذي كان بتخطيط السير مارك تاتشر-ابن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة-كما صرح بذلك عنصر المرتزقة سايمون مان، مدير الانقلاب[٢]، وما قام به عدد من المرتزقة في عدد من دول أمريكا اللاتينية[٣]، وكذا الحال فيما يقوم به المرتزقة الأمريكان والبريطانيين من جرائم في العراق، وغيرها من الدول دون أن يجرؤ أحد على معاتبتهم، فضلا عن معاقبتهم، وكذا الحال مع المجرمين من الجنود الأمريكان الذين ارتكبوا جرائم حرب، كجريمة حديثة، وجريمة النجف، وجريمة تدمير الفلوجة، وغيرها من الجرائم، التي لا يمكن لأحد أن يوجه لهم أي اتهام فيها لأن منطقة القوة وميزانها هو الحاكم، وبموجب ذلك المنطق أصدر بول بريمر قانونه رقم(١٧) لعام٢٠٠٤م، والذي يمنحهم بموجبه الحصانة المطلقة من المحاسبة أو الملاحقة القضائية، وهذا بخلاف ما نصت عليه الإدانات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان وخصوصا في عام١٩٨٦م، حيث أدانت المرتزقة كوسيلة لإعاقة حق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة في أفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وعينت في عام١٩٨٧م مقررا خاصا لفحص مسألة المرتزقة المنتهكين لحقوق الإنسان، وممارسات تقرير المصير، كما تبنت الجمعية العامة-بعد سنوات من المفاوضات الصعبة-في ٤كانون/ديسمبر ١٩٨٩م، ميثاقا لتجريم عمل المرتزقة، إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ لقلة الدول المصادقة عليه[٤]، والخلاصة من كل ذلك-كما يرى الكاتبان الفرنسيان/ بريغولي، ودلاموت في كتابهما البازار الكبير-أن"ثمة اتجاها جديدا يرمي الى تحويل البنتاجون إلى مركز للمرتزقة. فقد أنشئت سلسلة من الشركات الخاصة مؤلفة بمعظمها من موظفين سابقين من البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية-سي. آي. أي-تقوم بمهمات التدريب العسكري والحماية والتفاوض في حالات الخطف لحساب دول صغيرة أو لحساب شركات كبرى في أي مكان في العالم يتعرض لأي نوع من أنواع الخطر، وهذه الشركات تقوم بكل ذلك باعتبارها شركات خاصة مع أنها تتطلب دائما موافقة الجهات الرسمية"[٥].

المبحث الثاني:الانقلاب على القواعد والمبادئ القانونية.

في القرن الرابع عشر رسم أبروجيو لورينزيتي صورا جدارية في دار بلدية مدينة سيينا الإيطالية تصور مفهوم الحكم الرشيد والحكم الفاسد من خلال شخصيات رمزية خيالية، وأستخدم في لوحة الحكم الرشيد ظلال اللون الذهبي والأزرق المخضر والأحمر والأصفر المحمر لتصوير شخصية"جوستيتيا"والتي يرمز بها للـ(عدالة)مرتين تأكيدا على أهميتها البالغة، فمرة نراها في صورة كلاسيكية، وهي جالسة توازن الميزان الذي تحمله الحكمة، بينما نرى في جدارية الحكم الفاسد شخصية "تيرانيا"، والتي يرمز بها للـ(طغيان)، وهي مزهوة بانتصارها، وهي جالسة على جسد"جوستيتيا-العدالة"المدحورة وبجانبها شظايا الميزان المحطم، وهي رسالة واضحة مؤداها أن العدل عصب الحكم السديد. أما في حال فساد الحكم فإن السلطة

---

[١]-خبر بعنوان"قانون أمريكي يمنح الجنسية للمهاجرين غير الشرعيين مقابل الموت في العراق"، مجلة المجتمع، العدد(١٧٧٢)٢٤رمضان١٤٢٨هـ، ص١٤.
[٢]-صحيفة النيوزويك-الطبعة العربية-العدد(٤١٩)، ١-يوليو-٢٠٠٨م، ص٥.
[٣]-أنظر شيئا من تفاصيل ذلك لدى: سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٢٣٧وما بعدها.
[٤]-جيبسون، جون، معجم قانون حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٠٢.
[٥]-بواسطة: عيسى، حسن عبيد، المرتزقة الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)حزيران/يونيو٢٠٠٦م، ص١٤٢، ويتضمن دراسة تاريخية جيدة عن ذلك.

الحاكمة تضع نفسها فوق مستوى العدالة المنهزمة والمطروحة أرضا، أي أن العدالة لا تصبح قادرة على حماية الفرد، والسلطة التنفيذية تتصرف دون قيد، وتضرب بالقانون عرض الحائط[١]، وهذا ما يفترض أن يكون فيصلا في كل جوانب العدالة، أن يكون القانون وقواعده ومبادئه هي الحاكمة لعلاقة الفرد بالسلطة، والعكس صحيح، حيث أن جميع مناحي تلك العلاقة يحكمها أنظمة وقواعد قانونية مستقرة لا خلاف عليها-في الجملة-وهو ما حرصت الأنظمة والحكومات الغربية على استمداد شرعيتها منها، وربطها بتلك القوانين، وأي مخالفة لتلك القوانين تعتبر سببا في تآكل تلك الشرعية، ولكن أصبح في كثير من الأحيان ينظر إلى تلك القواعد والمبادئ القانونية على أ ا قيدا يحد من سلطة وتصرف سلطات دول المركز، وهو ما أصبح يسبب لها كثيراً من التبرم والضجر-وما يتعلق منها بحقوق الإنسان على وجه الخصوص- وتبعا لذلك تقوم بالقفز عليها، أو تجاهلها وكأ ا لم تكن موجودة، أو تفكيكها، وقد صرح بذلك في أوضح عبارة الرئيس كندي في خطاب توليه للرئاسة حيث أعلن عن استعداد أمريكا بـ"عملية التفكيك البطيئة لتلك الحقوق الإنسانية التي ظلت هذه الأمة حريصة على الالتزام ا.."[٢]، وهو ما سارت عليه أمريكا وتبعا لها الدول الغربية في تفكيك المبادئ والأصول القانونية المستقرة، والانقلاب عليها، وهذه أحدى التكتيكات التي يستخدمو ا لذلك، ومن التكتيكات التي يستخدمو ا لذلك ما عبرت عنه راراد كشنار بـ"ا ـرم الجبار الذي أنتحل لنفسه صفة الشرطي"، وتضرب على ذلك مثالا بـ"حالة القوة النووية، عندما تجرم البلدان النامية ذات القدرة النووية المحتملة أو المؤكدة بوصفها دولا مارقة، بدون اعتراف بأن هذا المروق قد بدأت به أولا القوى العظمى، إنه كما لو أن مجرما جبارا انتحل نفسه سلطة الشرطي على قاعدة دخوله الأسبق، وبالتالي المحدد للمعيار الذي يمكن أن يصف من خلاله بأن هذا مجرما، ومنتهكا للقوانين.."[٣]، وهم من خلال تلك التكتيكات وغيرها يقومون بما قامت به تيرانا مع جوستينيا، والنماذج في ذلك أكثر من أن تحصى، ولمقاومة ذلك الإجرام بإسم القانون بعد قلبه رأسا على عقب، فلا بد من تفكيك بنى الخداع التي تنصبها تلك العقائديات، وما تستخدمه من حيل لتنفيذ أجندا ا وخططها وإستراتيجيا ا وباسم الشرعية والحق في أحايين كثيرة، ولذا كان من الضروري ولكننا سنتطرق لأربعة نماذج منها، وهي ما تتكون منه مطالب هذا المبحث، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: مبدأ الشرعية[٤].

يعتبر مبدأ الشرعية، أو"القانونية" وهي: صفة ما هو مطابق للقانون[٥]، ويعتبر هذا المبدأ من القواعد الأصول التي يقوم عليها عليها القانون بعامة، والقانون الدولي والجنائي بخاصة، وهي ما يعبر عنه في نطاق القانون الجنائي الداخلي للدول بـ"لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص"، وتعرف بأ ا:"أن يعين المقنن سلفا ما يعتبر من الأفعال الصادرة عن الإنسان جريمة، فيحدد

---

[١]- باركر، أليسون، فوق القانون: السلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ضمن كتاب: مستقبل حقوق الانسان، ص٢٠٤.

[٢]-ول، جورج، التفكيك البطئ-الانقضاض على مفهوم الأمة والاستخفاف به، ضمن كتاب: المحافظون الجدد، تحرير/إيرون سلزر، مرجع سابق، ص١٩٩.

[٣]- كشنار، راراد، العولمة والرغبة وسياسة التمثيل، ؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ٢٠٠٤م، ص٥٨-٥٩.

[٤]-أنظر في الخلفية الفلسفية والتنازع الذي دار حوله لدى العديد من مفكري وفلاسفة الغرب لدى: كواكو، د/جان مارك، الشرعية والسياسة-مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، ترجمة: د/خليل الطيار، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان-الأردن، (د.ط)، (د،ت)، والكتاب في جملته دراسة فلسفية لهذا المبدأ.

[٥]- كواكو، د/جان مارك، الشرعية والسياسة-مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، مرجع سابق، ص٣٧.

لكل جريمة أنموذجها القانوني، كما يحدد لكل جريمة عقوبتها"[١]، وهو المصدر الوحيد صاحب الاختصاص بالتجريم والعقاب، وهذا هو الذي يميزه عن غيره من القوانين-كالقانون المدني والتجاري والإداري-ويعتبر هذا المبدأ من الضمانات الدستورية في أغلب الدول، حيث نصت عليها كافة الدساتير الدولية، وقد نصت على ذلك المبدأ المادة(٢/١١)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث ورد فيها أنه"لا يدان أي شخص من جراء القيام أو الامتناع عن قيام بأعمال لم تكن تشكل فعلا جرميا وقت ارتكا ا، بحسب نصوص القانون الوطني أو الدولي. كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كانت مقررة وقت ارتكاب الجريمة"، وهذا المبدأ يقوم على دعامتين أساسيتين هما: حماية الحرية الشخصية، وحماية المصلحة العامة، وأما حماية الحرية الشخصية فقد قام هذا المبدأ كعلاج ضد مختلف صنوف التحكم التي عانت منها العدالة الجنائية ردحا طويلا من الزمن، فهذا المبدأ يضع للأفراد الحدود الواضحة لتجريم الأفعال قبل ارتكا ا، فيبصرهم من خلال نصوص واضحة وجلية لكل ما هو مشروع وغير مشروع قبل الإقدام على مباشر ا، كما يضمن لهم الأمن والطمأنينة في حيا م، ويحول بذلك دون تحكم القاضي، فلا يملك إدانة لأحد إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهم والعقاب الذي يتعرض له، سبق النص عليه من القانون[٢]، أما حماية المصلحة العامة فتتحقق من خلال إسناد وظيفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية إلى المشرع وحده، تطبيقا لمبدأ انفراد المشرع بالاختصاص في مسائل الحقوق والحريات[٣]، هذا على مستوى القانون الجنائي، أما القانون الدولي، ومبادئه وقواعده، فهو لم يتكامل بعد، وهو يعتبر حتى وقتنا هذا عرفيا في معظم قواعده، ولا يوجد قانون جنائي دولي مكتوب[٤]، ويمكن القول أن القواعد الدولية الآمرة أحد مصادر الشرعية الأساسية في القانون الدولي، وقد تم تعريفها في معاهدة فينا لقانون المعاهدات المبرمة سنة١٩٦٩م إذ قررت المادة(٥٣) منها أنه "تعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العامة القاعدة المقبولة والمعترف ا من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال ا، ولا يمكن تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العامة ذات الصفة"، ويعنى هذا أن مخالفة قاعدة دولية من هذا النوع لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة من له الإرادة الشارعة في ا تمع الدولي، وبموجب قاعدة لها ذات خصائص القاعدة التي تتم مخالفتها. وانطلاقاً من التعريف الوارد في المادة السابقة من معاهدة فيينا لقانون المعاهدات فإننا نستطيع أن نحدد خصائص القاعدة الدولية الآمرة بأ ا قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العام، وأنه لا يجوز الإخلال ا، وأ ا مضمونة بجزاء حاسم هو بطلان كل تصرف يأتي انتهاكا لها بطلانا مطلقا، وذلك لأ ا:

أ)قاعدة عامة أساسية، ومن ثم فأ ا تتميز عن تلك القواعد التي لا توصف بأ ا قاعدة دولية عامة، كما أ ا تتميز عن القواعد الدولية التي لا توصف بأ ا من قبيل القواعد الأساسية رغم اتصافها بأ ا من قبيل القواعد العامة، فالقواعد الأساسية تتميز عن غيرها بأ ا قواعد غائية دف لتحقيق أهداف معينة تمثل المبرر لوجودها. وطبيعي أن تكون هذه

---

[١]-الصيفي، عبد الفتاح مصطفى، الأحكام العامة للنظام الجزائي، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ص٧٠، وفي شرعية العقوبة في الشريعة الإسلامية أنظر بحث للباحث بعنوان: شرعية العقوبة في الشريعة الإسلامية-مفهومها-مصادرها- تطبيقاتها، ونشر في المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد(٤١).

[٢]- سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص٣٩٣.

[٣]- سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص٣٩٤.

[٤]-خلف، محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص٣٤٢.

الغايات متعلقة بمصلحة عامة للمجتمع الدولي برمته، مثل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والتعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان...الخ .

ب) أ ا تعد قاعدة لا يجوز الاتفاق على ما يخالف أحكامها، وهذا ما يميز جانبها الآمر، إذ لا يكفي فيها القول بأ ا قاعدة ملزمة، ولا نقاش حول ثبو ا، ولزومها لأي تجريم، أو عقاب[1]، كما أن من النتائج التي تترتب على القول بمبدأ الشرعية ذلك قاعدتين أساسيتين، وهما: قاعدة عدم رجعية القوانين إلى الوراء، وقاعدة: قصر التجريم وترتيب العقوبات على القانون المكتوب دون غيره من مصادر القانون، وهذا المبدأ هو الذي يميز دولة القانون عن الدولة الشرطية، ويعتبر أحدى مصادر القانون الدولي وقواعده الآمرة، المعاهدات الدولية، ويشترط لإلزامية تلك المعاهدات شرط واحد وهو أن تكون مقترنة بالتصديق، أو الموافقة المنشورة نظاميا[2]، ولم يقتصر الأمر في القانون الدولي على التنصيص على الجرائم الإيجابية، والتي يمكن تعريفها بأ ا: قيام الدول باستخدام القوة بقصد تحقيق نتيجة، يحظر القانون، أو العرف الدوليين حدوثها، بل إنه تم التنصيص على الجرائم السلبية في القانون الدولي، والمراد ا: امتناع دولة عن القيام بعمل، يأمر القانون بإتيانه، مما يترتب عليه عدم تحقيق نتيجة يأمر القانون بتحقيقها[3]، وتعتبر المعاهدات والمواثيق الدولية أحدى أسس الشرعية في القانون الدولي، ولاحترام تلك التعهدات تم إصدار معاهدة فينا لقانون المعاهدات المبرمة-والتي سبق الإشارة إليها-وهي تنص في ديباجتها على التذكير بـ"تصميم شعوب الأمم المتحدة لتوفير الظروف المناسبة للمحافظة على العدالة وعلى احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات"[4]، كما أكدت معاهدة فينا بأ ا"تأخذ في الاعتبار مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مثل: مبادئ الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير مصيرها والمساواة في السيادة واستقلال جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ومنع التهديد بالقوة أو باستخدامها والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع"[5]، وهذه المثاليات التي تم النص عليها في هذه المعاهدة تعتبر بمثابة تعبير عن إرادة ا تمع الدولي برمته، بحيث لا تستطيع الإرادات الخاصة، سواء أفرغت في معاهدات ثنائية أو في معاهدة متعددة الأطراف أن تخالف تلك المبادئ، فمثل هذه الإرادة الاجتماعية تمثل الشرعية في أطار النظام القانوني الدولي أو هي-إن شيئنا-بمثابة النظام العام في ا تمع الدولي، وهذا النظام العام تلتزم جل دول الأطراف بأحكامه، ويظل الأمر أن كل تلك المثاليات القانونية تسقط، عندما يتعلق الأمر بسلطات دول التمركز الغربي، فإن تلك القوانين تنقلب إلى مجرد نصوص ورقية لا قيمة لها، فلهم الحق في الانقلاب على أي اتفاقية دولية يوقعو ا، كما لهم الحق في الضرب عرض الحائط بكل قاعدة عرفية دولية-مهما كانت عدالتها-إذا كانت لا تتوافق مع مصالحهم، فالمصلحة مقدمة على الحق، مهما كانت مثالية ذلك الحق، ومشروعيته، وأخلاقيته، فلا ارتباط للحق لديهم إلا بالمصلحة، فإذا كان يحقق مصالحهم فإنه يعتد به ويقبل كحق، وأما إذا خالف

---

[1]-الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة-دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي،مرجع سابق، ص٣٩-٩٤.

[2]-للمزيد حول ذلك، والعلاقة بين المعاهدات الدولية والقانون، وبينها وبين الدستور، وكيفية المؤامة بينهما، وبعض تطبيقاتها: فوديل، جورج، و: دلفولفيه، بيار، القانون الإداري، مرجع سابق، ٣٧٩/١-٣٨٦.

[3]- خلف، محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مرجع سابق، ص٣٤٩، وقد أورد فيه التسنيد القانوني لكل من الجرائم السلبية والإيجابية، وأمثلتها.

[4]-الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة-دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٠١.

[5]-الدقاق، محمد السعيد، عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة-دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٠١.

مصالحهم، أو قيد من حريا م في قمع كل مخالف لهم فإن ذلك لا يعتد به ولا يقبل، ولا ينظر إليه إلا كعقبة تجب أزاحتها، ونجد تبعا لذلك أ م من أكثر دول العالم انتهاكا للقانون الدولي، فلهم الحق في خرق أي مبدأ أو قاعدة قانونية، وليس للمجتمع الدولي سوى القبول-طائعا أو مكرها-ومدار بحثنا هنا يقوم على الضرب ذا المبدأ عرض الحائط، والقفز عليه بتبريرات واهية لا يقبلها عقل ولا منطق سليم، ومن الأمثلة على ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة، والذي تعتبره الولايات المتحدة-كما يقول تشومسكي-"القانون الأعلى للأرض"[1]، والذي من نصوصه المادة (٢/٣-٤)والتي نصت على أنه "يجب على أعضاء الأمم المتحدة في سعيهم إلى الأغراض المنصوص عليها في المادة الأولى أن يعملوا طبقا للمبادئ التالية:

٣-يقوم كافة الأعضاء بتسوية منازعا م بطرق سلمية، وبطريقة لا تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

٤-يجب على كافة الأعضاء الامتناع في علاقا م الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وبأي طريقة أخرى لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة"، ومع وجود هذا النص الواضح والبين الدلالة، والذي معترف به من كل دول العالم، وعلى رأسها الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، ومن ضمنها والعراق والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلا أن ذلك النص لم تلتفت إليه قمة دول التمركز الغربي، التي تحكم هيئة الأمم المتحدة وبقية ا تمع الدولي، وفي المقابل فقد تم تأسيس مذهب بإسم مذهب ستيسمون-وهو وزير خارجية سابق لأمريكا-وذلك عندما قامت اليابان بغزو الصين وتأسيس دولة عميلة بإسم "مانشوكو" في منشوريا، وقامت أمريكا بعدم الإعتراف بأي نتائج قانونية تترتب على مخالفة ميثاق كليوج-بايرند للسلام-والذي يعرف بإسم ميثاق باريس-وقامت عصبة الأمم في حينها بتبني ذلك المبدأ والذي كان منطوقه"يتعين على أعضاء عصبة الأمم ألا يعترفوا بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق قد يتم التوصل إليه بوسائل تناقض نص ميثاق عصبة الأمم"، وقد أصبح مذهب ستيمسون وما تلاه من تأييد عصبة الأمم أصولا للمبدأ القانوني الجوهري الخاص بعدم اعتراف ا تمع الدولي العالمي بأية ثمار يتم قطفها نتيجة العدوان. وهذا المبدأ تم استدعاءه عندما غزى العراق الكويت، ولكن تم تجاهله والانقلاب عليه بعد أن غزت أمريكا العراق!!، حيث شرعن مجلس الأمن في قراره رقم(١٤٧٢)لعام٢٠٠٣م بشأن العراق ذلك الاحتلال، وهو ما لم تقم به عصبة الأمم خلال احتلال اليابان لمنشوريا، أو احتلال تشيكسلوفاكيا وبولندا من قبل هتلر، أو ما قام به موسوليني لأثيوبيا، أو الاحتلال الذي قام به ستالين لليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، ومن المفارقات أن حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد شنقتا النازيين في نورمبرج لقيامهم بنفس النوع من السلوك الشائن الذي ارتكبه بوش وبلير ضد العراق[2]، بل إن أمريكا هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت حق النقض-الفيتو-لوقف قرار مجلس الأمن الدولي الداعي جميع الدول إلى احترام القانون الدولي[3]؟!!، ويكفيك ذا مثالا وأنموذجا على ذلك الاحترام، وتلك الاحتفالية بالمحافظة على الالتزام بالقانون الدولي، وليس هذا مقام الإكثار من ضرب الأمثلة على خرق المركزية الغربية لهذا المبدأ لكون خرقه يعتبر مدار بحثنا هذا، وقد سبق

---

[1] -تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٠٢-١٢٨، وعقد لخرق هذا المبدأ فصلا كاملا في كتابه هذا وعنون له بـ"غير قانوني...لكن مشروع"، وتتبع جذور هذه الغطرسة، وأستشهد لها بالكثير من الوقائع.

[2] -بويل، فرنسيس، تدمير النظام العالمي، مرجع سابق، ص٢٧٨-٢٧٩(باختصار)، وبتفصيل أكثر لدى: تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، ص١١٧.

[3] - تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١١٧.

الإشارة إلى نماذج من ذلك، وسيرد نماذج أخرى، ولتلافي التكرار والإطالة فقد تم الاكتفاء بذلك عن الإكثار من إيراد الأمثلة هنا.

المطلب الثاني: مبدأ الإقليمية.

يعتبر مبدأ سيادة الدولة على إقليمها الوطني من المبادئ الثابتة في القانون، وذلك الحق لا يمكن منازعتها فيه، لأنه أحد أركان وجود الدولة، وهو من الناحية السياسية"وضع لازم في الدول لا تخضع فيه لأي سلطة أعلى منها، وتعد الدولة ذات السيادة مسئولة في خاتمة المطاف عن مواطنيها"[١]، وأما من الناحية القانونية فالمراد به: سريان الأحكام والقواعد القانونية على كل ما يقع داخل الإقليم، وعلى كل الأشخاص الموجودين فيه[٢]، وهذا المبدأ يقع على أساس ما للدولة من سيادة في إقليمها، مما يعد معه تطبيق قوانين الدول الأخرى على ما يقع في إقليمها هو اعتداء على سياد ا[٣]، وقد قررت المساواة في ذلك الحق المادة(١/٢)من ميثاق الأمم المتحدة، حيث نصت على أن"تقوم الهيئة-أي هيئة الأمم المتحدة-على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، ولكن الذي حدث على أرض الواقع أن هذا المبدأ هو الذي أنقضت عليه النظرية الكسنجرية التي عبر عنها بقوله إن"..علينا مواجهة حقيقة أن الولايات المتحدة وحدها تملك ما يكفي من القوة-داخليا واقتصاديا-لحمل المسؤوليات العالمية، وأن محاولة الحصول على الموافقة المسبقة من حلفائنا لكل خطوة نقوم ا، سوف لن تؤدي إلى فعل إجرائي مشترك، بل إلى حالة من العجز واللافعل..يجب أن نحتفظ بحق الفعل والتصرف لوحدنا، أو مع مجموعة من القوى الإقليمية، إذا أملت مصالحنا ذلك"[٤]، وهذا كان خيار استراتيجيا قبل سبتمبر، ولكنها بعد سبتمبر أصبح قاعدة مقررة، عبر عنها بول وولفوفيتز بعبارته المشئومة بعد أحداث سبتمبر بعبارة "إ اء الدول"[٥]، ذلك الإ اء الذي يقضي على سياد ا، ويسحق استقلالها، وقد وضعت إدارة بوش مخططا لذلك الإ اء مرتبطا بالانصياع للإملاءات الأمريكية، وقد عبر عنه ريتشارد هاس-مدير مكتب تخطيط السياسة في وزارة الخارجية-بقوله"إن ما ترونه من هذه الإدارة هو ظهور مبدأ جديد...لست متأكدا أنه يشكل مذهبا عن السيادة، فالسيادة تستتبع التزامات أحدها عدم ذبح شعبك، والالتزام الآخر عدم دعم الإرهاب بأي طريقة، فإذا عجزت حكومة ما عن تنفيذ هذه الالتزامات، فإ ا تخسر بعض المزايا الطبيعية للسيادة، بما في ذلك الحق في أن تترك وحدها داخل أراضيها نفسها...وفي حالة الإرهاب فان هذا العجز قد يؤدي حتى الى الحق في اتخاذ إجراء وقائي، أو استباقي للدفاع عن النفس، ويمكنك أن تبادر إلى هذا الإجراء إذا كان لديك سبب للاعتقاد بأن المسألة هي مسألة متى ستتعرض للهجوم، وليست مسألة ما إذا كنت ستتعرض له.."[٦]، ولتشريع تلك التدخلات تم البحث عن صياغات وتخريجات قانونية لها، ومن تلك التخريجات التي كثر الحديث حولها ما

---

[١]-بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٥٦٣.
[٢]-كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٣م، ص٣٢٥.
[٣]-كيره، حسن، المدخل إلى القانون العام، مرجع سابق، ص٣٢٥-٣٢٦.
[٤]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٤٧.
[٥]-عاروري، نصير، مدى أمريكا العالمي وحرب جورج بوش الصليبية على الإرهاب، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، جمع: إيلين هاغوبيان، ترجمة:د/محمد توفيق البجيرمي/ العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٦٤.
[٦]-فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، مرجع سابق، ص٢٠٨.

يعبر عنه"بالتدخل الدولي لأغراض إنسانية"[1]، وهذا التدخل بإسم الحق الإنساني هو الذي نص عليه الأمين العام للأمم المتحدة في٢٠سبتمبر١٩٩٩م-أي ساعة وطئت القوات الأسترالية أرض تيمور الشرقية لسلخها عن اندونيسيا-حيث قال إن"الدول المصممة على ارتكاب ممارسات إجرامية ينبغي أن تعلم أن الحدود لم تعد تمثل خطوط دفاع ائية ...وإن الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان-أينما وقعت-لا يجب السماح باستمرارها"، بل حتى الجوانب الثقافية، والتربوية[2]، والاقتصادية يتم التدخل فيها بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، أو تطبيق اقتصاد السوق، وهذا ما نتج عنه مظاهر عدة لتحطيم سيادة الدول، ومن أهمها ما يلي:

١-**انتشار القواعد العسكرية الغربية:** كالفطر في كافة بلدان العالم، هذا بخلاف القواعد التجسسية، والتي يزيد عددها عن٧٥٢قاعدة عسكرية[3]، وأي اعتراض على وجود تلك القواعد أمر لا يقبله الغرب بعامة، والأمريكان بخاصة، وعلى سبيل المثال في عام١٩٧٥م أراد جوزف ويتلام رئيس وزراء أستراليا-عن حزب العمال-إغلاق قاعدة استخبارات الأقمار الاصطناعية، التي كانت آنذاك قاعدة سرية، وهدد أن يكشف أن القاعدة التي كانت مخبأة بالكامل تحت الأرض، باستثناء هوائيا ا، وأ ا قاعدة عسكرية، تديرها أمريكا بقيادة ضابط من الاستخبارات الأمريكية، فقرر السير: جون كير، الحاكم العام لأستراليا-بعد أن قدمت له الاستخبارات الأمريكية تقريرا عن الوضع-إقالة رئيس وزراءه لإرضاء أمريكا، وعين مكانه زعيم المعارضة، مالكوم فريز، رئيسا مؤقتا للوزراء، حتى إجراء الانتخابات[4]، وكذا الحال مع ناشطة السلام البريطانية/لينديز بيرس-منسقة الحملة البريطانية لمحاسبة القواعد الأمريكية-والتي ألقي القبض عليها مرات عديدة لاقتحامها القواعد الأمريكية في بريطانيا، ووجه لها خمسة أوامر قضائية زجرية لمنعها من دخول تلك القواعد كما قامت في أحدى تلك المغامرات باقتحام قاعدة كراوتون للقوات الجوية الملكية، ووجهت إليها مة"التعدي المشدد" حينذاك كشفت للصحافة أن مسمى القوات الجوية الملكية مسمى زائف، وأن القاعدة أمريكية، يعمل ا ٤٠٠أمريكي، و١٠٩من العاملين بوزارة الدفاع، فأسقطت التهمة ضدها لئلا تقدم أدلة محرجة، لدى مثولها في محاكمة مفتوحة، وذلك في يونيو٢٠٠٢م[5].

ب-**لا قيد يمنع الغرب من استخدام الأجواء الإقليمية، والبحرية للدول:** وعلى رأسه أمريكا فلهم مطلق الحرية، أن يسيروا طائر م، وفرقاطا م في المكان الذي يريدون، ولا يحق لأحد أن يعارضهم، ومن يفعل ذلك فإن يعتبر أرتكب إذلالا كبيرا للغرب، لا يجوز له الرضوخ لذلك، وتبعا لذلك فقد قاموا بانتهاك سيادة أجواء عشرات الدول دون أن تجروء واحدة منها على الاعتراض، وقُصفت دول أخرى مجاورة دون أن يستطيع أحد الممانعة لذلك، ومن أشهر تلك الدول التي تم قصفها: العراق وأفغانستان والسودان واليمن وباكستان[6]، وفي حال ما إذا تم اعتراض تلك الاختراقات فإن الغرب ينظر

---

[1]-أنظر الجدل القانوني حول ذلك-مطولا-لدى: بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٨١٤-٨٥٠.

[2]-أنظر في التدخل في السياسات التربوية ومناهج التعليم في دول الأطراف-والعالم الإسلامي تحديدا الملف الذي أعدته مجلة"الوطن العربي"بعنوان"حصاد الهجمة الأمريكية"، العدد(١٥٥٠)١٥/١١/٢٠٠٦م، ص٣٢-٣٥.

[3]-جونسون، تشالمرز،أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة،مرجع سابق، ص٢٥٧،وأنظر:ص٢٤٤-٢٤٨،ففيها بيان تفصيلي بتلك القواعد، وأعداد الجنود.

[4]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٥٠-٢٥١.

[5]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[6]-عز الدين، أحمد، الغارة على السودان..والأجواء العربية المكشوفة، مجلة المجتمع، العدد رقم(١٨٤٦)، مرجع سابق، ص٢٩.

ينظر إلى ذلك على أنه سوء أدب مع السيد الأبيض وينبغي عليه من يرتكبه التأديب، وعلى سبيل المثال فقد قامت الصين باعتراض طائرة تجسس أمريكية، في الأول من نيسان٢٠٠١م، فذكرت مجلة الويكلي ستاندارد في افتتاحيتها الإذلال العميق الذي تم الشعور به جراء ذلك العمل الذي قامت به الصين، وأُرغمت الصين على إعادة الطيارين، والأجهزة[1]، ولم يقف أحد منهم عند الإذلال الذي تتعرض له تلك الدول عندما تنتهك سياد ا؟!!، أو ما الذي يمكن أن يكون عليه الأمر لو أن مثل ذلك العمل تم في الأجواء الأمريكية؟.

ج-عدم السماح بمحاكمة الرعايا الغربيين في **غير دولهم:** وتتداعى لأجل ذلك كل الدول الغربية، وتعتبر أن ذلك إهانة كبرى، ومن ذلك الممرضات البلغاريات اللاتي حقن أكثر من أربعمائة طفل بلغاري بفيروس الإيدز، والقراصنة الفرنسيين الذين اختطفوا مئات الأطفال السودانيين والتشاديين لتهريبهم إلى فرنسا-حسبما سيرد تفصيله- وعندما قُبض عليهم حضر ساركوزي بنفسه إلى تشاد وقام باصطحا م بنفسه إلى فرنسا، وحتى إذا صدرت أحكاما قضائية بحقهم فإنه لا يعترف بتلك الأحكام-وسيرد بسطه بصورة أوفى لاحقا[2]- ومن ذلك ما حدث في عام٢٠٠٠م من اعتقال أحد رجال الأعمال الألمان/هلموت هوفر، والذي أُعتقل في إيران بتهمة الزنا بامرأة مسلمة، ونتج عن ذلك توقف التقدم في العلاقات بين ألمانيا وإيران، وتم تبرئته من تلك التهمة لانتفاء الدليل، وتم تمديد توقيفه لفترة أخرى لأهانته مأمور السجن، والذي قام بدفع غرامة مالية عن هذه التهمة، وسمح له بمغادرة إيران والعودة إلى ألمانيا[3]، وهذه أمريكا ترفض رفضا قاطعا مثول مواطنيها أمام محاكم دولية، مهما كانت الجرائم التي يرتكبو ا، ومن أجل ذلك أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانونا ومن القراءة الأولى وهو المسمى(ASPA) والذي يكفل للولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات القصوى-الذاهبة إلى حد اجتياح أحدى البلاد عسكريا-بغية تحرير كل مواطن أمريكي يكون مهددا بأن يمثل أمام محكمة الجزاء الدولية"[4]، وتطبيقا لذلك فقد أطلق جندي أمريكي النار في القاعدة الجوية الواقعة في مطار ماناس بالعاصمة القرغيزية بشكيك على سائق روسي من مواطني قرغيزستان يدعى/ألكسندر أيفانوف وأرداه قتيلا، ودافع الجيش الأمريكي عن الجندي بأن ذلك السائق كان يهدد الجندي الأمريكي بسكين، وتم ترحيل الجندي الأمريكي إلى بلده دون أي عقاب، وفي حادث آخر صدمت سيارة خاصة بضباط أمريكيين امرأتين قرغيزيتين مما نتج عنه تدهور حالتهما الصحية، ولم يكلف الحادث ذلك الضابط سوى غرامات مالية يسيرة بلغت ألف دولار[5]، وعكس ذلك تماما يتم التعامل به مع دول الأطراف، فهذه ليبيا عندما أُ م أثنين من مواطنيها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق مدينة لوكربي، وأقترح القذافي أن تعرض الا امات على محكمة دولية مختصة، أو على أي محكمة محايدة، رفضت واشنطن ذلك بازدراء، وتولت كبر ذلك صحافتها التي تقلل من شأن أي وسيلة ت لق إلى استقلالية مفرطة[6]، وأحيانا قد يكون التدخل بإسم حماية الرعايا الغربيين، مثلما حدث في عام١٩٨٣م، عندما قامت

---

[1]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٠.
[2]-أنظر: المطلب الرابع من المبحث الرابع من الفصل الرابع.
[3]-هوليس، روز ماري، إيران العلاقات الخارجية والدور الإقليمي، ترجمة ونشر: مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٨)، شهر٨، عام٢٠٠٠م، ص١٧٥.
[4]-رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين-مخاوف ومخاطر جديدة، مرجع سابق، ص٧٣.
[5]-تحقيق من أعداد/المنوفي، فاطمة، إغلاق قاعدة أمريكية في قرغيزستان، مجلة المجتمع، العدد رقم(١٨٤٦)، مرجع سابق، ص٢٧.
[6]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص

أمريكا بغزو غرينادا، بهدف حماية طلاب الطب الأمريكيين وغيرهم من مواطني الولايات المتحدة، وقامت بإعادة تعيين حكومة تمثيلية بعد الانقلاب الذي نفذته فصيلة من الماركسيين[١]، فتأمل كيف ينقلب على حكومة بلد بأسره لحماية الطلاب البيض!!.

د-بناء منظمات المجتمع المدني وفق المنظور الغربي: وذلك من أجل تحقيق التحولات الفكرية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الالتفاف حول الدول عند الإنفاق أو تقديم الدعم المالي والتنظيمي لهذه الجمعيات والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية، وهو ما يعتبر خرقا واضحا وصريحا لسيادة الدول على أراضيها ومؤسساتها، وهو ما تم النص عليه صراحة في تقرير راند، إذ تم التأكيد على أهمية أن يتم تجاهل الدول لإنجاح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد تم النص على ذلك من خلال برامج نشر الديمقراطية المرتبطة بالمعونة الأمريكية(USAID)، ولكن ظلت المعضلة في الدول الخليجية التي لا تتلقى معونات من الخارج، لذا فقد تم إنشاء مشروعات على غرار مبادرة الشرق الأوسط السياسية(MEPI)، والتي تم تصميمها للمساهمة في ملء الفراغ من خلال الالتفاف حول تدخلات الدول المحلية، وعن طريق الدعوة إلى قيام برامج ذات طابع إقليمي، وقد تم الإشارة بكثير من الإيجابية إلى تجربة التغيير الأندنوسية ، ويعتبرها تقرير راند مثالا يجب دراسته، والاستفادة منه، كما يشير التقرير إلى أهمية استخدام مدخل التعليم من أجل التغيير لما يخدم المصالح الأمريكية، ويعلل ذلك بأن مشروعات التعليم مشروعات تحظى برضى الخارج[٢].

هـ -أرغام الدول على الانضمام لاقتصاد السوق: والإيمان بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتطبيق متطلباتها، من بيع المؤسسات الوطنية، وسحق أي رغبة في الاستقلال الاقتصادي، أو بنية رؤية اقتصادية مخالفة لما يراه الغرب، ويؤمن به، وقد تم إيراد نماذج سابقة عن أملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لشروطها، وفي هذا السياق اضطرت دولة مثل بنين بإيعاز من البنك الدولي إلى التخفيف من أعباء حوالي٦٣٠٠ موظف، وفي وقت متزامن اضطرت باكستان الشعبية، والجزائر الاشتراكية إلى تغيير بنيتهما الاقتصادية بعمق في اتجاه الليبرالية، وبعد مضي وقت قليل استدرجت كينيا إلى طرح مشروع خصخصة مهمة لمؤسساتها الضخمة، وأعقبتها موزنبيق وأثيوبيا في عام١٩٩٦م، ورومانيا ومقدونيا في أوروبا[٣]، والخلاصة أن أمريكا يصدق فيها قول تشومسكي"..إن الولايات المتحدة تقول لدول العالم: إذا كنتم غير قادرين على الدفاع فسنهاجمكم عندما نريد ، ولكن إذا كنتم تملكون الردع فسنتراجع لأننا نهاجم فقط الأهداف غير القادرة على المقاومة"[٤]، دون أن يستطيع أحد أن يشير لها بسوء.

المطلب الثالث: مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية.

---

[١]-سكاون، بيتر، أمريكا الكتاب الأسود، ترجمة/أيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ص٧٤.

[٢]- خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام-قراءة في تقرير راند٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

[٣]-بادي، برتران، عالم بلا سيادة-الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، مكتبة الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ص١٣٤، وبتفصيل أكثر في كتابه: الدولة المستوردة-غربنة النصاب السياسي، ترجمة/شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م، ص٧٠-٨٧.

[٤]-من حوار له بعنوان: العراق ..محاولة تجريبية، مطبوع ضمن كتاب:الإمبراطورية..بعد احتلال العراق، نشر مركز القاري للدراسات والترجمة، الرياض، ص١٥٤.

يعتبر مبدأ عالمية حقوق الإنسان، ووجوب الدفاع عنها، ونشر الديمقراطية[1] من المبادئ التي حرصت الحضارة الغربية برمتها على التمركز حوله، وجعلته واجهة أصيلة، وشعارا مقدسا، وظفت لأجله كل وسائل أعلامها، وتتشدق به كل بعثا ا الدبلوماسية، على اعتبار أ ا الحضارة الوحيدة الوصية على حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وهي تتجاهل أنه للوصول إلى الديمقراطية الحقة، والتي ينتج عنها حقوق عادلة للإنسان، لا بد من وجود مجتمع ذي توزيع متكافئ للموارد، ومشاركة شعبية في صنع القرار، لكن الديمقراطية ذه الصورة تعتبر مثالا بعيدا، وخطرا لابد من تجنبه، لا قيمة يجب السعي لإحرازها، لذا فقد كان الشعار في مرحلة سابقة"يجب رد الدخلاء الجهلة الفضوليين، الى مرتبة المتفرجين"، أما الآن فقد أصبح الشعار أنه"لا بد أن تزول من رؤوس الرعاع أية فكرة بإمكانية سيطر م على مقدرا م، يجب أن يكون كل فرد متلقيا معزولا للدعاية، وأعزل أمام قوتين خارجيتين معاديتين هما: الحكومة، والقطاع الخاص، بما يملكان من حق مقدس بتقرير الطابع الأساسي للحياة الاجتماعية"[2]، وللوصول إلى تلك النتيجة فلا بد من رفع ذلك الشعار البراق، ولكن وفق توجيه دقيق يقوم به التحالف المتكتل لذلك-أي رجال السلطة والمال- وهذا المبدأ سبق أن قرره الآباء المؤسسون- كما سبق الإشارة-وظل متلازمة من متلازمات-السلطة الأمريكية بخاصة والغربية بعامة-ذلك التحالف، وتوجيهه للسلطة، ولم يكن ذلك على الصعيد الوطني فحسب، وإنما أتخذ ذلك النموذج كمعيار يتم تصديره إلى الخارج، وتعميمه على العالم"فعلى امتداد التاريخ الأمريكي كان نشر الديمقراطية مقوما محوريا للهوية السياسية والغائية.."[3]، فالديمقراطية تكون موضع ترحيب"إذا كانت ديمقراطية محبة لأمريكا...ما دامت من النوع الفوقي التقليدي، الذي يدع النخب المؤيدة للأهداف الأمريكية في سدة الحكم"[4]، ويعتبر مبدأ مونرو-الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية-والذي يرى أن الولايات المتحدة هي المعنية بشئون الأمريكتين، وأن أي تدخل فيها يعتبر عملا عدائيا[5]، وقام تبعا له مبدأ الرئيس ويلسون، هو أفضل تجسيد لذلك، حيث أعلن عنه أمام الصحافة بعد أسبوع واحد من دخوله البيت الأبيض بقوله"إن التعاون بين دول أمريكا اللاتينية لن يكون أمرا ممكنا في المستقبل، إلا إذا تلقى دعما مستمرا بواسطة أنساق منتظمة من الحكومات العادلة، المؤسسة على القانون، لا على القوة العشوائية أو التي تخالف القواعد والأصول.. لا يمكن أن نتعاطف مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على سلطة الحكم لتعزيز مصالحهم وطموحا م الشخصية "[6]، أما النتيجة الضمنية المستخلصة من عبارة ويلسون فهي أن الولايات المتحدة لن تتسامح إلا مع أنواع معينة من أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية، فستسقط الأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وكذالك الثورية، وعلق ولسون قائلا :"دعاة التهييج أرادوا تفجير الثورات في بعض الدول، ونزعوا إلى اختبارها مع الإدارة الجديدة...ولن يتركهم "رئيسها" يفجرون "ثورة" إن استطاع منعها. ولذالك

[1]-للاستزادة حول هذا الموضوع وجذوره التاريخية، وتطبيقاته المعاصرة-بخلاف ما ذكر-أنظر: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٣٠-٢٠٤.

[2]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٤٦.

[3]-تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص١٩٧.

[4]- تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٠١.

[5]- تشومسكي، نعوم، النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١٣٠، وقد أوضح التسلسل التاريخي لتلك الذرائعية-الحق إنسانية- في كتابه هذا.

[6]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩١، وتلك المباديء تتعاقب بتعاقب الرؤساء-فبالإضافة إلى ما سبق هناك مبدأ ترومان، ومبدأ إيزنهاور، والردع النووي، والتعايش السلمي،والوفاق الدولي..الخ،وهي في مجملها تهدف إلى تحقيق التفوق المطلق لأمريكا-أنظر ذلك لدى:العزي، سويم، الاستراتيجية الأمريكية-التناقض الكامن، مجلة شؤون الأوسط، العدد(١١٠)ربيع٢٠٠٣م، ص٣٤-٣٧.

سيكون المستقبل إلى جانب تلك الحكومات التي تملك ما يكفي من المنطق العقلاني السليم لتضع نفسها في موقع متوسط بين"الحدين المتقابلين البغيضين الذين تمثلهما"القوة..العشوائية "و"الثورة". واحتفظت الولايات المتحدة بالحق باستخدام القوة ضد الأنظمة غير المقبولة بالنسبة لها، وكتطبيق لذلك أعلن ويلسون عدم الاعتراف بحكومة الجنرال فكتوريانو هويرتا، الذي استولى على السلطة عقب اغتيال رئيس الوزراء الليبرالي فرانسيسكو ماديرو عام١٩١٣م، وهذا القرار هو الذي تم توضيحه لوزير خارجية بريطانيا إدوارد غراي، من قبل السفير الأمريكي في لندن والتر بيج حيث جرى بينهما الحديث التالي:

-غراي:لنفترض أن عليكم التدخل-أي في المكسيك-ما الذي سيحدث آنئذ؟

-بيج:نجعلهم يجرون انتخابات، ويعيشون تبعا لقرارا م.

-غراي: لكن لنفترض أ م لم يقبلوا؟

-بيج: سوف نتدخل ونجبرهم على التصويت مرة أخرى.

-غراي: وتكررون ذلك لمدة٢٠٠سنة.

-بيج: أجل، الولايات المتحدة ستبقى هناك لمدة مائتي عام، ويمكنها أن تستمر في إرسال الرجال إلى تلك المساحة الصغيرة، حتى يتعلم أهلها التصويت في الانتخابات وحكم أنفسهم، وهكذا ولدت المفارقة التي ستصبح معلما بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية، طيلة قرن من الزمان، مفارقة إملاء الديمقراطية، وفرض الحرية بالقوة والوعيد، وانتزاع التحرر بالابتزاز والتهديد[١].

مما ينبغي الالتفات إليه أن الدوافع الإمبراطورية القديمة استمرت في عملها إلى جانب هذا المبدأ الجديد، فالاعتبارات الاقتصادية، والإستراتيجية، بالإضافة إلى الافتراضات المعتادة التي تزعم التفوق العرقي..وفي الحقيقة أن المقاربة الولسنية كانت مجرد زخرف ظاهري لسياسة موجودة مسبقا تجاه المنطقة[٢]، وبعد حوالي خمسة عشر عاما من إعلان ذلك المبدأ كتب الجنرال سميدلي بتلر-أشهر قادة البحرية البحرية، وأكثرهم نيلا للأوسمة في جيله-في مقال كتبه لمة"كومون سينس" في عام١٩٣٥م"قدمت المساعدة لجعل هاييتي وكوبا مكانا محترما يليق برجال ناشيونال سيتي بنك، كي يجمعوا المرابح والفوائد فيه، قدمت العون لاغتصاب ست جمهوريات في أمريكا الوسطى لفائدة وول ستريت، سجل الابتزاز طويل، مددت يد العون لتطهير، نيكاراجوا من أجل البيت المصرفي الدولي للإخوة براون بين عامي١٩٠٩-١٩١٢م، حملت النور إلى الدومنيكان من أجل مصالح شركات السكر الأمريكية عام١٩١٦م، ساعدت في جعل هندوراس ملائمة لشركات الفواكه الأمريكية عام١٩٠٣م..كما ساعدت في اغتصاب نصف دستة من دول أمريكا الوسطى لصالح البزنس الكبير-وول ستريت، والبنوك...حين أنظر إلى الوراء، وأرى كل ذلك، أشعر بأنني آل كابون، لكنه كل ما كان باستطاعته هو ابتزاز ثلاث مناطق في المدينة، أما نحن مشاة البحرية، فقد اشتغلنا بنشاط في ثلاث قارات"[٣]، ومنطق العصابات هذا الذي

---

[١]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩١-٩٣، وفيه مزيد من التفصيل حول هذا المبدأ.
[٢]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٣، وقد ذكر كثيرا من الأمثلة على الانقلاب على ذلك الدجل-الذي أعلنه ويلسون كمبدأ.
[٣]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠، و: جونسون، تشالمرز،أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٠، واقتباس النص فيه بشكل أطول، وتفاصيل أكثر.

تحدث عنه الجنرال سيظل معمولا به منذ ذلك التاريخ وحتى يوم الناس هذا، وتظل الشعارات التي أطلقها ويلسون لافتات مظللة يمتطيها قراصنة القارات لتبرير قرصنتهم[١]، والأمثلة على ذلك لا تتناهى، ومنها إطاحة أمريكا بـ"جاكابو آرب "، رئيس جواتيمالا، والمنتخب ديمقراطيا، وبنسبة٦٥%من أصوات الناخبين، ولكن عندما لم يراعي مصالح"شركة الفواكه المتحدة"الأمريكية والتي كانت تملك٤٢%من أراضي جواتيمالا الصالحة للزراعة، فأراد أن يقوم بتأميم تلك الأراضي الزراعية، فقامت أمريكا بالانقلاب عليه، والإطاحة به وتنصيب حكومة من الموالين لها[٢]، وأما تشيلي والتي تم فيها التطبيق العملي لأفكار الاقتصاد الجديد-الذي جاءت به الليبرالية الجديدة-في أشكاله الأكثر تشددا، والتي كان من لوازمها إلغاء الديمقراطية، وفرض نظام ديكتاتوري من أقسى ما عرف منذ الحرب العالمية الثانية، ولذا فقد تم الانقلاب على الديمقراطية التي أوصلت سلفادور ألليندي إلى سدة الحكم[٣]، وجيء بدلا عنها ببينوشيه، والذي كان رجل الغرب المفضل الذي يلقى منه كل الدعم بالرغم من ديكتاتوريته المتوحشة، وذلك لأنه كان يقوم بتطبيق أول تجربة عملية لليبرالية الجديدة، حتى قبل تبني تاتشر وريجان لها بعقد من الزمان تقريبا، وكان الموجه الأول لذلك هو ملتون فريدمان، وقد حظيت تجربة التشيلي في السبعينات باهتمام كبير من مستشاري السيدة تاتشر، وكانت علاقات النظامين في الثمانينات وثيقة جدا.."[٤]، وأما في فـ ويلا فقد كان لدى الغرب رغبة عارمة لنشر أفكار وتطبيقات الليبرالية الجديدة، ومن أجل ذلك تم السعي إلى تطبيقها بالتزامن في أربع من دول أمريكا اللاتينية، وقد دخلت في تطبيق إجراءات الليبرالية الجديدة متزامنة، فطبقت في المكسيك بوصول الرئيس كارلوس ساليناس عام١٩٨٨م، وبوصول كارلوس منعم في عام١٩٨٩م إلى السلطة في الأرجنتين، وفي بداية الرئاسة الثانية لكارلوس أندريس في فـ ويلا في نفس العام، وبانتخاب ألبرتو فوخيموري لرئاسة بيرو في عام١٩٩٠م، وقد وعدوا الناخبين بعكس السياسات المعادية للشعب، التي أتبعوها خلال أعوام التسعينات، أما بالنسبة لساليناس فما كان ليصل إلى الانتخابات لولا التزويرات الانتخابية الواسعة التي لجأ إليها الحزب المؤسسي الثوري، وقد استمرت تلك الدول-عدا فـ ويلا-في الموالاة لتطبيق الليبرالية المتوحشة على شعو ا، ولذا كانت تجار م ناجحة، بينما فـ ويلا كانت تجربتها فاشلة وفق المنظور الغربي طبعا، وهنا يكون الفرق بين النجاح والفشل ذو مغزى هام[٥]، وفشل التبني الفـ ويلي للرؤية الليبرالية الجديدة، ونظرا لما قام به الرئيس الفـ ويلي/ تشافيز من انقلاب كامل على تلك الرؤية الليبرالية، وفي سبيل محاربة الإرهاب التشافيزي طبعا!!، فقد تم الانقلاب عليه وإسقاطه في عام٢٠٠٢م من قبل أمريكا، بالرغم من كونه منتخبا من قبل الشعب[٦]، لا لشيء إلا حبا وكرامة للديمقراطية وفق المنظور الغربي، ولولا تمسك الشعب به، وإفشاله

---

[١]-رفع ولسون شعار"حق الشعوب في تقرير مصيرها"، كوسيلة لإحلال الوجود الأمريكي مكان الوجود الأوروبي،عن طريق الوقوف مع الشعوب المضطهدة، أنظر:العزي، سويم،الإستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن، دورية شؤون الشرق الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد(١١٠)، ربيع٢٠٠٣م، ص٣٥.

[٢]- بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق، ص٢٩٥.

[٣]-أنظر تفاصيل ذلك الانقلاب لدى: هتشنز، كرستفر، محاكمة هنري كسنجر، مرجع سابق، ص١٠٣-١٣٠.

[٤]-أوتار،فرانسوا،و: بوليه، فرانسوا،في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة،مرجع سابق،ص٢٧-٢٩،و:هارفي،ديفيد،الليبرالية الجديدة-موجز تاريخي، ترجمة/مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ص٢١، ففيها مزيد من التفاصيل حول تواطؤ الاستخبارات والشركات الأمريكية لدعم تلك الدكتاتورية.

[٥]- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٢٨.

[٦]-أنظر في تفاصيل الصراع الأمريكي الفنزويلي وشيء من تجاذباته لدى: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٣١٥-٣٢٠.

للتدخل الأمريكي للحق بمن سبقه من الرؤساء الذين لم يوافقوا على الرؤية النفعية المصلحية الغربية والأمريكية، فتأمل في هذا الحب والإخلاص للديمقراطية والإيمان ا!!.

وهذا روزفلت كان هو صاحب حلف الأطلسي، وحرياته الأربع التي سبق الحديث عنها، وكنيدي كذلك كان داعيا من دعاة الحرية إذ تعهد"بدفع أي ثمن، وتنكب أي عبء، ومواجهة أي مشقة..لضمان بقاء ونجاح الحرية"[١]، ومبدأ ترومان الذي رفع شعار"إن دعم أمريكا يجب أن يذهب إلى الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات إخضاعها، من قبل أقلية مسلحة، أو بسبب الضغوط الخارجية"[٢]، وهذا الرئيس جونسون عندما أراد إرسال جنوده إلى سانتو دمينغو، قدم العذر البلاغي المعتاد"على مر سنوات تاريخنا دخلت قواتنا أراض ودول عديدة، لكنها عادت دوما حين أنتفت الحاجة إليها، لأن هدف أمريكا، لم يكن أبدا أخذ الحرية، بل أعطائها الآخرين، لا تدمير السلام، بل تعزيزه وترسيخه، لا احتلال الأرض بل إنقاذ الأرواح على الدوام"[٣]، وكذلك قام ريجان بوضع برنامجه لـ"تعزيز الديمقراطية" والذي-قال عنه تشومسكي-أن الريجانيون"قادوا من خلاله حربا صليبية شاملة لجلب محاسن الديمقراطية إلى الشعوب المقهورة"[٤]، وتبعا لذلك قامت أمريكا أمريكا بإنشاء وحدة أسمتها"هيئة التبرع الوطني من أجل الديمقراطية"، وتم أنشاء تلك الهيئة بعد ظهور فضيحة إيران كونترا، وذلك لتقوم علنا بما كانت تقوم به الـ"سي. آي. أي"خفية، وهذا ما صرح به ألن وينستاين-الذي ساهم في إعداد مشروع قانون إنشاء الهيئة-إذ قال"جزء كبير مما نقوم به اليوم سبق أن قامت به الـ"سي. آي. أي" خفية منذ٢٥سنة"[٥]، وهذه المتلازمة كان يقوم بترديدها كل الرؤساء الأمريكان بدون استثناء، ولكنها لا تنتج إلا عمليات قرصنة منظمة-كتلك التي سبق إيرادها من حديث الجنرال سميدلي بتلر-ولعل من آخرها القرصنة التي قام ا الأمريكان وحلفاؤهم ضد العراق، ونتيجة لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي-السابق-كلينتون من على منبر الأمم المتحدة، في٢٧سبتمبر ١٩٩٣م بأن هدف أمريكا المهيمن هو"توسيع وتعزيز الديمقراطيات القائمة على حرية السوق، في أرجاء ا تمع العالمي"[٦]، وبناء عليه فأي ديمقراطية لا تؤمن بحرية السوق فيجب سحقها، وتلك الشعارات هي التي جعلت كلينتون يستعيد عبارة روزفلت-التي أفتتح ا القرن العشرين، ليختتم ا كلينتون ذلك القرن-"إما أن تكون راغبا في النضال من أجل المثل العليا، أو أن تختفي تلك المُثل"[٧]، وهذه المُثل هي التي قال بوش أنه يقاتل باسمها"هناك ظرف أنساني يجب أن تم به في أوقات الحرب، ثمة منظومة قيم لا يمكن التنازل عنها، قيم من عند الله، ليست من اختراع أمريكا، إ ا قيم الحرية، والإنسانية، وحب الأمهات لأبنائهن، ما يهم حين نمارس سياستنا الخارجية، عبر الدبلوماسية والأعمال العسكرية، هو أن لا نبدو وكأننا ابتكرنا أو خلقنا هذه القيم"[٨]، إ ا نفس الحجج التي رددها من سبقه من الرؤساء

[١]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٣٦.
[٢]- العزي، سويم، الإستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن، مرجع سابق، ص٣٥.
[٣]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٦٠.
[٤]-تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٧١.
[٥]-أنظر في أعمال تلك الهيئة وما قامت به في سبيل نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق،ص٣٤٠وما بعدها.
[٦]- بارنتي، مايكل، ديمقراطية للقلة، مرجع سابق، ص٤٢٤.
[٧]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية، مرجع سابق، ص١١٥.
[٨]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص١٦٣، وقارن ذلك بما باح به بوش للصحفي بوب وود وورد أنظره لدى: فوشون، الان، فرنه، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٣.

الأمريكيين، ونفس الشعارات، التي تم ارتكاب جرائم الحرب بموجبها، دون أن يرف لهم جفن، وهذا الشعار البراق كانت هي الذريعة لنشر القواعد الأمريكية لإعلاء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق المفهوم الأمريكي، إذ تنص الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي المنشورة بتاريخ١٧سبتمبر٢٠٠٢م على أن"وجود القوات الأمريكية في الخارج هو أحد أعمق التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها وأصدقائها، تثبت الولايات المتحدة عزمها على الحفاظ على توازن القوى لصالح الحرية، من خلال استعدادها لاستخدام القوة في للدفاع عن أنفسنا وعن الآخرين.."[١]، ومن أجل الحصول على أفضل نتائج لنشر الحرية والديمقراطية، فقد كُلف بالمسؤولية عنها، نائب مستشار الأمن القومي لإستراتيجية الديمقراطية العالمية إليوت أبرامز، والذي أدانه المحقق الخاص في فضيحة إيران/كونترا بخداع الكونغرس عن دوره في تمويل مرتزقة الكونترا، وما ارتكبوه من جرائم في نيكاراجوا، وقد عفا عنه بوش-الأب-في عام١٩٩٢م، وعينه بوش-الابن-مسئولا عن حقوق الإنسان، وأثار الترشيح عاصفة من الاحتجاجات، لأن الرجل داس على حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى، كما انتهك القانون نفسه[٢]، فتأمل مدى هذا الحرص على الحرية؟!!، ودعاوى نشر الحرية الزائفة والديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي جعلتها أمريكا أهم ثلاثة شروط لتقديم المعونة، وكذا فرنسا وبريطانيا بدأتا في تبني نفس الشروط[٣]، الشروط[٣]، وهذه الأكذوبات هي التي تذرع ا بوش لغزو العراق، وهي التي جعلت أدارته تخسر تيريليونات الدولارات في في تلك الحرب للترويج للقيم الغربية، والتسامح، والتعددية.

المبحث الثالث: ازدواجية المعايير.

يحرص الغرب على رفع شعارات براقة وفضفاضة، ويجعل لها معيارية مثالية إلى درجة لا يملك المرء أمام بعض بنودها إلا الوقوف إجلالا لها، ولكنه عندما ينظر إلى الواقع التطبيقي العملي يجد بونا شاسعا بين ما هو منظر له، وما هو منصوص عليه قانونا، وبين تطبيقات تلك النصوص، فيجد أن تطبيقا ا أبعد ما تكون عن المثالية التي تحملها كثير من النصوص التي يتبناها الغرب، ويؤمن ا، والشكاية من هذه الازدواجية قد صدح ا منذ ما يقارب الستين عاما الأستاذ الزيات إذ قال: "ولكن من الصعب على الذهن المنطقي أن يدرك ما يريده الأوربيون والأمريكيون من لفظ (الإنسان) الذي أعلنوا له هذه الحقوق واظهروا عليه هذا العطف. أغلب الظن أ م يريدون بإنسان هذه الحقوق ذلك الإنسان الأبيض المترف الذي تحدر من أصلاب اللآتين أو السكسون أوالتوتون أما الإنسان الأحمر في أمريكا فهو في رأي أبناء العم السام ضرب مهين من الخلق، علية كل واجب وليس له أي حق، وجودة المعدوم في بلاد الديمقراطيين الأحرار لا يزال أغلظ كذبة في دستور الديمقراطية بواشنطن، واكبر لعنة على تمثال الحرية بنيويورك، وأما الإنسان الأسمر و الأسود في أفريقيا، أو الأخضر و الأصفر في آسيا، فهو في نظر الغربيين نوع من يمة الأنعام، وجنس من المواد الخام ، يولد ليسخر، ويروض ليستثمر،

---

[١]-جونسون، تشالمرز،أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة،مرجع سابق، ص٢٣٥،وقد أورد آلان بلوم عشرات النماذج عن تدخلات الولايات المتحدة في انتخابات الدول المستقلة، أنظر: بلوم،آلان، الدولة الشريرة-إساءات السياسة الأمريكية لشعوب العالم، مرجع سابق، وفيه كثير من النماذج.

[٢]- الخازن، جهاد، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، مرجع سابق، ص٦٥.

[٣]-دايموند، لاري، عولمة الديمقراطية، ضمن كتاب: العولمة الطوفان أو الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، تحرير: فرانك جي، ترجمة/ فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤م، ص٤٣٧.

وينتج ليستهلك. وهو موضوع الخصومة في السلم، ومادة الغنيمة في الحرب.."[1]، وهذه هي الحقيقة المرة التي تقوم عليها الشعارات البراقة للحضارة الغربية، وما يحمله خطا ا من ذلك التناقض بين القول والعمل، وبين المبدأ والفعل، ففي ظل أعتى موجات الاستعمار، وأكثرها ضراوة نجد الكثير من مفكري الغرب يفاخرون بأن بلدا م هي التي تضطلع بشرف نشر وترسيخ المبادئ والقيم التي تعيد للبشر إنسانيتهم، وهذا أليكس توكفيل الذي كان يفاخر بأن"بلاده وثورته أعادت إلى الجنس البشري صفاته، ورفعت مبدأ المساواة بين كل الناس، لا يجد غضاضة في الوقت نفسه أن يقدم نصيحة بخصوص التعامل مع الجزائريين، كرعايا للمستعمرة الفرنسية، بأنه ليس هناك منفعة، ولا واجب في إعطاء رعايانا المسلمين أفكارا مبالغا فيها على أهميتهم، ولا في إقناعهم بأننا مجبرون على معاملتهم في كل الظروف تماما، كما لو كانوا مواطنينا وأندادا لنا"[2]، وهذه الازدواجية فيما بين نحن وهم، هي التي يختل معها ميزان التنظير، وتجده يحمل رؤية ايجابية من حيث التنظير ا ,رد، وأحيانا حتى على صعيد القوانين والتشريعات ا ,ردة، ولكنه عندما يوضع على محك التطبيق فإنه تختل معياريته، ويفقد ميزانه عدالته، وهذا الاختلال يخضع لمعياريات متنوعة ومتعددة، وهي من الكثرة بحيث يصعب حصرها، ولكن يمكن الإشارة إلى بعضها من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: معيار البيض والملونين.

يعتبر معيار البيض والملونين من أهم المعايير الحضارية لدى الرجل صاحب العبء الأبيض، فهو يملي على الآخرين ما يراه صوابا من الأخلاق، ومن الحقوق، وليس لأحد أن يملي عليه شيئا من ذلك، كما أن له الحق في أن يبيد من يشاء من الملونين، وليس لأولئك الملونين أن يدافعوا عن أنفسهم، وهذا منذ أن قام الرجل الأبيض بالتصدي للقيام بعبء نشر الحضارة الذي يحمله، فمنذ دخولهم إلى أمريكا، ووصولهم إلى أستراليا، وتجار م بالعبيد من السواحل الأفريقية، و بهم لخيرا ا-كما سبق الإشارة إلى ذلك- وتلك الأنا المتعالية لا يحد من طغيا ا شيء لأ ا صاحبة الرسالة السامة، والتي لا يتساوى معها بقية البشر، ولذا فقد كانت العنصرية الغربية-كما يرى كافين رايلي-فريدة في مداها وشمولها" فهي لم تكتف بتسميم الثقافة الأوربية بل نشرت الميكروب في جميع أنحاء العالم. إلا أن جميع المستوطنات الاستعمارية في العالم الجديد – في أمريكا الشمالية والجنوبية على السواء – ازدهرت بفضل إبادة السكان الأصليين – الذين كانوا يدعون بالهنود – وبفضل العمل العبودي الذي قام به جنس آخر من أفريقيا.

وحتى الأرض الأفريقية ذا ا أصبحت مهدا للمؤسسات العنصرية: أسواق العبيد الدولية، الدول الاستيطانية البيضاء، المزارع والمناجم التي يعمل فيها العبيد ويديرها البيض، وبمضي الوقت أفرز ذلك رؤى عنصرية تضع الصينيين واليابانيين والشرقيين في مستوى أقل من الإنسانية ، ولم تكن هذه الرؤى إلا صيغة مبتسرة لنفس الأفكار القديمة عن السود والهنود الأمريكيين الأصليين "[3]، ولذا يجب أن لا نعجب من انتشار الجمعيات العنصرية انتشار الفطر، ومن أشهرها تلك المنظمة

[1]- الزيات، أحمد حسن، وحي الرسالة-فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، مرجع سابق، ٤/٥-٦.
[2]-السنوسي، د/صالح، العولمة أرث غربي مخيف، مجلة الفيصل، العدد(٣٥٥) محرم-١٤٢٧هـ، ص١١٢.
[3]-رايلي، كافين، الغرب والعالم، مرجع سابق، ص١٠٥.

العنصرية الـ"كوكلس كلان"[1]، والتي تؤمن وتتبنى فلسفة تفوق الجنس الأبيض، وتؤمن بنقائهم العرقي، ولها جمهور عريض وواسع في المجتمعات الغربية، وهي كانت وما زالت متجذرة في المجتمعات الغربية، والخطير في الأمر أن تلك النظرة أخذت بعدا عقائديا، يتم التحشيد له من خلال نظريات النقاء العرقي، والتي ترى أن المسيحية كانت تاريخيا دينا للجنس الأبيض، بغض النظر عن محاولات البيض لتحويل العالم إلى المسيحية، وأسست تبعا لهذه النظرة عشرات المنظمات الأصولية، ومن أقلها شهرة، رغم نشاطها في هذا الخصوص، حركة"معيدو البناء"-والتي تؤازر أن تكون العبودية كوسيلة من وسائل دفع الديون، وإعادة نظام العبودية، ومنع تنظيم الحمل-ونتيجة لذلك خسرت حوالي مئة مدرسة دينية من ميزة الإعفاء من الضرائب، عندما رفضت دخول الملونين فيها[2]، ومن أشهر تلك المعاقل التعليمية التي تتقيد بسياسة الفصل العنصري جامعة بوب جونز، والتي فقدت الإعفاء الضريبي منذ عام١٩٨٢م نتيجة لسياستها في تحريم الزواج والتعارف بين الأجناس المختلفة، وقد قال أحد مسئوليها-بوب جونز الثالث-مستندا إلى لعنة حام"أفضل ما يكون الزنجي عندما يخدم على المائدة، وعندما يقوم بذلك فهو يقوم بأحسن ما يعرف، أما الزنجي الذي ارتقى مناصب الحكومة أو التعليم فأعتقد-بصفة عامة-أنك ستجد دماء بيضاء سرت فيه، أنا لست عنصريا، وهذه الجامعة ليست عنصرية، لا أستطيع تأكيد ذلك بما يكفي، ولكن ما أقوله هو بكل أخلاص ما تعلمته، وما استطعت دراسته من تعاليم الكتاب المقدس"[3]، بل حتى رواية الملونين لتاريخهم يعتبر في نظر البيض مشكلة لا يمكن التغاضي عنها، فقد قامت هيئة الإذاعة البريطانية-بي بي سي-بأعداد برنامج وثائقي عنوانه"الأفارقة"وقد كتب السلسلة باحث كيني مسلم-أستاذ للعلوم السياسية في جامعة ميتشجن-وهو/علي مزروعي، وكانت لسلسلة مزروعي مقدمتان منطقيتان: الأولى/أنها المرة الأولى في تاريخ يمن عليه تمثيلات الغرب لأفريقيا يقوم أفريقي بتمثيل نفسه، وتمثيل أفريقيا أمام جمهور غربي، وهو بالضبط الجمهور الذي قامت مجتمعاته لبضع مئات من السنين بنهب البلاد التي تعود جذوره إليها-أفريقيا-واستعمارها، واستعبادها، والمقدمة المنطقية الثانية/أن تاريخ أفريقيا مكون من ثلاث عناصر-أو بلغة مزروعي-ثلاث دوائر متحدة المركز هي: التجربة الأصلانية الأفريقية، وتجربة الإسلام، وتجربة الإمبريالية، وكانت ردت الفعل على ذلك البرنامج أن سحب الصندوق القومي لدعم الإنسانيات دعمه المالي لبث هذه السلسلة، ثم أن النيويورك تايمز نشرت مقالات متوالية تهاجم تلك السلسلة[4]، هذه النظرة لم تكن لحظة آنية، وإنما ضلت قائمة ومتواصلة، حيث كشف مشروع الحقوق المدنية في يونيه٢٠٠٢م في جامعة هارفارد معلومات تؤكد استمرار ذلك الاتجاه العنصري[5]، ولذلك فقد كان من المآخذ التي أخذها زعماء السود في أمريكا على باراك أوباما هو ترشيحه نفسه للرئاسة، بينما يوجد تمييز عنصري ظالم تجاههم، وأن ترشيحه ووصوله للرئاسة من شأنه أن يلمع صورة

---

[1]-حول هذه المنظمة وعنصريتها وأهدافها وقسمها أنظر: أنان، ديفيد، الكوكلس كلان، ضمن كتاب:الجمعيات السرية، تحرير/نورمان ماكنزي، ترجمة/إبراهيم محمد إبراهيم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ص٢٥٥-٢٨٥.

[2]- كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠، ٢٤٠.

[3]-كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠-٢١١، والكتاب فيه نماذج كثيرة لتلك العنصرية، ليس هذا مقام استقصائها.

[4]-أنظر تفاصيل ذلك، وتعليقات رائقة له على ذلك لدى المفكر الرائد: سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

[5]- كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٠.

مضطهديهم من البيض، ويقضي على الكثير من مطالبهم بالقضاء على التمييز الذي يقع ضدهم[١]، ومن ذلك التمييز ما رفعه في فبراير٢٠٠١م عشرة من الموظفين ذوي الأصول الإفريقية، ضد"الإئتلاف المسيحي"-وهي جمعية كنسية-بتهمة التمييز، حيث قالوا في دعواهم أن الجمعية طلبت"ألا يستعمل السود الباب الأمامي، كما أ م يجب أن يتناولوا وجبا م في أماكن منفصلة من مقر الائتلاف بواشنطن دي سي، والسبب ببساطة كو م سود، كما لعب ذلك الائتلاف المسيحي في كارثة انتخابات عام٢٠٠٠م في فلوريدا، والتي حرم فيها الأمريكيين من أصل أفريقي من الإدلاء بأصوا م على وجه الإطلاق[٢]، ومن صور ذلك التمييز أن الأمريكيون من أصل أفريقي يشكلون(١٤%)من متعاطي المخدرات بشكل منتظم، بينما يشكلون (٥٦%) من السجناء في قضايا المخدرات[٣]، ولذلك يجب أن لا نعجب عندما نجد أن فرص الرجال السود في الولايات المتحدة ببلوغ الرابعة والستين من العمر، هي أقل من فرص الرجال في بنجلاديش"[٤]، وذلك بسبب سوء ما يعانيه السود من خدمات في هذا الجانب، وهذا العرق الأسود-بحسب روبرت لانسنغ وزير خارجية ويلسون-هو السبب في فشل السوق الحرة التي قدمت ا الشركات الأمريكية، إلى ليبيريا وهاييتي، ودمرت اقتصاد تلك البلاد، إلا أن لانسنغ يخرج ويلقي باللائمة عليهم بقوله"تظهر تجارب ليبيريا وهاييتي أن العرق الأفريقي خال من أية قدرة على الانتظام السياسي، ويفتقر للعبقرية الحكومية، ومما لا جدال فيه حقيقة أن يحمل ميلا موروثا للجنوح إلى الوحشية ولأن يطرح جانبا كل قيود المدنية المزعجة لطبائعه الجسدية.."[٥]، ونتيجة لتلك النظرة لذلك العنصر من الناس فقد يكون السجن هو المصير الطبيعي للكثير منهم، إذ أن واحدا من أصل كل ثلاثة ذكور سود يحتمل أن يدخل السجن في وقت ما من حياته، ويبلغ نسبة السجناء الأمريكيين السود ٤٥%من عدد السجناء، و١٨% من أصول أسبانية، وحتى أحكام الإعدام فـ(٨٠%)من الذين نفذ فيهم حكم الإعدام أدينوا بقتل البيض، وكشفت دراسة أعد ا وزارة العدل أن(٨٠%) من الحالات التي قدمها المدعون العامون الاتحاديون والتي تطلب عقوبة الإعدام كان المتهمون فيها من أقليات عرقية، وفي أكثر من (٥٠%) منها يكون المتهم فيها من أصل أفريقي[٦]، ومن صور تلك الازدواجية عمليات الاسترقاق التي تتم في داخل ا تمع الغربي، ففي تحقيق صحفي، تم في بدايته تحرير المصطلح، فعرف العبد بأنه: كائن بشري مجبر على العمل من خلال الغش، أو تحت ديد العنف، وأجره لا يتعدى قوته اليومي[٧]، وقد ذكرت الصحفية في تحقيقها تفاصيل قصة رحلتها إلى هاييتي وكيف يتم التفاوض لشراء العبيد واسترقاقهم مقابل خمسين دولارا، وأن هناك أكثر من ثلاثمائة ألف طفل مستعبد من الأطفال الهاييتيين، وكيف يمكن أن يتم ترتيب أوراقهم ليبدوا على أ م أطفال متبنين، وقد بينت في ذلك التحقيق

---

[١]-هذا الأمر ذكره: محمد حسين هيكل، في برنامج له في قناة الجزيرة، بمناسبة انتخاب باراك أوباما، في يوم الخميس١٤٢٩/١١/١٥هـ، ونقل ذلك عن عدد من الزعماء السود اللذين التقاهم في أمريكا خلال حملة أوباما الانتخابية.

[٢]-كيمبرلي، بلاكر، المضامين الاجتماعية لمعركة هيرمجدون، ضمن:أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢١٢،ولتفاصيل حرمان السود من حقوقهم الانتخابية، وتزوير الانتخابات، أنظر: بالاست، غريغ، أفضل ديمقراطية يمكن شراءها بالمال، مرجع سابق، ص١٧وما بعدها، وهي موثقة بالأحداث، والتواريخ.

[٣]-ليثويك، داليا، مقال بعنوان: مشكلة السجون الحقيقية عندنا، مجلة النيوزويك-النسخة العربية-العدد(٤٦٩)، في١٦/يونيو٢٠٠٩م، ص١٨.

[٤]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٤٥٠.

[٥]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٦٣.

[٦]- للمزيد حول ذلك أنظر: غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٨٩-١٩١.

[٧]- سكينر، إي بنجامين، عالم مستعبد، آر راتنر، ستيفن، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص٤٤.

كيف أن الاسترقاق منتشر في جميع أنحاء العالم[١]، هذا يحدث انطلاقا من الأراضي الأمريكية، ويتم بأيدي أمريكية، في نفس الوقت التي صدع فيه الغرب رؤوس العالم بالدعوة إلى الحرية الإنسانية، ومن ضمنها حرية العمل، والتي صنفت عددا من دول الخليج على أ ا دولا تنتهك حرية العمال، لأ ا تعمل بنظام الكفيل، والذي رأت فيه نوعا من السخرة، بينما يوجد في تلك الدول درجات من الاسترقاق المادي المباشر ما لا يمكن مقارنته بما يعيبونه على الدول الخليجية، حيث أ ا تصدر في تصرفها ذلك من خلال قوانين وطنية نافذة، ا درجة من العدالة، والتراضي والمحافظة على الحقوق، وما يشكل حفظا لأمنها الوطني ولكن الغرب لا يرضيه ذلك على اعتبار أنه لم يتلبس بالنموذج الغربي بكل حذافيره!!.

وقد ظهر جليا حقيقة تلك العنصرية المستترة بعد تدمير مدينة نيو أورليانز الأمريكية والتي يقطنها غالبية سوداء تقدر بنسبة٦٧% من عدد السكان، وقد تحدث عنها المفكر الأمريكي بول كينيدي-بعد وصفه لما حدث بأنه كارثة أخلاقية- بقوله(لقد كان إعصار كاترينا كارثة وطنية، ولكن ما حدث في الواقع هو أنه ضرب الأمريكيين بشكل غير متساوي، وحسب وضعهم في السلم الاجتماعي، إن المحافظين يحبون أن يكرروا مقولة"إن المد المرتفع يرفع جميع القوارب"، ولكن المد المرتفع الذي غمر نيو أورليانز لم يفعل ذلك، بل إنه أغرق في الحقيقة العديد من القوارب الأكثر هشاشة)[٢]، لتكون النتيجة أن العنصرية التي أظهر ا تلك الأحداث لم تظهر فجأة وإنما كانت جزء لا يمكن تجاهله من التركيبة النفسية للمجتمع الأمريكي، وهي ما عبر عنها الكاتب الأمريكي بقوله"إن هناك قضايا كامنة قام إعصار كاترينا بإطلاقها ليس إلا، لا أعتقد أن غالبية الأمريكيين يستطيعون تشخيص هذه الأعراض..نعم! نحن نتحدث عن التعددية الثقافية، ولكن العنصرية الكامنة فينا منتشرة بصورة واسعة"[٣]، ونتيجة لذلك فقد نقلت وكالات الأنباء صور ضباط الشرطة وهم يشتركون في ب المحلات والمتاجر، وأنتشر في المدينة اغتصاب النساء والأطفال، والقتل على مرأى من قوات الشرطة، بل إن محلات الأسلحة سرقت واستخدمت الأسلحة التي ا لإطلاق النيران على طائرات الإنقاذ القادمة لإيقاف النهب والسلب[٤]، وحتى التغطية الإعلامية لما حدث فرقت بين الأبيض والأسود بشكل مقزز، وكان من أكثر الأحداث التي أثارت جدلا واسعا حول تلك العنصرية، أن نشرت وسائل الإعلام العالمية صورتان وفي كلا الصورتين يظهر شخص يحمل معه بعض الطعام وهو يسير في الماء محاولا النجاة من الغرق، الفارق أنه في الصورة الأولى كان الشخص أسود، وفي الصورة الثانية كان الشخص ابيض البشرة، وما لفت أنظار المراقبين الإعلاميين أن التعليق على الصورة الأولى(عن الشخص الأسود)-وقد صدر عن وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية-كان يقول"شخص يحاول السير في المياه إلى مستوى الصدر بعد أن سرق طعاما من أحد المحلات.."، أما التعليق على الصورة الثانية(عن الشخص الأبيض)-وقد صدر عن المكتب الأمريكي لوكالة الأنباء الفرنسية-فكان يقول"شخص يحاول السير في المياه إلى وسط الصدر بعد أن وجد خبزا ومشروبات في أحد المحلات.."، فرغم أن الصورتين تعكسان نفس الموقف، والتعليق متشابه في معظم الكلمات إلا أن

[١]- آر راتنر، ستيفن، اتفاقيات جنيف بالية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، مارس/أبريل، ٢٠٠٨م، ص٤٥-٤٧.
[٢]-خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.
[٣]- خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.
[٤]- خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٢.

الأسود أ م بسرقة الطعام، بينما الأبيض وصف بأنه وجد طعاما، وقد أثارت الصورتان، وما وضع عليها من تعليقات ضجة إعلامية كبيرة، اضطرت وسائل الإعلام عقبها إلى الاعتذار عنها، وحذفها من مواقعها الإلكترونية[١]، وهذه العنصرية هي ما تفسر ذلك التقاعس الذي أبدته الحكومة الأمريكية حتى طفت الجثث بعد انتفاخها على وجه الماء في شوارع نيو أورليانز، وشاهد العالم عبر الفضائيات الفئران وهي تقضم بعض الجثث، وبقي أكثر من عشرين ألفا في الأستاد الرياضي أربعة أيام محشورين بين أكوام القذارة، والرائحة النتنة دون أن تصلهم حافلات لنقلهم وإيوائهم، وفي عمق تلك المأساة وقف الرئيس بوش أمام الكاميرات وهو يعزف على قيثار قُدم له من المطرب الأمريكي/مارك ويلز، وعقدت لذلك مقارنة الكاتبة الأمريكية/روزا بروكس مع الإمبراطور الروماني نيرون الذي كان يعزف الكمان وروما تحترق، ثم علقت على ذلك بقولها"إن عزف نيرون الشهير على الكمان مازال-بعد ألفي عام من موته-له دلالة رمزية عن القيادة اللامبالية والمتمحورة حول الذات في أوقات الأزمات، وسلوك بوش الغريب في اللعب على القيثار في وجه دمار نيو أورليانز قد يحكم عليه بمصير مماثل"[٢].

وهذه العنصرية التي لا حدود لها قد تصل إلى درجة أنه قد يطاح بحكومات بأسرها بسبب دفاعها عن نفسها، أو التصدي لمكر البيض، أو تدنيس ذلك النقاء-حسبما يرى البيض- وهذا ليس بالأمر الجديد، فهو متجذر في الفكر والحضارة الغربية منذ القدم، ومن ذلك أنه منذ مئة عام-تقريبا-وتحديدا في عام ١٩١٢م قام الرئيس النيكاراجوي بإعدام أثنين من الأمريكان لقيامهما بدعم بعض الثوار الذين حاولوا الثورة على حكمة، فكانت نتيجة ذلك الإعدام أن أُجبر على الاستقالة وإزاحته عن قيادة الدولة[٣]، لتعديه على حرمة ذلك الدم، وهذه قاعدة مطردة لا تنخرم في كل محل نزل به، أو استولى عليه الرجل الأبيض، كما أن من تعاليهم أ م لا يرضون أن يعاملوا بالمثل، ومما ينتج عن ذلك أن أي جريمة يرتكبها رجل الشمال الأبيض تصبح نوعا من الخطأ اليسير، فمثلا عندما قام عدد من أفراد أحدى شركات المرتزقة، وتدعى دينكروب أوف ريستون-فرجينيا، بأخذ محظيات قاصرات من البوسنة وبيعهن في أماكن أخرى من أوروبا، وعندما أُكتشف ذلك لم يجرؤ أحد على محاكمتهم، وكان أكبر عقاب تعرضوا له أن أكتفت الشركة بفصل هؤلاء العاملين[٤]، وكذا الحال ما قام به المرتزقة البيض في العراق من انتهاك لكل القوانين المحلية والدولية ومع ذلك أسبغ عليهم بريمر الحصانة القضائية الكاملة[٥]!، وهذا المعيار-أي الحصانة- ممنوح حصريا لكل من يرتكب جرائم حرب، أو جرائم إبادة ضد الإنسانية، إذا كان من دول التمركز الغربي، وأمريكا على وجه التحديد فإنه يحصل على مطلق الحصانة، والتي لا تخول لأي قضاء دولي أو محلي محاكمته، فهاهي قائدة المعسكر الغربي أول من تشفى بمحكمتين جنائيتين دوليتين-

[١]- خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٣.

[٢]- خفاجي، باسم، أمريكا الرومانية ومقدمات الانهيار، مرجع سابق، ص٨٥.

[٣]- فرجسون، نيل، الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية، مرجع سابق، ص٩٤.

[٤]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، ترجمة:د/فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص٢٢٠، واغتصاب النساء البوسنيات والمتاجرة بهن من قبل قوات الحماية الدولية كتب فيه تقارير عدة، واعترفت به الأمم المتحدة في تقرير أعده/جويتر جرندل، بعد تحقيقات استمرت عاما كاملا، كما أكدت الحكومة البوسنية أنها تملك وثائق وأدلة قاطعة ضد قائد القوات الدولية الكندي/ لويس ماكنزي، وكانت عقوبتة أن عُزل من منصبه!!.

[٥]-وهو ما كنت سأفرد له مطلبا كاملا بعنوان"معيار الحصانة القضائية"، بالإضافة إلى "معيار النصر والهزيمة"ولكني سأكتفي بالإلماح إليهما هنا على اعتبار أن هذين المعيارين من الخصائص التي يرون أنه يختص بهما الرجل الأبيض، فهو يجب أن لا يُرى إلا منتصرا، وفوق هذا محصنا من كل قضاء، أو عقاب قد يلحق به، ولعل إلماحنا إليهما هنا يكون كافيا.

طوكيو و نورمبرج-والتي وضع قانو ا من قبل دول المحور المنتصرة، وهو قانون المنتصرين، وقد جاءت القوانين الإجرائية لمحكمة نورمبرج من نفس المبادئ-أو بالأحرى انعدام المبادئ-التي تقضي أن يكون المتهمين من بين المهزومين وحدهم، ولم يكن من ضمنهم أي من قادة الحلفاء بالرغم من ارتكا م جرائم حرب، وعلى رأسهم ترومان، والذي أباد مدينتين يابانيتين دون ضرورة عسكرية، إذ أن إمبراطور اليابان كان قد أصدر قرار استسلام بلاده قبل أن تضرب المدينتين، وقد تم تحديد إجراءات المحكمة على النحو التالي: المادة(١٩)والتي تنص على أن المحكمة"لن تتقيد بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة، وسوف تسعى بقدر الإمكان إلى إتباع وتطبيق إجراءات سريعة، وليس إجراءات شكلية، وسوف تقر أي وسيلة ترى أ ا حاسمة"، والمادة(٢١)والتي تنص على أن المحكمة"لن تكون مطالبة بتقديم أدلة على الوقائع الشهيرة، وستعتبرها وقائع ثابتة، كما ستعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء بمثابة أدلة صحيحة"، ويعلق على هاتين المادتين جارودي بقوله"وهذا المسخ القانوني الذي غدا واجبا أن تؤخذ أحكامه، باعتبارها قواعد لا تقبل التشكيك، ومعايير لحقيقة تاريخية لا يجوز المساس ا"[١]، بينما هي أبعد ما تكون عن منطق الحق والعدل، وقد قوبلت هذه الإجراءات المتبعة باعتراضات شتى، حتى من جانب القضاة الأمريكيين وعلى رأسهم كبير قضاة المحكمة العليا الأمريكية، روبرت جاكسون، والذي عين رئيسا لتلك المحكمة، ولكنه شعر بالضيق؟!! من المهمة المنوطة به، والتي تعني أنه مطالب بأن يجرم قانونا-بإسم أحدى الدول-أفعالا قامت هي بارتكاب مثلها، كما وصفها قاض آخر من قضاة المحكمة العليا الأمريكية بأن هذه المحاكمة"بمثابة عملية إعدام تعسفي"[٢]، وقد حاول روبرت جاكسون أن يلطف من ذلك التعسف والحيف، فقال في المؤتمر الدولي للمحاكمات العسكرية، موجها كلامه للألمان"ينبغي أن نوضح للألمان أن الجرم الذي يخضع له زعماؤهم من أجله للمحاكمة ليس خسارة الحرب، بل بدؤها، وينبغي أن لا نسمح لأنفسنا بالانجرار إلى محاكمة أسباب الحرب، لأن موقفنا هو أنه ليس هناك مظالم أو سياسات تبرر اللجوء إلى الحرب العدوانية. إ ا مستنكرة، ومدانة كأداة للسياسة"[٣]، ترى كيف ستكون النتيجة إذا طُبقت هذه النظرية التجميلية الجاكسونية على حروب أمريكا المدمرة التي تشنها على الشعوب المضطهدة، والمقهورة؟!!.

وهذه الأمريكا هي أول من نادى بإقامة محكمتين جنائيتين دوليتين-بخصوص القضيتين اليوغسلافية والرواندية-إلا أ ا رفضت الإعتراف بسلطة محكمة الجنايات الدولية التي نصت معاهدة روما للعام١٩٩٨م على إنشائها، والتي باشرت عملها في العام ٢٠٠٢م، ولم يكن بمقدور المحكمتين السابق ذكرهما-أي التي بخصوص القضيتين اليوغسلافية والرواندية-المساس بأحد من الأمريكيين، نظرا لإمكانا ما المحدودة، في حين أن محكمة الجنايات الدولية والتي تتمتع بصلاحيات عمومية وشاملة، فإ ا لا ترغب الولايات المتحدة بأن يتردد اسمها على مسامعها، وقد سعت إلى الحيلولة دون إبرام المعاهدة التي تنص على نظام المحكمة، وصلاحيا ا، بالحيلولة دون اكتمال النصاب المقرر لإقرارها، ولما أخفقت في ذلك عملت على استصدار قرار من مجلس الأمن بحماية رعاياها من سلطة المحكمة لمدة سنة-قابلة للتجديد-بالإضافة إلى ذلك قامت بالتوقيع

---

[١]-جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص١٣٤.
[٢]-جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية،مرجع سابق، ص١٣٦، وفيها مزيد تفصيل في فصل عنونه بـ:"أسطورة/خرافة عدالة محاكمات نورمبرج".
[٣]-لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، ترجمة/ليلى نابلسي، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢٠٨.

على اتفاقات ثنائية بعدم تسليم المتهمين بجرم من رعاياها إلى هذه المحكمة، وقام الاتحاد الأوروبي بتفويض أعضائه التوقيع على مثل تلك الاتفاقيات، وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون فوق القانون الدولي[١]، ليس هذا فحسب بل تم إقرار ما أصبح"يدعوه الكثيرون بقانون غزو هولندا، الذي يخول الرئيس حق استخدام القوة لإنقاذ من يساقون إلى لاهاي من الأمريكيين"[٢]، وكذا الحال قامت به ربيتها إسرائيل مؤخرا للتنصل من آثار جرائمها التي ارتكبتها ضد الإنسانية، في مقابل أن تلك المحكمة التي يترفع عنها أصغر جندي أمريكي، بفعل الحصانة التي استصدر ا له دولته، تصدر مذكرة توقيف بحق رئيس دولة من أكبر الدول العربية، وهي دولة السودان، وأُنزل حكم الإعدام برئيس دولة عضو في الأمم المتحدة من خلال محاكمة هزلية بحق الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، إذ كان أول قانون يوقعه حاكم الاحتلال الأمريكي/بول بريمر، وهو القانون رقم(١)سنة٢٠٠٣م، هو قانون المحكمة الجنائية العراقية للجرائم ضد الإنسانية[٣]، وبعد تعيين مجلس الرئاسة الانتقالي المعين من قبل سلطة الاحتلال، قامت بتجديد ذلك القانون بقانون حمل الرقم(١٠)لسنة٢٠٠٥م، والقاضي بإحداث المحكمة الجنائية العراقية العليا، ومن الملاحظات الصارخة على هذا القانون خلوه من عناصر الجرائم، ومخالفته للقواعد الآمرة للقانون الجنائي الدولي، بالرغم من سلخه-أي القانون الذي وضعه الاحتلال وعملاؤه-للكثير من نصوص المحكمة الجنائية الدولية التي تتناسب مع رغباته، وأهوائه، وإغفاله لما قد يضمن قدرا من العدالة بحق المتهمين[٤]، وهذه المحاكمة أيضا كسابقتها يصدق بحقها ما سبق ذكره من قول القاضي الأمريكي بأ ا "بمثابة عملية إعدام تعسفي"، ولكنه في كلا الحالين قانون المنتصرين الذي لا معيار له سوى التشفي بإسم العدالة والحق!!.

المطلب الثاني: ازدواجية الاعتذارات والتعويضات.

يعتبر موضوع الاعتذارات أمرا رمزيا، ولكن وبالرغم من رمزيته، إلا أن التمركز الغربي يرفض القيام بأي اعتذار عن جرائم الحرب، والإبادات الجماعية التي اقترفوها، وهذا ما صرح به جورج بوش-الأب- بقوله"سوف لن أعتذر البتة عما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، ولن أعير أدنى اهتمام للحقائق أيا كانت"[٥]، وهذا الاستكبار عينه هو الذي دفع الغرب وإسرائيل إلى الانسحاب من مؤتمر دربان الدولي الأول والذي عقد لمحاربة العنصرية ومعاداة الأجانب، والذي عقد في أيلول٢٠٠١م، إذ أصطدم المؤتمر بمسألتين رئيسيتين هما: اعتراف الغرب بمسؤوليته عن الفظاعات المرتكبة في نظام الرق والاتجار بالأفارقة، ومسؤولية إسرائيل عن شقاء الفلسطينيين[٦]، وتكرر ذلك في مؤتمر دربان الثاني بالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها دول الأطراف، إذ أصر الغرب على اعتبار الاعتداء على الأديان والمساس بالمقدسات، ينبغي أن يظل ضمن حرية التعبير، فيما يعتبر المساس بالهلوكوست، أو بالإجرام الإسرائيلي جريمة يجب أن يعاقب من يرتكبها!!، وعدم

---

[١]- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، مرجع سابق، ص١١٤.
[٢]-تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٨١.
[٣]-ومن العجيب أن يشرعون للناس ما يرفضون أن يوقعوا على أفضل منه، عدالة و حيادية.
[٤]-أنظر تفاصيل ذلك لدى:بجك، د/باسيل يوسف، قانون المحكمة الجنائية العراقية وتنفيذ قراراتها في ضوء القانون الجنائي الدولي، دورية المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٣٦)شباط/فبراير٢٠٠٧م، ص٩٨.
[٥]-بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٣.
[٦]-قرم، جورج، شرق وغرب-الشرخ الأسطوري، مرجع سابق، ص٢٠٩.

الاعتذار هذا يستثنى منه ما كان من ذلك الاعتذار المدفوع بارتباطات أيدلوجية، ومصلحية، كالذي قدمه الألمان إلى اليهود، دونا عن بقية الأجناس الذين قاموا بإباد م، وكذا ما قام به الفرنسيون من إقرار قانون غيسو في١٣تموز١٩٩٠م، والذي يجرم كل من ينكر غرف الإبادة النازية[١]، حتى ولو كان من منطق البحث العلمي، أما ما عدا ذلك فإنه من المتعذر وجود اعتذار يقوم به الرجل الأبيض عن جريمة أقترفها، بالرغم من قيامهم بإحياء الذكريات لما يزعمون أ ا مظلوميات وقعت عليهم، ويرفضون أن يقوم بذلك الإحياء خصومهم، ومن ذلك أنه في يوم٧كانون أول١٩٩١م كانت الذكرى الخمسين للقصف الياباني على بيرل هاربر[٢]، وفي تلك الذكرى تم أجراء مقابلة مع وزير الخارجية الياباني في صحيفة الواشنطن بوست، عبر فيها الوزير الياباني عن الأسف العميق للمعاناة والحزن اللذين سببتهما اليابان للشعب الأمريكي، وشعوب آسيا، والمحيط الهادي، خلال الحرب،وقال الوزير إن البرلمان اليابان سيعتمد قرارا يعبر عن أسف اليابان في الذكرى الخمسين لتلك الجريمة!![٣]، وفي المقابل رفض الرئيس بوش بكل حزم الاعتذار عن جريمتي قصف هيروشيما وناغازاكي، كما لم يفكر أحد بالاعتذار عن الغارات التي نفذ ا ألف طائرة أمريكية، ضد ما تبقى من مدن اليابان الكبرى، بل إن أمريكا دأبت على الاحتفال في تلك الذكرى بعرض جوي عسكري، يعيد تمثل تلك الحادثة، حيث يقوم الجنرال الجوي المتقاعد/بول تيبيتس-الذي أسقط القنبلة على هيروشيما بنفسه- باستخدام قاذفة-بي٢٩-ويحضره عشرات الآلاف من الجمهور المعجب، وقد أدانت اليابان ذلك العرض، على اعتبار أنه مؤذ لمشاعر الشعب الياباني، ولكنهم عبثا[٤] كانوا يحاولون، يعلق على ذلك تشومسكي بقوله"قد لا يكون قتل وتعذيب ملايين الناس، والإساءة لهم بمختلف الأشكال أمرا ذا بال، أما الهجوم الغادر على قاعدة بحرية عسكرية في أحدى المستعمرات الأمريكية، فهو جريمة من مستوى مختلف تماما.."[٥]، ثم يسترسل تشومسكي في طرح تساؤلاته اللافتة، ومنها: أنه لم يقارن أحد فعل اليابان ذلك بفعلنا في فيتنام، إذ إذ تبقى هذه المقارنة غير واردة إلى درجة تجاهلها كليا، باعتبارها سخفا غريبا، وإلا أدينوا بتهمة تبرير جرائم اليابان، فإذا انطلقنا من أن كمالنا هو مسلمة من المسلمات فيستنتج أن أي مقارنة تقام بيننا وبين الآخرين، ستلقي عليهم بظل من نبلنا، وتصير بالتالي تبريرا لجرائمهم، بنفس المنطق الذي لا سبيل لدحضه، ينتج أن التصفيق للجرائم التي نرتكبها ليس فعلا تبريريا، بل هو تقدير لعظمتنا..، ثم يطرح تساؤلا آخر وهو:كيف حدث أن امتلكنا قاعدة عسكرية في ميناء بيرل هاربر؟ وكيف تسنى لنا الاحتفاظ بمستعمرتنا في هاواي الجميلة؟!، والجواب هو: أننا سرقنا هاواي من شعبها، بالقوة والخداع، قبل نصف قرن تماما من ذلك التاريخ المشئوم[٦]-أي من تاريخ ضرب اليابان للميناء- وهذا الاسترسال في إيضاح الغطرسة الغطرسة الأمريكية، واستخفافها بمشاعر الشعوب، إنما هو لبيان أ ا سمة من سمات غطرسة المختارين البيض، وهذه الازدواجية الإعتذارية طبقتها بالتضامن مع فرنسا على تركيا، عندما أقر البرلمان الفرنسي في٢٩كانون الثاني٢٠٠١م قانونا

---

[١]-روبير،جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مجلة القانون العام وعلم السياسة، ترجمة:د/محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦م، ٢٨٩/٢.

[٢]-قام تشومسكي بتحليل ما نُشر في تلك الذكرى من تقارير ودراسات تحليلا-ربما-لن تجده عند غيره، في فصل عنونه بـ"دروس في الاستقامة السياسية"، تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٨.

[٣]-ومن أعجب العجب أن تقوم الضحية بالاعتذار لجلادها عما ألحقته به من أذى، في نفس الوقت الذي يحتفل فيه الجلاد ويتلذذ بجرائمه!!.

[٤]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٥-٣٨٦.

[٥]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٨٧.

[٦]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٩٥وما بعدها، ففيها تفاصيل ذلك الاغتصاب المشئوم.

في مادة وحيدة يعترف بإيجاز نادر بالإبادة الأرمينية المرتكبة في عام١٩١٥م، وقرار يقضي بمطالبة تركيا بالاعتذار عن جرائمها ضد الأرمن، وهذا القرار أصدر قرار شبيها به الكونجرس الأمريكي، وتكمن مشكلة القرار في أنه غير صادر من دولة ذات صفة، وأنه"لم يعط عن تلك المجزرة أي توضيح دقيق. فالضحايا لم يجر التحقق من هويتهم، والمجرمون لم تجر تسميتهم، ومكان الجريمة نفسه لم يشر إليه"[١]، ولكن في المقابل رفضت فرنسا الاعتذار عن جرائمها الاستعمارية ضد الجزائريين بالذات؟!!، ليس هذا وحسب بل إن البرلمان الفرنسي أصدر قانونا بتاريخ٢٣شباط ٢٠٠٥م، يمجد فيه ذلك الاحتلال، ويعتبر قانون"٢٣فبراير"، والذي أُستبيحت بموجبه الدماء الجزائرية، وعيث في الأرض فسادا، مما يعتز به الفرنسيون، ومفخرة لا يمكن الشعور نحوه إلا بالتمجيد، معتبرا أنه نقطة مهمة في التاريخ الفرنسي،[٢] وخصوصا المادة الرابعة-التي تم الاعتراض عليها بشدة-والتي تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للقوة الفرنسية فيما وراء البحار، ولا سيما في شمال أفريقيا!!![٣]، وعندما قام روبرت مكنمارا(وزير الدفاع الأمريكي خلال الحرب على فيتنام)بتوجيه اعتذار للأمريكيين-ولاحظ أنه للأمريكيين، وليس للفيتناميين-أدانه الصقور، واعتبروه خيانة[٤]، وذلك لأنه لا يجوز للرجل الأبيض الأبيض الاعتذار عما يصدر منه خلال قيامه بأعباء رسالته التنويرية لشعبه فضلا عن أن يكون للضحية أو للعالم، وأما ألمانيا فقد اعتذرت-وما زالت، وستظل تعتذر- عن مايسمى بمحرقة الهولوكست، وبالرغم من وجود ضحايا آخرين من غير اليهود، ولكن لم يتلفت إليهم أحد، ولم يعتذر إليهم أحد، بينما الهولوكست وكنتيجة لذلك التضخيم الممنهج الذي قام به اليهود[٥]، أصبحت المحرقة شبحا بالنسبة للألمان، وأصبح مجرد التشكيك في أعداد ضحايا المحرقة، يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، وليس لك الحق في أن تفكر، أو تحلل، أو تعيد قراءة التاريخ في ذلك، وإلا فإن التهمة جاهزة، وتهمة معاداة السامية من أعظم التهم، والتي تعتبر"طريقة لجعل الناس يصمتون، وهي تخفي حاجتها للحجج، والبراهين"[٦]، ومن ذلك الإخراس بحجة العداء للسامية المطالبة بإغلاق مركز زايد للتنسيق والمتابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعجيب أنه بعد إغلاقه تم توجيه انتقادا لدولة الإمارات لإغلاقها المركز في تقرير أوضاع حقوق الإنسان الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، بوصفه متعارضا مع حرية التعبير[٧]!!!.

ومن سيء الإبتزازات ذلك النقد الذي وجه إلى رأس الكنيسة الكاثوليكية-الفاتيكان-لعدم اعتذاره عن سكوت البابوية الكاثوليكية، على جرائم النازية في حق اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، وعدم الإعتراف بدولة إسرائيل، وعدم إدانة

---

[١]- روبير، جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مرجع سابق، ٢٩٠/٢، وأنظر ما كتبه: غريفيل بيفور حول الموضوع في صحيفة النيوزويك-النسخة العربية-العدد(٤٥٥)، في مقال له بعنوان"كيف يُغلق الجدل حول المجزرة؟"، ص٢١.

[٢]-خبر بعنوان"الجزائريون طالبوا بإجبار باريس على الاعتذار-البرلمان الفرنسي يمجد الاحتلال، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٠)في٨ذو القعدة، ١٤٢٦هـ، ص١٤.

[٣]- روبير، جاك، التاريخ، الندم، والقانون، مرجع سابق، ٢٩٠/٢.

[٤]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص١٨.

[٥]-أنظر في ذلك التضخيم والغرض منه: جارودي، روجيه، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٠٠، وما بعدها، ومن أسباب ذلك التضخيم كما يرى جارودي أن" الحديث عنها باعتبارها أكبر عملية إبادة جماعية في التاريخ، يعني بالنسبة للاستعماريين الغربيين نسيان الجرائم التي اقترفوها-مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا، واستعباد سكان أفريقيا-كما يعني أخفاء عمليات القمع الوحشية التي أرتكبها ستالين، وكذا الحال بالنسبة للإنجليز والأمريكان، ولاسيما بعد مذبحة دريسدن، والتي ذهب ضحيتها٢٠٠ألف مدني، ممن قتلوا حرقا بالقنابل الفسفورية في غضون سويعات، دون أن يكون هناك هدف عسكري من وراء ذلك، لأن القوات الألمانية كانت قد انسحبت من الجبهة الشرقية بأكملها، كما أن أمريكا وجدت فيها فرصة سانحة لإبعاد الأنظار عن واقعتي إلقاء القنبلتين على هيروشيما، ونجازاكي.."ص٢٠٤.

[٦]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٠٥.

[٧]- مرصد الأحداث، مجلة البيان، عدد(١٩٢)شعبان١٤٢٤هـ، ص٨٧.

معاداة السامية، وعدم الاعتراض على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وكان المدخل لذلك كله، هو عدم اعتذار الفاتيكان، فحققت إسرائيل طلبا ا تلك كلها، فقد أعترف الفاتيكان بدولة إسرائيل عام١٩٩٣م، ثم تم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام١٩٩٤م، وأما الاعتذار فقد قدمه البابا مرفقا بإكليل الزهور الذي وضعه على النصب التذكاري لضحايا المحرقة في متحف يافا، وقال في اعتذاره"إنه لا توجد كلمات للتعبير عن الأسف على المأساة المروعة التي حدثت ضد اليهود"، وأما الإعراب عن إدانة معاداة السامية والصهيونية فقد أتى ضمنا في إطار زيارته لتل صهيون[١]، أما المسلمين فلا حق لهم في الاعتذار، مما حل م في الجزائر من الفرنسيين الكاثوليك، ولا حق لهم في الاعتذار مما حل م من اليهود في فلسطين؟، ولاحق لهم في الاعتذار مما حل م من الأرثوذكس الروس في أفغانستان والشيشان، ومن البروتستانت البيض الأمريكيين في أفغانستان والعراق...!!، ومن أوضح الأدلة على ذلك أنه بعد أن نشرت الصور المخزية لحالات التعذيب والإذلال للعراقيين في سجن أبو غريب قام "رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية بعقد لقاء مع الرئيس بوش-الابن-وعبر فيه عن أسفه لذلك، ولكنه لم يعتذر، وعندما سأله رئيس التحرير بأدب جم عما إذا كانت تلك الأفعال تتطلب منه اعتذارا، كرر الرئيس بوش التعبير عن الأسف دون أن يعتذر، والنتيجة أن حقوق الإنسان العراقي تختلف في نظر السياسة الأمريكية عن حقوق الإنسان بل وحتى عن حقوق الكلاب أيضا"[٢].

ومن آخر مهازل الاعتذارات أن المؤتمر الذي عقد في أسبانيا يوم السبت١٤٣٠/٥/٢١هـ لمناقشة اضطهاد المسلمين في الأندلس وما لحق م من إبادات، وقد قدم الملك الاسباني خوان كارلوس اعتذاره مرتين لليهود عن طرد الاسبانيين واضطهادهم لليهود، وكذا أعتذر لهم البابا، على اعتبار أن كنيسته هي من أشرف على عمليات الاضطهاد في حق اليهود والمسلمين، ولم يقدم أي اعتذار للمسلمين على الاضطهاد الذي تعرض له أجدادهم في نفس الحقبة[٣]، وبأعداد تفوق أعداد أعداد المضطهدين من اليهود بأضعاف مضاعفة!!

وكذا الحال بالنسبة للتعويضات فإذا كان المضرور يهوديا أو غربيا قامت الدنيا ولم تقعد،وبولغ في تقدير تلك التعويضات، حتى تبلغ أحيانا أكبر من ميزانيات بعض الدول، ومورس من أجل دفع تلك التقديرات أكبر الضغوط، أما في حال ما إذا كان المضرور غير غربي فإنه في الغالب لا يلتفت إليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها:

-تحميل العراق مسؤولية الأضرار الناجمة عن غزو الكويت: وكان ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم(٦٨٧)وتاريخ٣ أبريل١٩٩١م، والذي ذهب إلى أبعد الحدود في فرض التعويضات، إذ نص في فقرته السادسة عشرة على" أن العراق مسؤول وفقا لأحكام القانون الدولي عن كل خسارة وكل ضرر بما فيه الإعتداءات على البيئة وإتلاف الموارد الطبيعية، وعن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة لحقت بدول أجنبية أو بأشخاص طبيعيين، وشركات أجنبية من جراء غزوه

[١]-للمزيد حول ذلك أنظر: كامل، عبد العزيز، زيارة بابا الفاتيكان-خطوات جديدة على طريق الاختراق، مجلة البيان، عدد(١٥٠)، صفر، ١٤٢١هـ، ص١١٣-١١٤.

[٢]-أمين، جلال، خرافة التقدم والتأخر- العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص٦٠-٦١.

[٣]-خبر في صحيفة الرياض بعنوان"جمعيات تطالب بالاعتذار للمسلمين عن اضطهادهم في الأندلس، في العدد رقم(١٤٩٣٧)، في يوم الاحد١٤٣٠/٥/٢٢هـ، ص٤. ص٤.

وأحتلاله غير المشروعين للكويت". وبناء على ذلك فقد أعتمدت لجنة التعويضات عن أحتلال الكويت والمنشأة بنفس قرار مجلس الأمن-الذي سبقت الإشارة إليه-معايير واسعة في فرض التعويضات، تم من خلالها مراعاة حتى الخسائر التجارية غير المباشرة، وهو ما أسفر عن تحمل العراق دفع تعويضات باهضة لجهات مختلفة نتيجة لهذه المعايير الواسعة جدا. فقد دفعت تعويضات لشركات أسرائيلية تنشط في مجال الإتجار بالأزهار، ومستثمرين في مجال السينما عن الأضرار التي لحقت م من جراء الحرب، كما أن بعض الدول طالبت بتعويضات مالية مقابل ا هود الحربي الذي بذلته"[1]. وهذا الكرم الحاتمي في فرض التعويضات على العراق لم يحض العراق بعشره عندما قامت في حقه أمريكا وحلفائها بما قام به تجاه الكويت.

-ومن ذلك أنه بعد احتجاجات وصرخات كثيرة أصدرت الإدارة الأمريكية قرارا بالتعويض على كل قتل يحدث بطريق الخطأ بدفع مبلغ وقدره(٢٥٠٠) دولار لذوي المقتول، ولكن من عجيب التدابير الإلهية أن ذلك القرار صدر في زمن قُرر فيه أن يكون التعويض عشرة ملايين دولار[2]، لكل ضحية من ضحايا حادثة إسقاط الطائرة المدنية فوق مدينة لوكربي الأسكوتلندية، في بداية التسعينات الميلادية، والتي أُ مت فيها الاستخبارات الليبية[3]، حيث بلغت التعويضات المقدرة عدة مليارات، ومورست على ليبيا أشد الضغوط حتى أذعنت ودفعت تلك التعويضات، وفي المقابل فقد أدى القصف الأمريكي على ليبيا في نيسان أبريل من عام١٩٨٦م إلى مقتل عشرات الأشخاص، وجرح حوالي المائة، وكان من بين القتلى ابنة الزعيم الليبي معمر القذافي[4]، ونقل سبعة من أولاده وزوجته للعلاج في المستشفيات من الصدمة ومن جروح مختلفة، ورفعت ٦٥ دعوى ضد البيت الأبيض ووزارة الدفاع بموجب قانون الدعاوى الخارجية وقانون القتل عن طريق الخطأ الفيدراليين، من قبل أهالي القتلى والجرحى، الذين كان من بينهم ليبيون ومصريون ولبنانيون ويوغسلاف، مطالبين بتعويضهم بما يفوق الخمسة ملايين دولار عن كل حالة وفاة غير معتمدة، وقد بلغ عدد المدعين٣٤٠شخصا، ولكن أيا من هذه الدعاوى لم يتح لها السلوك في النظام الأمريكي، بسبب تمنع المحكمة العليا من النظر في هذه القضية[5]، وكذا الحال مع السودان إذ تم تعويض ضحايا الاعتداء على المدمرة كول-والتي لا ناقة ولا جمل للسودان في ضر ا-من الأموال السودانية ا مدة في البنوك الأمريكية بفعل العقوبات الاقتصادية على الخرطوم، بينما لم يعوض السودان فلسا واحدا على

---

[1]-وامين، لوك، ضحايا وشهود الجرائم الدولية: من حق الحماية إلى حق التعويض، المجلة الدولية للصليب الأحمر، بواسطة: بوسماحة، د/ نصر الدين، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٣.

[2]-مناع، هيثم، التعذيب في القانون الدولي: حماية المنجز وحق المحاسبة، ضمن كتاب(مستقبل حقوق الإنسان)، مرجع سابق، ص١٩٧.

[3]-وقد وردت عدت تقارير صحفية مفادها أن تلك القضية تم تلفيقها ضد ليبيا لمحاصرتها واستنزافها اقتصاديا، والصفقة التي عُقدت مؤخرا لإطلاق سراح المقرحي في مقابل تنازله عن طلب الاستئناف تدخل في أطار عدم الرغبة في كشف الأوراق التي لا يرغب الغرب في كشفها-على الأقل أمام الرأي المحلي لديه- أنظر على سبيل المثال حول بعض تلك التلفيقات: بيغلر، جون، أكاذيب حول قضية المقرحي، ونشر على موقع صحيفة أويا الليبية على الإنترنت(WWW.oealibya.com/oea-sections).

[4]-والعجيب كما يقول وليم بلوم أن"جريمة القذافي لم تكن في دعمه للجماعات الإرهابية، بل في أنه ساند المجموعات الإرهابية الخطأ، أي أن القذافي لم يساند الإرهابيين الذين تدعمهم واشنطن-مثل جماعات الكونترا في نيكاراجوا، ومنظمة يونيتا في أنجولا، والمنفيين الكوبيين في ميامي، وحكومتي جمهوريتي السلفادور وجواتيمالا، والعسكريين الأمريكيين في غرينادا-والذين كما يسميهم ريجان: مقاتلون من أجل الحرية..!!"، أنظر: بلوم، وليم، قتل الأمل-تدخلات العسكريين الأمريكيين ووكالة المخابرات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: د/أسعد إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ص١٨٦-١٨٧، وفيه تفاصيل كثيرة عن ذلك الصراع. كما أن من اللافت أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكمين قضائيين باختصاصها بنظر تلك القضية، وكان الحكمين بناء على شكوى تقدمت بهما ليبيا ضد بريطانيا وأمريكا، إلا أنهما كانا يرفضان تلك الولاية بكل صلف وغرور، لتوظيفها لأجنداتهم. أنظر نص الحكمين في: موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، منشورات الأمم المتحدة، الجزء الخاص بالأحكام الصادرة من عام١٩٩٧-٢٠٠٢م، الحكمين رقم(١٠٩، ١٠٨)، بالرغم من محاولات تلك الدولتين العظميين من الالتفاف على ولاية المحكمة الجنائية الدولية، باستصدارهما القرارين(٧٤٨ لعام١٩٩٢)، و(٨٨٣ لعام١٩٩٣م)، وقد دفعا بذلك حسبما ورد في نص الحكم.

[5]-بلوم، وليم، الدولة المارقة،ص٤٢٨،ولتفصيل أكثر حول التواطؤ الغربي على ليبيا :أبو شبانة، ياسر،النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٢٠٩.

ضرب الأمريكان لضحايا مصنع الشفاء الذي قصفته الطائرات الأمريكية[1]. ومن صور التعالي الغربي في رفض دفع التعويض لدول الأطراف ما حدث عندما أسقطت الصواريخ الأمريكية طائرة الركاب المدنية الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي، اعتبرت ذلك-بكل بساطة-أنه خطأ في التقدير، ولم يتم دفع أي تعويض لأولئك الضحايا لأ م ليسوا بغربيين، وكذا الحال عندما سقطت الطائرة المصرية التي تقل عددا من الضباط المصريين بعد أقلاعها من الأراضي الأمريكية في أواخر تسعينات القرن الماضي[2]، وغيرها العديد من الطائرات التي أسقطها الغرب وأعرض صفحا عن مجرد تذكرها، فضلا عن تعويض ضحاياها، ومن النماذج الأخرى على ذلك ما وقع عام١٩٩٨م حين حلقت طائرة مقاتلة أمريكية في إيطاليا بسرعة عالية، وعلى ارتفاع منخفض جدا، فوق منطقة مأهولة، فقطعت كبلا يحمل تلفريكا في منتجع للتزلج، ونتج عنه مقتل عشرين شخصا، وأعيد الطيارون الأمريكيون المتورطون في الحادث إلى الولايات المتحدة، حيث أعفتهم المحكمة العسكرية من المسؤولية تماما، وقام الرئيس الأمريكي آنذاك بالاعتذار لإيطاليا ووعد بدفع تعويض، إلا أن الكونجرس أوقف الدفع الذي كان من الممكن أن يعيل أهالي الضحايا[3]، ومن غريب ما وقفت عليه حول هذا الموضوع أن فلسطينيا تقدم بطلب إلى القضاء الإسرائيلي لتعويضه عن الأضرار التي لحقت به بعدما قتل حرس الحدود زوجته، فرفضت المحكمة ذلك، وكان تسبيبها يقوم على أساس أن"موت الزوجة عاد عليه بالنفع، لأنه كان ملزما بإعالتها عندما كانت حية، وهو الآن لا يعيلها، وبالتالي فإن الضرر اللاحق به يكاد يساوي صفرا"[4].

ومن مفارقات التعويضات أنه في١٧كانون أول/ديسمبر١٩٩٧م أدلى المدعي العام المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية جيمس لورنس كينغ بما يلي"لقد قامت كوبا باعتداء سافر على القانون الدولي وعلى شرعة حقوق الإنسان عندما أقدمت على قتل أربعة أشخاص وهم في ا ال الجوي الدولي"، ثم أردف بأنه قد تقرر تخصيص مبلغ١٨٧مليون دولار كتعويض لعائلات الطيارين الكوبيين المقيمين في فلوريدا الذين سقطوا في شباط/ فبراير١٩٩٦م نتيجة إطلاق النار عليهم من طائرة حربية كوبية أثناء توجههم إلى كوبا في مهمة جوية-وفي الواقع أن الحكومة الكوبية لم تفعل سوى ما يمكن أن تفعله أي حكومة في العالم- حيث اعتبرت هافانا تلك الطائرات أ ا كانت تبيت نيات عدوانية، عندما رفضت الامتثال للتحذيرات المتكررة من السلطات الكوبية-وفي تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٦م كانت الحكومة الفيدرالية الأمريكية قد استبقت قرار القاضي لورانس إذ خصت كل عائلة من عائلات الضحايا بمبلغ٣٠٠ألف دولار كدفعة على الحساب من أصل التعويض العتيد كانت قد اقتطعتها من ودائع كوبية مجمدة، وفي المقابل تجاهلت الحكومة الأمريكية الدعوى المقامة عليها من قبل الحكومة الكوبية أمام محكمة هافانا، والمؤرخة بتاريخ٣١أيار/مايو١٩٩٩م وتطلب فيها الأخيرة تعويضات بقيمة١٨١مليار دولار جراء مقتل وجرح العديد من الكوبيين خلال أربعة عقود من الاعتداءات الأمريكية على كوبا، والتي بلغ عدد

---

[1] -صحيفة الوطن السعودية، العدد(٣٢٧٤)، وتاريخ٢٦رمضان١٤٣٠هـ، ص٤.

[2] -اختلفت الروايات حول سبب سقوطها فبعضها ترجح ضربها بصاروخ أمريكي، وبعضها ترى أنها أسقطت بوضع قنبلة بداخلها من قبل الموساد، لكونه كان على متنها ثلاثين ضابطا بعضهم على مستوى نادر من التدريب والكفاءة، وهناك الرواية الأمريكية السخيفة-كما يقول عنها جلال أمين-بأن مساعد الطيار-جميل البطوطي- أراد أن ينتحر وأسقط الطيارة لكي ينفذ رغبته تلك، والقرينة التي يستند عليها الأمريكان في ذلك أنه قال"توكلت على الله"، أنظر ذلك لدى: أمين، جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر، مرجع سابق، ص٣٨-٤٩.

[3] - سكاون، بيتر، أمريكا الكتاب الأسود، مرجع سابق، ص٧٧-٧٨.

[4] -تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٢٣٠.

القتلى فيها(٣٤٧٨)قتيلا، وسقوط(٢٠٩٩) جريحا[١]، ومن غرائب التعويضات أن أمريكا وقعت في باريس"اتفاقية إ اء الحرب وبعث السلام في فيتنام"، ومن بين المبادئ التي وافقت الولايات المتحدة على تبنيها كان البند رقم(٢١)من الاتفاقية والذي ينص على أن"تتعهد الولايات المتحدة بالمساهمة في إزالة آثار الحرب وفي إعادة إعمار جمهورية فيتنام وسواها من بلدان الهند الصينية المتضررة"، وأرسل الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة إلى رئيس وزراء فيتنام الشمالية تتضمن تعهدا بمساهمة الولايات المتحدة في إعادة إعمار فيتنام الشمالية، بالإضافة إلى المساهمة في برنامج إعادة الإعمار بـ (٢٥,٣)مليار دولار، ولكن الذي تبين بعد ذلك أن فيتنام هي من قام بتعويض الولايات المتحدة ففي عام١٩٩٧م باشرت بدفع(١٤٥)مليون دولار من الديون المترتبة على حكومة فيتنام الجنوبية البائدة، ثمنا لأغذية أمريكية وتجهيزات بنية تحتية، وهكذا فإن فيتنام هي التي تسدد للولايات المتحدة قسما من تكاليف الحرب التي شنتها عليها"، وعلق على ذلك الملحق الصحافي في السفارة الفيتنامية بقوله"إن هذه القضية مثلها مثل مليارات نيكسون غير المدفوعة، تعتبر من القضايا المثيرة للمشاعر في فيتنام، ولكن الحكومة في هانوي هي أعجز من أن تغير الطريقة التي يدار بواسطتها العالم"[٢]، وقد ذكر بلوم نماذج أخرى من عجائب الغطرسة التي تفرض بقوة السلاح، ويؤخذ عليها التعويضات أحيانا. والنتيجة من ذلك كله يلخصها تشومسكي بقوله"كل شيء عادي تماما، وهو ليس إلا دليلا جديدا على أن"الديمقراطية"، و"حقوق الإنسان" لا ينظر إليهما إلا كأداتين من أدوات السلطة، دون أي قيمة أصلية لهما، بل إ ما خطرتين، ويمكن الاعتراض عليهما، تماما كما يمكن لأي عارف بالتاريخ، والمؤسسات أن يتوقع"[٣].

ومن أسوأ حالات الابتزاز للحصول على التعويضات ما قامت به اللجنة الأمريكية اليهودية من عقد مؤتمر صحفي في كل من نيويورك وبرلين بتاريخ٧ديسمبر١٩٩٧م وأعلنت فيه قائمة بأسماء ٢٢٥شركة ألمانية مارست العمالة الإجبارية والسخرة أثناء العهد النازي، وتعد هذه القوائم التي تم نشرها الأكثر شمولا لشركات مازالت قائمة وسبق لها أن استخدمت هذه العمالة، ولم يسبق إذاعة أسماء العديد من هذه الشركات من قبل، وقد دعا أوجين دوباو-مدير مكتب اللجنة الأمريكية اليهودية في برلين-أن تواجه تلك الشركات مسؤوليتها التاريخية، وأضاف" إن هذه الشركات، إضافة إلى الشركات الأخرى التي مازال المؤرخون بصدد توثيق مشاركا ا في هذه العمالة، تتحمل مسئولية فردية لتعويض العمال الذين أجبروا على القيام بأعمال السخرة. ونأمل أن يحفز نشر هذه القائمة المزيد من الشركات لكي تنضم إلى صندوق التعويضات المزمع أنشاؤه، وتحريك المفاوضات من أجل تسوية مرضية"، والعجيب أن اللجنة استندت في القائمة التي أصدر ا على المعلومات التي تم جمعها من قبل لجنة التقصي الدولية في مدينة أرولسن بألمانيا، والتي كانت بدأت بأشراف الحلفاء. وفي عام١٩٥٥م تم وضعها تحت أشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتم نشر المعلومات الشاملة التي جمعتها لجنة التقصي عن نظام الرايخ الثالث لمعسكرات العمال لأول مرة عام١٩٤٩م، وتعد هذه المادة أهم مصدر للمواد الأرشيفية

[١]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٣-٤٢٥.
[٢]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٢٥-٤٢٦.
[٣]- تشومسكي، نعوم، ٥٠١سنة الغزو مستمر، مرجع سابق، ص٣٤٥.

عن معسكرات العمالة النازية التي تم تفكيكها قبل الحرب[١]. وفعلا تم لهم ما أرادوا فقد وافقت الحكومة الألمانية على أنشاء صندوق لقطاع الطاقة لتعويض الضحايا، وأنضم إلى الصندوق عدد من الشركات الألمانية، ولكن السؤال الذي يرد هنا هو: ألا يستحق ضحايا الانتهاكات والتعسفات الآخرين مثل هذا الصندوق؟!!.

المطلب الثالث: معيار الطاعة والولاء.

يعتبر معيار الطاعة والولاء من أهم المعايير التي تستخدمها دول التمركز الغربي، في تقييمها لدول الأطراف، ولذا فإن الدولة التي تمتثل لإملاء ا يغتفر لها ما لا يغتفر لغيرها، ومن تخرج عن ذلك المعيار فإ ا تصبح عدوا، وتجند ضدها مكنة الإعلام الضخمة، لتشويه تلك الدولة، وبيان خطور ا على الأمن والسلم الدوليين، حيث يتم استخدام الإعلام الدعائي التقني لتصوير هؤلاء المتمردون على"أ م من العناصر المتمردة، والكسولة والكافرة، وهم من العالم الذين يرفضون حق الدول المتنورة في اللجوء إلى العنف والإرهاب، متى، وحيثما، وكلما اعتقدوا أنه عادل، ومتجاهلة القواعد الدولية القديمة المعيقة، وأتباع النظريات الحديثة للعدل، والتي تفصلها لكل مناسبة"[٢]، والأمثلة على ذلك كثيرة(تروجيلو، موبوتو، ماركوس، روفاهير، نوريغا) فالجرائم التي ارتكبها هؤلاء ليست كبيرة، ولكنها تتعلق بعصيان أوامر السيد، والتمرد عليه، وكذا الحال بالنسبة لصدام حسين[٣]، ومن هنا جاء مصطلح الدول المارقة، فكل دولة تخالف الرؤية الإستراتيجية الغربية، أو لا تمتثل امتثالا كاملا للإملاءات الغربية، فإ ا تصنف ضمن ذلك المحور، وهذه قاعدة مطردة، فالعراق وليبيا سابقا، وسوريا، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية حاليا، أصبحت من الدول المارقة لأ ا لم تمتثل امتثالا كاملا لما يريده الغرب، بينما كولومبيا والتي تعتبر ثالث دولة في العالم بعدد المهجرين من بيو م، ويتم فيها انتهاكات خطيرة جدا لحقوق الإنسان، وبمؤازرة من الحكومة الديمقراطية الأولى في العالم، يقوم الرئيس كلينتون بالترحيب ا كدولة ديمقراطية رائدة، ويشاركه في ذلك عدد من القادة الأمريكيين، والمعلقين السياسيين[٤]، ولذا تم ابتكار مسار الصراع بين الخير-الذي تمثله أمريكا-والشر الذي يمثله من يخالفها، وهو ما أطلقه بوش على الدول التي تخالفه، والتي عبر عنها بمحور الشر، في خطابه عن حال الاتحاد عام٢٠٠٢م[٥]، ولذا يجب أن لا نستغرب عندما يستيقظ ذلك الحس الإنساني الرفيع لدى بوش-الابن- فيقول: ل ـ -بوب وودوارد-من صحيفة الواشنطن بوست"إنه يمقت كيم يونج إل ديكتاتور كوريا الشمالية، لأنه يجوع شعبه، ويفرق الأسر، ويعذب المعارضين"[٦]، هذه الرأفة والحنان اللذين حلا بقلب بوش لم يكن سببهما حرص بوش على الشعب الكوري، ورفاهه، أو على الأسرى والمعارضين، وإنما لأن كوريا لم تنصع انصياعا كاملا للإملاءات الغربية، ولذا تجده يلتقي برؤساء دول-كما يقول جونسون-بأن"سجلات حقوق الإنسان لديها ميئوس منها"[٧]، ومنها: أوزبكستان[١]، وقرغيزستان،

---

[١]-دورية قراءات الصادرة عن المجموعة الإعلامية الدولية،السنة الرابعة،العدد الثاني،ذو القعدة١٤٢٠هـ،ص٢٠،وأحالت على وكالة الأنباء الأمريكية بالتاريخ أعلاه.

[٢]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية، مرجع سابق، ص١٢.

[٣]- تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية ، مرجع سابق، ص٨.

[٤]-تشومسكي، نعوم،الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية،مرجع سابق،ص٩٣،وما قبلها فيها ذكر مطول للانتهاكات الممنهجة لحقوق،الإنسان وقتل المدافعين عنها.

[٥]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٩٧.

[٦]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

[٧]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

وكازاخستان، وتركمانستان، حيث يلتقيهم في المكتب البيضاوي، دون أن تكون لديه تلك المشاعر التي يحس ا تجاه الرئيس الكوري، وعندما يزورهم وزير دفاعه رامسفيلد، ورئيس قيادته المركزية الوسطى تومي فرانكس[٢]، فإ م لا يشعرون تجاههم بما يشعرون به تجاه الرئيس الكوري، بالرغم من ذلك السجل السيئ فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والسبب في ذلك المقت والحب ليس حقوق الإنسان كما يدعي بوش، ولكنه الإذعان المطلق بالطاعة والولاء، وهذا المعيار هو الذي يعطيهم الحق المطلق في إسقاط أي حكومة لا تخضع لإملاءا م، وهو ما عبر عنه بوش صراحة ف خطاب له في الأكاديمية الحربية وست بوينت"إن لنا حقاً أحاديا في الإطاحة بأية حكومة في العالم، نرى فيها ديدا لأمننا.."[٣]، وبالرغم أن الرئيس بوش لم يسم أي بلد في خطابه، إلا أنه اتضح أن لديه قائمة للهجوم على ستين هدفا ممكنا، وكان هذا تصعيدا للبلاد الأربعة والأربعين التي كان ديك تشيني ميزها بصفتها بلدانا يجري دراسة أدراجها على قائمة هجماتنا بعد القضاء على إرهابيي القاعدة بأفغانستان، ومعيار الأمن هذا هو معيار الطاعة، والإذعان، بل إن الجيوش الغربية قد تتدخل للحفاظ على أولئك الموالين كما حدث في الغابون وساحل العاج والسنغال وتشاد، ضد تمرد السكان ومطالبتهم بتحقيق الديمقراطية[٤].

وكذا الحال مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فهو عندما كان مطيعا لأمريكا احتضنته واشنطن، وقلبته من زعيم إرهابي، وثائر أقرب إلى الهمجية-كما كانت تصوره وسائل الإعلام الأمريكية- إلى زعيم قومي، ومناضل وطني، وأخذت تبرز وجهه الإنساني، وتغنى بمآثره، ولباقته، حتى قالت عنها صحيفة بريطانية"إ ا ربما تفتحت بعد قرانه بسيدة مسيحية متحضرة"[٥]!!، ومنح جائزة نوبل للسلام، عندما كان في قائمة المطيعين، وقدم لهم في مفاوضات كامب ديفيد كل ما يريدون، ولكن عندما تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينها-باراك- ووضع حدا للمحادثات[٦]، فقد حرصوا أن يرسلوا رسائل لعرفات تبين له حجمه، ومن ذلك أ م تعمدوا إذلاله ليعرف م لته وقدره، وذلك عندما حضر حفلة استقبال في مركز(لنكولن) حيث ستعزف مقطوعات موسيقية غربية، وقام أحد مساعدي عمدة نيويورك(رودولف جولياني) بطرده من المركز[٧]، وأستقبل ذلك بكل رحابة صدر، ولكنه عندما حاول الخروج عن الخط الذي رسم له، تمت محاصرته في مقره، كما تم تصويره على أنه إرهابي كبير، وشبهوا استئناف التفاوض مع حكومته، بأنه ليس سوى"أشبه باعتماد مفاوضات مع أسامة بن لادن، أو مع الملا عمر، ولا تستطيع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحض، أو على الأقل تلح على إسرائيل لمتابعة التفاوض مع عرفات"[٨]، وهو ما أستثمره أرييل شارون لفرض معادلة أن"عرفات يعادل بن لادن، ومنظمة التحرير تعادل القاعدة"[٩]، والواحد منهما كالآخر، يجب سحقهما باسم الحرب الشاملة على الإرهاب،

---

[١]-والتي كان رئيسها يغلي خصومه السياسيين حتى الموت، وللمزيد حول ذلك، وحول طبيعة العلاقة بين واشنطن وكريموف أنظر: جريمي، سكاهل، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٣٣٤-٣٣٥.

[٢]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٢٦٣.

[٣]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٤٠.

[٤]- المنجرة، المهدي، الحرب الحضارية الأولى، مرجع سابق، ص٧٩.

[٥]-أورد ذلك:سلطان، د/ عبد الله عمر، في مقال له بعنوان"من أتفاق طابا إلى نقل السفارة"، مجلة البيان، العدد(٩٥)، رجب،١٤١٦هـ، ص٦٧.

[٦]- مير شايمر، جيمي، نقاش حول نفوذ أسرائيل، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٥٤.

[٧]- سلطان، د/ عبد الله عمر، في مقال له بعنوان"من أتفاق طابا إلى نقل السفارة"، مجلة البيان، العدد(٩٥)، رجب،١٤١٦هـ، ص٦٧

[٨]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٢٠٧.

[٩]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص٢٠٨، فرسون، سميح، جذور الحملة الصليبية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ضمن كتاب"استهداف العرب والمسلمين الحقوق المدنية في خطر"، مرجع سابق، ص٢٣٠.

وهو ما تم تتويجه باغتيال عرفات، ونفس المعيار ينطبق على حركة حماس، فهي قد فازت في انتخابات حرة ونزيهة، ولكن لأ ا لم تكن تسير على الخط الأمريكي، فقد مورست عليها كل الضغوط، وأنواع الحملات المُظهرة والمعلنة لتغيير مسارها، فقد أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارا يوم٢٠٠٥/١٢/١٦م بأغلبية(٣٩٧)أصوات مقابل(١٧)صوتا حذرت من أن مشاركة حماس أو الجماعات المدرجة على ما أسماه القرار بـ"اللائحة السوداء للمنظمات الإرهابية"بأ ا يمكن أن تدفع أمريكا إلى أعادة النظر في المساعدات المالية للفلسطينيين، وبعد قرار مجلس النواب بيوم واحد أصدر الإتحاد الأوروبي على لسان المنسق العام للمجموعة الأوروبية-خافير سولانا-قرارا مماثلا[1]، وبمجرد أن استلمت حماس السلطة قام مكتب التحكم بالأرصدة الأجنبية(أوفاك)التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، بتصنيفها على أ ا سلطة إرهابية، ونتج عن ذلك أن قاطعت كل المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة الحكومة الفلسطينية، التزاما بتلك العقوبات، وحتى البنك العربي الذي مقره عمان أغلق على غير المتوقع حساب الخزانة الموحد لتلك الحكومة التي كانت تقف على رئاستها حماس، تاركا الحكومة من دون حساب مصرفي، وذلك بعد أن قرر محققو وزارة الخزانة الأمريكية أن عمليات مصرفية تمت مع جماعات وسمت فيما بعد بأ ا منظمات إرهابية، ويواجه البنك الآن دعاوى قضائية بملايين الدولارات في المحاكم الفدرالية الأمريكية، بدعوى أن البنك نقل أموالا إلى حماس[2]، ومع ذلك افتعلت الآعيب عدة لتركيعها، أو إسقاط حكومتها ولكنها ولكنها ضلت صامدة، ولذلك فأهالي غزة يحاصرون، ويجوعون، ويرتكب بحقهم أسوأ حصار جماعي، وأشنع قصف في العصر الحديث، تحت سمع العالم وبصره، ولم تلتفت تلك الدول التي تدعي حماية الحرية، أو الدفاع عن حقوق الإنسان إلى معانا م، على اعتبار أ م إرهابيين وفق المنظور الغربي؟!!.

وعكس-ما حدث مع عرفات وسلطته-حدث مع القذافي وسلطته، فعندما كان يرفع شعار الممانعة، ويحاول التمنع من السير في الركاب الغربي، فإنه كان يمثل أحد الإرهابيين ودولته إحدى دول محور الشر، ولكن بعد ستة أيام من أخراج صدام من مخبئه، تخلى القذافي عن كل عنترياته، وأعلن دخوله بيت الطاعة الأمريكي، وأذعن لهم بكل ما يريدون وأصبحت ليبيا من الدول الصديقة، والتي تستحق أن نتعامل معها، وأن لا تكون دولة إرهابية، أو كما تقول رايس بأ ا أصبحت"نموذجا مهما فيما تضغط الدول حول العالم من أجل أحداث تغيير في مسلك حكومتي إيران وكوريا الشمالية"[3].

الشمالية"[3].

والمعيار في ذلك-غالبا-هو الاقتصاد، وإن كانت لا تخلو من الارتباط بمعايير أخرى مصلحية وأيدلوجية، ففي أواسط الثمانينات أُعلن النفير من أجل الديمقراطية، وكانت آراء جين كباتريك-وهي سفيرة سابقة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة-محورية في التوفيق بين التناقض الظاهر بين الدعم النشط لأنظمة غير ديمقراطية، مثل نظام ماركوس رئيس الفلبين، والجنرال بينوشيه رئيس تشيلي، وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية، في مقابل التصوير الشيطاني والقبيح لأنظمة كوبا

---

[1] -مقال بعنوان"فوز حماس في البلديات..أسقط قناع الديمقراطية الغربية الزائف"، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٢)٢٢-٢٨ذو القعدة١٤٢٦هـ، ص٥، وقارن ذلك بما لدى: تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٣٢٠-٣٢١.

[2] - سيلفرمان، أيريك، فوضى عقابية، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص١٠.

[3] -أنظر تفاصيل ذلك الخضوع والتسليم في تحقيق بعنوان"إعادة تأهيل القذافي"، مجلة النيوزويك العربية، العدد(٣١١)٣٠مايو٢٠٠٦م، ص١٢.

والإتحاد السوفيتي والصين، وكانت-كيراكباترك-لا ترى تناقضا في الموقفين، إذ ترى أنه"إذا ميزنا بين الحكم السلطوي والشمولي، فالأنظمة التسلطية-كتلك القائمة في الفلبين وتشيلي وجنوب أفريقيا-لم تكن ديمقراطية، وكثيرا ما كانت تضطهد شعو ا بقسوة وعنف، وكانت عادة فاسدة، ولكن لأ ا كانت تشارك في الإيمان الأمريكي بأنظمة الاقتصاد المفتوح، فقد كان سائغا لأمريكا أن تعمل معها، وفي الجانب الثاني، كانت الأنظمة الشمولية شريرة لأ ا كانت تتحكم في كل جزء من أجزاء مجتمعها ولا سيما في الاقتصاد الذي كان مغلقا أمام النشاط الفردي، والتدخل الأجنبي، ولو بدا لهم أن يرتبوا الحريات على سلم الأولويات لوضعوا في المقام الأول حريات الشركات الأمريكية التي تدر الأموال"[1].

ما تقدم كان إقصاء على مستوى الدول، وكذا الحال بالنسبة للأفراد فمن يكون مناوئا يوضع ضمن قوائم الإرهاب، كما هو الحال مع عدد من العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ الإمام/يوسف القرضاوي[2]، والشيخ/عبد ا يد الزنداني[3]، والباحث الإسلامي السويسري/طارق رمضان-حفيد الشيخ حسن البنا-ومنعه من الدخول الى الأراضي الأمريكية مؤخرا[4]، وغيرهم كثير من المناضلين الذين يحملون درجة من الممانعة للمشروع الحضاري الغربي، وبكل وسطية واعتدال، ومقابل ذلك تلميع واحتضان ودعم لمن يؤمن بالليبرالية الغربية ويناضل في الدعوة إليها والدفاع عنها.

المبحث الرابع : توظيف الحق الإنساني للاستعلاء الغربي.

كما سبق الإشارة أن الحق الإنساني يعتبر مشتركا أمميا يتم رفعه من قبل دول التمركز الغربي لخدمة مصالح خاصة، وأغراض آنية، وتعتبر الغاية تبرر الوسيلة للوصول إلى ذلك الهدف، حيث يتم ا ابتزاز المخالفين للوصول م إلى الإذعان، ومن لم يذعن فإن فزاعة حقوق الإنسان سترفع في وجهه، وستصدر له شهادات سوء السيرة والسلوك، وسيظهر على أنه أحد أكبر منتهكي حقوق الإنسان، ولذا فإن الكثير من الدول ترضخ بالخضوع لإملاءت دول التمركز الغربي، هذا من جهة، وقد تقدم الحديث عنه بشيء من التفصيل فيما تقدم من مباحث، ولكن ما لم يتم الحديث عنه هو توظيف العمل الإغاثي كحق أنساني، في خدمة أجندات غربية، بعيدة كل البعد عن العمل الإنساني إن لم يكن مضادة له، حتى أنه أصبح"الإسراف والإ ام في استخدام عبارة أنساني يؤدي إلى مفارقات عجيبة: إنسانية دولة، إنسانية حربية، غارة إنسانية...إذن كل ما يطلق عليه أنساني هو بالضرورة صدر عن طيبة متناهية، حتى أصبح الـ"إنساني"وسيلة ملتوية للعمليات السياسية- الدبلوماسية- الحربية وهو ما جعل الكاتب الفرنسي/ روني برومان يعبر عن ذلك في مقال له نشر في صحيفة الليبراسيون بعنوان"إنساني أو التسمية الحديثة للنذالة"، وكانت النتيجة من كل ذلك أن أصبح" سوء استخدام تلك الصفة-أنساني-في الصالح والطالح،

---

[1]- هيرتس، نورينا، السيطرة الصامتة-الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، مرجع سابق، ص٩٤.
[2]-أنظر حول تعرض الشيخ القرضاوي لبعض التشويه في خبر بعنوان"مواطن سويدي يرفع دعوى قضائية على الرابطة الإسلامية في أستكهولم بحجة استضافتها للقرضاوي، الذي هاجم الحركة الصهيونية"، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٨)، ١٢محرم١٤٢٧هـ، ص٢١.
[3]-أنظر في ذلك خبر بعنوان"الإصلاح يطالب برفع أسم الزنداني من قائمة الإرهاب"، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٨)، ١٢محرم١٤٢٧هـ، ص١٤.
[4]-أنظر خبر بعنوان"إدارة أوباما تؤيد منع طارق رمضان من دخول أمريكا"، مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٦)، ٩ربيع الآخر١٤٣٠هـ، ص٩.

يؤدي حتما إلى انعدام تام للمعنى-أو بالأحرى إلى معنى مضاد-في حين كان يجب عليه أن يخلق معنى"[1]. ومع انقلاب ذلك المفهوم لمصطلح أنساني تنقلب معه استخدامات ذلك المصطلح، فيتحول الفرد إلى مجرد حاجات أولية كالغذاء والرعاية والمأوى، فهو يغوص داخل كتلة نتعامل معها ونحركها ونشكلها ونغيرها ونخضعها للإحصاء. وهو ما ينتج عنه أن يتصور المنقذ الاحتياجات سلفا، ويضع نفسه في وضع معرفة وسلطة ونفوذ من خلال التبعية المادية والنفسية التي فرضها على الضحايا، ليقوم بالتحكم فيهم وإعادة تشكيلهم من خلال تلك التبعية، وذلك يتم على أكثر من صعيد، ولذلك نجد أن هذا العمل الإنساني لا يتجه إلا من الشمال إلى الجنوب ومن الغني إلى الفقير، وتقوم الدول الغربية بالتقنع بتلك الأقنعة ذات الشكل الإنساني لتنفيذ أجندا ا، ومن تلك الأقنعة ما تم تقسيمه في هذا المبحث من خلال مطالبه التالية:

المطلب الأول: التغطية على المخالف أو ابتزازه بموجب الحق الإنساني.

إن الحق الإنساني هو المشترك الأممي الذي يتم من خلاله تشويه المخالف وإقصاءه، أو تمجيده وإطراءه، وكل ذلك لتحقيق أجندات، يروج لها وتغرس بإسم ذلك الحق، ويوجد عشرات المنظمات التي تتبنى رؤية وأيدلوجية غربية مضادة لأوطا ا في كثير من الأحيان، وأحيانا تكون النفعية الصادرة من كلا الطرفين هي محور العلاقة بينهما، فتسعى تلك المنظمات لتحقيق مكاسب من خلال الإستقواء بالآخر الغربي، ويحرص ذلك الآخر على استغلال حاجة تلك المنظمات للدعم والمؤازرة لتمرير مفاهيمه ورؤاه وأفكاره وقيمه، ولذا قام الغرب بإنشاء عدد من منظمات ا تمع المدني[2]، للترويج لمصالحهم، والضغط على المخالف بإسم تلك الشعارات العريضة، والتي تصبح العلاقة فيها بين تلك المنظمات وممولها علاقة وصاية أكثر منها علاقة تمويل، إذ" تميل منظمات الوصاية تلك التي تدعمها الجهات المانحة إلى أن تتشابه في برامجها وقيادا ا ونظر ا الأيدلوجية إلى أن تكون أقرب إلى أولويات الجهات المانحة، منها إلى حاجات وأفضليات الجماهير.."[3]، ونتيجة لذلك فقد قفزت حصة الإعانات الأوروبية التي يجري تمريرها عبر المنظمات غير الحكومية من٤٧%-٦٧%، بين عامي١٩٩٠-١٩٩٤م وتعتبر المبالغ المخصصة لذلك هائلة[4]، وهي تربط بشروط لا بد أن تلتزم ا الجهات التي يعطى لها التمويل. وشروط التمويل التي تشترطها الجهات الممولة تعطينا فكرة عن قائمة المخرجات التي تقدمها تلك المنظمات، فتجد بعض الجهات المانحة تخصص أهداف تمويلها على مكافحة ختان الإناث، وتعطيها أولوية أسبق وأكبر من مكافحة العنوسة-مثلا-والتي تحتل أولوية كبرى-إذ يوجد في مصر فقط تسعة ملايين عانس-. كما تعطي جهات مانحة أخرى أولوية كبرى لقضية مشاركة المرأة في العمل السياسي، مع صرف النظر عن التركيز على قضية محو أمية النساء-إذ أن نحو٤٠%من النساء في مصر أميات-. كما تضخ الجهات المانحة الكثير من الأموال للدفاع المستميت عما يسمى حقوق

---

[1]-نقلا عن: سيمونو، كلود، الجانب الإنساني وثقافة الشك، ترجمة/ مرفت بكير، ضمن كتاب: ما الثقافة، مرجع سابق، ص٢٢٨.

[2]-هذا المصطلح-كما يذكر أسامة الدليل-لا وجود له في اللغات اللاتينية، ولا يُعلم من أخترعه في لغتنا العربية، وقد ذكر أن بناء ودعم تلك المنظمات هي جزء من نظرية الفوضى الخلاقة-التي وضعتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كونداليزا رايس-وأن نتائج تلك النظرية هي واحدة من أهداف الإستراتيجية الأمريكية التي أعتمدها الرئيس الأمريكي السابق-جورج بوش عام٢٠٠٢م، أنظر ذلك لدى: الدليل، أسامة، قطط أمريكا المدللة-بارونات المجتمع المدني يواجهون الإفلاس والاتهام بالعمالة، مجلة الأهرام العربي، العدد(٦٥٥)، ١٠-أكتوبر/تشرين أول، ٢٠٠٩م، ص٣٦.

[3]-أوتاوى، مارينا، الحركات الاجتماعية وإضفاء الطابع الاحترافي على الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا، ضمن كتاب: المعونة الأجنبية لنشر الديمقراطية-هل هي تمويل لنشر الفضيلة؟، ترجمة:د/محمود بكر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ،ص٨٣-٨٤، وفيه توثيق للاستغلالات المصلحية لتلك الإعانات.

[4]-أجيتون، كريستوف، العالم لنا-العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها، ترجمة/ طارق كامل، دار ميريت، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص١٨٦.

الأقليات، في الوقت الذي تعاني فيه الأقلية والأكثرية من نفس الانتهاكات. كما أن التمويل لما يسمى بحقوق الأقليات يشمل كل شذوذ جنسي أو ديني، ويدخل ضمن ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الشواذ جنسيا، وما يتعلق بحماية حقوق البهائيين[1]. وقد ذكرت الباحثة المصرية/ سناء المصري في كتاب لها بعنوان"تمويل وتطبيع-قصة المنظمات غير الحكومية" والذي جاء بمثابة صيحة الإنذار للتسربات التي تتم عبر ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية، وهي التي يطلق عليها أيضا الجمعيات الأهلية، وقد كتبت عنه/فاطمة حلمي مقالا في مجلة سطور، أشارت فيه إلى التواطؤ الذي يتم بين المثقفين والمؤسسات والجمعيات حيث يتقاضون رواتب خرافية، وقد أوردت نموذجا على ذلك ميزانية"حملة الختان" التي قام ا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والتي كلفت(٢٠)ألف دولار، وأسفرت عن كتاب لم يسمع به أحد خارج المركز، ثم ذكرت أن جل أصحاب تلك الجمعيات هم من المعارضة، وقد تركتهم الدولة ينعموا بجمعيا م التي يناقشون فيها أحوال الفقراء في الفنادق الخمس نجوم، كما أن هناك قانونا يجعل هذه المنح تأتي عبر أجهزة الدولة-وزارتي الخارجية والشئون الاجتماعية- وهنا نجد أن بعض أصحاب الجمعيات فضل الاحتفاظ بعلاقات جيدة بالدولة ليستفيد من المنح الدولية التي تأتي بإسم أجهزة الدولة ووزارا ا، ومن هذه المنح المعونة الأمريكية، والمعونة الكندية. كما نجد أن بعض أصحاب الجمعيات حاولوا الإفلات من أية رقابه برفع شعارات(شركة مدنية غير هادفة للربح)كما تحايل البعض بتلقي الأموال بأسمائهم الشخصية، وهكذا نرى أن الدولة تركت النشطاء ينخرطون في سباق تكوين الجمعيات، ويسقطون في شباك العلاقات الدولية واستجلاب المال الأجنبي، ويغرقون في وهم العمل العام.."[2]. وللتناغم مع ذلك فإنه يوجد لوبيات وتكتلات ومنظمات خارجية متخصصة في إنشاء ودعم الأجندات التي تتوافق مع توجهها وأيدلوجيتها، ومن تلك المنظمات منظمة"فريدوم ووتش"، والتي كانت ممولة من الملياردير اليهودي شيلدون آديلسون، وكان من دأ ا انتقاد النظم الحاكمة في الشرق الأوسط، بدعوى أ ا حكومات غير ديمقراطية[3]، ولتوظيف ذلك في خانة الابتزاز السياسي متى ما أرادوا ذلك، والنتيجة-كما يرى تشومسكي-أنه"كلما كان تأثير الغرب أقل، كان التقدم على صعيد الديمقراطية أكبر"[4]، ومن الأمثلة على ذلك الدعم والتمويل الخارجي ما حظي به مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، ورئيسه الدكتور/ سعد الدين إبراهيم[5]، والذي حكم عليه بالسجن سبع سنوات من قبل القضاء المصري، لا امه بالعمل ضد مصالح مصر لصالح جهات خارجية، فكان نتيجة ذلك أن تم تنظيم حملة هجوم أعلامي على أوضاع حقوق الإنسان، وحرية التعبير في مصر، وعلى أثر ذلك قامت حكومة بوش-الابن-بربط المساعدات المالية بحقوق الإنسان، وكان من ثمار ذلك أن تم ابتزاز مصر بوقف مساعدات بقيمة١٥٠مليون دولار على قضايا خلافية[6]، ومن ذلك التشويه للمخالف أن وكالة رويترز للأنباء

---

[1]-الدليل،أسامة، قطط أمريكا المدللة-بارونات المجتمع المدني يواجهون الإفلاس والاتهام بالعمالة مجلة الأهرام العربي،العدد(٦٥٥)،١٠أكتوبر/تشرين أول،٢٠٠٩م، ص٣٦.

[2]-المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٤٧٠(الحاشية رقم-١٩-من الفصل الحادي والعشرون).

[3]-خبر بعنوان"فريدوم ووتش-الداعية لنشر الديمقراطية في العالم تغلق أبوابها"، صحيفة الوطن السعودية، العدد(٢٩٩٧)بتاريخ١٤٢٩/١٢/١٥هـ، ص٤،١، وقد ورد في الخبر أنها أغلقت أبوابها كنتيجة من نتائج الأزمة المالية العالمية.

[4]- تشومسكي، نعوم، نزاع الشرق الأوسط وقضايا أخرى، مرجع سابق، ص٧١.

[5]-أنظر في تحليل فكر المدرسة التي ينتمي لها الدكتور/سعد الدين إبراهيم،وبيان منهجيتها في الإستقواء بالخارج على الداخل،لدى الدكتور/جلال أمين،عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٥٩-٧١، وقارن ذلك بما لدى: المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٠-١٥٧، وقد ذكر فيه نماذج من تماهي الدكتور/ سعد الدين-ومركزه الذي أنشأه بإسم"مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية" مع الرؤية الغربية، وما نظمه لتسويقها من مؤتمرات، وما كتبه لتمجيدها من أبحاث.

[6]-الرشدان، عبد الفتاح، استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية، ضمن التقرير الأرتيادي السنوي الذي تصدره مجلة البيان، عام١٤٢٤هـ، ص٢٩٥.

نشرت خبرا مفاده أن الوكالة الأمريكية للتنمية لم تجد من تسلمه مهمة القيام بمشاريعها، وتلميع صورة أمريكا في الأراضي الفلسطينية إلا أبني الرئيس/ محمود عباس-طارق وياسر-وعندما نشرت حماس بيانا تطالب فيه بالتحقيق مع نجلي الرئيس للاشتباه بتورطهما في قضايا فساد مالي وأداري تتعلق بتلك الصفقات، انبرت الوكالة الأمريكية للتنمية، ووكالة رويترز، ومحامي أبناء الرئيس للدفاع عن شفافية تلك الصفقات"وأن العوامل الأسرية لم تكن ضمن العوامل التي أخذت في الاعتبار"، وأن أبني الرئيس منيا بخسائر في أعمالهما التجارية بعد تولي والدهما الرئاسة، وأن حماس وقيامها بتلميحا ا بمحاباة أبني الرئيس في تلك الصفقات يعتبر أمرا غير أخلاقي، وهدد محامي أبني الرئيس بمقاضاة كل من يحاول التشهير بالنجلين الكريمين!![1]، وأنقلب ذلك الخبر إلى سلاح يوجه الا ام من خلاله لحماس، وأن يكون سببا في درجة من التشنيع عليها بسبب اعتدائها على حق أبني الرئيس في استثمار أموالهما الخاصة، وبطرق مشروعة وشفافة!!.

ومن تلك التغطية على المخالف وابتزازه بموجب الحق الإنساني ما حدث مع كوبا، فمنذ قيام الثورة الكوبية في عام١٩٥٩م ولغاية اليوم شهدت أمريكا اللاتينية استعراضات رهيبة من انتهاكات حقوق الإنسان، كالتعذيب المنهجي، ومواكب المختطفين، وا ازر الجماعية بحق الفلاحين والطلاب وغيره من ا موعات، والإعدامات بأعصاب باردة. وكان أعتى مرتكبي هذه الجرائم طوال هذه الفترة أو جزء منها هم من العسكريين أو أعضاء المليشيات الملتحقة م، وهم في كل الأحوال ممن قامت أمريكا وحلفاؤها بدعمهم، وتدريبهم، وتشجيعهم على ارتكاب تلك الفظاعات، كما في السلفادور وغواتيمالا والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والبيرو والمكسيك والأورغواي وهاييتي وهندوراس،وكل هذه الانتهاكات لم يتمكن ألد أعداء كاسترو أن يتهموه ا، بل إن الرئيس كلينتون شهد بأن التعليم والطبابة-واللذان يكفلهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية-مؤمنان بشكل أفضل مما هي عليه في سائر البلدان الأخرى، وخلال أربعين سنة من عمر الثورة الكوبية كانت كوبا صاحبة السجل الأنقى في مجال حقوق الإنسان بين كل دول أمريكا اللاتينية، ولكن مع ذلك كله ولكو ا لم تكن من الدول التي تنصاع لإملاءت أمريكا أصبحت "كوبا هي الدولة الغير ديمقراطية الوحيدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية"، وأصبحت هذه اللازمة من اللوازم التي تداول على طرحها الرؤساء الأمريكيين، ومن بعدهم وسائل الإعلام ببغائية متناهية[2]، وتم تصويرهم-أي الكوبيين-على أ م الخنجر المصوب أبدا نحو قلب أمريكا الجماعي، ونتيجة لذلك ودفاعا عن حقوق الإنسان الكوبي أُستخدم في حقه كل أنواع الحرب البيولوجية والاقتصادية والزراعية وغيرها من قبل حامية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأولى في العالم!![3]، ومن أجل ذلك صوتت أمريكا منفردة وعلى مدى عقد كامل تقريبا-من عام١٩٩٢-١٩٩٩م-بـ (لا) ضد إ اء العقوبات الاقتصادية الأمريكية على كوبا[4]، كما قامت الولايات المتحدة بدفع ربع مليون دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، بواسطة هيئة التبرع الوطني من اجل الديمقراطية-التي سبق الإشارة إليها-على جمعية ميامي المتطرفة والمناهضة لكاسترو-المؤسسة

---

[1]-خبر بعنوان"حماس تستغل تقريرا صحافيا لتوجيه اتهامات بالفساد لعباس وولديه-ونجلا الرئيس يهددان بمقاضاة أية جهة تشهر بهما بسبب أعمالهما"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد(١١١٠٦)في٢٥/٤/٢٠٠٩م، ص٩.
[2]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٢٠ـ٤.
[3]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٢١٣-٢٢٠.
[4]-أنظر في تلك القرارات وأرقامها وتواريخها لدى: بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٧٠.

الوطنية الكوبية الأمريكية-والتي قامت بدورها بتمويل نشاطات لويس بوزادا-أحد أقسى وأعتى الإرهابيين في الزمن المعاصر-الذي تورط في حادثة تفجير طائرة ركاب كوبية عام١٩٧٦م، نجم عنها مصرع٧٣شخصا، إضافة إلى ضلوعه في سلسلة من التفجيرات استهدفت عدد من الفنادق في هافانا عام١٩٩٧م، وكل ذلك من أجل نشر حقوق الإنسان!![١].

المطلب الثاني: توظيف الحق الإنساني لخدمة الأجندة الغربية.

لعل من أخطر وأحقر وسائل النفعية الغربية فيما يتعلق بالحق الإنساني هو توظيف العمل الإغاثي الإنساني توظيفا جعله رهينة للإستراتيجية الدولية الغربية، توظفه في خدمة تلك المصالح، وهذا ما طالب به وزير الخارجية الأمريكي السابق-كولن باول-عندما خاطب منظمات أمريكية غير حكومية في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠١م خلال عملية "الحرية الدائمة" في أفغانستان بقوله"بينما أتحدث أليكم الآن فإنني على يقين بأن منظمات أمريكية غير حكومية، ومثلما فعل دبلوماسيينا وضباطنا، قد توجهت إلى هناك لتقديم خدما ا وتضحيتها على الخطوط الأمامية لجبهة الحرية..وإنني بكل جدية أؤكد لكم أننا نرتبط بأفضل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية التي تمثل قوة مضافة لقواتنا وجزءا مهما من فرقنا القتالية..ونحن جميعا ملتزمون بالهدف الفريد نفسه المتمثل في مد يد العون للجنس البشري، لكل ذي حاجة في هذا العالم من رجال ونساء، ولكل جائع ولكل من فقد الأمل، لنساعد كلاً منهم أن يملأ معدته، ويبني سقفا فوق رأسه، ويعلم أولاده، ويمتلك الأمل، ولنمنحه القدرة على أن يحلم بمستقبل أكثر إشراقا، وكما سعينا تماما لنجعل المستقبل أكثر إشراقا للأمريكيين"[٢]، وهكذا جاءت الرسالة واضحة لتلك المنظمات نحن نتشاطر القيم والأهداف ذا ا، فلنوحد قوانا أذن، وهذا ما تم عقب تلك الدعوة إلى الالتحاق بالمعسكر المتحضر، حيث تم إنشاء ما سمي بـ"مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية"(orha)بإشراف مباشر من البنتاجون، وكل ما على المنظمات غير الحكومية تقديم نفسها إليه ليتسنى تقديمها خدما ا للشعوب المحررة!!، وهكذا ارتضت لنفسها تلك المنظمات الإنسانية أن تختزل دورها إلى"مقاول ثانوي" لا أكثر، يعمل لصالح طرف من أطراف الحرب، ليس هذا وحسب بل إن"القوات الأمريكية الخاصة صاروا يؤدون المهام الموكلة إليهم بملابس مدنية، على أساس أ م متطوعون إنسانيون في أفغانستان..."[٣]، وذلك للتغطية على أنشطتهم، ولإيهام المدنيين بأ م إنما قدموا لخدمتهم، وذلك القناع الإنساني هو نفسه الذي كانوا يتدثرون به خلال القصف الجوي، فقد كانوا يقومون بالقصف، وفي نفس الوقت يقومون بإلقاء حصص أغاثية فردية من ارتفاعات عالية، ومنشورات تطلب من الأفغان عدم مغادرة مواقعهم"أبقوا حيث أنتم ونحن سنطعمكم"، وعلى حد تعبير الرئيس بوش-في خطابه الرئيس إلى الأمة٧تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠١م- فإنما هي مسألة دعوة"الشعب الأفغاني المضطهد...للتعرف على كرم أمريكا وحلفائها. ونحن في الوقت الذي نضرب فيه أهدافا عسكرية سنلقي من الجو الغذاء والدواء والمؤن الأخرى للجياع المعذبين من رجال أفغانستان ونسائها وأطفالها"، وهذا الحنان المغدق تزامن معه قصف ممنهج لمخازن الأغذية، والتي حدد ا اللجنة الدولية للصليب الأحمر-لكي يتم تفادي قصفها-ولكنها

---

[١]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٣٤٤.

[٢]-بروماني، روني، و:سالينو، بيير، العراق: البحث عن أزمة إنسانية، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٦٥.

[٣]-كالاس، فرانسوا، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥.

قُصفت مرتين قبل الشروع في توزيع الأغذية بوقت قصير، ومن الكارثي أن سلاح الجو ألقى في شهر واحد من الأغذية ما يكفي لإطعام قرابة مليون أفغاني، وليوم واحد، ولكن العديد من هذه الطرود الغذائية كان يلقى فوق حقول الألغام، كما أن مظهر تلك العبوات الغذائية كان مموها بحيث تشبه في مظهرها ولو ا شكل القنابل المتشظية التي كانت قد ألقيت في نفس الوقت، مما تسبب في وقوع عدد من الضحايا، فتأمل هذه الإنسانية الغربية[1]!!، والتي طالب من أجل تعميمها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أن تنظم المنظمات الإنسانية إلى القوات الغربية لتشكيل ما أسماه بـ"التحالف الإنساني العسكري"، ولم يكن وزير الخارجية الأمريكي بأقل صراحة عندما طالب المنظمات الإنسانية غير الحكومية بنقل رسالة عن القيم الأمريكية إلى سائر العالم، معتبرا أن هذه المنظمات"قوة مضافة لنا، وعنصرا مهما من عناصر فرقنا القتالية"[2]، ومن ذلك الاستنفاع بالعمل الإغاثي الإنساني أنه في خضم ا اعة التي ضربت كوريا الشمالية-والتي تعد من الدول المارقة-تم تقديم دعم إغاثي ضخم، ولكنه بغطاء إنساني، ولم يكن يصل لمستحقيه الفعليين، وعندما قام جان زيغلر-مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الغذاء- بالإلماح في أحد تقاريره إلى أن المعونات الغذائية التي أرسلت إلى كوريا الشمالية لم تصل إلى الشرائح السكانية المحددة لها، طالبت كاثرين بيرتيني-المدير التنفيذي السابق لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة-بشطب تلك الفقرة من التقرير، في رسالة بعثت ا إلى زيغلر، وأعربت عن قلقها من أن"هذه المعلومات المغلوطة ستقوض الإرادة السياسية للحكومات المانحة، فهي تعد ركيزة أساسية من ركائز عملية أطعام ما يزيد على ثمانية ملايين جائع من النساء والأطفال والرجال في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية"، والحقيقة أن الإرادة السياسية لتلك الحكومات-المانحة-ليست مهددة بالا يار لأن الهدف الأساسي الذي يقف وراء المعونات الغذائية القادمة من أكبر ثلاث دول مانحة-الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية-ليس التخفيف من حدة معاناة الكوريين الشماليين وآلامهم، وإنما هو إحراز تقدم على مسار القضايا السياسية المتعلقة بكوريا الشمالية. ومن هنا فقد أضحت المعونات الغذائية مرهونة بأجندة سياسية وليست إنسانية، حيث وظفت الحكومات المانحة المعونات الغذائية الإنسانية كأحد مكونات ما سمي بـ"إستراتيجية الهبوط الآمن"، بالنسبة للدول الغربية، وما أسمته كوريا الجنوبية بـ"إستراتيجية أشعة الشمس"[3].

ويعتبر قانون حرب السودان الذي أجازه الكونجرس الأمريكي في سبيل تطويع السودان أو تقسيمه، نموذجا صارخا على ذلك التوظيف للعمل الإغاثي في سبيل العمل الكنسي، فاللافت في ذلك القانون هو كثرة البنود المخصصة لمنظمات الإغاثة التنصيرية وأنشطتها، والذي كان وراء هذا القانون هو السناتور"بل فرست"وهو ذو صلة بمجموعات الضغط الكنسية، وخاصة منظمة سامرتان بيرس العاملة في جنوب السودان، ومن المؤلم في ذلك ممارسة الدجل الإعلامي للحصول على دعم

---

[1]-وهذه الإنسانية هي التي مارسها الغرب في البوسنة والهرسك إذ قام بإسقاط أطعمة وأدوية فاسدة انتهت مدة صلاحيتها، وهو ما تسبب في إلى إصابة المرضى والجرحى من أولئك المنكوبين بمضاعفات خطرة، لتخلص من تلك النفايات وممن يأكلها، أما الأغذية السليمة والتي كانت توزع عن طريق الأمم المتحدة فقد ذكر الجنرال النمساوي/ جويتر جرندل في تقريره الذي أعده للأمم المتحدة أن جنود القوات الدولية قاموا باستغلال مجاعة البوسنيون ومارسوا من خلالها الإتجار في السوق السوداء، كما ذكر/يحيى غانم مراسل صحيفة الأهرام في سراييفو أنه شاهد بنفسه قيام الكتيبتين الفرنسية والأوكرانية وهما تقومان ببيع الطعام والوقود الخاص بالأمم المتحدة لمواطني سراييفو مقابل السلاسل الذهبية أو آلاف الماركات الألمانية، ونتج عن ذلك أن أصبح كثير من جنود القوات الدولية من كبار الأثرياء بسبب هذه الجرائم، أنظر ذلك لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص٣٠٥.

[2]-كالاس، فرانسوا، أفغانستان من الملالي المقاتلين إلى الصليبيين، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

[3]-فيونا، تيري، كوريا الشمالية: تغذية الاستبداد، منظمة أطباء بلا حدود، تحرير: ويسمان، فابريس، في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥، وفيه تفاصيل كثيرة لتغذية السياسي بقناع أنساني، وكيفية توظيفه لخدمة تلك الإستراتيجيتين، ومقايضة السياسي بالإنساني.

المواطنين الأمريكيين حيث كشفت شبكة(c.p.s) الأمريكية عن المسرحيات التي سميت بعملية تحرير الرقيق في جنوب السودان، والتي ظلت مادة خصبة للدعاية من قبل المنظمات الكنسية، حيث صنع فلم دعائي كان الرقيق المزعوم فيه لم يكن سوى أطفال الحي، أما التجار المتنكرون في زي عربي فهم جنود من قوات التمرد الجنوبية، وتحظى تلك المنظمات بدعم من مركز كارتر في أطلانطا وبدعم من كنيسته، حيث لعب دورا مهما في إقناع الحكومة الأمريكية ومؤسسات عالمية أخرى لتنفيذ مساعدا م للجنوب عن طريق الكنيسة، بالإضافة إلى ما يقوم به من حشد رئيس أساقفة كانتربري من حشد الدعم للمتمردين، وزياراته المتكررة لمواقعهم، بدون علم الحكومة، والتي نتج عنها أن تم طرد السفير البريطاني من الخرطوم في عام١٩٩٤م لدوره في ذلك[١]، وهو ما أُعتبر إهانة لكل دول التمركز الغربي، ولازال يعيش السودان تبعا ا إلى اليوم، بل إن الدعم اللوجستي كان يقدم بواسطة طائرات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر للمتمردين[٢]، والذين لهم ثُلث مطار الخرطوم، ولهم بوابة خاصة م ولا يدرى ما يدخلون منها، ولا ما يخرجون عبرها[٣]، وتدعيما لتلك الجهود الكنسية فقد أطلقت الأمم المتحدة ووكالا ا المتخصصة قامت بإطلاق برنامج شريان الحياة، وتضامن مع هذا البرنامج أكثر من أربعين منظمة غير حكومية، ولكن مما حرف البرنامج عن مقصده، توقيع البرنامج في عام١٩٩٥م اتفاقا مع الجيش الشعبي لتحرير السوداني أعترف بمقتضاه رسميا بالجناح الإنساني للحركة-أي الجمعية السودانية للإغاثة والتأهيل- وهو ما شكلت معه المعونات الإنسانية أداة أكثر نفعا للجيش الشعبي لتحرير السودان، وقواته المتمردة، والنخب المحلية المتعاطفة معه، من خلال الدعم المباشر بتلك المعونات، والتمويل المادي-خلافا لمبدأ الحياد-بالإضافة إلى التظاهر بالقيام بغارات وهمية تدفع عمال الإغاثة إلى أخلاء مناطقهم، ليتم بعد ذلك ب المخزونات الغذائية، أو تضخيم أعداد السكان، ممن هم بحاجة إلى العون، أو إساءة استغلال المعونات بشكل منظم قبل توزيعها، أو أجبار السكان المدنيين على نقل حصصهم التي حصلوا عليها توا إلى مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية السودانية للإغاثة والتأهيل ترغم منظمات الإغاثة على التنازل لها عن جزء من مخصصا ا المالية، بل إ ا أضفت طابعا رسميا على ذلك من خلال إبرام مذكرة تفاهم رسمية، ومن مهام تلك الجمعية أ ا تنتقي المنظمات غير الحكومية تبعا لالتزامها بسياسة الجمعية، ولا تترد عن طرد تلك التي تنتقد أداء عملها، ومن ذلك أنه في عام١٩٩٨م،قامت الجمعية السودانية للإغاثة- بطرد منظمة تدعى"منظمة العمل ضد ا اعة"غير الحكومية، بدعوى تورطها في عمليات تجسس، لا لشيء إلا لأ ا تساءلت عن سبب عدم تراجع معدلات سوء التغذية في معسكرات النازحين في لابون، ووافق برنامج شريان الحياة التابع للأمم المتحدة على ذلك دون أدنى اعتراض، كما انه يرغم تلك الجمعيات على تنفيذ عمليا ا الإغاثية بالقرب من قواعد قوات الجيش، وفي حال تعرضها لقصف فإنه يلزمها بإصدار بيانات شجب لتلك الضربات الجوية على تجمعات السكان، ولكنها تتجاهل قيام قادة الجيش بتجميع المدنيين عمدا حول منشأته ومرافقه العسكرية[٤]، وفي الجملة فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان يستخدم المنظمات الإغاثية الإنسانية وسيلة لبسط

---

[١]-يوسف، عبد الحي، حول التدخل الأجنبي في دار فور، مجلة البيان، العدد(٢٤٤)، ربيع الآخر١٤٢٧هـ، ص١٠٠.

[٢]-ندوة طوفان التنصير يهدد هوية السودان، مجلة البيان، عدد(١٩٢)شعبان١٤٢٤هـ، ص٤٢-٤٤.

[٣]- يوسف، عبد الحي، حول التدخل الأجنبي في دار فور، مجلة البيان، العدد(٢٤٤)، ربيع الآخر١٤٢٧هـ، ص١٠٠-١٠١.

[٤]-للمزيد من التفاصيل أنظر:لافيرن،مارك، السودان:من يستفيد من المساعدات الإنسانية؟،ضمن كتاب:في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، ص١٣٥.

سيطرته على السكان المحليين، ولحماية مواقعه الإستراتيجية، وبتواطوء ودعم غربي، إذ أتضح للغرب أن التحرك تحت غطاء أنساني يعد وسيلة قليلة الكلفة لتحقيق أغراضهم ومآر م، ويمكننا القول أن توظيف العمل الإغاثي الإنساني كورقة مساومة في بلد يضربه الفقر وا اعة والمرض فهو أمر جدير بالاستنكار، وبخاصة عندما تلجأ حكومات-من تسمي نفسها-العالم الحر إلى استغلال صور المدنيين الجياع لتبرير تقديم العون، دون أن تفعل شيئا يضمن حصول هولا الجياع على هذا العون، وتصب تلك المعونات في مصلحة أطراف تتحمل مسؤولية كبيرة عن معانات أولئك البشر. وفي مقابل كل ذلك التمكين للنصرانية نجد المحاربة والعداء لكل جهدا أنساني إسلامي، ومن ذلك حرمان الهيئات الإغاثية الإسلامية-فقط-والتي تعمل في البوسنة من السفر على طائرات الأمم المتحدة، من وإلى البوسنة والهرسك، بينما ترك الباب مفتوحا لاستخدام هذه الطائرات للهيئات الإغاثية الأخرى[1]، ويندرج ضمن ذلك ما صرح به السفير الأمريكي في باكستان-خلال الزلزال الذي ضرب باكستان في عام٢٠٠٥م-"بأنه يعتبر نشاط المنظمات الإنسانية في المناطق التي ضر ا الزلزال في باكستان أمر يبعث على القلق وعدم الاطمئنان.."[2]، بينما يعتبر وجود قوافل الإغاثة التنصيرية مما يبعث على السرور والارتياح!!. وهذا ما يحدث في الجزائر إذ غز ا جحافل المنظمات الكنسية والتنصيرية، وذلك بإسم الإغاثة والعمل الإنساني، تم بناء ما يزيد على١٥كنيسة في تيزي وزو، بلغ عدد مرتاديها نتيجة تلك الحملات التنصيرية نحو٣٠%من سكان تلك المنطقة التي لا تبعد عن العاصمة سوى٩٨كم، وحسب تقرير الأديان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية فإن فئة غير المسلمين في الجزائر بلغت نصف مليون شخص، يرتادون ثلاثمائة كنيسة أغلبها في منطقة القبائل!![3]، وتم الدخول تحت ذلك الغطاء إلى أفغانستان والعراق بعد غزوهما وكل ذلك يتم بإسم حقوق الإنسان، التي لم يترك ذلك الغزو حقا من الحقوق الإنسانية بشتى فروعها وأشكالها إلا وأنتهكه، ومع ذلك حرص الإعلام الغربي وذيوله من أجهزة الإعلام الشرقية على أن يعرض صفحا عن الوقوف عند تلك الكوارث التي أُرتكبت، وترتكب بإسم الحق الإنساني والدفاع عنه، وهذا ما خلق ويخلق مأزقا حضاريا كبيرا، جعل الغايات تبرر الوسائل، وفي بعض الأحيان قد يستغل الصليب الأحمر هو المنظمة الدولية الإغاثية الأولى التي تمارس تلك الأنشطة بغطاء دولي، وفي شعارها الذي تحمله دلالات عدة، إذ أنه يحمل بعدا عقديا لا يمكن تجاهله، وهو ما تحرص تلك المنظمة الدولية على التدثر بالدثار الإنساني لممارسة نشاطا ا التبشيرية، وفي بعض الأحيان يمارس من خلالها ما يسميه بوب غلدوف بـ"تشويه الكرم الإنساني"[4]، والذي من خلاله تستغفلنا المنظمات الإنسانية، فتصبح لا إنسانية في تعاملها مع البشر، وكم كان مفهوم الدعم والمساعدة والمعونة التي يعلن عنها كاذبا.

ومن صور توظيف العمل التطوعي لتجنيد المتطوعين للعمل في خدمة الأجندات التي تتبناها الدول الغربية، أن أعمال أغاثة تطوعية، وبعد أن يتم تجنيد عدد من المتطوعين يصبح من قام منهم بتسجيل اسمه في "جهاز الخدمات التطوعية" مضطرا إلى

[1]-خبر بعنوان"الأمم المتحدة تحرم منظمات الإغاثة الإسلامية من استخدام طائراتها في البوسنة والهرسك"،مجلة المجتمع، العدد(١١٤٤)، ٤-١٠ذو القعدة ١٤١٥هـ، ص١٨.
[2]-خبر بعنوان"استياء باكستاني من اعتراض السفير الأمريكي على أنشطة المنظمات الإسلامية في مناطق الزلزال"،مجلة المجتمع،عدد(١٦٨٢)٢٢ذوالقعدة١٤٢٦هـ،ص١٢
[3]-أنظر في ذلك التحقيق المطول بعنوان"إرساليات التنصير تجتاح الجزائر مستغلة الفقر والانفصال"، مجلة المجتمع، العدد(١٧٨٦)في١٧محرم١٤٢٩هـ، ١٤-٢٢.
[4]-هانكوك، غراهام، سادة الفقر،ترجمة:د/ناصر السيد، بواسطة: يحيى، حسب الله، ثقافة الإرهاب والعولمة،مرجع سابق، حيث أورد ملخصا عنه،ص١٢٤-١٢٥.

التجنيد في حروب"الأمن القومي" المستقبلية، ولا تقبل أي عذر مهما كان شرعيا للتخلف عنها، أما من يتخلف فإنه يكون عرضة لعقوبات جمة، من بينها مدد لا بأس بطولها في السجن، أو حرمانه من كافة المساعدات الحكومية، أوالتقدم لوظائف[١]

المطلب الثالث: الحق الإنساني في خدمة الإجرام الغربي.

هذا المطلب مرادي منه بيان كيف يستغل الحق الإنساني للتغطية والتعتيم على ما يرتكب من جرائم ثابتة لا شك فيها من قبل دول التمركز الغربي، وقد تتداخل الأجندة الدولية لتغطية على تلك الجرائم، والتي ترتكب-عادة- بتواطوء دولي، وفي حال اكتشافها لن تجد أكثر من التنصل منها، وفي أفضل الأحوال التبريرات التي تختلق لها، ومن ذلك تجارة الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية، ويعتبر توظيف التدخل الإنساني والعسكري للمصالح التجارية من الأمور المسلمة في العمل الإغاثي، وهو ما أقرت به وأدانته منظمات إنسانية عدة، ومنها منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطفال العالم، ومنظمة حقوق الإنسان الدولية[٢]، ومما فتح ملف ذلك الملف هو تلك الفضيحة المدوية التي حدثت إثر ضبط دورية تشادية في شهر أكتوبر من عام٢٠٠٧م جمعية فرنسية تدعي أعمال الإغاثة، وتسمى"لارش دي زو"، وتعني بالعربية"قوس الغابة"، وهي تستغل أعمال الإغاثة لنقل الأطفال إلى أوروبا، وبيعهم أو استغلالهم في تجارة الجنس، أو التجارب الطبية، أو للمنظمات الكنسية التنصيرية، والعجيب أ ا لم تكن مسجلة في منظمات الإغاثة الفرنسية، كما أن الطائرة التي حطت في القاعدة الجوية في أبيتشي بتشاد- وهي من نوع بوينج٧٥٧، لم تكن مجدولة رحلتها إلى فرنسا، وقد أدعت تلك المنظمة أن هولا الأطفال ليس لهم عائلات تؤويهم، وأ م من أيتام دارفور، ولكن تبين من تحقيق الحكومة التشادية أن الأطفال هم من تشاد، وأن لهم عائلات يعيشون معها، وهذا ما أكدت عليه المتحدثة بإسم المفوضة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تشاد، إذ قالت"إنه حسب المعلومات التي أجر ا منظمة الأمم المتحدة-اليونيسيف، والصليب الأحمر الدولي، ومفوضية شئون اللاجئين-أ م ليسوا أيتاما، ولا يقيمون وحدهم في الصحراء في تشاد، وأ م يعيشون مع عائلا م، وفي مجتمعا م"، وهذا ما أكد عليه أنطونيو مزيتللي-من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات-منبها إلى أن"آلاف الأطفال قد تم نقلهم من غرب أفريقيا إلى بقية القارة الأفريقية، وإلى خارج القارة للعمل، ولاستغلالهم في تجارة الجنس"، وقد تبين أن أعمار هولا الأطفال تتراوح بين العام الواحد والتسعة أعوام، وأنه يتم بيعهم في أوروبا، وخاصة لبعض العائلات التي ليس لديها أطفال، وبعضهم يدفع أموالا في سبيل الحصول على طفل أو أكثر، وقد دفعت بعض العائلات الاوروبية ما بين٢٠٠٠-٦٠٠٠الآف يورو للطفل الواحد، وأن بعض تلك العائلات كان في انتظار الطائرة، مما يعني أننا أمام مرتزقة جدد، ولكن تحت شعار الإنسانية، وحسب ما يقوله هيثم مناع من منظمة حقوق الإنسان العربية في باريس أن سيناريو الخطف ذلك كان معدا له منذ أشهر، وليس وليد

[١]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٨١.
[٢]-ملف خاص بعنوان"الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية"-قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية،مجلة المجلة،عدد(١٤٤٩)، ص١٨.

المصادفة، وأن الجيش الفرنسي قد قدم للمنظمة ما تحتاجه من تسهيلات، مثلما فعل مع٧٥منظمة غير حكومية فرنسية، والغريب أن نصف هذه المنظمات لم يظهر إلا بعد أزمة دارفور، ومن أهم تلك المنظمات المنظمة التي أسسها الطبيب والوزير الفرنسي/برنارد كوشنير والتي تدعى منظمة "إغاثة دارفور"[١]، مما يعكس محاولات استغلال الأزمات الأفريقية من منظمات تدعي الإغاثة لتحقيق مآر ا الخاصة من تنصير وتجارة الرقيق، وقد حذر المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الخليعة-خوان ميغيل بتيت-من خطورة هذه العملية، وقال"أدعو السلطات الفرنسية والتشادية لإجراء تحقيق شامل، وتسليط الضوء على الظروف المحيطة ـولا الأطفال، ويجب تقديم المسئولين عن انتهاكات حقوق الطفل ومحاكمتهم بموجب المعايير الدولية العادلة"، ولكن يظهر أن ظروف تشاد السياسية والاقتصادية، وعلاقتها بفرنسا لن تسمح لها بذلك، حيث أنه بالرغم من شناعة الجرم، وتحقق ثبوته، وإحاطة كل الظروف المشددة به، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس الفرنسي أن يأتي بنفسه لإخراج القراصنة المتورطين في تلك الجريمة، ويصطحب جلهم في طائرته الرئاسية، ويحضر بعده وزير الدولة للشئون الخارجية الأسباني/برناردينو ليون إلى تشاد وقام باصطحاب طاقم الطائرة معه على اعتبار أ ـم ليس لهم صلة بعملية الاختطاف[٢]، والغريب أن منظمة زوية الفرنسية حاولت تبرير ذلك بنشر شريط وثائقي على موقعها على الإنترنت، بعنوان"طفل يموت كل خمس دقائق، إنه استغلال فاضح لل اعات في القارة الأفريقية، واستغلال لحاجات المحتاجين والمعوزين للاتجار بالبشر لغايات غير إنسانية، حيث أن هناك من يربط بين خطف الأطفال ومحاولة أجراء تجارب طبية عليهم، وقد كشفت وثائق في الولايات المتحدة الأمريكية أن بعض السود قد خضعوا إلى تجارب طبية، وتم تعويضهم لاحقا بعد كشف فضيحتهم، حيث كان للاستخبارات الأمريكية دور رئيس فيها[٣]، والمؤلم أن منظمات الإغاثة في الجنوب الأفريقي، وفي جنوب السودان على وجه الخصوص لها تاريخ سيئ في المتاجرة بالحق الإنساني، واستخدامه كستار لأنشطة أخرى ممنوعة، أو مجرمة، كأعمال التجسس لصالح وكالات الاستخبارات الغربية، والإسرائيلية، حيث قامت الحكومة السودانية بإعدام ثلاثة من موظفي هيئة المعونة الأمريكية، وموظفا آخر من الوكالة الأمريكية للتنمية لقيامهم بأعمال التجسس على القوات الحكومية وإمداد المتمردين بالمعلومات عن تحركا ا ومواقعها[٤]، وكذلك الحال من قيام العاملين في القوات الدولية بالتواطؤ مع الصرب بكل صور التواطؤ المادي والمعنوي[٥]، وقد استغلت العمليات الإنسانية في الثمانينات في نقل يهود الفلاشا لإسرائيل، وهذا يعود بنا إلى تاريخ انتهاك الإنسان الأبيض لحقوق الأفارقة، واسترقاقهم، وتوظيفهم كعبيد لخدمة الاستعمار الغربي، إذ أن الممارسات الغربية التي تمت في السنوات الأخيرة تعكس الحنين الأوروبي والأمريكي إلى العودة لحقبة الاستعمار والعبودية، وأخذنا نسمع صراحة عن الاستعمار الليبرالي، والبربرية، وتجارة الرقيق رغم أننا نعيش عصر العولمة، والقرية الكونية، وحقوق الإنسان.

---

[١]-وقد أصدر الكاتب الفرنسي بيير بيان كتابا كاملا فضح فيه الممارسات التي يقوم بها الوزير كوشنير تجاه ذلك الإقليم، أنظر في ذلك: مجلة المجتمع، خبر بعنوان "كتاب فرنسي: كوشنير تآمر لقلب نظام الحكم في السودان، مجلة المجتمع، العدد رقم(١٨٤٦)، مرجع سابق، ص١٠.

[٢]- ملف خاص بعنوان"الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية"-قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية، مجلة المجلة، مرجع سابق، ص١٨.

[٣]- ملف خاص بعنوان"الرق تحت ستار الإغاثة الإنسانية"-قصة تهريب الأطفال الأفارقة إلى باريس وبيعهم لشركات التجارب العالمية، مجلة المجلة، مرجع سابق، ص٢٠.

[٤]-أنظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص١٩٢، وقد أحال على مجلة السياسة الدولية، عدد(١١١)ص٣٣٠.

[٥]-أنظر: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص٣٠١-٣٠٧، وذكر أكثر من عشر صور لذلك التواطؤ،وذكر لكل حالة توثيقاتها.

وباسم ذلك الحق الإنساني حرصت شركة المرتزقة الكبرى-بلاك ووتر-على أيجاد موطئ قدم لها في السودان، لتنفيذ الأجندة الكنسية الاقتصادية لدول التمركز الغربي، ولا زالت تحرص على ذلك إلى اليوم[١].

ومن صور ذلك الإجرام الذي كان متلبسا باسم حماية الحق الإنساني وقبعاته الزرقاء، ما تناقلته وسائل الإعلام العالمية من صور لجنود"فيالق القبعات الزرقاء الذي يعملون في البعثة الأممية في الصومال-والمسماة أعادة الأمل-وكشفها تسجيل سري، حيث يأخذ جنديان طفل صومالي، ويمسكانه كل من طرف، ثم يديرانه على أتون أوقدوه لهبا وسعيرا، ونزعوا عن الطفل أثوابه. وتضوع اللهيب بروائح الشواء فاحترقت باحتراق اللحم صورة من صور الثقافة الكونية، فأكتوت اللغة بأزيز مجازات الأمل. ويتمادى مسلسل الرعب الثقافي، حيث يعترف الجنود الإيطاليون ويكشفون تواطؤهم مع جنود بلجيكيين وجنود أمريكيين. ويستقيل بعض قيادات الجيش الإيطالي ويعم الشعور بالفاجعة. ثم يأتي التحقيق بتورط جنود كنديين. ثم ي ل خبر كالصاعقة: أن مجلس الحرب في بلجيكا قد أعلن براءة الجنود البلجيكيين رغم أ م اعترفوا بصدقية الشريط المسجل، ثم أيدت المحكمة ذلك. ثم رفع الملف إلى الأمين العام للمنتظم الأممي عسى أن تنبعث محكمة دولية. وخيمت السحب على ثقافة الإنسان المعاصر، وادلهمت صورة الرجل الأبيض حيال الرجل الأسمر، وتطايرت روائح أحماض الكبريت من براكين الكونية الثقافية في مشهد مأساوي خليق بروايات كافكا وأفلام هيتشكوك[٢]، وكل تلك الجرائم ترتكب بغطاء مروع من حماة حقوق الإنسان!!، وعندما ظهر إجرام الرجل الأبيض تم استبدالهم بجنود يحملون نفس العقيدة مع اختلاف في اللون، حيث تم إرسال قوة أفريقية بغطاء دولي، ولكن تم الحرص على أن يكون جميع أفراد تلك القوة من قبائل التوتسي، والذين يرتبطون مع الحبشة بروابط الدين والعرق، وهم من النصارى الأرثوذكس المتعصبين، وحتى الدول التي يشكل عدد المسلمين أكثرية في صفوف جنودها كأوغندا تم استبعاد الجنود المسلمين من صفوف تلك القوات، حتى قيل أن بعض الجنود تم سحبهم من تلك القوات على عجل من الوحدات المرسلة قبيل مغادر ا إلى الصومال، وهو ما أنتج درجة من الضغينة بين أولئك الجنود والمواطنين الصوماليين، وكان أثرها أن قامت تلك القوات بارتكاب عدد من ا ازر من أشهرها ما فعلته تلك القوات في يومي٢٢-٢٣من فبراير٢٠٠٩م من شن عدوان همجي استخدمت فيه كل أنواع الأسلحة الأمريكية الحديثة، وفي كل اتجاه وخاصة في أكبر سوق في العاصمة-مقديشو-"سوق بكارة"وسقط من جرائه مئات من الشهداء والجرحى معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، حتى أن كثيرا من الأسر هدمت بيو ا على رؤوسها ولم ينج منها أحد[٣].

-ومن ذلك المذابح التي ارتكبها الصرب ضد المسلمين في الفترة ما بين١٩٩٢-١٩٩٥م وقتل فيها ما يزيد على ٢٠٠ ألف مسلم، تشكل من دون جدل ما بات يعرف في القانون الدولي الإنساني بـ«جريمة إبادة»والتي تعد أعلى درجات«الجرائم ضد الإنسانية»، والتي قد يعتبر مجرد السكوت عليها كفراً بالقانون الدولي!، والمصيبة الكبرى أن يتم ذلك بتواطوء ومساندة لوجستية وأستخبارية من قبل القوات الدولية، وغطاء من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام-في ذلك الوقت-وبعض

[١]-أنظر المبحث الذي خصصه لذلك جريمي سكاهيل، في كتابه:بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٢٣وما بعدها.
[٢]-المسدي، د/عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص٢٦٩-٢٧٠.
[٣]- عبد الرحمن، محمد يوسف، مقال بعنوان:فلترحل القوات الأفريقية من الصومال، مجلة المجتمع، العدد رقم(١٨٤٦)، مرجع سابق، ص١٩، وللمزيد حول الأزمة الصومالية والتواطؤ الغربي حيالها تجده مطولا لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، ص١٦٥-٢٠٨.

مساعديه[1]، ولا عجب بعد ذلك أن يأتي حكم المحكمة الجنائية الدولية ذي التناقض الواضح-وغير الموفق-والذي أقر بأن«جريمة إبادة»قد ارتكبت، ولكنه رفض تحميل صربيا المسؤولية القانونية الدولية المترتبة عليها، وهذا ما أخرج محكمة العدل الدولية من الحكم في قضية قانونية واضحة ليدخلها في لعبة سياسية قذرة. والواقع أن تبرئة محكمة العدل الدولية لصربيا من المسؤولية القانونية الدولية المترتبة على الإدانة بتهمة «جريمة الإبادة» في قضية سربرنيتشا، هو في حقيقته تبرئة لقوات الأمم المتحدة، كما أنه تبرئة لأوروبا أيضاً. فقد كانت قوات الأمم المتحدة على مقربة أمتار من موقع المذبحة التي قتل فيها ١٠ آلاف بوسني مسلم في مدينة سربرنيتشا وحدها، ومع ذلك فلم تحرك قوات الأمم المتحدة ساكناً، بل تقهقرت وتركت ا ال للقوات الصربية لإكمال مهمتها، بعد أن كان مجلس الأمن قد وضع سربرنيتشا تحت الحماية الدولية، وبعد أن كانت قوات الأمم المتحدة قد نزعت سلاح جميع المنتمين لجيش البوسنة والهرسك، وبعد أن طمأن الجنرال الفرنسي فيليب موريبون أهل مدينة سربرنيتشا بأنه"لم يعد ثمة سبب للخوف"، وهذه النذالة هي التي جعلت الكاتب الفرنسي/روني برومان يكتب مقالته التي سبقت الإشارة إليها والتي نشرت في صحيفة الليبراسيون بعنوان"إنساني أو التسمية الحديثة للنذالة"

ومع كل ذلك فقد حرصت أوروبا على أن لا يلام أولئك الأوروبيون القتلة إذ أن قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بتبرئة صربيا من مة ارتكاب مجزرة إبادة ضد مسلمي البوسنة والهرسك، قد لا يكون مفاجئاً، ولكنه جاء مخيب للآمال، إذا ما علمنا بأن إدانة صربيا وتحميلها المسؤولية القانونية الدولية عن جريمة الإبادة تلك، قد تتعداها إلى منظمة الأمم المتحدة ذا ا -التي تعتبر محكمة العدل الدولية إحدى هيئا ا- وهو الأمر الذي أشار إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بقوله"إن شبح سربرنيتشا سيظل يطارد المنظمة الدولية إلى الأبد"[2]، وهذا الشبح إنما هو في ما يقع بحق حضارات الأطراف، وعقائدها وأيدلوجيا ا، بينما عندما يتعلق الأمر بمصلحة ظنية-وليس حقا-لدول التمركز الغربي فإنه تقوم لذلك قائمة المنظمات الأممية للمطالبة بذلك الحق، وإن لم تمتثل تلك المنظمات، أو لم تسر وفق ما يريده قائد ذلك التمركز فإنه يسار إليه مهما كلف ذلك من مجازر، أو انتهاك لحقوق، فإن ذلك يعتبر حقا لنا يجب أن نقوم به!!.

المطلب الرابع: توظيف الحق الإنساني في خدمة التنصير.

لقد أثبتت التجارب أن نشاط المنظمات الكنسية لا يشتد، ويقوى عوده إلا في مناطق الاضطرابات والأزمات، ولذلك فمن أهم استراتيجيا م الخروج من تلك الأزمات بأكبر قدر من المكاسب، والأمثلة على ذلك لا تتناهي، ويكفيك أن تلتفت إلى أي منطقة مضطربة في العالم فستجد المنظمات الكنسية، وأساطيلها أول الحاضرين، وهي تتدثر بدثار المعونات والمساعدات الإنسانية[3]، ولكنها تخفي من ورائها مقاصد عقدية كبرى، وكل ذلك في مقابل إقصاء ممنهج للغالبية العظمى من مؤسسات

[1]-أنظر تفاصيل ذلك مطولا، وبتوثيقات كثيرة جدا لدى: أبو شبانة، ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٧٣-٣٤١.
[2]-المبارك، د/محمود، محكمة العدل الدولية تفقد مصداقيتها، صحيفة الحياة، بتاريخ٥/٣/٢٠٠٧م.
[3]-أنظر في المنهجية التي يستخدمونها لذلك: بتكبت، روبرت، و: ماكاكبا، رفينول، الغذاء والصحة وسائل لتنصير المسلمين، ص٨٢٥ وما بعدها، وبيترز، جورج، نظرة شاملة عن إرساليات التنصير العاملة وسط المسلمين، وكليهما ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٥٨٩.

العمل الإسلامي الخير، بذريعة الحرب على الإرهاب[١]، ليخلو الجو للمنظمات الكنسية والتنصيرية، بل وقد يتم رفع دعاوى وشعارات علمانية لا علاقة لها بالدين لإقصاء تلك المؤسسات، كالإستراتيجية التي وضعها دينس روس وجعل لها عنوانا بـ"جمعيات الدعوة العلمانية"، وهو ما تم النص عليه في تقرير راند"أنه من أجل منافسة التيارات الإسلامية فلا بد من منافستها في أنشطة العمل الاجتماعي والخيري، للوصول إلى الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي، ويعني به قيام التيار العلماني بالعديد من الخدمات الإغاثية والخيرية التي تقوم ا الجمعيات الخيرية الإسلامية، حتى لا تترك لها ساحة التأثير على العامة من خلال تلك البرامج الخيرية والمعونات، وما يشكله ذلك من ديد لسيادة الدول[٢]. وهذه الرؤى التي تطرح لإقصاء العمل التطوعي والخيري الإنساني الإسلامي يحظى بضدها النشاط الكنسي، ويقدم بروفيسور قانون حقوق الإنسان في جامعة ويتواتر سراند في جوهانسبرج شرحا يبين فيه كيف تستخدم كثير من الجماعات ومن الايفانجليكيين الدين كخدعة"فهم يستغلون بؤس الأشخاص المحتاجين، بسبب المرض أو الفقر ليضمنوا خضوعهم"[٣]، وهذه قاعدة مطردة لا استثناء لها، سوى بعض الخدع اللفظية، وهذا الاستغلال للمآسي الإنسانية كان مثار معارضة من قبل المسلمين خلال المحاورة التي حدثت بين مجلس الكنائس العالمي والمسلمين، ونص عليه في عدد من المؤتمرات الحوارية ومنها مؤتمرات بروناما عام١٩٧٢م، وليكون عام١٩٧٤م، وشامبس عام١٩٧٦م، وهو ما سبب قلقا لدى المنظمات التنصيرية المتخصصة في ذلك النوع من التنصير[٤]، وهم يحرصون على استغلال العمل الإنساني لنشر العقيدة النصرانية، ومن أشهر تلك المؤسسات"كريستيان فريدوم انترناشيونال" والتي-كما يقول جريمي سكاهيل-تقوم باستغلال كو ا للمساعدات الإنسانية غطاء لنشاطا ا التبشيرية[٥]، وليس هذا فحسب بل إ م يقومون بتوظيف الأجهزة الدولية لخدمة الرؤية التنصيرية، ولذلك فهم يذكرون بإطراء تلك النماذج التي عملت في تلك الأجهزة وهي تحمل الرؤية الكنسية، كما هو حال ممرضة الصليب الأحمر جيني دي مايير، والتي يجعلو ا نموذجا يحضون على الاحتذاء به[٦]، وهذا ما صرحت به السيدة/ ميليسيا كوكينيس، المواطنة الكندية والتي كانت تعمل منصرة في خدمة الكنيسة التابعة للحركة الإنجيلية المسماة"المولودون في الله"-قبل أن تعلن أسلامها-إذ ذكرت في مقابلة مع موقع الجزيرة نت أن هناك ثمانمائة ألف منصرم معمداني وإنجيلي متجدد في العالم، غالبيتهم من المنصرين الذين يغزون العالم الإسلامي تحت مسميات المساعدات الإنسانية والعمل التطوعي..[٧]، ومن صور ذلك التوظيف القذر للحق الإنساني لخدمة أجندة كنسية ما قامت عليه محنة المسلمين في ليبيريا، إذ تشكل أنموذجا يمكن الوقوف عنده، فليبيريا دولة تقع في جنوب غرب أفريقيا، وقد تأسست على يد الأفريقيين المحررين الذين اختطفوا أرقاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما قامت الحركات والجمعيات المناهضة للرق بحملة نشطة لمنع الرق-بدعاوى إنسانية في الظاهر،

---

[١]-أنظر تفاصيل ذلك وتوثيقه لدى: السلومي، د/ محمد بن عبد الله، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب،مجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ،والكتاب توثيق لذلك.

[٢]- خفاجي، باسم، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام-قراءة في تقرير راند٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص٢٥.

[٣]- كيمبرلي، بلاكر، أصول التطرف-اليمين المسيحي في أمريكا، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[٤]-بروستر، دانيل،الحوار بين النصارى والمسلمين وصلته الوثيقة بالتنصير،ضمن أوراق مؤتمر كولورادو،التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي،مرجع سابق، ص٧٧١.

[٥]-سكاهيل، جريمي، بلاك ووتر أخطر منظمة سرية في العالم، مرجع سابق، ص٤٣١، وفيه تفاصيل مثيرة عن ذلك التحالف الكنسي الاقتصادي وبوجه أنساني أحيانا.

[٦]-ويلسون، كريستي، مهام تنصيرية يقوم بها منصرون غير متفرغين-أصحاب الخيام-الى جانب عملهم في دولة إسلامية، ضمن أوراق مؤتمر كولورادو، التنصير-خطة عمل لغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٧٣٦.

[٧]-بواسطة: التويجري، د/ عبد العزيز بن عثمان، مقال بعنوان: الأهداف السياسية للتنصير في العالم الإسلامي، صحيفة الحياة،(١٦٩٧٧)بتاريخ٨-شوال-١٤٣٠هـ، ص١٠. ص١٠.

ولكنها عنصرية في الباطن- وطالبت بإعادة توطين الزنوج في وطنهم الأصلي–أفريقيا- وباشرت تلك الجمعيات مهمتها الاستيطانية بإيفاد البعثات الاستكشافية إلى القارة الأفريقية، لإيجاد مناطق صالحة لتوطين المحررين، وبعد رحلات عدة، وقع اختيارهم على ليبيريا، حيث حصلوا على أراضي من ملوك ورؤساء قبائل، بالشراء تارة، وبالمنحة تارة أخرى، وفي عام١٨٢٢م وصلت أول سفينة إلى شاطئ المستوطنة الجديدة محملة بالفوج الأول من المحررين العائدين، ترافقهم البعثات التنصيرية، لتنصير المنطقة وأهلها من المسلمين، ثم تتابع وصولها، وظلت الحكومة الأمريكية ممثلة بتلك الجمعيات الإنسانية والتنصيرية، ترعى شئون تلك المستوطنة، إلى أن أعلنت استقلالها عام١٨٤٧م، وسموها ليبيريا-والتي تعني"الحرية"-ويبلغ عدد سكا ا ٣ملايين نسمة، يشكل المسلمون منهم نسبة٣٥% والنصارى ٢٥% والباقي وثنيون، وهي تعاني من اضطرابات كبيرة، وأكثر المُضطهدين في تلك الاضطرابات والحروب هم المسلمون، والسبب في ذلك هو إذكاء نعرات الفتنة الطائفية من قبل الكنسية، ومندوبيها، وعندما أدرك المنصرون فشلهم في تنصير المسلمين بالطرق السلمية، عمدوا إلى الغزو المسلح في٢٤ديسمبر١٩٨٩م عن طريق تحريض ودعم القبائل الوثنية، ضد المسلمين، وتسللوا عبر الحدود الليبيرية مع ساحل العاج، حيث تدربوا تحت اسم الجبهة الوطنية الليبيرية، بقيادة تشالرز تايلور، وهو من الأمريكان الليبيريين، وأعلنا أ ما يهدفان إلى الإطاحة بالحكومة، تضليلا للرأي العام العالمي، وتغطية على تصرفا م الوحشية ضد المسلمين، وعندما حاول المسلمين الدفاع عن أنفسهم أثارت القوى التنصيرية المحلية والعالمية ضجة كبيرة، وكثفت تحركا ا لمواجهة ما يسمونه الخطر الإسلامي على النصرانية في ليبيريا، وقد وضع مجلس الكنائس العالمي تقريرا ضمنه توصيات اللجنة المنبثقة عنه الخاصة بليبيريا، وبالرغم من قدم التقرير إلا أن خطورة ما فيه تدعو إلى إعادة قراءته، والوقوف عنده، وقد جاء في مدخل التقرير أنه"منذ١٤٧سنة، قررت المنظمة الأمريكية للاستيطان-وهي منظمة نصرانية غير حكومية ومقرها في أمريكا-إعادة توطين العبيد الإفريقيين المحررين و المرفوضين من قبل ا تمع الأمريكي ، في أي بقعة من القارة الأفريقية، وكان لهذه المنظمة هدفان:

الأول: إعادة توطين هؤلاء الأفارقة في قار م الأصلية. الثاني: استعمال هؤلاء المستوطنين في تنصير إفريقيا.

وقد تم وضع عدة استراتجيات لتحقيق هذه الأهداف، ولكن نظراً لبعض الظروف الاقتصادية والعامل الديني بين السكان الأصليين الذين كانوا من المسلمين، فإن تحقيق هذه الأهداف قد واجهته بعض الصعوبات[1].

ثم ذكر التقرير أنه"وبعد مرور (١٤٧)سنة، فإن هذه الدولة النصرانية المهمة، مهددة من قبل المسلمين، أكثر من أي وقت مضى، وهناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام والمساعدة العاجلة لهؤلاء المتقين-النصارى-لقمع هذا الخطر الإسلامي، ولكن قبل إصدار أي توصيات، فإنه من الأفضل التعرف على مدى قوة هذه الجماعة-المسلمين-وإستراتيجيتهم ومصادر تمويلهم والعقول المخططة لهم، وهذه الأعمال تحتاج إلى تشكيل لجان خاصة لدراستها، وفي ضوء نتيجة هذه الدراسة، يمكن تأجير متخصصين من أنحاء العالم للتعامل مع الوضع، حماية للنصرانية في ليبيريا بصفة خاصة وفي أفريقيا بصفة عامة"[2] ثم قامت

[1]- شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا-حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد(٨١) جمادى الأولى١٤١٥هـ، ص٦٦.
[2]- شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا-حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد(٨١) جمادى الأولى١٤١٥هـ، ص٦٧.

اللجنة التي شكلها ا لمس بإعداد تقريرها عن ليبيريا بصفة خاصة وعن أفريقيا بصفة عامة، ووضع خطة عمل لعام ١٩٩٤م، وقد أستعرض التقرير أماكن تجمع المسلمين، وفصائلهم وأحزا م، وأشهر قاد م، ومصادر تمويلهم، ثم خلُص الى التوصيات، وهي أهم ما ورد في التقرير، وقد جاءت على النحو التالي:

١-إرسال متخصصين إلى ليبيريا من ذوي الخبرة الطويلة في التعامل مع مثل هذه القضايا المعقدة.

٢-إغداق الأموال على الكنائس للقيام بحملات صليبية مكثفة.

٣-كسب السياسيين الرؤساء ذوي النفوذ والمعنيين بالقضية الليبيرية.

٤-التأثير على العالم الغربي للقيام بحملات لصالح القادة السياسيين من النصارى.

٥-إيجاد بلبلة في صفوف التجمع ذي الأغلبية المسلمة من الشباب.

٦-كسب كبار القادة المسئولين عن عملية حفظ السلام في البلد للمساهمة في إفشال نشاط هؤلاء الشباب الأصوليين.

٧-العمل على إيجاد عداوة في نفوس النصارى ضد المسلمين.

٨-دفع رواتب مغرية لعدد كبير من الشبان المنصرين للقيام بأنشطة تنصيرية مكثفة.

٩-وضع أنشطة الشخصيات الإسلامية البارزة في البلد ومؤسسا م تحت المراقبة وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك.

١٠-التأثير على النصارى في الحكومة للوقوف إلى جانب الكنيسة والعمل نتأجل مصالحها في كل المداولات الوطنية.

١١-كسب القادة السياسيين الإسلاميين بأي وسيلة كانت،وختاماً يتم دعم هذه المخطط من قبل النصارى في العالم مع الحرص الشديد على سرية التنفيذ[١]، وقد أنتجت تلك المخططات وغيرها عن فوز تايلور، بانتخابات أعقبت حملة من الترهيب شنت تحت شعار"لا سلام من دون تايلور"، وتم التصويت له بنسبة٧٥%بعد أن أوهم الليبيريون أن لا خيار لديهم غير انتخابه إن هم أرادوا السلام مهما يكن مقدار الدماء التي تلطخ يديه. حتى قال بعض من صوتوا له"لقد قتل أبي، وقتل أمي، وسأصوت له"، وبعد توليه الحكم قام بتأسيس شبكة للاستغلال الاقتصادي خاصة به على درجة عالية من المركزية، وحدث في عهده من ا ازر والتطهير العرقي، وتوظيف العمل الإغاثي الإنساني لخدمة أجندته ورؤيته ما ليس هذا مقامه[٢].

ومن ذلك التوظيف للحق الإنساني في خدمة العمل الكنسي، والدعوة إلى تنصير غير النصارى، أن تخلى لهم الساحة في مناطق الكوارث والأزمات وخاصة في بلاد العالم الإسلامي، وهم كانوا ينتظرون الحجة المناسبة للوصول إلى ذلك الهدف، وبعد ثلاثة أسابيع-فقط-من أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم تشكيل فرق عمل من وكالات أمريكية متعددة تحت

---

[١]-أنظر نص تقرير اللجنة المنبثقة عن مجلس الكنائس العالمي والخاصة بليبيريا، لدى،شريف، سيد أبو بكر، مأساة المسلمين في ليبيريا-حقائق وأرقام، مجلة البيان، العدد(٨١) جمادى الأولى١٤١٥هـ، ص٦٦-٧٠.

[٢]-أنظر تفاصيل ذلك لدى: جان،هيرف جيزنكال، ليبيريا:فوضى منسقة، ضمن كتاب:في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني،مرجع سابق،ص١٦١-١٨٠.

أسم"عملية البحث الأخضر"، وهو أسم اطلقته وزارة المالية على حملة محاربة المؤسسات الخيرية، ويتكون الفريق من خبراء ماليين من الوزارة وأفرع حكومية أخرى..وأجتهد الفريق في تقصي كيفية جمع التبرعات الإسلامية-فقط-وأستجيب له في توقيف(٣٨)فردا، وتوجيه الإ ام إلى(٢٦)آخرين،وحجز حوالي٧ملايين دولار داخل أمريكا، و١٦مليون دولار تحويلات كانت في طريقها إلى أوجه صرف مختلفة، وبعد ذلك بدأت الإدارة الأمريكية ترسل وفودها إلى العواصم العربية والإسلامية تطالبها فيها بمطالب كبيرة، تدعو في محصلتها إلى تجفيف منابع العمل الخيري، وتؤكد البيانات أنه تم تجميد مايزيد على (١١٢)مليون دولار في كافة أنحاء العالم من أموال للمسلمين، وقد صرح نائب وزير الخزانة الأمريكية في شهادة له أمام اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ في حينه"أنه أجرى مباحثات ذا الخصوص مع دول في الشرق الأوسط، وشرق آسيا، ودول صناعية أخرى من مجموعة السبع الكبرى، ومع فريق العمل المالي-متعدد الأطراف-وقد تم التعامل مع المشكلة من خلال:

أ-وقف تدفق الأموال ومن خلال تجميد المؤسسات الخيرية. ب-التحقيق في أعمال إساءة استخدام المؤسسات الخيرية.

ج-العمل مع دول العالم لرقابة ومحاسبة هذه المؤسسات[1]، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر فاعلية فقد تم إقرار قانون"باتريوت"، والذي يسمح لأمريكا بإغلاق الجمعيات الإغاثية الخيرية الإسلامية بدعوى أ ا قد تدعم الإرهاب، ويمنح القانون الحكومة الأمريكية الصلاحية لإغلاق أي مؤسسة خيرية أسلامية قبل انتهاء التحقيقات، والحكومة غير ملزمة بالكشف عن الأدلة التي استخدمتها في تبرير استيلائها على ممتلكات مؤسسة بعينها، أو أدراجها في قائمة الإرهاب التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية[2]، ومن تلك المؤسسات التي تم إغلاقها مؤسسة الحرمين الخيرية، ومؤسسة"الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية- إنتربال"، وقد حرصت الولايات المتحدة وإسرائيل إلصاق جميع م دعم الإرهاب وما يتعلق بذلك بتلك المؤسسة-لأ ا لم تكن تسير على الهوى الأمريكي والإسرائيلي- وتسليط الأضواء عليها كما حدث في برنامج بانوراما في إذاعة الـ"بي. بي. سي"[3]، وكل ذلك بدون وجود أي دليل، سوى نظرة عين السخط، وهذا التشدد كله لا نجده إلا عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الإسلامية، أما المؤسسات الكنسية فا ال مفتوح لها على مصراعيه، وتقدم لهم تسهيلات كبرى لممارسة أنشطتهم، وبدعم ومساندة من الحكومات الغربية، بل إن كتاب عطاء أمريكا يذكر أن ثلاثة متبرعين فقط قدموا لتك الجمعيات أحد عشر مليار دولار في عام٢٠٠٠م وحده، وتسعة مليارات في عام٢٠٠١م، أما في إسرائيل فقد ذكر مركز دراسات القطاع الثالث-وهو التسمية الإسرائيلية للعمل الخيري-فقد أنجز مشروعات في عام١٩٩٥م وحده بلغت ١١مليار دولار، وظل ذلك القطاع محتفظا بذلك الإنجاز حتى عام٢٠٠٢م، وتقدر بعض المصادر أن الدولة العبرية تحصل على تبرعات ومساعدات سنوية تصل قيمتها إلى١٥مليار دولار[4]، بل إن"الصندوق اليهودي البريطاني"، وهي المؤسسة التي تعرف بإسم"الصندوق الدائم لإسرائيل"يقوم برعايته رئيس الوزراء البريطاني بنفسه، إذ تم تنصيب رئيس الوزراء البريطاني/غوردن براون خلفا لسلفه توني بلير، وهذا الصندوق هو الذي يشرف على جمع التبرعات للدولة العبرية ويقف

[1]-تحقيق مطول بعنوان:الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي،مافيا الإغاثة الدولية،مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٥)١-٨ربيع الآخر١٤٣٠هـ،ص٣٠
[2]-المرياتي، ليلى، و: عبد الكريم باسل، جريمة أن تؤسس جمعية خيرية إسلامية، مجلة المجتمع، العدد(١٦٩٦)١٠ربيع الأول١٤٢٧هـ، ص٢١.
[3]-ريدلي، أيفون، شريان الحياة فتحت القلوب قبل الحدود، ترجمة/جمال خطاب، مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٦)٩ربيع الآخر١٤٣٠هـ، ص٢١.
[4]- الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي، مافيا الإغاثة الدولية..، مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٦)مرجع سابق، ص٣٠.

وراء عمليات بناء المستوطنات وزراعة الأراضي الفلسطينية المحتلة[١]، وقول صاحب كتاب عطاء أمريكا أن شهود عيان أثبتوا أن منظمات أغاثية تعمل مع منظمة"رؤية العالم" دأب العاملون فيها على ديد اللاجئون من السلفادور بوقف الطعام عنهم إن لم يأتوا لحضور القداس البروتستانتي، كما ضرب مثال الكاتب بما حدث في الصومال، حيث لم يحتمل الشعب أن تتم فيه دعو م إلى النصرانية، فأوسعهم ضربا حتى غادروا، وتبعا لذلك تم تغيير التكتيكات حيث بدأ تدريب المنصرين الذين يعملون في الهيئات الإغاثية التنصيرية على أن يتقمصوا دور المسلمين، وتقوم على هذا البرنامج التدريبي جامعة كولومبيا العالمية، حيث قامت بوضع مناهج علمية وتدريبية خاصة بـ"التنكر والتخفي لتنصير المسلمين"، بحيث يعمل نصارى في شكل مسلمين داخل مجتمع أسلامي، وذلك ما تسميه بعض ا لات الأمريكية بـ"الحرب الصليبية الحذرة"..حيث بلغ عدد المنصرين المؤهلين لهذه المهمة أكثر من ثلاثة آلاف منصر خاص بالمسلمين يعملون في٥٠ دولة[٢]، فتأمل كيف يسمح بممارسة ما يسمى بالعمل الخيري لكل الأديان ويمنع منه أهل الإسلام!!.

ومن صور توظيف الحق الإنساني لخدمة النصرانية قضيتين متناقضتين تمثلان نموذجا لازدواجية النظرة الغربية وتوظيفا ا للحق الإنساني في خدمة النصرانية، وهاتين الصورتين تتمثل الأولى في: قضية المرتد/عبد الرحمن عبد المنان: والذي كان يعمل مع إحدى المؤسسات الإغاثية التنصيرية في مدينة بيشاور الباكستانية عام ١٩٩٠م، فأعتنق النصرانية خلال عمله ذلك، ثم سافر بعد ذلك بثلاث سنوات الى ألمانيا، وحاول الحصول على لجوء سياسي لينجو من ملاحقة ا اهدين، لكنة لم يفلح في الحصول على هذا اللجوء، ولم يفلح أيضا في الحصول علية من بلجيكا، وبعد عشر سنوات من الإقامة في الغرب، عاد مع الاحتلال الأمريكي الى أفغانستان عام ٢٠٠٣م ، بعد سقوط حكومة طالبان، وبدأ يعلن ردته، فطلبت زوجته الفراق منة واحتدم الخلاف بينهما حينما طالب المرتد بضم بناته إلية ليكن معه على دينه الجديد، وظل الخلاف بينهما ثلاث سنوات، ثم رفعت الزوجة أمرها الى القضاء الأفغاني ، الذي كان بعض قضاته متوهمين أنة يمكن لهم الرجوع للأحكام الشرعية في القضاء و الحكم في ظل الاحتلال. حتى تلك المرحلة ؛ كان الأمر يبدو وكأنة مجرد مقاضاة في قضية أشبه بالأحوال الشخصية بين زوجين، لكن الرجل أصر على انه التحق بالنصرانية مختارا، ولن يتحول عنها...ومن حينها؛ خرجت القضية الى العالم، على أ ا اعتداء على "الحرية الدينية"، وشاء بوش وحلفاؤه أن يجعلوا منها سلاحا حديثا في الحرب العالمية على الإسلام، وتحت هذا العنوان "الحرية الدينية" التي تعد الوجه الإعتقادي في الليبرالية الغربية؛ بدأت الولايات المتحدة و معظم دول الغرب في خوض حملة مكثفة للإفراج عن المرتد ، قبل أن تبدأ محاكمته أو حتى استتابته!، وبدأ الرجل يظهر في وسائل الإعلام الغربية وفي يده نسخة من الإنجيل مكتوبة بلغة محلية لأغراض تنصيرية، وبدأت في موازاة ذلك حملة عالمية لنصرة ذلك المرتد، واحتفت ا وسائل الإعلام الدولية، وتجاهلتها وسائل الإعلام العربية والإسلامية، وتدخل جل الزعماء الغربيين لنصرة ذلك المرتد، فتدخل جورج بوش شخصيا، وقال في خطاب له في ولاية فرجينيا"إنني م عج جدا لسماعي أن شخصا تحول عن الإسلام قد يعاقب على ذلك، هذا ليس بالتطبيق العالمي للقيم التي تحدثنا عنها...من المزعج للغاية أن بلدا ساعدناه

[١]-صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ٢٧/١٠/٢٠٠٧م، بواسطة: مجلة البيان، العدد(٢٤٣)ص٥٧.
[٢]- الدور المشبوه لمنظمات الإغاثة الغربية في العالم الإسلامي، مافيا الإغاثة الدولية..، مجلة المجتمع، العدد(١٨٤٦)مرجع سابق، ص٣٠.

على التحرر يعاقب شخصا لاختياره دينا آخر..إن لدينا نفوذا في أفغانستان وسنستعمله لنؤكد لهم أن قيماً عالية يجب احترامها"[١]، أما كونداليزا رايس فقد قالت"لن أتوقف عن ممارسة الضغط حتى يفرج عن عبد الرحمن...إن هذا أمر مقلق للغاية..لقد اتصلت بكرزاي، وأثرت معه الموضوع بأشد لهجة ممكنة، لكي تؤكد أفغانستان تمسكها بالدستور الجديد الذي ينص على احترام حقوق الإنسان...فالحرية الدينية مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان"[٢]، وأما الصحافة الأمريكية فقد وجدت في الموضوع فرصة لإثارة قضية تضمين الدساتير في الدول الإسلامية لإشارات تعتبر الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع[٣]، وأما الإتحاد الأوروبي فقد ألقى بثقله وراء حملة الحرية الدينية، وأعلن على لسان وزيرة الخارجية النمساوية والتي كانت ترأس بلادها الإتحاد الأوروبي بأن"على الإتحاد الأوروبي أن يبذل ما بوسعه للإفراج عن الأفغاني الذي أعتنق النصرانية...وأن رئاسة الإتحاد الأوروبي ستتابع الوضع عن كثب، وستقرر الخطوات التالية حسب تطور القضية"[٤]، وقد هددت معظم الدول الأوروبية بوقف المساعدات عن أفغانستان، وهددت دول حلف الناتو بسحب قوا ا من أفغانستان إذا لم يطلق، كما أطلق البابا بندكت نداء للإفراج الفوري عن المرتد الأفغاني، كما استدعت ايطاليا سفيرها في أفغانستان وأعلنت بعد مطالبتها بالإفراج عن المرتد عن استعدادها لاستضافته كلاجئ سياسي[٥]، وليس بعيدا عن ذلك قيام البابا بنديكت-رأس الكنيسة الكاثوليكية-بنفسه بتعميد الصحافي المصري مجدي علام في كنيسة القديس بطرس في الليلة التي سبقت ليلة عيد الفصح، محولا له من شخص مسلم يكره نفسه، إلى مسيحي يحب نفسه!!، وذلك ضمن تغطية إعلامية واسعة[٦]. ويدخل في هذا الباب تلك الفتاة التي تدعى/ رفقة باري والتي تم تنصيرها منذ أن كان عمرها ثلاثة عشر عاما عبر موقع الـ"فيس بوك"، بواسطة قس أمريكي وزوجته، وتركوها إلى أن بلغ عمرها سبعة عشر عاما، حيث تم أخذها لتقيم مع القس الأمريكي وزوجته فلوريدا، وعندما رفع والدها دعوى يطالب فيها بإعاد ا إلى حضانته تم تحشيد ا تمع ضد ذلك الطلب، من قبل الكنائس ووسائل الإعلام، ورجال السياسة، ولا تزال قضيتها تدور في أروقة المحاكم، ولن يكون إلا ما يريده النصارى في هذه القضية!، ولكن السؤال الذي يرد هنا هو: ما الذي سيحدث لو أن مسلما قام بدعوة نصرانية في ذلك العمر، وبتلك الطريقة؟!!، وهذا كله جهود متضافرة، في حلقات مترابطة، وهي تؤتي أُكُلها في أن تحقق للغرب ما يريد من الكسر المعنوي-على الأقل-لإرادة أمة بأسرها من خلال التحزب لأولئك المرتدين!!

وفي المقابل نجد قصة تلك المرأة المصرية التي مارست حقها في حرية الاعتقاد التي ينادي ا الغرب، وغيرت دينها من النصرانية إلى الإسلام بكامل حريتها وإراد ا، وتبدأ قصة المرأة/وفاء قسطنطين بمشاهدة برنامج في التلفزيون المصري عن الإعجاز العلمي للقرآن، حيث تأثرت به، وبدأت تسأل زملائها في العمل عن هذا الموضوع الذي أهمها كمهندسة زراعية، فزودها بعضهم بإفادات ومصادر عن الموضوع، فزاد تعلقها وشغفها بالإطلاع على أسرار القرآن، وقدها ذلك إلى الإسلام،

---

[١]-كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مجلة البيان، العدد(٢٤٤)، ربيع الآخر١٤٢٧هـ، ص٧٩.
[٢]- كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٧٩.
[٣]-وقد أورد: د/عبد العزيز كامل عددا من النقول عن ذلك في عدد من المجلات الأمريكية منها: النيويورك تايمز،والواشنطن بوست، وناشيونال ريفيو، وبترسبرج تريبيون.
[٤]- كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٧٩.
[٥]- كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٨٠
[٦]-خبر بعنوان"هدايات مثيرة للجدل-مستفزون مسيحيون واعتدال إسلامي، صحيفة النيوزويك، ٨أبريل٢٠٠٨م، ص٦.

ودخلت فيه سرا، خوفا من أسر ا ومن زوجها الذي كان يعمل كاهنا في أحدى الكنائس المصرية، ولها منه أبن وابنة كلاهما جامعيان، وظلت المرأة على أسلامها سرا تصلي وتصوم وتقرأ القرآن، حتى حفظت منه سبعة عشر جزاء، ومع مرور الوقت عرفت أسر ا وزوجها وأهم من ذلك من قبل الكنيسة، فكان نتيجة ذلك أن ثارت ثائرة الكنيسة، وأعتصم بابا الكنيسة في ديره حتى تسلم المرأة المسلمة لكنيسته، وصاحب ذلك حملات ضغط دولية، وقامت الجالية المصرية القبطية في الغرب تولول على تلك المرأة التي كان يمكن أن يفتح أسلامها الباب أمام المزيد في الدخول إلى الإسلام، وأمام تلك الضغوط رضخت الحكومة المصرية وقامت بتسليم تلك المرأة للكنيسة، دون أن تقوم لنصر ا حملة عالمية-كتلك التي قامت للمرتد الأفغاني-وبعد مدة من الحجز الكنسي-خارج إطار القانون-أعلن النائب العام المصري أن المرأة عادت إلى النصرانية!! ولم يبين كيف؟ ولماذا[1]؟!!، وبعد ذلك تكرر نفس السيناريو مع فتاتين مصريتين اعتنقتا الإسلام، وتزوجتا من شابين مسلمين، وأثير ضجة كبرا حول التغرير ما، وإرغامهما على اعتناق الإسلام، وهو ما تبنته الجمعية القبطية بواشنطن، ورئيسها موريس صادق[2]، وأتذكر أنه عقدت حلقة كاملة في برنامج الساعة العاشرة الذي يبث من خلال قناة دريم، من أجل مناقشة قضية أولئك الفتيات، وقد نجحت الكنيسة في إرغام الحكومة على تسليمهم لها، كما ثبت في حالات كثيرة أن قساوسة يقومون بالعبث في عقول الفتيات المسلمات مستغلين حاجتهن لردهن عن دينهن، وإذا تحرك المسلمون في مصر ضد مثل هذا الأمر علا صراخ النصارى مستنجدين بلجنة الحريات الدينية الأمريكية[3]، وقد تبلور عن ذلك أن أصدر الكونجرس الأمريكي قانونا في عام١٩٩٨م ينص على إدراج الأقباط المصريين في قائمة الأقليات الدينية التي يتعين العمل على مساعد ا والدفاع عن وجودها ومصالحها، وقد جاء ذلك في أطار قانون-ما يسمونه-حماية الأقليات من الاضطهاد الديني[4]، والذي أستوجب تعيين مساعد لوزير الخارجية مكلف بمتابعة الإنجازات على هذا الصعيد، والذي يخول للولايات المتحدة فرض عقوبات على أي دولة بإسم رعاية مصالح الأقليات[5]، وتتميما لذلك تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار شهادات حسن السيرة والسلوك الإنسانية لأمم الأرض-ومن يصدر تلك الشهادات هي أكبر دولة في العالم تسحق حقوق الإنسان-ليتمم ذلك الدور الذي ابتدأه الفاتيكان، وعلى سبيل المثال فقد ورد في التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م، ونشرته صحيفة الوطن الكويتية في٢٠٠٥/١١/١٣م، وهو يستنكر في البداية محاربة الأمة للمذاهب المنحرفة-كعبدة الشيطان، وأدعياء النبوة، والمذهب البهائي-ويطلب تسهيل رعاية الخارجين عن الإسلام من المرتدين، كما يبدي التقرير اعتراضه على أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، والميراث الشرعي، ويحتج التقرير على منع الكتب والكتابات التي تحض على الفجور وعلى التشكيك في عقيدة المسلمين، ويحتم رعاية النصارى ورفعهم وتلبية طلبا م،

---

[1]- كامل، عبد العزيز، الحرية الدينية رأس الحربة الجديدة، مرجع سابق، ص٨٠، وقد أورد ذلك باختصار في كتابه: معركة الثوابت والمتغيرات بين الإسلام والليبرالية، كتاب البيان، الرياض، (د.ت)ص١٠٤-١٠٨، وقد أوردت بعض المواقع الألكترونية أنها قتلت في داخل الكنسية.

[2]-خبر بعنوان"السياسي القبطي جمال أسعد: هناك عمليات تنصير منظمة في مصر"، مجلة المجتمع، العدد(١٦٧٧)١٧شوال١٤٢٦هـ، ص١٣، وهذه تكاد أن تكون قاعدة مطردة، إذ يوجد عشرات الحالات على مثل تلك النماذج، ولعل من آخرها ما يتفاعل الآن من مثل قضية كرستين قليني، وروديدنا عطا زكري، وغيرهما كثير، وبعكس ذلك تماما مع المسلمات إذا تنصرن، وكل ذلك بإسم حرية العقيدة وحقوق الإنسان المزدوجة!!.

[3]-أبو ارشيد، أسامة، أقباط مصر في المهجر..واللعبة الخطيرة، مجلة المجتمع، العدد(١٦٧٧)١٧شوال١٤٢٦هـ، ص٢٦.

[4]-يوجد دراسة نقدية لهذا القانون لـ:مرقص، سمير، بعنوان:سياسة ودين-الحماية والعقاب-الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، ميريت للنشر، القاهرة،٢٠٠٠م. القاهرة،٢٠٠٠م.

[5]- المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٧.

وشكك التقرير في الإحصاءات الحكومية المصرية عن أعداد النصارى في مصر، والتي تقدرهم الحكومة بـ ٨%، بينما يرى التقرير أ م بين١٢-١٥%، وحتى أحكام القضاء المصري لم تسلم من النقد والاعتراض، فقد أستنكر التقرير صدور حكم قضائي في ٢١مارس٢٠٠٤م، من محكمة جنح المعادي ضد إبراهيم أبو شوشه و١١من أتباعه، بالحبس لازدرائهم الإسلام، واعتناقهم عقيدة دينية تنقص من الإسلام، كما أ م حاولوا ترويج عقائدهم بين الناس، كما أنتقد التقرير حكم محكمة الاستئناف في شهر يونيو٢٠٠٤ القاضي بتأييد برآة٩٤متهما من أصل ٩٦متهما في أحداث قرية الكشح، حيث يذكر التقرير عدد ضحايا الأقباط بأ م٢١٠ قتلى، وأنتقد التقرير قضية وليام شيبوب الذي أ م بقتل أقباط في قرية الكشح، حيث يزعم أن القضاء أدان شيبوب لأنه نصراني، كما أنتقد التقرير القانون المصري والشريعة الإسلامية اللذان يحرمان زواج النصراني من مسلمة، دون أن يعتنق الإسلام، مطالبا بالمساواة التي تتيح للشاب المسلم أن يتزوج من نصرانية سواء أسلمت أم لم تسلم[1]، ومن ذلك التباكي على اضطهاد النصارى في الشرق أن بابا الفاتيكان قام بالإعلان عنه، وأصدر تقريرا يتحدث عن اضطهاد ثلاثين مليون نصراني في ست وأربعين دولة أسلامية، وتبعا لانتهاك ذلك الحق فإن الحبر الأعظم يعلن عن أن الفاتيكان أعاد إحياء منظمة تطلق على نفسها أسم"مساعدة الكنائس المضطهدة"، والتي أنشئت قبل خمسين عاما لمحاربة الشيوعية أيام سطو ا، وذلك للدفاع عن حقوق نصارى الشرق المضطهدين!![2]، هذه أسعد أقلية في العالم-كما يسميها الشيخ الغزالي رحمه الله-فهم تقل نسبتهم عن ٦% ويملكون٣٥-٤٠%من ثروة مصر، إذ أ م يملكون٢٢.٥من الشركات التي تأسست بين عامي١٩٧٤-١٩٩٥م، و٢٠%من شركات المقاولات المصرية، و٥٠%من المكاتب الاستشارية، و٦٠%من الصيدليات، و٤٥%من العيادات الطبية الخاصة، و٣٥%من عضوية غرفتي التجار الأمريكية والألمانية، و٦٠% من عضوية غرفة التجارة الفرنسية، و٢٠%من رجال الأعمال المصريين، و٢٠%من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادي المصري، وأكثر من٢٠%من المستثمرين بمدينتي السادات والعاشر من رمضان، و١٥.٩من وظائف وزارة المالية المصرية، و٢٥% من المهن الممتازة والمميزة-الصيادلة، والأطباء، والمهندسين، والبيطريين، والمحامين[3]، كل ذلك أورث درجة من الخوف المرضي لدى الدول التي يوجد ا رعايا من النصارى، ومن ذلك أن السلطات المصرية كانت تتوهم أن مجرد معارضة النصارى، أو توهم إلحاق الأذى م مبررا لاستخدام كل أنواع العنف ضد من يعارضهم أو يحتج ضدهم، فقد قتلت قوات الأمن المصرية ثلاثة من المصريين المسلمين وجرحت عددا آخر بسبب تظاهرهم أمام كنيسة مار جرجس بالإسكندرية، والتي قامت بنشر قرص مدمج سجلت عليه مسرحية بعنوان"كنت أعمى والآن أبصرت"، وهي تتهكم فيها بالإسلام وأهله[4]، ومع ذلك فقد قُتل وجرح المحتجون رد توهم أ م قد يلحقون الأذى بالكنسية أو روادها من النصارى؟!!، وهذا الزخم والدعم الذي حظوا به دفعهم إلى ا اهرة بالدعوة إلى النصرانية سواء من خلال ا اهرة بذلك في الميادين العامة، ومن خلال الأنشطة التنصيرية كزيارة المستشفيات الحكومية لتوزيع الهدايا والمساعدات المالية على المرضى

[1]-الواعي، توفيق، حكم القوي في المخدرين، مجلة المجتمع، العدد(١٦٧٧)١٧شوال١٤٢٦هـ، ص٤٣.
[2]-حارب، د/سعيد، الثقافة والعولمة، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص٥٤.
[3]-عمارة، محمد، حرية الأقليات غير المسلمة في العالم الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، العددان(٣١-٣٢)، ربيع١٤٢٤هـ، ص١٥٣.
[4]- أبو ارشيد، أسامة، أقباط مصر في المهجر..واللعبة الخطيرة، مجلة المجتمع، العدد(١٦٧٧)١٧شوال١٤٢٦هـ، ص٢٦.

تحت غطاء المواطنة[١]، ليس هذا وحسب بل إن وزير الأوقاف المصري قام بإجبار الأئمة والدعاة على حضور محاضرات تثقيفية في كنائس تتبع للهيئة الإنجيلية بالإسكندرية، بدعوى زيادة خبرا م وتأهيلهم علميا لمواجهة ما أسماه الفتنة الطائفية[٢]!!. ومن خلال هذه الأمثلة يظهر أن الحرية الدينية تتعلق بالخروج من الإسلام لا الدخول فيه، وكل المحاولات التي تدعو إلى الخروج منه وتساعد على ذلك تجد لها من القبول والاحتواء والتشجيع لدى الغرب ما لا تجده سواها من المنظمات، ولذا فقد قررت مجموعة من المرتدين عن الإسلام في ألمانيا تأسيس مجلس خاص م أطلق عليه أسم"ا لمس الأعلى للمسلمين السابقين"، وتقول رئيسة ا لمس"مينا عهدي"-وهي إيرانية الأصل- أن ا لمس تم تأسيسه بعد عدة جلسات ولقاءات مع منظمات إنسانية وحقوقية عالمية قبل اتخاذ القرار بإنشائه[٣]، بينما لا يوجد منظمة تحمل هذا المضمون ضد أي دين آخر سوى الإسلام، فلا يوجد منظمة تعنى بـ"النصارى السابقين"، أو"اليهود السابقين" لتقويتهم على ألحادهم أو إيما م الجديد، وقس على ذلك، فتأمل هذه الحرية، وهذا الحق الإنساني!!.

المبحث الخامس:التوظيف الإعلامي لخدمة الضلال الحقوقي[٤].

يعتبر التضليل الإعلامي أحدى أهم التقنيات التي تستخدمها الدول الغربية لتغـيير ذهنيـة دول الأطـراف، سـواء في الأيدلوجيات، والمفاهيم، أو في التشريعات والقوانين، أو في التطبيقات اللاحقة، وأنتقائتـها، ونظـر لـذلك أبراهـام شولسكي-وهو أحد المتخصصين في الإعلام من المحافظين الجدد-عدة أبحاث يشير فيها إلى وجوب"التمييز بين الخطـاب الباطني الموجه إلى النخبة، والخطاب العلني الموجه إلى أكبر عدد من الناس"[٥]، وهذا التمايز بين الخطابين هو الذي اعتمدت عليه المركزية الغربية، لخداع الجماهير الأمية، في الداخل والخارج، وهو ما عبر عنه قبل ذلك جورج أورويل في مقدمـة رواية له بعنوان"مزرعة الحيوان"[٦]، والتي كرسها لوصف الطرق التي تتمكن ا ا تمعات الحرة من طمس الأفكار غـير الشعبية، والتعتيم على الحقائق المزعجة، دون أي حاجة إلى حظر رسمي عليها، وعلق أورويل بأن هذا الشكل"المشئوم من الرقابة الأدبية إنما هو طوعي إلى حد كبير، وينشأ عن تعليم جيد يغرس في النفس اتفاقا ضمنيا عاما بأنه ليس من الحري ذكر هذه الحقيقة المحددة أو تلك، ونتيجة لذلك التجهيل المتعمد، ولعوامل أخرى، فإن أي شـخص يتحـدى السـننية الأرثوذكسية المسيطرة سيجد نفسه يسكت بفعالية تثير الذهول"[٧]، وتضليل عقول البشر يصبح-كما يعبر باولو فريـر- "أداة للقهر"، إذ أنه يمثل أحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى"تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة" فباسـتخدام

---

[١]-موقع المصريون، بتاريخ١٥/أكتوبر٢٠٠٧م، بواسطة مجلة البيان، العدد(٢٤٣)، ص٦٠.
[٢]-خبر بعنوان"الأوقاف المصرية تجبر الخطباء على حضور دورات تثقيفية في كنائس، مجلة المجتمع العدد(١٧٨٤)في١٤٢٩/١/٣هـ، ص٨.
[٣]-خبر بعنوان"مجموعة مرتدة تؤسس مجلسا أعلى للمرتدين عن الإسلام"، مجلة المجتمع، العدد(١٧٤٢)٢٠-٢٦صفر١٤٢٦هـ، ص١٠.
[٤]-يعتبر الإعلام أحد أهم الآليات التي تستند عليها المركزية الغربية في بسط نفوذها، ونشر هيمنتها، وكنت أود التطرق إليها كآلية من آليات التمركز الغربي-في المبحث الثالث من الفصل الأول-ولكني رأيت أن أفرده هنا بمبحث مستقل لأهميته، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فكان هذا المبحث.
[٥]- فوشون، الان، فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، مرجع سابق، ص١٦٣.
[٦]-إذ تتحدث الرواية عن مجتمع استبدادي في المستقبل يحكمه دكتاتور متسلط يدعى"الأخ الأكبر"، وتسيطر الدولة في هذا المجتمع على أفكار الشعب، مثلما تسيطر على على أفعاله، بواسطة جهاز يسمى"شرطة الأفكار"، وتمارس الدعاية والتبشير باستمرار، للمزيد حول ذلك أنظر: لاندروا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، ترجمة/ليلى نابلسي، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٢١٦، وأنظر الربط الرائق لتلك الرواية بواقع الإعلام الغربي: أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م،مرجع سابق، ص٩١وما بعدها.
[٧]- تشومسكي، نعوم، النزعة"الإنسانية"العسكرية الجديدة، مرجع سابق، ص١٣.

الأساطير التي تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود، بل وتضفي عليها أحيانا طابعا خلابا، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي دوره بنجاح تختفـي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة[1]، ومن المنظور المقارن فإن أمريكا دولة غير عادية، وإن لم تكن فريدة في غيـاب القيود على حرية التعبير، كما أ ا تعد حالة استثنائية في مدى فاعلية الوسائل التي توظفها لتقييد حرية الفكـر[2]، وهـذه المقاربة بالرغم من تناقضها إلا أ ا هي عينها ما تقوم عليه إستراتيجيتها، في التعامل مع الواقع الإعلامي، الذي يعتمد على البلاغة التي تسوقها الأجهزة الإعلامية، ووسائل الإقناع"الما فوق واقعية"،والتي ينتج عنها-مـا يسـميه تشومسـكي-بـ"الحق في التضليل والذي يجب أن يكون مكفولا للأشخاص الخالدين برغم مرضيتهم، والأقويـاء النافـذين الـذين صنعتهم الحركية الراديكالية على صعيد القضاء"[3]، وأسياد هذه اللعبة ومن خلال سيطر م على الإعلام، فهم من يمكنهم يمكنهم صياغة مفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان حسب توجها م، ووفق الرؤية التي يرغبـون ـا، ويرتضـو ا، وسيكون تناولنا لذلك الحق في التضليل لعقول البشر -وفيما يتعلق بحقوق الإنسان تحديدا- من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: السحق الإعلامي لمن يراد نهشه إنسانيا.

تدرك دول التمركز الغربي أن الانتصارات الرخيصة على الضعفاء والعزل من الأعداء يمكن استغلالها في أثارة مشاعر الوطنية والحماسة الشعبية في الداخل، ولذا كان لزاما بث الخوف في نفوس وقلوب آحاد وأفراد ا تمع، من خلال ديدات خطيرة تمس وجوده، ومن الأمثلة الغابرة تحذيرات هتلر بتطويق ألمانيا من قبل الدول المعادية التي عقدت العزم على القضاء عليها، فالتشيك خنجر مصوب إلى قلب ألمانيا، وعدوانية وإرهاب التشيك والبولنديين قائم وحقيقي ويجب التصدي له، والمراد من ذلك"إشعار ا تمع دائما بالخطر، بترويعه بسلسلة لا تنتهي من البعابع والغيلان، كلها من نسج الخيال، ومن ثم يقاد ا تمع المتذمر إلى شاطئ الأمان، وهو ما أطلق عليه-إتش إل منكن-"الهدف الكامل للسياسة العملية"[4]، هذا بالنسبة للمجتمع الذي تريد منه حكوماته أن يتبنى سياسة ترغب في القيام ا، لذا فهي تعمد إلى شيطنة ذلك الخصم، وتصويره بأنه الخطر الأكبر على استقرار ذلك البلد وأمنه، وهذه السياسة هي ما يعبر عنها جورج أورويل بـ"إعلان الأخ الأكبر-أي السلطة"من حين لآخر عن العدو الرهيب الذي يهدد أمن بلاده وشعبه، وهذا العدو يصور في صورة شيطانية أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة، وتنسب له صفات أسطورية مثلما يوصف بن لادن، ومكانه غير معروف على وجه الدقة، فهو دائم الهرب من مكان لآخر ولكن الدولة وراءه مهما حاول الفرار. وهي تعلن كل يوم عن تمكنها من القبض على بعض أتباعه المنتشرين في كل مكان، وأ ا بعينها الساهرة وذكائها لابد أن تظفر برأسه في النهاية، ووسائل الإعلام تطلق عليه أسم عدو الشعب، وتدعو الناس كل يوم للوقوف والهتاف ضده، وذلك لمدة دقيقتين تسميهما

---

[1]-شيللر، هيربرت، المتلاعبون بالعقول-كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهير بخيوط الرأي العام؟، ترجمة/عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، ١٩٩٩م، ص٥، والكتاب في جملته يعتبر دراسة جادة وموثقة لذلك التضليل الإعلامي لعقول البشر.

[2]- تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة..وإرهاب الأباطرة..قديما وحديثا، تعريب: أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص١٣.

[3]-تشومسكي، نعوم، الدول المارقة، مرجع سابق، ص٢٧١-٢٧٢، وقارن ذلك بما لدى: ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٣٧، وقد عقد فيه فصلا مطولا بعنوان"أشكال الرقابة الجديدة"، وأبان عن ذلك التضليل والدجل وجذوره وتموضعاته بما قد لا تجده عند غيره.

[4]- تشومسكي، نعوم، إرهاب القراصنة ..وإرهاب الأباطرة..قديما وحديثا، مرجع سابق، ص١٢٣.

وسائل الإعلام"دقيقتين للكراهية"[1]، وهذه السياسة هي التي أتبعتها أمريكا حيث أن الوكالات الإستخباراتية والدعائية قامت"بتأمين السيولة النقدية لكافة أنواع الأبحاث، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تختص بتقنيات الإقناع واستطلاعات الرأي والاستعلام والتعبئة العسكرية والسياسية ونشر العقيدة، ولم يترك شيء للصدفة في عمليات بيع أمريكا. فقد أفصحت أدارة كلينتون في عام١٩٩٩م أ ا بصدد تشكيل فريق جديد"للإعلام الجماهيري والدولي"، مهمته "التأثير في الجماهير الأجنبية"لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، والتصدي المضاد لدعاية أعداء الولايات المتحدة، وتقول شرعة هذا الفريق بأن "التحكم بالإعلام العسكري الدولي" يقصد به"التأثير على مشاعر ودوافع والتحليل المنطقي لسلوكيات الحكومات والمنظمات والجماعات والأفراد"[2]، وزاد زخم تلك الدعاية قبل الحرب على العراق، حتى مع المخالف الذي لا يدعمها في ظلمها وتجبرها، ولا يهيئ لها الوسائل لما تريده من ظلم-حتى ولو كان حليفا-فقد تصدرت أحدى الصحف الأمريكية العنوان التالي"تركيا دولة جبانة"[3]، وذلك لأ ا رفضت السماح لأمريكا باستخدام أراضيها في حر ا على العراق، فأصبح ذلك جبنا!!، وقد يكون ذلك بقلب الحقائق رأسا على عقب، ومن ذلك أن أمريكا كانت تدعم صدام بكل وسيلة في مواجهته مع إيران[4]، وأن مسئولا أمريكيا صرح بوضوح إثر زيارته لجبهة الحرب-العراقية الإيرانية- أن"إدارة ريجان لا تعتبر استخدام الغاز في أرض المعارك من قبل العراقيين أمرا مقلقا من الناحية الإستراتيجية"، ولكن الصحافة أهملت ذلك، كما أن صحيفة النيويورك تايميز نشرت تقريرا كتبه ستيفن سي بيتلر بتاريخ٢٠٠٣/١/٣١م، وكان خلال الثمانينات يعمل في وكالة الاستخبارات الأمريكية كمحلل مختص بالشئون العراقية، بأ ا-أي الوكالة-أجرت دراسة تبين من خلالها أن الغاز الذي قتل الأكراد في حلبجة كان غازا إيرانيا، لا عراقيا"[5]، ومع ذلك لم يلتفت إلى ذلك أحد، ولم يقف عنده، بل على العكس كان الزخم الإعلامي يسير في الاتجاه المعاكس تماما، حتى أنه تم اختلاق قصص لا وجود لها، لتصوير صدام على أنه شرير وحقود، ومن ذلك السحق الإعلامي أنه تم استضافت أميرة كويتية للشهادة أمام الكونغرس بأن العراقيين انتزعوا الأطفال الكويتيين حديثي الولادة-إثر دخولهم إلى الكويت- من الحواضن وألقوهم أرضا، وقامت وسائل الإعلام الطيعة بنقل هذه القصص المرعبة من دون التحقق منها، حيث أنه بعد بضعة أسابيع اكتشف أحد المراسلين الصحفيين أن الأميرة لم تشهد الأحداث التي أقسمت أ ا شاهد ا، والحقيقة أ ا لم تغادر واشنطن قط، وأن الأحداث التي وصفتها لم تحدث[6]، ومثلها تلك العراقية التي تدعى/جمانة حنا والتي صنع منها الإعلام الأمريكي نجمة له، حيث بدأت قصتها على صفحات صحيفة الوشنطن بوست في مطلع عام٢٠٠٣م-قبيل أحتلال بغداد-وطبقا لما روته أ ا"أرادت الزواج من شاب هندي يعيش في العراق، ولكن ذلك بموجب قوانين صدام حسين-الجائرة-مستحيلا، فالقانون يحرم على العراقيين الزواج من أجنبيات، أو العراقيات من أجانب-ولم يقل أحد من الكتاب أن مثل هذا القانون لا وجود

---

[1]- أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٤.
[2]- بلوم، وليم، الدولة المارقة، مرجع سابق، ص٤٥٢-٤٥٣.
[3]- لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩١.
[4]-أنظر تفاصيل ذلك الدعم لدى: لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٨٨، وما بعدها.
[5]- لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٨٦-١٨٧.
[6]- لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩٠.

له-وكانت جمانة بحسب مزاعمها تدير متجرا صغيرا للبيع بالمفرد ، وكانت زوجة صدام اعتادت التسوق منه . ويبدو أ ا أخطأت حين اعتقدت أن مجرد وجود هذه العلاقة العابرة مع زوجة الرئيس، كاف للتقرب من النظام من أجل الحصول على استثناء من القانون . تقول جمانة عن نفسها "إ ا خريجة جامعة اوكسفورد البريطانية عام ١٩٨٢_١٩٨٤". وا ا حصلت على "درجة ماجستير في المحاسبة"، وا ا ظلت تناضل من دون هوادة من اجل الحصول على استثناء من القانون المزعوم للزواج من حبيبها الهندي. لكن ، وبعد جهود مضنية تمكنت من الحصول على موعد للقاء عدي نجل الرئيس العراقي. تقول إ ا "ذهبت إلى الموعد وانتظرت في غرفة معدة للاجتماعات مدة ساعتين". بعد ذلك، وعلى غير توقع ،حدث تطور دراماتيكي غير مجرى الأحداث كلها في الحكاية ؛إذ ظهر فجأة "رجال عدي" المتوحشون ليضعوا غطاء أسود على رأسها. ثم قاموا بسحبها خارج الغرفة بقسوة. منذ تلك اللحظة قبعت في السجن ثلاث سنوات متتالية، شاهدت وعاشت خلاله صنوفا رهيبة من التعذيب. ادخلوها في "زنزانة ممتلئة بالكلاب المتوحشة التي أطلقت عليها وراح تنهش جسدها". ثم جرى اغتصا ا مرات عديدة ومن دون توقف. " مارسوا معها اللواط، ضربت، وتعرضت لصعقات كهربائية". وخلال هذه السنوات علمت جمانة أن حبيبها الهندي قد قتل على أيدي رجال صدام. تقول وهي تروي أسطور ا إ ا: "رأت شابات لا تتجاوز أعمارهن(١٦)عاما. صعقن بالكهرباء ودفن وهن على قيد الحياة. أما الأخريات فقد أكلتهن الكلاب، بينما كان هناك نحو(١٢٠)سجينا دفنوا في باحة السجن". وبعد إسقاط صدام قام بول بريمر باستقبالها في القصر الجمهوري وفي مكتب صدام على وجه التحديد، وروت له قصة تعذيبها، ولشد ما أثار عاطفتها، حين رأته وهو يذرف الدموع. كان بريمر يبكي كالطفل وهو يصغي إلى حكاية جمانة-بحسب رواية الواشنطن بوست- وعندما عرضت جمانة حنا على طبيب ليكشف عن آثار تلك الإصابات التي لحقت ا في سجون صدام، وأفاد الطبيب بعد الفحص الدقيق بأنه لم يشاهد أي علامة تدل على تعرضها للتعذيب، احتجت جمانة على نتائج التشخيص، وادعت أن الطبيب شخص مجرم متنكر وهو في الأصل قاتل وشرير، و"أنه الطبيب نفسه الذي كان يأمر بقتل النساء في السجن"، وقام باستقبالها كبار مساعدي الرئيس بوش، ونائب وزير الدفاع بول وولفوييتز، وتبين أن تلك المرأة لم تدرس في أكسفورد، ولم تكن تدير محلا للبيع بالمفرد، وإنما كان لديها وكالة هجرة غير رسمية، وأ ا خدعت مئات العراقيين الراغبين بالفرار من جحيم العقوبات الاقتصادية، واستولت على أموالهم ثم عزمت بالفرار، كما أ ا لم تكن تحب رجلا هنديا، وأ ا كانت متزوجة من عراقي وأنه توفي قبل وقت قصير من روايتها تلك .."[١]، ومن حكايات التشطين المكذوبة على الحكم في العراق تلك التي بثتها وكالة الـ"يو. بي. آي"في الحادي والعشرين من مارس/آذار٢٠٠٣م عن شخص يدعى كينيث جوزيف. حيث قال"صدمتني حكايات التعذيب البطيء في سجن أبو غريب، جعلتني أشعر بالمرض. كانوا يضعون السجناء في ماكينات ضخمة لفرم المنتجات البلاستيكية. وكانوا يتركون أقدام السجناء تفرم أولا لكي يسمع السجناء صراخهم بينما تعلك الماكينات أجسادهم. زعم جوزيف أنه كان بين الدروع البشرية التي ذهبت إلى بغداد حين سمع هذه القصص. لكن جوزيف تبين أنه لم يذهب إلى بغداد قط، ولم يكن درعا بشريا. أحدى الصحفيات تحرت بنفسها عن

[١]-الربيعي،فاضل،ما بعد الإستشراق-الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليات البيضاء،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص٢٦٣-٢٦٨

وجود جوزيف هذا بين الدروع البشرية، فلم تجد بينهم من سمع باسمه"[١]، كل ذلك نتج عنه درجة من الرعب في قلوب الأمريكيين أن بلغت ببعضهم و"يدعى/جون ديفيس أن أتخذ قراراً بالاختفاء في أحد كهوف جنوب كاليفورنيا، وأخذ معه زوجته وأطفاله، حيث عاشوا في الكهف عشر سنوات، بعيدا عن أعين الناس، وقد أحاط نفسه وعائلته بسياج من الشجر، يخفي فتحات الكهف، وأمتنع من الاتصال بالحياة المدنية حارما نفسه وعائلته من ضروريات الحياة الصحية والمعاشية، لخوفه الشديد من صدام، وتصوره أنه سيأتي إلى كاليفورنيا في أقصى غرب أمريكا، ويفتك بالناس هناك"[٢]، والعجيب أن الإعلام الذي تسبب في تلك الفوبيا التي أصيب ا ذلك الأمريكي، هو نفسه عاد ليسخر منه لأنه"صدق الصورة الإعلامية، وآمن بمنطقها"[٣]، ومن ذلك التزييف أن قامت "نشرات الأخبار بتقديم أسراب من العصافير التي علقت في الحمأ النفطي-وصور على أنه من نتاج جرائم صدام- بطريقة أكثر دراماتيكية مما تقدم فيه الضحايا الإنسانية للقصف الأمريكي، حيث صورت-تلك العصافير- وهي تقوم بجهود مضنية لتنجو بنفسها إلى البر الجاف، والإشكال الكبير أن تلك العصافير، وما تعانيه لم يكن إلا نتيجة للقصف الأمريكي للمواقع المحاذية لليابسة"[٤]، ومن ضمن ذلك السحق الإعلامي بالدجل والكذب أن وسائل الإعلام المرموقة نشرت سنة٢٠٠٢م أن صدام حسين طرد مفتشي الأمم المتحدة العاملين في لجنة(unscom) سنة١٩٩٨م، والمؤسف أن وسائل الإعلام ذا ا قد ذكرت سنة١٩٩٨م أن الأمم المتحدة أصدرت أوامرها للمفتشين بمغادرة العراق لأن الحكومة الأمريكية حذرت بأ ا ستقصف العراق، ولا تريد أن يقتل مفتشو الأمم المتحدة، ويقول الدبلوماسي السويدي رالف أكيوس-أحد مفتشي الأمم المتحدة-إن الأمريكيين استخدموا أعضاء التفتيش كجواسيس لمعرفة تحركات صدام، تمهيدا لاغتياله على حد قول أكيوس[٥]، هذه الأكاذيب حملت عبئها الصحف الأمريكية المرموقة كالنيويورك تايمز، وصحفييها الأكثر مصداقية كمايكل جوردون وجودث ميللر، وعلى شاشات التلفزة[٦]، وبذلك البغاء الإعلامي تم قلب الحقائق رأسا على عقب لشيطنة الرئيس العراقي، وهذا التشويه يشمل كل المخالفين لتوجهات السادة العولميون، حتى ولو كانت تلك المخالفة سلمية، وتعتبر فضيحة آي سكوتر ليبي وقيامه بتسريب أسم العميلة السرية في قسم مكافحة الانتشار النووي في مديرية العمليات السرية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، للنيل من زوجها الدبلوماسي الأمريكي السابق جو ويلسون، لأنه كان يخبر المراسلين بأن قضية الإدارة الرئيسية لخوض الحرب ضد العراق، وأنه كان يملك أسلحة دمار شامل، أ ا قضية زائفة، مما حدا بتشيني إلى إخبار ليبي بموقع زوجة جو

---

[١]- الربيعي، فاضل، ما بعد الإستشراق-الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكونياليات البيضاء، مرجع سابق، ص٢٧٠، ويوجد في الكتاب مقارنة جميلة بين كيفية بناء الاستعمار لسجن أبو غريب خياليا في رواية جمانه حنا، وكينيث جوزيف، وواقعيا كما كانت ترويه"ماتيلدا انجلند"، والتي كانت تقوم بتعذيب السجناء العراقيين، وكما تواتر من أخباره، وبناء على رواية جوزيف هذه نشرت النائبة العمالية/آن كليود مقالا في صحيفة التايمز بعنوان"شاهد رجالا يقطعون ثم قل أنك لا تدعم الحرب"، وبناء على ذلك قامت بتقديم شهادتها في مجلس العموم البريطاني، وكان مما ذكرت أن بقايا أولئك السجناء بعد تقطيعهم كانت توضع في أكياس بلاستيكية لترمى كطعام للأسماك، وتلقف هذه القصة رئيس الوزراء الأسترالي/جون هوارد وراح يطور تفاصيلها بخيال سقيم ليبني عليها موقفه من شن الحرب، وليقف أمام الجمهور الأسترالي لقول"إنه يشارك في الحرب من أجل إيقاف مكينة فرم لحم البشر في سجن أبو غريب".

[٢]-الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

[٣]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٣٥.

[٤]- نوريس، كريستوفر، نظرية لا نقدية-المثقفون وحرب الخليج، مرجع سابق، ص٢٧(بتصرف يسير)، وقارن ذلك بما أورده جلال أمين حيث ذكر".. أن تلك الصورة قد التقطت منذ سنين عديدة وفي مكان آخر وبسبب حادث مختلف، ولم تر الشبكة غضاضة في تجاهل الفوارق المكانية والزمانية، مادام أنه ليس هناك إلا الحاضر، والحاضر يقول أن أمريكا دائما على صواب.."،أمين،د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٥.

[٥]- لاندوا، سول، الإمبراطورية الاستباقية-الدليل إلى مملكة بوش، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٦]-أنظر تفاصيل ذلك وتناقضاته لدى: غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، مرجع سابق، ص١٩٩-٢١٤، وفيها تفاصيل أقل ما يقال عنها أنها مخجلة، على الأقل من الناحية المهنية الصرفة.

ويلسون في الوكالة الأمريكية، والذي بدوره قام بتسريبها إلى الصحافة[١]، فإذا كان هذا فعلهم مع دبلوماسيين ورسميين أمريكيين خالفوهم، فكيف بمن عداهم؟!!، ومن ذلك السحق الإعلامي للمخالف ما يقوم به الإعلام الغربي لتشويه صورة الفلسطينيين، حتى يتم تبرير ما تفعله إسرائيل بهم، فقد عرضت شبكة الـ "سي. أن. أن."صورة لفلسطينيين وهم يرقصون ويهللون بمناسبة سقوط مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك. ثم أفد أستاذ برازيلي أن لديه تسجيلا بالفيديو لنفس المنظر بالضبط يرجع تاريخه إلى سنة١٩٩١م، عندما هلل الفلسطينيون ورقصوا لسقوط صاروخ عراقي على تل أبيب، هنا أيضا مرور الزمن لا يهم"فليس هناك إلا الحاضر، والحاضر يقول إن إسرائيل دائما على صواب"[٢]، ومن ذلك التشويه للمخالف-حتى ولو كان يعبر عن خلافه سلميا-كما حدث خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بسياتل عام١٩٩٠م، حيث أجتمع نفر من ذوي الخبرة في تنمية العالم الثالث، وبيئيون، وأعضاء نقابات تجارية، وأمريكيون معارضون لتوجهات الليبرالية الجديدة، وغيرهم من المعارضين لتلك الإمبريالية الجديدة، وما زال عدد أولئك المعارضين يتصاعد، حتى اكتسبت الحركة عدد أكبر من المؤيدين، وبحلول عام٢٠٠٢م، كانت الاجتماعات الدولية للقوى المعارضة للكوكبة، تجتذب نصف مليون من المجتمعين، ونظرا للإحساس بالخطر الذي قد تشكله تلك التجمعات، فقد حرص السادة العولميون وبمساعدة شركات الإعلام الكبيرة على تشويه سمعة أولئك المعارضين، والمحتجين، فأعلن توني بلير أنهم"عصابات معادية للديمقراطية"، كما شبههم روبرت زوليك-ممثل التجارة للولايات المتحدة، في إدارة بوش الثانية-بإرهابيي٩/١١بأن أوحى بصلافة وخبث إنه"من المحتم أن يتساءل الناس عما إذا كانت ثمة روابط فكرية مع الآخرين، الذين لجئوا إلى العنف للهجوم على الأموال الدولية والكوكبية، والولايات المتحدة"، كما أعلن توماس فريدمان بالنيويورك تايمز أن المتظاهرين بسياتل"من أهل سفينة نوح، الذين يؤمنون أن الأرض مسطحة، أعضاء نقابات يدعون إلى الحماية الاقتصادية، ناعقون يريدون العودة إلى ورطة الستينات"، وبعد٩/١١ساهم سيلفيو برلسكوني-رئيس وزراء إيطاليا-بـ"حشود طالبانية"[٣]، فتأمل هذه الأوصاف، وهذا التشويه، ومن مسئولين دوليين، والتي تعبر عن مدى ما تسببه تلك الاحتجاجات والمعارضات من إزعاج، والذي لا ترغب حتى في سماعه، ومن أجل التخلص من ذلك الإزعاج فقد حرصت تلك النخبة العولمية التي تترأس منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الثمان على عقد اجتماعاتها في أماكن غير متاحة، مثل الدوحة بقطر، وكناناسكيس بجبال روكي الكندي[٤]، وهذا الدك الإعلامي للمخالفين نتج عنه نوع من الهستيريا الجماعية ضد كل من يعارض توجهات الدول الغربية، أيا كانت درجة ونوع تلك المعارضة، ومن ثم فهي تريد سحقه وإقصاءه، حتى أصبح ذلك السحق والإقصاء نوعا من القولبة الجامدة، والتصوير النمطي الذي يصنع الأحكام الجاهزة، ويغذي التحامل الأيديولوجي، وهذا التحامل يغتال الشخصية الإنسانية لدى المخالف، بحيث يصبح انتقاصه و تهميشه، بل والعدوان عليه أمرا طبيعيا ومتفهما، وهذا الأمر ليس بجديد، إذ يذكر جارودي أن دول الاستعمار الغربي-الانكليزي،

---

[١]-أنظر في ذلك تقرير وملف خاص عن ذلك بعنوان"تحليق في الظلام"، مجلة النيوزويك العربية، العدد(٢٨٢)٨نوفمبر٢٠٠٥م، ص١٦-٢٩.
[٢]- أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٥.
[٣]- تشالمرز، جونسون، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.
[٤]- تشالمرز، جونسون، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٢٢.

والإسباني، والفرنسي-أفترت من خلال الدور الذي قامت به في بلاد الإسلام خلال أكثر من قرن، افتراء منهجيا، لإساءة سمعة الحضارة العربية"، وتبعا لذلك فهم قد بيتوا رأيا استعماريا قديما، وجِدت خلاصة كاريكاتورية عنه في كتاب كان متوفرا في جميع مكتبات الجزائر سنة-١٩٤٥م-وعنوانه"كتاب السياسة الإسلامية"، وهو أشبه شيء بكتاب صلاة كامل للمستعمرين، ومما جاء فيه"أن العلم العربي-الذي بلى ومات، ميتة لا رجعة فيها- إنما قام على اقتباسات من مؤلفات يونانيين اختارها يهود في العصر الوسيط.."، وهو يذكر عند حديثه عن سبب طرده من تونس سنة١٩٤٥م، أن الذريعة كانت"الدعاية المضادة لفرنسا، فقد كان من المحظور تأكيد أن الحضارة العربية كانت تسيطر على الحضارة الأوروبية"[١].

المطلب الثاني: التزيين الإعلامي لكل انتهاكات المركز لحقوق الإنسان.

في مجتمع الغابة الداروينى الذي تقوده دول التمركز الغربي، تقوم أجهزة الإعلام بصناعة ما يسميه تشومسكي"القبول والإذعان"[٢]، أو"ضبط السكان"[٣] من خلال حرفة"الهندسة التاريخية"[٤]، والذي ترسم من خلاله كيف أ ا بأحادية رؤيتها تقوم بتصحيح ما يقترفه العالم من أخطاء وآثام، ويتم تصوير ذلك التصحيح-المزعوم-على أنه من صلب الحق الغربي، والذي تقوم بقيادته أمريكا، وحليفتها الطيعة بريطانيا، وهو ما عبر عنه كينان بقوله"لقد أولعت أمريكا بالاعتقاد بأن كل ما ترومه هي، هو بالضبط ما يرومه الجنس البشري"[5]، وذلك الشعور هو مايتم تصويره من قبل آلة إعلامها الضاربة على أنه هو الحق والعدل، وتبعا لذلك تفرغ الدعاية-الكلمة-من معانيها، فتصبح"الحرب سلاما"، و"العبودية حرية"، وقد عبر عن ذلك جورج أورويل في مقالة له بعنوان-السياسة واللغة الإنجليزية-، بقوله"في زماننا الخطاب والكتابة السياسية هما دفاع من لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فأمور مثل: استمرار الحكم البريطاني في الهند، وعمليات التطهير والإبعاد الروسية، وإسقاط قنابل ذرية على اليابان، يمكن حقا الدفاع عنها، لكن فقط بحجج أبشع من أن يستطيع الناس مواجهتها، حجج لا تتفق مع الهدف المعلن لمرتكبي تلك الأفعال، وهكذا لا بد للغة السياسة أن تكون من التعابير اللطيفة إلى حد كبير، والمناشدة، والغموض الغائم المحض"[٦]، وقد سمى تلك التقنية بـ"اللغة الجديدة"، ومن معالم هذه اللغة "أ ا تغير معاني بعض

---

[١]-جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٩٦-١٠١.

[٢]- سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣، وقد أحال في ذلك على تشومسكي.

[٣]- أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص وقد أحال في ذلك على تشومسكي ٩٨.

[٤]-تشومسكي،نعوم، إهدار الحقيقة-إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص٨١.

[٥]- سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣.

[٦]-بينيت، جيمس، و: رينزو، توماس ديلو، الأكاذيب الرسمية-كيف تضللنا واشنطن، مرجع سابق، ص١١.

بعض الكلمات المنتقاة بحيث تدل على معاني جديدة تماما، فمن المستحيل مثلا أن يقول أحد، أو حتى يخطر بباله أن الأخ الأكبر غير صالح، إذ أن كلمة غير صالح في اللغة الجديدة لا تعني غير وصف ما يقوم به الأخ الأكبر من أعمال، ومن ثم تصبح عبارة"الأخ الأكبر غير صالح" منافية للعقل[1]، ومن هنا تتشكل"اللغة الجديدة"التي عبر عنها أورويل، والتي هي من أهم أساليب دول المركز لترويجها لأجندا ا وإستراتيجيا ا، من خلال الكذب-في أكثر الأحيان-والذي يعتبر من أكثر أساليب الدعاية التجميلية التي يلجئون إليها، وقد أستخدمه هتلر ليحول اليهود إلى شياطين، وأستخدمه ستالين لتسويغ قتل أو سجن الملايين من المواطنين الروس، واستخدمته أمريكا لشيطنة خصومها، ومن خلال تفردها بتلك الهيمنة الإعلامية فقد تبنت حكومة الولايات المتحدة لسنوات عديدة سياسة ناشطة من التدخل المباشر في شؤون أمريكا الوسطى والجنوبية، فتعرضت كوبا، وتشيلي، وبنما.. لهجمات على سياد ا تتراوح بين الحرب الفعلية والانقلابات والتخريب المعلن، ومن محاولات الاغتيال إلى تمويل جيوش الكونترا، وفي شرقي آسيا خاضت الولايات المتحدة غمار حربين ضخمتين، ورعت اندفاعات عسكرية هائلة، أدت إلى مقتل مئات الآلاف من البشر، على يد حكومات صديقة، وأسقطت حكومات، وأيدت حكومات تمارس أنشطة خارجة على القانون، منتهكة لقرارات الأمم المتحدة، وناقضة للسياسة الأمريكية المعلنة-كما حدث من قبل إسرائيل-والموقف الرسمي من ذلك كله والذي تزينه وسائل الإعلام بتقاريرها، ونشرا ا هو أن أمريكا تدافع عن مصالحها، وتحافظ على النظام العام، وتضع العدالة في نصا ا السليم، في مواجهة الظلم وإساءة السلوك؟!!، ومع ذلك فهي في حالة العراق استخدمت مجلس الأمن آلة لفرض قرارات من أجل الحرب، في الوقت الذي تجاهلت فيه، أو ظلت دون تنفيذ قرارات أصدرها مجلس الأمن بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية في حالات لا حصر لها، لإسرائيل منها النصيب الأكبر..[2]. ومن أجل الوصول إلى أعلى درجة من المهنية والحرفية في ممارسة التضليل الإعلامي فقد أنشأ وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد في خريف٢٠٠١م مكتبا في داخل البنتاجون، أسماه"مكتب التأثير الإستراتيجي"، وكانت وظيفته تنفيذ ما يسميه مخططو الدفاع"الحرب الإعلامية"، أي التضليل ضد الأعداء الخارجيين، وأيضا الناقدين الداخليين، الذين لا يدعمون السياسات الرئاسية، وقد اتضح أن عمليات المكتب الجديد تتضمن تسريب قصص مزيفة، إلى الوسائط الإعلامية الأمريكية" وعندما افتضح أمر ذلك المكتب قال رامسفيلد"إن من المحتمل أن إنشاءه كان خطأ"، وأغلقه رسميا[3]، ولكن الفكرة لم تمت، ففي خريف٢٠٠٢م أوجد رامسفيلد منصبا جديدا-هو نائب وزير الدفاع"للخطط الخاصة"[4]-وهي صيغة بلاغية تجميلية لعمليات الخداع، وتتخطى تلك المهمات الأنشطة العسكرية التقليدية، وتشمل عمليات الخداع، وإدارة المعلومات العامة، والحد منها، والتحكم في مصادر الأنباء، والتلاعب بالرأي العام، وكما بينت القوات الجوية، فإن على الجيش الحيلولة دون ذهاب وسائط الأنباء إلى مصادر أخرى-مثل العدو، والناقدين-من أجل الحصول على معلومات...لا بد أن تناضل الولايات المتحدة، والدول

[1]- أمين، د/جلال، عولمة القهر-الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٩٦.
[2]- سعيد، ادوارد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق، ص٣٤٣.
[3]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٦٠.
[4]-أنظر في هذا المكتب، والعاملين فيه: فوشون، الان،فرنه،دانيال،أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد،ص١٦٣-١٦٥،وقد سماه كولن باول"مكتب الجستابو".

الصديقة كي تصبح مصدر المعلومات المفضل، يكتب في ذلك المحلل العسكري ويليام أم آركين"تتضمن حرب المعلومات التحكم بأقصى درجة ممكنة، فيما يشاهده الجمهور، أو يقرأه"، وفي يناير٢٠٠٣م تبع البيت الأبيض البنتاجون وشكل صيغته الخاصة من وسائل التضليل، وقام بإنشاء"مكتب الاتصالات الكوكبية"، وأهدافه المعلنة هي التأكد من أن"أي تعليق على الحرب من قبل مسئول أمريكي لا بد أن تتم الموافقة عليه مسبقا من البيت الأبيض"، وتتراوح عمليات حرب الإعلام النمطية بين الخطط التافهة،والخطط الهامة، فمن الأمثلة على الخطط التافهة ما حدث في يوم٢٧يناير٢٠٠٣م حينما رتبت الحكومة لتعليق ستارة زرقاء ضخمة تحجب نسخة طبق الأصل من لوحة بيكاسو، المعلقة بالقرب من مجلس الأمن، والتي تصور مذبحة قرية صغيرة من قرى الباسك[١]، فقررت الولايات المتحدة أن صورة تلك المذبحة مشهد خلفي غير مناسب لوزير خارجيتها، وسفيرها في الأمم المتحدة، وهما يلقيان التقارير التي قد تؤدي إلى قصف المدن العراقية، ومن تلك الخطط ذلك البيان الذي حشد للتوقيع عليه لدعم أمريكا في غزوها للعراق، عشر دول أوروبية صغيرة-ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا-ليتم التسويق من خلاله إعلاميا للتضامن الدولي مع تلك الحرب، ومن بين الوظائف الأخرى للحرب الإعلامية تبييض توابع الأحداث، والأحداث الثأرية، والأحداث التي تؤدي إلى توابع لا يمكن إنكارها لكنها مربكة، وتتضمن تقنية تبييض الكذب الصلف، وتصنيف الوثائق المتعلقة ا بأ ا سرية، ورفض الطلبات التي تقدم بمقتضى قانون حرية الإعلام، ومحاولات التعويق والطمس-كما حدث في حالة مرض حرب الخليج-ومن ضمن الإستراتيجيات الخاصة المستخدمة، هي نحت تعبيرات جديدة تجعل الأمور تبدو وكأن البنتاجون كان دائما متحكما في وضع ما، أو تضفي مظهرا علميا على حادث، أو فعل، أو ظاهرة مشينة، أو تقلل من أهميتها، والمثال الكلاسيكي هو تعبير"الدمار الملازم" ليعني قتل الأبرياء والمتفرجين، في أحدى العمليات، ومن تلك الإطلاقات التجميلية على الوقائع، إطلاق اسم "المهمة قصيرة النظر"على بيع ريجان أسلحة الدمار الشامل للصدام حسين، وتعني أن القائمين على المهمة كانوا يركزون بجد على العمل المناط م لدرجة أ م أغفلوا تخيل عواقبه، ولوزير الدفاع رامسفيلد ولع خاص بالتعبيرات الجديدة، ويبدو أنه يعتقد أ ا إبداعات إستراتيجية، مثل "الردع الاستباقي"، و"الهجمات دونما تحذير"، بينما هو يحاول أخفاء أسمائها المألوفة، أي العدوان[٢]، ومن تلك المصطلحات"مهمة تطهير ناعمة"، و"غارات إستئصالية"[٣]، و"الأهداف اللينة"كالمستوصفات، والتعاونيات الزراعية[٤]، ومن عجائب التسميات تلك التسمية التي أُطلقت على العملية التي أُسر فيها صدام حسين، حيث سميت بـ"الفجر الأحمر"، وهو "أسم لفلم هوليوودي صدر عام١٩٨٤م، يحكي عن قصة تسلل سوفيتي إلى الأراضي الأمريكية، وتنشأ مقاومة عنيفة ضد المحتلين، وتنتهي زيمة المتسللين، والمفارقة هنا أن عملية الأسر أخذت بعنوان قديم لصورة تمجد المقاومة وتحرض ضد الغزو، مع تشويه صورة الآخر الأجنبي، مما يجعل الحرب في العراق صورة سينمائية من جهة، ويجعلها تنسخ ذا ا من جهة ثانية، حيث تتقابل صورة الحدث في تناقض دلالي

---

[١]-في شمال أسبانيا، إذ كانت الموقع الذي أختاره أدولف هتلر في٢٧أبريل١٩٣٧م لتجربة قنابل قواته الجوية الحارقة شديدة الانفجار، ثم قام بالتحالف مع الديكتاتور الفاشستي الإسباني/ فرانسيسكو فرانكو، واشتعلت النيران في القرية لمدة ثلاثة أيام قُتل وجُرح فيها١٦٠٠من المدنيين، وكانت لوحة بيكاسو تصور تلك البشاعة.

[٢]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥١.

[٣]-نوريس، كريستوفر، مابعد الحداثة، المثقفون وحرب الخليج-نظرية لا نقدية، مرجع سابق، ص٢٩.

[٤]-تشومسكي، نعوم، القوة والإرهاب-جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، مرجع سابق، ص٦٣.

مع الصورة الذهنية للتسمية. وهكذا تنتكس الصورة على صاحبها وتنفي ما يراد إثباته لتثبت هي نقيض ذلك كله"[١]، ويندرج ضمن ذلك التلاعب بالمصطلحات والألفاظ ما يرد في تقاريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم ا دول التمركز الغربي، حيث تصاغ بصيغ مخففة إلى أقصى درجات التخفيف، ومن ذلك مصطلح"إساءة المعاملة" الذي بات يرد ذكره في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبرلمان الأوروبي، وا لمس الأوروبي وغيرها، وتعبيرات مثل"المعاملة السيئة"، و"الوسائل غير المتكافئة"، وهذه العبارات تقال لانتقاد الإبادة التي يمارسها الروس في الشيشان، وهي نفس اللغة التي تستخدمها موسكو في بيانا ا، والتي لا تنقل صورة حقيقية عن حجم أعمال العنف التي تمارس في الشيشان، بل إنه يختزل سياسة الإرهاب المتعمد إلى مجرد سلسلة من الأخطاء المؤسفة[٢]، ولعل هذا هو السبب في أن الحرب في الشيشان لم يكن لها وجود في نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث أنه لم يجتمع مرة-على الإطلاق- لمناقشتها. في ضوء أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة كنا بإمكان الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أن تعقد جلسة استثنائية لبحث الأوضاع في الشيشان، لأن أي تحرك ذي شأن ضد روسيا قد يأخذ طابعا هستيريا ربما قد يفضي إلى عواقب مضادة..، وهذه العمليات اتخذت غطاء من الشرعية بع أحداث سبتمبر، إذ وضع بوتين الصراع في الشيشان في إطار حرب عالمية ضد الإرهاب، وأن يصور الحرب على أ ا عملية عادية لضبط الأمن والحفاظ على النظام[٣]، ولعل من أكثر وظائف الحرب الإعلامية فسادا هي فبركة الاستخبارات، من أجل تبرير سياسات معينة، وبالرغم من أن هذا جرم جنائي، لكن نادرا ما يتخذ بحقه أي إجراء قضائي، وقد ظلت الحكومات على مر السنين تضع الذرائع لشن الحروب، وربما كان المثال الكلاسيكي ما زعمته ألمانيا عند غزوها لبولندا في١سبتمبر١٩٣٩م، بأ ا كانت تثأر من هجمات جنود بولنديين قاموا بالاستيلاء على محطة إذاعة ألمانية، وقاموا ببث دعايات معادية، وكُشف بعد الحرب أن المعتدين كانوا جنودا ألمان في بزات عسكرية بولندية، وللولايات المتحدة سجل طويل في ذلك، مثل الهستيريا المصطنعة الناتجة عن زعم إغراق الإسبان للسفينة الحربية مين، في ميناء هافانا، عام١٨٩٨م، والتي اتخذت ذريعة لشن الحرب على أسبانيا، ومن ذلك استخدام الرئيس جونسون هجمة لم تحدث على مدمرة أمريكية في خليج تونكين، عام١٩٦٥م، كي يحفز الكونجرس على التصديق على حملة قصف هائلة ضد فيتنام الشمالية[٤]، وفي ستينات القرن العشرين، سلم رؤساء الأركان المشتركة إلى روبرت مكنمارا-وزير الدفاع-اقتراحا أطلق عليه اسم "عملية نورثوودز"، يطلق العسكريون بمقتضاه النار على أناس أبرياء في الشوارع الأمريكية، ويغرق زوارق تحمل لاجئين من كوبا، وينفذون عمليات إرهابية بواشنطن، وميامي، وأنحاء أخرى، ثم يلقون بالمسؤولية على عملاء كوبيين، بعد فشل عملية خليج الخنازير، وكان مقصد الاقتراح هو التزود بذريعة لغزو كوبا من جديد، وقد وقع جميع أعضاء رئاسة هيئة الأركان على الاقتراح-كل بمفرده- ولكن رفض مكنمارا توقيعه

[١]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٩٢.

[٢]- جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[٣]- جورداز، تورنيك، الشيشان، اجتثاث العدو من الداخل، ضمن كتاب: في ظل حروب عادلة-العنف والسياسة والعمل الإنساني، مرجع سابق، ص٢٠١.

[٤]-وقد كان يُصور من يتعاطف مع حرق الأطفال بالنابالم، وقصف القرى بالقنابل، والتدمير للبيوت والمزارع، ويرى أنها أسباب كافية لإخراج القوات الأمريكية من كولومبيا، على أنهم مجموعة من الجبناء، والمفكرين الكسالى.. وهو ما أُتهم به دعاة السلام "براونميلر، سوزان، العاطفة، ضمن: النوع-الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف، ترجمة/محمد قدري عمارة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٩٦.

هو ما أنقذ تلك الأهداف المفترضة[١]. وفي٥فبراير ٢٠٠٣م مثُل وزير خارجة أمريكا كولن باول أمام مجلس الأمن، لإعداد المسرح للحرب، بتقديم ما أسماه استخبارا أمريكيا سريا، يبرهن على وجود أسلحة كيميائية، بيولوجية، ونووية بالعراق، وحاول باستعراضات لموانية أن يؤكد أن العراق يملك أسلحة محظورة.."[٢]، وأثنى باول على الاستخبارات البريطانية، لأ ا سلمته ملفا عن كيفية إخفاء صدام لأسلحته-والتي لم تكن موجودة أصلا-وبعد يومين من تصريحات باول تلك، نشرت الصحف البريطانية تقارير بناء على معلومات سر ا إليها رانجولا من جامعة كامبريدج-سيرد ذكره لاحقا-بأن الوثيقة التي أمتدحها باول قد أنتحلت من مقالات نشرت بدورية جي إنتليجنس ريفيو، ونشرت أحداها منذ ست سنوات، ومن ورقة بحثية لطالب أمريكي من أصول شيعية يدعى/إبراهيم المراش، بمعهد مونتري للشئون الدولية-وهي كلية صغيرة للدراسات الدولية-قام مراش بنشر ورقته في مقال نشر في عدد سبتمبر٢٠٠٢م، من الميدل إيست ريفيو أوف أنترناشيونال أفيرز، وهي دورية أكاديمية إسرائيلية، ولم تكتف الاستخبارات البريطانية بالنقل الحرفي من هذين المصدرين اللذين سبق نشرهما، ودون ذكر المصدر، بل إ ا كررت الأخطاء المطبعية، وأخطاء التنقيط في الأصلين"[٣]. ومع كل ذلك الدجل والانتحال والتزوير قام هانس بليكس رئيس فريق تفتيش الأمم المتحدة وناقض باول، في كل ما أورده، وعلق بأن مفتشيه زاروا تلك الأماكن الموجودة في الصور التي عرضها باول مرارا، وأ م قاموا بأكثر من٤٠٠عملية تفتيش، لأكثر من(٣٠٠)موقع، وجميعها دون أخطار مسبق، ولم يجدوا شيئا، كما لم يروا أي قرائن مقنعة على أن العراق كان يعلم مسبقا، بأن المفتشين قادمون، لكي يخفي تلك الأسلحة، كما استغلوا هروب حسين كامل-صهر الرئيس العراقي-من العراق، حيث تقولوا عليه كلاما بعد وفاته لم يقله، إذ زعم باول أن حسين كامل أفاد بأن العراق قد قام بإنتاج أربعة أطنان من غاز الأعصاب المميت، وصدرت إستشهادات مماثلة من قبل بوش بتاريخ٧أكتوبر ٢٠٠٢م، ومن ديك تشيني-نائب الرئيس، في خطابه يوم٢٧أغسطس٢٠٠٢م، ولكن الأمر الذي كانوا يعلمونه جميعا أن حسين كامل أكد أن العراق قد دمر كل أسلحته الكيميائية، والبيولوجية، والصواريخ التي تلقيها، بعد حرب الخليج، وقد تمكن جلن رانجولا المتخصص في شئون الشرق الأوسط من جامعة كامبريدج من الحصول على نسخة كاملة من اعترافات كامل، وأنه كان يقول بكل وضوح أن جميع الأسلحة دمرت، وهو ما أكده طوال الوقت سكوت ريتر، العضو الأمريكي في فريق التفتيش الدولي على العراق، أثناء التسعينات[٤]، وكذا الحال بالنسبة لإيجاد صلة للعراق بالقاعدة، من خلال تقارير منتحلة مكذوبة[٥].

ومن صور ذلك التلاعب الذي يستخدمه ا مع الإعلامي الغربي ما عبر عنه تشومسكي-بحيلة الصياح- ومفادها"أنه متى ضبطت يدك في جيب أحدهم فاصرخ اللص! اللص!، وأشر بشدة إلى مكان آخر على أمل أن يتشتت الانتباه فيما أنت تولي الأدبار"، وقد استخدمت هذه اللعبة عندما أثير كثير من الجدل عقب اختفاء(٢٠) مليار دولار من الأموال العراقية،

---

[١]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥١، و: تشومسكي، نعوم، الهيام بالأسواق الحرة-تصدير القيم الأمريكية عبر الهيام بمنظمة التجارة العالمية الجديدة، مرجع سابق، ص٤٢-٤٧.

[٢]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥١-٤٥٢.

[٣]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٥٥-٤٥٦.

[٤]- جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٦٣-٤٦٧.

[٥]-أنظر في تلك التقارير وكذبها: تحقيق بعنوان"شبكة الزرقاوي الإرهابية-إدعاءات ربط مزيفة"، مجلة النيوزويك العربية، العدد(٢٨٢)٨نوفمبر٢٠٠٥م، ص٣٠-٣١.

فتم فتح تحقيق عن فساد-مزعوم-في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي رعته الأمم المتحدة، قبل سقوط صدام حسين، وقد خلُص التقرير النهائي للجنة فولكر حول الفساد في الأمم المتحدة إلى واقعتين دالتين"حيث أ م بنون سيفان بإيداع مبلغ لا يقل عن(١٤٧)ألف دولار في حسابه المصرفي، نتيجة التلاعبات المالية، ووجد الموظف في قسم المشتريات الروسي-الكسندر ياكوفليف-مذنبا بطلب الرشوة، وإن لم يظفر ا من أحد المتعاقدين"، وبقيت حكاية سيفان ومبلغ الـ(١٥٠) ألف دولار موضوعا رئيسيا للصحف طوال عدة شهور، في مقابل تجاهل للاختلاسات التي كانت أمريكا طرفا فيها!![1].

المطلب الثالث: إعادة صياغة الذهنية الاجتماعية، وحشوها بالأجندات الغربية.

يمكننا القول أن"الإمبريالية الثقافية"-كما يسميها المفكر اللامع ادوارد سعيد-هي المسيطرة الآن، والتي يعتبر تعريفها-الأقرب للصواب-أ ا"فرض ثقافة على أخرى في عملية تلعب فيها وسائل الإعلام دورا محوريا، بوصفها ناقلات للمعاني الثقافية التي تخترق ثقافات الأمم الأدنى م لة وتسيطر عليها"[2]، وتعتبر المحفزات اللاشعورية من أكبر أسباب السيطرة الثقافية، وأحداث التغييرات في القيم، والمفاهيم، والمعتقدات، وتأتي حرية الإرادة في مقدمة الأجهزة الإدراكية التي يتم التلاعب ا، إذ أ ا هي الأساس لكل التعاقدات الديمقراطية، والمعتقدات الفلسفية الغربية-كما تقدم- ولذلك فقد كان ومازال الحرص على إفساد تلك الحرية، وإخضاعها لدى حضارات الأطراف، لمنظومة القيم والمفاهيم الحضارية الغربية، على اعتبار أن تلك القيم هي القيم العالمية التي يجب على كل الحضارات الأخرى تقبلها والإيمان ا، بدأ من الحق في الحرية بكل تدرجا ا، ولذلك كتبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إلى أمينها العام في١٩٧٤/١٠/٧م، تقريرا ذكرت فيه"أن من المحتمل تقنيا إذاعة محتوى لا شعوري عالميا عن طريق الأقمار الاصطناعية، وأن تلك المحتويات اللاشعورية يمكن أن تقوم بإزالة ثقافات من خلال إعادة البرمجة اللاشعورية في العقل الباطن، وأوصى-التقرير- بقوة كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تشرع قوانين صارمة تمنع مثل تلك التقنيات، خصوصا عندما تعبر أجهزة الإعلام الحدود الوطنية والثقافية"[3]، وتبعا لذلك فقد أصدرت لجنة الإعلام الأمريكية، ونظير ا الكندية تعليمات لتحريم استعمال أي مادة أعلانية تستعمل أي أداة لا شعورية، ولكن كل منهما فشل بشكل مثير للشفقة في محاولات إدارة الصناعة الإعلامية في سبيل المصلحة العامة، بل إن وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة حرصت على الزعم أن قضية اللاشعور هي مجرد أمر هزلي، كما حرصت على أن تكون الدراسات الإعلامية التحليلية في الجامعات والمدارس العليا تحت رعايتها، لئلا يخرج مثل ذلك التقرير، كما أ ا ضغطت على المؤسسات التربوية من أجل عرض حصري لسلسلة لا متناهية من المناهج الإعلامية المهنية، والتي تصف وسائل الإعلان بالشرف والأمانة، وتقوم على دعم ومساندة رغبات ا تمع بالإيمان بأن ما يجري حولهم هو أمر طبيعي[4]، هذا الحصار لمثل تلك الدراسات قضى عليها، حتى أنه لم يعد لها ذكر، وأصبحت تقنيات تغيير الوعي بواسطة اللاشعور هي التقنية المسيطرة على البرامج الإعلامية، وهي التي تشكل الثقافات، والهويات المعاصرة، والتي من لوازمها

---

[1] -للمزيد حول تفاصيل ذلك التلاعب أنظر: تشومسكي، نعوم، الدول الفاشلة، مرجع سابق، ص٧٤-٨١.

[2] -باركر، كريس، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، مرجع سابق، ص٧١.

[3] -كي،ويلسون،خفايا استغلال الجنس في وسائل الإعلام،مرجع سابق،ص٢٩٠،وفيه عشرات التقنيات للاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام،وما تحمله من رسائل خطيرة

[4] - كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٢٩١.

التماهي مع النموذج الغربي المتحضر والمتقدم، بالرغم من توصيات ذلك التقرير الحاضرة لها، ومن لوازم تلك السياسة الإعلامية الحرص على تعطيل وإلغاء العقل، والتي تتم من خلال"عزل العلاقة المنطقية التقليدية في الارتباط بين الأسباب والنتائج"[١]، بحيث تصبح الصورة ونحوها-كما يسميها الغذامي-"قوة جديدة، ونحو جديد له منطقه الخاص، ولا يستجيب لشروط المنطق القديم، ولا يستطيع المنطق القديم أن يقاوم الصورة بشرطها المختلف...وانتصار الصورة-في حال انتصارها-ستمسخنا إلى مجانين، ستخرجنا من زمن العقل والمنطق، الذي كنا نألفه حيث الحكمة والتروي، إلى زمن جنوني تأخذنا الصورة إلى السرعة والقابلية السريعة للنسيان.."[٢]، وذلك الجنون الذي تصنعه الصورة يعتبر نموذجا لا بد من التماهي معه، ويبدأ بناء التماهي مع ذلك النموذج وتعطيل العقل تبعا للصورة اللاعقلانية التي يتشرب ا الطفل منذ الصغر، حيث يكون الإعلام هو الذي يؤثر على تركيبهم النفسي والسلوكي، وذلك لقلة الخبرة، وضعف المناعة التي يتمتع ا الطفل، فـ"إذا كان هناك جمهور لا يملك إلا القليل من الاستقلال والمدى فهو بالفعل جمهور الأطفال، الذي يشاهد-أكثر من أي جمهور آخر-ما يفرض عليه من برامج"[٣]، وينتج عن فقدان الاستقلال هذا، والسيطرة التلفزيونية عليه أن"التلفزيون لا يزودهم بمعرفة صحيحة، وإنما يزودهم بمعرفة خاطئة عن العالم، وذلك لأن التلفزيون ليس مخصصا لتزويدهم بمعلومات عن العالم الواقعي، وحتى عندما يستخدم ذا النحو، فإنه يقوم بعمل هزيل تماما، فالتلفزيون الحديث له غرض واحد، وهو بيع الأشياء، حيث أنه يمثل أداة للتسويق، وقيمه هي قيم السوق، وبنيته ومحتواه هما مرآة لهذا الغرض"[٤]، هذا على صعيد الصغار، فهو الذي يصقلهم ويبني مفاهيمهم وأفكارهم، وتصورا م عن الكون والحياة، وكذا الحال بالنسبة للشباب، حيث أنه يحمل رسائل في أغلبها لا تدعو إلا إلى تمجيد الجنون بدأ من الرذيلة بكل شذوذا ا، والمخدرات بكل أنواعها، ففي دراسة أمريكية عن الإشارات-السلبية والإيجابية- المتعلقة بالمخدرات، في البرامج التلفزيونية "وخلال٣٦ساعة من برامج التلفزيون المأخوذة كعينة، من إرسال يوميين نمطيين، كانت هناك١٤٩رسالة متصلة بموضوع المخدرات، ومن بين هذا العدد كانت هناك١٢١رسالة مؤيدة بنسبة (٨١.٢%)، و٢٢رسالة مناهضة، بنسبة(١٤.٨%)وتبقت ست رسائل غير واضحة الدلالة، والنتيجة أنه كان هناك ست رسائل مؤيدة مقابل كل رسالة معارضة لتعاطي المخدرات، أما بالنسبة للكحوليات فكان هناك عشر رسائل مؤيدة، مقابل كل رسالة مناهضة"[٥]، ولا يختلف تصوير الجنس في التلفزيون عن ذلك، وفي دراسة-قديمة بعض الشيء-أوضحت أن"المشاهد المراهق تعرض عليه٢٥٠٠إشارة جنسية كل عام في التلفزيون"[٦]، حتى حتى أنه تم"التعامل مع الجنس بوصفه عنصرا ممهدا، أو سياقا تتم داخله ممارسة العنف، أو ينظر إليه على أنه وجه من وجوه الحياة، يتعين التعامل معه بالضحك العصبي، وفي كوميديات المواقف، وعروض المنوعات، تتلامس الشخصيات، وتتبادل القبلات وتتعانق، وتظهر الحميمية الجنسية من خلال الإيماء الإغوائي، والمغازلة، وهذه الرسائل الموحية تكون مصحوبة عادة

[١]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٧٣، وفيه مزيد من البسط الشيق حول تفاصيل ذلك الإلغاء وفلسفته.
[٢]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٩٣-١٩٤.
[٣]-بورديل، إيزابيل، تأثير العنف التلفزيوني في الأطفال، ترجمة/ غصون عمار، مجلة الثقافة العالمية،عدد(٦٦)ص١٠٥، وفيه بسط لتأثير التلفزيون على سلوك الأطفال.
[٤]-كوندري، جون، سارق الوقت-التلفزيون والطفل الأمريكي، ترجمة: رضا أحمد، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد(٦٦)، ربيع أول، ١٤١٥هـ، ص١٢١.
[٥]- كوندري، جون، سارق الوقت-التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٥.
[٦]- كوندري، جون، سارق الوقت-التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.

بالضحكات المخمورة"[١]، وهذا هو ما أنتج ذلك السعار المحموم بكل ما يتعلق باللذة والجسد، وشذوذا ا وغرائبها، ولذا تجد زخما غير مسبوق للدفع في هذا الاتجاه، وتجند لذلك أبحاث علم السلوك، والرسائل التي ترسل إلى اللاشعور لدى المتلقي ليؤمن بتلك الهلوسات الجنسية، على اعتبار أ ا نوع من الحرية، وما ينتج عن ذلك من تمجيد للجسد، والحرص على قوامه ورشاقته، ولذلك أصبحت الرضاعة الطبيعية تشكل كابوسا مقلقا لدى النساء، بسبب الخشية من تأثيرها على جاذبية المرأة وجمالها، أو خشية من ظهور التجاعيد[٢]، ولعل من أشدها شذوذا إثارة اشتهاء الموتى، والانجذاب إلى ما هو ميت، وفاسد، وعديم الحياة، وميكانيكي صرف، ويعتبر فلم الرقية، وما يحمله من تقنيات لا شعورية خير مثال على ذلك[٣]، وأحيانا قد يوظف ذلك لإزالة رهبة الموت من نفوس الجنود، فنجد أن أناشيد يرددها ألوية أحد ألوية الجيش الأمريكي تحكي حكايات عن اغتصاب النساء، وممارسته الجنس مع جثثهن، وهي أنا شيد يحفظها الجنود، ويرددو ا، ومطبوعة في كتاب خصيصا لجنود هذا اللواء، كما أن قائد أحد الجيوش الأمريكية عرض على جنوده أفلاما داعرة في الليلة التي سبقت ساعة الصفر، للهجوم على العدو، وكل ذلك ثقافة تقوم على الجمع بين القتل وممارسة الجنس[٤]، ومن ذلك الإعلان عن الخطيئة الجنسية بين الوالدين وأطفالهم، أو ما يسمى بتزامن الرجل المتقدم في السن، الذي يطمح في النساء الصغيرات، والعكس مع المرأة الشاذة المتقدمة في السن[٥]، أو ممارسات الماسوشية، والسادية[٦]، ومن ذلك ما ترويه مارلين فرنتش، في كتا ا-الحرب ضد النساء-أن أنتاج بعض الأفلام قام على تعذيب بعض النساء الآسيويات إلى حد قتلهن من أجل تحقيق أعلى درجات السادية الذكورية في التهييج الجنسي[٧]، وكذا الحال بالنسبة لموسيقى الروك، وما تحمله من رسائل خطيرة، قد لا يلتفت إليها كثيرا ممن أدمن عليها من شبابنا[٨]، والإشكال في أن السلوك الجنسي"لا يمكن تعلمه عن طريق التلفزيون لسببين هما/أولا: لأنه يصور عموما على نحو زائف ومحرف، وثانيا: لأنه لا يؤخذ رأي المتلقين فيما يمكن أن يفضلونه، أو يرونه من قيم تلك ا موعة المنوعة الاحتمالات القائمة في هذا ا ال من العلاقات بين البشر"[٩]، ومع ذلك تضل وسائل الإعلام هي الموجه الرئيسي لذلك السلوك، وكذا الحال مع بقية تجارب الحياة، إذ أن الذي يقدم هو"ثقافة الهيمنة، أو ثقافة المؤسسة، وقد جرت دراسات ميدانية عن محطات التلفزة الأمريكية كشفت عن ظلم في تمثيل العجائز والأطفال والنساء والأقليات، بينما أحتل الواجهة القوى الاجتماعية المؤسساتية(الفحولية)-كما يسميها الغذامي-تلك التي تقدم خطاب العنف، واللذة، وصناعة المال والنفوذ، وهذا إخراج ممنتج للحياة يقدم فعلا انتقائيا وخدعة ثقافية، بينما الحياة الواقعية على الهامش"[١٠]، وانتقائية الفعل، وخدع الثقافة هذه يتم صياغتها بوسائل عدة من ضمنها"الفيديو كليب"، والذي جاء ليقلب

---

[١]- كوندري، جون، سارق الوقت-التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.
[٢]- كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٩٩.
[٣]-أنظر في تحليل هذا الفلم وما يحمله من تضمينات ورسائل: كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص١٤٨-١٧٩.
[٤]-نقل ذلك عن مارلين فرنتش، في كتابها-الحرب ضد النساء-الغذامي، د/عبد الله، المرأة واللغة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،الطبعة الثانية، ١٩٩٧م، ص٣٣-٣٤.
[٥]- كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص٩٩.
[٦]-هما أنحرافين جنسيين، يتلذذ فيها المرء بتعذيب الآخرين في حال"الماسوشية"، وبتعذيب نفسه في حال"السادية".
[٧]-بواسطة: الغذامي، د/عبد الله، المرأة واللغة، مرجع سابق، ص٣٣.
[٨]-أنظر في التحليل التفصيلي لهذه الموسيقى لدى: كي، ويلسون براين، خفايا الاستغلال الجنسي في وسائل الإعلام، مرجع سابق، ص١٧٠-٢٠٠.
[٩]- كوندري، جون، سارق الوقت-التلفزيون والطفل الأمريكي، مرجع سابق، ص١٢٦.
[١٠]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٤٢.

معادلات الذوق والجمال ليؤسس لمدرسة جديدة في الفن، والتي زال معها شرط(الصوت)في الغناء، وحل محله شكل الوجه والجسم[١]، وتلك الوسائل كان من ثمارها ما عبر عنه الشاعر ممدوح عدوان بـ"حصار التفاهة"، في تعليقه على تلك الجماهيرية التي أكتسبها برنامج "سوبر ستار"[٢]، والذي أقل ما يقال عنه أنه تطبيع للمتلقي المسلم بتلك الأخلاقية المضادة لدينه وقيمه، حيث كشفت تلك التفاهة عن حجم الغثائية التي تعيشها أمتنا، وما حققه تغييب الوعي، الذي قُذف به في وجدان الأمة على مدى عقود، حيث بلغ عدد المشاهدين من بلد عربي واحد-هو المملكة العربية السعودية- سبعة عشر مليون مشاهد ومشاهدة، وبلغ عدد اللذين صوتوا عبر الهاتف في الحلقة الأخيرة من البرنامج أربعة ملايين في كل أنحاء الوطن العربي، واتصل ملك الأردن وملكته وأميرات القصر بالفائزة فور إعلان النتيجة، واحتشدت الجماهير، في ساحات دمشق وعمان، مثلما تسمرت الملايين أمام شاشات التلفزيون انتظارا للحظة الحسم، وقبل ليلة الحسم كان المرشح اللبناني قد خرج من المنافسة مما أحدث صدمة وطنية لدى أناس كثيرين، أدت إلى استقبال رئيس الجمهورية لذلك الخاسر، وأدت إلى تعاطف رئيس الوزراء معه، وكل الوجهاء السياسيين، وهذا التفاعل والزخم كله بالرغم من وجود نصوص في تحريم ما حدث من وجهة نظر دينية ومن وجهة نظر سياسية، ومن وجهة نظر ثقافية، وهي لغة تحريمية أشترك فيها العلماني والأصولي، وإن عبرا بلغة مختلفة ظاهريا لكنها نسقيا لغة واحدة، في مقابل قبول عريض وكبير من قبل جماهير المشاهدين والمشاهدات، مما يكشف عن فجوة عريضة بين النخبوي والشعبي[٣]، هذا جزء من هندسة القبول الاجتماعي، والذي أصبح أصبح كما يرى الغذامي يقلب مقولة أن"الحاجة أم الاختراع"، إلى أن"الاختراع أم الحاجة"، "إذ لم تعد الحاجة هي التي تقرر مطالب الحياة، وإنما تقرر أنماط الحياة، بناء على ما تبنيه ثقافة الصورة بواسطة الموضة، والإعلان، ونماذج المشهورات والمشاهير في لبسهم ومسلكهم. ولم يعد الأمر خيارا فرديا، ولم يعد يستند إلى ضرورات المعاش وشروط الواقع.."، ويضرب على ذلك عددا من الأمثلة، كالتغيير السريع الذي يحدث لأجهزة الجوالات، حيث أصبحت"شروط التفاعل الاجتماعي لا تسمح بالتعقل هنا، أو تحكيم شروط الحاجة، والشرط العملي، بل سيكون المظهر أساسا لتحديد الخيارات، وكلمة قديم أصبحت مصطلحا قصير المدى، فالقديم هو ما كان عمره شهورا وليس قرونا كما كانت القياسات السابقة"[٤]، السابقة"[٤]، وهذا يحدث في كل شيء، وأخطر ما فيه حدوثه مع اللباس، خاصة مع ملابس النساء، حيث يجري التغيير فصليا فصليا حسب تحولات الموضة، وأخطر من ذلك هو التغيير من داخل الموضة نفسها، إذ صار من شروط الوجاهة ألا تكرر المرأة ما لبسته في مناسبة سابقة، وكل ظهور اجتماعي لا بد أن يكون بفستان لم يسبق له مثيل، حتى أن أحدى الكاتبات أثنت على مدرسة قديمة لها أ ا"لم تكن تلبس فستانا مرتين"، وأن الطالبات كن يحرصن على تذكر أنواع ملابسها وحفظ أشكال هذه الملابس، لكي يدققن النظر عما إذا كانت ستكرر أي لباس، وأكدت الكاتبة أن ذلك لم يحدث على مدى

---

[١]-الغذامي،د/عبد الله،الثقافة التلفزيونية،ص١٢٨،وهذه البرامج هي تقليد لما يحدث في الغرب،وعلى سبيل المثال صوت في برنامج"نجم البوب"أكثر من٣٢مليون بريطاني، ولم يشارك في الانتخابات البريطانية إلا حوالي٢٦مليون بريطاني، أنظر ذلك لدى: وليامز، جيسيكا،٥٠حقيقة ينبغي أن تغير العالم، مرجع سابق، ص٢٧٠.

[٢]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.

[٣]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٥٢، وقد بسط هناك تحليل تلك الظاهرة" ظاهرة سوبر ستار".

[٤]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٢.

ثلاث سنوات[١]، ومن نتاج ذلك تم "استبعاد شروط الجودة، وأخطرها المتانة التي كانت قيمة قديمة، وهي لم تعد الآن كذلك، لأنه ليس مطلوبا من المنتج الجديد أن يعيش طويلا، وكلها بضعة شهور-بالكثير-لكي يأتي منتج آخر ينسخه، وسيأتي الآخر من الشركة نفسها، ومن المصمم نفسه، وهما قد أتقنا اللعبة، وصارت سببا كبيرا لاستمرار أي شركة في السوق ولتحقيق مزيدا من المكاسب عبر مواصلة التغيير والتعديل. ويتبع ذلك دوما تأكيد على ثقافة الموضة وملاحقة التغيير"[٢].

الفصل الخامس: سُبل مقاومة استبداد المركز الغربي فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

إن الانفكاك عن جميع الإشكالات التي طرحتها الهيمنة الغربية خلال خمسمائة عام يعتبر مشكلا حضاريا جوهريا وضخما لا يمكن استيعابه في مثل هذه العجالة، ولكن يمكننا القول أن القضاء على ثنائية المركز والأطراف، على كل المستويات من أهم المحاور التي يجب أن تتعاون دول الأطراف على تحقيقها بكل وسيلة ممكنة، وعلى مختلف الأصعدة بعامة، وعلى مستوى الفكر الحقوقي، ومفاهيم حقوق الإنسان بخاصة، وذلك لأن تبعية الأطراف للمركز ستظل قائمة على الفوقية من المركز، والتبعية من الأطراف والانتقائية في التطبيق[٣]، وبما أن الأساس الفلسفي لتلك المفاهيم القائمة اليوم لحقوق الإنسان وتنظيما ا وتقييماته حكرا بيدهم، فلا بد من فكفكة تلك السيطرة، ويبدأ ذلك من الأساس الفلسفي، والذي أصبح اليوم مسلمة من مسلمات الفكر الحقوقي لدى دول الأطراف، بينما الجدل قائم حول ذلك الأساس من قديم، فبدأ من نشأة مفهوم الحق الإنساني منذ مطلع عصر التنوير الأوروبي، وهو على الدوام موضع جدل بشكل ما. فقد عبر أتباع مذهب المنفعة في القرن التاسع عشر عن قلقهم من أن حديث الحقوق يفتقر إلى الأساس الصلب، وأطلق على ذلك جريمي بنتام تسميته الشهيرة لتلك الحقوق بـ"الهراء الذي يمشي على ساقين من خشب"[٤]، ثم جاء من بعدهم الماركسيون والذين نظروا إلى حديث الحقوق على أنه يميل إلى تبرير الامتياز الطبقي بسبب ارتباطه التاريخي بالملكية الخاصة، وذلك لأن المدافعين عن الحقوق

[١]-حجازي، هناء، أبله نجاح، بواسطة: الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٤.
[٢]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص١٢٣.
[٣]- أنظر في طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف: د/ حسن حنفي ، مقدمة في علم الاستغراب ، مرجع سابق، ص ٢٨ وما بعدها.
[٤]-جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٢.

ركزوا على ترسيخ حقوق شكلية في حين يتجاهلون مدى إمكانية إتاحة الفرص لتحققها[1]، كما تحدى مناهضو الاستعمار في العالم الثالث تلك الحقوق بوصفها شكلا من أشكال الإمبريالية الثقافية الغربية، تستخدم ضد ا تمعات اللاغربية، وهي مدمرة للتراثات الثقافية[2]، وهذه النظرة النقدية جاءت من ثلاثة اتجاهات متباينة واتفقت في رؤيتها على أن تلك الحقوق أنما هي نوع من استعباد الإنسان باسم حقوقه، وذلك التسويق لها وإن كان بصورة أكثر إيقاعا، وأشد إطراء في هذا الزمن لم يغير من تلك الحقيقة شيء، وإنما تظل تراكما ا التطبيقية تزيدها صدقا وثباتا بالرغم من تغير الزمان، واختلاف الخطاب الذي تسوق من خلاله تلك الحقوق، إلا أن لبها وجوهرها لا يزال هو هو، منذ ذلك الزمان وإلى الآن، وهذا ما نبه إليه الفيلسوف الألماني-المعاصر/ يورغن هابرماس عندما وصف توظيف الغرب لحقوق الإنسان بأنه"في كل حين أستخدم-أي الغرب- الطلب أن تسري حقوق الإنسان على الجميع فإنما هو كوسيلة لحجب عدم المساواة الفعلي الذي يطال بصمت المنبوذين، وقد أيقظت هذه الملاحظة الشك في أن حقوق الإنسان قد تقتصر على هذه الوظيفة الأيديولوجية. إذ تعمل حقوق الإنسان درعا لعمومية كاذبة –لبشرية وهمية أستطاع الغرب الإمبريالي أن يخفي وراءها ذاتيته ومصلحته الخاصة.."[3]، وذلك كله هو الذي دفع جارودي إلى طرح سؤالين مهمين هما:

١-من هو الإنسان المقصود بتلك الحقوق؟. ثم يجيب عن ذلك بقوله"جميع هذه التضليلات بصدد"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" تصدر من منبع واحد: إعلان يعتبر الإنسان فردا، وبالتالي ففي كل حقبة يكون المقصود الفرد في الأقلية المسيطرة، فهو من يطلب الدفاع عن حقوقه"[4]، أو تسخر تلك الحقوق للدفاع عن حقوقه هو وحده فقط.

٢-ماذا يعني الحق الإنساني لإنسان لا يستطيع ممارسته؟، كما هو الحال مع حق العمل لملايين العاطلين، أو حق الحياة لمليارات من الكائنات البشرية الذين في العالم غير الغربي، يموتون من أجل أن يتابع أصحاب الامتيازات في أماكن أخرى أعمال السلب والنهب؟، فما هي تلك المساواة التي تمنع بالتساوي الملياردير والجائع من سرقة رغيف خبز، أو التي تسمح لكليهما بتأسيس صحيفة أو شراء شبكة تلفزيونية، ويجيب عن ذلك جارودي بقوله إن"القانون يعامل الجميع على قدم المساواة!، تلك هي أكذوبة حقوق الإنسان، حتى عندما تعلن عن نفسها أ ا عالمية. فمن الضروري حدوث انقلاب جذري" من خلال بناء الممانعة لتلك الإمبريالية الحقوقية والذي يعتبر مطلبا مهما وملحا وحيويا لفك ذلك التسلط الغربي على حقوق الإنسان-سواء من حيث المفاهيم، أو من حيث التقنين، أو من حيث التقييم-وبناء ذلك الوعي الحقوقي يعتبر أحدى أهم سمات الممانعة، ولكن يحتاج إلى رؤى منهجية لكشف ذلك التوظيف الخطير لحقوق الإنسان الذي تقوم به دول التمركز الغربي، ويمكننا أجمال أهم سبل تلك الممانعة من خلال المباحث التالية:

---

[1]- جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.
[2]- جاغار، أليسون، هل العولمة جيدة للنساء؟-ضمن كتاب: الدرجة صفر للتاريخ، أو نهاية العولمة، مرجع سابق، ص٤٣.
[3]-هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سابق، ص٢١٦.
[4]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٨.

المبحث الأول:تحديد الهوية المميزة-لدول الأطراف-والتأصيل لتلك الهوية.

لقد حرصت الوجودية العلمية الغربية-كما يقول روبرت فاوست-على أن "تأتي بشكل هادئ وصامت، تمشي مشي القطة، بحيث لا يستطيع أحد أن يسمعها"[1]، وتنسل بيننا وتقوم بعملية تغيير جذرية وشاملة في كثير من مناحي حياتنا، سواء على مستوى الظاهر، أو على مستوى الباطن، وعندما قاوم العالم الإسلامي الاستعمار، لم يكسب بعد دحره للمستعمر ثروة، ولا استعمارا معاكسا، بل فاز منه بإعادة إنتاج لعزلته، وسمى ذلك استقلالا[2]، في حين كان الغرب يغربن العالم أجمعه ، ويستولي علينا عبر انبهارنا، بما هو فيه مختلف عنا، في أشيائه، وتقنياته، كل ذلك دون أن نعرف فيه سر قوته، تلك معركة مستمرة من جملة معارك التأسيس التي تورط فيها الحضارات الأخرى نفسها-حضارات دول الأطراف-مع الطواحين، وليس مع الفرسان الحقيقيين، وذلك لأن سؤال التأسيس محجوب ومؤجل وراء الأسئلة الأخرى التي هي من الدرجة الثانية والثالثة، المحتلة لكل مواقع التأسيس، عندما قد يقوم ولا يقوم، فكان التأسيس دائما خارج موضوعه، كما يقع خارج مواقع الآخرين التي يشن عليها، معارك الطواحين، فأين تلك الأرض التي يجري في صخرها وترابها حفر الأسس؟ وهل كان من الضروري أن تختلق الأرض من أجل نيات طيبة؟

إن إرادة التأسيس مشغولة إما بالحذف والاستبعاد، أو بالاختلاق ، وتلك لعبة من مخلفات الإسقاط الغربي على الآخر الذي جلا عن أرضه، ولم يجل عن عقله، بل تركه مكبلا بأدوات والأعيب أثرية مما كان يستخدمها العقل الغربي ضد ذاته ليمنع وقوع القطعيات الأبستمولوجية، في صلب بنيته المعرفية، ومن هذه الألاعيب-المخلفات: ثنائية الذات/الآخر، أي وهم التأسيس في المختلق وليس في المختلف ، والرحلة طويلة وشاسعة بين الموقعين، عبرها كانت تقوم أنصاب، منها : التلفيق، التراثي: والمهم أن يبقى التأسيس خارج أرضه، وأن يبقى العقل خارج موضوعه "[3] في الفكر الفلسفي بعامة ، وما يتعلق منها بحقوق الإنسان بخاصة.

وهذه هي الذهنية التي يتم التفكير بها لمناقشة ما يتعلق بحقوق الإنسان ، هي التي جعلت" المشروع الثقافي الغربي ، في حرز أمين ... من المتسكعين على أشباه المفاهيم...وأصبحوا بديلا مستفحلا وجائرا وغازيا، عن قراءة المشروع الغربي في ذاته، وكان تجار هذا النوع من التعامل مع الأصداء والشائعات، ومروجيه يحرمون على أنفسهم وأتباعهم الكشف عن الأصول ومواجهة الجغرافيا العقلية، باسم مواطنية الجغرافيا المكانية، وكان الخلط بين الجغرافيتين تأسيسا دائما للعزلة وليس للاستقلال ، لتوجيه الغياب، وليس لمواطنيه الحضور، فلماذا لا يكون الغرب سعيدا مادام يمتلك ناره و وحده، في حين أن الآخرين حرموها على أنفسهم، وفضلوا العيش في الصقيع والزمهرير. ومع ذلك فالنار لا يمكن احتباسها طويلا، وحتى تبقى متقدة لابد من مزيد في الحر و النور و المساحة، و الغرب احتفظ بكل ه لنفسه عصورا، وحتى يحميه غزا كل الآخرين، و عندما انتهى عصر الغزو صار الغرب سائحا خارج حدوده بارادتة أو بالرغم منها. و في لحظه اكتمال نقد النقد تجتاح الجغرافية العقلية كل الجغرافيات المكانية. و يصير العالم داخلا في أمكنته وزواريبه و معتزلاته، وهذا هو الذي أفقد دول الأطراف هويتها، وجعلها

---

[1] -بواسطة: هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، ترجمة/محمد سعيد دباس، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص١١٧.
[2] -للأستاذ مالك بن نبي-رحمه الله-في ذلك مقاربات فكرية تطبيقية رائقة.
[3] -مطاع صفدي ، نقد العقل الغربي – الحداثة ما بعد الحداثة ، نشر مركز الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٠م ، ص١٠- ١١.

تابعة له تعتقد أن في كل ما يفكر به ويقوله ومن ثم يصدره إلينا صوابا لا يقبل الجدل، فتأخذه على علاته، ولذا كان لا بد من بيان الروح المميزة لهوية دول الأطراف، واستقلاليتها الحضارية، ومن أهم الأصول التي يجب تبنيها بناء الهوية المميـزة لـدول الأطراف، وإبرازها والاعتداد ا، ويمكن أن نجمل أهم الأسباب الكفيلة بذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: التأكيد على تعددية الثقافات.

عندما نتحدث عن تعددية الثقافات فإن مرادنا"ليس أحلال سيطرة بدل أخرى، بل إظهار قيم اجتماعية جديدة جذرية، وتكفل الاستقلال الذاتي ومسؤولية كل فرد، لكي تتيح له ألا يبقى موضوع التاريخ، بل فاعل التاريخ، وأن يبدع إبداعا تاما مستقبل الجميع"[١]، وهذا ما لا يقبله الغرب، فهو يرغب أن تظل سيطرته المطلقة أمرا مقدسا لا يقبل الحديث عنه، ومن ذلك أن فكرة حقوق الإنسان تعبر عن عقل غربي متجذر في الفلسفة الأفلاطونية تحديدا، ويتجاهل هذا العقل بواسطة استنتاج خاطئ تجريدي حدود سياق نشوئه، والاعتبار المحلي ا رد لمقاييسه التي قُصد لها أن تكون عالمية. ولكل التقاليد وصور العالم أو الحضارات مقاييس خاصة للحق والباطل، ممتنعة على القياس[٢]. وتبعا لذلك فإن عالمية حقوق الإنسان "تعتبر مبدأ إرشادي مقبول لا يمكن التشكيك فيه أو الرجوع عنه، وهو مستمد من نفس مفهوم الإنسان الفرد المشترك بين جميع الآدميين"[٣]، ولكن ما يرد على هذه العالمية هو الخلط المتعمد بينها وبين الثقافة الغربية كمرجعية مطلقة لتلك العالمية، وهي التي تملك الحق بكل صلف وغرور أن تفرض ما ترى أنه من حقوق الإنسان، وما ترى أنه لا يشملها، وهي بذلك تفرض مفاهيمها وقيمها الخاصة على بقية خلق الله وباسم الحق الإنسان، وهذا الجدل والتجاذب يثير ثلاث قضايا منهجية يحسن الإشارة إليها:

الأولى: قضية المفاهيم والتي تثير استخدام-أو عدم استخدام-المفاهيم والمصطلحات الشائعة في العصر الراهن، ومنها مصطلح الدراسة نفسه والذي يدر"حول حقوق الإنسان".

ثانيا:إذ اعتبرنا أن ما يتعلق بالإنسان من حقوق والتزامات ظاهرة، عرفتها كل التكوينات الحضارية على مر التاريخ فهل يمكننا اعتبار مفهوم"حقوق الإنسان"وخبرته غربية فحسب، وهل كون المصطلح تم سكه في الغرب، يستبعد المنظورات الأخرى للخبرات الحضارية المختلفة؟.

ثالثا: وهي قضية ترتبط بالأولى والثانية، وتترتب عليهما، فإذا ما اعتبرنا أن المفهوم بصورة أو بأخرى كان يشير إلى ظاهرة وفكرة سابقة على الحضارة الغربية، فهل كانت للخبرة الإسلامية مثلا مفهومها الخاص ا..؟[٤]. وهذه التقاليد والمقاييس الخاصة للحضارات الأخرى هي التي نحن بحاجة إلى اعتمادها والتأسيس لها كمرجعية أخرى، لكي نتخلص من مركزية المرجعية الغربية التي سبق الإشارة إليها، وعلى سبيل المثال-فمن الإشكالات التي ترد-أن مفاهيم حقوق الإنسان في الفكر الغربي على مبنية الفردية والعلمانية كمفهومين يشكلان محورا مركزيا لحقوق الإنسان، بينما بقية الحضارات تتقاطع بصورة أو أخرى مع هذين

---

[١]-جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٨.
[٢]- هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سابق، ص٢١٦.
[٣]-بن بيه، معالي الشيخ/ عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٤٥.
[٤]- مصطفى، د/نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام-مدخل القيم، مرجع سابق، ص٤٦٥.

المحورين، مما يترتب عليه ضرورة الأخذ برؤية تأخذ في الحسبان ما لدى الحضارات الأخرى من مفاهيم جديرة بالوقوف عندها وتأملها والأخذ ا، وتعتبر الرؤية النقدية التي تم تقديمها كرؤية مشتركة توصلت إليها سنغافورة وماليزيا وتايوان والصين في عام١٩٩٣م-ونشأ عنها سجال عكسه مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان-وكان من أهم جوانب النقد التي يتجه توجه إلى تلك النظرة الغربية هو الذي يعتمد على قيم محلية لحضارات الشرق، فالفكر الغربي يركز على حقوق الفرد، بينما الحضارات الأخرى تقدم الجماعة على الفرد، حيث ترى تلك الأطروحات أن الكيان السياسي تكامل تقليديا بواسطة أن الواجبات أكثر من الحقوق. ولا تعرف الأخلاق السياسية بحسب هذه النظرة حقوقا شخصية، بل حقوقا تمنح للأفراد. ولهذا فإن الخلق الجماعي المتجذر في التقليد المحلي والذي يتطلب من الأفراد الإذعان والخضوع لا يتفق مع الفهم الغربي للقانون، وهو فهم يقوم على فردية الحقوق.

ومن تلك الإشكالات-التي يفرضها الغرب-حصر الحق الإنساني في حقوق الإنسان إزاء دولته، وعلى الأخص في حق الدولة ألا تتدخل تدخلا يقيد حريته، وكأن المصدر الوحيد للاعتداء على حقوق الإنسان هو الدولة. بينما الواقع على أن مصادر الاعتداء على حقوق الإنسان متعددة أيضا، والدولة ليست إلا واحدا من هذه المصادر والأسباب. فمصدر حرمان العامل من إشباع حاجاته قد يكون رب العمل الذي يشتغل لحسابه وليس الدولة، ومصدر حرمان المرأة من الاحتفاظ بكرامتها قد يكون وسائل الإعلام وليس الدولة، ومصدر حرمان القارئ من حاجته إلى التفكير المستقل ومطلق الحرية، قد يكون الصحف والتلفزيون وليس الدولة، ومصدر الاعتداء على خصوصية المرء وحاجته إلى الإنفراد بنفسه أحيانا هو الضغط السكاني وليس الدولة، وهذا هو ما تحاول الدول الغربية تصويره على أنه المصدر المتفرد للاعتداء على حقوق الإنسان،وهذا ولا شك له صلة بالتقاليد الغربية الراسخة والقائمة على تخفيض تدخل الدولة في حياة الأفراد إلى الحد الأدنى-إلا إذا تعلق الأمر بالطبع بقيام الدولة بخدمة مصالح الاحتكارات الكبرى-بينما الحقيقة أن تخفيض درجة تدخل الدولة ليس مرادفا لاحترام حقوق الإنسان-كما تصوره الدعاية الغربية-بل قد تكون زيادة تدخل الدولة ضرورية لاحترام بعض هذه الحقوق وإشباع بعض الحاجات الأساسية للإنسان، كما أدركت الإنسانية منذ وقت طويل..، لهذه الأسباب فإن شعار الدفاع عن حقوق الإنسان الذي يرفع الآن ويتردد بكثرة، فإنه يكون بمثابة قولة حق يراد ا باطل"[1].

ومن ضمن تلك المبادئ أن الثقافة الكونية الغازية تتناقض مع موروث الفكر الإنساني الحر، والسبب هو أ ا جزء من منظومة التوائم-الأمية والعولمة والكونية-وثلاثتها سلائل النظام العالمي الجديد. وعلى سبيل المثال تعتبر الغيرة وآليات الإفصاح عنها، وكيف ينظر إليها امتداحا عندما تصدر عن الرجل..حتى أن المرأة لا يلذ لها أن تعاتب إلا بأن تقول: إنك لا تغاري علي، بينما الغيران في نظر الثقافة الغربية رجل متخلف حضاريا وقد لا يتردد في اعتباره متخلفا ذهنيا، وفي ذاكرة العرب-تليدها وحاضرها-إذا لم يكن الرجل مغيارا ولم تكن المرأة غيرى عد ذلك من القبائح والمخازي، في مقابل هذا تجد أن الغرب يسن قوانينه التي تشرعن الجنس المتماثل-لواطا أو سحاقا-ابتداء من سن السادسة عشرة(كما حدث في بريطانيا)، ويحظى ذلك بحملة استبشار تفيد أنه ثورة في التشريع البريطاني المعروف بمحافظته النسبية، ويجد الأخبار تترى عن تلك المسابقة الدولية لأطول قبلة، وصورة المباراة أن يضع الأخلاء الشفاه على أمل تكسير الرقم القياسي وهو ثلاثون ساعة ليس للمتلاصقين أن يتفاصلا

---

[1]-أمين، جلال، خرافة التقدم والتأخر العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرون، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠٣.

خلالها البتة، فإذا عطشا أو عطش أحدهما دس في فمه أنبوبا لا يحول بينه وبين تواصل الالتصاق، وتجد الغربي الذي يعتبر لين النفس على الأهل طراوة حضارية فينتشي إذا غازل المغازلون زوجته ويستاء إن لم يدعها داع وسيم إلى حلبة الرقص في المحافل الاجتماعية الراقية هو في نظر العربي ذي الحمية الفوارة ديوث، وكل بني جنسه ديابيث وقنادع"، وقل مثل ذلك فيما يتعلق بأمور حضارية تؤمن وتختص ا بعض الحضارات كما هو الحال فيما يتعلق بموضوع البكارة، وتعدد الزوجات، والختان، إلا أن الحضارة الغازية لا تؤمن بتلك الخصوصيات، ولذلك فإ ا تحرص كل الحرص على ممارسة كل أنواع الضغوط لكي تقوم بمحو تلك الخصوصيات، إذ تتخلى عن مبدأ الحياد الثقافي، بل تتخذ الانحياز ديدنا لها: ومن ذلك أنه عندما عقد مؤتمر السكان في القاهرة[1] قامت شبكة الـ"سي. أن. أن"الأمريكية ببث شريط تلفزيوني صورت فيه عملية ختان لفتاة مصرية، فاندلعت زوبعة من العواصف امتدت على سنوات، ورفعت دعوتان ضد القناة لجبر الأضرار وطولب تغريم الشبكة بخمسمائة مليون دولار، وتتدخل المؤسسة السياسية بأسلو ا السافر متسللة من وراء الستار، إذ يصرح الناطق بإسم الخارجية الأمريكية طاعنا في قرار محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وحاثا السلطات المصرية على الاستئناف مضيفا أن"الولايات المتحدة ستواصل الدعوة على نبذ العنف ضد النساء"، وهذه القضايا وأشبهاها تتحطم عندها مقولة الوفاق الحضاري الذي يفترض الندية في حوار الثقافات. ولا ينفضح أمر الانحياز الثقافي في شيء كما ينفضح في المسائل التي تتعلق بالأسرة، فعين الرضا عندها تقر لكل الظواهر السلبية بالحق وهذه المبادئ التي يحرص الغرب على تبنيها وجعلها هي الحقوق التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الحماية بينما الواقع لا يسلم بذلك المبدأ"[2]، بل إن المنطق يفترض عكس ذلك، وهو أن تكون للدولة سلطتها وسياد ا التي لا تحكم بمنطق النظر المصلحي الذي ينظر به الأفراد، وإنما بمنطق المصلحة الجماعية التي يجب أن تراعى وأن تقدم حتى ولو ألحقت بعض الضرر بمصالح الأفراد، وهذا هو ما تقوم عليه رؤية بقية الحضارات والأديان عدا الحضارة الغربية، وهذا مما يدعو إلى وجوب التأكيد على ألا يخلط المثقفون الغربيون بين خطا م الخاص الناتج عن وقوعهم أسرى للمركزية الغربية-كما يقول هابرماس-وما يجريه معهم الآخرون من نقاشات، حيث تواجهنا في سياق-ما يسمى الحوار بين الحضارات-حجج استقاها الناطقون باسم الجهة الأخرى من النقد للعقل والسلطة الأوروبيين، ليظهروا أن سريان حقوق الإنسان إنما يظل أسير سياق نشوئه الأوروبي. لكن أولئك الذين يطورون وعيهم الذاتي انطلاقا من تقاليدهم الخاصة لا ينبذون حقوق الإنسان جملة. فثمة اليوم حضارات وديانات تواجه تحديات الحداثة الاجتماعية تماما كما واجهتها أوروبا في تلك الأثناء التي اخترعت من خلالها حقوق الإنسان ودولة الدستور والديمقراطية[3]، وهذا التأكيد سيترتب عليه حق كل ثقافة في المحافظة على هويتها، وبناء معياريتها الخاصة ا، على سبيل المثال نجد في الموقف الذي وقفته المملكة العربية السعودية من خلال امتناعها عن التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حينه، لأنه يؤمن بأن تلك العالمية"تقوض لا الفوارق غير المستصوبة بين ا تمعات فحسب بل الفوارق المستصوبة والمحبذة، فحركة حقوق الإنسان تؤكد على الإنسانية المشتركة لشعوب العالم، لكن الكثيرين يرون أن الأشياء التي تميزنا عن بعضنا لا تقل أهمية عن تلك التي تجمع بيننا"[4]، ومراعاة ذلك الحق في التعدد وأن تكون لكل أمة استقلاليتها الحضارية،

---

[1]-أنظر في التحليل الجميل لمقاصد ذلك المؤتمر وأهدافه لدى: المسدي، د/ عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، مرجع سابق، ص١٥٨-١٧٣.

[2]-أنظر القراءة الرائعة لذلك لدى: المسدي، د/عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة،مرجع سابق،ص٢١٦-٢٥٥،وبسط فيه نماذج كثيرة لتلك الازدواجية، وبتحليل راقي.

[3]- هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي، مرجع سابق، ص٢١٧.

[4]- بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص٩٩٣.

ومنظومتها الثقافية الخاصة ا يعتبر مطلبا ملحا يجب الأخذ به، وعدم التعنت بحق الثقافات الأضعف-على المستوى المادي طبعا-وإنما منحها درجة من الحق في الخصوصية، كما أن من لوازم الإيمان بتعدد الثقافات أن يتم إلغاء ال عة العدائية التي تتخذها الحضارة الغربية تجاه الحضارات الأخرى، والذي شكلت قمته الفكرية والفلسفية في ما كتبه المفكرين الأمريكيين صاموئيل هانتنجتون، في كتابه صراع الحضارات، و فوكوياما في كتابه اية التاريخ، واللذين كانا يعبران عن تلك ال عة الإلغائية والعدائية لبقية الحضارات، وكذا الحال ما قامت وتقوم به الحضارة الغربية من نزعة عدائية على الصعيد العسكري والاقتصادي والثقافي-وخصوصا ضد الحضارة الإسلامية-وما أستقر في وجدان شعوب تلك الحضارات أن ما قامت به الحضارة الغربية تجاههم إنما هو نتاج ذلك التراكم التاريخي لل عة الصراعية التي تبنتها تلك الحضارة ضد حضارات الأمم والشعوب الأخرى، نتيجة تلك الممارسات، هذا من جهة أن تكون المرجعية الغربية هي المرجعية المعتمدة لمفاهيم حقوق الإنسان، ومن اللافت أن تلك التعددية التي يحاول الغرب القفز عليها، أو تجاهلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان هي نفسها التي يعول عليها في عدم وحدة تلك الثقافات، لكي تظل له قوته، ويبقى له تفرده، كما نص على ذلك هنتنغتون[١].

المطلب الثاني: الإيمان كمصدر لتميز الهوية.

لا بد من الإشارة إلى التفريق الذي أورده الدكتور/عبد الله دراز، رحمه الله- بين"العنصر الإيماني"، و"العنصر الأخلاقي" وجعله لكل منهما مفهوما مستقلا، لا رابطة بينهما ضرورية-كما يرى-وهما إجابة عن نوعين من المثل الأعلى مختلفين: أحدهما يتعلق"بالكينونة"، والآخر"بالمصير"، ففي ا ال الأول يكون المثل الأعلى هو الكائن الكامل، الحق، الجميل في ذاته، وهو موضوع المعرفة، والتأمل، والحب، وفي ا ال الثاني يكون المثل الأعلى هو الكائن الكامل، الذي نسميه: الفضيلة، موضوع الطموح، والإبداع، وإنما يكون التقريب بين هذين المفهومين نتيجة أتفاق منطقي، وحكم تركيبي-كما يقول كانت-حين نجعل من الله الخالق سيدا مشرعا، وحين نتخذ من توجيهه أمرا أخلاقيا..."[٢]، وتبعا لذلك فقد حرصنا على التمييز بين الإيمان والقيم، على اعتبار أن هناك قيما قد توجد لدى بعض الحضارات ولا يكون لها ارتباط بالعقائد السماوية، أو قد يكون ارتباطها بالقيم على نحو تأملي فلسفي كما هو الحال لدى الكنفوشوسية والبوذية، ولذا كان هذا التقسيم، إذ لا بد من الإشارة إلى ما لدى تلك الحضارات من خصوصيات أخلاقية ينبغي مراعا ا في أطار منظومتها القيمية، وقد كان من نواتج العبودية للصنمية الغربية-التي سبق الإشارة إليها في المطلب السابق-ونجاحه في تصدير ذلك إلى دول الأطراف، أن أصبح للمجتمع الغربي الصناعي أثره السام على كافة الأديان-بما في ذلك دين ا تمع الغربي ذاته-وذلك بالدعوة إلى أفكار وقيم ومبادئ تعتمد على افتراضات مادية بحتة. إذ أن كلا من التفكير بالمنفعة، ومحاولة زيادة الربح إلى أقصى حد، والولع بزيادة الإنتاج بشكل مستمر، وأسطورة التقدم اللامحدود، وغرور علماء الطبيعة الذين تحولوا إلى فلاسفة، واللاأدرية المفرطة، وحيادية القيم لدى المثقفين، والدافع الغربي لعقلنة كل مظهر من مظاهر الحياة، كل ذلك معاد للدين والأخلاق، وضار ما، وإن مجتمع التقنية الذي يعيش فيه الغرب بعبادات الطوائف الفردية وأخلاقياته التي تتمثل بـ"دعهم يفعلون ما يشاؤون"ما هو

[١]- هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات-وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٣٣٦.

[٢]-هذا التمييز تجده لدى: دراز، د/ عبد الله، دستور الأخلاق في القرآن-دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، ترجمة:د/عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ، ص٦٧٩.

في الحقيقة إلا خطر لتدمير كل القواعد الأخلاقية التي بني عليها هذا ا تمع ذاته[1]، وهو ما سعى الغرب لتحقيقه في دول الأطراف من خلال نجاحه في"تمويت الإيمان في ضمائر الأفراد، بحيث ينفصل السلوك عن العقيدة، فينحرف هذا وتنكمش تلك، ويصبح ا تمع مسرحا للمباذل المستقرة والأهواء المطاعة والتيارات الطائشة، ثم يتحول ما بقي من دين إلى أشكال فارغة، وبدع حقيرة لا تغني عن أصحا ا شيئا"[2]، وهو ما أنتج غياب الروح، وافتقاد الإيمان بإله، وأن تقوم تصرفات الفرد على سيادة النظام العلمي-التقني[3]، وأصبحت تصرفاته-كما يعبر بعض الفلاسفة الفرنسيين[4]-تصرفات تقنية، والمراد ا/جملة من الوسائل التي تظهر القوة فوق القوة وتجلب الضرر بعد الضرر، وقد-رأى إيلول-انه لا سبيل إلى دفع مساوئها إلا بمعارضتها بأخلاقيات تقرر حاجة الأفراد والمؤسسات إلى الزهد في جزء من هذه الوسائل، لا عجزا عن استعمالها، وإنما اختيارا لبعضها دون البعض، ويكون ذلك بأن نمتنع عن المشاركة في إنجاز أية تقنية ما لم نتبين آثارها الشاملة والبعيدة على وجه كاف من الدقة واليقين، كما يكون بأن نترك العمل بالقواعد التي وضعتها التصرفات التقنية بالأوامر الآلية التي تجلب للإنسان الاستلاب وتسوقه إلى الهلاك. أما "جانيكو" فقد اتجه إلى بيان كيف أن التصرفات التقنية تصير إلى الإضرار حيث كان يجب أن تأتي بالنفع، وذلك أن العقلانية في نظره تولد طبقات من الإمكانات تختلف باختلاف سياقات ظهورها وتطورها، أن هذه الطبقات الإمكانية هي عبارة عن القوة التي يظفر ا الإنسان، والتي تبلغ ذرو ا عندما يقع التوجه الكلى إلى تحصيلها بواسطة العقلنة الشاملة، لكن هذه العقلنة لا تلبث أن تنقلب، حيثما جرى العمل ا، إلى نقيضها، حتى أنه يصح القول بوجود قانون جدلي هو قانون الانقلاب، ومقتضاه أن كل عقلنة تطلب بلوغ النهاية في القوة ترتد إلى ضدها، فيكون الانقلاب بم لة الحد المرسوم الذي لا يمكن أن تتخطاه العقلانية في تزايد سلطا ا؛ ولا أدل على ارتداد كل معقول متعاظم إلى ما هو غير معقول من حال مبادئ "التدبير العالمي"، والتي تحث جميعها على بلوغ النهاية في الإنتاجية، فقد أدت هذه المبادئ التدبيرية إلى أوضاع مأساوية تقلب رأساً على عقب الأهداف التي كانت من وراء وضعها"[5]، وهذا الإغراق في العقلانية و الذي خرج ا إلى اللاعقلانية، حتى أصبح من سما ا تصرف اللامعقول في المعقول، وهو الذي أنتج غياب الفطرة-التي فطر الله الناس عليها-حتى أودت م إلى ما عبر عنه نيتشه بـ"موت الإله"-تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا- والذي يعني افتقاد الإيمان، وافتقاد الحياة بعقيدة غيبية تؤمن بإلوهية الله، أو تؤمن بأن هناك بعثا ونشورا، وحسابا وجزاء، وحتى الإيمان بالكنيسة التي يرفعه الغرب كصورة لذلك الإيمان إنما هو إيمان صوري لا حقيقة له، وإيمان شكلي لا أثر له، وكان من نتاج ذلك وحرص الكنيسة على استقطاب أتباعها أ ا ميعت كل ثوابتها، وتنازلت عن كل مسلما ا لكي تحافظ على أولئك الأتباع، فـ"بدلا من أن تؤثر الكنيسة على حياة أتباعها وتبدل فيها، كما يقتضي الواجب الديني، فإ ا سكتت عما أقره العرف حتى ولو كان محرما أو مجرما لديها، وكانت في نفسها ستارا للمشروعات السياسية، حتى أصبحت النصرانية اليوم في نظر السواد الأعظم معنى شكليا فقط، كما كان حال آلهة رومه، تلك الآلهة التي لم يكن يسمح لها، ولا ينتظر منها أن يكون

---

[1]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص٨١..

[2]- الغزالي، محمد، قذائف الحق، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ، ص٢٩٢.

[3]-أنظر في المقاربة لتلك السيادة ودرجاتها، وقواعدها، والنظريات التي وضعت للتصدي لها لدى: عبد الرحمن، د/طه، سؤال الأخلاق، مرجع سابق، ص١١٥ وما بعدها.

[4]-هذا المصطلح للفيلسوف الفرنسي/جاك إيلول في كتابه"بحث من أجل أخلاقيات المجتمع التقني"، وتضامن معه في نظرته تلك"دومنيك جانيكو" في كتابه"قوة المعقول"، كما أورد ذلك: عبد الرحمن، د/طه، سؤال الأخلاق، مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨.

[5]- عبد الرحمن، د/طه، سؤال الأخلاق، مرجع سابق، ص١٢٧-١٢٨.

لها نفوذ حقيقي على ا تمع...فالأوروبي العادي سواء كان ديمقراطيا أم فاشيا، رأسماليا أم بلشفيا، صانعا أم مفكرا، يعرف دينا ايجابيا واحدا هو التعبد للرقي المادي، أي الاعتقاد بأنه ليس في الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر، أو كما يقول التعبير الدارج"طليقة من ظلم الطبيعة"،حتى أصبحت هياكل هذه الديانة إنما هي المصانع العظيمة ودور السينما والمختبرات الكيميائية وباحات الرقص وأماكن توليد الكهرباء، وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكواكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران"[1]، وهذا الإيمان المغيب في الغرب سبب كبير في حرصهم على زعزعة كل أساس-كما عبر بول تيلتش[2]-في كتابه الذي حمل نفس العنوان، فقد عقد فصلا عن الهرب من الله-تعالى وتقدس-وهو يستلهم فيه رمزية نيتشه عن زرادشت نبي الإنسانية الأعلى-كما يزعمون- وهو يتحدث لأقبح إنسان، قاتل الله-تعالى الله- "إنك لا تطيق أن يراك، يراك دائما وأبدا...إنك تنتقم من المشاهدة..إنك قاتل الله" فيوافق أقبح إنسان زرادشت ويرد عليه"إن عليه أن يموت"، إن الله بالنسبة لأقبح إنسان إنما ينظر بعينين تريان كل شيء، إنه يحدق في أساس الإنسان وعمقه، يحدق في خجله وقبحه الخفيفين. إن الله الذي يرى كل شيء والإنسان أيضا هو الله الذي يجب أن يموت. أن الإنسان لا يستطيع أن يطيق شاهدا حيا"[3]، هذه النظرة التي ألغت كل مقدس، وسحقت كل إيمان، وجعلت الألوهية من تركة عصور الظلام الوسطى التي يجب نبذها وراء ظهورهم، هي السبب في الغضب من كل ما قد يعيد إلى الفرد روحانيته، وإيمانه بربه، والممانع الوحيد الذي يشكل تحديا في هذا الجانب هو الإسلام، ولذلك كان هذا الحرص على مناصبته العداء، وإقصائه من قبل رموز اللذية الحسية التي اتخذوها سلعة يتاجرون ا، وجنوا منها أرباحا لا حدود لها، وسكرة لا إفاقة معها، وهنا يأتي دور الإسلام، والذي يجب أن يبعث ويحيا في النفوس، وأن يكون المطلب في ذلك والمبتغى الذي يحرص عليه، ويدعى إليه هو إخلاص اليد والوجه لله تعالى، والإعلاء من شأن الدين-والإسلام منها على وجه التحديد-لأنه هو القادر على"توفير مناعة ضد-تلك الوثنية- وثنية الثروة والراحة والدعة والغنى، بل إن المتدين الجيد لن يعدل أولوياته أو يرتبها طبقا لأولويات السوق"[4]، التي تقوم عليها الحضارة الغربية، حتى أ ا دهست كل حق بإسم تلك الأولويات. ويمكننا القول أن الأديان-والإسلام منها على وجه التحديد-قادرة على"توفير مناعة ضد-تلك الوثنية- وثنية الثروة والراحة والدعة والغنى، بل إن المتدين الجيد لن يعدل أولوياته أو يرتبها طبقا لأولويات السوق"[5]، إذ أن الماديون يقولون أ م لا يعرفون أي شيء بالتأكيد إذا لم يكن مدركا وملموسا ومحسوسا، إلا أ م ينتقلون ليؤكدوا أنه من المحتمل عدم وجود أية حقيقة بعد حقيقة الملموسات[6].

المطلب الثالث: إعادة الاعتبار إلى القيم.

يعتبر ارتباط الحضارة بالقيم أحد أهم أسباب بقائها، وهو ما حرصت الحضارة الغربية على الانفكاك عنه، والابتعاد بالحضارة عنه، على اعتبار أ ا تعيق عملية التقدم والرقي، وهذا الانفصال عن القيمة قد تكون آثاره مدمرة إذا وضعت له إجراءات تحوله إلى بنية تتحكم في هيكلة ا تمع، ومثال ذلك النموذج المشرق الذي يتغنى به الغرب صباح مساء، ألا وهو الديمقراطية

---

[1]-أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨.
[2]-وهو قسيس سابق أصبح يدعو إلى نبذ القديم، وتأليه الجديد الأبدي، ومراده بذلك الحب، كما في مقدمة المترجم ص٤٦.
[3]- تيلتش، بول، زعزعة الأساسات، ترجمة/مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ص٤٧.
[4]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص١١٦.
[5]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص١١٦.
[6]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.

وانفصالها عن القيمة"فالديمقراطية في واقع الأمر اتفاق على مجموعة من الإجراءات تمكن من خلالها معرفة رأي الأغلبية، وجهر هذه الإجراءات كمي-أي حساب عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة-فإن زادت الأصوات المعارضة ولو صوتا واحدا تم تمرير مشروع القانون، وإن نقصت ولو صوتا واحدا رفض المشروع. فالاتفاق هنا اتفاق بشأن الإجراءات-وقوانين اللعبة كما تسمى-وليس متصلا بمضمو ا أو اتجاهها، فهذه إجراءات تحددها العملية الديمقراطية نفسها، دون الالتزام بأية قيم أو مرجعيات مسبقة، أي أن الديمقراطية تدور في إطار النسبية الكاملة ولا تتقيد بأية قيم أخلاقية مطلقة. ومن ثم سميت الأخلاق الحاكمة للديمقراطية بأ ا أخلاقيات الإجراءات والصيرورة...فالديمقراطية شا ا شأن الترشيد الإجرائي، معقمة من الميتافيزيقيا والكليات والثوابت. فكما أن العلم أنفصل عن الغائيات والقيم الإنسانية وأصبح مرجعية نفسه، انفصلت الإجراءات الديمقراطية عن الغائيات والقيم الإنسانية وأصبحت مرجعية ذا ا، ولا يمكن محاكمتها من خلال مرجعية متجاوزة لها"[1]، وذلك ناشئ عن نظرة الحضارة نفسها إلى الموازنة بين الأخلاق والجمال، وطبيعة العلاقة بينهما، وهذا ما نبه إليه أرنولد توينبي حيث قال"لقد أقنعتني دراستي لأحدى وعشرين حضارة: أن الثقافة الخلاقة هي فقط الثقافة الصحيحة، تلك التي تتمكن من حل المشكلات المستجدة في الظروف المختلفة، فالتقدم العلمي الحديث قد حل مشكلاتنا الصناعية بجدارة، ولكن مشكلات العصر ليست من ذلك النوع الذي يحل في المختبرات، إ ا مشكلان معنوية، ولا علاقة للعلم بالقضايا المعنوية.."[2]، ووفقا لهذه النظرة التي ترى أن المعيارية القيمية يجب أن يظل لها حضورها، وأن تظل لها الهيمنة على الحضارة نرى الأستاذ/مالك بن نبي-رحمه الله-يقرر أن تلك العلاقة التي تحدد اتجاه الحضارة مبناها على المبدأ الأخلاقي من جهة، والذوق الجمالي من جهة أخرى، ليخلص من ذلك إلى دالة-كما يسميها علماء الرياضيات-مؤداها: مبدأ أخلاقي+ذوق جمالي= اتجاه الحضارة، وبناء عليه فإنه يمكننا القول أن هناك"نموذجين من ا تمع: نموذج يقوم فيه النشاط أساسا، على الدوافع الجمالية، ونموذج يقوم فيه النشاط على الدوافع الأخلاقية أولا، وهذا الاختلاف ليس مجرد اختلاف شكلي بل إنه يؤدي إلى نتائج تاريخية ذات أهمية كبيرة، فالنموذجان اللذان يختلفان هكذا بسبب ترتيب عناصر الثقافة، لا يتطوران في اتجاه واحد، بل إنه في بعض الظروف تنشأ بينهما مناقضات جذرية، حتى أن الأمر الذي لا يريده أحدهما-بل ولا يمكنه أن يريد-تحقيقه بسبب أخلاقي، نرى الآخر يحققه بسبب جمالي، ولنتخذ على ذلك دليلا من حضارتين:

١-أن ا تمع الغربي قد مارس من بين فنونه، فن التصوير، ومن ذلك تصوير المرأة العارية على الخصوص بسبب الدافع الجمالي، بينما لا نرى الفن الإسلامي قد خلف آثارا في التصوير كذلك الذي نشاهده في متاحف الحضارة الغربية، لأن الرادع الأخلاقي في ا تمع الإسلامي لا يطلق العنان للفنان أن يعبر عن كل ألوان الجمال وعلى الخصوص المرأة العارية.

٢-إن تطور الملابس في ا تمع الغربي، قد أنطلق من نقطة معينة وهي إبراز جمال المرأة في الشارع بكل ما يمكن أن يوضح مظهره، بينما نجد أن تطور الملابس في ا تمع الإسلامي قد أتخذ اتجاها مخالفا تمام الاختلاف إذ هو يهدف أساسا بوسائل-ملاية اللف-أن يخفي جمال المرأة في الشارع...وكل من الثقافتين تتضمن عنصر الجمال وعنصر الحقيقة، غير أن عبقرية أحدهما

---

[1]- المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، مرجع سابق، ص٨٨-٨٩.
[2]-توينبي، أرنولد، درس من التاريخ للإنسان المعاصر، نقلا عن: الغزالي، محمد، قذائف الحق، مرجع سابق، ص٢٦٥.

تجعل محورها الجمال، بينما الأخرى تفضل أن يكون محورها الحقيقة، والاختلاف هذا يعود إلى الأصول البعيدة. فالثقافة الغربية قد ورثت ذوق الجمال من التراث اليوناني الروماني، بينما الثقافة الإسلامية ورثت الشغف بالحقيقة من بين ميزات الفكر السامي، ونتج عن ذلك أن أصبح رواد الأولى وحملة لوائها زعماء الفن من فيدياس إلى مايكل أنجلو، بينما قادة الثانية أنبياء من إبراهيم إلى محمد-عليهم الصلاة والسلام- وهذه النظرة هي التي جعلت الاستعمار الغربي-كظاهرة ثقافية-يقوم بتحديد علاقة الثقافة الغربية بـ"مبدأ أخلاقي-ذوق جمالي"بصفة معينة، وذلك بأن قدمت الثاني على الأول في ترتيب القيم فأثر هذا الترتيب في علاقة الإنسان الأوروبي بالإنسانية"[1]، وتبعا لذلك أصبح للمجتمع الغربي الصناعي أثره السام على كافة الأديان، بما في ذلك دين ا تمع الغربي ذاته، وذلك بالدعوة إلى أفكار وقيم ومبادئ تعتمد على افتراضات مادية بحتة. إذ أن كلا من التفكير بالمنفعة، ومحاولة زيادة الربح إلى أقصى حد، والولع بزيادة الإنتاج بشكل مستمر، وأسطورة التقدم اللامحدود، وغرور علماء الطبيعة الذين تحولوا إلى فلاسفة، واللاأدرية المفرطة، وحيادية القيم لدى المثقفين، والدافع الغربي لعقلنة كل مظهر من مظاهر الحياة، كل ذلك معاد للدين والأخلاق، وضار ما، ومجتمع التقنية الذي يعيش فيه الغرب بعبادات الطوائف الفردية وأخلاقياته التي تتمثل بالمقولة الرأسمالية المشهورة"دعه يمر، دعه يعبر، دعه يفعل ما يشاء"ما هو في الحقيقة إلا خطر لتدمير كل القواعد الأخلاقية التي بني عليها هذا ا تمع ذاته[2]، فالإباحية الرأسمالية كانت التمهيد العملي للمادية الجدلية-أي لحركة الإلحاد في العالم-وكل ما حدث من تطورات وتغيرات إنما هي مجرد انعكاسات في ا ال الثقافي والسياسي والاجتماعي...الخ لما كان يدور في عالم الاقتصاد، وهنا يقعد الأستاذ/ مالك بن نبي قاعدة وهي"أن من طبيعة المادة القصور إلا في الحيوان، وإذا تحركت المادة فإ ا تتبع أيسر السبل: فالماء لا يجري من أسفل إلى أعلى إلا إذا سلطنا عليه ضغطا، والإنسان مجبول أيضا على إتباع المنحدر إذا لم تكن وراءه قوة دافعة إلى أعلى...فالإنسان يفضل بطبيعته المنحدر إلى العقبة، إلا إذا حفزه أمر يجعله يقتحم العقبات، ولم يكن المسلم عند دخوله المعركة السياسية يطالب بحقوقه-في أواخر القرن التاسع عشر-سوى تلك التي يجد فيها طريق السهولة، والذي سيؤدي إلى تحقيق بعض الرغبات الرخيصة الثمن، حينا في الركض وراء استقلال لا تؤيده مقومات السيادة الحقيقة، لأنه لم يجهد نفسه في التفكير فيها وحينا في البحث عن وجود يتناقض مع شروط الاستقرار ومع مصالح عليا، وقد يسمى هذا الانحراف في ا ال السياسي خطأ سياسيا لكنه إذا تابعنا البحث عن سببه الحقيقي، سنجده مستقرا في العالم الثقافي، وفي الأساس الأخلاقي بالضبط، فالمقاييس السياسية إذا لم تقرر بوضوح وبطريقة إرادية على أساس قيم أخلاقية، لا تخطئ أو تصيب إلا بسبب طبيعة روابط الواقع السياسي مع القيم الأخلاقية، فالسياسة التي تنهض على أساس المطالبة بالحقوق و مل جانب الواجبات لا تعدو أن تكون قد اتجهت هذا الاتجاه على أساس اختيار ضمني أو صريح، بين مفهومين أخلاقيين: الواجب والحق، وبمجرد اختيارها أو تفضيلها لأحد الطرفين تكون قد وضعت قد وضعت في أساس الحياة الاجتماعية كلها-بما فيها الاقتصاد والثقافة-علاقة جبرية بين الحق والواجب بحيث لو اصطلحنا على المدلول العام للمفهومين، وأن الواجب هو: ما نعطيه للمجتمع، وأن الحق هو: ما نأخذه من ا تمع، وأ ما يمثلان بمنطق القيم الجبرية-الرياضية-قيمتين مختلفتي العلامة على طرفي الصفر، إذ نستطيع صياغة العلاقة بينهما في صورة متراجحة هكذا: واجب+حق=

---

[1] -بن نبي، مالك، شروط النهضة، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٤(باختصار).

[2] - هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص٨١،وبنظرة أكثر عمقا وتحليلا لدى: بن نبي، مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، ترجمة/عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ،ص٨٧ .

صفر، وإذا أختلت العلاقة بينهما وتم تحويل العلاقة بينهما من الحق إلى الواجب، وهذا التحويل لا يأتي عفويا أو بالمصادفة، لأنه تحويل لعادات وطبائع منسجمة مع ما في الإنسان من ميل طبيعي إلى منطق السهولة، مدعما من ديماغوجيا[1] القرن العشرين والتي نصبت من الأنا وثنا جديدا يعبده الفرد في ا ال السياسي بإسم الحرية، وفي ا ال الاقتصادي بإسم الحقوق. وحتى في ا ال الرياضي حيث يعبد الأنا ا سم في ملاعب الرياضة. فتحويل التركيز الموروث ليس بالأمر السهل بل لا يتأتى إلا بصراع مع كل التيارات التي تنمي الأنانية بشكليها: الأنا وال ـ نحن[2].وهذه المقاربة الرائقة التي يقدمها الأستاذ مالك بن نبي قد تلخص لنا الإشكالية في أساس انقلاب الموازين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتوظيفات الغرب لها تحديدا، إذ أنه عندما يكون الحق لهم يتداعون جميعهم لإسناد ذلك الحق، والمطالبة م، ولكن عندما يتعلق الأمر بالواجبات يجب على الغرب القيام ا تجد ذلك التلكوء والتنصل في أفضل الأحوال، والانقلاب على الواجب جملة وتفصيلا في غالب الأحوال، ولعل ما حدث في مؤتمر ديربان الأخير الذي عقد في سويسرا، واتفاق سوادهم الأعظم على عدم حضوره، ومن حضره منهم إنما كان لأجل إثارة الشغب على من سوف يوجه لوما أو نقدا لإسرائيل، أو من قد يصفها بالعنصرية، أو من طالب من دول العالم الثالث بالإعلاء من شأن الأديان، وإحاطتها بما تستحقه من التقدير والتكريم-والإسلام منها على وجه الخصوص-فهنا تثور ثائر م، ويشغب مندوبوهم حمية لحمى المصونة إسرائيل، أو إجلالا لحرية الرأي التي يداس على الأديان أمامها، ويعلى من شأن الهولوكوست فترفع فوق كل حرية، ولا يحمر لهم خد لذلك التناقض الصارخ، والتلاعب الواضح بكل الثوابت والقيم، ويمكننا أن نخلص من كل ذلك إلى القول أن المخلص من كل تلك التناقضات هو أن تعاد للأخلاق قيمتها التي فُقدت، فـ "الإنسان ما خلق إلا ليتخلق، وأنه لا يكون له من الإنسانية إلا على قدر ما له من التخلق، الذي من أجله خلق، بحيث إذا قام بشرطه على تمامه، حقق الإنسانية فيه، وإذا تركه سقط إلى رتبة البهيمة، ولما كان التخلق في رتبة التأييد ذه الصفة، فإن أبلغ أنواع التخلق يكون في استجماع أقصى الكمالات الإنسانية، لذلك تجد المتخلق في هذه الرتبة يطمع في وصل الإنسان بآفاق فوق أفق الإنسان العادي كأفق الأنبياء المطهرين، وأفق الملائكة المقربين، ومن يعمل على دائم الارتقاء بالأفق الإنساني، فلا بد أن تكون نظرته إلى الإنسان نظرة تسع أكثر الخيرات لهذا الإنسان وتسمو بقيمه إلى أكمل الدرجات"[3]، وهذا هو ما نسموا إليه ونحتاج.

فالماديون يقولون أ م لا يعرفون أي شيء إذا لم يكن مدركا وملموسا ومحسوسا، إلا أ م ينتقلون ليؤكدوا أنه من المحتمل عدم وجود أية حقيقة بعد حقيقة الملموسات[4]، ونتج عن ذلك أن قامت الحضارة الغربية بتحويل كل مشكلة أخلاقية إلى مشكلة فيزيائية-كما سبق الإشارة[5]- إلى أن قام القانون العقلاني الذي جاءت به الحضارة الغربية بتجريد كل نص قانوني من كل محتوى مقدس، ومؤسس على القيم، وهذه هي الناحية المركزية من سوسيولوجية ماكس فيبر للقانون[6]، وهذا الإقصاء لأخلاقية القانون نتج عنه مفاسد لا تحصى، وقد سبق الإشارة إلى شيء منها، ولذا فإن الواجب هو العودة إلى ربط القانون بالأخلاق، وكل قانون يتعارض مع الأخلاق فإنه يتم استبعاده وإقصاءه، مهما كان حجم وعدد المؤيدين له، والبداية لذلك قبل أي أمر

[1]-الديماغوجيا أو الدوجماطيقيا: سبق تعريفها، ص١٥.

[2]-بن نبي، مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٨٧-٩١.

[3]-عبد الرحمن، د: طه، سؤال الأخلاق-مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، ص٨٧-٨٨.

[4]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.

[5]-أنظر المطلب الرابع من المبحث الثالث من الفصل الثاني.

[6]- كواكو، د/جان مارك، الشرعية والسياسة-مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

آخر هي"الانتقال من مجتمع مؤسس على الربح-ربوبية السوق-إلى مجتمع مؤسس على قيم-لا تكون قيما تجارية"[1]، وقد وقف عند خصائص التكييف الأخلاقي للقانون الدكتور/عبد الله دراز وقفات ماتعة في كتابه الرائع دستور الأخلاق في القران، ومن أهم تلك الخصائص: أن القيم وأخلاقيا ا تنبذ المصلحية عند تطبيق القانون، إذ أن القانون يطبق بعيدا عن أي بعد مصلحي، أما إذا كانت النظرة النفعية هي الحاكمة في تطبيق القوانين-مثلما يقوم به الغرب الآن- فهنا يفقد القانون مصداقيته، ولذلك يجب أن يكون تطبيق القانون على أساس موضوعي بعيد عن أي نظرة نفعية"[2].

المطلب الرابع: استلهام تجارب الممانعة الناجحة.

من المؤكد أن نجاح بعض المحاولات الرامية إلى التخلص من هيمنة المركزية الغربية سيكون مما يغيظ أهل تلك الحضارة والقائمين عليها، ولذلك فهم يحرصون على وأد ذلك النجاح والتقليل من قيمته، وهذه تقنية من تقنيات الالتفاف على نجاحات دول الأطراف، أو المهمشين حتى في الداخل الغربي، حتى أنه ليصور ذلك النجاح الذي حققه أولئك المسحوقون على أنه تكرم وتفضل وإنعام تفضل به البيض لأولئك المحرومين، وهذا ما حدث خلال الانسحاب الفرنسي من الجزائر، ويتكرر الترويج له خلال الانسحاب الأمريكي من العراق، وهو ما يتم القذف به في نفوس الملونين الذين يعيشون في داخل تلك الحضارة نفسها، وهذه التقنية من أهم التقنيات التي يجب الوقوف عندها والالتفات إليها، ومما يزيد من أهمية ذلك أ م يرفضون قبول دول الأطراف ومن يحمل نفس سحنتهم وألوا م ضمن ا تمع الأبيض الجيد، ولذلك فإنه لا يبقى أمام أولئك المهمشون سوى"أن يحبوا في أنفسهم علامات الطرد، وأن يجعلوها رمزا لكرامتهم..وهذا ما فعله السود إذ تعرض الوعي الزنجي في الولايات المتحدة-تحديدا-منذ وقت غير بعيد إلى هذا التحول. فقد كان رد الفعل الأول العبودي والدهمائي على التمييز العنصري من جانب السادة البيض-هو شعورهم بالأسف لخصوصيا م العرقية، وشعورهم بعقدة المهانة والرغبة في الاختباء. لكن رد فعل مختلف نضج تدريجيا لدى الزنوج: إذ عليهم أن لا يكرهوا الزنجي فيهم، بل عليهم أن يحبوه وينموه، وأن يتقبلوا جوهرهم الزنجي على أنه دلالة على شأن لهم بأمر سام وأصيل. وما أن سما الزنوج إلى هذا الوعي الذاتي حتى استجاب ا تمع الأبيض على النحو الملائم: فقد حصل الزنوج نتيجة لذلك على بعض من حقوق هدفت إلى الإيحاء لهم بأن أمريكا هي بلدهم الأم وليست زوجة أب غادرة. إننا نعيش اليوم في مثل تلك اللحظة التاريخية ذا ا، إذ نضج رد الفعل الملائم على انقلاب الغرب المعروف. لقد انتهى مشروع الغربنة العالمي في تلك اللحظة التي قرر فيها الغرب أن ا تمع المحدث المعاصر-الصناعي وما بعد الصناعي-هو حكر على الغرب وحده، أو أنه كأقصى حد حكر على الغرب الجديد الذي بنى في منطقة المحيط الهادئ الأسيوية. وأعلنوا للآخرين أن قسمتهم أن يقبعوا في مناطق أقامة جبرية أبدية ممهورة بختم الطرد العنصري

---

[1]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٨١.

[2]- دراز، د/ عبد الله، دستور الأخلاق في القرآن-دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، مرجع سابق، ص٥٥.

حتى انتصب أمام هولاء خيارين: إما أن يكرهوا أنفسهم، أو أن يروا الطرد مؤشر مكانة خاصة فيعيدون الاعتبار لأنفسهم ويحبو ا، إننا نرى هنا نقطة انطلاق الوعي الأحدث التي ينبغي أن يقوم ا في الوقت ذاته العالمان الثالث والثاني السابق...إذ لا يمكننا أن نتوقع إلا في سياق الوعي المازوشي الضار إلى أقصى حد رد فعل مغاير على عنصرية الغرب الجديدة _أي إهانة الذات وشجبها . ينبغي أن نتوقع من جانب ذوي الطباع السليمة إلى حد ما رد فعل مختلف من حيث المبدأ . إن نقد الذات مقبول أمام شريك قادر هو نفسه على نقد ذاته وليس مستعداً لاستغلال نقدنا لذاتنا استغلالاً سيئاً . لكن نقد الذات أمام شريك يعلن منذ البداية حقه في أن يكون مختاراً واستثنائياً يتحول إلى إيماءات موافقة خانعة للقوي والوقح ، وإلى شذوذ مازوشي"[1].

المبحث الثاني: بناء تكتلات دولية لمقاومة هيمنة المركز على دول الأطراف.

إن المشكلة الأساسية"في الثقافة الحاضرة هي أن تقضي على التطور التسلطي في الثقافة الغربية وأن تستعيض عنـه بتصـور سمفوني، إذ أنه يلزم التطلع إلى حكمة وروحانية العالم اللاغربي. وقد أصبحت المشكلات التي تطرح على المستوى العالمي لا يمكن أن تحل إلا على نفس ذاك المستوى العالمي"[2]، وذلك لن يتم إلا من خلال قيام حوارات متكافئة بين حضـارات ودول المركز مع دول الأطراف، ومن أهم الأوراق التي يجب أن تحرص على تشكيلها والتمسك ا دول الأطراف هي وحـد ا، ومن أهم مقومات تلك الوحدة استقلال الإرادة للدول و الذي ينتج عنه استقلالية قرارها، وعدم خضـوعه لأي ضـغوط، سوى لمنطق المصلحة الوطنية التي تقدم على كل مصلحة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال استقلاليتها في كل أمورهـا بعامـة، والاستقلال الاقتصادي بخاصة، إذ "أن السبيل الوحيد لاستقلال بلدان العالم الثالث استقلالا حقيقيا هو الانسـحاب قـدر المستطاع من آليات المنظومة الرأسمالية العالمية"[3]، وهذا ما لا ترغبه، ولا تريده الدول الغربية، ومن ألزم لوازم تلك التكتلات أن تكون لها استقلاليتها عن أفكار ومكر دول التمركز الغربي، حيث أن صراع الغرب مع تلك التكتلات ليس جديدا، وهو قد يدعم أنشاء تكتلات تكون تحت سمعه وبصره لئلا تقوم تكتلات مستقلة عنه، وتقف ضد مصالحه، وأحيانا قـد يـوحي بإنشاء تكتلات لإعاقة أو إفشال تكتلات تقف ضد مصالحه، وهو ما ينبغي أخذ الدروس من تجاربنا السابقة فيما يتعلق ذا الأمر، ويذكر الأستاذ مالك بن نبي مثالا على ذلك أنه عندما قام المؤتمر الأفروآسيوي الأول في عام١٩٥٥م، وما أثاره مـن آمال في العالم الثالث، ومن استياء في المعسكر الامبريالي، وأن هذا المؤتمر استطاع " أن يجعل الإمبراطورية الاستعمارية سابقا، جبهة ضد الاستعمار تحركها روح باندونج، ومما زاد من أهمية الأمر أن تلك الجبهة حددت لنفسها خطا سياسيا أسمته الحياد،

---

[1] -بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٢٩٦.
[2] - جارودي، روجيه، حوار الحضارات ، مرجع سابق، ص٧٩.
[3] - جارودي، روجيه، حوار الحضارات ، مرجع سابق، ص٧٧.

ومن هنا كان اهتما الاستعمار بتحطيم ذلك التكتل اهتماما بليغا، وهو لم يكن يستطيع أن يقول للشعوب الأفريقية الآسيوية: تفرقي أو يأمرها بتنكر علني لما قررت، وبالكفر به، أو الردة عنه، وحتى لو استجاب له بعض الزعماء لنادت الشعوب بالخيانة، فكانت فكرة المستعمر المناداة بقيام الرابطة الأفريقية بتكتل مستقل، وهو ما كان سببا في ولادة منظمة المؤتمر الأفريقي، والتي-كما يقول مالك بن نبي-لم تكن سوى بنت سفاح للاستعمار، وأفريقيا التي ولد ا لم تكن تعلم من هو أبوها، ودون أن تعلم أن مولدها لم يأت إلى هذا العالم إلا من أجل التفريق بينها وبين آسيا"[1]، وبناء على ذلك فإن من ألزم لوازم الحصول على بناء التكتلات-بشتى صورها-أن يكون لها استقلاليتها المطلقة، وعدم خضوعها لأي قوة أو ضغوط قد تواجهها، وهي ما إذا كانت تشكل دفاعا حقيقيا عن مصالح الشعوب التي تتبع لها فإنه ستواجه بالممانعة من قبل دول الجبروت الغربية، وستحرص على عدم قيام تلك التكتلات بعيدا عن وصايتها، ولكن فيما إذا حدث وأفلت قيام التكتل من وصايتها وقام بإملاء ما يرى أنه مصلحة خاصة له يجب عليه أن يطالب ا وأن يدافع عنها فإن ذلك سوف يخلط أوراقهم على الأقل، ومن أوضح الأمثلة التي خلخلت برامج دول التمركز الغربي ما قامت به دول الأطراف من تكتل في مؤتمر كانكون في المكسيك، عام ٢٠٠٣م، إثر دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وإتحادها مع الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، لإحباط جدول الأعمال الأوروبي، ونتج عن ذلك التكتل أن أصبح الدعم المالي الحكومي للقطاع الزراعي في الولايات المتحدة وأوروبا تحت ضغط كبير لإلغائه، كما أن فكرة فتح الأسواق المالية أمام الخدمات المصرفية فقدت أولويتها، وهو ما أفشل ذلك اللقاء[2]،ومن أهم تلك الجوانب التي يجب أن يتم التكتل فيها ما ستنتظمه مطالب هذا المبحث وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: بناء التكتلات السياسية.

إن مجتمع التعبئة الشاملة الذي يتكون ويبرز في أكثر قطاعات الحضارة الصناعية تقدما هو تركيب أنتاجي تمع رفاه ومجتمع حرب. وعناصر الاضطراب والخلخلة التقليدية قد قُضي عليها أو عزلت، والعناصر المهددة تمت السيطرة عليها. والسمات الرئيسية لهذا ا تمع تتركز في: مصالح رأس المال الكبير الذي يشكل محور الاقتصاد القومي، وهذا الاقتصاد وثيق الارتباط بنظام عالمي من التحالفات العسكرية والاتفاقات النقدية والمعونة التقنية وخطط التنمية، ووفق ذلك يقوم انسجام مسبق بين الأبحاث العلمية والأهداف القومية، ويغزو الرأي العام البيت[3]، وهو ما يشكل روحا للتمركز السياسي الذي تمارسه الدول الغربية، والتي أنتجت "عالم القطب الأوحد، ونظامه الدولي الجديد، والذي يعد-كما يرى دريدا-شكلا من أشكال الحروب

---

[1] -لتفاصيل أكثر أنظر: بن نبي، مالك، بين الرشاد والتيه، بإشراف وترجمة/ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ، ص١٣١-١٣٣، (باختصار وتصرف).
[2] -غاردلز، ناثان، العولمة ترتد إلى صانعيها، ترجمة/صفاء روماني، مجلة الثقافة العالمية الكويتية، العدد(١٢٩)، مارس/أبريل، ٢٠٠٥، ص١٥٧.
[3] - ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٥٥(باختصار).

الخفية ضد الإنسانية.."[1]، حيث"أشاع هذا النظام الوحيد العنف والفوضى والاضطهاد والحرب الاقتصادية والتجويع، حتى كان بمثابة عودة إلى شريعة الغاب"[2]، والذي جر على الدول التابعة من الويلات ما سوف تضل آثاره عقودا طوالا، وذلك لأن مدار تلك التبعية يقوم على أن يؤمن الغرب مصالحه القريب منها والبعيد، في مقابل فتات يمنحه للدول التابعة له، وهو ما ينتج عنه درجة من اغتراب الطبقة السياسية الحاكمة عن شعو ا، وتجرع الشعوب لآلامها وجوعها في مقابل تغييب لها من قبل النخب الممسكة بزمام السلطة، ويستتبع كل ذلك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وإغضاء عن تلك الانتهاكات مادامت تلك الحكومات تسهر على مراعاة مصالح الغرب، وصياح وتباكي طويل وعريض إذا خرجت تلك الحكومات أو حادت عما هو مرسوم لها من السهر على المصالح الغربية، أو ما إذا كانت الحكومة من تلك الحكومات التي ترفض الانصياع لإملاءت الغرب، فهنا تتعاظم درجة الرأفة الغربية، وتستيقظ في ضمائرهم كل مشاعر الإنسانية للدفاع عن أولئك المضطهدين والمعذبون في الأرض، ولا سبيل إلى الفكاك من كل ذلك الاستعمار السياسي إلا من خلال استقلالية القرار، وتلك الاستقلالية لا تستطيع أن تؤمنها تلك الدول منفردة، وإنما تكتلها مع بعضها هو الحل الجوهري لمواجهة ذلك التجبر، وتلك الغطرسة، ومن الأمور التي يجب التكتل حولها لتكون أجندة موحدة لدول الأطراف:

١-المطالبة بأن يكون مجلس الأمن وحدة قائمة على العدل المطلق، ولا ميزة لدولة فيه على أخرى، وأن ت ع الولاية والوصاية التي تقوم ا الدول الغربية على العالم من خلال سيطر ا على حق النقض، وعلى كل القرارات التي تصدر عن ا لس.

٢-أن تقف دول الأطراف موقفا موحدا فيما يتعلق بقضاياها ومطالبها العادلة والمشروعة، وأن يكون موقفها متحدا بحيث لا يخضع لأي ضغوط أملاءات قد تمارس من الدول الكبرى.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية.

إن من أعظم تلك الصنميات التي تم تأليهها عبودية المال، والتي أضيفت إلى الإرث الروماني لتشكل ثوابت أيديولوجية لدى الغرب، فهم أضافوا"على الإرث الروماني الوثني المادي عنصر مادي جديد وأخذوا يعبدون المال كما عبد بنو إسرائيل العجل المسبوك الذي صنعه لهم هارون في غياب موسى من حلي نسائهم، وهكذا أصبح المال إلها جديدا في الغرب يعبد من دون الله، وقامت في عواصم أوروبا أسواق المال والبورصة مثل ريجنت ستريت في لندن ووول ستريت في نيويورك. ثم جعل كهان هذا الإله الجديد يستغلون الناس بكل سبيل، يجمعون من شعوب الأرض دريهما م القليلة ليخزنوها في صناديقهم الحديدية. ولما

---

[1]-دريدا، جاك، أطياف ماركس، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

[2]-دريدا، جاك، أطياف ماركس، مرجع سابق، ص١٦٤-١٦٥، ١٨١.

زاد شرههم الى المال اخذوا يثيرون الحروب بين الأمم ثم يبيعون المتحاربين السلاح لا يهمهم من مات ولا من قتل ولا من خربت أرضه ودياره ولا من جاع أو عطش أو عري أو ظل جاهلا، ما داموا هم يجمعون المال في صناديقهم ليزيدوا به نفوذهم السياسي والعسكري في العالم ثم ليستخدموا هذا النفوذ من جديد في سبيل قناطير جديدة من الأموال، وهكذا دواليك"[1].

من أجل حرصهم على تفردهم في هذا الجانب تم بناء عدة نظريات تقوم جميعها على دوام نمو الدول الغربية في مقابل تخلف واستـ اف دول الأطراف، "فعمليات فقر الدم التي أصابت ا تمعات غير الأوروبية كانت في حقيقة الأمر عملية تفريغ لهذه ا تمعات واستـ اف لمواردها، دف بناء القوة الاقتصادية الغربية. فتخلف الدول غير الغربية هو الوجه الأسود لنمو الدول الغربية"، ومن تلك النظريات التي تم بناءها لذلك نظرية هاورد والذي يعتبر مولداً للنظرية الحديثة في النمو، والذي أبرز بصورة مضخمة أهمية معامل رأس المال، دون أن يبرز أهمية معامل التشغيل، بل جعل معدل نمو القوة العاملة أحد المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج ومستقلة عنه، فالعمل متغير تابع لرأس المال الذي يعد متغيرا مستقلا"[2]، ومن الرؤى تلك التي-عبر عنها الاقتصادي السياسي الألماني البارز/فريدريتش-في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي-والتي سبق إيرادها[3]-ولئلا يتسلق أحد سلم النجاح الذي تسلقته الولايات المتحدة فقد طرحت في بداية الثمانينات-تحت غطاء الكوكبة-إستراتيجية جديدة قُصد ا تحقيق هدفين رئيسيين/ الأول هو:تشويه الرأسمالية التي تدعمها الدولة، مثل رأسمالية اليابان، وإضعاف الثقة ا، ومنع انتشارها إلى أي بلد خارج بلدان شرق آسيا، أما الثاني: فكان إضعاف سيادة بلدان العالم الثالث كي تصبح أكثر اعتمادا مما هي عليه على كرم البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتفقد القدرة على تنظيم نفسها ككتلة قوية من أجل التفاوض مع الدول الغنية[4]، وحرصت على ذلك، وما زالت تحرص عليه كل الحرص، ولذا فإن أهم محاولة للانتفاض على ذلك الاستبداد الغربي، برئاسة أمريكا، هو الانقلاب على هذين الهدفين اللذين حرص الغرب على تحقيقهما من خلال إستراتيجيته السابقة، ونجح في ذلك، وأهم سبب لذلك هو الإيمان بأن"تخلف العالم الثالث ليس علة أزلية، ولا أبدية، فقد كان الأوروبيون والأمريكيون أسوأ حالا منذ قرون تعد على الأصابع، وكانت الخرافة تفتك بعقولهم فتك العلل والأدران بأجسادهم...فصعدوا في سلم الترقي، وهبط غيرهم بعد رفعة...والأمر لا يستدعي أكثر من تغيير الظروف المؤثرة في أحوال ا تمعات.."، ولعل من أكثر النماذج وضوحا في ذلك التجربة اليابانية، والتي اختطت لنفسها خطا مختلفا عن بقية "بلدان آسيا، إذ كانت جميع البلدان الآسيوية في

---

[1] -أسد، محمد، الإسلام على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
[2] -للمزيد من الاستقصاء حول تلك النظريات ونقدها أنظر البحث الرائد في ذلك لـ: عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة-دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٧٣،وقارنها بما أورده جارودي من ألتفاتات جميلة لذلك في:جارودي، روجيه،حوار الحضارات،مرجع سابق،ص٤٠-٤١.
[3] -في الفصل الأول، المبحث الثالث، نهاية المطلب الرابع.
[4] - جونسون، تشالمرز، أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، مرجع سابق، ص٤٠٥.

القرن التاسع عشر خاضعة للاقتصاد الغربي، في حين أن اليابان ظلت مغلقة على نفسها. لقد قلدت اليابان الغرب ولكنها لم تطق تدخله. ولم تكن أمة تتمتع بمصادر ثروة طبيعية أكثر من سواها، ولكنها لم بتشوه الخضوع لقوة غربية. إن الحالة اليابانية تؤكد النظرية القائلة بأن التخلف وليد تبعية قوة أجنبية"[1]، وهذا هو ما تحتاج إليه دول الأطراف، وهو تغيير الظروف، والغرب لن يسمح لذلك إلا إذا وجد قوة تستطيع الخروج عن وصايته، وذلك لا يكون إلا باجتماع دول الأطراف، وأن تكون كتلة واحدة في مواجهة أطماع الرأسمالية الغربية، وفي سيطرة مؤسسا ا الدولية التي لها السطوة والتمكين الآن، فعلة تخلف العالم الثالث ليس علة أزلية، وقد كان الأوروبيون والأمريكيون أسوأ حالا قبل قرون تعد على الأصابع، وكانت الخرافة تفتك بعقولهم فتك الأدران والعلل بأجسامهم، فإذا صعدوا في سلم الترقي، وهبط غيرهم بعد رفعة، فالأمر لا يستدعي أكثر من تغيير الظروف المؤثرة في أحوال ا تمعات، وهذا ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي بول بارنان بقوله"إننا يجب أن ندق ناقوس الخطر لا لأن القوانين الأبدية في الطبيعة قد جعلت من المستحيل أطعام سكان الأرض، بل لأن النظام الاستعماري يحكم على جموع كثيفة من الناس-لم يسمع بضخامتها من قبل-أن تعيش في كنف الفاقة والتدهور والموت قبل الأوان!، ثم ختم كلمته قائلا"إنه لا حل لمشكلات التخلف إلا بتنمية بلدان العالم الثالث لثروا ا، ومضاعفة اعتمادها على نفسها.."[2]، ويمكن أن تكون مجموعة الدول السبع والسبعين-والتي أصبحت الآن(١٣٣) دولة، وتشكل٨٠%من سكان العالم-نواة لذلك، ودعو ا لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد، تؤخذ فيه حاجات الأغلبية العظمى من الناس، وتفعل المقترحات التي اقترحتها هذه الدول، في مؤتمر التجارة والتنمية "اليونكتاد"والذي تأسس في عام١٩٦٤م من أجل تشكيل نظام تجاري منسجم، وتشجيع التنمية الزراعية، والاقتصادية، ورفضت الدول العظمى مقترحات اليونكتاد، بالإضافة إلى رفضها الدعوة إلى قيام ذلك التجمع، وتصر الولايات المتحدة-على نحو خاص-بأن التنمية ليست حقا، وأ ا مستحيلة، وأ ا تشكل تحريضا خطيرا لتبني طرقاً أخرى طبقا للشروط الاقتصادية والاجتماعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تكرهه، وترفضه واشنطن[3].

وأول أجراء يجب اتخاذه هو إسقاط مديونية البلدان التي مستعمروها القدامى هم المدينون الحقيقيون تجاهها في واقع الأمر، بسبب أعمال النهب والتجاوزات التي مارسوها هناك على امتداد قرون، وحتى تاريخه لم يكن إسقاط الديون المزعوم سوى حيلة خادعة. ففي يونيو/حزيران١٩٩٩م، عندما قامت الدول السبع الأكثر تصنيعا وقررت إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا، فهي إنما شطبت ما نسبته٢% من أجمالي ديون العالم الثالث.." وكل ذلك التشدد مع الدول المدينة الفقيرة يقابله "أن تكون أكثر الدول غرقا في الدين وأغناها، الولايات المتحدة، غير مطالبة من طرف جماعة دولية حقيقية-مثل هيئة الأمم المتحدة-

---

[1] - جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٢.
[2] -الغزالي، محمد، قذائف الحق، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ، ص٢٧١.
[3] - تشومسكي، نعوم، الدول المارقة-حكم القوة في الشئون الدولية، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٣.

بتسديد المليارات من الديون الغارقة تحت وطأ ا وذلك لتمكين القسم الأغنى من مواطنيها من العيش فوق مستواهم الحقيقي، حيث كان يمكن لسداد تلك الديون أن يمهد.. لتلبية أكثر الحاجات إلحاحا لدى ضحايا استغلال الكبار، ولمعالجة أشد ا اعات فتكا"[1].

ومن ألزم لوازم ذلك التكتل الحرص على بناء نظرية اقتصادية تنتفض على خضوعة لسوق عالمي دارويني، تسيطر عليه وتحركه شريعة الغاب، حيث يلتهم الأقوياء الصغار، ويجعلون الحياة غير صالحة لأكثر من نصف سكان الكرة الأرضية داخل بلدا م. وإنما يقوم على مبدأ التوازن بين الربح والأخلاق، وأن لا يضحى بالأخلاق في سبيل الربح، و تعتبر النظرية الاقتصادية الإسلامية نموذجا يحتذى، إذا طبقت وروعي فيها مقاصد الشارع التي نص على حفظها، وما يتبع ذلك من بنية أخلاقية تكون حاكمة للنظام الاقتصادي، مع مراعا ا للربح المعقول، وحفاظها على إنسانية الإنسان، وهو ما أغفله النظرية الرأسمالية الجديدة والتي عظمت من شأن الربح على حساب البشر، ونتج عن هذا كوارث لا تحصى، ومن جملة تلك الكوارث تسليع الإنسان، وقياس قيمته بقدر ما يملك من مال، وخصوصا مع الا يارات الاقتصادية الأخيرة والتي تتأرجح أمامها جميع الإقتصادات الرأسمالية بسبب ذلك الجشع المفرط الذي كانت ولا تزال نتائجه كارثية جدا.

-ومن ذلك إعادة النظر في العملات المتداولة، وآلية التعامل ا، من خلال أعادة النظر في "نظام"بريتون وودز"، والذي كون للولايات المتحدة منذ نصف قرن ثروة فاحشة، وفرضت على العالم تفوق الدولار، الذي أعتبر مكافئا لمعيار الذهب، حيث أتاحت سياسة بريتون وود عمليا، من خلال تخفيض أو رفع الدولار، للولايات المتحدة ولرجال الأعمال المتمتعين بدعم الخزينة الفدرالية-وهم مصاصو الدماء الدوليون مثل: جورج سورس-المضاربة على جميع العملات في العالم لتنتفخ بين أيديهم فقاعات مالية هائلة يمكن لها أن تنفجر في أي لحظة لتغرق الدنيا في الفوضى السديمية"[2]، والعلاج الفعال لذلك، والذي يمكن ان يضع اية لتلك القرصنة المالية الدولية هو على النقيض من بريتون وود، ويتمثل بأن ننتزع من التعاملات في بلدان العالم قاطبة أن تتم بالعملة المحلية لذلك البلد، ويكون ذلك من بعد تعديل التعادلات الثابتة التي تتيح من جانب وضع حد للتبادلات غير المتكافئة، ومن جانب آخر حض-بل إجبار-المستثمرين على الاستثمار في البلدان ذات الشأن، وفق احتياجات كل بلد، وليس وفق الهم التجاري القناص الساعي إلى تكديس "ستوكات" السلاح، والفوائض الموجودة دائما وأبدا لتلبية احتياجات الغرب، والتي لا تتجاوب مع ثقافة البلد المعني ولا مع تاريخ، ولا مع احتياجاته الفعلية"[3]، وكذا تحديد العلاقة بين المواد الخام والعملة، بحيث لا تكون الأولى تحت رحمة الثانية في السوق تبعا لألاعيب البورصة العالمية، إذ أن الواقع اليوم أن صاحب العملة-التي يتم التداول

---

[1] - غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٨.
[2] - غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٨.
[3] - غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٩.

ا-هو الذي يحدد وحده تلك العلاقة، باستثناء بعض الصفقات التي تقع على أساس المقايضة بين دولتين، وسيادة العملة هذا يمسح المشكلة الاقتصادية في العالم الثالث، بحيث يطرح دائما طبقا للتقديرات النقدية، وأحيانا طبقا للتقديرات السياسية، وخصوصا عندما يقرر أنشاء مشروع كبير للتنمية، ومن ذلك ما حدث لمشروع السد العالي في مصر، حيث كان مقررا بناؤه في البداية عن طريق البنك الدولي، ولكن البنك أحجم عن ذلك عندما حددت الحكومة المصرية في سنة١٩٥٥م خطها السياسي بالنسبة للأحلاف العسكرية الجوية، واتخذت بعض التدابير في التسليح للدفاع عن الوطن من عدوان إسرائيل، فالأدوار موزعة في الوضع الراهن بحيث تمثل المادة الخام دور العرض، والعملة دور الطلب، بينما مجرد النظر في ميزان التبادل التجاري بين الشمال والجنوب في العالم-حيث يمثل الشمال الصناعة والجنوب المواد الخام-تكشف عن عدم توازن صريح في توزيع الفائدة، وتبعا لذلك تصبح كل محاولات التنمية مجرد سراب، وكل تبادل اقتصادي تفرضه سلطة العملة فهو إجحاف، ولا يبقى تحت تصرف العالم الثالث كوسيلة تساعده في الوضع الراهن على تنفيذ برامجه التنموية سوى المواد الخام التي في أرضه.
فإذا كانت هذه المواد في السوق العالمية رهينة البورصات تصبح خطط التنمية صعبة ومستحيلة، ولذا لابد من التفكير في حل لهذه المشكلة بصورة جذرية، وذلك لن يكون إلا بتكاتف دول الأطراف، وبعيدا عن الدول الغربية، لأنه من العبث أن يطلب من مستغل أن ينهي استغلاله، بل يجب التفكير في إطار جديد، وتدابير من شأ ا أن تلغي تلقائيا الاستغلال، ولا يمكن ذلك إلا من خلا قطع العلاقات الاقتصادية الكلاسيكية مع المستغل-والتي بناها اعتمادا على تفوقه وقوته-أو بعبارة أخرى قطع العلاقة الراهنة بين المادة الخام والعملة، ولكن هذه العملية غير ممكنة إلا إذا قررا لعالم الثالث إنشاء "بنك المواد الخام"، مقابلا لبنك العملة، سواء كان أسمه البنك الدولي، أو صندوق النقد، أو غير ذلك، وذلك البنك يكون هدفه إصلاح حال المادة الخام التي تمثل العرض في العمليتين الأساسيتين: أنتاجها وتسويقها، ومن أجل أن يكون لاقتصاد البلاد النامية فعاليته في الخارج فإنه يجب أن يكون له نظامه الدقيق في الداخل، وكل ذلك يجب ألا ينشأ في صورة تحد، ولكن على أنه تدعيم للعدالة بين الدول وللفاعلية في البلاد المتخلفة[1]، وتعتبر المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي تحضى بقدر عال من العدالة، وهي بدأت تحقق انتشارا واسعا يحتاج إلى مزيد من البلورة والتأسيس ليقوم على أصول ثابتة، بعيد عما قد يحرفه من تقعيدا تنتمي شكلا للرؤية الإسلامية بينما مضمو ا لا يختلف عن الرؤية الرأسمالية، كما أنه قد وضع لذلك عدد من الرؤى التي تحاول الاستفادة من أخطاء التغول الرأسمالي، وهي كذلك تتوافق في مجملها مع الرؤية الإسلامية التي مقصدها الأعلى تحقيق أكير قدر من العدالة الاجتماعية، مع مراعاة مصالح التجار، وأصحاب الرساميل[2].

[1]-هذه الفكرة تجدها بتفصيل أكثر لدى: بن نبي، مالك، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٣، وقد قمت بالأخذ عنه(باختصار وتصرف)، وقارن ذلك بما لدى: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص٧٠-٧١، و: الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٩.
[2]-أنظر بسطا لتلك النظرية لدى: ألبرت، مايكل، الحياة بعد الرأسمالية-اقتصاد المشاركة، ترجمة/أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

ومن الإجراءات التي لا غنى عنها من أجل الوصول إلى الهدف الأعظم-وهو الوحدة المتناغمة للعالم، والتي لا تتم إلا من خلال الانفكاك من احتكار المركزية الغربية لإقتصادات دول الأطراف-هو فرض ضريبة شديدة الوطأة على كل عملية مالية ذات طابع احتكاري-فيما يتعلق مثلا بالعملات، تدفق المواد الأولية، والمنتجات المشتقة، أو ما شابه ذلك-بمعدلات باهظة بحيث يصبح من المستحيل عمليا اللجوء إلى مثل تلك المضاربات. وقد حمل أول اقتراح ذا الاتجاه أسم ضريبة توبان-على اسم الاقتصادي الذي أقترح تلك الضريبة-وهذا ما يمكن أن يشمل ليس ريب العملات وحسب-كما كانت غاية توبان في البداية-وإنما جميع العمليات المالية الدولية بالمنحى الذي أشار إليه الاقتصادي هوارد واكتل، وجمعية الضرائب على العمليات المالية لإعانة المواطنين[1]، والتي هي من أهم الجمعيات في هذا الميدان، وتأسست لإيقاف ذلك الانتقال الفوضوي لرؤوس الأموال. وكان الاقتصادي كي يقترح أن يكون شراء الأسهم غير قابل للإلغاء، لوضع حد للعبة القاتلة التي يقوم ا صندوق النقد الدولي، الذي يشكل أكثر المنظمات أجراما في العالم...فالضريبة الباهظة على العمليات المالية سوف يكون من شأ ا جعل الاستثمار إلزاميا في الاقتصاد الحقيقي، خاصة في سبيل إيجاد البنى التحتية الضرورية لفك عزلة المقاطعات المهجورة أحيانا-مثل جمهوريات آسيا الوسطى، المعزولة عمليا عن التجارة الدولية بفعل غياب المواصلات والطرق الحديدية، أو النهرية بوتيرة كبيرة-وهذا ما يمكن أن يسهم أسهاما عريضا في الاكتفاء الغذائي على صعيد العالم"[2].

كما من الأمور التي تستبع قيام تكتلات اقتصادية أن تكون تلك التكتلات تحضى باستقلالية القرار، للدول المُستغلة عن الدول المستغلة[3]، ومن النماذج المعبرة في ذلك النموذج البوليفي، حيث كانت شركة "رويال شل"-واحدة من أكبر شركات العالم وأقواها نفوذا- تستثمر في بوليفيا، والتي يعتبر اقتصادها من أفقر بلدان المعمورة، وهو لا يزيد عن٣% من العائدات السنوية لشركة شل، ومع ذلك فقد استسلمت تلك الشركة للقرار البوليفي بإلغاء العقود التي وقعتها معها[4]، وتأميمها لقطاعها النفطي. وهذه التكتلات هي التي تخيف الغرب، ويحرص كل الحرص على عدم قيامها.

المطلب الثالث: التكتلات الإعلامية.

إن "التحكم الإعلامي بالجماهير، التي نزلت إلى مستوى الأطفال من خلال سحر البث التلفزيوني والاتصالات-من الهاتف النقال إلى الانترنت-يسمح بتخدير الضمائر حتى لتنسى الهوة الفاغرة والموت التي يأخذها إليهما الفكر الوحيد-أي غياب كل

---

[1]-وقد تأسس هذا الإتحاد في٣يونيو١٩٩٨م، بمبادرة من مجلة لموند دبلوماتيك، وبحلول ١٩٩٩م كان ذلك الإتحاد يضم أكثر من٩٠٠٠عضو، وأكثر من مئة لجنة محلية، محلية، والهدف الأساسي لإنشائه هو أعداد المواد الإعلامية التي تساعد ضد سيطرة الدوائر المالية على الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. والاتحاد يقوم بتنظيم لقاءات محلية ووطنية ودولية لذلك الهدف، وقد قام بتوسيع نشاطه حيث أنشئت اتحادات لها نفس الهدف في إيطاليا، وبلجيكا، وسويسرا، والبرازيل، وكيبيك. للمزيد حول ذلك الإتحاد أنظر: أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٤٦.

[2]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٩.

[3]-أنظر في تحليل ذلك الاستغلال وأسبابه:مالك بن نبي،المسلم في عالم الاقتصاد،مرجع سابق، ص١٥-٣٥. وبالرغم أنها منذ خمسين عاما إلا أنها لا تزال حية إلى اليوم

[4]- نعيم، موسى، اللاعبون الكبار ضد القوى الصغرى، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٧٢.

تأمل حول الغايات الأخيرة للتاريخ الإنساني ومعنى ذلك التاريخ"[١]، وهذا الفكر الأحادي الجانب يلقى تحبيذا وتشجيعا دائما من صناع السياسة ومموليهم بالإعلام الجماهيري، فعالم هولا الأخيرين المنطقي ملئ بالفرضيات التي تجد في ذا ا تبريرا وتغدوا بفعل التكرار المتواصل المركز صيغا تنويمية، فالمؤسسات العاملة في العالم الحر على سبيل المثال هي"الحرة"، أما ما عداها من أنماط الحرية المتعالية فهي الفوضى بعينها، وكل تعد على المشروع الخاص لا يفرضه المشروع الخاص بنفسه يعتبر عدوا، وعلى سبيل المثال: التأمينات الاجتماعية الفعلية، أو حماية الطبيعة من التتجير الهدام، أو أنشاء مؤسسات للخدمات العامة قد تمس بأرباح القطاع الخاص[٢]، وكل ذلك ينتج من خلال صناعة الدعاية التي يمسك بزمامها أولئك المتنفذون الكبار، والتي يسكون لها المصطلحات لكي يصنعون من خلالها ما يعبر عنه ماركوز بـ"الحاجات الكاذبة"، والمراد ا"تلك التي تفرضها مصالح اجتماعية خاصة على الفرد، تلك الحاجات التي تبرر عملا شاقا، وتبرر العدوانية والبؤس والظلم، وتلبية هذه الحاجات يمكن أن يكون مصدر يسر الفرد، ولكن ليس من واجبنا أن ندافع عن مثل هذه السعادة إذا كانت تمنع الفرد من تفهم العسر العام ومن انتهاز فرص إزالته. والنتيجة في مثل هذه الحال هي الرفاه في الشقاء، فما الترويح عن النفس، واللهو، والعمل والاستهلاك حسب إيحاءات الدعاية وحب ما يحبه الآخرون وبغض ما يبغضونه، إلا حاجات كاذبة في أغلب الأحيان"[٣]، ومن أجل ذلك التزوير والتزييف فقد نصت واشنطن في مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي قدمته إلى قمة مجموعة الدول الثمان في يونيو٢٠٠٤م، وجاء في الجانب الإعلامي من ذلك المشروع أنه"يلفت تقرير التنمية البشرية العربية[٤] إلى أن هناك٥٣صحيفة لكل١٠٠٠مواطن عربي بالمقارنة بـ ٢٨٥صحفة لكل ألف شخص في البلاد المتطورة، وأن الصحف العربية التي تم تداولها ذات نوعية رديئة، ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود لملكية الدولة وغالبا ما تكون ذات نوعية رديئة وتفتقر إلى البرامج والتقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ولمعالجة ذلك يمكن موعة الدول الثمان أن ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في الوسائل المطبوعة والإذاعية، وترعى برامج تدريب الصحفيين في الوسائل المطبوعة والإذاعية، وترعى برامج تدريب صحفيين مستقلين، وتقدم زمالات دراسية لكي يدرسوا في مدارس الصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين وأساتذة لتنظيم ندوات تدريبية بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي للتدريس في مدارس بالمنطقة"[٥]، والنتيجة من ذلك كله هو صناعة أعلام على عين وسمع وبصر دول التمركز الغربي، ووفق رؤيته، ويتبنى أيدلوجيته، وتطبيقا لتلك الرؤية فقد سعت عدد من الفضائيات العربية إلى حمل عبء نشر الثقافة الغربية، ومن لطيف ما يذكر في ذلك ما ذكره الدكتور/ جلال أمين عن بعض الأحداث التي حدثت معه والتي كان المراد منها الضحك على الرأي العام والتي تم في أحداها عمل لقاء معه في برنامج بعنوان"لو بطلنا نحلم"، في القناة المصرية الأولى، ووجه في ذلك اللقاء نقدا لاذعا للرؤية الغربية للحياة، فتم حذف جميع ما يتعلق بذلك النقد، وتم قصقصة بعض العبارات لكي يخرج البرنامج برسالة واحدة يبثها في آذان المصريين فاغري الأفواه أما التلفزيون وخلاصتها"ما أعظم الحلم الأمريكي"، وما أجمل الحلم الأمريكي"، بل و"ما أعظم الارتماء

---

[١]- غارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٤٤.
[٢]- ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٥٠.
[٣]- ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٤١.
[٤]-أنظر مطولا في كشف التزييف الكبير الذي حظي به ذلك التقرير لدى: أمين، جلال، عصر التشهير بالعرب والمسلمين، مرجع سابق، ص٨٨-١٣٠.
[٥]- النيرب، باسل يوسف، قتل الشهود-الاغتيالات الأمريكية للصورة الإعلامية، مرجع سابق، ص١١٣-١١٤.

في أحضان الولايات المتحدة"، وهذه هي الرسالة الأهم[١]، وفي المقابل نجد أن ما تتعرض له دول الأطراف من مظالم لا يكاد يلتفت إليه، وما تقوم به من أنشطة إنسانية كذلك لا يعلم به لأن الغرب لا يريد أن يرى محسنا سواه، ولذا فقد هالني أن أجد تلك الأنشطة الإنسانية الرائدة التي تقوم ا كوبا ومنها أنه عندما وقع الزلزال الذي ضرب باكستان في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٥م أرسلت كوبا أكبر مفرزة من الأطباء وأشباه الأطباء إلى باكستان متكفلة بكل المصاريف-ربما بتمويل ف ويلي-وقيل أن تلك الفرق ضمت أكثر من ألف مهني متمرس٤٤% منهم نساء، وظلوا يعملون في القرى الجبلية النائية، وهم يقيمون داخل خيم في طقس جليدي ووسط بيئية ثقافية غريبة عنهم، وقد أقاموا تسعة عشر مستشفى ميدانيا، ويعملون بالتناوب(١٢)ساعة متواصلة، وأن الرئيس مشرف أعرب عن عميق امتنانه لما أبدته الفرق الكوبية من شجاعة وعاطفة[٢]، وكل ذلك مر دون أن يعلم به أحد، وذلك بسبب أن الغرب لا يريدها أن تظهر، ولذا تم التعتيم عليها، وكل تلك الحاجات الكاذبة وتزويقها، والضرورات الملحة وإخفائها يتم من خلال آلته الإعلامية الضاربة، والتي يملك الغرب من خلالها زمام الأمور، هو ما تحتاج معه دول الأطراف إلى ثورة إعلامية لا تخضع فيها إلا لحاجا ا الحقيقية والصادقة، وتنبئ عن روحها هي، لا عن روح مستعمرها وحضارته، والتي تحمل رؤية مغايرة لتلك الرؤية الغربية، فهي-كما تقدم-تحتكر الإعلام و يمن عليه، ووظفته وتوظفه في خدمة مصالحها وأجندا ا، وتزييف ما تقوم به من أجرام وتصويره على أنه نوع من الإحسان والمهمة التحضيرية لدول الأطراف، ولا مخرج لدول الأطراف من ذلك إلا ببناء وعيها، ومن أهم جوانب بناء الوعي التعليم والإعلام، وهما أهم عنصرين يجب أن تحقق فيها دول الأطراف استقلالها الذاتي، وهناك محاولات جادة، ولكنها تتعرض للكثير من التضييق، ومحاولات التهميش والتشويه، وكل ما يجب أن يحقق ذلك الاستقلال يجب الالتفاف حوله، ودعمه بكل أشكال الدعم، كما أن من صور الاستقلالية الإعلامية التي يجب أن تستغل وتوضع لها الإستراتيجيات لبناء هوية مستقلة، وروحا جمعية تطالب بحقوقها وتدافع عنها بكل سبيل، في مواجهة تلك السيطرة والدكتاتوريات الإعلامية الغربية والموالين لها من أجهزة الإعلام في دول الأطراف، حيث "أصبحت شركات الإعلام الضخمة محاصرة ومعرضة للأخطار، بفضل الإصدار اليومي لأكثر من(٤٠)مليون مدونة على الإنترنت، تتضاعف أعدادها كل خمسة أشهر"[٣]، وهو جانب من جوانب بناء روح الوعي والممانعة للمشروع الحضاري الغربي يجب أن تحشد له كل الطاقات الشعبية لدول الأطراف.

المبحث الثالث: كسر احتكار المركزية الغربية لحقوق الإنسان.

من خلال ما تقدم معنا في ثنايا هذا البحث ظهر بجلاء تحكم دول المركز في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، وأ ا هي من تصدر أحكامها التي لا تقبل النقض بتجريم الدول التي تناصب حقوق الإنسان العداء، وشهادات حسن السيرة والسلوك لتلك الدول المطيعة الممتثلة لأوامر إمبراطور حقوق الإنسان، وهذه الاحتكارية كانت من أكبر أسباب سحق حقوق الإنسان، إذ أن ذلك القاضي الذي يصدر أحكامه بالبراءة والإدانة هو أكبر سفاح لتلك الحقوق، ولكنه لا يمكن أن يشمله أي حكم بشأن ما يرتكبه من سحق، "والمشكلة الأساسية في الثقافة الحاضرة هي أن نقضي على التصور التسلطي في الثقافة الغربية وأن نستعيض

---

[١]-أمين، جلال، عصر التشهير بالعرب والمسلمين-نحن والعالم بعد١١سبتمبر٢٠٠١م، مرجع سابق، ص٤٣-٤٦.

[٢]-تشومسكي،نعوم،الدول المارقة،مرجع سابق،ص٣١٦، وقد ظهر لي أن كوبا لها سجل عريق في الأعمال الإنسانية، ولكنه مغيب عن وسائل الإعلام-بسبب حرص الغرب على شيطنتها-أنظر نماذج من أعمالها الإنسانية لدى: تشومسكي، نعوم، الهيام بالأسواق الحرة-تصدير القيم الأمريكية عبر الهيام بمنظمة التجارة العالمية الجديدة،ص٤٢-٤٣

[٣]- نعيم، موسى، اللاعبون الكبار ضد القوى الصغرى، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٧١.

عنه بتصور سمفوني.."[1]، ولذا كان لا بد من القيام بمحاولات-ولو من باب المقاربة النظرية ابتداء-لكسر ذلك التسلط والتحكم وتلك السيطرة، وهذا ما سوف نحاوله من خلال هذا المبحث، قد حاول بعض المفكرين-من مفكري العالم الثالث-وضع رؤية عنون لها بـ"نحو يوتوبيا العالم الثالث"، وحاول من خلالها أن يبني مسعى منظما لإدراك العالم الثالث كمنظور، وإمكانية إيجاد رؤية مختلفة ومضمون مختلف للمطالبة ببعض حقوقه الإنسانية التي صدع العالم المتحضر ا رأسه دون أن يجد على أرض الواقع إلا كل ما يناقضها، وهو يقول"..لا يمكن لليوتوبيا أن تتكون بدون وجود نظرية معاناة ضمنية أو صريحة. إنه هكذا على نحو خاص في هوامش العالم، والتي يطلق عليها بشكل ملطف-العالم الثالث"، ثم يتابع ذلك بقوله"..إن هذه اليوتوبيا لكي تكون لها حياة ذات معنى في عقول البشر، يجب أن تبدأ بقضية المعاناة التي هي من صنع الإنسان، والتي أعطت العالم الثالث كلا من أسمه وفرادته"، وهو يؤكد على أن رؤيته هذه إنما قامت" ىدي من الإيمان بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن ا للعالم الثالث أن يتجاوز شعارات متمنيي الخير له من خلال المحاور التالية:

أولا:عن طريق صناعته تمثيلا جماعيا لضحايا المعاناة التي هي من صنع الإنسان في كل مكان في العالم، وفي كل الأزمنة الماضية.

ثانيا:عن طريق الإعتراف بالقوى الخارجية للاضطهاد ومن ثم التكيف معها بوصفها القوى الموجهة الداخلية لاضطهاده.

ثالثا:الإعتراف بالذوات المضطهدة أو المهمشة للعالمين الأول والثاني، بوصفهم حلفاء حضاريين في المعركة ضد المعاناة الممأسسة"[2].

وسنحاول إدماج هذه المقاربة ضمن الرؤية المقترحة لمقاومة لتلك الهيمنة التي تفرضها دول المركز، ويمكننا أجمال تلك المقاربة لكسر احتكار المركزية الغربية لتلك الحقوق من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نبذ الصنمية الغربية.

سبق الإشارة في بداية البحث إلى النظريات الثلاث التي أعتمدها الفكر الغربي، وأسس لها على أ ا ثوابت لا تقبل الجدل، والتي كانت تدور في مجملها حول المذهب المادي(الوضعي أو الحسي)، وتشكل منها عدد من الأيقونات-الأصنام-التي تمركز حولها الفكر الغربي، بدأ من عزل تطورات التاريخ عن ايجابية الإنسان، ويردها فقط إلى أداوت الإنتاج-كما فعل ماركس-والنظرة الحيوانية للإنسان التي أطلقها داروين، ثم النظرة القذرة إلى دوافع الإنسان، وحصرها في وحل الجنس كما يزعم فرويد، وهو يدرس الشواذ، ويجعلهم هم الإنسان، وكل تلك الأيقونات ومخاضا ا نتج عنها من التناسل والتوالد في الأفكار ما لا يحصى من المذاهب، والتي كان لها مهام متعددة، ولكن المهمة الأولى هي محاولة أعادة أنتاج البشر، ليتم حوسلته ليخدم البناء الاقتصادي، والذي-كما يرى ألتوسير- أن من مهامه"أعادة أنتاج شروط أنتاجه الخاصة، ويتضمن ذلك أعادة أنتاج البشر الذين سيكونون قادرين على الإسهام في عملية الإنتاج، وقد استطاعت الدولة الرأسمالية الحديثة أن تقوم بذلك معتمدة على نمطين من الأجهزة هما: أجهزة الدولة الأمنية مثل البوليس والمحاكم والجيش، وأجهزة الدولة الأيديولوجية والتي تضم دور العبادة والعائلة والأحزاب السياسية ووسائل الاتصال والنظام التعليمي.."[3]، وهو ما ينتج عنه-ما يعبر عنه ماركوز-بـ"الصفة اللاعقلانية

---

[1] - جارودي، روجيه، حوار الحضارات ، مرجع سابق، ص٧٩.

[2] -ناندي، آشيز،نحو يوتوبيا للعالم الثالث، ص٢١،بواسطة:كريشنان،رادا، العولمة والرغبة وسياسة التمثيل،ضمن كتاب:الدرجة صفر للتاريخ،أو نهاية العولمة، ص٤٢.

[3] -هوكس، ديفيد، الأيديولوجية، مرجع سابق، ص٩٩.

لعقلانية الحضارة"، من خلال بروز ظاهرتين في قطاعات ا تمع الصناعي الأكثر تقدما"فمن جهة أولى تعبر العقلانية عن نفسها في الميل إلى الكمال التقني، ومن الجهة الثانية تبذل كل الجهود الممكنة لحبس هذا الميل في المؤسسات القائمة"[1]، ولفرض تلك اللاعقلانيات قام الغرب بوضع عدد من المعياريات أو الصنميات التي بناها هو وقام بتسويقها على جميع حضارات الأرض على أ ا حق وتقدم، حتى اتخذوا منها نوعا من الألوهية التي كشفت عن نفسها في بعض الأيقونات، حتى أصبحت"الآلية المرئية للأيقونات تقوم مقام فكرة الإله الخالص، وهذا ما كان يخشاه محطمو الأيقونات الذين ما تزال معركتهم الألفية معنا اليوم، وكانت غضبتهم في تحطيم الصور ناشئة تحديدا على أ م أحسوا بكلية قدرة الأشباه والسهولة التي تملكها في محو الله-تعالى الله- من وعي البشر، والحقيقة الساحقة الهدامة التي توحي ا أنه في النهاية لم يكن هناك أي إله وأن الأشباه وحدها هي الموجودة، وأن الإله نفسه لم يكن إلا شبيها لذاته. ولو كانوا قادرين على الاعتقاد بأن الصور ليست إلا أقنعة للمثال الأفلاطوني عن الله لما كان هناك سبب لتحطيمها. فالإنسان يستطيع أن يعيش مع فكرة حقيقة شائهة. ولكن يأسهم الميتافيزيقي نشأ عن فكرة أ ا لم تكن في الواقع صورا...بل أشباه مكتملة تشع إلى الأبد بفتنتها الخاصة"[2]،-وهذه الصنمية هي التي صار الإنسان الغربي معها "أحادي البعد لأنه فقد القدرة على الدفاع عن عالمه الداخلي من تدخلات العلانية العارفة بكل شيء ومن طالبي النافع والممتع. صارت الثنائية الجسيمية التماوجية في الثقافة، التي يتغذى فيها الجسيمي- المتحول إلى سلعة، من طاقات الإبداع الحر التماوجية، حتى تختفي قدرة الإنسان على الدفاع عن عالمه الخاص في مجتمع الغرب المعاصر أحادي البعد.."[3]، وهذا القتل للخصوصية في سبيل السلعية، ونحوها من تلك الصنميات وما ينتج عنها من آثار تحتاج إلى تحطيم وإقصاء، وأقدر من يقوم بذلك هي الأديان التي لها عمق وثراء حضاري، وتغلغل في أعماق الروح وبنائها، وهو ما يفتقده إنسان الحضارة المعاصر، وهو ما عبر عنه جارودي-بقوله"..لا إله إلا الله هذا أثبات أساسي للإيمان الإسلامي، وأنه يقصي الصنمية التمائمية التي تفرخ وتتكاثر في مجتمعاتنا: صنم الـ"نمو"، صنم الـ"التقدم"، صنم الـ"تقنية العلمي"، صنم الـ"فردانية"، صنم الـ"أمة"، صنم "قوة الأسلحة والجيوش"، كل تلك الصنميات بمحذورا ا جميعا ومحرما ا، وبرموزها الـ"مقدسة"، وبطقوسها..". والتي نشأت من خلال فقد الإنسان الغربي كل وحدة في علاقاته مع الطبيعة وا تمع والله. أنفصل عن الطبيعة التي أعتقد أنه سيدها، ومالكها..ولم تساعد المسيحية الإنسان مع حذرها الأول بإزاء الطبيعة.. ومع تراجعا ا المتتالية، منذ عصر النهضة، أمام علمية تدعي الإجابة على مشاكل الحياة، وعلى الحفاظ على هذا البعد الكوني، على هذا الإتحاد الحميم بين الكائنات..والإسلام عندما لا يكون قد أفسدته الرؤية الغربية المباشرة التي فرضها عليه الاستعمار، يستطيع أن يساعدنا على أن نعي هذه الوحدة، التي هي عقيدته المركزية الأولى"[4]، ومن أهم تلك الصنميات صنمية المعيارية الغربية التي لا تعتد بمقدس، ولا يوجد لديها ثوابت، وإنما الجميع متغير لديها، فا تمع الغربي الذي يتميز بالديمقراطية الاجتماعية، وسيادة القانون، والتوجه التقني-أي مجتمع لسوق صناعي رأسمالي بالكامل-يعترف أن تطوره الذي حصل عليه إنما هو بفضل تطبيق القيم اليهودية والنصرانية التي صاغتها المشاعر الإنسانية المتحررة. لقد تم إيجاد القيم ابتداء على أفكار دينية مثل: تفرد الروح الإنسانية، الإخاء في حب المسيح، والشكر

---

[1]-ماركوز، هربرت، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص٥٢.
[2]-هوكس، ديفيد، الأيديولوجية، مرجع سابق، ص١٤١.
[3]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣١٦.
[4]-روجيه، جارودي، وعود الإسلام، بواسطة: خليل، د/ عماد الدين، قالوا عن الإسلام، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ص٤٦٦.

الآجل، وهذا ما قرره المفكر الجزائري/مالك بن نبي-رحمه الله-إذ رأى"أن الحضارات الإنسانية تبدأ حلقا ا الأولى بظهور فكرة دينية وروحية نشطة، وتتغلب على الصعوبات، ويقدم إنسا ا الكثير من التضحيات، ثم يعقب ذلك مرحلة عقلية تفلسف المرحلة الأولى، وأخيرا يأتي هيجان الغرائز، والذي تفقد معه الحضارة روحها وعقلها، وعندئذ تصير الحضارة يمية مادية صرفة، ويبدأ معها الأفول لتلك الحضارة وتسقط، وهذه المرحلة يسميها بـ"المرحلة السياسية"، ثم يؤكد أن"التجارب التاريخية العامة تؤكد أطوار الحضارات هذه، ولا تكاد حضارة تشذ عنها.."[١]، وهو ما يتكرر مع الحضارة الغربية، والذي يظهر أ ا تعيش في الطور الثالث من هذه الأطوار التي ذكرها مالك بن نبي، إذ أن الموجة الاقتصادية الغربية فجرت نفسها بزيادة نجاحها. فكلما ارتفعت سوية العيش ومستوى الرفاهية العامة ازداد النظام الاجتماعي في التقليل من أهمية الأساسات التي تحمله. وتميل القيم في هذه العملية إلى التشوه، فتنقلب الفردية إلى نرجسية، وتنقلب العزيمة الذاتية إلى فوضى واضطراب، والتسامح إلى حيادية وسلبية، والمرونة إلى لا مبالاة وعدم اعتبار لأية قيمة من القيم المتوارثة، والنعيم إلى لذة ذاتية محضة، والسعادة إلى استهلاك، والاقتصاد إلى حب شديد للعمل من أجل العمل، والتنافس الشريف إلى تنافس تقطع فيه الرقاب، والحس المرهف إلى وسوسة، والشعور بالأخوة إلى روح جماعية، والمساواة إلى تسوية، والثقة بالله إلى عقلية الاحتياط ضد كافة المخاطر"[٢]، وتلك الصيرورة التي انتهت بإقصاء الدين حتى أصبح مجرد الحديث عنه وعن الله تعالى-حتى داخل الكنيسة-يدعو إلى الخجل، وهو ما عبر عنه أحد ممثلي الكنيسة البروتستانتية اللوثرية-ويدعى كلاوتيك- وذلك في مداخلة له بمسجد ميونخ-فيرمان حيث قال"إنني أشعر وأنا بينكم في هذا المسجد وكأنني بين أهلي وأخواني تماما لأنني أرى أن المرء في هذه البيئة قادر بشكل طبيعي أن يتحدث عن الله. وأما في كنيستي فإنني في بعض الأحيان أشعر بأن الناس يخجلون حتى من الإشارة إليه، وكأنه أمر مخجل لهم"[٣]. وهذه الصيرورة والتحولات في المفاهيم الأخلاقية والدينية انعكست بدورها على مفاهيم حقوق الإنسان-كما سبق الإشارة-والتي أصبحت تزين الباطل وتصوره على أنه حق، ونجحت في صياغته وفرضه لكي يتم تبنيه كرؤية دولية، وهو ما نجحت فيه بفرضه من خلال المنظمات الدولية، والذي يجب علينا تجاه ذلك هو تفكيك تلك الصنميات، ومحاولة تجليتها، وبيان ما تحمله من تضليل في كثير من مفاهيمها الأيديولوجية، والتي بنيت على رؤية فلسفية مادية صرفة، بل وعدمية أحيانا، وما تقدم من الإشارة إلى تأليه تلك الأيقونات، ورفع قدر تلك الصنميات، وافتقاد تلك ا تمعات للروح، هو ما يحتاج من قبلنا إلى إظهار وبيان، لأنه بضدها تتبين الأشياء.

المطلب الثاني: كسر احتكار المفاهيم.

سبق الإشارة إلى أن احتكارية الغرب للمفاهيم المشكلة لحقوق الإنسان، وممانعته لأي مشاركة حضارية لبناء مفاهيم إنسانية مشتركة تغاير نظرته للكون وللحياة وللإنسان، وسبق أن بينا كيف أن تلك النظرة إنما تقوم على الانطلاق من الفرد، وهذا ما يجب"الكف عنه-وعن كون ذلك الفرد: أبيض، أو ملاّكا، أو غربيا-وإنما يكون بناء تلك الحقوق منطلقا من الجماعة الكلية للبشر، وذلك يستلزم أن نحدد في المقام الأول ليس حقوق الفرد بل واجباته، لنكفل بذلك الحيز لحرية تطور جميع الأعضاء

---

[١]- أنظر تفاصيل هذه النظرية وتطبيقاتها في: بن نبي، مالك، شروط النهضة، ترجمة/عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ، ص٤٧-٥٩(باختصار).
[٢]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص١٤٤.
[٣]- هوفمان، مراد، الرحلة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص٢٥٧.

الآخرين ضمن تلك الجماعة البشرية الشاملة. ودون تحقيق هذا الأمر لن نحصل أبدا عن طريق التصويت-حتى لو كان شاملا- في مجتمع يعتبر تجميعا لجزئيات فردية، إلا على ديمقراطية موهومة، لأ ا محض إحصائية وتتلاعب ا قوة أجهزة الإعلام والنظام برمته، حيث كل شيء يشترى ويباع. ومثل هذه الجمهورية لا تكون أبد الدهر حصنا في وجه الديكتاتورية. فلم يصل هتلر إلى السلطة بانقلاب، بل بأشد الطرق الديمقراطية المتوفرة: حين حصل مع حلفائه، على الغالبية المطلقة في جمهورية فيمار. إن الديمقراطية الصحيحة، ذات نمط مختلف جذريا، ولا يمكن أن تنهض إلا على شرعة واجبات لا حيال أمة من الأمم-مما قد يؤدي إلى استبدادية قَبلية-وإنما حيال الجماعة الكلية للبشر" [1]. وتبعا لذلك ينبغي التأصيل لمفاهيم الحق الإنساني، من خلال توافر ضوابط معينة تتوافر في جذور تلك المفاهيم، ويكون التأسيس والبناء عليها، ويبنى على ضوء تلك المفاهيم قوانين ومواثيق حقوق الإنسان،ومن الضوابط التي يلزم توافرها في الجذور التي تبنى عليها مفاهيم حقوق الإنسان المتخطية للرؤية الغربية ما يلي:

١-النظر إلى الإنسانية كجماعة واحدة، لكنها"ليست الوحدة الإمبريالية لسيطرة دولة أو ثقافة. إن الوحدة على العكس وحدة تناغم، أي أ ا غنية بإسهام جميع الشعوب وثقافا ا"[2].

٢-ثم تبعا لذلك أن تكون"جميع واجبات الإنسان والجماعات التي ينتمي إليها تنبع من مشاركته بتلك الوحدة، فليس لمطلق جماعة بشرية، مهنية كانت، أم قومية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم دينية، أن تسعى للدفاع عن مصالح أو امتيازات خصوصية، بل الغاية الارتقاء بكل إنسان وبجميع الناس، دون تمييز في الجنس، أو المنبت الاجتماعي، أو الأثني، أو الديني، كي نعطي لكل على حدة الإمكانات المادية والروحية لنفتح القدرات الخلاقة الكامنة"[3].

٣-مفهوم"الملكية"خاصة أم عامة، إذ ينبغي أن ينظر إليها على أ ا"لا شرعية لها ما لم تنهض على العمل وتشارك في تطور الجميع. حتى تصبح الملكية تتبع القيم المسئولة عنها، ولا يمكن لأي مصلحة شخصية، أو قومية، أو تعاونية، أو دينية، أن تجعل غايتها السيطرة واستغلال عمل الآخر أو أفساد أوقات لهوه أو راحته"[4].

٤- السلطة على جميع مستويا ا، لا يمكن ممارستها أو سحبها إلا بتوكيل من طرف أولئك الذين يلتزمون كتابة، في سبيل الارتقاء إلى تلك المواطنة، برعاية تلك الواجبات. والقائمون على السلطة يمكن إقصاؤهم عنها إذا خرجوا عن مبادئها. إ ا لا تحوي أي امتيازات وإنما هي واجبات ومتطلبات.

٥-العلم في أي ميدان كان: لا يمكنه الزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة، لأن هذا التعصب الفكري تتولد عنه بالضرورة محاكم التفتيش والاستبداد"[5].

وبناء على تلك الرؤية ينبغي التنسيق العالمي لهذه الرؤى "بغية الارتقاء بالإنسان، فهو وحده القادر على أن يتيح حل مشاكل الجوع في العالم، بالإضافة إلى الهجرة، وكذلك البطالة القسرية أو أوقات الفراغ الطفيلية، وعلى أن يوفر، لكل كائن بشري، وسائل إتمام واجباته وممارسة الحقوق التي تلقي ا تلك المسئولية على كاهله. وليس إلا على عتق الجماعة البشرية قاطبة-دون

---

[1]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٩.
[2]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٩.
[3]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٢٩.
[4]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٣٠.
[5]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٣٠.

تمييز رقمي-السهر على الالتزام العالمي ذه الواجبات"[١]. وهذا بدوره يستتبع أعادة النظر في كثير من المفاهيم السائدة، والتي روج لها الغرب وفق منظومته الحضارية والمعرفية، مستغلا أسلحة الهيمنة التي هو متمكن منها ويجيد استخدامها، فالاقتصاد والسياسة، كما يشير اشتقاق الكلمتين، مهمتهما تنظيم العملية الاجتماعية على جميع المستويات، من الأسرة حتى الأمة وحتى الجماعة العالمية. أما الثقافة، أي مجموع الروابط التي يقيمها فرد أو مجتمع مع الطبيعة، ومع باقي البشر، ومع المقدس، فيجب عليها ألا تتوقف عند مجرد دمج الاقتصاد مع السياسة، بل هي تقوم أيضا بدور التنظيم والضبط من خلال بحثها عن الغايات الأخيرة للحياة. وهذا الدور لا تقوم به بتاتا في الوقت الحالي لأ ا توقفت عند دين الوسائل المتولد عن المنظومة السائدة. وتعكس التربية هذا الانحطاط حين لا تعطي للبحث عن الغايات الأخيرة موقع الصدارة.

المطلب الثالث: استغلال الوعي الشعبي العالمي.

إن"خمسة قرون من الاستعمار ونصف قرن من التخريب على يد صندوق النقد الدولي لم تدمر في قلوب الجموع الغفيرة، مشاعر الروح الجماعية وبذل النفس"[٢]، بل كونت درجة من الوعي الجماعي العالمي، بالرغم من كل ذلك الدك الإعلامي الذي حرصت دول المركز على استخدامه لتغييب الوعي الجماعي للأمم، إلا أ ا لم تنجح في ذلك، إذ أن الوعي الشعبي لا يزال حيا، وهو في تنام مستمر، لأن ذلك الوعي قد أستوعب كل تقنيات الخطاب التي حرص الغرب على التمويه من خلالها على الشعوب، وإظهار نفسه أنه في صف المدافع عن ذلك الوعي، ويمكننا القول أن بناء الوعي الجمعي، وجعله هما أمميا فيما يتعلق بالحق الإنساني والحفاظ عليه من أهم ما تخشاه دول التمركز الغربي، وخصوصا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الوعي أصبح متناميا حتى في داخل دول التمركز الغربي نفسها، فبالرغم من كل عمليات الدك الإعلامي، وجيوش صناعة القبول كلها إلا أ ا لم تفلح في حجب الحقائق القائمة نظرا لوضوح حجم الدجل والكذب الذي رافق ذلك الاستعمار الحديث، ومن ذلك أن معهد جالوب أجرى استطلاعا للآراء في أوروبا، وقد صوت(٥٣%) بأن أمريكا بقيادة بوش تمثل خطرا حقيقيا على البشرية، ولم يتفوق عليها ذا الشر سوى إسرائيل، التي تصدرت قوائم الخطر بنسبة(٥٩%)[٣]، واستغلال ذلك الوعي الشعبي يكون من خلال منهجته بواسطة بناء مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، ومن لوازمها أن"لا نخلط بين ظهور ا تمع المدني وبين انتصار الفكرة الغربية-حسب مصطلح فوكوياما المبتذل"[٤]، حيث "يرى بعض النقاد أن هذه المؤسسات خادمة للمشروع الليبرالي الجديد لدى رأس المال العالمي. ففي حين يقوم رأس المال العالمي بالانقضاض على الدولة القومية من الأعلى-كما يقول أولئك النقاد تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور تنفيذ إستراتيجية موازية من الأسفل، وهي بذلك تقدم الوجه الاجتماعي الأليف لليبرالية الجديدة.."[٥]، كما أن مما يجب أن تحاذر منه تلك المنظومات البعد عن التشظية والتمزق والتشتت، إذ أن تلك المنظمات غالبا"ما تعمل على قضية واحدة، فهي تفضل أن ترى الأشجار ولا ترى الغابات. والقضية الواحدة يمكن أن تكون خيرية أو بيئة أو ثقافية أو محلية، لكنها دوما تعزف عن الرؤية الشمولية التي يمكن أن تقودها إلى

---

[١]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٣٠.
[٢]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣٠٦.
[٣]- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، مرجع سابق، ص٨٨.
[٤]-جراي، جون، ما بعد الليبرالية-دراسات في الفكر السياسي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ترجمة/أحمد محمود، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٣٢١.
[٥]-هاردت، مايكل، إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سابق، ص٤٥٦.

الانخراط السياسي، وتبعا لذلك يمكننا القول أن حتى المناداة بحقوق الإنسان أو بالديمقراطية إنما هو اقتصار على قضية واحدة.."[١]، وهذا بدوره"يضمن للأنظمة القائمة المواجهة غير المتكافئة مع خصومه، ويسمح له بالمضي بممارسة المساوئ دون أصلاح، فالنظام الرأسمالي لم يعط للعاملين بعض حقوقهم إلا عندما كان نضالهم على قدر من القوة أجبره على التنازل..وقد تعلم النظام كيف يغرق خصومه في قضايا جزئية أو جانبية غير كافية، وإن كانت صحيحة أحيانا، لجمع وتجييش عدد كبير من الناس يخيف النظام ويجبره على التراجع. والواضح هذه الأيام أن النظام الرأسمالي يتصرف بالعالم مهاجما خصومه، وأن الخصوم هم الذين ينتا م الخوف ولا يطرحون من القضايا إلا ما يرضيه أو ما لا يزعجه. والاقتصار على القضايا الواحدة أو الجزئية غالبا ما يرضيه"[٢]، ولذلك فإن من أهم ما يجب أن تضطلع به تلك الحركات أن تتبنى رؤية واضحة، ويمكننا الإشارة إلى الاستئناس بما سبق إيراده من أفكار آشيز نادي، والتي تتضمن:

١-**الإعتراف بالقوى الخارجية للاضطهاد ومن ثم التكيف معها بوصفها القوى الموجهة لاضطهاد الفرد الداخلي:** وتحديد الخصوم في هذه المعركة ومعرفة استراتيجيا م، وما يستخدمونه من تقنيات تعتبر من أهم وأولى عوامل المواجهة، والاعتراف يمنة أولئك المتغطرسون، ولذا فإن تحديد الغرب كخصم رئيس وأصيل لحقوق الإنسان، وأن جميع ما يتم ويحدث من انتهاكات تحدث لحقوق الإنسان بكل أنواعها وأحكامها ودرجا ا إنما تقع بفعلهم المباشر، أو من خلال تواطئهم وإملائهم لمن قام بتلك الانتهاكات على القيام ا، أو صمتهم وسكو م على قيام تلك الانتهاكات مع قدر م على التدخل لعدم حدوث تلك الانتهاكات، وهذا الصمت يعتبر أحدى صور المشاركة للفاعلين، وما يقومون به من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وما يقومون به من مجازر وعنف، بل والانقلاب على الحكومات التي تقوم بإنصاف رعاياها ومراعاة حقوقها إذا لم تكن من الحكومات الموالية لها، وأحيانا بالتدخل المباشر في تلك الدول، كما سبق ذكره من نماذج، وكل تلك التعسفات التي يمارسها الغرب هي مما يستوجب فضحه وبيانه لكي يتم إيقاظ تلك الشعوب التي مغيب وعيها الجمعي، بالإضافة إلى إنشاء المراكز المتخصصة والمعنية بدراسات تقنيات واستراتيجيات الغرب التي يلجأ إليها لتحقيق مصالحه بعامة، وما يتعلق منها بحقوق الإنسان بخاصة، لكو ا ورقة التوت التي يتعمد الغرب أن يستر ا سوءته التي من خلالها يسحق الشعوب، وينهب خيرا ا، ويسلب ثروا ا، في نفس اللحظة التي يصرخ ويصيح وينادي بحقوق أولئك المضطهدين اللذين يقوم بسحقهم، وفضح تلك الممارسات-وقد سبق الإشارة إلى شيء من ذلك-

٢-**استذكار** جميع **ضحايا** المعاناة **التي تسببت ا دول التمركز الغربي** في **كل مكان** في **العالم، و**في **كل الأزمنة** الماضية**:** إذ أن الغرب يحيي جميع ضحاياه الذين هلكوا في حروبه الاستعمارية، كما يقوم بأحياء ذكرى الضحايا الذين يلزم بأحياء ذكراهم، كما هو الحال مع محرقة النازية ومتاحفها وما صنع عنها من أفلام، وما كتب عنها من كتب[٣]، وهو يحتفي بإحياء الانتهاكات التي قامت ضد من يعتقد أ م جزء منه عقديا وحضاريا، كما هو الحال مع ما يزعمه الغرب من إبادة الأرمن على يد الأتراك،

---

[١]-شلق، الفضل، منظمات المجتمع المدني ومناهضة الرأسمالية، مجلة الاجتهاد، العدد(٥٩-٦٠)، صيف وخريف١٤٢٤هـ، ص٢٤٢.

[٢]- شلق، الفضل، منظمات المجتمع المدني ومناهضة الرأسمالية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

[٣]-أنظر في فلسفة متاحف الإبادة ووصف دقيق جدا لمتاحف الهولوكست-ومنها متحف يادفاشيم في إسرائيل، ومتحف الهولوكست التذكاري الذي أفتتحه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن سنة١٩٩٣م، ومتحف الإبادة في لوس أنجلوس- وبعض الأفلام والكتب التي كتبت حول ذلك لدى: المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ، مرجع سابق، ص١٧٥-١٩٨، وفيه كلام جميل عن أيقنة-أي جعلها أيقونة-الهولوكست في ص١٠١، وقد عقد فصلا كاملا بعنوان"المتحف والذات القومية"، وتجد فيه توسع أكثر في كتابه: دفاعا عن الإنسان، مرجع سابق، ص٢٤٥-٢٧٢.

وإقامته النصب وإحياءه الاحتفالات التذكارية لضحايا الحادي عشر من سبتمبر، وإقامته المتاحف لتلك الانتهاكات التي يبصرها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالضحايا الذين قام الغرب بإباد م-في قديم الزمان وحديثه-سواء في الأمريكيتين، أو في أستراليا، أو في القارة الأفريقية برمتها، أو في القارة الأسيوية-وما أكثر مجازرهم-فإ م يتعامون عن رؤيتها، وفي حال ما إذا قام أحد بالمطالبة بأن يعامل ضحايانا كما يعامل ضحاياهم فإ م تورم لذلك أنوفهم، ويغضبون من ذلك الاستذكار، وهو ما نحتاج معه إلى تخليد تذكر ما حل م من مجازر، وما وقع عليهم من ظلم، حيث يعتبر من أبسط الحقوق التي يجب أن يرعاها ا تمع الإنساني لهم، وأن يكون هناك تكتل دولي لإحصاء ا ازر التي أرتكبها الغرب ابتداء، وإحصاء أعداد من أبيدوا في تلك ا ازر، والمطالبة بحقوقهم وفق المبادئ والقوانين التي وضعها الغرب بنفسه، واستنادا إلى المبدأ القانوني الأصيل الذي ينص على أن: جرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية لا تسقط بالتقادم، فابتداء من ضحايا الهنود الحمر في أمريكا، وضحايا العبيد الأفارقة الذين قام البيض باسترقاقهم، وقبائل المورغن في أستراليا، وضحايا الإبادات الجماعية في الجزائر، وفي الهند، وإندونيسيا، وفلسطين، وأخيرا في أفغانستان والعراق، كل أولئك الضحايا يجب المطالبة بحقوقهم أولا، كما يطالب الغرب بحقوق ضحاياه، ومن هنا يجب التصدي لمهزلة الديون التي يفرضو ا وبشروطهم-فكما يقول جارودي-ترى متى يحين تسديد ديون الغرب؟، أطنان من الذهب المسروقة من أمريكا اللاتينية، وملايين الهكتارات من الغابات سرقتها الولايات المتحدة، و ب القطن الهندي، والمصري على يد إنجلترا من أجل مشاريع النسيج في مانشستر؟، وكيف يمكن لفرنسا وإنجلترا وإسبانيا أصلاحهم من فظائع تجارة الزنوج المختطفين من أفريقيا التي أصبحت في حال من الضعف والهزال بسبب تلك الاختطافات؟، ومتى يصار إلى إ اء تلك التبادلات غير المتكافئة التي أفسحت ا ال لقنص المواد الأولية من قارات ثلاث على أيدي لصوص الغرب؟، وختاما، متى تدفع حقوق اختراع البارود، والبوصلة، والورق، وكل ما أتاح ما يزعم من ضة أوروبا؟، تلك هي المبادرات الاقتصادية التي يمكن أن تعيد إلى العالم توازنه ووحدته الحقيقة"[1]، ولأجل ذلك يجب إقامة المتاحف والتذكارات لإيقاظ شعور جميع دول الأطراف، وحشد الجهود الدولية لبيان حجم الظلم التي وقع على تلك الدول، وما لحق بضحاياها من عسف وجور، ويمكن أن يكون ذلك بجهود شعبية بعيدا عن السلطات الرسمية، وحافظ عليها هي استذكار كل ضحايا ذلك التجبر، والغطرسة التي مارسها ومازال يمارسها الغرب، وما نتج عنها من مجازر وعنف ودموية لا حدود لها، وكذا الحال بالنسبة لاستذكار نضالات المناضلين، وأضطهادات المضطهدين في سبيل مقاومة ذلك الطغيان، ومن النماذج التي حرص جارودي على استلهام نضالا ا، والوقوف عندها وتحليلها تحليلا يمكن جعله أنموذجا للنضالات السلمية ضد جبروت وطغيان القوى الغربية المتجبرة والمتغطرسة ذلك الأنموذج الذي أتبعه غاندي لمقاومة طغيان المستعمر والذي انتهى باندحار المستعمر وخروجه عن الهند[2].

٣- استقطاب الممانعين والمضطهدين من أبناء العالمين الأول والثاني، بوصفهم حلفاء حضاريين في المعركة ضد المعاناة: إذ أن ويلات التمركز الغربي والممانعة لها ليست قاصرة على دول الأطراف، وإنما يوجد ضحايا لها ومعترضون عليها، وعلى سحقها لحقوق الإنسان، ولهويات الشعوب حتى في الداخل الغربي نفسه، وهذا مما يجب الالتفات له، وعقد التحالفات مع أولئك الممانعين الذين يرفضون ما تقوم به دولهم من أجرام، ويرفضون تلك الوحشية التي يمارسها الغرب ويتقنع بخلافها، ومع الذين يعانون

---

[1]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٢٩٥.
[2]- أنظر تفاصيل تلك التقنيات التي أستخدمها غاندي وتحليلها لدى: جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٨٢-١٩٦.

الاضطهاد والتهميش في داخل دول التمركز الغربي، وحيث يوجد في أولئك الممانعين مفكرين وعلماء كبار"..أصبحوا غرباء في أوطا م، إذ أن انتشار النهج المنظوماتي الوظيفي الذي يدعو الجميع إلى تنفيذ الوظيفة المعطاة وإلى خدمة المنفعة لا يترك أوقاتا أو ثقوبا يمكن للإبداعية الانطوائية المحشورة في الركن أن تختبئ فيها وتلتقط أنفاسها..وهذه الفئة المثقفة(الإنتلجنسانيا)[1]- الذي أصبح اليوم مجرد ترديد أسمها يعتبر كلمة نابية على شفاه شتى أنواع الوظيفيين النفعيين-هي: تلك الفئة من الناس المرتبطين مهنيا بجو الإنتاج الروحي والذين يخضعون نشاطهم للمبادئ التالية:

١- خدمة الحقيقة وليس المنفعة، فالنفعية لديهم هي: ما يرافق الحقيقة حتما، لكن كنتيجة فقط، وليس كمقصد.

٢- تثمين الرسالة غير الشكلية التي تقع على عاتق أسرته المهنية واعتبارها أسمى من جميع الأوضاع الرسمية والجوائز والتشريفات.

٣- مواجهة ضغط المعاصرة ومعاييرها الصارمة بالتقاليد الكلاسيكية، المعتبرة شريكة ضد متطلبات الأوضاع المتقلبة. فثمة لكل مجال من مجالات الإنتاج الروحي كلاسيكيته الخاصة التي تظل مقياسا ساميا ومنبعا للقدرة الأخلاقية على المقاومة.

٤- أن تكون الواقعية التي يتبنون واقعية حقيقية وليست أسمية، أي أن تشرح الخاص على أساس الكلي العام، وليس العكس.."[2].

وهم يرون أن ذلك"..التخدير العام للذوق في جميع الميادين، من الكوكاكولا إلى الملبس، من مطاعم ماكدونالد إلى العروض المحرضة للاشعور، توفر أخصب تربة لعدوى العنف في أفلام هوليود الحالية، أو للولوج في الفراديس الوهمية الضائعة بتحريض من المخدرات. وعلى الأرض الخصبة للبطالة والتفاوت والإقصاء، في عالم تنتج فيه عمليات العنف الأعمى واللامعنى في العلاقات الدولية عمليات عنف ولا معنى في حياة الأفراد، يبدو هذا التخبط الثقافي للشباب كواحد من أرهب جوانب تلك الفوضى الدولية الجديدة"، وللتخلص من كل ذلك فلا بد من المحاولة وباستمرار إلى"الانغلاق على الانحطاط العالمي للرأسمالية الغربية، وأن يترافق ذلك مع الانفتاح على العالم الثالث، أي على أربعة أخماس العالم"[3]، ومن الجوانب المهمة التي يجب استقطاب المضطهدين من أبناء العالمين الأول والثاني استقطاب"العالم العمالي، والذي يمكنه أن يفضح نظريا، وأن يحارب عمليا تغيير مواقع الإنتاج، أي هجرات المشاريع التي تفر من البلدان الصناعية لتضرب جذورها في بلدان أقل أجورا، ودون وجود حماية اجتماعية للعمال، وهذا ما يفاقم البطالة في طرف، والعبودية في الطرف المقابل"[4]، كما أن من الجوانب التي ينبغي أن تولى أهمية قصوى الاستئناس بكل نقد للنظام القائم-ومن أبناء تلك الدول بالذات-وما يقترحونه من حلول بديلة. وسلطة الاقتراحات تلك يجب أن تتواصل على جميع المستويات، وعلى المستوى الاقتصادي بخاصة، إلى أن يتم الوصول إلى رؤية تحقق مصالح جميع الأطراف، وقد سبق الإشارة إلى ذلك الإتحاد الذي تم أنشاؤه من أجل فرض الضرائب على العمليات المالية لإعانة المواطنين، والذي تم من قبل أولئك المعترضين على تجبر رأسماليتهم ووحشيتها، وكذلك من النماذج التي تحتذى تلك اللجنة التي أنشئت من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، وكان أنشاؤها في عام١٩٩٠م، وهي شبكة دولية مركزها بروكسيل، ومن أهم أهدافها إيجاد حلول وبدائل جذرية لتلك الديون، والهجوم على برامج التكيف الهيكلي الذي أدت إليه تلك الديون، ونظام الاستدانة الذي هو أحد آليات فرض أوامر السبعة الكبار، والشركات العابرة للجنسية، وثلاثي البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ومن مطالبات تلك اللجنة:

---

[1]- الإنتلجنسانيا هي: الفئة المثقفة ولكنها تتسم بسمتين: الأولى: أنها صاحبة أيدلوجيا، والثانية: أن لديها أحساسا بالاغتراب، ومحصلة الصفتين أنها/تحمل أفكارا جديدة، وتعاني فصاما اجتماعيا، أنظر: وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص١٠٠.

[2]-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، مرجع سابق، ص٣١٦-٣١٧.

[3]-جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٢.

[4]- جارودي، روجيه، الإرهاب الغربي، مرجع سابق، ص٣١٣.

مصادرة الممتلكات التي يحتفظ ا أغنياء دول الجنوب في دول الشمال، وأعاد ا إلى شعوب العالم الثالث، وفرض ضريبة على الثروة، وفرض ضريبة على التعاملات المالية، ورفض الاتفاقات المتعددة الأطراف لحماية الاستثمار، ومستنسخاته، وحق دول الأطراف لحماية الاستثمار، ومستنسخاته، وحق دول الأطراف في فرض سياسة الحماية[1].

٤- **استلهام تجارب التكتلات الشعبية الناجحة:** والتي تمثل نماذج مشرقة للوقوف في وجه عناصر الاضطهاد الموجودة في الواقع، والتي تم من خلالها حشد الجماهير لمقاومة التمركز الغربي، ويوجد هناك نماذج كثيرة نجحت أيما نجاح في إفشال كثير من خطط واستراتيجيات وبرامج تلك الدول الغربية وشركا ا العابرة للقارات، والتي من خلالها-أي الجماهير-ومن خلال حشودها ينتج ذلك الوعي الذي يولد ثورات هادئة تقلقهم، وتقض مضاجعهم، وتلحق برأسماليتهم وشركا ا أفدح الخسائر، والأمثلة المشرقة لذلك كثيرة، بدأ من إستراتيجية الملح التي أستخدمها غاندي، وقوامها فصم جذري لأحكام قانون انجليزي يحصر بالحكومة صناعة الملح وبيعه، وقد أطلق غاندي شعار العصيان المدني وبدأ مسيرته مع بعض مئات من الناس لبلوغ البحر مشيا على الأقدام مسافة أربعمائة كيلو متر وحتى يصنع هناك الملح بصورة رمزية، حيث كان يعود ربع الملح على التاج البريطاني بخمسة وعشرين مليون ليرة إسترلينية في السنة، وكان رمز الاضطهاد الأجنبي. وقد تدرج في ضغطه على الحكومة المستعمرة، حتى نظم المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإنكليزية في المدن والريف، ونظم إغلاق الحوانيت والإضراب في المعامل والإدارات والموانئ. نظم العصيان المدني واستقال آلاف الهنود من وظائفهم. وقد أطلق شعار اللاتعاون وبدأ الناس في جميع أرجاء الهند يمتنعون عن دفع الضرائب. وبعد أن أصاب الشلل جهاز السيطرة البريطاني على هذا النحو تشكلت سلطات موازية بدءاً من جماعات إدارة صغيرة محلية ومنحت نفسها عن عمد وظائف السلطة الرسمية، واستشاط غضب جهاز القمع. وأعتقل غاندي ورفاقه الأقربون وأصيب آلاف الهنود بالسجن والتعذيب، وتم بلوغ البحر وصناعة الملح بمخالفة القانون الإنكليزي، واضطرت السلطات إلى إلغاء الاحتكار القديم. وظهرت سلطة المحتل على أ ا ليست بالسلطة التي لا زم، ودخل الزحف نحو الاستقلال مرحلة جديدة"[2].

ومن النماذج الأخرى المشرقة لاستنهاض الوعي الشعبي ما يعرف بقضية"برنت سبار"، حيث قررت شركة شل النفطية أن تركب حفارا يحمل ذلك الاسم-برنت سبار-بواسطة غرسها في أعماق حوض المحيط، وقامت جماعات البيئة باحتجاجات عنيفة، وتوقف المستهلكون من دول عديدة عن شراء نفط شركة شل، ومنذ ذلك الحين حدث انقلاب في توجهات تلك الشركة بعيدة المدى، ففي سنة١٩٩٨م أصدرت الشركة تقريرا يتحدث عن الدخول في "نقاش عالمي" من "أجل التعلم من الآخرين"، و"شرح تصرفاتنا للآخرين"، ونقبل"أن هناك مسؤولية أن نؤكد أن مشروعاتنا مقبولة أخلاقيا لبقية العالم"، وأنه يتحتم علينا أن نبين أننا نفعل ذلك من خلال تقديم تأمين مأمون العواقب"، وكان من ثمار ذلك أن زعمت شل أ ا أول شركة طاقة تقدم دعما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، وهكذا تأسست لجنة المسؤولية الاجتماعية بالشركة عام١٩٩٧م لمراجعة السياسات والتطبيق لمشروعات الشركة.."[3]، ومن المهام المشرقة التي أضطلع ا الوعي الشعبي ذلك الذي الاستنهاض الذي حدث في الهند إثر انتشار مزارع الروبيان العابرة للقارات، والتي تحل محل مزارع الأرز، القريبة من البحار، والتي ينتج عنها تشريد وتجويع لآلاف الأسر، في مقابل تأمين البروتين للشبعانين، وقد سارت مقاومة تلك الشركات المتغولة على أكثر من صعيد، فتم إعداد دراسة

[1]- أوتار، فرانسوا، و: بوليه، فرانسوا، في مواجهة دافوس-قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، مرجع سابق، ص٥٢.
[2]- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص١٩٠-١٩٢.
[3]-جيدنز، أنطوني، الطريق الثالث-تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة:د/مالك أبو شهيوة، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٨٦-٨٧.

لمركز خزة حسابا بالتكاليف والفوائد: وقد أوضحت نتائج تلك الدراسة أن مدخولات تربية الروبيان في تاميل نادو عام1995م بلغت(٢.٨)مليار روبية، وعلى العكس فقد بلغت الأضرار البيئة التي يمكن أثبا ا(٤.٢)مليار روبية، وفي المقاطعة ا اورة زادت التكاليف على الفوائد أربعة أضعاف، كما تم أقامة دعوى قضائية ضد شركات الروبيان، وقضت المحكمة بمنع التربية المكثفة على طول الساحل، وأرعبت الصناعة حسب مبدأ المتسبب بتحميلها قيمة الأضرار الايكولوجية-البيئية-ولكن لا يدع المقتدرون اقتصاديا وسياسيا أنفسهم يزحمون بسهولة، إذ قدموا أكثر من مائتي اعتراض، ومسودة قانون مضاد، وأدانت منظمة الغذاء العالمي، والبنك الدولي قرار المحكمة، وكل ذلك تصاحب بتجنيد شعبي، وتكتل أثمر بما عبرت عنه ساخرة المتحدثة باسم الحملة-جيسو ريتهينام-بـ"سعيدون الآن بصناعة روبيان نظيفة"[1]، ومن أمثلتها المشرقة ذلك الاعتراض الكبير الذي قامت به تلك التكتلات الشعبية، عندما رفعت مجموعة من الشركات الدوائية دعوى قضائية ضد حكومة جنوب أفريقيا لمنعها من استيراد أو بيع أدوية رخيصة لمرض الإيدز، وقد تسببت تلك الدعوى القضائية في انطلاق صرخة احتجاجات دولية، سرعان ما تحولت إلى كارثة علاقات عامة لتلك الشركات، وقد دفع ذلك شركات الدواء تلك لسحب دعواها عام٢٠٠١م[2].

ومن صور نمو ذلك الوعي الشعبي تلك الفعاليات الشعبية التي كان لها صدى معتبرا تلك المحاكمة الشعبية التي أقيمت ـرمي الحرب الثلاثة-بوش، وبلير، وشارون-والتي أقامتها نقابة المحامين المصرية، وترأس المحاكمة رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، ومثل الإدعاء فيها المحامي اليهودي الأمريكي/ستانلي كوهين، وبحضور عضو مجلس النواب البريطاني جورج جالاوي[3].

ومن الأمثلة الناجحة على تلك التكتلات التكتل الدولي الذي نشأ عنه قيام منظمة الشفافية الدولية-وقد سبق الإشارة إلى معارضة البنك الدولي لقيامها-وكان وصف المنظمة في السنوات القليلة الأولى لتشكلها بأ ا"تحالف ضد الفساد في صفقات الأعمال الدولية"، ثم بدأت تحظى باهتمام واسع، وتبعا لذلك الاهتمام وبعد أن كان الفساد موضوعا محظورا في الأوساط الدولية أصبح محور الاهتمام الكبير، وموضوع المعاهدات الدولية، وقامت بتوسيع نشاطا ا من الرقابة على صفقات الأعمال الدولية، كما سبق النص عليه عند بداية إنشائها إلى أن تقيم تحالفات وطنية وإقليمية عالمية تشمل الدولة وا تمع المدني والقطاع الخاص لمكافحة الفساد المحلي والدولي، والتنسيق بين الفروع الوطنية لتلك المنظمة، ودعمها لتنفيذ مهامها، كما أصبح من ضمن برامجها واستراتيجيا ا جمع وتحليل ونشر المعلومات لزيادة الوعي العام حيال أثر الفساد المدمر في التنمية البشرية والاقتصادية-لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض-حتى أصبحت تلك المنظمة والتي بدأت بمبادرة شخصية، وبتكتل شعبي يسير، ما زال يجمع حوله المزيد من المتعاطفين، ويحظى بزخم مازال يتصاعد حتى أنتقل من التكتلات الشعبية ا ـردة إلى الممارسة العملية القائمة على أرض الواقع، والتي تشكل قلقا كبير لكثير من المفسدين، وكان حضورها ووجودها على المستوى الدولي وما حققته من نجاح يعتبر إنجازا شعبيا يستحق الوقوف عنده والإشادة به لما يشكله ذلك الجهد من دلالة على قدرة الوعي الشعبي الدولي عندما يتحد ويشكل كتلة واحدة تقف في وجه كل مستبد، مهما كان قناع الاستبداد والخرق للحقوق الإنسانية الذي يتقنع به، وخصوصا أقنعة الغرب التي يجيد التقنع ا من دعاوى نشره للديمقراطية، ودفاعه عن حقوق الإنسان، في نفس اللحظة التي يقوم فيها بذبحهما!!.

---

[1]- فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

[2]-تشيك، إيريك، السعي إلى الدواء، مجلة فوريزن بوليسي، النسخة العربية، يوليو/أغسطس، ٢٠٠٦م، ص٢٠.

[3]-حول تلك المحاكمة أنظر خبر بعنوان"محاكمة شعبية بالقاهرة لبوش وبلير وشارون"، مجلة المجتمع، العدد(١٦٨٨)١٢/محرم١٤٢٧هـ، ص١١، كما أن هناك محاكمة سابقة عقدت لبوش-الأب-وما أرتكبه من جرائم، أنظر في تلك الجرائم وتكييفها القانوني لدى: بويل، فرنسيس، تدمير النظام العالمي-الامبريالية الأمريكية قبل وبعد١١سبتمبر، مرجع سابق، ص١٠٧-١٢٤، وفيه دليل لكيفية اتهام مجرمي الحرب الأمريكيين-بوش الأب، كلينتون، بوش الابن-تجدها ص٢٨٧-٣٠٧.

النتائج والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكننا الخلوص إلى عدد من النتائج والتوصيات، وسنجملها على النحو التالي:

أولا: النتائج/ من أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

١-أن المركزية الغربية حققت هيمنة مطلقة على المشهد الدولي بكل جوانب-السياسية، والاقتصادية، والحقوقية..الخ- وذلك من خلال القوة الضاربة على جميع الأصعدة. وهذا هو الحق في نظر الغرب، فمن يملك القوة فإنه تضمن له حقوقه.

٢-أن المركزية الغربية وظفت ذلك التفوق وتلك الهيمنة في تحقيق أهدافها وأجندا ا ومصالحها على مختلف الأصعدة، سواء كان ذلك من خلال التدخل المباشر، أو من خلال لبس الأقنعة التي تتقنع ا لتحقيق أهدافها.

٣-أن من ضمن ألأقنعة التي تتقنع ا المركزية الغربية لتحقيق أهدافها، قناع حقوق الإنسان.

٤-أن المركزية الغربية تقوم بالاحتكار الحصري للجوانب الحيوية المُشكلة لحقوق الإنسان، وهي: حصر المرجعية الفكرية والفلسفية في تراثها وحضار ا، واحتكار التقنين والتنظيم لتلك الحقوق، وكذا الحال بالنسبة للمتابعة والتقييم فهو حكرا عليها، ولا تجرؤ حضارة من حضارات الأطراف على منازعتها،أو التمتع بخصوصيتها الثقافية التي قد تخالف ما يتبناه الغرب

٥-أن دول التمركز الغربي هي المسيطرة حصرا على المنظمات الأممية والدولية، وهي التي توجه مسارا ا لخدمة مصالحها، وتعتبر أكذوبة حقوق الإنسان حجر الزاوية في أدارة أنشطة تلك الهيئات والمنظمات الأممية.

٦-أن دول التمركز الغربي تعتبر أكبر منتهك لحقوق الإنسان على مر التاريخ-وتاريخها يشهد بذلك-وهي لا زالت تحافظ على ذلك التفوق، ولكن دون أن تجرؤ دول الأطراف أن تقف في وجهها، أو أن تردعها عن جبرو ا وطغيا ا ذلك.

٧-أن دول التمركز الغربي تعتبر فوق المحاسبة، ولا يمكن معاقبة أي منها، مهما قامت بانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان.

٨-أن حقوق الإنسان ومعاييرها التي وضعها وارتضاها الغرب تعتبر أحدى أهم وسائل تدخل دول التمركز الغربي في دول الأطراف، وانتهاك سياد ا، بل وسحقها وتجويع أهلها وقتلهم إذا خالفت سياسات أو توجهات دول المركز.

٩-أن الغرب يمسك بزمام الإعلام على مستوى العالم، وهو يوظف سيطرته الإعلامية هذه لتزيين وجهه القبيح من خلال أظهار إنسانيته ورحمته وعدله، في مقابل التجاهل أو التغاضي، وغض الطرف عن انتهاكاته الممنهجة لحقوق الإنسان.

١٠-أن الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة عقيدته النصرانية، من خلال توظيف الحق الانساني في خدمة التنصير.

١١-أن هناك تململ واضح من دول الأطراف، من ذلك الجبروت الغربي، وما يمارسه من سحق لحقوقهم، و ب ثروا م.

١٢-أن الحاجة إلى الانقلاب على قيادة التمركز الغربي للعالم بات ضرورة ملحة، حيث لم تؤدي قيادته للعالم إلا للدمار.

١٣-أن الإنقلاب على قيادة التمركز الغربي لا يكون إلا من خلال تضامن حضارات الأطراف، ودولها والتصدي لذلك الجبروت الغربي، ومقاومته ومقاومة صلفه وغروره.

١٤-أن الروحانية التي تتمتع ا دول الأطراف، وحرصها على ربط الأخلاق والدين بالتشريع والتقنين يعتبر أحدى عوامل قو ا، والتي يجب عليها أن تحرص على المحافظة عليه، في مقابل الإلحاد الغربي، وحرصه على الفصل التام بين العقدي الروحي والقانوني.

ثانيا/ التوصيات: ويمكن أجمالها فيما يلي:

١-أن فهم التقنيات والإستراتيجيات التي يستخدمها الغرب في السيطرة على دول الأطراف هي أول خطوة في مقاومته.

٢-بناء منظومات معرفية وحضارية لكسر احتكارية الغرب للمرجعية الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان. وبناء تكتلات دولية لكسر أحادية الغرب وفرضه للقوانين والتنظيمات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣-بناء منظومات وأجهزة رصد تتوافر لديه القدرات على قراءة تلك التقنيات والاستراتيجيات التي يستخدمها الغرب.

٤-بناء مراكز متخصصة لرصد انتهاكات الغرب لحقوق الإنسان، وكسر أحاديته في متابعة وتقييم ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع الحضاري عن ثقافات وحضارات دول الأطراف.

٥-بناء تكتلات لدول الأطراف ومنظوما ا بكل اختصاصا ا-سياسية واقتصادية وحقوقية-لمواجهة سيطرةالتمركز الغربي.

٦-أعداد الدراسات المتخصصة برصد انتهاكات المركزية الغربية لحقوق الإنسان بشكل تفصيلي، ويمكن أن يكون هذا البحث مقدمة لها، وتكون تلك الدراسات معنية بتفاصيل تلك الانتهاكات، ويمكن أن تكون على النحو التالي:

أ-انتهاكات المركزية الغربية للحقوق المدنية.

ب- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق السياسية.

ج- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الاقتصادية.

د- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الاجتماعية.

هـ - انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الثقافية.

و- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق البيئية.

ز- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الصحية.

ح- انتهاكات المركزية الغربية للحقوق الجماعية.

٧-بناء خطاب أعلامي منصف لحقوق دول وحضارات الأطراف، في مقابل ذلك التزيين الممنهج الذي تمارسه وسائل الإعلام المسيطر عليها من الغرب-ومن يدور في فلكها- لانتهاكات الغرب لحقوق الإنسان.

أهم المراجع والمصادر[1]:

-إبراهيم، عبد الله ،المركزية الغربية وإشكالية التكون والتمركز حول الذات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.

-آرمسترونغ، كارين، الحرب المقدسة–الحملات الصليبية وأثرها على العالم اليوم،ترجمة/ سامي الكعكي،دار الكتاب العربي،بيروت،٢٠٠٥م.

- أشفيستر، ألبرت، فلسفة الحضارة، ترجمة:د/عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

- إيسلر، رايان، الكأس المقدسة وحد السكين، ترجمة/ فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.

[1] - تم ترتيب أسماء المؤلفين حسب الترتيب الألفبآي(الهجائي) وليس الأبجدي، كما أنه لايشمل جميع المصادر والمراجع.

-ايفانز، غراهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر/مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

- إيليريي،هيلين، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، ترجمة:د/سهيل زكار، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

-بارنين، الكسندر، الإغواء بالعولمة، ترجمة/عياد عيد، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- البازعي، د/سعد، المكون اليهودي في الثقافة الغربية، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- د/البازعي، سعد، د/الرويلي، ميجان، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.

-بريجنسكي،زبغنييف،رقعة الشطرنج العظمى-التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية،تر:سليم أبراهام،دار علاء الدين،دمشق،الطبعة الثانية.

- بريجنسكي، زبغنيو، الفوضى، ترجمة:مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

-برير، الأب/مايكل، الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني-أمريكا اللاتينية،فلسطين، تر/احمد الجمل،دار قدمس،دمشق،الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.

-بسيوني، محمد شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ.

-بشير، د/الشافعي محمد، قانون حقوق الإنسان-مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.

- بن بيه، الشيخ/عبد الله بن الشيخ المحفوظ، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

- بن نبي، مالك، بين الرشاد والتيه، بإشراف وترجمة/ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

- بن نبي، مالك، شروط النهضة، ترجمة: د/عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

-بودريار، جان، روح الإرهاب، ترجمة/بدر الدين عرودكي، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

-البوطي، محمد سعيد، على طريق العودة إلى الإسلام-رسم لمنهاج وحل لمشكلات، دار الفارابي، دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٢هـ.

- بو عياد، الحاج/الحسن، الحركة الوطنية، والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

-بيجوفيتش، علي عزت،الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة/محمد يوسف عدس، مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام، ألمانيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

- بيجوفيتش، علي عزت، هروبي إلى الحرية، ترجمة/إسماعيل أبو البندورة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

-بيرو، جيل، الكتاب الأسود للرأسمالية، موعة من الباحثين، ترجمة:د/أنطوان حمصي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

-بيليس، جون، و سميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م.

-تشومسكي، نعوم: إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة، ترجمة/أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ.

-تشومسكي،نعوم:إهدار الحقيقة–إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية،ترجمة/نعيمة علي، الشروق الدولية،القاهرة،الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

-تشومسكي، نعوم:الدول المارقة–استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة/أسامة إسبر، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- تورين، الآن، نقد الحداثة، ترجمة/أنور مغيث، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- توسان، أريك، و: مييه، دوميان، خدعة الديون، ترجمة: مختار بن حفصة، دار الطليعة الجديدة، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
-توسان، أيريك، المال ضد الشعوب-البورصة أو الحياة، ترجمة/عماد شيحة، ورندة بعث، دار الرأي، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
-جارودي، روجيه:الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة/محمد هشام، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ.

-جارودي، روجيه: الإرهاب الغربي، ترجمة/سلمان حرفوش، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- جارودي، روجيه، حوار الحضارات، دار عويدات، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٣م.

- جران، بيتر، ما بعد المركزية الأوروبية، ترجمة/عاطف أحمد وآخرون، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

-جونسون، تشالمرز،أحزان الإمبراطورية-أمريكا العظمى القناع والحقيقة، ترجمة:فاطمة نصر، إصدارات سطور،القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

-جيدنز، أنطوني، عالم جامح-كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة/عباس كاظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
-جيدنز، أنطوني، الطريق الثالث-تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة:د/مالك أبو شهيوة، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
-جيبسون، جون إس، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، ترجمة/سميرنصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

- خلف، د/محمد محمود، حق الدفاع الشرعي في القانون الجنائي الدولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

-دروري، شادية: خفايا ما بعد الحداثة، ترجمة: د/موسى الحالول، دار الحوار، اللاذقية، الطبعة الأولى.

-دريدا، جاك: أطياف ماركس، ترجمة/منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦م.

-دريدا، جاك: في علم الكتابة، ترجمة/أنور مغيث، ومنى طلبه، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م.

-الدقاق،محمد،عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة-دراسة لنظرية الجزاء في القانون الدولي،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية.

-دوبراتشينسكي، يان، أوروبا والمسيحية– المرحلة الصليبية، ترجمة: د/كبرو لحدو، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- دوئللي، جاك :حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة/مبارك علي عثمان، مكتبة الأسرة، القاهرة ، ٢٠٠٦م.

-ديورانت، ول:قصة الحضارة،ترجمة: د/زكي نجيب محفوظ ، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الأولى.

-الرشيدي، أحمد:حقوق الإنسان-دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ.

-رمضان، عصام صادق: المعاهدات غير المتكافئة في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ط)١٩٧٨م.

-روسو، جان جاك:العقد الاجتماعي–أو مبادئ الحقوق السياسية،ترجمة/عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

- ريفيرو، أوزوالدو دي، خرافة التنمية الاقتصادية، ترجمة/نقولا عزقول، الشركة العالمية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

-ريكور، بول: صراع التأويلات–دراسات هيرمينوطيقية، ترجمة/منذر عياشي، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م.

-زانغي، كلود، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ترجمة/فوزي عيسى، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
-سرور، أحمد فتحي، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ
-سعيد، إدوارد:الإستشراق-المعرفة-السلطة-الإنشاء،ترجمة/كمال أبو ديب،مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة،٢٠٠١م.

-سعيد،إدوارد،الثقافة والإمبريالية، ترجمة/كمال أبو ديب،دار الآداب،بيروت،الطبعة الثالثة،٢٠٠٤م

-سكاهيل، جريمي، بلاكووتر-أخطر منظمة سرية في العالم، ترجمة ونشر/ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

- شاتليه، فرنسوا، تاريخ الأيدلوجيات-وهي مجموعة دراسات، ترجمة: د/أنطوان حمصي، نشر وزارة الثقافة السورية، دمشق،١٩٩٧م

-صفدي، مطاع،نقد العقل الغربي–الحداثة ما بعد الحداثة، مركز الإنماء القوم، بيروت، ١٩٩٠م

-عبد المنعم، هويدا محمد: العقوبات الدولية وأثرها على حقوق الإنسان، طبع على نفقة المؤلفة ، القاهرة ، بدون رقم طبعة ، ٢٠٠٦م.

- عمارة، محمد، في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الغذامي، د/عبد الله، الثقافة التلفزيونية-سقوط النخبة وبروز الشعبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- الغذامي، د/عبد الله، المرأة واللغة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- غودمان، آيمي، حكام مارقون-النفط والإعلام في قبضة السياسة، ترجمة/فادي أديب،الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
-فريدمان، بينوا، وهارش، غي، فلسفة القانون، ترجمة/محمد وطفه، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- فوديل، جورج، و: دلفولفيه، بيار، القانون الإداري، ترجمة: منصور القاضي، الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
-فوشون، الان،فرنه، دانيال، أمريكا المسيحانية-حروب المحافظون الجدد، ترجمة/موريس شربل،جروس برس للطباعة،طرابلس،الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
-فوكا ، صوفيا: ما بعد الحركة النسوية ، ترجمة/جمال الجزيري، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م.

-فوكو، ميشيل: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، ترجمة/سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م.

-فوكو، ميشيل: الكلمات والأشياء، ترجمة/مطاع صفدي وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م.

- فيرو، مارك، كتاب:الاستعمار الكتاب الأسود١٦٠٠-٢٠٠٠م، جمع وتحرير، ترجمة/محمد صبح، دار قدمس، بيروت(د.ط).

- كونزمان، بيتر وآخرون، أطلس الفلسفة، ترجمة:د/جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

- لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة/خليل أحمد خليل، دار عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

- لكلرك، جيرار، الأنثربلوجيا والاستعمار،ترجمة:د/جورج كتورة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية،١٤١١هـ.
- لومبا، آنيا، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، ترجمة/ محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ماراتوس،جولي،حقوق النساء من العمل المحلي إلى التغيير العالمي-دليل تدريبي، تر:د/آمال عبد الهادي،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

-مارتين،هانس بيتر، وشومان، هارولد: فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

-ماركيز، هربرت: الإنسان ذو البعد الواحد،ترجمة/جورج طرابيشي ، دار الآداب، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

-مبيض،عامر رشيد،موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية-مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف،حمص،الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

-محمود، ضاري خليل، و يوسف، باسيل: المحكمة الجنائية الدولية-هيمنة القانون أم قانون الهيمنة، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، دار سطور، القاهرة، ١٩٩٩م.

-المسيري، عبد الوهاب، دفاعا عن الإنسان-دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

-المسيري، عبد الوهاب: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة،الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

-المسيري، عبد الوهاب: الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

-المسيري،عبد الوهاب:موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية،دار الشروق،القاهرة.

-مصطفى، د/نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام-مدخل القيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

-مناع، هيثم: الإمعان في حقوق الإنسان– موسوعة عالمية مختصرة، نشر دار الأهالي دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م.

-مناع ، هيثم: مستقبل حقوق الإنسان – القانون الدولي وغياب المحاسبة ، نشر دار الأهالي دمشق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م.

-ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة:د/إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

-ميشو،إيف،ما الإنساني؟-وهو مجموعة أبحاث لعدد من المفكرين،وترجمه عدة مترجمين،نشر ا لمس الأعلى للثقافة،القاهرة،الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

-ميشو، إيف، ما الثقافة؟،وهو مجموعة أبحاث لعدد من المفكرين،وترجمه عدة مترجمين نشر ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

- نائير، سامي، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة/دلال حمدان، دار الفارابي، بيروت، (د، ت)،(د، ط).

-نيتشة،فريدريك،عدو المسيح،ترجمة/جورج ديب،دار الحوار،اللاذقية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م

-هابرماس،يورغن:بعد ماركس،ترجمة/محمد ميلاد،دار الحوار،اللاذقية،سوريا، الطبعة الأولى.

-هابرماس، يورغن: الحداثة وخطا ا السياسي، ترجمة/جورج تامر، دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م.

-هارفي، ديفيد: حالة ما بعد الحداثة ،ترجمة: د/محمد شيا،المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م.

-هارفي، ديفيد، الليبرالية الجديدة-موجز تاريخي، ترجمة/مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

-هازار، بول: الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر-من مونتيسكو إلى ليسنج، ترجمة/محمد غلاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤م.

-هازار، بول: أزمة الضمير الأوربي،ت/جودت عثمان،وزارة الثقافة السورية، دمشق، ٢٠٠٤م.

-هانتنغتون، صموئيل: صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة/مالك أبو شهيوة وآخر، نشر الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا، ١٩٩٩م.

- وردم، باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣م.
- وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
-ولد أباه، السيد، اتجاهات العولمة، إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
-ولد إباه، السيد، التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو، دار المنتخب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
-وليامز، جيمس، ليوتار-نحو فلسفة ما بعد الحداثة، ترجمة/إيمان عبد العزيز، ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

-ويسمان،فابريس،في ظل حروب عادلة–العنف والسياسة والعمل الإنساني،ترجمة ونشر:مركز الإمارات للدراسات،أبو ظبي،طبعة أولى، ٢٠٠٦م

-يانج، روبرت، أساطير بيضاء-كتابة التاريخ والغرب،ترجمة/أحمد محمود،ا لمس الأعلى للثقافة، القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م.

الدوريات والصحف وا لات:

-أعداد مختلفة من مجلة الاجتهاد.
- مجلة إسلامية المعرفة.
- أعداد مختلفة من مجلة البيان.
- أعداد مختلفة من مجلة الثقافة العالمية الكويتية.
- مجلة ديوجين الصادرة عن منظمة التربية والعلوم والثقافة(اليونسكو).
- مجلة السياسة الدولية.
- شؤون الشرق الأوسط، الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.
-مجلة القانون العام وعلم السياسة.(وهي باللغة الفرنسية وتترجم إلى العربية) وتقوم بنشرها المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- أعداد مختلفة من مجلة ا تمع.
- أعداد مختلفة من مجلة المستقبل العربي.
-أعداد مختلفة من مجلة النيوزويك-الطبعة العربية.